



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

عدد خاص - كانون الاول ٢٠٢٣
الجزء الثالث

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Special issue
December 2023



009647901409233

afs@mf.gov.iq

ISSN 2709-2852

2442

رقم
التصنيف الدولي

رقم الابداع
في دار الكتب والوثائق



مجلة العلوم المالية والمحاسبية

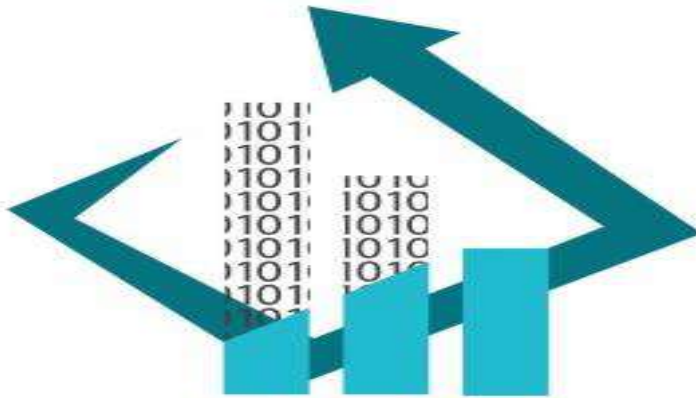


رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث ٢٠٢٣

رقم الابداع
2442



المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثالث)
المالية العامة
تحديات الإصلاح
والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي
بغداد ٢٠ - ٢١ كانون الأول ٢٠٢٣

المحور الخامس (إدارة الاستثمار العام)

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثالث)
المالية العامة تحديات الإصلاح والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي
وتحت شعار إصلاح المالية العامة طريقنا لتحقيق الازدهار الاقتصادي
بغداد ٢٠ - ٢١ كانون الأول ٢٠٢٣

المحور الخامس (إدارة الاستثمار العام)

البحوث		
ت	اسماء الباحثين	ص
1	العنوان الاستثمار بوابة العراق نحو التنمية الاقتصادية	٤٤-١
	الباحث عمار عبد الجبار موسى مدير عام الدائرة الاقتصادية والفنية	
2	العنوان العدالة الفردية وانعكاساتها على انفاذ القوانين المالية	٧٦-٤٥
	الباحث أ.د. أحمد خلف حسين الدخيل / جامعة تكريت / كلية القانون	
3	العنوان نشر التكنولوجيا المالية مرتكز لإصلاح القطاع المصرفي العراقي دراسة حالة الواقع والمعالجات	١٠٨-٧٧
	الباحث أ.د.حسن كريم حمزة / كلية مزايا الجامعة الأهلية أ.م.د.وسام نعمة جعفر / جامعة الكوفة/كلية الدارة والاقتصاد م.م.سرى رفيق / كلية الأمام الكاظم(ع)	
4	العنوان تقييم مناخ الاستثمار في العراق بعد عام 2003 والاحتمالات المستقبلية	١٣٦-١٠٩
	الباحث أ. د. محمد عبد صالح حسن/جامعة النهرين /كلية اقتصاديات الاعمال أ.م.د. أيسر ياسين فهد/كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية م. د. جبار سعدون دراج الحيدري/ جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال	
5	العنوان دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (38) في تعزيز قيمة الأندية الرياضية: خطوه للإصلاح والخصخصة في القطاع الرياضي	١٧٢-١٣٧
	الباحث أ.د.زهرة حسن عليوي م. عبد الجبار علوان جبير الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد	
6	العنوان دور السندات الخضراء في دعم الاقتصاد العراقي, دراسة تحليلية لبعض تجارب الدول العالمية والعربية	١٩٨-١٧٣
	الباحث أ.د.محمد غالي الحسيني م.م. ناظم حمد ابراهيم م.م. جيهان علي ناصر جامعة الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد	
7	العنوان دور بعض نماذج الذكاء الصناعي في التنبؤ بالأسهم/ دراسة حالة مصرف بغداد	٢٢٦-١٩٩
	الباحث أ.د.سالم صلال راهي م.م.حنين علي حسين جامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد	
8	العنوان دور مؤشرات التحليل الفني في التنبؤ بعوائد الأسهم باستخدام المتوسطات المتحركة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	٢٥٢-٢٢٧

	الباحث	أ.د. سالم صلال راهي الحسناوي فاطمة جواد شاكر جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد	
9	العنوان	تأثير الإيرادات النفطية في السياسة الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي للمدة من (2004- 2021)	٢٨٤-٢٥٣
	الباحث	أ.د. عقيل شاكر عبد مهدي / جامعة القادسية ميلاد محمود عبد الحسن / وزارة التربية / المديرية العامة لتربية القادسية	
10	العنوان	تأثير الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية في العراق	٣٠٨-٢٨٥
	الباحث	أ.م.د. هائل أبو رشيد ياسر حميد عبدالله جامعة الجنان / كلية الإدارة والاقتصاد / لبنان	
11	العنوان	تقييم الاداء المستدام وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI في شركة خطوط الانابيب النفطية	٣٥٤-٣٠٩
	الباحث	د. زيد عائد مردان / وزارة النفط م. ظافر عبد الله حامد / وزارة النفط م. رديف حميد حاكم / وزارة النفط	
12	العنوان	مساهمة تقنية بلوكشين في المقاصة الإلكترونية: رؤية مستقبلية للتبادل المالي الرقمي	٣٧٨-٣٥٥
	الباحث	م.د. محمد مجيد الحمداني / جامعة وارث الأنبياء، كربلاء م.د. اشرف بدر الدين / وزارة المالية ، دائرة الاقتصادية م.د. حسين محمد علي كشكول / جامعة وارث الأنبياء، كربلاء	
13	العنوان	دور الشمول المالي الرقمي في ضمان الاستدامة المالية دراسة تطبيقية في المصارف الأهلية لأقليم كردستان	٤٠٠-٣٧٩
	الباحث	م.د. حسين محمد علي كشكول م.د. محمد مجيد الحمداني جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد م.د. محمد نبيل الحبوبى / جامعة الفرات الأوسط	
14	العنوان	اثر مخاطر تقلبات اسعار الصرف في الاستثمار سوق العراق للاوراق المالية	٤٣٤-٤٠١
	الباحث	د. مها سعدون جواد / مصرف الرشيد	
15	العنوان	تأثير الجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات في التحول الرقمي دراسة استطلاعية لآراء العاملين في مديرية شباب ورياضة النجف	٤٥٦-٤٣٥
	الباحث	م.د. أحمد عبد الحسن كحيط / دائرة صحة النجف م.د. علي محمد حسين / جامعة المستقبل م.م. محمد سعدي كاظم / وزارة الاتصالات	
16	العنوان	دور التكنولوجيا المالية في الاستقرار المالي للمصارف بحث تطبيقي في مصرف الرافدين	٤٨٨-٤٥٧
	الباحث	م.رعد زيد علوان / جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد	

	سارة عبد الكريم مرهج / الهيئة العامة للضرائب سلام عادل خلف / ديوان الرقابة المالية الإتحادي		
١٧	العنوان	تأثير أليات حوكمة الشركات في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة دراسة تطبيقية لمجموعة من الشركات المختارة في سوق العراق للأوراق المالية	٥٢٦-٤٨٩
	الباحث	م.م.مصطفى حسن عباس م.م.مروج عامر طه م.م. قحطان عدنان محمود المصرف العقاري / فرع ديالى	
١٨	العنوان	دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق / حالة دراسة 2015-2005	٥٥٠-٥٢٧
	الباحث	م.م. جنان حليو بشيت / وزارة المالية م.م. مروة محمد عودة / جامعة واسط	
١٩	العنوان	دور الاستثمارات غير التقليدية وتنويع الإيرادات في تحسين الكفاءة المالية وتحقيق الاستدامة المالية في القطاع المصرفي	٥٨٠-٥٥١
	الباحث	م.م.محمد سالم ماضي /مصرف الرافدين / فرع النيل 324 ذي قار م.م.كرار محسن ثجيل/مصرف الرافدين فرع سوق الشيوخ ١٣ ذي قار م.م. سعد الدين علي/ وزارة النفط – شركة مصافي الجنوب البصرة	
٢٠	العنوان	العمق المالي ودوره في رفع مستوى التنمية الاقتصادية للمدة 2022-2004	٦٠٤-٥٨١
	الباحث	زيد كريم ساجت مهدي حنون حسين البنك المركزي العراقي	
٢١	العنوان	دور التكنولوجيا المالية المستخدمة من قبل المصارف في التحول نحو الاقتصاد الرقمي	٦٣٦-٦٠٥
	الباحث	دراسة ميدانية لآراء عينة من مدراء مصرف الرشيد للمنطقة الشمالية يونس غازي رجب بلند خالد خليل رسول مصرف الرشيد/ الموصل	
٢٢	العنوان	دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإدارة المالية	٦٦٦-٦٣٧
	الباحث	رسل عباس فاضل مهند سعدي غضبان وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية /قسم السياسات الاقتصادية	
٢٣	العنوان	تجربة الصناديق السيادية في النرويج مع أثاره خاصة للعراق	٦٩٦-٦٦٧
	الباحث	عمر خلف فزع / وزارة المالية / مكتب الوزير احمد فاضل غريب / مصرف الرافدين	
٢٤	العنوان	الدفع المسبق لفاتورة الكهرباء وأثرها على ترشيد الطاقة	٧٠٦-٦٩٧
	الباحث	بارق عزيز ياسين / وزارة الصحة/ دائرة صحة ذي قار	
٢٥	العنوان	واقع التحول الرقمي ودوره في تحقيق الشمول المالي دول عربية مختارة	٧٤٢-٧٠٧
	الباحث	م.م. موسى كدر حمود / وزارة المالية	

	م.م. جابر حسن مهيجر / وزارة الصناعة		
٧٧٤-٧٤٣	دور الاستثمار في شركات التأمين العراقية خطوة لاصلاح الاقتصادي العراقي وتنميته للفترة من (٢٠١٩ - ٢٠٢٢) شركة اعادة التأمين العراقية انموذجا	العنوان	26
	هبة أحمد محمد / شركة إعادة التأمين العراقية العامة	الباحث	
٨١٢-٧٧٥	علي مظهر عبد المهدي / شركة التأمين العراقية طه ياسين عبد الله / وزارة المالية أحمد مظهر عبدالمهدي / شركة التأمين العراقية	الباحث	27
	تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في تحقيق جودة التدقيق الداخلي دراسة استطلاعية في المصرف التجاري العراقي فرع بابل	العنوان	
٨٤٠-٨١٣	دور الاستثمار في تحسين ربحية الشركة دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية العامة	العنوان	28
	علي سلمان غياض وزارة المالية – شركة التأمين العراقية - النجف	الباحث	

الاستثمار بوابة العراق نحو التنمية الاقتصادية
Investment is Iraq's Gateway to Economic Development
الباحث

عمار عبد الجبار موسى
مدير عام الدائرة الاقتصادية والفنية

قم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

أن الهيئة الوطنية للاستثمار و منذ تأسيسها بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل سعت الى النهوض بواقع التنمية في البلد والانفتاح على العالم الخارجي من خلال الترويج للمؤسسة وابرار انشطتها ومحاولتها جذب الاستثمار الاجنبي باعتباره محرك اساسي في تنمية الاقتصاد العراقي واحداث تغييرات هيكلية في بنيته وتكوين قاعدة من المعلومات لتكون دليلاً للمستثمر، فأن الهيئة تعد سنوياً خارطة استثمارية تتضمن الفرص الاستثمارية في المشاريع الاستراتيجية والاتحادية وفرص متوسطة وصغيرة ولمختلف القطاعات والمحافظات.

أن الهيئة الوطنية للاستثمار و منذ تأسيسها بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل سعت الى النهوض بواقع التنمية في البلد والانفتاح على العالم الخارجي من خلال الترويج للمؤسسة وابرار انشطتها ومحاولتها جذب الاستثمار الاجنبي باعتباره محرك اساسي في تنمية الاقتصاد العراقي واحداث تغييرات هيكلية في بنيته وتكوين قاعدة من المعلومات



لتكون دليلاً للمستثمر، فإن الهيئة تعد سنوياً خارطة استثمارية تتضمن الفرص الاستثمارية في المشاريع الاستراتيجية والاتحادية وفرص متوسطة وصغيرة ولمختلف القطاعات والمحافظات ، كما ان للهيئة الدور الريادي في دعم القطاع الخاص على المستوى المحلي والدولي من خلال اقامة ورش العمل والمؤتمرات الهادفة الى دعم القطاع الخاص وسبل النهوض بواقعه وتشجيعه للدخول في شراكات دولية مع غرف التجارة الدولية والشركات العالمية ، اضافة الى ان الهيئة الوطنية احدى نواذ العراق الخارجية جنباً الى جنب مع وزارة الخارجية من اجل ان تعكس الوجه المشرق للاقتصاد العراقي والذي يصلح ان يكون بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ان الهيئة لم تكثف بالدور اعلاه انما لجأت الى دراسة اسباب التلكؤ في المشاريع الاستثمارية وتعزيز فرص نموها وايجاد الحلول لذا التجأت الى عدة تشريعات ذات ارتباط مباشر بالعمل الاستثماري ومنها ما له علاقه غير مباشرة بالاستثمار الا ان بتعديله سيحسن نوعاً ما الفرص الاستثمارية، حيث قامت الهيئة بتعديلين لقانون الاستثمار في ٢٠١٠ و ٢٠١٥ ، و تعديل النظام الخاص ببيع وايجار اراضي الدولة والقطاع العام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ، وأصدر النظام (٦) لسنة ٢٠١٧ ، والتعديل وقد كانت الهيئة من اكثر المؤسسات الحكومية تبنياً لنشاط ابرام مذكرات التعاون والتفاهم والاتفاقيات الدولية سواء ما كان منها ثنائي او متعدد الاطراف كما كان لانضمام العراق الى (اتفاقية الاكسيد) و(اتفاقية الميكا) وعضوية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات دور في تعزيز موقع العراق كبلد متقدم ومتطلع الى الانخراط ضمن ركب الدول الداعمة للنشاط الاستثماري ايماناً من الهيئة الوطنية للاستثمار بأن الموازنات الاستثمارية للجهات الحكومية لن تكون قادره على النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد مالم تكن هناك خطة واضحة ضمن خطوات مرسومه لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تهيئة ركائز ذلك الجذب.

ان الهيئة الوطنية للاستثمار واستناداً لمشاريعها الاستثمارية التي سيتم بيان تفاصيلها لاحقاً دخلت في التزامات عقديه تستوجب تعاون جميع الجهات الحكومية لإنجاح مشاريعها الاستثمارية ، وان تعامل الهيئة المهني مع جميع الجهات هو الذي شجع كبار المستثمرين

على الدخول الى سوق الاستثمارات العراقي بوجود دائرة النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين التي تقدم خدماتها الى جميع المستثمرين ، فضلاً عن سرعة اصدار سمات دخول المستثمرين والعمالة اللازمة لمشاريعهم ، مما جعل من الهيئة محط انظار كبار رجال الاعمال والشركات الاستثمارية من خلال ما لمسوه من شفافية في التعامل وسرعه في الانجاز ومتابعة لمتطلباتهم.

المحور الأول: اهداف خطة التنمية الوطنية

١. إرساء أسس الحوكمة الرشيدة.
٢. تحقيق الإصلاح الاقتصادي بكافة ابعاده المالي والنقدي والمصرفي والتجاري.
٣. توفير متطلبات بيئية تمكينية للاستثمار بكافة اشكاله وتعزيز دور القطاع الخاص.
٤. رفع معدل النمو الاقتصادي بما ينسجم مع إمكانيات ومتطلبات الاقتصاد العراقي.
٥. خفض معدلات البطالة.
٦. الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة.
٧. إرساء أسس اللامركزية المعززة للتنمية المكانية.

السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية واحدة من اهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد من قبل الدول لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي الذي لا يتم الا عن طريق تعزيز الثقة بالعملة المحلية، من جهة والعمل على ثبات سعرها من جهة أخرى، فضلاً عن تقليل التضخم وتحقيق معدلات نمو عالية وتوازن ميزان المدفوعات، وهذا يتطلب قبل كل شيء وجود خطة اقتصادية واضحة المعالم مرتبطة بأهداف تنمية وطنية.

- الهدف الأول: المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.
- الهدف الثاني: المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية.
- الهدف الثالث: تعزيز مبدأي (الإفصاح والشفافية والمراقبة) وإرساء نظم الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي.

- الهدف الرابع: العمل على خلق نشاط ائتماني محفز للنمو.
- الهدف الخامس: تعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي.

- الهدف السادس: مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.
- الهدف السابع: اعتماد تكنولوجيا المعلومات في اليات عمل البنك المركزي العراقي.
- **السياسة التجارية:**
- الهدف الأول: تحسين مستوى تنافسية السلع المنتجة محليا.
- الهدف الثاني: زيادة إيرادات الموازنة العامة.
- الهدف الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- الهدف الرابع: النهوض بالإنتاج الوطني.
- الهدف الخامس: زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي.
- الهدف السادس: التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في العراق.
- **السياسة المالية:**

تأتي السياسة المالية في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق العديد من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وبالشكل الذي يحقق العديد من الاثار والنتائج الإيجابية التي تساهم في تحقيق وتأثر نمو عالية في الاقتصاد العراقي. وتجسيدا لهذه المهام تضمنت الموازنة العامة للدولة عدد من الأسس والمبادئ التي تعكس أولويات ومتطلبات النهوض بالواقع الاقتصادي وبما يتوافق وخطط التنمية الوطنية والتي يمكن اجمالها بالمحاور التالية:

التحديات	الإصلاحات
استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية	التركيز على زيادة نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي الانفاق العام وإعادة النظر في الهيكل الانفاقي بما يقلل من الصرف على البنود التشغيلية
استمرار ضعف الإيرادات غير النفطية من اجمالي الإيرادات العامة وعدم استحداث ضرائب جديدة وتوسيع الوعاء الضريبي واستحداث نوع للرسوم التي يمكن ان تدعم حصيله الإيرادات غير النفطية	السعي الى تنويع مصادر وزيادة الإيرادات الغير نفطية وتوجيه الإيرادات نحو الانفاق المنتج في الاقتصاد العراقي

واحدة من التحديات في الموازنة الاتحادية هو اللامركزية المالية ويستمر الخلاف حول مفهوم وتطبيق النظام اللامركزي	التحول التدريجي الى الإدارة المالية اللامركزية وتعزيز قدرات المحافظات في التطبيق ووضع الية متناسقة يعمل عليها جميع من وضع الخطط ووحدات الصرف
ضعف في البيئة والاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم تحفيز القطاعات الاقتصادية	إيجاد بيئة مستقرة وتحفيز القطاعات الاقتصادية لتحقيق معدل من النمو المستهدفة على مستوى الاقتصاد الكلي

الاستثمار في القطاع الحكومي والقطاع الخاص

تتوقع الخطة ان يساهم القطاع الخاص بما قيمته (٨٨.٦) تريليون دينار بما يعادل (٧٥) مليار دولار خلال سنوات الخطة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وأنشطته وهو يشكل ما نسبته (٤٠%) من اجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة.

التوزيع القطاعي للاستثمارات المطلوبة:

ولتحقيق معدلات النمو المستهدف قطاعياً بالاستثمارات المقدرة والمطلوبة سنوياً لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث يتضح ان قطاع النفط يستمر في الحصول على نسبة عالية من الاستثمارات وبتحدهود ٣٨.٤% وبمبلغ اجمالي قدره حوالي (٨٤.٧) تريليون دينار للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ ويأتي هذا متوافقاً مع حاجة هذا القطاع للاستثمارات الواسعة باعتباره قطاع كثيف رأس المال ويحتاج الى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والاتصالات) مجتمعة على حوالي نصف الاستثمارات المقدرة وبتحدهود (٤٩.٥ %) اذ قدرت حاجة قطاع الكهرباء والماء الى حوالي (٢٠.٢) تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة، في حين قدرت الاستثمارات المطلوبة لقطاع البناء والتشييد حوالي (١٢.٢) تريليون دينار خلال سنوات الخطة اما الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات فقد قدرت بتحدهود (٣٩.٦) تريليون دينار وهو امر مطلوب لتلبية متطلبات إعادة البناء والاعمار في المناطق المتضررة إضافة الى تراجع واقع البنى التحتية في كافة انحاء البلاد

جدول التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢

القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	%
الزراعي	٧٥٧٤.٢	٣.٤
النفط	٨٤٦٨٣.٧	٣٨.٤
التعدين	٢٨.٦	٠.٠١
الصناعة التحويلية	٤٨٥٤.٣	٢.٢
الكهرباء والماء	٢٠٢٤٣.٣	٩.٢
البناء والتشييد	١٢٢٣٣.٦	٥.٥
النقل والاتصالات	٣٩٥٨٢.١	١٧.٩
التجارة	٨٥٤٥.١	٣.٩
المال والتأمين	٥٦٧٧.٢	٢.٦
الخدمات	٣٧٢١٩.٠	١٦.٩
الكلي	٢٢٠٦٤٠.٠	١٠٠

ملاحظة: سيتم تحديث البيانات حسب خطة التنمية الوطنية التي سوف تصدر من وزارة التخطيط.

المحور الثاني: قانون الاستثمار والمناطق الاستثمارية الامنة

اهم الفقرات الواردة في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بقانون ٥٠ لسنة ٢٠١٥

١. تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها.

٢. تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي والمختلط للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع والاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية.

٣. تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين

٤. وتطويرها من خلال تقديم الدعم بما يؤمن تعزيز القدرات التنافسية لتلك حماية حقوق وممتلكات المستثمرين

٥. توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق

تعتمد الوسائل التالية لتحقيق اهداف هذا القانون:

١. اسمح المشاريع التي تشملها احكام هذا القانون الامتيازات والضمانات اللازمين لتمرارها المشاريع في الأسواق المحلية والأجنبية.

٢. منح المشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار من الهيئة تسهيلات إضافية وإعفاءات من الضرائب والرسوم بحسب ما ورد في هذا القانون.

المناطق الاستثمارية في العراق

بدأت الهيئة الوطنية للاستثمار برنامجاً لإعداد آلية ونظام انشاء المناطق الاستثمارية الكبرى استناداً الى نص المادة (٩/ سابعاً) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.

- المنطقة الاستثمارية في محافظة البصرة / خور الزبير.
- المنطقة الاستثمارية في محافظة بابل / منطقة حطين.
- المنطقة الاستثمارية في محافظة بغداد / قرب المطار الدولي.
- المنطقة الاستثمارية في محافظة الانبار.
- المنطقة الاستثمارية في منطقة الفرات الأوسط (بين محافظتي النجف الاشرف ومحافظة كربلاء المقدسة).
- المنطقة الاستثمارية في محافظة نينوى.

أولاً: ان أهمية إقامة المناطق الاستثمارية في العراق تأتي من خلال

- ❖ تمثل انطلاقة حقيقية لعمل الشركات الأجنبية في العراق ولكن بسبب المخاوف الأمنية التي تقف عائقاً في بعض تلك المناطق دون مباشرة الكثير منها حتى الان على الرغم من حصول العديد منها على الموافقات الاستثمارية.
- ❖ خلق تجمعات اقتصادية جديدة تتمتع ببنية تحتية متطورة مستقلة الى حد كبير عن البنى التحتية الموجودة حالياً في المدن وذلك لكونها متهاكة وضعيفة الجدوى
- ❖ ان تطبيق هذا النموذج سيقبل بقدر كبير الاعتماد على تخصيصات الموازنة الاستثمارية لإقامة هذه المناطق حيث سيتولى القطاع الخاص سواء كان محلياً ام اجنبياً إقامة هذه المناطق

ثانياً: مزايا انشاء المناطق الاستثمارية

- ❖ تشجيع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة داخل مكان محدد وتحقيق نمو سريع لها
- ❖ توسيع وزيادة فرص العمل وبالتالي تقليل البطالة وتدريب الموارد البشرية ورفع كفاءتها
- ❖ خلق القدرة التنافسية وتنميتها فيما بين منتجات المصانع المقامة في المدينة مع بعضها من جهة وبينها وبين البضائع المستوردة المماثلة من جهة أخرى.
- ❖ نقل واستخدام وتوطين التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ منح المشاريع الداخلة في هذه المناطق امتيازات وفقاً لقانون الاستثمار ونظام المناطق الاستثمارية الامنة.
- ❖ تنمية رؤوس الأموال المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- ❖ تحقيق الترابط بين القطاعات المختلفة.

ثالثاً: المشاريع الاستراتيجية:

- انطلاقاً من الدور المركزي للهيئة الوطنية للاستثمار حدد النظام رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ المشاريع الاستراتيجية التي تختص بها الهيئة الوطنية وترك ما دون ذلك لهيئات الاستثمار في المحافظات وندرج في ادناه المشاريع التي تقع ضمن اختصاص الهيئة الوطنية للاستثمار التي تكون قيمتها أكثر من (٢٥٠) مليون دولار

- المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية التي لا يقل رأس مالها عن (٥٠.٠٠٠.٠٠٠) خمسون مليون دولار امريكي او ما يعادله بالدينار العراقي
- المشاريع المشتركة بين أكثر من إقليم او محافظة غير مرتبطة بإقليم
- المشاريع المتعلقة باستخراج الثروات الطبيعية مع مراعاة ما ورد في المادة (٢٩) من قانون الاستثمار
- مشاريع تطوير المناطق الاثرية والتاريخية
- مشاريع النقل كالطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد على ان لا يقل رأس مالها عن (٣٠.٠٠٠.٠٠٠) ثلاثين مليون دولار امريكي او ما يعادله بالدينار العراقي
- مشاريع الكهرباء التي لا تقل طاقتها الإنتاجية عن (٣٠) ثلاثين ميكا واط
- مشاريع الخزانات والسدود ومشاريع الري التي لا تقل المساحة المروية منها عن (٢٠.٠٠٠) عشرين ألف دونم.
- المشاريع المتعلقة بالاتصالات.
- أي مشاريع أخرى يقرر مجلس الوزراء اعتبارها استراتيجية ذات طبع اتحادي.

المحور الثالث: خطة الهيئة الوطنية للاستثمار

أولاً: البنى التحتية

لقد كان من أولويات البرنامج الحكومي هو تحقيق مستوى معيشي وخدمي للمواطنين يلبي متطلباته الأساسية عن طريق توفير خدمات صحية وفق معايير عالمية وايصال الخدمات الأساسية من خلال تحسين نوعيتها من ماء وكهرباء وبناء مساكن اقتصادية ملائمة واستخدام الطاقة المتجددة

- توليد فرص العمل من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية
- تحسين نوعية الحياة بإعطائها الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وتقديم أفضل الخدمات من قبل الدولة.

لذا فان خطة الهيئة الوطنية للاستثمار في مجال البنى التحتية تؤكد على ضرورة تنفيذها من خلال:

١. إقامة المشاريع الاستثمارية المتعلقة بإنشاء البنى التحتية عن طريق عرض الفرص الاستثمارية التي ترى الهيئة بانها متاغمة مع خطة التنمية والبرنامج الحكومي ووضعها امام الشركات والمستثمرين وفقاً لصيغة (BOOT)

٢. تفعيل مساهمة القطاع الخاص وتشجيعه والتعاقد معه وفقاً لبرنامج (PPP) لإقامة المشاريع الاستثمارية الخاصة بتطوير البنى التحتية او إقامة بنى تحتية جديدة.

ثانياً: أهداف وتوجهات السياسة الاقتصادية

لقد استمر الاقتصاد العراقي و لسنوات طويلة معتمدا بشكل رئيس على إيرادات النفط التي شكلت المصدر الاساسي لتحريك معدلات النمو ألاقصادي حيث تمكنت هذه الإيرادات من ادامة زخم الاستيراد الهائلة و الانفاق واسع النطاق , إلا ان تراجع إيرادات النفط و عدم انتظامها كما حصل في ازمتي عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و الاعوام اللاحقة لسنة ٢٠١٤ قد اظهرت فشل هذه السياسات فلم تعد قادرة على دعم معدل النمو ورفع معدلات التشغيل ما يؤكد نتيجة مهمة تتمثل فد عدم قدرة الانشطة الاقتصادية التي يحركها القطاع العام على تعويض الانخفاض الحاصل في إيرادات النفط و لا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و لا على استيعاب الايدي العاملة الجديدة.

يتضح مما سبق ضرورة التحول الى سياسات أخرى للنمو تقوم على تنويع الاقتصاد وهذا يتطلب تحقيق إصلاحات في السياسة الاقتصادية وهي:

-الانتقال من الاعتماد على النفط الى القطاعات والانشطة الاقتصادية الاخرى غير النفطية.

- تشجيع استثمارات القطاع الخاص القائمة على آليات السوق.

- الانفتاح التدريجي نحو الاسواق الخارجية.

- العمل على استعادة عناصر النمو الطبيعي للقطاعات الانتاجية.

-تحقيق التناغم التام بين السياسات المالية والنقدية لضمان استثمار التراكم الرأسمالي داخليا والحد من انتقاله الى الخارج.

ان تحقيق هذه التحولات يكون من خلال الاعتماد على سياسات الإصلاح الاقتصادي و توسيع الاستثمار الخاص بضمنه الاستثمار الاجنبي وهذا يتطلب توسيع وتحرير الخدمات

الاساسية كخدمات الكهرباء والنقل والاتصالات والخدمات المالية و السياحة والبنى التحتية التي تعتبر من الخدمات الاساسية لتوسيع التجارة كما يتطلب الامر أيجاد المناخ و البيئة الملائمة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة و فعاليات الاقتصاد الوطني و كذلك العمل على احداث التغييرات المؤسسية و إعادة الهيكلة و التي تشكل عاملا اساسيا في تحديث الامكانيات الاقتصادية و تنشيطها في الفترة القادمة مضافا اليها أتمتة الاعمال ودعم التطور التكنولوجي و انطلاقا من هذه الرؤية فأن التوجهات التنموية الجديدة تتمثل في تنويع مصادر الدخل و الازداد في الاقتصاد العراقي و توسيع القاعدة الانتاجية و رفع القيمة المضافة و تحقيق معدلا عالية لنمو الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن العمل الى تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة مع رفع نسبة الاستثمارات في قطاعات تنمية مختارة. وندرج في ادناه اهم التوصيات والمقترحات التي نرى اهميتها في السياسة الاقتصادية في العراق وكما يلي:

١. وضع وترتيب الاولويات الاستثمارية بحسب الضرورات الاقتصادية والاجتماعية مع الاستمرار بتطبيق آلية الانتقال الى اقتصاد السوق وعملية التحول والاندماج مع العالم الخارجي.
٢. إعطاء قطاع البنى التحتية في الاقتصاد العراقي الاولوية وهو يعد مفتاح التطور اللاحق لتوفير وتهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي لكل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية فضلا عن ضرورة توفير الخدمات الضرورية والأساسية للمواطنين.
٣. تحديد الوسائل والمهام والتدابير والاجراءات اللازمة لتفعيل وتنمية دور القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) من خلال توفير الفرصة لإعادة بناء شريكا فاعلا والذي يعد المفتاح الرئيسي للنمو الاقتصادي في مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحداث التطور التكنولوجي المطلوب.
٤. أيلاء التنوع الاقتصادي اهتماما بالغا والعمل على تقليل الاعتماد على احادية المورد باتجاه زيادة مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة العامة بشقيها الجارية والاستثمارية.
٥. تقوية النظام المالي والمصرفي لدعم التنمية الاقتصادية.

٦. تعزيز دور المؤسسات الحكومية وزيادة فاعليتها من خلال تأسيس وتنفيذ إطار ملائم لقواعد تنظيم النشاط الاقتصادي وسيادة القانون.

ثالثاً: رؤية الهيئة الوطنية للاستثمار لتمويل مشاريع الاستثمارية

يعدّ مفهوم الأداء المالي المصرفي غاية في الأهمية وذلك لتوضيحه نقاط القوة والضعف في المصرف و تحديد مسيرة المصرف واستمراره في ظل العوامل البيئية المختلفة، وتركز المعايير الحديثة لتقييم الأداء المالي المصرفي على العائد والمخاطر وتبرز إدارة الخطر المصرفي من خلال التعرف على الأحداث والمخاطر المحتملة وقياسها وتقدير الخسائر التي يمكن أن تنتج عنها لأجل إبقائها عند مستوى معين يمكن للمصرف أن يتحملها وللمنافسة دور كبير في الأداء المصرفي فهي تعمل على تطوير وتحسين العمل والأداء وتسعى المصارف إلى مواكبة التطورات المتسارعة في هذا القطاع.

ان تفعيل أنشطة الرقابة من خلال قيام الإدارة بوضع المخططات التنظيمية والسياسات والإجراءات التي تساعد على تنفيذ سبل مواجهة المخاطر على أن تشمل تلك الأنظمة كل الأقسام والوحدات والأنشطة في المصرف بالإضافة الى انه يعكس أداء المصارف تمايزاً كبيراً في أدائها وحسب فاعلية الأنماط المستخدمة في الأداء المصرفي ومدى ملاءمته للتحديات الجديدة وتزداد فاعلية الأداء المالي المصرفي من خلال زيادة كفاءة وفاعلية السياسة العامة للمصرف في إدارة أمواله.

تأتي أهمية الاستثمار وتمويل المشاريع كأحد مقومات نجاح جهود التنمية الحكومية وازدهار الاستثمار الخاص. الا ان التمويل ارتبط بشكل كبير في دولنا بدور الدولة التي اصبحت المسؤول الاول عن تمويل هذه المشاريع. وتواجه الحكومات عددا من التحديات في مجال تقديم الخدمات في قطاعات المياه والنقل والطاقة والاتصالات وقطاعات أخرى. ونتيجة لذلك تأتي أهمية البحث عن مصادر (تمويل) و(ادارة فعالة) لمشاريع قطاع الاسكان والقطاع الصناعي والزراعي وغيرها من القطاعات الحيوية التي تساهم في عملية التنمية الوطنية وكما رسمتها السياسة الاقتصادية للحكومة في العراق وكذلك وفق خطة الهيئة الوطنية للاستثمار التي جاءت متناغمة مع خطة الحكومة والخطة الخمسية.

الا ان ذلك يتأثر بنظرة القطاع الخاص للاستثمار في هذه المشاريع فبعض هذه المشاريع لا تمتاز بربحية مشجعة للقطاع الخاص ومنها مشاريع الصالح العام وهذه المشاريع تحقق عوائد منخفضة، وبالتالي تستحوذ على درجة أقل من اهتمام القطاع الخاص (وهي ما يجب ان يبقى الاستثمار فيه من مسؤولية الدولة)ومثالها خدمات المياه والصرف الصحي،الا ان هناك مشاريع تمتاز باستقرار وثبات تدفقها النقدي يجعلها قادرة على اجتذاب نسبة اكبر من رؤوس الأموال وهي مشاريع النقل ومشاريع الاتصالات فتمتاز بعقائديتها العالية وتكون جاذبة للاستثمارات الخاصة كذلك الحال بالنسبة لمشاريع الكهرباء والتي نجحت الهيئة الوطنية في التنسيق مع المصرف العراقي للتجارة وشركة ماس التي نفذت مشروع محطة كهرباء مدينة بسماية وهذا دليل على نجاح هذه التجربة الرائدة في العراق وكذلك مشروع الاسكان الوطني التي تبنتها الهيئة الوطنية للاستثمار وبالتنسيق مع المصارف العراقية الرافدين والرشيد والمصرف العراقي بتمويل المشروع والبالغ قيمة ٧،٧ مليار دولار والذي ستكون بموجبه مدينة سكنية كاملة الخدمات والبنى التحتية .

ان التكيف القانوني على مستوى تجارب العالم للاستثمار تشير الى انه بالإمكان الدخول بطريقة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص حيث أن الشراكة تتميز بالمنافع المتبادلة لكل طرف وهي وسيلة فعالة لسد الفجوات بين الموارد والطلب والجودة وسهولة الوصول إليها، والمخاطر والمنافع، إذ إن هذه الشراكات تمنح القطاع العام قدرا أكبر من المرونة في تخصيص الموارد البشرية والمالية من خلال تقاسم المخاطر، والاستفادة من الموارد المالية الخارجية، والاستفادة من قدرة القطاع الخاص للاستثمار ونقل الخبرات وتقديم أفضل الخدمات المواكبة للتطور .

الا ان ذلك كله مرهون بتنفيذ الإطار الصحيح للسياسات المتبعة حيث ان سياسات الحكومة هي العنصر المركزي لجذب الشراكة او الاستثمار بصورة مباشرة، إذ إن غياب الإطار التشريعي والتجهيزات المؤسسية الضعيفة وعدم الاستقرار المالي وضعف الإدارة وغياب رؤية واضحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص تجعل من الصعب اجتذاب الاستثمارات الخاصة.

ومن الممكن ان تقوم المؤسسات المصرفية بتمويل تلك المشاريع وخاصة تلك التي تمتاز بثباته واستقرار .

وفي العراق نعتقد بان تنظيم عمليات تمويل الاستثمار في هذا القطاع يحتاج الى رؤية واضحة واختيار كيفية إدارة تمويل البنى التحتية من القطاعين العام والخاص أو مشاركتها أو تبني طرق واتفاقيات نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية . إضافة إلى ضرورة وجود قاعدة معلومات لتكون أساسا لاتخاذ القرارات ومن الممكن الاستفادة من تجارب دولية اثبتت نجاحها في هذا المجال من خلال الاستعراض والتطورات التي شهدتها البيئة الاستثمارية في العراق وتعديل قانون الاستثمار الذي اعطى دفعه جديدة والعديد من المحفزات لجذب الاستثمار وتشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في محافظات العراق كافة، الا ان العراق وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها في مجال توفير الحوافز الجاذبة للاستثمار لا يزال هنالك الكثير من المتطلبات الاخرى في مجال التمويل لتلك المشاريع سواء الصغيرة او المتوسطة او الاستراتيجية التي تحتاج الى وقفة ودراسة ودعم من قبل الجهات ذات العلاقة.

رابعا: الفرص الاستثمارية المتوفرة في القطاعات الاقتصادية والمحافظات

نظرا لأهمية تنمية الموارد الاقتصادية فأن خطة الهيئة تؤكد على ضرورة استثمار الفرص الاتية المعلنة في الخارطة الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار كمشاريع يمكن ان تؤدي الى تحقيق فوائد مالية تساهم في تطوير الاقتصاد العراقي وتكون عاملا مساعدا في دعم الموازنة الاستثمارية للدولة مبوبة على اساس الاهمية النسبية للقطاعات وفقاً لما ورد في خطة التنمية الوطنية ومتاغمة مع الاهداف المعلنة في البرنامج الحكومي وتركز الهيئة على اعطاء الاولوية للفرص المتوفرة في القطاعات التي تقدم الخدمات الاساسية للمواطنين وتساهم في نفس الوقت في زيادة الايرادات وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل قطاعات النفط والغاز ، الكهرباء ، الصناعة ، الزراعة ، النقل ، الاتصالات ، السكن، الصحة ، والقطاعات الاخرى.

ان اهم الفرص التي يمكن يستثمر بها القطاع الخاص هي:

١. الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع النقل والتي يمكن من خلال إقامة مشاريع استثمارية في البنى التحتية مثل (النقل الجوي والطيران والنقل البري وسكك الحديد والنقل البحري والموانئ)

٢. الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة النفطية وخاصة المصافي بما يساهم في توفير المشتقات النفطية وتحقيق موارد إضافية يمكن استخدامها في إقامة مشاريع البنى التحتية

٣. الفرص الاستثمارية في قطاع الكهرباء التي من شأنها ان تساهم في تنفيذ الهدف الثاني من اهداف البرنامج الحكومي الذي يركز على الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن عن طريق تحسين نوعية الكهرباء واستخدام الطاقة المتجددة

٤. الفرص الاستثمارية في القطاع الصحي كإقامة مشاريع بناء المستشفيات الجديدة المتخصصة والمراكز الصحية بما يؤدي الى تحقيق تطلعات واهداف استراتيجية بالتنافس مع البرنامج الحكومي وخطة التنمية الوطنية

٥. الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع التعليم كبناء المدارس الجديدة وتطوير الموجود منها لاستيعاب النمو الطبيعي لإعداد الطلبة فضلاً عن توفير بيئة مدرسية ملائمة وصحية فضلاً عن إقامة ابنية للتعليم العالي كالجامعات..

٦. الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الإسكان وذلك من اجل توفير عيش كريم للمواطنين من خلال توفير مساكن اقتصادية وواطئة الكلفة متضمنة الاستثمارية المتاحة في قطاع الاتصالات من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية.

٧. الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الزراعة التي من شأنها إقامة مشاريع استثمارية زراعية تؤدي الى:

٨. لكافة الخدمات الأساسية من كهرباء وصرف صحي للفئات الهشة من المجتمع لتشجيع المستثمرين في اقامتها.

٩. الفرص زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

• تحسين وتطوير مشاريع الري والبزل

• إقامة المخازن والصواميع الخاصة بخزن الحبوب.

١٠. الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الشباب لإنشاء ملاعب رياضية من شأنها

المساهمة في تطوير الحركة الرياضية والشبابية في العراق

ملاحظة: الفرص الاستثمارية تحدث بصورة سنوية حسب القطاعات والمحافظات

خامساً: تطوير القطاع الخاص

لم يأخذ القطاع الخاص دوره المطلوب ولم يحظ بفرصة حقيقية ليظهر بالمستوى الذي يمكنه من ان يلعب دوراً بارزاً في دفع معدلات النمو الاقتصادي الى الامام. حيث تعرض وعلى مدى اربعين عاماً الى تقلبات في مضامين السياسات المطبقة تحت مظلة التشريعات القانونية فجعلت منه يستثمر في الانشطة ذات الربح السريع ومدة الاسترداد لراس المال القصيرة، والتي يغلب عليها صفة العمل الفردي والمنشأة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والانتاج والتسويق، ويتبع اسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف راس المال. بسبب طبيعة الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية وحالة التدهور في الوضع الامني مما ادى الى تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي وفي تراكم راس المال الثابت وتوليد فرص العمل ناهيك عن توقف معظم المشاريع والفعاليات الاقتصادية العائدة لهذا القطاع بسبب التحديات الاقتصادية ، الامر الذي نتج عنه اغراق السوق العراقية بالمنتجات الاجنبية الرخيصة غير المطابقة للمواصفة القياسية العراقية او العالمية وتأثير مشاريع القطاع الخاص بذلك على الرغم من توجهات سياسة الدولة الاقتصادية الرامية الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وتدعيم الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي واجراء اصلاحات اقتصادية بهدف تنويع بنية الاقتصاد العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الاقتصاد العراقي

تحليل الواقع:

لم تشهد الفترة السابقة تطوراً مهماً في دور القطاع الخاص التنموي على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بنقوية هذا الدور وتعزيزه في خطة التنمية الاقتصادية وكان لثبات عناصر التحكم بقيادة الاقتصاد والممثلة بالمشاريع المملوكة للدولة والتكؤ بإعداد وتنفيذ

خارطة طريق اعادة هيكلتها بتحويلها الى شركات مساهمة من اجل ايجاد مداخل جديدة للاستثمار وانعاش القطاعات الاقتصادية من بين ابرز الاسباب التي اضعفت دور القطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية وجمدت غايات خطة التنمية الماضية ورسخت النمط المؤسسي للاقتصاد المركزي وغيبت اساليب تحديث الادارة الاقتصادية عبر تطبيقات صيغ, BOT, BOO ، فضلا عن افتقار القدرة المؤسسية للإدارة الفعالة للأصول العامة في اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة مما ادى الى التباطؤ في ادخال الشركات الخاصة في عملية اعادة هيكلة على الرغم من قيام الوزارات الرئيسية التي تدير الشركات المملوكة للدولة بإعداد استراتيجيات تؤكد ضرورة التوجه نحو التصنيع لجذب الاستثمار الخاص ودعم مشاركة الانتاج وفقا لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل وتبقى الجهود المتحققة متواضعة جدا لا بل انها لاتزال في مراحلها الاولى و بانتظار سن تشريع خاص من اجل ايجاد ترتيبات حيوية بدونها قد يظل القطاع الخاص الوطني والاجنبي غير راغب في المشاركة الاقتصادية . مما تجدر الاشارة اليه ان وزارة الصناعة والمعادن قد وضعت اطاراً منهجياً يهدف الى تحويل الشركات المملوكة للدولة تدريجياً الى الشركات المساهمة قادرة على الاعتماد على ذاتها وبرنامج لأعاده تأهيل الشركات اخرى، ان القطاع الخاص قد نشط في بعض المجالات خلال السنوات الأخيرة خاصة في مجال السياحة والنقل والخدمات الأخرى.

وقد سعت خطة التنمية الوطنية الى تعزيز دور القطاع الخاص ضمن اطار استراتيجية اعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة وخاصة في القطاع الصناعي بهدف زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي وتراكم راس المال الثابت بما يحقق الدور المطلوب منه في التنمية وتعزيز القدرات التنافسية والتنوع وتدعيم توجه البلاد نحو اقتصاد المعرفة واللامركزية على مستوى الاقاليم والمحافظات مستفيداً من مبدأ الميزات النسبية لكل منها وبما يتضمن فاعلية التنمية المكانية في الاقتصاد العراقي ، ان ما يدعم هذا التوجه توافر ركائز مادية وبشرية لتحقيقه.

سادسا: دور الهيئة الوطنية للاستثمار في تنشيط القطاع الخاص

ان للقطاع الخاص دورا مهما واساسي في بناء اقتصاديات البلدان من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية التي تنعكس بالمقابل على توفير فرص العمل من جهة ومساعدة القطاع العام من جهة اخرى ناهيك عن زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية للدولة ويجعلها دولة مستقرة ذات سيادة مستقلة.

ان ما شهده العراق في العقود السابقة الى يومنا هذا من عدم استقرار امني وسياسي وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير ادى الى انهيار هذا القطاع مما اثر بشكل واضح وكبير على قطاعات اقتصادية واسعة نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي وكذلك عن عدم التوازن في القطاعات الانتاجية والتنموية مما انعكس على اداء القطاع الخاص المحلي والاجنبي واصبح من غير الممكن ان يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار فضلا عن عدم فاعلية السياسات الاقتصادية اذا لم تؤدي سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق الى تعزيز موقع واهمية القطاع الخاص التي تؤدي دورا رياديا في قيادة عملية التنمية بسبب اعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية وخصوصا النفط كمصدر رئيسي للدخل في تحقيق العوائد المطلوبة لغرض تحقيق التنمية الشاملة خصوصا وان الاقتصاد العراقي يمر بتحول تدريجي من اقتصاد مركزي الى اقتصاد السوق الذي يمكن القطاع الخاص من لعب دور ريادي في التنمية الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر ان العراق اتخذ العديد من الخطوات المتجهة نحو تعزيز دور القطاع الخاص من خلال اعتماد اصلاحات اقتصادية شاملة نذكر منها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي يهدف الى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطوره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها كما يقوم هذا القانون بتشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الاسواق المحلية والاجنبية وتنمية الموارد البشرية حسب

متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين
وتوسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

لقد تشكلت الهيئة الوطنية للاستثمار بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ في
شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ وبالتأكيد فان إنشاء الهيئة وما قامت به من دور
لاحق في تأسيس هيئات الاستثمار في المحافظات يعد العمل الأبرز من اجل تفعيل
قانون الاستثمار الذي يعتبر قانونا مهما لتفعيل دور القطاع الخاص، إضافة الى ذلك
قامت الهيئة بتشكيل دائرة النافذة الواحدة لتسهيل إجراءات المستثمرين فضلا عن وضع
تعليمات لتقيد قانون الاستثمار.

ان العمل على تفعيل قانون الاستثمار يعد من أهم الأسس لبناء المناخ الاستثماري وقد تم
ذلك من خلال مجموعة إجراءات كان أبرزها العمل على تشكيل هيئات الاستثمار في
المحافظات كافة والتي تختص بالمشاريع غير الاستراتيجية ضمن المحافظة فضلا عن
ذلك فان الهيئة تعمل الآن على تشكيل قاعدة بيانات وإحصاءات تغطي كافة القطاعات
الاقتصادية سيتم الاستفادة منها في هذه الاستراتيجية والتي تحدد مسارات العمل
الاستثماري للسنوات القادمة على أسس علمية رصينة، كما تم التنسيق مع وزارة المالية
بشان تنفيذ اتفاقية ضمان الاستثمار من خلال عضوية العراق في المؤسسة الدولية
لضمان الاستثمار – البنك الدولي (MIGA) الموقعة في العام ٢٠٠٧ كما ان الهيئة تعمل
على التعريف بالبيئة الاستثمارية من خلال اتصالها المباشر بالعديد من المؤسسات الدولية
المعنية بتشجيع الاستثمار والتي من أبرزها اتحاد هيئات تشجيع الاستثمار الدولية
(WAIPA) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ومؤسسة التمويل
المالي الدولية .

تعنى الهيئة بتطوير وتنسيق العمل مع القطاع الخاص كأحد الركائز الأساسية لإنجاح
الاستثمار في العراق ، فهو المحرك الكفوء الممكن لعملية الإنتاج والقادر على المنافسة
والابتكار ، ولا يمكن للاقتصاد العراقي الاستغناء عنه في ظروف المرحلة الراهنة المتسمة
بشحة النفقات الاستثمارية الخاصة بالموازنة الحكومية ، ان للقطاع الخاص دور مهم في
تطوير العديد من القطاعات والمساهمة فيها، وهو يؤكد دائما على اهمية راس المال

باعتباره المحرك الأساسي للقطاع الخاص الوطني ، فلكي يبدأ المشروع الاستثماري لابد من توافر رأس المال الكافي لبناء المشروع وتشغيله، إلا إن القطاع الخاص في العراق يعاني من نقص كبير في رؤوس أمواله التي خرجت معظمها بسبب تدهور الوضع الأمني بعد عام ٢٠٠٣ ، والمصدر المحلي الآخر للتمويل والذي تم أيضاً تحييد دوره هو المصارف الصناعية والزراعية والعقاري بالإضافة الى المصارف الحكومية الأخرى كمصرف الرافدين والرشد الذي لم تسهم بشكل فعال في تمويل الاستثمارات المحلي نظراً لاضطرابها تحت عدد من البنود القانونية المقيدة ، إن ضعف رؤوس الأموال للقطاع الخاص الوطني في العراق ساهم بشكل يجعل شراكته غير قادرة على أخذ الدور المطلوب منه في مشاريع إعادة الأعمار للبلد ، لا سيما وأن مشاريع الأعمار والبناء تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا يملكها القطاع الخاص الوطني ، الأمر الذي دفع الجهات الحكومية بالاتجاه نحو الاعتماد على الشركات الأجنبية في تنفيذ مشاريعها . وفي دراسة أعدتها وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID-TIJARA) لتقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص في العراق، وضع أصحاب المشاريع العراقية معوق رأس المال في مقدمة العوائق التي تواجههم وهو أمر أكبر بالنسبة لديهم من معوق الوضع الأمني الذي وضع في المرتبة الثانية، وتشير الدراسة إلى إن الغالبية العظمى من أصحاب المشاريع يمولون أنفسهم من خلال مدخرات أنشطتهم التجارية ومدخراتهم الشخصية ، وتظل معظم مشاريع القطاع الخاص مترددة في التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية من أجل الحصول على التمويل بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة، لذا يجب أن تتدخل الدولة لتوفير التمويل اللازم لمشاريع القطاع الخاص الوطني وعلى الرغم من أهمية اعتماد القطاع الخاص على نفسه في توفير رؤوس الأموال، إلا إنه من الضروري توافر مساندة حكومية أيضاً لتحفيز وتعزيز تلك الاستثمارات ، فعندما يخاطر المستثمر المحلي بجميع مدخراته المالية في ظل انعدام مساعدة الحكومة يتعرض للخسارة وفقدان تلك المدخرات ، لذا فأن مساعدة المستثمرين المحليين على تحجيم حجم المخاطر لابد وأن يصبح من آليات الحكومة لخلق قطاع خاص قوي . كذلك فأن تنفيذ هذه المشاريع للقطاع الخاص لا يتطلب فقط توافر الأموال ، بل يحتاج إلى العناصر المتممة

لرأس المال كالقوة العاملة ذات المهارة المناسبة، إن توافر هؤلاء ضروري جداً في عملية تحويل رؤوس الأموال الاستثمارية إلى أصول ثابتة وتشغيل المشاريع الناتجة عن ذلك بطرق تحقق الأهداف المنشودة من تلك المشاريع ، فضلاً عن ذلك توفير رأس المال العام الاجتماعي والذي يعني بالبنية التحتية كالطرق والجسور والمطارات والموانئ الخ ، إن توافر البنية التحتية يؤدي إلى انخفاض كلفة المشاريع بصورة عامة ومن ثم تشجيع المستثمرين على الاستثمار وترى الهيئة ان اهم ما يمكن ان يساهم في تطوير القطاع الخاص ودفعه لإقامة مشاريع استثمارية هو تطوير عمل المصارف العراقية بما يؤمن ايجاد مصادر تمويل تساعد المستثمرين وتحقق اهدافهم في اقامة المشاريع الاستثمارية كما ان اقامة او انشاء مصرف استثماري تساهم الحكومة في جزء من رأسماله بمقدار (١%) من مجموع الموازنة العامة الاتحادية وعلى مدى سبع سنوات من تاريخ انشاء لبناء رصيد كافي للدخول بمشاركات مع مصارف عالمية كبرى للاستثمار ودعم المستثمرين في تنفيذ المشاريع الاستثمارية يعتبر رافداً مهماً لتنشيط عمل القطاع الخاص وتطوير عملية الاستثمار في العراق.

التحديات التي تواجه عمل القطاع الخاص والأهداف المقترح حسب رؤى خطة التنمية الوطنية

- الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي - الريعي ، وما يفرضه هذا الاختلال من تحديات تتطلب تفعيل دور القطاع الخاص، وتعزيز قدراته التنافسية، لضمان مشاركته الفاعلة في تحقيق التنوع الاقتصادي بسرعة وكفاءة. وفي ظلّ هذا التنوع (تنوع المنتجات / تنوع القطاعات والصناعات/ تنوع الموارد المالية، وتوليد الثروات الوطنية / تنوع الصادرات) سيكون هناك مستوى جيّد للعمالة، ومستوى أفضل لجودة المنتجات، والقدرة على تطويره.

- ضآلة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، وتوفير فرص التشغيل، وتمويل الاستثمارات. وتُعد مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي عنصراً حاسماً في تحديد دور القطاع الخاص في مجمل

عملية التنمية الاقتصادية. وهذا الدور لا يزال متواضعاً وغير استراتيجي، ويشكل تحدياً رئيساً لخطط التنمية الوطنية المتعاقبة.

- تخلف الجهاز المصرفي، وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الخارجية والداخلية) على الدولة والقطاع الخاص معاً.
- الصعوبات والتحديات التي تواجهها الدولة في محاولتها لتعزيز الاستقرار والأمن في العراق، وبسط سلطة القانون على الجميع، بهدف اتاحة المجال لمؤسسات وشركات ومشاريع القطاع الخاص بأن تستثمر وتتطور ، وتصبح أكثر قدرة على المنافسة.

- عدم قدرة القطاع الخاص على تعزيز دور وفاعلية (وقوة) الاتحادات والجمعيات والمنظمات المعنية بقضاياها، وضعف امكاناته في رفع كفاءة أدائها (المهني والتقني)، وتعزيز قدرتها على الاستدامة وعجزه عن ضمان تمثيل أعلى لمؤسسات الأعمال الخاصة فيه.

- ضعف المساهمة الجادة والبناءة للقطاع الخاص في جهود الحكومة لتأسيس منبر دائم للحوار بينها وبينه.

- ضعف وعدم جدية القطاع الخاص في التأسيس لمشاركة فاعلة في صياغة السياسات والخطط القطاعية التي من شأنها ان تصبح من مكونات خطط التنمية الوطنية، وتواضع دوره في مساعدة الحكومة بصدد وضع وتحديد الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه المكورات

- عدم تنفيذ حزمة السياسات والاجراءات الهادفة لدعم القطاع الخاص، المُعدّة من فريق الخبراء الوطني و بمشاركة الفرق الفنية الأخرى(فريق التمويل والتأمين / فريق القطاع الصناعي / فريق تحسين بيئة الأعمال / فريق تبسيط الاجراءات) ، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠١٥ ، وما به من توجهات وسياسات حكومية ، واجراءات وأدوار للقطاع الخاص ، ومن تحديد لمدد التنفيذ وللجهات المسؤولة عن التنفيذ ، وبما يسمح بتحقيق الأهداف الواردة في اطار المحاور الرئيسة لهذه الحزمة

الأهداف:

الهدف الاول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص ضمن المؤشرات الآتي:

- يحقق القطاع الخاص نموا لا بأس به، مساهما بما نسبته ٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر ٥٠ ٪ من فرص التشغيل خلال مدة الخطة.
- يساهم القطاع الخاص في تخفيض البطالة بمعدل (٠.٥) نقطة سنوياً طوال مدة الخطة

- ضمان مساهمة القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) في تمويل ٤٠ ٪ من استثمارات خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ خارج تخصيصات الموازنة العامة للدولة (٨٨.٦ ترليون دينار، بما يعادل ٧٥ مليار دولار تقريباً) خلال مدة الخطة
- زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق من ١٨.٤٦٣ مليار دولار (خلال المدة ما بين كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦) ، إلى ٤٠ مليار دولار (خلال سنوات الخطة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢) . أي جذب ٨ مليار دولار من الاستثمار الاجنبي إلى العراق سنوياً طيلة مدة الخطة
- زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الأساسية، ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت من ٣٤.٧ ٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٣٨.٣ ٪ في عام ٢٠٢٢

الهدف الثاني: تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

وسائل تحقيق الهدف:

- استحداث "مجلس تطوير القطاع الخاص " ليكون منبر حوار وتفاعل وتشاور وتنسيق وتكامل بين الحكومة والقطاع العام من طرف والقطاع الخاص من طرف آخر. ويعمل "مجلس تطوير القطاع الخاص" عند تأسيسه، على إرساء أسس للحوار والتشاور بين الجهات المعنية، لتحقيق التشارك الفاعل مع القطاع الخاص عند تطوير واقتراح خطط واستراتيجيات جديدة، أو وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة وتعليمات تخص الأخير.

- حقيبة مشاريع تنمية يتم تمويلها خارج التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، يتم تنفيذها عن طريق الشراكات مع القطاع الخاص المحلي، أو عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر، وبالاستعانة بمصادر ائتمانية خارجية) مثل مؤسسة التمويل الدولية IFC العائدة للبنك الدولي(، تقدّم دعمها للشركات الخاصة العاملة في العراق، والاستعانة أيضاً بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

- وضع أنظمة، وآليات فاعلة لإدارة مخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، ووضع قواعد واضحة ومُلمّمة للتعامل معها من جميع الأطراف المعنية.

- العمل على وفق ما ورد في "الخرائط الاستثمارية" للمحافظات، ووضع هذه الخرائط موضع التطبيق وتحديد دور القطاع الخاص في اعدادها وتنفيذها
- تعديل وتبسيط إجراءات وضوابط حصول القطاع الخاص على التمويل من المصارف التجارية والقطاعية قروض ميسرة، تسهيلات مصرفية، ضمانات
- تقديم حوافز وتسهيلات مالية وضريبية للاستثمارات الجديدة والابتكار وتحسين نوعية الانتاج وإدخال منتجات جديدة وتسجيل مؤسسات القطاع الخاص غير المنظم

- مراجعة وتبسيط الاطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وتعديل القوانين والأنظمة والتعليمات أو إصدار قوانين أخرى جديدة بالتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص. وتبسيط الإجراءات وإزالة التعقيدات الروتينية.

- توفير مستويات كافية من الحماية للمنتجات المحلية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال:
- حماية المنتجات المحلية، لاسيما عبر انفاذ قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ وإصدار التشريع الذي يتضمن التعديلات التي أقرها مجلس النواب عليه بموجب مشروع القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٤

- تفعيل قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠، وقانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠

الهدف الثالث: التأسيس لمشاركة حقيقية للقطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار والتنمية

وسائل تحقيق الهدف:

- وضع خطط أعمال واقعية، وقابلة للتطبيق، بهدف دفع مؤسسات الأعمال الخاصة إلى التركيز على الأنشطة والأسواق، وعلى عمليات إعادة الهيكلة ذات الصلة بالشركات العامة، وبما يسمح بتنفيذ مشروعات مشتركة طويلة الأجل مع شركات خاصة ناجحة .

- تحفيز الشراكات الاستراتيجية (المحلية والأجنبية) ، والتوجه لجعل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص متوازنة ، بما يضمن عدم الاضرار بحقوق القطاع الخاص - وضع ترتيبات مشتركة بين مجالس المحافظات والحكومة الاتحادية لتعزيز الشراكة بينهما بهدف بناء قاعدة صناعية، وإنشاء مدن صناعية متكاملة في المحافظات لدعم القطاع الصناعي الخاص.

- الشراكة في تحسين إدارة واستغلال الأصول المملوكة للدولة، واستخدام سياسة حوافز حكومية مجزية لتحقيق هذا الهدف

- اعتماد الصيغ والأساليب الحديثة للشراكة في تنفيذ المشاريع التنموية، بما يضمن تحقيق شراكة فاعلة بين القطاع الخاص المحلي و الأجنبي بهدف اقامة مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية عالية الكلفة، ومتطورة التقنيات، وبالذات في صناعة البتروكيماويات، ومشاريع النقل الكبرى (مطارات و سكك حديد وموانئ و محطات انتاج الكهرباء من المصادر المختلفة) وتقوم الدولة بإصدار القوانين والتعليمات والضوابط المنظمّة لهذه العملية

- تنفيذ أو استكمال تنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية المتوقعة، والمؤهلة للشراكة مع القطاع الخاص وتسهيل اجراءات تعاقد الجهات الحكومية (الممولة مركزياً) مع القطاع الخاص تحقيقاً لذلك

- تشجيع القطاع الخاص للدخول في مشاريع الشراكة مع الجهات الحكومية، وبما يساهم في تطوير البنى التحتية، وتقديم وتطوير الخبرات الإدارية والفنية

- وضع الإطار التشريعي والقانوني المنظم لمبدأ الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص

- أنّ الشراكة مع القطاع الخاص في المحافظات تقع على عاتق الإدارات المحلية فيها. وعلى هذه الإدارات العمل على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص ضمن امكاناتها المتاحة، وألا تتوسّع في مجالات لا يمكنها الايفاء بمتطلباتها، لضمان نجاح هذه الشراكة

الهدف الرابع: إعادة هيكلة الشركات العامة

وبقدر تعلّق الأمر بالمكاسب التي يمكن للقطاع الخاص أن يحققها من خلال هذه العملية، فإنّ هناك الكثير من التحديات التي قد تحول دون ذلك، وأهمها:

١. تقادم الآلات والمعدات وتخلفها التكنولوجي، والعمالة الفائضة، وارتفاع كلفة المنتجات، وانعدام قدرتها على المنافسة في السوق

٢. هيمنة الوزارات على القرارات الادارية والانتاجية في هذه الشركات، ما يؤدّي إلى ضعف مجالس الإدارة وتبعيتها للإدارات التنفيذية الحكومية، على خلاف ما جاء في قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧

٣. غياب المعيار الذي يحدّد وجود ميزة نسبية للمنتج المحلي من عدمه، أمام منتج أجنبي لا يخضع للتعرفة الجمركية بالمقدار الذي يوفّر الحماية للمنتج المحلي

٤. وجود ارث من التشريعات ليست صديقة لبيئة الأعمال، أو قد تكون متقاطعة مع بعضها، أو متناقضة أو يشوبها الكثير من أوجه النقص، ما يحول دون تحقيق تحوّل سريع في ملكية وإدارة الأصول، ولا يمنح المستثمر صورة واضحة عن طبيعة وخصائص وعوائد الاستثمار في الشركات العامة

وانسجاماً مع الاستراتيجية الصناعية لغاية ٢٠٣٠، فإنّ عملية إعادة الهيكلة ينبغي أن تعمل على تحقيق الأهداف الرئيسية التالي:

- تكون الشركات العامة، التي ستبقى مملوكة للدولة، قادرة على الاعتماد على الذات، أي على تغطية تكاليفها

- تكون الشركات العامة، التي ستحوّل إلى القطاع الخاص، قادرة على تحقيق ارباح اقتصادية

- تعمل الشركات العامة المملوكة للدولة، والتي ستحوّل إلى القطاع الخاص، بموجب المؤشرات والمعايير الدولية، مقارنة بواقعها الحالي

- وفي الاطار العام لعملية إعادة هيكلة الشركات العامة لا ينبغي الخوف من عملية "الخصخصة"، أو مقاومتها استناداً إلى أحكام المُسبقة الشائعة حولها. فالخصخصة لا تتم من أجل الخصخصة، ولكن وفق معايير مقارنة تجعل من أداء الشركات خارج نطاق الدولة أكثر جدوى اقتصادياً من بقائها ضمن الدولة. كما أنّ الخصخصة لا تعني بيع جميع الاصول العامة بالكامل، لأنّ دخول القطاع الخاص بأيّ نسبة كانت في (الإدارة) فقط، أو في الإدارة والملكية) معاً للشركات العامة، هو بحّد ذاته "خصخصة" بدرجات متفاوتة، حيث يمكن للشركات العامة خصخصة بعض انشطتها دون بعضها الآخر، وفق عقود متعددة ومُختلفة من شركة لأخرى.

• تطبيق (و/ أو تفعيل) المواد ذات الصلة بتفعيل ودعم القطاع الخاص في قانون وزارة التخطيط ذي العدد (١٩) لسنة ٢٠٠٩، لاسيّما المادتين ٣ - ثاني عشر: "الارتقاء بواقع الجودة في عموم الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية وفي دوائر الدولة والقطاع الخاص والمختلط " ، و ٣ - رابع عشر : "دعم ورعاية القطاع الخاص والتنسيق بينه وبين أجهزة الدولة بما يؤمن تفعيل دوره ضمن عملية التنمية الوطنية

• الشروع بإعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة، والتي تتوفر لها "خارطة طريق" في الوزارات المعنية بها (الصناعة والمعادن، الكهرباء، النفط، النقل، الاعمار والاسكان، الزراعة، التجارة، الاتصالات الموارد المائية، المالية، التربية) ، ودراستها حالة بحالة ، وتحويل ملكية (أو إدارة) بعضها إلى القطاع الخاص . ويمكن الشروع بإعادة هيكلة عدد محدود من هذه الشركات (على وفق ما تقرّره الوزارات والجهات المعنية بشأن ذلك). وتتقدّم هذه العملية، خلال المدى الزمني لخطة التنمية

بعد انجاز عملية اعادة تقييم أصولها من قبل وزارة المالية، وتحويلها إلى شركات مساهمة استناداً إلى قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ .

• تطبيق مؤشرات التنافسية الدولية معايير لتقييم الأداء الاقتصادي المستمر في هذه الشركات

• استحداث "مركز تنمية الأعمال" في الوزارات التي لديها شركات، يتم تكليفه بمهمة معالجة شؤون العمالة الفائضة فيها، واتخاذ اجراءات محددة بشأن حقوقهم والتزاماتهم، بعد دراستها حالة بحالة

• ضرورة توفير دعم تقني، فني، مهني، تنظيمي، لإشراك القطاع الخاص في ملكية أو إدارة الشركات العامة، من خلال التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بذلك في القطاعين الخاص والعام.

الهدف الخامس: حوكمة القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف:

انجاز عملية البناء المؤسسي للقطاع الخاص على أسس حديثة ومستدامة. ويتطلب ذلك ما يأتي

- اجراء مسح للقطاع الخاص المنظم، وغير المنظم، في جميع انحاء العراق، واستكمال وتحديث البيانات والمعطيات الإحصائية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسات الأخرى المعنية بالقطاع الخاص، وبما يتيح وجود قاعدة بيانات للقطاع الخاص، ووجود منظومات حديثة لتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص

- تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص، وتقييم البيانات والمعطيات المستحصلة من المسوحات، ومصادر المعلومات الأخرى

- بناء قدرات كل من الحكومة والقطاع الخاص على كيفية استخدام المعلومات في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وإعداد التقارير بشأن التقدم المُنجز

- تزويد المؤسسات الحكومية بالمعلومات والمعطيات اللازمة لتخصيص الموارد، وبالأذات تلك التي تستهدف دعم القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وتزويد القطاع الخاص بالمعطيات اللازمة للتخطيط بعيد الأمد لأغراض الاستثمار.
- العمل على بناء السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات بطريقة صريحة وواضحة. خلاف ذلك لا يمكن تحديد توجهات، ولا انتهاج سياسات سليمة بهدف التطوير وزيادة فاعلية الدور، ولا الوصول إلى تشخيص دقيق للمشاكل ووضع الحلول المناسبة لها .
- التطبيق الصارم لقاعدة، أو عنصر "الإلزام" في تنفيذ القوانين القائمة (والنافذة) حالياً، والقوانين والتعديلات التي ستصدر لاحقاً. وإرساء الأسس الكفيلة بانتهاج أعلى درجات الانضباط المؤسسي في تنفيذ السياسات والتأكيد على مبدأ تناسق السياسات (النقدية والمالية والتجارية) ذات الصلة بتطوير القطاع الخاص. فالعبرة بالنتائج المترتبة على انفاذ القانون وبسط سلطته على الجميع، وليست بتشريعه وإصداره فقط. والعبرة أيضاً بسريان مفعول السيارات، وانتشار تأثيرها الايجابي، وتحوّلها إلى سلوك مؤسسي متناسق ومتكامل وفعال.

سادساً: التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق وخاصة في القطاع الصناعي

يعاني الاقتصاد العراقي وخاصة في قطاع الصناعة من وجود العديد من الشركات العامة في القطاع العام لم تمارس دورها الذي أنشئت من اجله ولم تستطع هذه الشركات تحقيق وفورات مالية أو انتاجية لذا فأن النقطة المركزية بشأن الإصلاح والتأهيل مرتبطة باستنباطاتها القائلة ان المشروع المملوك من قبل القطاع الخاص هو أكثر كفاءة من نفس المشروع المملوك من قبل القطاع العام ويقصد بأكثر كفاءة تحقيق إنتاج أكبر من كمية معطاة من المدخلات او تحقيق نفس الإنتاج باستخدام كمية اقل من المستخدمات وهذا يتطلب بدوره ان تعمل قوى السوق بحرية بعيداً عن التدخل وهنا تبرز الحاجة الى وقفة جدية للإصلاح ورفع الإنتاجية فيه، ان إصلاح إدارة شركات القطاع العام وتحفيزها لإدارة هذه الشركات وفق المعايير التجارية يجب ان يرافقه حزمة من الاجراءات ومن أهمها:

- الإصلاح الاقتصادي في تحرير الأسعار الداخلية ورفع الحماية
- الإصلاح الإداري الذي يعطي الإدارات حرية الحركة في الإدارة بعيداً عن مركزية الدولة ومؤسساتها .
- وضع الإطار المؤسسي والقانوني لعملية التحول الاقتصادي.
- تتطلب إجماع وطني على مراحل الخصخصة وتوقيتها الزمني.
- وضع البدائل المختلفة لعملية التحول الاقتصادي والقطاعات المشمولة بها.
- سياسة الإصلاح يجب ان يرافقها سياسة حكومة رشيدة تهدف الى إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق مبادئ المسائلة والشفافية.
- إعادة هيكلة مرافق الدولة وفقاً لأساليب الإدارة الحديثة.

ومن هنا انطلقت الهيئة الوطنية للاستثمار للترويج للعديد من الشركات في القطاع الصناعي بهدف مساهمة القطاع الخاص الاجنبي وتنفيذ عقود المشاركة وفقاً لقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ الخاص بالشركات الحكومية على إعادة تأهيل المصانع القائمة ويسمح القانون بالدخول باتفاقيات مع مستثمرين اجانب بموجب اتفاقيات تقاسم الانتاج جنباً الى جنب مع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل، لقد عملت الهيئة مع وزارة الصناعة والمعادن اعتماد برنامج طموح لمنح التراخيص وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع حيث يتولى المستثمر جميع عمليات إعادة التأهيل وإدارة وتشغيل المصنع على نفقته الخاصة.. ويمكن أن تتحول إدارة وملكية هذه الشركات ووفق أسس علمية مدروسة الى التحول الاقتصادي وانتقالها الى القطاع الخاص سواء المحلي او الأجنبي وفق شروط معينة أو حسب نسب مئوية كشركاء أو غيرها من أساليب الخصخصة وذلك لكي تتخلص الدولة من العبئ الكبير الذي أثقلها طيلة الفترات السابقة والدعم الكبير الذي قدمته خلال العقود الماضية لهذه المنشأة وهناك الكثير من هذه المنشآت كانت في إعداد المنشأة الخاسرة ولكن الدعم الحكومي لها أدى الى استمرارها وهو ما أثقل موازنة الدولة في السنوات السابقة ، ولكي تتخلص الحكومة من دور الإدارة والرقب يمكن ان تنتقل ملكيتها وإدارتها الى القطاع الخاص الحيوي الذي لديه الرغبة في ادارة هذه المشاريع بشكل ايجابي ولكن هذا التحول يجب ان يكون وفق أسس مدروسة ، وكذلك تتخلص موازنة الدولة من

الأعباء الكبيرة حيث تقوم الدولة حالياً بدفع رواتب العاملين علماً ان معظم تلك الشركات متوقفة عن الإنتاج او ان إنتاجها لا يصل الى المرحلة المخطط لها .

المحور الرابع: التشريعات القانونية

من خلال تطبيق العملي لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ برزت حاجة لتعديله بما يساهم في ازالة بعض العقبات ومن هنا تمخضت حاجتنا الى تعديل القانون وفقاً لما يأتي:

١. تفعيل مفهوم المناطق الاستثمارية وهي المناطق التي تقترحها الهيئة الوطنية للاستثمار ذات النشاط الاقتصادي التكاملي في مختلف القطاعات بعد موافقة مجلس الوزراء .

٢. تشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب من خلال توفير قروض ميسرة لهم حيث كان القانون النافذ قد اقتصر على المستثمرين العراقيين فقط.

٣. اجاز التعديل الجديد للقانون تملك المستثمر العراقي او الاجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع الاسكانية والعائدة للدولة والقطاع العام بدون بدل للمشاريع الواقعة خارج التصميم الاساسي وببدل للواقعة داخل التصميم الاساسي كما يحق للمستثمر الاجنبي شراء الارض العائدة للقطاع الخاص او المختلط لإقامة مشاريع الاسكان حصراً .

٤. الزم التعديل الجديد الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وبلديات المحافظات بتوفير العقارات الصالحة لإقامة المشاريع الاستثمارية عليها وفي حالة عدم التزام تلك الجهات فلمجلس الوزراء نقل ملكية الاراضي للهيئة الوطنية للاستثمار وبدون بدل وتتولى الهيئة تخصيص المشاريع الاستثمارية

٥. استثنى التعديل الجديد الاراضي والعقارات التي تخصص لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات المدرجة ادناه لما تشكله من عقبات امام الاستثمار

❖ قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ .

❖ قانون ايجار اراضي اصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ وقانون اعادة تنظيم الملكية الزراعية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ وقانون تأجير الاراضي الزراعية المستصلحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥.

❖ قانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ بشأن احتفاظ المستثمر بقطعة الارض المخصصة له بموجب احكامه.

❖ الفقرة (ثانياً) من القرار رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار ٩٤٠ لسنة ١٩٨٧

❖ قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة ٥٨١ لسنة ١٩٨١ و١١٨٧ لسنة ١٩٨٢ و٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ و١٦٥ لسنة ١٩٩٤.

٦. منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على اجازة استثمار لمدة (١٠) عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء التشغيل التجاري ولايشمل ذلك الاعفاء من الرسوم الكمركية كما اجاز اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحله وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه حيث أن القانون الحالي قد أعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات واعتباراً من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد. كما تضمن المشروع أعفاء المواد الاولى المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية وفقاً لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعماً مهماً للمنتجات المحلية.

٧. تضمن المشروع اعطاء صلاحيات واسعة للنافذة الواحدة بتقديم التوصيات المناسبة الى رئيس الهيئة لمنح الاجازة الاستثمارية.

المحور الخامس : العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص

أولاً: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأساليبيها
إن الشراكة تعني أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكاناتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس

من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

إن مفهوم الشراكة مفهوم حديث ، متعدد الأوجه ، ذو أهمية متزايدة وهو مرتبط بأبعاد جديدة منها ، البعد الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني ، وفي هذا السياق نجد كثيراً ما يحدث خلط بين مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين مفهوم الخصخصة، إذ إن مشاركة القطاع الخاص هي ليست دائماً خصخصة، لكن الخصخصة هي دائماً مشاركة القطاع الخاص ، وإذا رجعنا إلى مفهوم الخصخصة فأنا نجدّه في بعض جوانبه ينطوي على نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو الأمر الذي لا يتحقق بموجب الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، إذ يحتفظ القطاع العام بملكية المنشأة ولا تتحول إلى القطاع الخاص ، كذلك فإن الخصخصة تسعى إلى تحرير الأسعار في السوق وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ودخول الشركات الجديدة أي إزالة القيود كافة على الدخول إلى السوق ، ويمكن في ظل هذا النظام إنشاء جهاز للإشراف على ضمان توازن المنافع بين المستهلكين والمنتجين ، أما في الشراكة بين القطاعين العام والخاص فتترك الحكومة هيكل السوق القائم كما هو تحت ملكية الدولة وتقوم بتوقيع عقود فردية مع الشركات لإقامة مشروعات جديدة وتحدد العقود حقوق ومسؤوليات كلا الجهتين للقطاع العام والخاص معاً ، وتتمثل أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص والياتها الشائعة في الآتي:-

١. - عقود الإدارة: وهي عقود تأجير خدمات إدارة يقوم بها القطاع الخاص ليعتزل بمسؤولية إدارة المنشأة لمدة محدودة، وطبقاً للعمل المستقر في هذا الإطار تتراوح مدة هذه العقود من ثلاثة إلى خمسة أعوام وبذلك تتحول حقوق الإدارة إلى الشركة الخاصة وتبقى حقوق الملكية لدى المنشآت العامة كما تبقى مسؤولة عن النفقات التشغيلية والرأسمالية وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وعادة ما يكون جزء من

التعويض المالي مرتبطاً بأداء المنشأة وبهذا تشارك الشركة الخاصة بجزء من المخاطر أو المنافع التجارية .

٢. **الخدمات:** وهو اتفاق تتعاقد من خلاله إحدى مؤسسات القطاع العام مع شركة من القطاع الخاص لتولي نشاط محدد مثل تشغيل أو صيانة في المنشأة العامة لفترة محدودة وعلى وفق هذا الأسلوب تضع المؤسسة الحكومية معايير أداء النشاط وأسس تقييم العطاءات والإشراف على العمل ودفع رسوم متفق عليها للخدمة .

٣. **- عقود الإيجار:** وهو عقد تقوم الدولة بمقتضاه بتأجير مرافقها إلى مستأجر من القطاع الخاص يقوم بتشغيلها مقابل دفعات مالية محددة يسدها إلى الجهة المؤجرة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر الذي تقع عليه مسؤولية تمويل نفقات التشغيل والصيانة بمعنى تحمله المخاطر التشغيلية في حين تبقى الجهة المؤجرة مسؤولة عن الاستثمار في الأصول الثابتة .

٤. **- عقود الامتياز :** وينطوي عقد الامتياز على كل سمات عقود التأجير غير أنه يتضمن مسؤولية إضافية على القطاع الخاص تتمثل في تمويل إحلال أصول ثابتة أو توسعات محددة في المنشأة العامة ، بمقتضاه يعهد القطاع الخاص مهمة توفير سلعة أو خدمة معينة مقابل تقاضي قيمة مادية من المنفعين تحت إشراف ورقابة الجهة الحكومية ويكون عقد الامتياز محدداً "لمدة تتراوح بين (١٥-٣٠) سنة يتم بعدها إعادة أصول المنشأة العامة إلى الجهة المالكة ، وتكمن الميزة الأساسية لهذا الأسلوب في إن القطاع الخاص سيكون مسؤولاً عن تحمل النفقات التشغيلية والرأسمالية فضلاً عن دفع تعويض مالي متفق عليه إلى الجهة المالكة ، الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة ، وعلى وفق هذا الأسلوب استتبعت طرائق عديدة لتنظيم العلاقة بين الطرفين عُرفت باسم نظام (BOT البناء- التشغيل-نقل الملكية) وتفرعاته ، وتتمثل طبيعة هذا الأسلوب بأنه مدخل تمويلي وتشغيلي لمشاريع البنية الأساسية ، إذ تعهد مؤسسة عامة إلى شركة خاصة محلية أو أجنبية لإنشاء مرفق عام كالطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة ، ثم تقوم بإدارة وتشغيل المرفق لمدة زمنية معينة وتحت

إشراف ورقابة المؤسسة العامة لتقوم بعد ذلك بنقل ملكية المشروع إلى المؤسسة العامة بانتهاء مدة العقد .

١. نظام (البناء - التملك - التشغيل - نقل الملكية - BOOT Build - Own - Operate Transfer))

يقوم القطاع العام بموجب هذا النظام بحق التملك خلال مدة الامتياز للقطاع الخاص بتمويل وبناء المشروع واستثماره وتشغيله وصيانته وتقاضي الرسوم المفروضة على المستفيدين من خدمات المشروع وبعد انتهاء فترة الامتياز تنقل ملكية المشروع إلى القطاع العام.

٢. نظام (البناء - التملك - التشغيل ((BOO Build - Own - Operate))

هذا النوع هو صورة مبسطة من مشروعات البنية الأساسية تكون الملكية فيها دائمة ، إذ ينتهي المشروع ذاتياً بانتهاء فترة الامتياز وفي هذا النوع الوحيد يتم انتقال المشروع كاملاً إلى القطاع الخاص بعد بنائه وتشبيده وتملكه إذ يقوم بتشغيله بمفرده ولا يعود مرة أخرى إلى الدولة مثل باقي الأنواع ، لذلك يُعد هذا النوع أحد أساليب الخصخصة الكاملة والكلية لمشاريع القطاع العام.

٣. نظام (البناء - نقل الملكية - التشغيل - BTO Build - Transfer - Operate))

حسب هذا النظام تقوم الدولة ببناء المشروع بنفسها وتتكفل بتمويله ، ثم تعهد بتشغيله إلى القطاع الخاص وهي صورة من صور إدارة المشروعات العامة وأهم مجالاتها الفنادق والمشروعات السياحية ، وتعد هذه الصورة عقداً من عقود الخدمات.

٤. نظام (التحديث - التملك - التشغيل - نقل الملكية - MOOT Maintenance-Own - Operate))

يتم اعتماد هذا النظام في مشاريع قائمة ولكنها لا تعمل بكفاءة نظراً لتقادمها التكنولوجي أو عدم صلاحياتها ومن ثم تكون بحاجة لعملية تحديث يتم خلالها استخدام معدات تكنولوجية متقدمة ونظم عمل حديثة ، فيقوم القطاع الخاص بهذه العملية ، إلا أنه بعد انتهاء فترة الامتياز تنقل ملكية المشروع إلى القطاع العام

٥. نظام (إعادة التأهيل والتملك والتشغيل) (ROO Rehabilitation – Own – Operate))

يصلح هذا النظام لمشاريع قائمة ولكنها عديمة الجدوى بسبب قدم وتهالك موجوداتها وحاجاتها إلى عمليات التجديد والتطوير لذلك تقوم الجهة المالكة بعرضها على القطاع الخاص للقيام بهذه العمليات مقابل امتياز يتيح للمستثمر التملك والتشغيل.

٦. نظام (الشراء - البناء - التشغيل) ((PBO Purchase – Build – Operate))

يمثل هذا النظام أهمية خاصة للدول التي تنفذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتعمل على تحويل بعض المشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص حيث يمكن للمستثمر شراء أصول المشروع القائم ثم القيام ببناء أصول جديدة ملحقه به وتشغيله .

يتضح مما تقدم ، وبموجب هذه الصيغ يستطيع القطاع العام توفير خدمة للأفراد دون إن يضطر إلى دفع تكاليف هذه الخدمة، إذ يتكفل الطرف الذي تم التعاقد معه بتوفير رأس المال وإنشاء المرفق وتشغيله على وفق اتفاق يتيح للمستثمر إمكان استعادة رأس المال المدفوع في إنشاء المرفق وكذلك تحقيق ربح مجزٍ، وعلية يمكن الإقرار بعدم وجود أسلوب واحد يعد هو الأسلوب الأنسب لعملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإنما الأمر يمتد إلى مزيج ، منها حسب حالة كل مؤسسة وطبيعة نشاطها الاقتصادي وحسب حاجة الدولة إلى تلك الشراكة، ومن المشاريع المؤهلة لتطبيق صيغ أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق المصافي النفطية ، ومحطات التوليد الكهربائي والمستشفيات، والمدارس، والطرق وشبكات الاتصال، ومحطات تنقية المياه وشبكات ومحطات الصرف الصحي ووسائل المواصلات ذات التكلفة العالية مثل السكك الحديدية .. الخ

ثانياً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

١. قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ الذي سمح بتأسيس شركات مساهمة مختلطة تسهم فيها الدولة من خلال إحدى تشكيلاتها أو أكثر بنسبة لا تقل عن (٢٥%) من رأس مال الشركة

٢. قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ إذ نصت المادة ١٥ منه بأنه يحق للشركة العامة حق المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية بتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل العراق ويتضح من نص القانون (٢٢) ، أن القانون بالشراكة مع القطاع الخاص العراقي وهو قصور واضح في فهم أهداف الشراكة ، فتشجيع الدولة للشراكة من شأنه أيضاً أن يحفز الشركاء على مزيد من توظيف الأموال والخبرات الحقيقية سواء على المستوى المعنوي أم المالي أم غيرهما . ولقد حاولت استراتيجيات التنمية الوطنية للسنوات ٢٠٠٥ ولغاية اخر استراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢٢ على تفعيل دور القطاع الخاص ، إذ أكدت على إيجاد بيئة ملائمة للقطاع الخاص لقيام شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومشاركة المخاطر بينهما وأن تدار من قبل القادرين على ذلك إلا إن ذلك لم يعد إلا أهداف وتوجهات بأهمية مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والدليل أنه لم يصدر حتى الآن قانوناً " بخصيص هذا الموضوع ، ومما لاشك فيه أن إصدار قانون خاص ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبرره عدة اعتبارات منها المجال مفتوح للدخول في شراكات مع الشركات العربية أو الأجنبية ، ولم يسمح على الخصوص :-

- توفير الشفافية للمستثمرين المحليين أو الأجانب
- توضيح الوضعية القانونية للمتعاقدین على الإجراءات الواجب إتباعها لاختيار الشريك، فضلاً عن الالتزامات والحقوق المتعلقة بالأطراف المتعاقدة
- توضيح المقتضيات الواجب تطبيقها خلال انجاز المشروع بدءاً من اختيار المشروع ومروراً بتنفيذه وتشغيله انتهاءً بتحويل ونقل أصول المشروع إلى الدولة عند نهاية مدة العقد

وينبغي أن يتضمن الإطار القانوني ما يلي:

- ❖ إزالة القيود كافة المفروضة على مشاركة القطاع الخاص في تحويل وتشديد منشآت القطاع العام

❖ تحديد القطاعات الصناعية والتجارية التي يجوز منح الترخيص بشأنها، الأمر الذي يعيد النظر في وظائف القطاع العام ويتيح المجال للقطاع الخاص في ممارسة أنشطته الاقتصادية

❖ اختيار المشروع أو الشركة على وفق ضوابط المنافسة والشفافية، علماً أن الإجراءات القانونية لاختيار الشريك تختلف حسب القطاع المعني وحسب كل اتفاقية للشراكة كما ينبغي للقانون أن يسمح للجمهور بالاطلاع على مقتضيات العقد بعد إبرامه.

❖ إنشاء أجهزة رقابية في كل قطاع تتمتع بالاستقلالية عن الهيئات العامة تراقب أسس ومعايير الجودة سواء كانت الخدمات مقدمة عن طريق القطاع العام أم الخاص، مع مراعاة التسعيرة على وفق ما تقتضيه متطلبات الصالح العام .

❖ يجب أن يحدد القانون الشروط الجوهرية الواجب توافرها في اتفاق الشراكة ومنها أن يحدد الحد الأدنى لرأس مال الشركة أو المشروع وتحديد الأموال العامة التي لا يجوز التصرف فيها مقارنة بالأموال والممتلكات الخاصة التي يجوز الحجز عليها ورهنها والتصرف فيها.

أهم النقاط التي تناولها نظام بيع وإيجار عقارات الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار والمساواة رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ المعدل

١. عدم سريان النظام على المشاريع الاستثمارية التي تم احتساب بدلات إيجارها وفقاً للنظام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ دون أن يترتب على ذلك أي أثر رجعي بشأن بدلات الإيجار المسددة.

٢. تضمن النظام الجديد أن تكون للجان التقدير صلاحية تقدير بدلات البيع والإيجار ولها أن تسترشد عند تقدير القيمة الحقيقية للأرض أو العقار بالضوابط والتقديرات المعمول بها لدى الهيئة العامة للضرائب ومديرية التسجيل العقاري العامة والاستعانة بالتشريعات القانونية المختصة بتقدير قيمة العقار والخبراء المختصين لأغراض تقديرات بدلات البيع أو الإيجار .

٣. تضمن النظام تخصيص (٥٠%) من بدلات الايجار او البيع الى الجهة المالكة للأرض والنسبة المتبقية من البديل الى موازنة الجهات الحكومية المعنية بتقديم خدمات البنى التحتية الخارجية او المرافق العامة داخل المشروع.
٤. اضافة المشاريع الاستراتيجية لتكون ضمن اختصاص اللجنة المشكلة للتقدير برئاسة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار.
٥. تضمن النظام تأجير الاراضي لأغراض تشييد المشاريع الخدمية أو التجارية أو الترفيهية ضمن المدن السكنية للمستثمرين بعد اقرارها مقابل بدل أيجار او مساحته قدره ٧% من قيمة بدل الايجار المقدر بنسبة (١٠%) من القيمة الحقيقية للأرض.
٦. تأجير (الاراضي غير المستصلحة والصالحة للزراعة وليس لها حصة مائية ببديل ايجار قدرة ٢%)
٧. تضمن النظام تأجير المشاريع التجارية ببديل ايجار قدره ١٠% للخمسة عشر سنة الأولى من تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع (حيث كانت المدة ثلاث سنوات في النظام النافذ حالياً) وتكون النسبة بعد انتهاء المدة المذكورة ببديل ايجار قدره ٣% من قيمة الارض ويثبت ذلك في العقد الاستثماري المبرم بين الطرفين.
٨. تملك الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية ضمن التصميم الاساسي ببديل قدره (٢%) من قيمة الارض على ان يتولى المستثمر اصال البنى التحتية الخارجية للمشروع مجاناً...
٩. يملك المستثمر والمطور الثانوي الاراضي المخصصة لأغراض الاسكان التي تقع خارج التصميم الاساسي بدون بدل على ان لا تحتسب قيمة الارض ضمن قيمة الوحدة السكنية المباعة للمواطنين...
١٠. تملك الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية خارج التصميم ببديل قدره (٥%) من القيمة الحقيقية للأرض.
١١. تملك الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية التي تقع داخل التصميم الاساسي ببديل قدره (١٥%) من القيمة الحقيقية للأرض.

المحور السادس: التعاون الدولي

ان الهيئة الوطنية للاستثمار وحرصا منها على تنشيط الحركة الاستثمارية ولكون اغلب المستثمرين ينظرون الى مدى انضمام العراق الى الاتفاقيات المتعددة الاطراف او الثنائية ويجعلون من ذلك مقياسا للبيئة الاستثمارية الجاذبة بالإضافة الى التشريعات المحلية للدولة لذا دأبت الهيئة الى الانفتاح على الدول الأخرى من خلال ابرام الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم وندرج في ادناه أهمها:

ساهمت الهيئة الوطنية للاستثمار في مفاوضات العديد من مشاريع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات وكذلك توقيع العديد من مذكرات التفاهم فضلا عن المساهمة في حصول العراق على عضوية بعض المنظمات الدولية المتعلقة بالاستثمار.

المنجزة

- الاتفاقية العراقية – الفرنسية
- تفعيل مساهمة العراق في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).
- اكمال انضمام العراق الى اتحاد هيئات تشجيع الاستثمار الدولية (مجموعة البنك الدولي) (WAIPA) في عام ٢٠٠٨ والمشاركة في بعض انشطتها .
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدولة العربية.
- تصديق العراق على تعديل اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية لسنة ١٩٨٠
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.
- مذكرة تفاهم بين العراق ومصر بشأن التأمين وإعادة التأمين
- مذكرة تفاهم مع مركز التعاون الياباني JCC ME بتاريخ ٢٠١٠

- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة اليابان في بغداد لسنة ٢٠١٢.
- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الهيئة الوطنية للاستثمار في جمهورية العراق والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في دولة الكويت لسنة ٢٠١٢.
- توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وجمهورية أرمينيا في لسنة ٢٠١٢.
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين جمهورية العراق وجمهورية إيران الإسلامية.
- اتفاقية بخصوص حوافز الاستثمار بين جمهورية العراق وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٥
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين جمهورية العراق وجمهورية بيلاروسيا عام ٢٠١٤
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين جمهورية العراق ودولة الكويت (تم التوقيع عليها في دولة الكويت ٢٠١٣).
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية (تم التوقيع عليها في بغداد ٢٠١٣).
- انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول أخرى. 2015 (ICSID)
- اعداد مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار مع الجانب المصري.
- صدر قرار مجلس الوزراء العراقي بخصوص الموافقة على مشروع انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها (نيويورك ١٩٥٨).
- المحور السابع: خطة الهيئة الوطنية للاستثمار في مجال تنشيط وتحسين بيئة الاستثمار**

ان الهدف الذي تسعى اليه خطة الهيئة الوطنية للاستثمار خلال الفترة الزمنية القادمة والتي تهدف الى رفع وتأثير النمو الاقتصادي وتحريك مفاصل الاقتصاد الوطني وتشغيل الايدي العاملة وهو هدف ليس ببعيد المنال في ظل التحسن المطرد في المناخ الاقتصادي

والاستثماري وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمشاريع التنموية القائمة والمستهدفة، فإن الهيئة الوطنية للاستثمار تقترح وضع الحلول للمشاكل والتحديات التي تواجه عمل السياسة الاستثمارية

أولاً: التحديات التي تواجه عمل الهيئة في تنفيذ الخطط وآليات معالجتها

هناك العديد من التحديات والمشاكل التي تواجه عمل الاستثمار في العراق واهمها:

- الصعوبات التي تواجه ابرام العقد الاستثماري حول تملك او ايجار الاراضي مع الجهات المالكة.
- تأخر مصادقة الجهات القطاعية على المخططات والتصاميم.
- صعوبة تغيير جنس الارض بسبب التصاميم الاساسية.
- وجود دعاوى نزاعات ملكية على بعض الاراضي المرشحة للاستثمار.
- عدم جدية بعض المستثمرين في تنفيذ المشاريع التي اجيزت لها بذرائع غير مبررة.
- البيروقراطية الادارية التي مازالت في الكثير من دوائر ومؤسسات الدولة.
- ضعف انتاجية الشركات التابعة للقطاع العام مما سبب في انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم بدلاله انخفاض مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي مع استمرار تدني كفاءة الانتاج وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد على السلع في السوق المحلية بدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون السلعي في السوق مقارنة بالمحتوى المحلي.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص المحلي في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية.
- ضعف دور المندوبين في انجاز الموافقات القطاعية وفق السقوف الزمنية التي حددها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.
- محدودية دور القطاع المصرفي وتعدد الياته وشروط الضمانات مما حد من امكانية وصول القطاع الخاص الى الائتمانات المصرفية الضرورية لتمويل المشروع.
- صعوبة منافسة المنتج المحلي للمستورد نتيجة اغراق السوق بالمنتجات الرخيصة الثمن والرديئة النوعية للبعض منها.

ثانيا: التوصيات

ان الهدف الذي تسعى اليه استراتيجية الهيئة الوطنية للاستثمار بالتناغم مع البرنامج الحكومي وخطة التنمية الوطنية ليس مقتصرًا على رفع وتأثر النمو الاقتصادي ولكنه مقيد باعتبارات اجتماعية وبيئية وهو هدف ليس ببعيد المنال في ظل التحسن المطرد في المناخ الاقتصادي والاستثماري وفي ضوء الارتفاع الكبير المتوقع من انتاج وتصدير النفط الخام والالتزام بمواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمشاريع التنموية القائمة والمستهدفة، ومع احتمال تزايد دور شركاء التنمية منهم القطاع الخاص فان الاستراتيجية تسعى الى:

- تحديد مدة زمنية تلزم الجهات الحكومية بتوقيع العقد الاستثماري حول تملك او ايجار الاراضي وبخلافه تنقل الصلاحية لهيئة الاستثمار المعنية او الاتفاق على صيغة عقود الايجار او المساطحة.

- ايجاد اليات تشريعية لتعديل بعض النصوص التي لا تجيز تغيير جنس الارض وذلك من اجل تفعيل وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية وتوفير الاراضي اللازمة لها.
- اعطاء عملية حسم دعاوى نزع الملكية وخاصة الاراضي المخصصة للاستثمار الاولوية في النظر امام المحاكم المختصة.

- تفعيل دور المندوبين من الوزارات والجهات القطاعية ومنح الصلاحيات اللازمة .
- توجيه الوزارات والجهات القطاعية والمحافظات بتوفير فرص استثمارية حقيقية .
- الحاجة الى اجراءات من الجهات ذات العلاقة والمسؤولة في الحكومة من اتخاذ اجراءات حاسمة لتقليل البيروقراطية الادارية والروتين من اجل دفع عملية الاستثمار الى الامام وتحقيق الاهداف التي تنشأ من اجلها المشاريع الاستثمارية.

- تشجيع القطاع الخاص المحلي للمساهمة الجادة في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال تفعيل منحه القروض الميسرة من الجهات ذات العلاقة لتفعيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

- ايجاد التشريعات اللازمة لتطوير عمل المصارف المحلية وجعلها ادوات مساعدة في تسهيل عملية منح القروض للمستثمرين.
- تشريع قوانين وانظمة أكثر فعالية في تحقيق التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص فيه.
- توفير المستلزمات الضرورية من قبل الجهات ذات العلاقة لحماية المستثمرين والمشاريع الاستثمارية.
- تشجيع القطاع الخاص على اقامة المشاريع الاستثمارية خاصة في البنى التحتية عن طريق صيغة (BOOT) او (PPP).
- اعطاء الاولوية للمشاريع الاستثمارية التي تساهم في انتاج السلع والخدمات المنافسة للسلع المستوردة مما يعزز قدرة الاقتصاد العراقي على تقليل المستوردات من تلك السلع والخدمات وتوفير الموجودات الاجنبية لصالح الاقتصاد.
- تفعيل دور اجهزة الادارة والرقابة على المنتجات الرديئة بما يساهم في رفع درجة منافستها للسلع المستوردة.
- توفير الطاقة الكهربائية للمشاريع الاستثمارية وان الهيئة عازمة على تطوير المناطق الاستثمارية الكبرى بغية تحقيق هذا الهدف.
- اعطاء دفعة قوية من الاستثمارات لأقطاب النمو القطاعية المختارة (الصناعة والطاقة، الزراعة، السياحة) من اجل رفع نسبة مساهمتهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي.
- تسعى الاستراتيجية الى تامين عدد من المشاريع الاستثمارية التي من شأنها تحقيق اهداف البرنامج الحكومي واهداف خطة التنمية الوطنية.
- وضع سياسة وطنية لأداره الاراضي تهدف الى استخدام الاراضي الحضرية والريفية بشكل منصف وكفوء للمساهمة في تحقيق النمو المستدام وتخصيصها الى الاستثمار المباشر ومن خلال الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات وحسب ما جاء به قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.

العدالة الفردية وانعكاساتها على انفاذ القوانين المالية
Individual Justice and its Implications for the Enforcement
of Financial Laws

الباحث

أ.د. أحمد خلف حسين الدخيل

جامعة تكريت / كلية القانون

Dikhil2004@yahoo.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يسلط هذا البحث الضوء على مضامين أو بالأحرى المبادئ والمعايير الحاكمة للعدالة الفردية من مبدأ منفعة ومبدأ المقدرة التكليفية وبالتالي عدالة أفقية وعدالة عمودية أو رأسية، بحيث يتم المزوجة بين الجوانب المادية فضلاً عن الجوانب النفسية والاجتماعية التي باتت اليوم تحتل موقعاً مرموقاً في الدراسات الاقتصادية لاسيما بعد البروز الواضح لدراسات الاقتصاد السلوكي والنجاحات التي حققتها بحوثها التجريبية واعتماد الكثير من نتائجها وانعكاساتها على تحقق العدالة بشكل عام والمالية منها بشكل خاص والانعكاسات الايجابية لها على انفاذ القوانين المالية. فالعدالة الفردية هي اعتماد سياسة مالية عادلة مادياً ومعنوياً من وجهة النظر الفردية للمخاطبين بالقانون مما يوجب الاخذ بنظر الاعتبار الآثار النفسية والاجتماعية للمفاضلة بين الفرائض المالية وبين قوانين الاستحقاقات



المالية بما يضمن عدم تأجيجهامشاعر الظلم مع الحرص على اشاعة ثقافة الشعور بالعدالة الفردية والاختذ بنظر الاعتبار مسألة التناسب بين حجم العبء المالي والاستفادة من الخدمات العامة قدر الامكان بما يعزز العقد النفسي المالي بين السلطة والشعب.

Abstract

This research sheds light on the contents, or rather the principles and standards governing individual justice, from the principle of benefit and the principle of affordability, and thus horizontal justice and vertical or vertical justice, so that the material aspects are combined in addition to the psychological and social aspects, which today occupy a prominent position in economic studies, especially after the emergence of It is clear from the studies of behavioral economics and the successes achieved by its experimental research, and the dependence of many of its results and implications on achieving justice in general and financial justice in particular, and its positive implications on the enforcement of financial laws. Individual justice is the adoption of a financial policy that is materially and morally fair from the individual point of view of those addressed by the law, which requires taking into consideration Taking into account the psychological and social effects of the comparison between financial duties and the laws of financial benefits in a way that ensures that they do not inflame feelings of injustice, while taking care to spread a culture of feeling of individual justice and taking into account the issue of proportionality between the size of the financial burden and benefiting from public services as much as possible, in a way that strengthens the financial psychological contract between the authority and the people.

المقدمة

إذا كان الناس يولدون احراراً فهل ينبغي بالمقابل أن يولدون متساوون بالقدرات المعيشية مما يفرض على الدولة مساواتهم بالفرائض المالية والمزايا الخدمية أو العطاءات المالية المباشرة أم أن الأمر اقرب إلى الجانب النظري منه إلى الجانب الواقعي؟ فحتى الحرية إذا ما ناقشناها سنجد إنها مازالت في ظل تسلط الحكومات عبارة عن شعار اجوف لدى الكثير من بني البشر على مر التاريخ، فهي تختلف بشكل كبير بحسب ظروف ومعطيات كل شخص فردياً كان أم فئوياً أو وطنياً ودولياً بحيث لا نكاد نجد اثنين يتشابهان في نفس الظروف والمعطيات والقدرات في ممارسة الحرية، وعلى المنوال ذاته يمكن مناقشة القدرات المعيشية التي تختلف بشكل فطري وطبيعي بين الناس مصداقاً لقوله عز وجل (أَلَمْ يَقْسِمُوا لَكُمْ أَن لَّيْسَ بَيْنَهُمْ مَعِيشَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُوْرِيًّا وَرَحِمْتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ)(الزخرف، ٣٢٥)

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث:- تتجلى أهمية البحث من الأهمية التي تحتلها دراسات وابحاث العدالة بشكل عام والعدالة الفردية بشكل خاص وتزداد الأهمية وربما تتضاعف لارتباطها او بالأحرى انعكاسها على انفاذ القوانين المالية على اساس ان العدالة تجلب ذلك لا محالة.

٢.١- مشكلة البحث:- وامام التصور أعلاه لغياب المساواة النظرية بين ابناء ادم وحواء في سبل وامكانيات العيش لا يكون أمامنا سوى الاقرار بالمساواة الحقيقية أو بالأحرى بالعدالة الالهية في هذا الشأن، فإذا افترضنا أن الرزق يتوزع على شكل مجموعة من النقاط ولو افترضنا أن هذه النقاط تتجلى ربما في الزواج وتكوين العائلة والصحة والعافية وراحة البال والقدرة المالية والمكانة الاجتماعية والقدرات الفنية أو الاكاديمية والقدرات البدنية وغيرها فإن العدالة في توزيع نقاط كل فرد على تلك المعالم، فقد يأخذ الشخص جميع نقاطه في المال أو العائلة أو المكان الاجتماعية أو

الشهادة الاكاديمية وقد تتوزع بين أكثر من وجه من تلك الأوجه، فهل يكون من المنطقي أن نساوي بين الأفراد في التكاليف أو الاستحقاق المالي على حسب الامكانية المالية دون غيرها من المعطيات المرتبطة بالمعيشة؟ ولما كان عدم المساواة في القدرات المالية امر طبيعى فلماذا إذاً تسعى الدول لتحقيق تلك المساواة فتضع نصب عينيهما على الأقل نظرياً ادراك ذلك؟ وهل من المنطق أن نأخذ الجانب المالي معياراً لقياس القدرات المعيشية وترك بقية المعايير؟

٣.١- **فرضية البحث:** لا شك أن الاجابة على التساؤلات أعلاه تتطلب المزيد من المناقشة المستفيضة لتوصل إلى سبل ادراك العدالة الفردية للأشخاص المخاطبين بالقوانين المالية سواء كانت قوانين للفرائض المالية أو قوانين لاستحقاقات مالية محددة ومن هنا ينطلق البحث من افتراض انه كلما تحققت العدالة بأشكالها وصورها المختلفة بما فيها أو على رأسها العدالة الفردية فان ذلك سينعكس ايجاباً على انفاذ القوانين المالية، والعكس صحيح فكلما غابت العدالة الفردية تراجعت عمليات انفاذ القوانين المالية.

٤.١- **منهج البحث:** سنعتمد في بحثنا المنهج التحليلي الاستنباطي للنصوص القانونية المالية ذات الصلة بالموضوع لنصل الى الحلول المناسبة لمشكلة البحث.

٥.١- **هيكلية البحث:** كل ذلك يوجب علينا تقسيم هذا البحث على مطلبين نخصص الأول لمضمون العدالة الفردية فنتعرف على مفهومها وعناصرها والعوامل المؤثرة في الوصول إليها، ونتناول في الثاني الآثار التي تتركها أو الانعكاسات التي تترتب عليها في إنفاذ القوانين المالية، وكما يأتي:

المطلب الأول

مضمون العدالة الفردية

رغم تعدد الدراسات القانونية للعدالة بشكل عام والضريبية بشكل خاص أو بالأحرى المبادئ والمعايير الحاكمة للعدالة الفردية إلا أن الدراسات الاقتصادية حول مضامين أو بالأحرى المبادئ والمعايير الحاكمة للعدالة الفردية من مبدأ منفعة ومبدأ المقدرة

التكليفية وبالتالي عدالة أفقية وعدالة عمودية أو رأسية، قد كان لها الكأس المعلى على الدراسات القانونية في هذا الشأن لا سيما في تركيز الدراسات القانونية على الجوانب المادية البحتة دون الجوانب النفسية والاجتماعية التي باتت اليوم تحتل موقعا مرموقا في الدراسات الاقتصادية لاسيما بعد البروز الواضح لدراسات الاقتصاد السلوكي والنجاحات التي حققتها بحوثها التجريبية واعتماد الكثير من نتائجها وانعكاساتها على تحقق العدالة بشكل عام والمالية منها بشكل خاص، مما يتطلب منا التعرف على مفهوم العدالة الفردية وعناصرها، وذلك في الفرعين الآتيين::

الفرع الأول

مفهوم العدالة الفردية

مع غياب شبه تام لمصطلح العدالة الفردية في فقه القانون عموماً والقانون المالي خصوصاً في ظل غياب أي نص قانوني أو حكم قضائي لوصف أو تفصيل اصطلاح العدالة الفردية ورغم ارتفاع عدد الدراسات الاقتصادية التي تتمحور حول معالم وعناصر والعوامل المؤثرة في العدالة الفردية غير أن التركيز على مضامين هذه العدالة كان قد ترادف مع اغفال متعمد لوضع تعريف أو مفهوم محدد لهذا المصطلح والاكتفاء بوصفه بعداً من ابعاد العدالة المتوازنة إلى جانب كل من العدالة المجموعائية والعدالة المجتمعية وبموازاة العدالة الوظيفية التي تشمل كل من العدالة التوزيعية والعدالة الاجرائية والعدالة الجزائية.

ولعل ذلك ما يلقي علينا مسؤولية كبيرة في محاولة وضع تعريف قانوني يعين مفهوم العدالة الفردية قدر تعلق الأمر بالشأن المالي لنقول بانها اعتماد سياسة مالية عادلة مادياً ومعنوياً من وجهة النظر الفردية للمخاطبين بالقانون، فقد حرصنا في هذا التعريف أن نبين أن العدالة الفردية لا يمكن أن تتحقق الا إذا اعتمدت الدول سياسة مالية عادلة سواء تعلقت بالإيرادات العامة أم بالنفقات العامة أو بالموازنة العامة بينهما أو حتى في الجزاءات المترتبة لضمان تنفيذ دقيق لتلك السياسة مادياً أي باعتماد المعايير القانونية والاقتصادية ومعنوياً أي باعتماد المعايير الاجتماعية

والنفسية التي لا يمكن الوصول إليها الا بالآخذ بنظر الاعتبار تصورات المخاطبين بالقوانين المالية ذات الصلة وبشكل فردي بعيداً عن التصورات الجماعية أو المجتمعية.

الفرع الثاني

عناصر العدالة الفردية

زخرت ادبيات علم الاقتصاد الحديثة منها والتقليدية بوضع معالم عدالة فردية مادية فيما اكتفت أدبياته الحديثة بإضافة معالم عدالة فردية معنوية وبالتالي فاعتماداً على نتائج تلك الدراسات واتساقاً مع التعريف الذي سقناه للعدالة الفردية فإن عناصر العدالة الفردية تتجلى في عنصرين مادي ومعنوي، وعلى التفصيل الآتي:.

أولاً: العنصر المادي: يتمثل العنصر المادي للعدالة الفردية في مجموعة من المبادئ والمعايير الاقتصادية التي وضعت في سبيل الوصول إلى العدالة بشكل عام والفردية منها بشكل خاص، مما يجعل من الثابت أن يتم تناول تلك المبادئ والمعايير التي تشكل العوامل المساهمة في الوصول إلى سياسات مالية عادلة فردياً عبر تحقيق العنصر المادي للعدالة الفردية، ولعل أبرزها:.

١. مبدأ المنفعة: ويعني مبدأ المنفعة أن مساهمة كل مكلف خاضع لفريضة معينة في الحصيلة الاجتماعية للفرائض المالية المختلفة بما فيها الجزاءات المالية ينبغي ان تكون بشكل يتناسب مع ما يحصل عليه من استحقاقات مالية أو خدمات أو منافع عامة، وعليه فإذا اردنا أن نتأكد مثلاً من عدالة ضريبة معينة يجب أن تتساوى المنفعة الحدية التي يحصل عليها المكلف من مجموعة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وهيئاتها العامة مع التكلفة الحدية للضريبة التي يقع عليه عبئها في سبيل تمويل النفقات العامة التي تعود على المجتمع على شكل خدمات ومنافع عامة.(بن طلحة، ٢٠١٩، ص ١)

وقد برر ذلك المبدأ بعدة مبررات لا يزال بعضها قائماً حتى اليوم فيما اصبح البعض الآخر منها في ذمة التاريخ، وكما يأتي:.

أ. نظريات العقد والمنفعة: فقد قيلت تلك النظريات في تفسير أساس فرض الدولة للضرائب، وقد تم التخلي عن تلك النظريات لصالح نظرية التضامن الاجتماعي المدعومة بنظرية السيادة ثم نظرية الايديولوجية المدعومة بقواعد القانون الدولي المالي، ناهيك عن كونها حتى لو سلمنا جدلاً بصلاحياتها لتفسير عدالة الضرائب فكيف بها في تفسير عدالة الفرائض الأخرى من رسوم وغرامات ومصادرات وغيرها؟

ب . التكامل بين أنواع العدالة المختلفة والتداخل بين العدالة الفردية والعدالة التوزيعية: ان العدالة لا يمكن أن تكتمل في الوصول إلى العدالة الفردية بعيداً عن العدالة المجموعائية والعدالة المجتمعية، ناهيك عن ضرورات التداخل بين العدالة الفردية والعدالة التوزيعية، وما يجره ذلك من قيام الاخيرة على تسليط الضوء على عدالة العبء المالي بالتوازي مع عدالة توزيع الايرادات الناجمة عن ذلك العبء أو عن غيره من الايرادات الأخرى بحكم عمومية النفقات العامة الناجمة عن عمومية الايرادات العامة، فإذا كانت الايرادات العامة توصف بالعمومية فإن النفقات العامة ينبغي أن تكون موصوفة بالعمومية بالنتيجة أيضاً.

ج . بما أن العدالة الأفقية معيارها الملكية وإن الملكية تقابل المزايا وإن هذه الاخيرة تكون حسب الامكانية إذا فالعدالة الافقية يجب أن تقابل المزايا.

٢. مبدأ المقدرة: ويرتكز مبدأ المقدرة على المقدرة والقابلية لدى المكلف بالفرائض المالية على تحمل العبء المالي المفروض عليه قانوناً فإذا ما ملك المكلف القدرة وجب عليه الدفع والا فإن الإعفاء يكون حاضراً ويتفرع عن هذا المبدأ معيارين أساسيين هما: (جويل، ٢٠١٥، ص ١)

أ. العدالة الأفقية: ويقوم على أساس أن المكلفين المتساوين بالمقدرة التكليفية ينبغي أن يدفعوا مبالغ متساوية من الفرائض المالية الواجبة عليهم، وفي المقابل فإن الأشخاص الذين يعيشون في مستوى معيشي متساوي ينبغي أن يحصلوا على نفس النفقات الاقتصادية والاجتماعية الواجبة لهم فتتحقق العدالة هنا بالمساواة الايجابية.

ب . العدالة الرأسية أو العمودية: ويكون مكملاً لمعيار العدالة الأفقية ويقوم على أساس أن المكلفين غير المتساوين في القدرات المالية ينبغي أن يحظوا بمعاملة مالية مختلفة بحيث يأخذ بنظر الاعتبار قدرة كل منهم عند فرض وتقدير الفريضة عليه أو حتى عندما يتم تقدير المبلغ المستحق له من النفقات العامة أو الخدمات العامة المقدمة لأبناء المجتمع بحيث تتحقق العدالة هنا في عدم المساواة الإيجابية.

ولا نود هنا أن نستعرض التطور التاريخي للأسعار الضريبية من الاسعار التوزيعية مروراً بالأسعار التناسبية وخاصة النسبية منها ومن ثم انتهاءً بالأسعار التصاعدية والخلاف حول مدى عدالة التصاعد بالطبقات ثم التحول والاستقرار على أن التصاعد بالشرائح هو الاقرب للعدالة بشكل عام والضريبية منها بشكل خاص، فهذه المسائل قد اشبعت بحثاً وبدت واضحة وجلية لكل مختص في المالية العامة أو القانون المالي بحكم كثرة الإشارة إليها وتفصيل احكامها ضمن امهات كتب الاختصاص المالي.

وقد وضعت مجموعة من التبريرات لمبدأ المقدرة كان أهمها:

أ. نظرية التضامن الاجتماعي المدعمة بنظرية السيادة: لقد قامت هذه النظرية على أساس انكار نظريات العقد والمنفعة وانتقاد ابرز نتائجها المتمثلة بضرورة التناسب بين مبلغ الضريبة والمنفعة التي تقابلها من الخدمات العامة على أساس أن الضريبة فريضة مالية دون مقابل محدد وبالتالي فإن دفع الضرائب ينبغي أن يكون حسب المقدرة التكاليفية لا المنفعة المالية من حصيلتها الموزعة على شكل خدمات.

ب . تطور دور الدولة من حارس إلى متدخل ومنتج: ان اختلاف دور الدولة من حارس إلى متدخل في بعض الدول ومنتج في دولة أخرى وما قادة إلى التعامل مع الضرائب على أساس إنها وسيلة من وسائل التدخل والتخلي عن حيادها، مما ادى إلى امكانية استخدامها لإعادة توزيع الدخل القومي أو الثروة عبر اقتطاعها من القادرين على دفعها والدفع بحصيلتها لخدمة غير القادرين على الدفع.

ج . انها تخلق مجتمع عادل وتحدد على اساسها مستويات الفقر وتميل فيها المجتمعات لأن تكون أكثر سعادة من المجتمعات الأخرى التي لا تلتزم بها، ناهيك

عن النمو المتسارع للاقتصادات العادلة مقارنة بالاقتصادات غير العادلة في الشأن مالي.

وفي المقابل فان هناك من يعارض بشدة هذين النوعين من العدالة الافقية والعمودية، إذ يجادل (لويس كابلو) في أن قانون الضرائب يجب أن يزيد الرفاهية الاجمالية إلى اقصى حد، فيما يعتقد (راو لانس) أن الضرائب يجب أن يتم تحديدها وفقاً لمبدأ الاختلاف ومن ثم ينتهي الاثنان إلى عدم احقية الاخذ بالمعيارين الافقي والعمودي في تقدير المبالغ الواجب اخذها من المكلفين أو الواجب دفعها للمستحقين أو الخدمات المنوي تقديمها للجمهور. (Taxation,2020,p77)

٣. **المفاضلة حسب نوع التكليف والامتياز.** إذا ما عدنا إلى مبدأي المنفعة والمقدرة لوجدنا ان انعام النظر في الأول ينتهي بناء على أن الاخذ به يجعل الضرائب غير المباشرة أكثر عدالة بحكم اتفاقها مع أساس هذا المبدأ ذلك ان النظريات الاقتصادية تؤكد أن المنتج والمستهلك يتقاسمان عبء هذه الضرائب بغض النظر عن من يقوم بدفع الضريبة منهما ولكن بنسب مختلفة وحسب مرونة الاقتصاد فقد يتحمل الأول العبء الأكبر وقد يتحمل الثاني ذلك العبء حسب الاحوال، وفي المقابل فإن مبدأ المقدرة يجعل من الضرائب المباشرة سيما ضريبة الدخل التصاعدية أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة لاتاحتها الفرصة للأخذ بالضرائب الشخصية ومن ثم التفريد الضريبي من خلال التناسب بين حجم الدخل أو الثروة ومقدار الفريضة سواء في عملية الفرض أو الاعفاء أو التقدير أو الجباية، وهو ما لا تسمح به الضرائب غير المباشرة ولا يسمح به مبدأ المنفعة القائم عليها والذي يفضلها على الضرائب المباشرة. (Tax Principles,2022,p.51)

٤. **العلاقة بين مبدأي المنفعة والمقدرة وأسس عمل كل منهما.** قد ينتج عن تطبيق مبدأي العدالة الفردية من منفعة ومقدرة ومعاييرها من عدالة افقية وعدالة عمودية تعارض يتطلب معالجته والا كانت النتائج غياب العدالة الفردية المنشودة وكما في الفروض الآتية:

أ . ربما يؤدي إعفاء الضروريات من الضريبة أو تنزيلها أو اعتبارها من التكاليف واجبة الخصم من الوعاء الضريبي أو الإعفاء لأغراض التشجيع أو تخفيض الأسعار لتشجيع الاستثمار أو غيرها من الأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئة أو غيرها يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بالعدالة فلا تبرر العدالة أي مجال للتمييز بين شخصين متساويين في حجم الوعاء الضريبي أو الامكانية المالية لا لشيء إلا لكون الأول قد حظي بتشجيع ولم يحظ الثاني به فالمفروض أن الأصل في التمييز هي المقدره المالية وهو ما يجعل سياسات التشجيع تقوض فرص إقامة العدالة الفردية.

ب . أن اعتماد ضريبة أو فريضة أخرى ثابتة بصرف النظر عن التقلبات الاقتصادية يزيد من الاستقرار المالي، وكذا الحال مع تقديم منح أو عطاءات أو امتيازات ثابتة لا تتغير مع تغير الوضع الاقتصادي يمكن أن ينعكس سلباً أو إيجاباً على وضع المكلفين بالأولى أو المستفيدين من الثانية على حسب التغير في الوضع الاقتصادي فإذا ما خفت الأعباء كان إيجابياً وإذا ما كان التغير نحو زيادة الأعباء كان الأثر سلبياً، في حين أن فرض فرائض أخرى أو منح إعانات أو امتيازات متغيرة حسب الوضع الاقتصادي فإنها ستكون أكثر عدالة بالنسبة للمكلف أو المستفيد رغم عدم ثباتها وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن تتركه على الوضع الاقتصادي العام للدولة.

ج . ربما يتعارض معيار العدالة العمودية مع مبدأ المنفعة ففي بعض الضرائب غير المباشرة كضرائب وقود السيارات وضرائب السجائر والتي تبرر بالمنفعة التي يحصل عليها المكلف من مزايا النقل والصحة التي تظهر كخدمات عامة إلا أن المعروف إنها تزيد العبء على المكلفين ذوي الدخل المحدود أكثر من المكلفين ذوي الدخل المرتفع.

والحقيقة أن الحلول تبدو مبدئياً في توسيع قاعدة المشمولين بالضرائب أو المشمولين بالمنح والامتيازات مع تقليل عدد الاستثناءات سواء كانت إعفاءات ضريبية أو عدم شمول بالامتيازات سيعزز مبادئ الكفاية والاستقرار والحياد ومن ثم العدالة الأفقية

وبالنتيجة ستزيد الامكانيات المالية مما يفرض وجود بعض الاختلافات في القدرات المالية فيسمح باعتماد العدالة العمودية دون أن نهمل مبدأ المنفعة وما يركز عليه من الاستفادة من الخدمات العامة وهو ما تحاول دول كثيرة أن توازن بين الاثنين فتأخذ بالضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة معاً.

٥. العلاقة بين عدالة التكاليف وعدالة الاستحقاق: قد تقود بعض القوانين المالية إلى التعارض بين عدالة التكاليف وعدالة الاستحقاق فإذا ما اعتمدنا مثلاً مبدأ المنفعة فإن ذوي الدخل المحدودة يفترض أن يتحملوا العبء الأكبر للفرائض المالية المتجسدة في الضرائب غير المباشرة باعتبارهم الأكثر استفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة وهيئاتها العامة سواء كانت هذه الخدمات اعانات نقدية مباشرة أو عقود حكومية أو توظيف أو انشاء أو ادارة المرافق العامة أو حتى في الاستفادة من الخدمات العامة كخدمات التعليم والصحة والبيئة وغيرها وهو ما يبدو عادلاً إلى حد ما، ولكن بالمقابل فإن فرض الضرائب المباشرة وفقاً لمبدأ المقدرة وتحمل عبئها الأكبر لذوي الدخل المرتفعة، لاسيما إذا ما تم اعتماد اسعار تصاعدية، رغم انخفاض نسبة استفادتهم أو انخفاض استحقاقهم النقدي أو التوظيفي أو الخدماتي سيقوض عدالة الاستحقاق رغم ما يحمله من عدالة التكاليف مما يتطلب المزاوجة بين المبدئين لكي يتم التخفيف من الآثار السلبية لغياب أو التعارض بين نوعي العدالة التكاليفية الاستحقاقية. (Stewart, 2020, p.21)

٦. معيار المساواة المادية (العدالة الرسمية): ركزت الدراسات من الناحية المادية على معيار واحد لقياس المساواة بين المكلفين لفرض ضريبة متساوية عليهم الا وهو المقدر المالية على أساس ان الضرائب ترتبط بالجانب المالي بالوعاء الضريبي وليس بالظروف الشخصية للمكلف خاصة الضرائب غير المباشرة والفرائض الأخرى من رسوم وغرامات دون أي اعتبار لأي معيار آخر يرتبط بالجانب المعنوي كالمكانة الاجتماعية أو الوظيفة أو الشهادة أو المكانة السياسية كالعضوية في البرلمان والمجالس المحلية أو غيرها.

نعم لقد تم تبني مجموعة من المقاييس أو الضوابط، أبرزها:.

أ . حجم الدخل أو الثروة.

ب . المساواة في التضحية (معيار بيجو).

ج . البيانات المجمعة.

د . نماذج التوازن العام غير المجمع.

هـ . نماذج المحاكاة باعتماد البيانات الجزئية المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية.

و . حجم الضريبة كنسبة مئوية من اجمالي تكاليف العمالة أو المبالغ المدفوعة من الجميع بعد طرح الاستحقاقات العائلية المستلمة مقسومة على تكاليف العمالة، وهو المعيار المعتمد في دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية.

ز . التغير النسبي في مستوى الدخل بعد الضريبة، وهو المعيار المعتمد في الكثير من الدول النامية نتيجة لسهولة.

ح . نسبة مساهمة الضرائب في الحصيلة الضريبية.

ط . حجم القاعدة الضريبية ومدى تعدد الاعفاءات والتنازلات وحالات التهرب.

والغريب أن اغلب، إن لم نقل جميع، الدراسات التي حاولت وضع مقياس أو معيار للمساواة المادية ومن ثم الوصول إلى العدالة الرسمية كانت قد ركزت على فريضة واحدة فقط دون بقية الفرائض الأخرى ألا وهي الضرائب فماذا يا ترى بشأن الرسوم والغرامات والأتاوات؟ هل من معايير لقياس المساواة فيها؟ بالتأكيد لا توجد معايير لأن هذه الفرائض لا تأخذ بنظر الاعتبار في الاصل ظروف المكلفين بها ناهيك عن أنه بالمقابل لا يوجد مقياس أو معيار لاستحقاق النفقات العامة فهل نستعين أيضاً بنفس المعايير أو بعضها التي استخدمت في تحديد معيار المساواة في الضرائب أم يفترض أن تكون هناك معايير أخرى مختلفة من الناحية المادية؟

نعم هناك دراسات في الفقه الجنائي تحاول أن تجعل الغرامات والمصادرات أكثر عدالة أسوة ببقية الجزاءات الأخرى بالاعتماد على سياسة التفريد العقابي ولكنها جميعاً لم تضع معياراً محدداً يستطيع تحقيق العدالة، أما بالنسبة للرسوم فإن الدراسات

القانونية والاقتصادية تجعل هناك ثلاثة احتمالات أو ثلاثة قواعد فإما أن تكون الرسوم مساوية لتكلفة الخدمة المقدمة وإما أن تكون أقل منها بكثير وإما أن تكون أكثر منها بشيء بسيط وإلا تحولت الرسوم إلى ضرائب مستترة ولكن الاشكالية لازالت قائمة حول مقياس تكلفة الخدمة المساوية أو الأقل أو الأكثر من مبلغ الرسم وفيها قولين الأول يبحث عن التكلفة المجردة للخدمة المقابلة الرسم والثاني يبحث في التكلفة العامة للمرفق العام الذي يقدم الخدمة ثم يقوم بتقسيم هذه التكلفة على عدد الخدمات المقدمة لتظهر تكلفة كل خدمة منها على أساس المساواة بين المكلفين بالرسم العام، في حين أن الاتاوة قد تحدد بشكل عشوائي وقد يتم تحديد مبلغها بالاعتماد على نفس الاسس والمعايير المعتمدة لقياس المساواة في الضرائب. (الدخيل، ٢٠٢٢، ص ٩٦)

ثانياً: العنصر المعنوي: يتجلى هذا العنصر في شعور المكلفين بالفرائض المالية أو المستحقين للمزايا المادية بعدالة عمليات الفرض والاستحقاق أو الاعفاء والمنح فإذا كانت الدولة وهيئاتها العامة تولي اهتماماً كبيراً بالمبادئ والمعايير المادية في الوصول إلى العدالة الاقتصادية فإن تلك المعايير والمبادئ لا تحظى بذات الاهتمام لدى المكلفين بالفرائض المالية أو المستحقين لحصيلتها الموزعة أو المقدمة كخدمات، وإنما يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل التي تؤدي دوراً فعالاً في هذا الشأن، لعل أهمها:

١. السهولة: من أهم العوامل المعنوية التي تحدد مدى عدالة الفرائض المالية أو الاستحقاقات المادية هو مدى سهولة التعامل مع تلك الفرائض والاستحقاقات فكلما كان التسهيل حاضراً كانت الفريضة أو الاستحقاق عادلة من الناحية الفردية بحكم ميل النفس البشرية إلى البحث عن كل ما هو سهل ويسير بحيث يفضل اليسر والسهولة على الصعوبة والتعقيد ولو كان الأول أكثر عبئاً أو أقل استحقاقاً فقد اثبتت الدراسات التجريبية النفسية والاجتماعية أن المخاطبين بالقواعد القانونية المالية يميلون إلى تفضيل الفرائض غير المتجمعة أو المنخفضة المبالغ أو الموزعة المبالغ على حساب الفرائض المالية المتجمعة أو المرتفعة المبالغ أو التي تدفع دفعة واحدة

ويعتقدون أن الأولى أكثر عدالة من الثانية (Tax Principles, 2022, p.7) ،
ناهيك عن السهولة من حيث الزمان والمكان فهي تلعب دوراً فعالاً في تحديد عدالة
الفريضة أو الاستحقاق من الناحية المعنوية فقد يبدو من غير العادل ان يحمل
المكلف من منطقة معينة تكاليف الحضور إلى منطقة أخرى لدفع ما بذمته من
فرائض مالية أو الحصول على مستحقته المالية، في حين يتساوى مع غيره ممن
يقطنون ذات المكان الذي تقع فيه دائرة الفرض أو الاستحقاق فليس من العدالة في
شيء، معنوياً على الأقل، أن يتحمل الأول تكاليف عناء السفر والحضور امام تلك
الدائرة في حين أن الثاني لا يتحمل أي تكاليف ويسهل حضوره بسبب قرب مكان
سكنه من الدائرة، فإذا اخذنا ابن قضاء الشرفاء الذي يتوجب عليه الحضور إلى دائرة
الضريبة في مركز محافظة صلاح الدين (تكريت) لأداء واجباته الضريبية فيصحو
مبكراً ويترك عمله ويتفرغ ليوم كامل لأداء واجبه المالي في حين لا يكون الأمر كذلك
بالنسبة لابن تكريت الذي لا يحتاج ربما لأكثر من عشر دقائق لإنهاء الأمر وذلك
لقرب الدائرة من محل سكناه كما أن اغلب موظفي دوائر مركز المحافظة من ابناء
مركز المحافظة مما يجعلهم أكثر تعاوناً مع الاشخاص الذين يعرفونهم.

ورغم أن المشرع قد اخذ بنظر الاعتبار ذلك في تحديد بعض مبالغ الاستحقاق عبر
منح ما يسمى بالمخصصات سواء كانت مخصصات اطعام أو كسوة أو خطورة أو
نقل أو غيرها الا أنه لا يزال بعيداً عن إقرار مثل ذلك في مسائل التكليف وخاصة في
الشؤون الجبائية، وكنا نتمنى عليه أن يأخذ ذلك بنظر الاعتبار لتحقيق العدالة
الفردية، فلماذا يا ترى بمنح الموظف في منطقة نائية مخصصات نقل في حين لا
يمنح المكلف بالفريضة من منطقة نائية تكاليف النقل، أو على الأقل تنزيل تكاليف
النقل في موقف تمييزي غير مبرر يبتعد بإجراءات دفع التكاليف العامة أو
الاستحقاقات المالية عن العدالة الفردية المنشودة.

وبالنظر لارتباط السهولة بالشفافية التي ينظر إليها من زاوية أخرى على إنها وسيلة
من وسائل التسهيل المعلوماتي أي تسهيل الوصول إلى المعلومة وبالتالي تعزيز

العدالة المادية الاقتصادية بعدالة معنوية نفسية فقد اثبتت الدراسات التجريبية النفسية ان دافعي الضرائب لديهم شعور بالاطمئنان إلى مصير الحصيلة الضريبية فيكونوا أقل مقاومة للضرائب أو الفرائض المخصصة التي يعرفون مآل حصيلتها بشكل واضح وشفاف، بل ربما يبادروا إلى الامتثال الطوعي لها (Tax Principles,2022,p.7) ، مما يوجب على المشرع، كما سبق التفصيل، التخلي عن مبدأ عدم تخصيص الإيرادات والشكوك التي تساورنا وتساور المخاطبين بالقاعدة القانونية حول مبرراته غير المقنعة واعتماد مبدأ تخصص الإيرادات الذي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الشفافية ومن ثم سهولة الوصول إلى المعلومة التي تعزز جهود عدالة الفرائض المالية.

٢. المفاضلة بين الفرائض والاستحقاقات:. للمكلف أو المستحق تصورات مختلفة بشأن العدالة من الناحية المعنوية عن تصورات علماء الاقتصاد والمالية العامة وفقهاء القانون الذين ينظرون إليها من زاوية مادية بحثة، إذ ينظر المكلف إلى الفريضة الجديدة التي قد تكون مادياً أقل من الفريضة القديمة ولكن طريقة جبايتها تجعله يشعر بوقعها كأن تكون الفريضة القديمة يتم جبايتها بأسلوب الحجز عند المنبع أو الاستقطاع المباشر في حين يتم التحول في الضريبة الجديدة إلى أسلوب الدفع التقليدي المباشر للمكلف بنفسه والذي يشعره بثقل هذه الفريضة خلافاً للفريضة القديمة التي كانت تجبى بأسلوب لا يشعر بها رغم انخفاض قيمة الضريبة الجديدة قياساً بالضريبة القديمة، فكثير منا كأساتذة في كلية الحقوق بجامعة تكريت لا يعرف بالضبط مبلغ ضريبة الدخل التي يدفعها شهرياً من راتبه كون الجباية تتم بطريقة الاستقطاع المباشر، ولكنه سيعرف ويحسب لها الف حساب إذا ما قام بدفعها بنفسه عند استلام الراتب وسيكون الوقع اكبر إذا ما تم تأجيل دفعها حتى منتصف الشهر أو إذا ما تم تأجيل الدفع حتى نهاية السنة لتتراكم عليه، وربما يحاول التهرب منها لشعوره بعد عدالتها أو على الأقل مناقشته في عدالتها من عدمه، وعليه فهي دعوة

للمشرع إلى تبني الاساليب التي تجعل المكلف لا يشعر بوقع الفريضة المالية وكذلك اختيار التوقيت المناسب لها.

ورغم منازعة الكثير من علماء الاقتصاد لفكرة فردمان حول تشبيهه للتضخم بالضرائب واعتباره التضخم نوعاً من انواع الضرائب وتأكيده انه ضريبة لا تحتاج الى صدور قانون من السلطة التشريعية في البلاد فهو لا يتطلب سوى صدور قرار من السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي سواء كان هذا القرار من تلقاء نفسه او بالتنسيق مع السلطات العامة الاخرى في الدولة او حتى بفرض من هذه الاخيرة على البنك، فإن التضخم في النهاية قدر تعلق الامر بالمواطن مثله مثل الضرائب يمثل اقتطاعاً جبرياً من المواطن لا بل انه اسوء من الضرائب بكثير فالضريبة يمكن تجنبها عبر التخلي عن الانشطة الخاضعة لها والاستفادة من الثغرات القانونية في قانون الضريبة كما يمكن التهرب منها بالوسائل غير المشروعة اما التضخم فلا مفر ولا مهرب منه وهو مصيب الجميع لا محالة دون ان يفرق بين غني وفقير وهو ما يجعل وقعه كبيراً على ذوي الدخل المحدودة الذين لا يطيقونه فيما يستطيع ذوي الدخل المرتفعة مواجهته بما لديهم من امكانية مالية عالية ولكنه في النهاية يقتطع كذلك جزءاً من اموالهم ولو بقدر اقل قياساً بما يشكله من عبء كبير على الفقراء والمعدمين.

وهو ربما السبب الذي دفع الدول وخاصة ذات الديمقراطيات الصورية الى التخفيف من اللجوء إلى الضرائب كونها اصبحت ايقونة للثورات ضد الحكومات المستبدة، فقد كنا نسمع ونقرأ في كتب التاريخ أن اعظم الثورات في العالم كانت بسبب فرض أو زيادة الضرائب على ابناء الشعب بالشكل الذي لا يطيقه غير أن ذلك السبب تراجع منذ الربع الثاني من القرن الماضي بعد استقرار مبدأ قانونية الضريبة وبعد ان وجدت الحكومات بديلاً سهلاً عنها ألا وهو التمويل بالتضخم الذي يعد اسلوباً ناعماً لامتناس الغضب الجماهيري وتمويل الحروب ومواجهة الكوارث الطبيعية بزيادة المعروض من العملة الوطنية خاصة إذا ما تم استخدام ذلك على مراحل بحيث لا يشعر بها المواطن الا بشكل بطيء.

والحال ذاته مع الاستحقاقات وان كان الأمر يبدو فيها معكوساً في فكل مبالغ تضاف إلى الاستحقاقات السابقة للمستحقين للامتيازات المالية يجب أن تكون واضحة وجليّة حتى يشعر المستحق بتلك الزيادة لا ان تكون محتواة او ضمنية غير ظاهرة فكلمّا كانت ظاهرة وبينة بحيث يشعر أنه حصل على استحقاق جديد أو زيادة في الاستحقاق كلما كانت أكثر عدالة معنوياً، أما ان يكون ذلك الاستحقاق ضمناً فإنه لن يشعر بأهميته بل ربما يشعر بالغبن خاصة إذا ما قارن وضعه مع اقرانه الذين قد تظهر بعض تلك الزيادات أو الاستحقاقات على وضعهم بشكل جلي، والحقيقة أن الأمر لا يتوقف فقط على الجوانب المادية بل يتجاوزها حتى إلى الجوانب المعنوية فقد يوجه رئيس الدائرة كتاب شكر وتقدير لموظف أو طالب معين فيتم الاحتفاء بذلك الكتاب من قبل اعلام الدائرة بحث ينشر على موقع الدائرة على شبكة الانترنت وعلى كافة صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى وسائل الاعلام الأخرى، في حين أن كتاب آخر موجه لموظف أو طالب آخر يتم حفظه بشكل مباشر في الملف الشخصي دون حتى ابلاغه بالحصول على كتاب شكر وتقدير، وبالمثل فان الشهادات التقديرية التي يمكن أن توجهها الدوائر المعنية بما فيها الدوائر المالية وبضمنها دوائر الضريبة للمكلفين الأكثر التزاماً يمكن أن يكون لها وقع كبير في دفع وتشجيع المواطن على الشعور بالعدالة والامتثال الطوعي مع الحذر من توجيهها الا لمن يستحقها بشكل فعلي وليس بشكل عشوائي لكي لا تفقد قيمتها المعنوية.

٣. القدرة على التحكم: تؤكد الدراسات التجريبية النفسية أن المكلفين والمستحقين يفضلون الفرائض التي يستطيعون التحكم بها والاستحقاقات التي يتمكنون من رفعها أو خفضها بتصرفاتهم سواء بزيادة الجهد أو التقليل منه، ومع أن سياسات التجنب الضريبي كانت إلى وقت قريب، وخاصة المقصودة منها مسألة طبيعية ولا تمثل خرقاً للقانون المالي وانما تشكل عملاً مرغوباً فيه لدى المشرع، فقد يكون قد وضع بعض الأحكام أو فرض الضرائب أو الفرائض من اجل تشجيع المكلفين بها على ترك ذلك النشاط والتحول إلى نشاط آخر، ولكن الامر اختلف اليوم وباتت النظرة إلى سياسات

التجنب وخاصة تلك التي لم تكن في حسابان المشرع إنها تعمل بالضد من القانون وأحكامه وانها تؤدي إلى نتائج مشابهة للنتائج التي يتركها التهرب الضريبي، ولكن وجهة النظر هذه مبنية على شعور مادي بحت خاص بالضرائب ولا يمكن اعمامه على بقية الفرائض الاخرى، فهو يتناسى او يغفل الجانب المعنوي في الموضوع كما ان تجنب الوقوع ضحية الجزاءات المالية كالغرامات والمصادرات أمر مفضل بل يحقق الغاية الاساسية من فرضها الا وهي عدم ارتكاب الجريمة اللهم الا إذا اعطينا هدفاً مالياً لتلك الجزاءات إلى جانب الهدف الردعي أو الاصلاح.

فبعد ان دخلت حيز التنفيذ في شباط ٢٠٢١ الاجراءات الوقائية من السلالة الجديدة لفايروس كورونا التي تم اعمامها بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء العراقي واللجان المرقم ش . ز . ل / ق ٢٠٨/٢٠/٧٩ في ٢٠٢١/٢/١٤، فقد باشرت الاجهزة الامنية ودوائر المرور بفرض الجزاءات المالية وخاصة الغرامات، ومع أن تجربة العام المنصرم اثبتت عدم التزام شديد باجراءات الوقاية، فإننا سنأخذ الحد الأدنى المتوقع للمخالفات، بان يكون هناك واحد من كل (١٠) اشخاص يخالف الاجراءات، واذا ما علمنا أن مجموع سكان العراق حسب احصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٠ تجاوز الـ (٤٠) مليون نسمة فان عدد المخالفين سيكون (٤٠ مليون * ١٠% = ٤ مليون شخص) فاذا ما تم فرض الغرامة المالية الشخصية بحدود (٢٥) الف دينار على كل منهم لأصبح مجموع حصيلة الغرامات لليوم الواحد (٤ مليون * ٢٥ الف = ١٠٠ مليار دينار) واذا ما ضربنا ذلك في عدد الايام المحددة للاجراءات كخطوة أولى لوجدنا ان المجموع سيكون (١٠٠ مليار * ١٤ يوم = ١.٤ ترليون دينار)، وهو مبلغ كبير ولفترة قصيرة يفوق إيرادات الرسم العام لمدة سنة، ناهيك عن الغرامة الخاصة بالمحلات الخدمية من مطاعم وفنادق ومولات ومقاهي وغيرها والبالغة (٥) مليون دينار عن كل مخالفة، وهو ما يجعل انكار فقه القانون الجنائي واغلب فقه القانون المالي للهدف المالي للغرامة وقصرها على هدف الردع والزجر أمر مشكوك فيه!!

ومن هنا فإن التحول إلى النظرة المعنوية للموضوع ستجعل فرص تحكم المكلف بالخضوع للضريبة أو الجزاء المالي من عدمه، أو على الأقل التقليل من مبلغ الضريبة أو مبلغ الغرامة أو المصادرة سينعكس ايجاباً على عدالة تلك الفرائض ويجعلها مستساغة لدى المكلفين بها بحكم سيطرتهم عليها وبالتالي الامتثال ودفع المبالغ الناجمة عنها والتي كانت بناء على دراسة مسبقة لكل منها رغم تعارض ذلك مع الفكرة النفعية المادية المعروفة قانوناً وفقهاً عن الضريبة والغرامة أنها ابعد ما تكون عن تصورات أو تحكمات المكلفين بها وانها فرائض سيادية بحتة تنفرد الدولة في تحديد كافة تفاصيلها.

وربما لا نعدو الصواب إن ادعينا بأن الأمر ذاته يمكن أن يشكل معالم شعور فردي بالعدالة في مجال الاستحقاقات المادية بشكل عام والمالية منها بشكل خاص فمثلاً إذا كان مبلغ الراتب الشهري للموظف يعتمد على مقدار الجهود التي يبذلها وبالتالي يمكن أن يزيد حجم الراتب ويمكن أن ينقص على حسب الاحوال، أو على الأقل، أن يكون هناك حد ادنى منه فلا شك أن الشعور بالعدالة سيكون اكبر بكثير مما هو الحال اليوم في دوائر الدولة التي يكون فيها الراتب محدد في الاصل مسبقاً دون أن يكون للموظف فرصة التحكم فيه بالزيادة أو النقصان، فالشعور بالظلم والاحجاف يكون حاضراً لدى الموظف الذي يذهب لاستلام راتبه ليجد بعض الموظفين الذين لم يرههم الشهر كله وكانوا يمثلون بامتياز الموظف (الفضائي) وهم يتسلمون رواتبهم التي ربما تكون اكبر من راتبه !! أو أن يجد أنه يعمل أكثر من أقرانه أو يبذل جهداً أكبر من أقرانه ومع ذلك يتساوى معهم في الراتب وهو ربما ما يجعل العمل في القطاع الخاص له مردوداته الأكثر عدالة مقارنة بالعمل في دوائر الدولة والقطاع العام المحكومة بضوابط واجراءات وروتين يعقد عملية التمايز في الاستحقاقات المالية للموظفين.

٤. الاجتماعية:. بالنظر لكون الإنسان كائن اجتماعي فإنه يميل إلى المحافظة على التصرفات التي اعتاد عليها ومقاومة التغيير في كل شيء بما في ذلك الفرائض والاستحقاقات فهي مسألة فطرية في بني البشر وبالتالي فإن أي فرض لضرائب جديدة

أو فرائض مالية جديدة يعطي انطباع بعدم العدالة معنوياً وستكون النتيجة محاولة التجنب أو التهرب منها بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة تماشياً مع الفطرة الانسانية التي فطر الله عليها بني البشر حتى لو افترضنا أن الفرائض الجديدة أكثر عدالة من الفرائض السابقة من الناحية المادية وبالمثل اعتياد الحصول على امتيازات مالية معينة أو خدمات محددة يجعلهم يشعرون بالظلم من أي خطوة أو قرار لحجبها أو تقليصها لأي سبب من الاسباب حتى لو تم تعويضها بامتيازات أو خدمات أخرى أو من نوع آخر.

فالاعتياد يلعب دوراً كبيراً في تشكيل مشاعر المواطن (المكلف بالضريبة أو المستحق للامتياز) بالعدالة من عدمه وهو ما يوجب على المشرع أن يأخذ ذلك في الاعتبار في التعامل مع أي مقترحات للإصلاح المالي المرتبط بالايادات العامة أو النفقات العامة فيستخدم أسلوب التدرج في التغيير في السياسات المالية بحيث يتم تقبلها شيئاً فشيئاً دون وضعها بشكل مفاجئ أو احداث تغييرات جذرية دفعة واحدة بعد أن كان المواطن قد اعتاد على نظام مالي معين فليس من السهل تحوله إلى النظام الجديد فهو يحتاج إلى المزيد من الوقت للتكيف مع التطورات الحديثة التي اصابته النظام.

ولنا في اقرار نظام المقررات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ مثلاً حياً على ذلك فرغم ايماننا جميعاً كأساتذة جامعات وطلبة وكوادر ساندة بأفضلية هذا النظام على النظام السنوي إلا أننا جميعاً أيضاً قاومنا هذا النظام حتى تم الغاء مضمونه بمجرد تغير رأس الهرم في الوزارة وذلك لكوننا قد اعتدنا على النظام السنوي، بل حتى عندما طبقنا نظام المقررات فقد طبقناه بطريقة مطعمة بالنظام السنوي، وذلك لما للاعتياد من أثر كبير في اراء وتصرفات وقرارات البشر ولعل جزء من اسباب مقاومة التحول نحو نظام اتمته الضرائب والجمارك في العراق يأتي ضمن هذا السياق، فضلاً عن انتشار الفساد المالي والاداري في تعزيز تأخير تنفيذ قرارات الاتمته.

٥. معيار المساواة المعنوية (العدالة الحقيقية):. كنا قد تحدثنا ضمن العوامل المؤثرة في ادراك العنصر المادي للعدالة الفردية عن معيار المساواة المادية الذي يوصل إلى العدالة الرسمية ألا وهو الجانب المادي في الموضوع أو بالأحرى الوعاء الجبائي بالنسبة للإيرادات أو مستوى المعيشة بالنسبة للاستحقاقات على أساس أنه الاقرب إلى المنطق والاسهل في التنفيذ وأنه يحاكي النهج النفعي المادي الذي تعمل به القوانين كما للاقتصادات مما يفرض الالتزام بذلك المعيار لتحديد المساواة بين أكثر من شخص ومن ثم اخضاعهم للعدالة الافقية لتحديد عدم المساواة بين أكثر من شخص ومن ثم اخضاعهم للعدالة الرأسية أو العمودية، بيد أن الشكوك ساورت وتساور مجموعة من الباحثين (Kaplangu, 2020 , p.4) (Duclos, 2006, p.4) (Culyer, 2015,p.8) (Division of Human Development, 1999, p.3) حول مدى كفاية هذا المعيار وإن تعددت المقاييس المعتمدة في تنفيذه تحت ذرائع وحجج مختلفة أهمها عدم دقته من الناحية المعنوية فالوعاء ينبغي أن لا يقاس بحجم الدخل أو الثروة أو كلاهما كخدمة مالية للشخص وانما ينبغي أن يضاف إليها أيضاً الملكات الأخرى من المواهب والانتاجية والذكاء والمكانة الاجتماعية والشهادات الاكاديمية والقدرات الفنية والخدمات التي يستفيد منها بالجوانب الصحية والتعليمية والتربوية والتغذوية، إذ يرجع اغفال مثل هذه المعايير في تحديد المساواة من عدمها ومن ثم تطبيق سياستي العدالة الافقية أو العدالة العمودية إلى عدة احتمالات هي:.

أ. عدم ادراك السلطات أهمية المعيار المعنوي في تحديد المساواة.

ب . تبني السلطات لسياسات تقليل الفوارق الطبقية ومن ثم اعتماد السياسات المناسبة للعدالة.

ج . تبني السلطات سياسات اقصائية تدفعها إلى استبعاد المؤشرات المعنوية والاقتصار فقط على المؤشرات المادية.

وبالتالي فهي دعوة للمشرع إلى المزوجة بين المعيارين المادي والمعنوي واخذ مقياس الوعاء الجبائي من جهة والمزايا الأخرى من جهة أخرى بالاعتبار عند تحديد مدى

التساوي بين شخصين ومن ثم اخضاعهم لذات الأحكام الضريبية أو لذات مبلغ الضريبة أو بالعكس لتحديد عدم التساوي بين شخصين ومن ثم تحديد مبلغ ضريبة معين للأول يختلف عن المبلغ الواجب على الثاني، فليس من العدالة مثلاً أن يكون عضو في مجلس النواب يحصل على الدخل السنوي من مكافآت أعضاء البرلمان يساوي الدخل الذي يحصل عليه شخص آخر ليس عضواً في البرلمان وإنما تاجر يعمل لحصل على دخله بأن يعاملان بشكل متساوي في فرض الضريبة، إذ ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار الامتيازات الممنوحة لعضو البرلمان في الخدمات الصحية والسكن، فضلاً عن كونه لا يؤدي عملاً حقيقياً في كثير من اشهر وايام السنة ودون أن يكون لديه شهادة اكااديمية أو خبرة فنية تجعله يحصل على ذلك الدخل لا شيء الا للتساوي بين الدخلين وعلى أساس أن كلاهما دخلاً ناجماً عن العمل، بل يمكن أن تكون المقارنة بين أكثر من عضو برلمان فقد يكون لدى البعض منهم امتيازات فيما لا يتمتع الثاني بنفس الامتيازات فلا يمكن القول بتساويهما في المعاملة.

المطلب الثاني

انعكاسات العدالة الفردية على إنفاذ القوانين المالية

بعد أن تعرفنا على مضمون العدالة الفردية من مفهوم وعناصر وعوامل مؤثرة يجدر بنا أن نتحول إلى التعرف على الانعكاسات أو الآثار التي يمكن أن تتركها في إنفاذ القوانين المالية سواء كانت قوانين إيرادات عامة أو نفقات عامة أو حتى الموازنة العامة بينهما، ذلك أن دور مهم في هذا المجال لاسيما في عنصرها المعنوي وما يقوده إلى احتمالين الأول ايجابي يتعلق بالمساهمة في الإنفاذ الطوعي للقوانين المالية والثاني سلبي يتجسد في الاسهام في تقويض عملية الانفاذ المنشودة، وعلى التفصيل الآتي:.

الفرع الأول

انعكاسات تحقق العدالة الفردية على إنفاذ القوانين المالية

تتجلى ابرز انعكاسات تحقق العدالة الفردية في مجال إنفاذ القوانين المالية في ما يأتي..

أولاً: التطابق بين العنصرين المادي والمعنوي للعدالة الفردية.. تبرز فعالية السياسات المالية في القدرة على الموازنة بين المتطلبات المادية للعدالة الفردية وبين الاعتبارات الاجتماعية والنفسية أو بالأحرى المعنوية في الوصول إلى العدالة الفردية الحقيقية المنشودة (بن طلحة، ٢٠١٩ ، ص ٢) وهي مهمة ليست بالسهلة بل ان الطريق إليها محفوف بالمخاطر وذلك لتعارض بعض العوامل المؤثرة في ادراك كل منهما لاسيما المعيار المادي للمساواة أو المعيار المعنوي لها مما يوجب قيام السلطات العامة بالسعي للمواءمة بين الاثنين عن طريق تذليل تلك الصعوبات بالرجوع أو الاستعانة بالدراسات الاجتماعية والنفسية وخاصة التجريبية منها التي تعطي الحلول المناسبة والواقعية لفض مثل ذلك التعارض والوصول إلى التطابق بينهما بالشكل الذي ينعكس ايجاباً على تحقق العدالة الفردية ومن ثم على إنفاذ القوانين المالية.

وعلى الرغم من شبه الاجماع الذي تحظى به المعايير المادية في تحقيق العدالة الفردية لدى علماء الاقتصاد وعلماء المالية العامة وفقهاء القانون المالي الا إنها ينبغي أن لا تهمل تصورات واعتبارات دافعي الفرائض المالية أو مستحقي الامتيازات المالية أو المستفيدين من الخدمات العامة، رغم أن البعض يؤكد أن هذه التصورات ينبغي أن لا تكون لها الاولوية على المعايير المادية فإذا ما تطابقت المعايير المعنوية مع المعايير المادية فكان بها والا فإن الحل يكمن في محاولة ايضاح سبب كل تعارض وتوعية المخاطبين بالقوانين المالية بعدم صحة تصوراتهم وأن المعيار المادي هو الافضل والاصح وأنه الأكثر تحقيقاً للعدالة مع التأكيد على أن نجاح السلطات في اقناع اولئك المخاطبين بوجهة نظرها أمر غاية في الصعوبة والتعقيد. (Tax

(Principles,2022,p.7

ثانياً: التداخل بين العدالة الفردية وأنواع العدالة الأخرى: لا يمكن فصل متطلبات أو نتائج تحقق العدالة بأنواعها وصورها وأشكالها المختلفة سواء الوظيفية من توزيعية وإجرائية وجزائية أو بقية أنواع العدالة المتوازية من مجموعانية ومجتمعية عن متطلبات ونتائج وآثار العدالة الفردية، ذلك أن تحقق تلك الأشكال للعدالة سينعكس إيجاباً على العدالة الفردية ومن ثم يسهم في الوصول إلى إنفاذ أو امتثال طوعي للقوانين المالية أو على أقل تقدير التقليل من محاولات التهرب والتجنب المالي أو زيادة حالات الالتزام بقوانين الاستحقاق المالي وفقاً للقانون. (Stewart, 2020, p.3)

وفي المقابل فإن حدث العكس بأن غابت صور أو أشكال العدالة الأخرى من وظيفية ومتوازية فإن ذلك لا محالة سينعكس سلباً على العدالة الفردية التي لا يمكن أن تتحقق لوحدها وبمعزل عن بقية صور العدالة الأخرى، وذلك لاشتراك الكثير من صور العدالة بالمعايير ذاتها المادية منها والمعنوية بما ينعكس بدوره سلباً أيضاً على إنفاذ القوانين المالية الجبائية منها والانفاقية بل حتى الموازناتية فإذا ما غابت العدالة بشكل كامل فأقرأ على الإنفاذ الطوعي السلام.

ثالثاً: الامتثال الطوعي: كما سبق التفصيل في النقطتين السابقتين فإن تحقق العدالة الفردية بعنصريها المادي والمعنوي وبالتكامل والتداخل مع أنواع العدالة الأخرى سيؤدي حتماً إلى شعور المخاطبين بالقوانين المالية بأهمية وضرورة ووجوب التنفيذ لتلك القوانين ليس من الناحية القانونية فحسب بل من الناحية الاخلاقية والاجتماعية إلى درجة بحيث ينظر إلى الأشخاص الذين لا يمثلون لتلك القوانين على أنهم يعتدون على النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العادل القائم في البلاد وسيدفع ذلك الأشخاص الذين يصل الى علمهم بأي وسيلة كانت أن بعض الأشخاص يتخلفون عن اداء واجباتهم أو يأخذون أكثر من استحقاقهم المقرر قانوناً فانهم سيبادرون إلى التبليغ عنهم وعن مخالفتهم القانونية مما يقلل من حالات عدم الامتثال الطوعي ويزيد من صور الامتثال الطوعي في هذا الشأن.

رابعاً: انخفاض عدد حالات التهرب والتجنب المالي: عندما تتحقق العدالة الفردية فإن النتيجة أو الأثر المباشر أو من بين أهم الآثار المباشرة هو انخفاض عدد حالات التهرب والتجنب المالي بل وكذلك التحايل لأجل الشمول بالامتيازات المالية أو الخدمات العامة المحددة لفئة من فئات المجتمع ليس خوفاً من الجزاءات المادية القسرية التي تفرضها السلطات العامة فقط فهذه الجزاءات موجودة مسبقاً بل دائماً سواء وجدت العدالة الفردية أم لا ومن هنا فإن بيضة القبان التي ترجح الانخفاض الملحوظ في عدد حالات التهرب أو التجنب أو الشمول بالإففاق هي العدالة بشكل عام والفردية منها بشكل خاص بحكم ما تتركه في نفوس المكلفين أو المستحقين من شعور بالمساواة المادية والمعنوية أو بالأحرى بالعدالة الرسمية والعدالة الحقيقية ما يدفعهم إلى الامتنال بهذه الفرائض أو تلك الاستحقاقات أو على الأقل تخفيض عدد حالات التهرب.

خامساً: غياب الشرعية يقوض الآثار الإيجابية للعدالة الفردية: كما هو الحال مع صور العدالة الأخرى فإن العدالة الفردية لن تكون مجدية مطلقاً إذا ما كانت السلطة العامة فاقدة للشرعية أي لم تصل إلى السلطة بصورة شرعية أو إنها لم تحظ بالثقة الشعبية أو إنها فقدت شرعيتها أو فقدت الثقة الشعبية بها لأي سبب كان فإن النتائج ستكون وخيمة على انفاذ القوانين المالية حتى مع افتراض تحقق العدالة عموماً والفردية منها خصوصاً والتي من النادر أن تحقق في اجواء من عدم الشرعية وغياب الثقة الشعبية بالسلطة، اللهم الا إذا تدخلت اطراف أخرى وتولت بنفسها عمليات الجباية وإعادة التوزيع أو تقديم المنح كالمناحين الدوليين أو منظمات المجتمع المدني (Stewart, 2020, p.38) ، كما حدث في لبنان عندما طلب مجموعة من أبناء الشعب اللبناني من الرئيس الفرنسي إعادة الانتداب الفرنسي على لبنان لكي يحصل كل شخص على حقه على الأقل في المنح الدولية والفرنسية بالتحديد مطالبين بتوزيعها بشكل مباشر وعادل على الشعب بعيداً عن السلطة.

سادساً: غياب المشروعية يقلل الآثار الايجابية للعدالة الفردية: ربما لا يكون أثر غياب المشروعية ذاته الذي يتركه غياب الشرعية في تقويض الآثار الايجابية للعدالة الفردية، ولكنه على الأقل يقلل من الآثار الايجابية لتحقيق هذه العدالة وبالتالي يقلل من حالات الامتثال الطوعي للقوانين المالية ويزيد ربما من حالات التهرب أو التجنب المالي أو حتى الشمول بالاستحقاقات المالية خلافاً لواقعها الحقيقي، هذا طبعاً إذا ما سلمنا جدلاً بإمكانية تحقيق العدالة الفردية أو غيرها من انواع العدالة الأخرى في ظل غياب المشروعية وعدم الالتزام بالقوانين وعدم احترام التدرج القانوني، إذ من الصعب في هكذا وضع تتحقق العدالة المادية الرسمية فما بالك بالعدالة المعنوية الحقيقية.

الفرع الثاني

انعكاسات غياب العدالة الفردية على إنفاذ القوانين المالية

على العكس من الآثار الايجابية التي يتركها تحقق العدالة الفردية فإن غياب العدالة الفردية يترك آثاراً سلبية في إنفاذ القوانين المالية، وعلى التفصيل الآتي: أولاً: **التناقض أو التعارض بين العنصرين المادي والمعنوي**: فضلاً عن غياب العنصرين المادي والمعنوي للعدالة الفردية والذي يعدم العدالة الفردية فإن التعارض والتناقض بين المعايير المعتمدة في كل منهما يمكن أن يؤثر سلباً على تحقق العدالة الفردية خاصة إذا كان التناقض والتعارض لصالح المعايير المادية على حساب المعايير المعنوية مما يؤدي إلى تحقق العدالة الرسمية على حساب العدالة الحقيقية فيفقد بالنتيجة إلى تقويض الفوائد المرجوة من تحقق العدالة على إنفاذ القوانين المالية. (Cordes, 2010, p.196)

ومع ذلك فهناك من يجادل (Taxation, 2020, p.1) في تلك النتيجة السلبية ويؤكد أن التعارض حتى عندما يكون لحساب العدالة الرسمية على حساب العدالة الحقيقية فإنه لن يؤدي دائماً إلى آثار سلبية على إنفاذ القوانين المالية إذا كان المخاطبين بالقانون مقتنعون بأهمية المعايير المادية فلا تتحقق الآثار السلبية، إلا إذا كان هناك اختلاف في وجهات نظر المخاطبين بالقوانين المالية والمعايير المادية فعند ذلك فقط

تكون الآثار سلبية على عملية الانقاذ المنشودة، ونرى أن الحالة المذكورة هنا لا تدعو أن تكون توافق أو تطابق بين المعيارين المادي والمعنوي لتحقيق المساواة الحقيقية والرسمية معاً وليست شكلاً أو صورة من صور التعارض بين العنصرين المادي والمعنوي.

أما إذا كان التعارض والتناقض لمصلحة العدالة الحقيقية ومعاييرها المعنوية على حساب العدالة الرسمية ذات المعايير المادية فإن النتائج ستبقى مواتية وستكون العدالة متحققة أولاً ثم ينعكس وجودها إيجاباً على إنفاذ القوانين المالية.

ثانياً: تعزيز غياب العدالة الفردية بغياب أنواع العدالة الأخرى: إذا ما حصل وغابت العدالة الفردية بغياب أنواع العدالة الأخرى تكرست الآثار السلبية الناجمة عن غياب العدالة الفردية فانعكست سلباً على إنفاذ القوانين المالية سواء تعلقت بانعدام حالات الامتثال الطوعي أو في زيادة حالات التهرب أو التجنب أو حتى السعي للشمول بالاستحقاقات المالية.

ثالثاً: غياب الامتثال الطوعي: عند غياب العدالة الفردية تغيب معها حالات الامتثال الطوعي للقوانين المالية خاصة منها القوانين الجبائية ذلك أن تصور المكلفين لعدم عدالة التعامل وعدم عدالة التوزيع وعدم عدالة الجزاء المفروض على المخالفين يدفعهم إلى عدم الامتثال لتلك القوانين لإحساسهم بعدم أهميتها وبعدم عدالتها من حيث فرضها عليهم ووجوبها عليهم قانونياً وأخلاقياً بحيث يصبح من الطبيعي أن لا يمتثل لها أي شخص بل قد يشجع البعض منهم الآخر على عدم الامتثال قدر المستطاع.

رابعاً: ارتفاع عدد حالات التهرب والتجنب المالي: لا تتوقف حالات الامتثال الطوعي للقوانين المالية فقط نتيجة لغياب العدالة الفردية وإنما ترتفع بالنتيجة أيضاً حالات التهرب والتجنب المالي وكذلك السعي للشمول بالاستحقاقات المالية خلافاً لتوجهات المشرع أي باستخدام الوسائل المشروعة وغير المشروعة للتخلص من الفرائض المالية والاستفادة من الاستحقاقات المالية وذلك لعدم القناعة بأحققتها عليهم

ومن ثم السعي الحثيث نحو عدم الامتنال لها كلما استطاعوا الافلات من الجزاءات المادية المفروضة على كل من يخالف أحكام القوانين المالية، إذ بغياب العدالة تفقد الفرائض بل القوانين المالية أساسها المنطقي مما يوجب مخالفتها لاستعادة العدالة أو للانتقام من السلطة العامة أو غيرها من الاسباب الأخرى.

خامساً: شرعية السلطة تخفف من الآثار السلبية لغياب العدالة الفردية: يمكن أن تنعكس شرعية السلطة العامة ايجاباً على إنفاذ القوانين المالية حتى مع غياب العدالة الفردية إذ يمكن أن تستخدم كوسيلة للتغطية على عدم العدالة الفردية فالمواطن (المكلف أو المستحق) سيندفع إذا ما اقتنع بشرعية السلطة أو وثق بكل تصرفاتها وقراراتها بالامتنال لها حتى مع عدم تطابقها مع المعايير المادية المعتمدة اقتصادياً.

سادساً: مشروعية قرارات وتصرفات السلطة العامة تخفف من الآثار السلبية لغياب العدالة الفردية: بغض النظر عن الآراء التي تربط بين المشروعية وبقية الممارسات السلطوية المرغوبة كالعدالة الفردية والآراء التي تنفي أي ترابط وتلازم بينهما فإن اعتماد مبدأ المشروعية يمكن أن يخفف من الآثار السلبية لغياب العدالة الفردية وبالتالي يمكن أن يسهم في الامتنال الطوعي أو انخفاض عدد حالات التهرب أو التجنب المالي أو السعي للشمول المالي بالاستحقاقات خلافاً للقانون.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الخاتمة

وختاماً يتوجب علينا ادراج اهم الاستنتاجات والتوصيات وذلك في نقطتين وكما يأتي:

٢.٤- الاستنتاجات: خُص الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. لا يمكن اغفال البعد المعنوي في دراسات العدالة في ممارسات السلطة العامة سواء تلك المرتبطة بالجانب النفسي أو الجانب الاجتماعي وعدم الاقتصار على البعد المادي البحت الذي افاضت به الدراسات القانونية في فرع القانون المالي والمالية العامة.

٢. ان اعتماد المعيار الوظيفي في العدالة المالية يفضي إلى تقسيمها إلى عدالة توزيعية وأخرى إجرائية وثالثة جزائية ، أما اعتماد معيار نطاق العدالة فإنه يخرج ثلاثة أنواع أو صور للعدالة المتوازية هي العدالة الفردية والعدالة المجموعائية والعدالة المجتمعية.

٣. رغم اهتمام الدراسات القانونية بعدالة بعض الفرائض المالية كالضريبة الا إنها غضت الطرف عن عدالة الإيرادات العامة الأخرى والنفقات العامة وعدتها من الموضوعات الاقتصادية وهو ربما يكون السبب الذي قاد إلى اغفال الجوانب النفسية في عدالة توزيع تلك الفرائض وتوزيع حصيلتها.

٤. العدالة الفردية هي اعتماد سياسة مالية عادلة مادياً ومعنوياً من وجهة النظر الفردية للمخاطبين بالقانون.

٥. تساهم في الوصول إلى العنصر المادي للعدالة الفردية حزمة من العوامل منها مبدأ المنفعة ومبدأ المقدرة والمفاضلة حسب نوع التكليف والامتياز ، فضلاً عن العلاقة بين عدالة التكليف وعدالة الاستحقاق وكذلك المساواة المادية.

٦. يتجلى العنصر المعنوي للعدالة الفردية في السهولة والمفاضلة بين الفرائض والاستحقاقات والقدرة على التحكم والاجتماعية والمساواة المعنوية.

٧. ينعكس تحقق العدالة الفردية ايجاباً على الامتثال الطوعي للقوانين المالية فتزيد عدد حالاته وتقل في المقابل عدد حالات التهرب والتجنب والسعي للشمول المالي ، ناهيك عن التطابق بين العدالة الرسمية والعدالة الحقيقية والتداخل بين أنواع العدالة المختلفة ولا يقلل من ايجابية آثارها سوى غياب شرعية السلطة وممارساتها البعيدة عن المشروعية.

٨. يؤثر سلباً غياب العدالة الفردية على إنفاذ القوانين المالية من خلال التعارض الذي يؤدي إليه بين العدالتين الرسمية والحقيقية وتغيب أنواع العدالة الأخرى وتغيب الامتثال الطوعي فيرتفع عدد حالات التهرب والتجنب المالي التي لا يمكن الحد منها الا باعتماد شرعية ومشروعية السلطات العامة وممارساتها.

٣.٤ - التوصيات: يوصي الباحث بما يأتي:

١. اخذ المشرع بنظر الاعتبار الجوانب المعنوية بشكل عام والنفسية والاجتماعية بشكل خاص ، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والقانونية عند سعيه لتحقيق العدالة المالية ولو بصورة تدريجية.
٢. اعتماد برنامج متكامل للامتثال الطوعي في احد القوانين المالية يأخذ بنظر الاعتبار ممارسات العدالة لا سيما الفردية في الجانبين المادي والمعنوي قبل أعمامه على بقية القوانين المالية الأخرى.
٣. تكثيف الدراسات البينية في المجال المالي لتشمل علوم المالية العامة والقانون والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع بما يؤدي إلى تحقيق الغاية المنشودة ألا وهي ضمان انفاذ القوانين المالية لاسيما في اطار الوصول إلى ممارسات العدالة الفردية كما بقية انواع العدالة الاخرى.
٤. الابتعاد عن أسلوب الاستسهال في فرض أو جباية الايرادات العامة ما لم تكن سهلة بالنسبة للمكلفين أيضاً.
٥. الاخذ بنظر الاعتبار الآثار النفسية والاجتماعية للمفاضلة بين الفرائض المالية وبين قوانين الاستحقاقات المالية بما يضمن عدم تأجيجها لمشاعر الظلم.
٦. الحرص على اشاعة ثقافة الشعور بالعدالة الفردية.
٧. الاخذ بنظر الاعتبار مسألة التناسب بين حجم العبء المالي والاستفادة من الخدمات العامة قدر الامكان بما يعزز العقد النفسي المالي بين السلطة والشعب.
٨. اعتماد التكافل الاجتماعي بديلاً لنظرية تبرير النظام القائم على القوالب النمطية بما يضمن التآلف بين ابناء المجتمع وعدم الشعور بالطبقية المقيتة.
٩. تعزيز ممارسات عدالة السلطات بالحرص على شرعية السلطة العامة أو على الأقل الثقة الشعبية بها، فضلاً عن ممارسات المشروعية بما يخفف من الآثار السلبية لعدم العدالة ويكرس الآثار الايجابية لها.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

١. بن طلحة، د. الوليد: العدالة الضريبية، بحث منشور في مجلة موجز سياسات صندوق النقد العربي، ع٣، مايو ٢٠١٩.
٢. جويل، أندريو وآخرون : العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، ٢٠١٥.
٣. الدخيل، د. احمد خلف حسين : المالية العامة من منظور قانوني ، ط١ ، دار المسلة ، بغداد ، ٢٠٢٢.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1-A Defense of Horizontal and Vertical Equity in Taxation , as in this like;

<https://www.law.umich.edu/events/junior-scholars-conference/Documents/A%20Defense%20of%20Horizontal%20and%20Vertical%20Equity%20in%20Taxation%20Abstract%20UMich%20-%20Ira%20Lindsay.pdf>

2– Cordes, Joseph J. , Horizontal Equity,as in this link ;

<https://www.urban.org/sites/default/files/publication/71101/1000533-Horizontal-Equity.PDF>

3- Culyer, Anthony J. : Efficiency , Equity and Equality in Health Care , Centre for Health Economics, Alcuin College , University of York , York , UK. ,December , 2015.

4-Division of Human Development : Principles and Basic Concepts of Equity and Health , October , 1999.

5- Duclos, Jean-Yves : Equity and Equality , Forschungsinstitut Zur Zukunft der Arbeit , Institute for the Study of Labor , IZADP, No.2284,September , 2006.

6- Kaplanglou, Georgia and Newbery, David M. : Horizontal Inequity and Vertical Redistribution with Indirect Taxes : The Greek Case , , as in this link :

<https://www.repository.cam.ac.uk/handle/1810/229404>

7- Stewart, Frances , Graham Brown and Alex Cobham : The Implications of Horizontal and Vertical Inequalities for Tax and Expenditure Policies , Cries Working Paper ,No.56 , February , Center for Research on Inequality , Human Security and Ethicality.

8-Tax Principles , as in this link ;

https://dor.wa.gov/sites/default/files/2022-02/Chapter_2.pdf?uid=624b89390ca1d

نشر التكنولوجيا المالية مرتكز لإصلاح القطاع المصرفي العراقي
دراسة حالة الواقع والمعالجات

Dissemination of Financial Technology Is a Basis for
Reforming the Iraqi Banking Sector
A Case Study of Reality and Treatment

الباحثين

أ.د. حسن كريم	أ.م.د. وسام نعمة جعفر	م.م. سرى رفيق
كلية مزايا الجامعة	جامعة الكوفة / كلية	كلية الامام الكاظم(ع)
الاهلية	الادارة والاقتصاد	

Hassank.hamza@uokufa.edu.iq

wisamn.rgeeb@uokufa.edu.iq

SURA.RAFEEQ88K@GMAIL.COM

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يشهد سوق تكنولوجيا المالية Fintech نموا واضحا مع بداية الالفية الثالثة ويشمل هذا السوق تقنيات عديدة لاسيما الدفع الالكتروني والبلوك تشين وحلول التقنيات في مجال الامتثال للرقابة (Regtech) والتأمين وإدارة الثروات فضلا عن تقنيات التمويل والاقرض، وشكل قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في النظام المالي والمصرفي لما يمتلكه من قدرات حقيقية على جعل المنتجات المالية اسرع واقل كلفة واكثر شفافية ، يهدف البحث الى محاولة تشخيص وتبسيط الضوء على واقع التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي العراقي ومن خلال عرض الواقع الموجود فعلا واهم التحديات



الواجب تخطيها ، وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان المصارف لاتزال عند الجيل الأول من التكنولوجيا المالية الذي تخطته اغلب الدول الى الجيل الثاني.وتتركز هذه التكنولوجيا في قطاع الدفع الالكتروني والقطاعات الأخرى للتكنولوجيا ، واتضح ان بيانات الدفع الالكتروني في نمو عبر السنوات المبحوثة كما استنتج البحث إمكانية القطاع المصرفي الاستفادة من الكثافة الهاتفية كونها فرصة يمكن استغلالها لتوسيع نطاق التقنيات المالية ، كما اتضح بوجود العديد من التحديات امام الحكومة والسلطتين النقدية والمالية لتوسيع قطاعات التكنولوجيا المالية .

وأخيرا أوصى البحث بضرورة الاستفادة من بعض التجارب العربية بهذا المجال ونقل ما يتوافق منه مع بيئة الاعمال العراقية لاسيما تجربة الامارات والسعودية ومصر والبحرين وأخيرا اوصى البحث بالعديد من السبل لتجاوز التحديات .

الكلمات المفتاحية :- التكنولوجيا المالية -تقنيات الدفع الالكتروني - منصات التمويل الجماعي _ البلوكتشين -إدارة الثروات - الكثافة الهاتفية

المقدمة

تشهد دول العالم في الألفية الثالثة تحولاً إلى الإقتصاد الرقمي، بفعل منتجات شركات التكنولوجيا المالية، والتي تحدث تغييراتها على منتجات القطاع المالي والمصرفي، وتقدمها لجميع الشرائح الإجتماعية والشركات، وبطريقة سريعة وسهلة، وبأقل كلفة وجودة عالية إذا ما قورنت مع المنتجات التقليدية، كما تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الإستقرار المالي وتوسيع الشمول المالي وتعزيز النمو الإقتصادي وتنويعه.

لقد خطت الدول المتقدمة خطوات سريعة في تشكيل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية، ونجحت شركات التكنولوجيا المالية بتقديم حزمة شاملة من

الخدمات، سواء بالمدفوعات، أو تحويل الأموال، وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي، فضلاً عن العملات الرقمية وإدارة الثروات، بالإضافة لخدمات التأمين. وعليه، تسعى المصارف والمؤسسات المالية بالمنطقة العربية - ومنها العراق أيضاً - إلى إدخال بعض التغييرات في نماذج أعمالها من خلال التوسع في اعتماد منهج التكنولوجيا المالية والاستثمار في البنية التحتية بها، والاستثمار في هذا القطاع في السنوات القليلة الماضية، وبدأت الشركات الناشئة المتخصصة بالظهور بهذا المجال، وجذب الكثير من الأفراد والشركات إليها، وتحلّ دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى عربياً ونسبة ٤٣% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، لاسيما الإمارات العربية والسعودية ثم البحرين، وكذلك مصر ودول عربية أخرى.

أما على الصعيد العراقي، فلا يزال يعاني من ضعف في استخدام التكنولوجيا المالية، وعلى الرغم من إنتشار الهواتف ومستخدمي الأنترنت ونقاط الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية ونظام المدفوعات العراقي، إلا أن هناك ضعف في السياسات، لاسيما من السلطة النقدية والمصارف في نشر وتوفير البنى التحتية، سواء كانت تشريعات أو مؤسسات متخصصة لتنمية التكنولوجيا المالية، ولهذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على واقع وتحديات وتطبيق ونشر التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي العراقي، والاستفادة من التجارب القريبة منه، لاسيما في المنطقة العربية.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان القطاع المصرفي بحاجة الى تكثيف الجهود التنظيمية والتشريعية لدعم ونشر التكنولوجيا المالية عبر مؤسساته المصرفية وغير المصرفية ولا يزال عند الجيل الأول منها

مشكلة البحث:

يُعدّ تحديث وتطوير صناعة التكنولوجيا المالية من الأولوية لأهميتها في التقدم والرفاهية الإجتماعية والإقتصادية، وهناك حاجة إلى دعم شامل لتطوير التقنيات المالية وتحفيز الشركات الناشئة الرقمية، ولهذا جاءت مشكلة البحث للإجابة على التساؤل الآتي: (ما هو واقع التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي؟ وما هي التحديات أمام توسعها؟).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية موضوع التكنولوجيا المالية، ومعرفة درجة إستخدامها في القطاع المصرفي العراقي، لأهميتها في تحقيق الإستقرار المالي والمصرفي والنمو الإقتصادي، وغيرها الكثير، وكذلك التعرف على معوقات تطبيق التكنولوجيا المالية، ومدى قدرة القطاع المالي والمصرفي على إمتلاك متطلبات التكنولوجيا المالية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- ١- تقديم رؤية عن التكنولوجيا المالية وأهميتها وقطاعاتها.
- ٢- تحليل واقع تطبيق التكنولوجيا المالية والتعريف بتحدياتها ومعالجتها في القطاع المصرفي العراقي.
- ٣- دراسة بعض التجارب العربية للتكنولوجيا المالية والدروس المستفادة منها.

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية (مفهوم - أهمية - قطاعات):

مفهوم التكنولوجيا المالية: نشأ مصطلح (Fintech) ليعبر عن تسخير التكنولوجيا لخدمة الأنشطة المالية والمصرفية بالدرجة الأولى، ويقدم الحلول المالية لمختلف الشرائح المتعاملة بتلك الأنشطة، كما نشط إستخدام التكنولوجيا بعد أزمة ٢٠٠٨، بعدما تزعزعت ثقة أصحاب المصلحة مع المصارف وشركات التأمين، وشجّع ذلك على ظهور العديد من المصطلحات المعبرة عن التكنولوجيا المالية (المحافظ الإلكترونية، تطبيقات الدفع، المستشار المالي، منصات التمويل الجماعي، ... إلخ).^(١)

، وقت عرفت حسب لجنة بازل على أنها (أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي أو مصرفي ينتج عنه نموذج أعمال أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والوحدات الاقتصادية والإدارية⁽ⁱⁱ⁾).

وعليه، فالتكنولوجيا المالية ما هي إلا منتجات تعتمد على التقنيات الحديثة وتُستعمل لتحسين نوعية العمليات المالية والمصرفية القديمة والحديثة، ولها تأثير على المنظمات على اختلاف أنواعها، وهي تضم أشكالاً متنوعة، وكلها تساهم في تحقيق أهداف أوسع للمؤسسات في تنويع نشاطها وتحقيق إستقرارها المالي.

كما أن مصطلح التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي يُستخدم لوصف تأثير التقنيات الحديثة في الصناعة المصرفية، ويقدم مجموعة كبيرة من المنتجات والتطبيقات ونماذج الأعمال، كما أن الذكاء الاصطناعي والشبكات الاجتماعية والتعلم الآلي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة كلها أدت إلى ظهور نماذج جديدة من قبل الشركات الناشئة، وكلها تدعم المستهلكين والشركات والمستثمرين، من خلال زيادة الوصول للخدمات المالية، وتقديم خيارات أوسع وزيادة كفاءة العمليات والمنافسة في مجال تقديم الخدمة المصرفية.

لقد تزايد عدد الشركات العاملة في مجال Fintech حول العالم وبلغ عددها ٢١٩٢٥ شركة عام ٢٠٢١ مقارنة مع ١٢٢١١ شركة عام ٢٠١٩، ويُتوقع زيادتها في السنوات اللاحقة بسبب زيادة التوجيه العالمي نحو التحول الرقمي، وتزايد أعدادها في أمريكا الشمالية وبلغت ٨٧٧٥ شركة⁽ⁱⁱⁱ⁾.

ثانياً: قطاعات التكنولوجيا المالية: تتعدد قطاعات التكنولوجيا المالية ونذكر الآتي منها^(iv).

١- تطبيقات الدفع الإلكتروني: خدمات أكثر نشاطاً ومرونة للعملاء توفر لهم مجموعة واسعة في أساليب الدفع (عبر الهاتف - تحويل مالي للخارج/ تبادل العملات/ تسديد فواتير التجارة الإلكترونية،... إلخ)، وبتكلفة منخفضة جداً.

٢- خدمات التمويل الجماعي: وتقوم Fintech باستقطاب المدخرات وتوفير منصات التمويل الجماعي للأفراد والشركات، سواء في مجال القروض أو الإستثمار.

٣- تطبيقات الـ Block Chain وتقدم للمصارف والشركات، لاسيما الحلول، من أجل تحسين إدارة الشركات فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، معالجة المعلومات، إدارة المخاطر، إدارة الضرائب، إلخ.

٤- تطبيقات دفع المنافع: حيث تمكن العميل من دفع الفواتير الخاصة به من خلال موقع المصرف على الأنترنت، مقابل رسوم بسيطة جداً للمصرف، كما تسمح للعميل بالإبداع المباشر للمبالغ التي تصل إليه بصورة دورية لحسابه المفتوح لدى المصرف، كما تضاف إلى حسابه مدفوعات الأجور والرواتب والتأمين وأرباح الأسهم... إلخ.

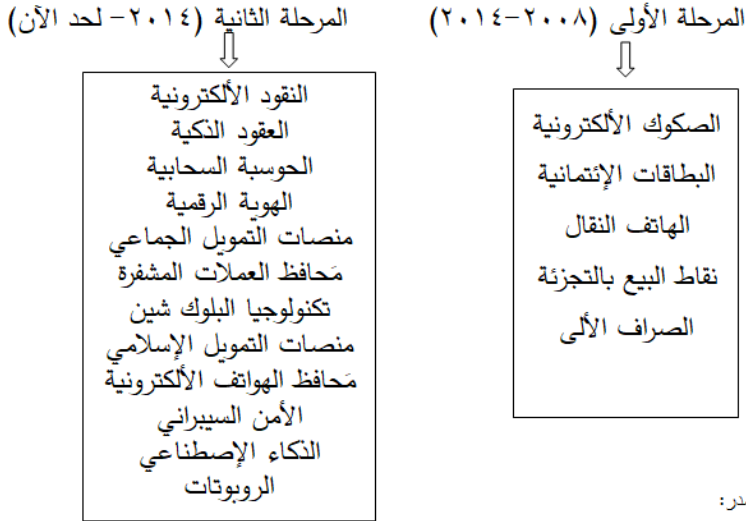
٥- خدمات إدارة الثروات: وتتضمن خدمة التخطيط المالي وإدارة المحافظ الإستثمارية للأغنياء، وكذلك أصحاب الأعمال المتوسطة والصغيرة وحتى الأسر الذين يرغبون بالمساعدة والإستشارة المالية، وخير مثال هي منصة Finerd في الإمارات (٢٠١٥) تقدم حلاً إستثمارية مخصصة بحسب ثروة الأفراد وإدارة المخاطر والأفق الزمني^(٧).

٦- الحوسبة السحابية: تقنية متعددة الإستعمالات تستخدم البيانات المخزونة على الخادم عن طريق الأنترنت في شبكة لمجموعة من الموارد الحاسوبية التي تتسم بالسرعة والتوفير بتكاليف منخفضة في مستقبل التكنولوجيا الخاصة بهم إلى السحابة.

وعموماً، إن إبتكارات التكنولوجيا المالية أخذت بالتطور على مستوى جميع إقتصاديات الدول، ومرّت بمراحل يمكن إبرازها بالمخطط الآتي:

شكل (١)

تطور إبتكارات التكنولوجيا المالية



Source: Schoubl, (2010) Thomas Schaubli regtech definition, http://blog.apiax.com/regtech_p271.

أما من حيث حجم الإستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية بأشكالها (الأسهم الخاصة، الدمج والإستحواذ، إستثمار رأس المال) فقد حققت الإستثمارات المالية – في هذا القطاع – نمواً سريعاً في السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفعت قيمتها بما يزيد عن عشرة أضعاف للفترة ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٨، وبلغ حجم الإستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية إلى ١١١.٨ مليار دولار حول العالم، وبنسبة إرتفاع بلغت ١٢٠%، مقارنة مع عام ٢٠١٧، والذي بلغ فيه حجم التمويل والإستثمار ٥٠.٨ مليار دولار^(٧).

كما أظهر تقرير الإستثمار العالمي لعام ٢٠٢١ تزايد عمليات الإستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية عبر عمليات الدمج والإستحواذ والأسهم الخاصة ورأس المال الإستثماري، وبلغ ٢١٠ مليار دولار نهاية عام ٢٠٢١ مع ٥٦٨٤ صفقة خلال العام نفسه، إرتفاعاً من ١٢٥ مليار دولار عبر ٣٦٧٤ صفقة لعام ٢٠٢٠، حيث تقوم شركات رائدة في مجال التكنولوجيا المالية، لاسيما في أمريكا والمملكة المتحدة وآسيا

باستثمارات ضخمة وعمليات إستحواذ خاصة بها لغرض توسيع منتجاتها وامتدادها الجغرافي، كما يرتفع الإستثمار في البلوكتشين والفضاء المشفر من ٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ إلى ٣٠.٢ مليار دولار عام ٢٠٢١. وأضاف التقرير بأن الزيادة المستمرة بالمجالات (إشتر الآن وادفع لاحقاً) و(الخدمات المصرفية المضمنة، والحلول المتوافقة مع الخدمات المصرفية المفتوحة)، كلها عوامل دفع باتجاه زيادة الإستثمار في التكنولوجيا الرقمية. كما شهد الأمن السيبراني هو الآخر عمليات إستثمار بلغت ٤.٨ مليار دولار، وتكنولوجيا الثروة ١.٦ مليار دولار عام ٢٠٢١، كما ارتفعت قيمة صفقات الإندماج والإستحواذ من ٧٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠ إلى ٨٣.١ مليار دولار عام ٢٠٢١، كما أن تمويل الأسهم الخاصة للتكنولوجيا زاد بأكثر من ضعف مع إستثمارات بلغت ١٢.٢ مليار دولار عام ٢٠٢١ من ٥.٢ مليار دولار عام ٢٠١٨، كما زاد الإستثمار في رأس المال المغامر في التكنولوجيا المالية بأكثر من الضعف، ومن ٤٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠ إلى ١١٥ مليار دولار عام ٢٠٢١. واستحوذت USA على ٨٨ مليار دولار من إجمالي التمويل، و٥٢.٧ مليار دولار في تمويل رأس المال الإستثماري (vii).

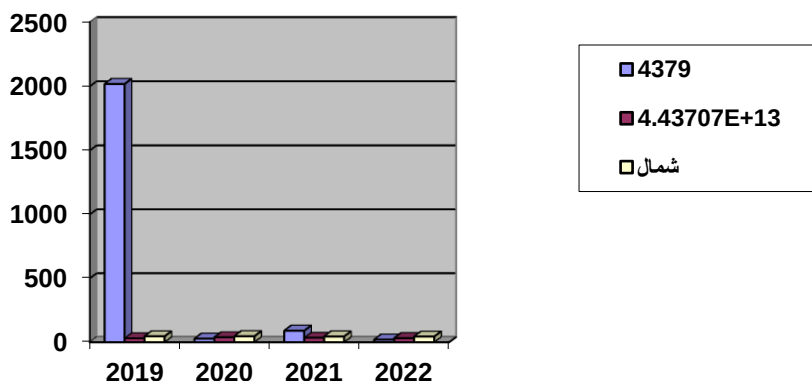
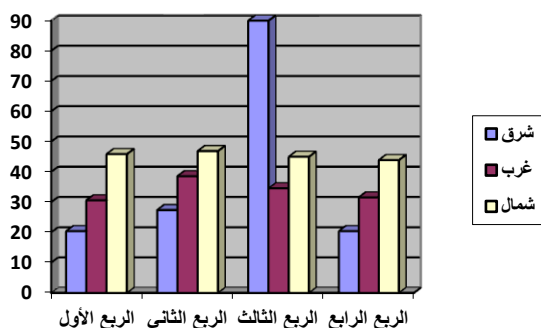
كما أكد تقرير KPMG بأن الإستثمار في التكنولوجيا المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادي تضاعف أيضاً، وبلغ ١٤.٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠ إلى ٢٧.٥ مليار دولار عام ٢٠٢١.

في حين أشار تقرير KPMG في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ (H2,2022) إلى إتجاه تصاعدي للإستثمار في قطاعات التكنولوجيا المالية، وبلغ حوالي ١٦٧ مليار دولار، ويتوقع له بلوغ ٣٠٠ مليار دولار نهاية ٢٠٢٢، وتركزت الإستثمارات في القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا، وبلغت في payment ما قيمته ٥٣.١ مليار دولار، وبعده صفقات ٧٣١ صفقة، وفي Insurtech ما قيمته ٧.١ مليار دولار وبعده صفقات ٣٤٩ صفقة، وفي قطاع Regtech ما قيمته ١٨.٦ مليار دولار وبعده صفقات ٤٨١ صفقة، وفي إدارة الثروات wealthtech ما قيمته ١.٢ مليار دولار،

وبعدد صفقات ٤٨ وفي تطبيق Blokshen ما قيمته ١٣.١ مليار دولار، وبعدد صفقات ١٥٣٧. والشكل الآتي يوضح تطور حجم الإستثمار في التكنولوجيا المالية للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢:

شكل (٢)

تطور حجم الإستثمار في التكنولوجيا المالية للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢



Source: Pulse of Fintech(H2,2022) Global Analysis of Fintech Investment, p(5-6)

رابعاً متطلبات توسيع التكنولوجيا المالية: توجد مجموعة من الدعامات لا بد من توفرها منها (viii):

- ١- توافر الطلب على منتجات التكنولوجيا المالية من أفراد وشركات.
- ٢- وجود بيئة تسهل وصول شركات التكنولوجيا للتمويل.
- ٣- توافر البيئة التنظيمية المواتية من ناحية اللوائح والتشريعات.
- ٤- تواجد الكوادر الفنية مع قدرة جذبها لأصحاب المصالح.
- ٥- توافر حاضنات الأعمال للشركات الناشئة، لاسيما من السلطتين النقدية والمالية.

خامساً: أهمية التكنولوجيا المالية (ix):

- ١- تسهل الوصول إلى مصادر التمويل وبأقل تكلفة.
- ٢- تعزيز الاستقرار المالي ودعم عمليات الإشراف والرقابة.
- ٣- تحقق الاستقرار المالي للقطاع المالي والمصرفي.
- ٤- توسع الشمول المالي للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٥- تسهل عملية الوصول للبيانات لإتخاذ القرار الإستثماري المناسب.
- ٦- رفد الناتج المحلي الإجمالي من خلال سهولة وصول أصحاب المصلحة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والخدمات.
- ٧- خفض الكلف والزمن اللازم للعمليات المصرفية.

سادساً: مخاطر التكنولوجيا المالية:

- ١- أمن المعلومات: الإعتماد على التقنيات الحديثة يؤدي إلى تزايد الترابط بين أعمال البنوك مع جهات قد لا تخضع لحماية أمينة إلكترونيًا، وبالتالي قد تعرّض بيانات أصحاب المصالح للإنتهاك.
- ٢- المخاطر الخارجية: إن وجود عدد من الشركات غير الوطنية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بأمن المعلومات والخصوصية، وقد يؤدي إلى عدم

إستطاعة البنوك على مراقبة العمليات وأنشطة إدارة المخاطر التي تتم خارجها لدى طرف ثالث.

٣- الأمن السيبراني: هذا الخطر يتمحور حول أن نكون ضحية للمحترفين الرقميين (Hackers) وهو الخطر الأكبر والأكثر تكراراً يواجه تطبيقات التكنولوجيا المالية، حيث أنها تتفاعل مع الشؤون المالية للأفراد، معلومات الحساب الشخصي، مثل حسابات البنوك أو أرقام كروت، والجهات السيبرانية التي تستهدف قطاع البنوك نمت بنسب عالية وحسب تقرير Vmware (x).

٤- المخاطر الإستراتيجية: إن قدرة الشركات التكنولوجية غير المصرفية على مزاحمة المنتجات المصرفية تؤدي إلى خطر انخفاض الربحية لدى المصارف، وقد تخسر جزءاً من حصتها السوقية، وبالتالي من هامش الربح لديها، لاسيما إذا كانت تلك الشركات قادرة على إستخدام الإبتكارات بكفاءة أعلى من المصارف، وتقدم خدمات بكلفة أقل تلبي رغبات العملاء.

٥- المخاطر التشغيلية: إن تزايد Fintech يؤدي إلى الإعتماد المتبادل فيما بين الشركات واستعمالها للتكنولوجيا، وتصبح الجهات الفاعلة في السوق، وهذا قد يتسبب في تصاعد خطر حدوث أزمة تركيز الخدمات في عدد قليل من اللاعبين المهيمنين ودخولهم إلى القطاع المصرفي يعقد النظام، وقد يؤدي إلى إنتشار الخدمات المبتكرة إلى زيادة تعقيد المنتجات المالية، ويزيد من صعوبة ومراقبة المخاطر التشغيلية، وقد لا تتكيف الأنظمة التكنولوجية القديمة للمصارف مع الإبتكارات الحديثة (xi).

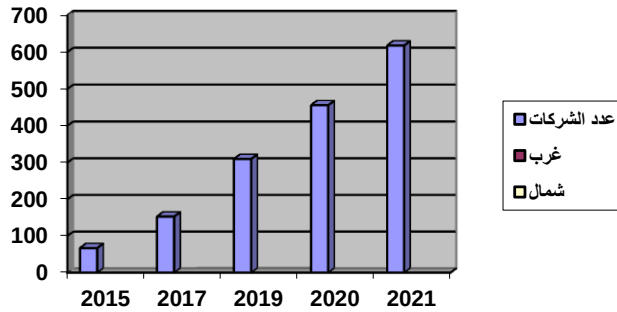
المطلب الثاني : تجارب لشركات ناشئة في التكنولوجيا عربياً:

أولاً : عدد الشركات الناشئة

على الرغم من حداثة التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، لاسيما من حيث الإستثمار وعدد الشركات الناشئة، إلا أن التقارير الصادرة بهذا المجال أشادت بالإتجاه التصاعدي على مدار السنوات الماضية لعدد الشركات الناشئة، فقد كانت بعدد ٦٧ شركة عام ٢٠١٥ ولترتفع إلى ١٥٣ شركة عام ٢٠١٧، ثم إلى ٣١٠

شركة عام ٢٠١٩، ولتصل إلى ٦١٨ شركة عام ٢٠٢١، وهذا يعكس جهود بعض الحكومات العربية نحو التوجه إلى قطاع التكنولوجيا المالية، علماً أن الإمارات العربية تحتل المرتبة الأولى عربياً في هذا المجال، وتشكل ما نسبته ٤٨% من إجمالي عدد الشركات في المنطقة، ثم مصر ونسبة ١٨%، ثم السعودية والبحرين وقطر ولبنان والجزائر وتونس والمغرب، والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل (٣) يوضح عدد الشركات الناشئة في المجال التطبيقي



ثانيا : حجم الإستثمار في شركات التكنولوجيا المالية:

تشهد منطقة الشرق الأوسط أعلى معدل نمو في الإستثمار في التكنولوجيا المالية، وتمكنت الإمارات من جذب ١.٢ مليار دولار، ثم العربية السعودية ومصر والبحرين وقطر وتونس، وجاءت المدفوعات كأكثر المجالات جذباً للاستثمارات ثم العملات الرقمية والتمويل العقاري والإقراض ثم إدارة الثروات وحلول الإدارة المالية والتأمين أخيراً. وتضاعف حجم الإستثمار في العملات الرقمية في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ ليسجل ١٨٧ مليون دولار مقارنة مع ١١٠ مليون دولار عام ٢٠٢١ (xii).

وطياً أهم التجارب العربية في مجال توطين التكنولوجيا المالية:

- ١- شركات الدفع الإلكتروني: بسبب أهمية شركات الدفع الإلكتروني، لاسيما بتوسيع نطاق التكنولوجيا المالية واتساع نطاق المستفيدين منه، سواء أفراد أو شركات، نلاحظ تركيز السلطات النقدية العربية على تبني كافة التدابير التنظيمية والتشريعية وحوكمة الشركات بما يعزز مستويات الشفافية والنزاهة وسلامة شركات

الدفع الإلكتروني، لأخذ دورها الإقتصادي والمالي. ومن الشركات الرائدة في المنطقة العربية (شركة بنفث) البحرين وشركة (Stcpay) السعودية، وشركة (فوري) مصر، وشركة (وفاكاش) المغرب، وتتمثل عناصر البنية التحتية للشركة البحرينية الداعمة لنظام (RTGS)، إضافة إلى تواجد شبكة متخصصة في الدفع الرقمي، وهي شبكة البحرين الإلكترونية (بنفث) وهي توفر بوابة للدفع الرقمي، علاوة على توفر برنامج المحفظة الإلكترونية للهواتف الذكية (Benefit Pay) التي تمكن من تنفيذ عمليات الدفع الرقمي في قطاع التجزئة بشكل آمن وسريع، دون حمل الأوراق النقدية أو بطاقات إئتمانية. والشيء المهم هو قابلية التشغيل البيئي لأنظمة الدفع الإلكتروني ما بين بعض الدول العربية، ومن خلال الإتفاقيات الثنائية لمزودي الخدمة، وفي كل من (الأردن، الإمارات، الكويت، مصر، البحرين). كما نجد السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الدفع الإلكتروني، وأغلب الدول العربية أنجزت أصحاب العمل بسداد جميع الفواتير عبر التحويلات الرقمية، إضافة إلى إلغاء الرسوم ومصاريف استخدام العملاء للبطاقات وتخفيض تسعيرة الأجور على التجار وعلى المشتريات وبصورة متدرجة حسب مبلغ المشتريات ومنح العملاء البطاقات بدون تكاليف. وعموماً، فهناك سياسات محفزة كثيرة أوجدتها أغلب الدول العربية لأنظمة الدفع الإلكتروني^(xiii).

٢- منصات التمويل الجماعي: منصات تهدف إلى جمع تمويل يتم من خلال الربط بين مستخدمي الأموال (المقترضين) والممولين (المقرضين) ومن أهم أشكالها (منصات جمع التبرعات - منصات إقراض - منصات استثمار في الأسهم - منصات المكافآت)، وهي على الأهمية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير موارد لدعم الابتكارات، ومن الأمثلة عليها منصة منافع (ManaFa) في السعودية (GoFundme) لجمع التبرعات لتمويل أهداف إنسانية، ومنصة (Kiva) لتمويل قروض صغيرة (١٠٠ - ١٠٠ ٠٠٠) دولار للمزارعين والشركات الصغيرة، ومنصة (Kickstarter) وتعمل على تمويل أفكار جديدة لقيام مشروعات مقابل

الحصول على مكافآت، ومنصة (Wefunde) لتمويل مشروعات من خلال الإستثمار في الأسهم^(xiv).

٣- إطلاق دولة الإمارات، وهي بمصاف الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية إستراتيجية دبي للتعاملات الرقمية (البلوك تشين)، وتهدف من خلاله تقديم أحدث الابتكارات المالية تساعد على تقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية وتوفير هذه التقنية الفرص الاقتصادية لجميع قطاعات الإقتصاد في الإمارات. ولقد أنجزت الإمارات تشريعات وأنشأت حاضنين مراكز ابتكارية (مسرعات الأعمال) تستطيع من خلالها شركات التكنولوجيا تجربة أعمالها، مثل (بيهاف للتمويل الجماعي) ومنصة (يورिका)، وهي أول منصة عالمية للإستثمار الجماعي تمكن مستثمروها المتنوعون من شراء أسهم الشركات الهادفة للنمو، و(مسرعة الأعمال، فينتك هايف) جرى البدء بها ٢٠١٧ في مركز دبي للخدمات المالية، والذي يقدم رخص تجارب الابتكارات للسماح بالشركات للعمل. وأصبح هذا المركز موطناً للعديد من الشركات، وقام المركز (DIFC) على إبرام الكثير من الإتفاقيات مع أبرز الشركات العالمية في مجال تقنيات المال والأعمال، وأنشأ العديد من منصات الإقراض المباشر (النقد بالنقد) والتمويل الجماعي للمشاريع، علماً أن للإمارات نظام قانوني مشجع للتكنولوجيا المالية ممثلاً (بسلطة دبي للخدمات المالية) وهي وكالة دولية تنظيمية مالية لمركز دبي العالمي .

٤- وقد انتقل سوق الخدمات التكنولوجية إلى مستوى جيد في مصر، وأطلق المركزي المصري صندوق التكنولوجيا المالية ويرأس مال ١٠٠ مليون دولار لدعم التطبيقات المالية الحديثة، ويدعم الشركات الناشئة. وتتواجد العديد من شركات التكنولوجيا، منها شركة (فوري) وهي شبكة إلكترونية للدفع تساند الأفراد والشركات بدفع وسداد الفواتير، وإعادة شحن الأجهزة، تسديد أقساط، إضافة مبلغ، وحققت الشركة نجاحات كبيرة، وطرحت أسهماً في بورصة القاهرة. أما شركة (فابليس) فقد أنشئت عام ٢٠١٦ تسعى إلى توسيع الشمول المالي في مصر، توفر خدمة تأسيس

الشركات، تقدم وسائل دفع متنوعة وتتيح نظام فواتير إلكترونية، تفعيل الحساب. أما شركة (حوشي) وهي عبارة عن تطبيق تمكن الأشخاص من تنزيله من المتجر الإلكتروني الخاص بالهاتف، وهذا التطبيق مهم للأشخاص الذين ليس لديهم حساب مصرفي بسبب قلة دخولهم، وكذلك عدم وصولهم للسكن القانوني. وشركة (Payme) متخصصة بالدفع الإلكتروني، وبالتعاون مع البنك الأهلي المصري، وهي منصة إلكترونية متاحة على شبكة الأنترنت بإمكانها تلقي مدفوعات من العملاء دون الحاجة إلى مواقع أو تطبيق أو بطاقة، علماً أن المركزي المصري يتولى - ومن خلال العديد من المبادرات لتطوير التكنولوجيا المالية، ومنها (مبادرة المائدة المستديرة) - لمناقشة المشاكل وتقديم الحلول، وبحضور جميع المعنيين بالتكنولوجيا، كما يقود المركزي تحديات الإبداع ومسابقات الابتكار وأنجز العديد في ذلك، أهمها مبادرة (Accelerate'ha) عام ٢٠٢١، تقدم حلول التكنولوجيا المبتكرة التي تلبي إحتياجات الفئات المهمشة من (الإناث)، ومشاركة المرأة بتقديم تطبيقات مبتكرة ومشاركتها في مجال ريادة الأعمال، في حين جمعت شركة (Halh) حلاً وهي شركة إقراض غير مصرفية ومدفوعات، مقرها مصر نحو ١٢٠ مليون دولار عام ٢٠٢١ مثل منح التراخيص للتمويل الأصغر والمحافظ الإلكترونية، وكما جمعت ٨ شركة ناشئة أخرى في مجال التكنولوجيا نحو ٣١٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٢ (xv).

٥- أما تجربة البحرين، فهي الأخرى رائدة في مجال التكنولوجيا، فقد أقر بنك البحرين وحدة متخصصة في مجال الابتكار والتكنولوجيا صندوق الرمل (ساند بوكس) التنظيمي والرقابي، وهو يشرف على مراكز وشركات التكنولوجيا المالية، وقد أجاز العديد من التراخيص مثل خليج البحرين (٢٠١٨) وهو أكبر مركز للتكنولوجيا في الشرق الأوسط، وتحالف التكنولوجيا المالية وهو مؤسسة لخلق وتشغيل البيئة الحاضنة والداعمة للتكنولوجيا مع أصحاب المصالح، كما أسست شركة بنفت Benft للتكنولوجيا المالية وتضم (١٧) مصرفاً، والتي شكلت شبكة وطنية لنقاط البيع والـ ATM لتكون مزودة للخدمات الساندة للقطاع المصرفي والمالي، كما أسست شركة

(ألكو) عام ٢٠١٧ وتضم مجموعة من الصارف الإسلامية، وأطلقت أول تجربة هي إتحاد التكنولوجيا المالية الإسلامية (ألكو البحرين) تهدف لتسريع إطلاق حلول التكنولوجيا، وهي شركة متخصصة للبحث والتطور في منتجات حديثة، وتعمل على إطلاق خمسة عشر منصة للتكنولوجيا، وفي جميع دول مجلس التعاون وتجهيز المصارف الإسلامية بمنصة (تمويل جماعي)، كما أطلق مصرف البحرين CBB عام ٢٠١٠ منصة FinHub 973، وهي منصة افتراضية للتكنولوجيا المالية لكل المنطقة العربية، وبالتعاون مع مجموعة البنوك. ولا تخلو دول عربية أخرى من تجارب عديدة وشركات ناشئة في هذا المجال مثل شركات كويتية وقطرية وفي الجزائر وتونس، فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أخذت مكانها في مجال التكنولوجيا المالية.

ثالثاً: دروس للإستفادة من التجارب العربية:

- (١) الإستفادة من السياسات المحفزة لأنظمة الدفع الإلكتروني وإمكانية تطبيقها في القطاع المصرفي العراقي مثل إلغاء الرسوم والتكاليف والضريبة وتقديم الحوافز.
- (٢) التصدي للتحديات التي تواجه التقنيات المالية على ضوء التجارب العربية في هذا المجال.
- (٣) الإستفادة من الأطر القانونية والفنية الداعمة لنشر تقنيات التكنولوجيا المالية.
- (٤) الإستفادة من شروط منح التراخيص الجديدة في مجال تقنيات التكنولوجيا المالية سواء شركة مساهمة أو خاصة، عدد التراخيص للمستثمر، المؤهلات المطلوبة - متطلبات العمل - الجنسية.
- (٥) الإستفادة من المؤسسات والشركات الناشئة التي تعمل في الدول العربية ومحاولة الإنضمام لبعضها والإستفادة من خبرات إدارتها ونسخ بعض الأعمال منها.

٦) التعاون وعقد الإتفاقيات الثنائية مع بعض الشركات في المنطقة العربية للاستفادة منها في مجال تأهيل الكوادر الفنية.

المطلب الثالث: واقع بيانات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي :

المصارف والمؤسسات الساندة لها من أهم المؤسسات التي يتم من خلالها توسيع إنتشار التكنولوجيا المالية، وتنفيذ أهداف السلطة النقدية التي تسعى إلى زيادة إستعمال خدمات الدفع الإلكتروني، وترمي من خلالها دخول أكبر عدد من أفراد المجتمع إلى نظامها المالي، وإيصال الخدمات المالية إليه بسهولة وبسرعة وبأقل كلفة، وزيادة التعامل الإلكتروني والتخلص من التعامل بالنقد، لاسيما وإن العملة خارج الجهاز المصرفي تتعدى حوالي ٨٢ ترليون من أصل ٨٧ ترليون من العملة المصدرة

xvi

كما نجد مساعي السلطة النقدية واضحة في ذلك من خلال إستراتيجياتها المُعدّة لذلك، حيث التقى محافظ البنك المركزي العراقي في ٢٠٢٣/٤/١٠ بوفد من شركة (أيرون بوينت أكونيك) - وهي من أكبر شركات مراكز البيانات في العالم وتعمل في أكثر من ٢٦ سوق مصرفية حول العالم وتدير وتمتلك مراكز البيانات لأكبر شركات التكنولوجيا المالية مثل (آبل، مايكروسوفت، جوجل أمازون... إلخ) - والشركة تتطلع لاستثمارات في مراكز البيانات في القطاع المصرفي العراقي لتسهيل تحويل الإقتصاد العراقي إلى الرقمية. كما تمت لقاءات مع الرئيس الإقليمي لشركة (فيزا) العالمية، وأكد المحافظ رغبة العراق بالتعاون وعقد الإتفاقات مع الشركة لإحداث نقلة نوعية في مجال التكنولوجيا المالية (xvii).

أولاً: نظام الدفع بالتجزئة Pos: يعد من خلال الرسائل SMS كما توجد شركات حديثة بين المصارف وشركات (الفنتيك) مثل مصرف الرافدين مع (سويتش) لتوزيع POS وكذلك شركة (امول) مع مصرف اشور وشركة (اريبلا) مع الطيف

الإسلامي ومصرف نور العراق الإسلامي وهذه الشراكة تمكن التجار فرصة الحصول على بطاقة الائتمان وفتح حسابات مصرفية مع المصرف ليتمكن عبر الشركة من توسيع POS ، كم يوفر هذا النظام خاصية تسهيل التعاملات بين الأشخاص (مواطنين ووافدين وشركات) فضلاً عن تنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد، فضلاً عن خلق التنافسية بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن، وهذا النظام هو مكون رئيسي للأنشطة التجارية، ويتم من خلاله الدفع مقابل شراء منتج من المحال التجارية كافة عبر البطاقة الإلكترونية، ويتوفر لدى كافة الدوائر، المولات، الصيدليات، محطات تعبئة الوقود...إلخ، ويمتاز بالسرعة ويقلل من الإنشطار وتجنب التعامل بالنقد، وأيضاً يمكن لحامل البطاقة من معرفة (المبلغ المدفوع، المكان، الرصيد) من خلال رسائل SMS، وبالتالي يقلل الأخطاء، والجدول الآتي يبين تطور عدد نقاط POS.

جدول (١) عدد نقاط POS خلال المدة ٢٠١٩-٢٠٢٢

السنوات	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	نسبة التغيير
عدد نقاط POS	٢٢٢٦	٧٥٤٠	٨٣٢٩	١٠٧١٨	%٢٨.٧

المصدر: عمل الباحثين استنادا البنك المركزي العراقي: النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠٢٢، ص ١١١.

ومن الجدول نلاحظ تطور عدد نقاط POS من ٢٢٢٦ عام ٢٠١٩ لتصل إلى ١٠٧١٨ عام ٢٠٢٢، وهذا يعني أن هناك إتجاه تصاعدي سيستمر بالسنوات اللاحقة لهذه الخدمة، لاسيما مناشدات وتوجيهات الحكومة بذلك والسلطة النقدية.

ثانياً: البطاقات الإلكترونية: وتضم الآتي:

١- بطاقات الائتمان Credit card: وتصدرها المصارف، تُستخدم داخل وخارج العراق تمكن حامها إجراء عمليات حسابية (سحب نقدي، دفع الفواتير، دفع المشتريات).

٢- بطاقة الخصم Debit card: ترتبط بالحساب المصرفي للزبون، وتُستعمل داخل مصارف العراق وتمكن حاملها من تنفيذ (سحب نقدي من ATM، دفع مشتريات من خلال Pos، التسوق عبر الأنترنت)، حيث يتم خصم المبلغ من الحساب بصورة آلية.

٣- بطاقات الدفع المسبق Prepayd card: بطاقات تصدرها المصارف ومزودو خدمات الدفع، وتُستلم البطاقة برصيد (صفر) عند الإستلام، ويقوم الزبون بإيداع مبلغ في حساب البطاقة، وكلما ينفذ عملية يتم الخصم من الرصيد، وتكون بعدة أنواع، فيما يمكن تعبئتها مرة واحدة فقط، وبعضها يمكن إعادة تعبئتها، وتُستخدم أيضاً للسحب من ATM ونقاط البيع Pos.

جدول (٢) يبين لنا تطور البطاقات للمدة ٢٠١٩-٢٠٢٢

النوع	السنوات	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	نسبة التغيير
البطاقات المدينة		١٤٦٠٨٩١	٢٨١١٥٠٣	٥٠٨٣٩٩٧	٥٤٣٠٤٣٧	٦.٨%
البطاقات الدائنة		٣٨٨٨٣	٤٦٤٦٩	٥٠٩٢٧	٦١٣٢٠	٢٠.٤%
مسبقة الدفع		٩٠٠٦٩٥١	٨٨٩١٤٣٦	٩٧٧١٩٧٠	١٠٧١١٠١٧	٩,٦%

المصدر: من عمل الباحثين استناد الى بيانات البنك المركزي العراقي: النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠٢٢، ص ١١١.

ومن الشكل نلاحظ الإتجاه التصاعدي للبطاقات الألكترونية بأنواعها الثلاثة والتنبؤ بزيادتها في السنوات اللاحقة.

ثالثاً: المحافظ الألكترونية (ElectronicWallet) : وسيلة من وسائل الدفع الألكتروني عبر الهاتف النقال، يتم تسجيلها لدى مزود الخدمة المرخص من البنك

المركزي اعتماداً على مبادئ (إعرف عميلك ورقم الهاتف الشخصي)، ويستطيع العميل تنفيذ عدة عمليات، منها (تحويل مبالغ، دفع مشتريات، سحب نقدي، شحن رصيد الهاتف، شراء بطاقات ترفيهية).

وتتواجد حالياً محفظة كاش زين – محفظة العراق Iraq Wallet – منذ عام ٢٠١٤ ويتعاون من شركة زين العراق للإتصالات، وبإشراف البنك المركزي العراقي، وكذلك محفظة Asia Hawala (آسيا حواله)، وتأسست أيضاً عام ٢٠١٤ بالتعاون مع آسيا سيل وكذلك شركة بوابة العراق الألكترونية للخدمات المالية، وهي شركة عراقية مسجلة أطلقت تطبيقها يحمل إسم Switch عام ٢٠١٧ (xviii).

كما تقدم منصة LIWWA وهي منصة للاقراض عبر الانترنت قروضاً للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعمل المنصة على تقليل التكلفة والوصول السريع للتمويل

جدول (٣) عدد بيانات المحافظ الألكترونية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢٢:

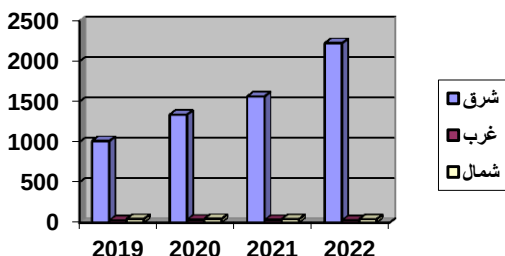
نسبة التغيير	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات عدد المحافظ
					عدد المحافظ
٤٠.٩%	٢٩٧٠٣٩٠	٢١٠٧٢٦٥	١٢٢٦٢٣٥	٤٠٣٧٩٧	عدد المحافظ

ويتضح أن هناك زيادة واضحة في عدد المحافظ المفتوحة، وزادت من ٤٠٣,٨ ألف محفظة عام ٢٠١٩ إلى ٢,٩٧٠,٤ ألف محفظة عام ٢٠٢٢ وبنسبة إرتفاع بلغت ٤٦%

رابعاً: أجهزة **ATM**: أيضاً هي من وسائل الدفع الألكتروني، وتُستخدم للسحب النقدي ولجميع شرائح المجتمع، وتطورت أعدادها أيضاً، لاسيما للمدة ٢٠١٩-٢٠٢٢، والشكل الآتي يوضح ذلك، حيث ازدادت اعدادها الى ٢٢٢٧ جهاز

عام ٢٠٢٢ من ١٠١٤ جهاز عام ٢٠١٩ ، ولا تزال اعداده قليلة على الرغم من توجيهات السلطة النقدية للمصارف بنصب أجهزة ATM لا سيما المصارف الحكومية

شكل (٤) يبين تطور وسائل الدفع الالكتروني



المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي ٢٠٢٢، ص ١١١.

خامساً: الكثافة الهاتفية:

يتزايد الاعتماد على الأنترنت والهاتف المحمول كوسيلة لتقديم المنتجات المالية بسبب توسع السلوكيات الرقمية والتركيبية السكانية، ويتميز جيل الألفية الثالثة بأنه ينشأ على استخدام وسائل التكنولوجيا، ويستخدم اليوم ما مجموعه ٥,٤ مليار شخص الهواتف المحمولة (٦٨%) من إجمالي سكان العالم، وهناك أيضاً ٥,١٦ مليار شخص مستخدم للأنترنت (٦٤,٤%) من إجمالي سكان العالم. كما يستخدم ٤,٧٦ مليار شخص منصات التواصل الاجتماعي (٦٠%) من إجمالي سكان العالم، كما بلغ التسوق الرقمي ٤,١١ مليار شخص عبر الأنترنت. وفي المنطقة العربية يمتلك ٩٠% من البالغين هاتفاً محمولاً، وهو أكبر من المتوسط العالمي (٦٨%)، كما أن ٦٥% من البالغين يستطيعون الوصول إلى الأنترنت، وهو أيضاً أعلى من المتوسط العالمي (٦٤,٤%)^(xix).

أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المتوقع أن يشترك ثلثا سكان المنطقة العربية في خدمات الهاتف المحمول، ونسبة الإلتشار للمشاركين تتجاوز ٦٨%.

أما في القطاع المصرفي العراقي، وعلى الرغم من حداثة التكنولوجيا المالية إضافة إلى قلة عدد شركات التكنولوجيا المالية (ثلاثة فقط)، وبالتالي فإن منافسة تلك الشركات للمصارف - حالياً - قليلة، وبالتالي على المصارف، وهي الجهة الوحيدة التي يمكنها توسيع إستعمال ونشر منتجات التكنولوجيا المالية، وتُعد الخيار الأفضل أمام القطاع المصرفي، بسبب توفر فرص في البيئة الخارجية خارج نطاق المصارف، تسهل إستغلالها وفي عدد مستخدمي الهاتف المحمول والأنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤) يوضح عدد مستخدمي الهاتف المحمول والأنترنت لعام ٢٠٢٢

الفئة	عدد المستخدمين	النسبة من عدد السكان	الكثافة
إستعمال الهاتف المحمول	٤٢,٢ مليون شخص	٩٨%	٩٨,٨ لكل ١٠٠ شخص
المشتركون في الأنترنت	٢٠,٥ مليون شخص	٥٠%	
مستخدموا مواقع التواصل الإجتماعي	٢٨,٣ مليون شخص	٦٠%	
خطوط الهاتف الثابت (سعة البدالات)	٢,٢ مليون شخص	---	
دعين في صناديق التوفير	١٢١ ألف مودع	---	

المصدر: وزارة التخطيط: متاح على الموقع: <https://Mop.Gov.iq/archives/8270>

هذه الأرقام تتعلق بعدد مستخدم الهاتف المحمول والأنترنت، وخاصة أن معظمهم لا يملكون حسابات مصرفية، لذا فإن إستعمالهم للتكنولوجيا المالية يمكن أن يسهل الوصول إليهم من خلال الهاتف والأنترنت، وهذه الأرقام الكبيرة يمكن أن تبين حجم السوق المستقبلية أو عدد العملاء المستقبليين المتمكنين الذين لو استغلت المصارف التكنولوجيا المالية سوف تصل إليهم، فهم بغض النظر عن ثقافتهم المالية، فالمصارف مدعوة لتقديم خدمات التكنولوجيا المالية، ومن خلال برنامج توعية ودعاية يمكن جذبهم كزبائن محتملين للمصارف.

سادساً: نظام المدفوعات العراقي: تسعى السلطة النقدية لرفع كفاءة نظام المدفوعات العراقي، وتحديث أنظمتها وفق المستويات الدولية لتعزيز إستقرار القطاع المالي والمصرفي، فقد تم إنشاء المنصة الإلكترونية لخطابات الضمان عام ٢٠٢٠ لتنظيم آلية إصدار وتجديد خطاب الضمان وفق المعايير والمتطلبات، إضافة إلى إنشاء منصة التحويل المالي الإلكتروني مع بداية عام ٢٠٢٢ لتنظيم الإعتمادات المستندية والتمويل المالي وفق ضوابط تدقيق عالمية، إضافة إلى نظام المدفوعات RTGS ونظام المقاصة CH و CT ونظام حفظ الصكوك CDS، وكلها أنظمة تجري عليها تحسينات مستمرة تساهم بمساندة توسيع التكنولوجيا المالية .

كما ان نظام المدفوعات الوطني NPS مثال للمدفوعات الرقمية وعبرة عن منصة امنة وموثوقة تسمح للأفراد والشركات اجراء عمليات دفع الكترونية (التحويل بين الحسابات -دفع الفواتير -POS الخ) كما ان نظام الهوية الرقمية NDL منصة لاثبات الهوية الالكترونية للمستخدم وتسهل وصولهم للحسابات او فتح حساب او الحصول على الإقراض . كما ان انشاء مكتب لائتمان هو تحسين للجدارة الائتمانية وهو بمثابة قاعدة بيانات مركزية لجميع المعلومات المتعلقة بالتاريخ الائتماني للعملاء

جدول (٤) يبين قيمة المدفوعات من خلال نظام المدفوعات لعام ٢٠٢٢

إسم النظام	عدد	القيمة (بالدولار)	عدد	القيمة (بالدينار العراقي)
نظام الدفع بالتجزئة	٢٤٧٠٤	٧٤١٧٣٨٠	١١٥٦٨٠٩٠	٨٢٠٩٤٤٤١٥٦ ألف دينار
نظام المقاصة الإلكتروني	٢٣	٢٢٧٤١٩٤٣	٥٠٣٧٠٣	١٧٨١٨٣٨٥ مليون دينار
صكوك + تحويلات دائنة	٣٢٤	٩٣٩٥٥١٣٥	٣٨٨٨٧٠٤١	٥١٥٢٩٢٦١ مليون دينار
نظام التسوية الإجمالية RTG	٣٠١٠٧	٩٢٣٥١٥٣٧٦٤	٧٢٥٦١	٢٣١٣٧٩٣٣٣ مليون دينار

المصدر : من عمل الباحثين اعتمادا على النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي ٢٠٢٢

المطلب الرابع: تحديات التكنولوجيا المالية في النظام المصرفي القطاع المصرفي العراقي:

١- مشكلة الوعي المصرفي والثقافي: يشكل هذا التحدي قيوداً رئيسية أمام الشركات الناشئة للتكنولوجيا، يضاف إليها مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات، يضاف إليها مشكلة المستوى التعليمي، فلابد من الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية، والقدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك، بهدف إستيعاب منتجات التكنولوجيا المالية وتردد العديد من الافراد من استخدامها بسبب عدم المعرفة ومخاوف الامن والخصوصية ، ولابد من حملات تثقيفية لزيادة الوعي المالي والثقة بالتكنولوجيا الرقمية ليس فقط من البنك المركزي بل من جميع المصارف . فالعراق لا يزال يسجل أدنى المستويات في المنطقة العربية والعالم في إمتلاك الحسابات المصرفية، فحسب بيانات البنك الدولي يمتلك ١٣% من البالغين حسابات، وتتنخفض النسبة لدى النساء إلى ٨,٤% مقابل ١٤% للرجال. والسوق المصرفية العراقية ذات التركيز العالي وزيادة الحصة السوقية للمصارف الحكومية مقابل الأهلية في كل العمليات المصرفية، والتسرب النقدي المالي يصل إلى ٧٥%، وتمثل نسبة العملة المصدرة خارج الجهاز المصرفي (xx). يضاف إليها نسبة السيولة العالية، لاسيما للمصارف الأهلية التي تصل بالمتوسط إلى ٧٠%، وهي تزيد على النسبة المعيارية (٣٠-٣٥%)، علاوة على إرتفاع الكثافة المصرفية وانخفاض مستوى الإنتشار المصرفي، وهذا يُعدّ أحد معوقات توسيع التكنولوجيا المالية (xxi)، وعليه لابد من وجود قسم خاص بالتعليم المالي والثقافة المالية وتحت إشراف ومتابعة السلطة النقدية (xxii).

٢- الافتقار إلى البنى التحتية الرقمية كالاتصال الموثوق بالانترنت وتغطية الهاتف المحمول لاسيما في المناطق النائية مما يجعل صعوبة الوصول للخدمة المصرفية

٣- ندرة رأس المال المخاطر التي يركز عليها تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

٤- صعوبة تأسيس شركات ناشئة بسبب الروتين في إنجاز المعاملات في الدوائر المختصة والتي تتحكم بمنح التراخيص للشركات الناشئة. فلابد من دعم الشركات الناشئة من خلال المساندة في التمويل والتوجيه لاسيما ان المركزي أسس بيئة مختبرية تسمح للشركات باختيار حلولها في بيئة خاضعة للرقابة

٥- صعوبة كسب ثقة أصحاب المصالح مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك بسبب التخوف من الإحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود لوائح تنظيمية وتشريعية، إضافة لأمن المعلومات، فالحماية المالية للمستهلك تتطلب تلبية إحتياجاته في إرجاع حقوق، أو حل خلاف، بل تتعداها إلى وضع تشريع وسياسات وإجراءات تكفل حصولهم على الخدمة في إطار متكامل من الإفصاح والشفافية في التعامل المالي بما يضمن الحقوق وعدم الضرر بمصالحهم، فالحماية المالية ترمي إلى خلق حالة التوازن بالعلاقة ما بين أصحاب المصلحة وإدارات المصارف، وهو اليوم لديه معلومات قليلة عن معاملاته المالية، وعدم إدراكه للخيارات المالية المتاحة، لاسيما التكاليف والفائدة، كما يحتاج المستهلك المالي اليوم إلى معلومات كافية لاتخاذ القرار الصحيح، وهو الشيء نفسه بالنسبة لمقدم الخدمة، يرمي للحصول على أكبر قدر من المعلومات حول الزبائن الحاليين والجدد، وبالتالي على السلطة النقدية النظر لحماية المستهلك المالي واتخاذ ما يلزم لتوسيع نطاق التكنولوجيا المالية^{xxiii}.

٦- إنخفاض الإنفاق على التكنولوجيا المالية وضعف وندرة الكوادر الفنية في مجال تقنيات التكنولوجيا المالية الرقمية والذكاء الاصطناعي^(xxiv).

٧- ضعف القدرة التنافسية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في حالة عدم تبني مبدأ التعاون بين المصارف والسلطة النقدية، وكذلك مع مصارف عربية وإقليمية وتبني نموذج أعمال قائم على التعاون في كل المجالات.

٨- إنخفاض عدد مؤسسات التمويل الأصغر: خلال السنوات القليلة الماضية برزت مؤسسات التمويل الأصغر في القطاع المصرفي العراقي كمصدر موثوق به لتمويل

الأُسَر ذات الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع المحرومين من خدمات البنوك التقليدية. لكن لازال أمامها القيام بالكثير حتى تتمكن من استغلال كافة إمكانياتها، وقد أوضح تقرير البنك الدولي والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، تحليلاً لوضع مؤسسات التمويل لأصغر في القطاع المصرفي العراقي وأهم التحديات التي تواجهها. فقد ظهر أهم عائق يواجه هذه المؤسسات، الا وهو الإطار القانوني والتنظيمي، ولحد الآن لا يوجد تصنيف محدد وقانوني لمؤسسات التمويل الأصغر، إذ أنها تُعدّ - لحد الآن - منظمات أو مؤسسات غير حكومية، ويصعب حالياً وضع إطار رقابي على تنظيم أعمالها، لاسيما التمويلية، سواء من قبل البنك المركزي أو أية جهة مستقلة أخرى، فضلاً عن الضعف الإداري للجهة المراقبة لصناعة التمويل الأصغر، وكل ذلك أثر على شفافية نشاط التمويل الأصغر وتحديد قدرته على تعبئة الموارد اللازمة لعملياته، الأمر الذي يجعل تطبيق التكنولوجيا المالية ضعيفاً بسبب ضعف هذه المؤسسات، لذا يتوجب على الدولة الإهتمام بمؤسسات التمويل الأصغر التي بدأ نشاطها عام ٢٠٠٤ وتخدم الآن ١٦٥٠٠ عميلاً وتعمل في ١٨ محافظة وهي إحدى الوسائل التي تسهم بشكل كبير في الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المال (xxv) .

٩- زيادة العمق المصرفي: تسعى الدولة لتحسين أداء أسواقها المالية للوصول إلى الأسواق المالية الفعالة والجيدة، وذلك من خلال تحقيق معدل مناسب من العمق المالي في سوق المال، وذلك من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تساعد على تحقيق مناسب من العمق المالي في سوق المال، يكون لها دور بارز في زيادة النشاط الإقتصادي. ومن هذه الإستراتيجيات:

أ- إصدار قوانين تستهدف بناء الثقة بين المستثمرين والبنوك من خلال مكاتب الإئتمان.

ب- إعادة النظر في تنظيم النظام المصرفي من خلال إستحداث أدوات مالية مناسبة لعمليات التمويل المحلية.

ج- تطوير سوق رأس المال، وخاصة سوق السندات.

د- العمل على تنظيم الأسواق المالية بشكل كافٍ، مما يساهم في زيادة عمق السوق وما تعبئه الموارد المالية بشكل كفوء.

وإن الوصول إلى عمق مالي مناسب يحقق الأهداف الإقتصادية المنشودة، مما يعمل على توسيع التكنولوجيا المالية.

١٠- تحدي إصلاح الجهاز المصرفي ، وتلعب المصارف الحكومية دوراً حيوياً وتحمل أهمية نسبية عالية في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية، وعليه فإنها تستطيع تقديم تلك الخدمات إلى ذوي الدخل المحدود، لاسيما البنوك المتخصصة، وأن تتبنى إستراتيجية لإصلاح الجهاز المصرفي للوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها من أجل رصد أوجه القصور، وتبني الحلول السليمة لرفع كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي القطاع المصرفي العراقي، فإن المؤشرات الحاصلة في بنية الجهاز المصرفي سوف تشهد تغييرات جيدة ومناسبة وكالاتي^(xxvi).

أ- إن تحسن النشاط المصرفي وزيادة فاعليته سوف يؤدي إلى زيادة كبيرة في إعداد المصارف والمؤسسات المالية وفروعها في عموم البلاد، مما يؤدي إلى إرتفاع الكثافة المصرفية من خلال زيادة أعداد المصارف وفروعها.

ب- إن تحسين دور القطاع الخاص في إدارة الإقتصاد سوف يزيد من نسبة إنتمائه المصرفي من أجل زيادة معدلات الإستثمار المالي والنقدي في البلد، مما يزيد من كفاءة أسواق المال.

ج- إن زيادة كفاءة الجهاز المصرفي سوف يترتب عليها تحسن في العائدات المصرفية لدى الأفراد، وزيادة الوعي، مما يؤدي إلى إرتفاع أعداد العملاء المستفيدين من تطبيقات الأنظمة الإلكترونية، وخاصة أن الأنظمة الإلكترونية تعمل على التخلص من الإجراءات الروتينية والعمل الإداري المصرفي، مما يزيد من سرعة إنتقال رؤوس الأموال بين الأطراف المتعاملة.

د-المشاركة عن بُعد في ورش عمل أقامها البنك الدولي لتطوير إعداد وتنفيذ إستراتيجيات توسيع إستعمال التكنولوجيا المالية وبمشاركة ممثلين عن المصارف وشركات الدفع الإلكتروني ورابطة المصارف الخاصة في القطاع المصرفي العراقي، وكذلك المشاركة في ورش وندوات يقيمها صندوق النقد العربي.

هـ-تعزيز الإفصاح والشفافية للمصارف، وإلزام البنك المركزي المصارف بتطبيق المعيار الدولي المحاسبي (٩) والإفصاح المالي وإلزام المصارف بتوفير جميع المعلومات، لاسيما المتعلقة بالمنتجات المالية المقدمة للزبائن، على شرط أن تتّصف بالوضوح والدقة والبساطة، وبما يسهل الإطلاع والفهم لها من قبل العملاء ومعرفة مزاياها ومخاطرها، على أن تشمل كافة المعلومات عنها (العمولات، الرسوم، الأسعار)، كما تُلزم الزبائن أيضاً بتقديم معلوماتهم بشكل صحيح ودقيق.

و-إلزام جميع المصارف بإنجاز عملية الربط الإلكتروني للحسابات بين الفروع. ففي مصرف الرافدين والرشيد لا يجوز السحب والإيداع إلا من خلال الفرع الذي تمّ فيه فتح الحساب، وليس من خلال أي فرع بما يختصر الوقت والمسافة.

ز-إكمال البنك المركزي متطلبات مباشرة الشركة العراقية للتأمين على الودائع، إذ تمثل مباشرتها ركناً أساسياً للأمان المالي، ولتكون شركة رصينة قادرة على تعزيز ثقة المودّعين بسلامة أموالهم.

١١- لابد من تطوير تشريعات سائدة وشاملة لحماية البيانات ونشر معايير المجال مثل RCL-DSS وكذلك ISO٢٧٠٠ لضمان الاتساق وتعزيز ثقة المستهلك المالي في خدمات الصيرفة الالكترونية

١٢- الاستمرار بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية وعدم التوقف واستعمال تقنية Backend وشبكات فعالة لضمان استمرار العمليات

الاستنتاجات

- ١- تقدم التكنولوجيا المالية ولا سيما الشركات الناشئة مجموعة واسعة من المنتجات المالية بما في ذلك حلول الدفع الالكتروني، تحويل الأموال ، التمويل الجماعي منصات الاقتراض إضافة الى إدارة الثروات وغيرها .
- ٢- هناك اتجاه تصاعدي لمؤشرات التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي والإقليمي لاسيما في مجال عدد الشركات والاستثمار في قطاعاتها
- ٣- تبني المصارف الخدمات المصرفية الالكترونية يحسن من خدماتها بطريقة اكثر كفاءة ومرونة من حيث التكلفة ، كما تحافظ على العملاء الحاليين واجتذاب عملاء جدد
- ٤- مازالت مؤشرات التكنولوجيا المالية دون المستوى مقارنة مع دول قريبة على العراق ولا يزال العراق عند الجيل الأول منها
- ٥- مازالت عمليات التحول الرقمي للمنتجات المالية والمصرفية ضعيفة قياسا بعدد حاملي أجهزة الهاتف المحمول ومستخدمي شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي
- ٦- اتضح ارتفاع مستوى الكثافة الهاتفية في القطاع المصرفي العراقي والتي تتجاوز ٩٠% من الشباب وبالتالي فهي فرصة يمكن استغلالها من قبل المصارف لتوسيع التكنولوجيا المالية وبالتالي وجود الامكانية للتحول نحو الفنتك نظرا لتوافر البنى التحتية والإمكانات البشرية والمادية
- ٧- وجود العديد من التحديات امام توسيع خدمات التقنيات الحديثة لا سيما ما يتعلق بالبيئة التنظيمية سواء مايتعلق بالتعليمات والقواعد والتشريعات وتراخيص انشاء الشركات والاهم من ذلك ضعف الثقافة المالية الرقمية

٨- وجود العديد من التجارب العربية في مجال التكنولوجيا المالية وحقت نجاحات واضحة على مستوى نشر وتوسيع قطاعات التكنولوجيا المالية يمكن الاستفادة منها

التوصيات

١- لابد من استكمال مشاريع البنية التحتية للاتصالات وتوسيع الربط بشبكة الانترنت ونشر ثقافة العمل المصرفي الالكتروني والتعريف بها
٢- البحث المستمر عن السياسات التي تدعم التكنولوجيا المالية كأداة لتحقيق كيان رقمي مصرفي وشركات ناشئة وحصول المؤسسات والدوائر عليها والاستفادة منها

٣- ضرورة التوجه الفعلي للجهاز المصرفي والسلطة النقدية لتعزيز دور القطاع الخاص بالتعاون مع المصارف والشركات المالية للنهوض بالتكنولوجيا المالية
٤- هناك حاجة ماسة لدعم سياسات محو الامية المالية ونشر المعرفة المالية من خلال وزارة المالية والسلطة النقدية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة

٥- الاستفادة من التجارب للشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وبما يتناسب مع البيئة المصرفية العراقية
٦- الاستفادة من الدورات التدريبية والمشاركة بها والمقامة من قبل المنظمات والشركات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية
ضرورة العمل الجاد والقائم هلى مبدئ التعاون مابين السلطة النقدية والمصارف للنهوض بتوسيع قطاعات التكنولوجيا المالية

المصادر

ⁱ (صخري عبد العصاب وبن علي سميح: تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءة

للتحديات والإمكانيات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمصرفية، ٢٠٢١، المجلد السادس، ص ٤٠٤

(ii) Maja,V, 2018, "Finfteh and banking",www SSRn.com. p22

3) CB insights, 2021, The state of Fintech Report, investment and Sector Trend To watch

New York: CB in Formation services, p.78

ix (كروش نور الدين: مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية

– ٢٠٢٠، ص ١١٩

v (حمدي زينب: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد ٨، العدد

الأول، ٢٠١٦، ص ٤٠٦-٤٠٧.)

vi (إتحاد المصارف العربية: التكنولوجيا المالية، التطور الرقمي من ركائز تفعيل القطاع المالي والمصرفي، العدد ٦٧ تشرين

الأول ٢٠١٩.

vii (تقرير الإستثمار العالمي ٢٠٢١ متاح على الموقع:

gttp://www.youm7.com/story/2022/2/9/5648150.

viii ((ريدف مصطفى و غنتمار فيصل: التحول الرقمي كآلية لتعزيز النمو المالي، مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلد

الأول، العدد الخامس، ٢٠٢١، ص ٢٩٧.)

ix (د. هشام حمزة: التكنولوجيا المالية – مفهوم، تطور، مخاطر - مجلة البنك المركزي المصري، المصرفيون، ٢٠٢٠،

ص ١٥.)

11) Source: Basrl committee on Banking Supervision "Sound Partices Implications of

((Fintech) development for Ban;s and bank supervisors" Feberuary, 2018, P.83.

١٢) .(gafe –net/2022/7/27<https://Fintech>

xiii (صندوق النقد العربي: التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية –تقنيات الدفع الإلكتروني بالتجزئة، الإصدار الأول،

٢٠٢٠، صفحات متفرقة).

xiv ((صندوق النقد الدولي: التقنيات المالية الخدمية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد ٤ ٢٠٢١، ص ٩-١٠)

- xv (تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية – مصر نموذجاً، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد ٩، عدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٤٦٨-٤٧٠).
- xvi (البنك المركزي العراقي: النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠٢٢، ص ٦٠ .
- xvii (الحملة الوطنية لاستخدام الدفع الإلكتروني، الموقع www.cbi.iq، المكتب الإعلامي للبنك المركزي ٢٠٢٣/٦/١.
- xviii (فراس محمود خليل: مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد الثالث، تموز ٢٠١٨، ص ١٣١-١٤٤
- xix (Digital (2023) Global everiew Report, January 2023 vol. From Data Report
- xx (بتال، احمد حسين،(٢٠٢٠) " العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في القطاع المصرفي العراقي"،رسالة ماجستير جامعة الانبار/كلية الإدارة والاقتصاد ص ٤٥
- xxi (البنك المركزي العراقي – تقرير الإستقرار المالي – ٢٠٢٠ .
- xxii (إتحاد المصارف العربية: الثقافة المالية في العالم العربي – البحوث والدراسات، ٢٠١٧، ص ١٦.
- xxiii (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، ص ١٢-١٧ .
- xxiv (إتحاد المصارف العربية، دائرة البحوث والدراسات – التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، العدد ٤٥٤، ٢٠١٧، ص ٢٨
- xxv (الإطار القانوني للتمويل الأصغر، ٢٠١٥، ص ٦.
- xxvi (رشيد، مستور، ٢٠١٨، ص ٤٠ .

تقييم مناخ الاستثمار في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والاحتمالات المستقبلية
Evaluating the Investment Climate in Iraq after 2003 and
Future Possibilities

الباحثين

أ. د. محمد عبد صالح حسن أ.م.د. أيسر ياسين فهد
جامعة النهرين الجامعة العراقية
كلية أقتصاديات الاعمال كلية الادارة والاقتصاد
م. د جبار سعدون دراج الحيدري
جامعة النهرين
كلية أقتصاديات الاعمال

jabbar.saadon@nahrainuniv.edu.iq Aysar.fahad@aliraqia.edu.iq dr.mohammed@ced.nahrainuniv.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي منذ فترة طويلة من الاختلالات الهيكلية في مجمل قطاعاته وخصوصاً " بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الظروف السياسية التي شهدتها الساحة العراقية والتي انعكست بشكل مباشر على تدني مستويات التنمية ، الامر الذي دفع الحكومات المتعاقبة والمسيطرة على زمام الامور الى ضرورة انتشال الاقتصاد العراقي من التدهور من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تسهل وتسمح للشركات الاجنبية من الاستثمار في العراق، غير انها لم تكن بمستوى الفاعلية لتحقيق ذلك بسبب ضعف الاستقرار الأمني و السياسي الذي يعاني منه العراق والذي اصبح يشكل عائقاً امام اي محاولة لدخول الاستثمارات للمساهمة في تطوير التنمية في العراق.



Abstract

The Iraqi economy has been suffering for a long time from structural imbalances in all its sectors, especially "after 2003 due to the political conditions in the Iraqi arena, which were directly reflected in the low levels of development, which prompted successive and controlling governments to take over the necessity of extricating the Iraqi economy from deterioration from During the issuance of legislation and laws that facilitate and allow foreign companies to invest in Iraq, however, they were not at the level of effectiveness to achieve this due to the weak security and political stability that Iraq suffers from, which has become an obstacle "to any attempt to enter investments to contribute to the development of development in Iraq.

المقدمة

يمثل الاستثمار أحد الركائز الأساسية التي تستخدمها الدول في تطوير البنية التحتية وتحقيق مستويات عالية من التنمية، وقد ساعدت عوامل كثيرة في جذب الاستثمارات لهذه الدول كالأستقرار الأمني والسياسي وانتشار الشفافية وسن القوانين الخاصة بتنظيم الاجراءات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية. وفيما يتعلق بحالة العراق فقد حاولت الحكومات التي جاءت بعد ٢٠٠٣ سن بعض التشريعات لغرض جذب الاستثمارات واهمها القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي اعطى الكثير من الامتيازات والضمانات للمستثمرين في الكثير من فقراته، لكن الوضع الأمني والسياسي الغير مستقر ساهم الى حد كبير في اضعاف فرص دخول الشركات الاجنبية للعراق الى جانب انتشار الفساد المالي والاداري المستشري في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وانعدام الشفافية في التعامل وكشف الحقائق، مما يتطلب من الحكومة اليوم اتخاذ اجراءات على المستويات السياسية والاقتصادية لكي تتمكن من خلالها تحسين الوضع الأمني والأستقرار السياسي لغرض جذب الاستثمارات الى داخل العراق والمساهمة في بناء الاقتصاد وتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث:

رغم قيام العراق بتشريع بعض القوانين التي وفرت مزايا وضمانات للمستثمرين وأبرزها القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، إلا أنه لم يتمكن من جذب الاستثمارات بالمستوى المطلوب بسبب المناخ الاستثماري الغير ملائم وضعف الوضع الأمني وانعدام الاستقرار السياسي وانتشار الفساد المالي والإداري، وعليه يمكن ان نطرح بعض التساؤلات في هذا الجانب ومنها.

١- ما مدى ملائمة البيئة الاستثمارية المحلية لجذب الاستثمارات الى العراق.

٢- ما مدى مساهمة قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته في جذب الاستثمارات الى داخل العراق.

٢.١ - فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

(ان فرص الاستثمار تتأثر بمجموعة من العوامل التي تنعكس سلبا او ايجابا على فرص التنمية ، وربما العامل السياسي هو ابرز هذه العوامل الذي يؤثر في جذب الاستثمارات وزيادة فاعلية النشاط الاقتصادي في العراق) .

٣.١ - هدف البحث:

يهدف البحث التي تحقيق الاتي :

١- خلق بيئة ملائمة للاستثمار ، وبما يضمن دخول الشركات الاجنبية للاستثمار في العراق وزيادة فاعلية التنمية في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي.

٢- زيادة فاعلية التشريعات في مجال الاستثمار وبما يضمن دخول الاستثمارات
الاجنبية الى داخل العراق

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري مفهوم ومقومات المناخ الاستثماري: ١.٢- مفهوم المناخ الاستثماري:

يمكن الحكم على ان المناخ الاستثماري يشمل كافة الاوضاع والظروف التي تؤثر في آلية تدفقات رأس المال وكيفية توظيفه في الاتجاهات المناسبة، فالأمور التي تتعلق بالاستقرار السياسي والامني والتنظيمات الادارية للدولة وكفاءة نظامها القانوني وكذلك طبيعة السوق وآلياته وامكانياته فيما يتعلق بالبنى التحتية وما يتميز به البلد ايضاً من خصائص جغرافية كلها تنضوي تحت مسمى المناخ الاستثماري (مناخ الاستثمارات في الوطن العربي، ٢٠١٧ صفحة ٨٩).

وبذلك يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري بشقين احدهما يتعلق بإمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي وارتباطه بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والآخر يتعلق بكل ما يؤثر على التكلفة والعائد، وعليه فإن المناخ الاستثماري يشير الى مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات العالمية من القيام بالعملية الانتاجية وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق اعمالها (بن حسين، ٢٠٠٧ صفحة ٥٠).

من جانب اخر ترى منظمة الامن والتعاون الانمائي ان المناخ الاستثماري يتضمن ثلاث مجموعات واسعة من المتغيرات تشمل سياسات الاقتصاد الكلي والحكم والمؤسسات والبنية التحتية (Osce, 2016 p. 71).

ومما ذكر يمكن القول ان المناخ الاستثماري مفهوم واسع يشمل العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات من قبل البلدان وامكانية التنافس مع البلدان الاخرى.

٢.٢ - مقومات المناخ الاستثماري: يتأثر المناخ الاستثماري بمجموعة من المقومات التي تساهم وتلعب دوراً في جذب الاستثمارات ويمكن اجمال اهم هذه المقومات بما يلي (الببلاوي، ٢٠١٨ صفحة ٣٠):

١.٢.٢ - النظام السياسي والامن:

يعتبر الاستقرار السياسي وتحقيق حالة الامن من العناصر الاساسية التي تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات فضلاً عن ضرورة ان تكون المؤسسات الدستورية هي التي تتحكم بزمام الامور وتوفر النظام القانوني وبدون هذه الامور فأن جميع الحوافز والتسهيلات تصبح دون فائدة ولا تعطي مجاًلاً للمستثمرين الاجانب للاستثمار في البلد (الضرورات والمسارات للخصخصة والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي، ٢٠١٢ صفحة ٤١).

٢.٢.٢ - النظام الاقتصادي:

يتأثر المناخ الاستثماري بشكل كبير بما يملكه البلد من مقومات وامكانات مختلفة للتنمية الاقتصادية كالبنى التحتية والطرق والجسور ومحطات الماء والكهرباء.... الخ الى جانب تأثره بالمؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وتقلبات اسعار الصرف ومدى تطور الجهاز المصرفي وحجم السوق وامكانيات نموه، وعموماً فأن النظام الاقتصادي له علاقة وثيقة وارتباط كبير مع السلوك الاستثماري وربما يكون اكثر تأثيراً من بقية مقومات المناخ الاستثماري الاخرى (شريف، ٢٠١٦ صفحة ١٥).

٣.٢.٢ - النظام الاداري والتنظيمي:

يرتبط النظام الاداري والتنظيمي بعلاقة وثيقة مع النظام الاستثماري المحفز و المشجع لقطاع الاعمال من خلال منح المواطنين حرية التصرف في اتخاذ القرارات بالدخول والمساهمة في الانشطة الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، ولأهمية القطاع الخاص ودوره الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية فمن واجب الحكومة ان تسمح له بالمشاركة في سن القوانين التي تؤثر في معاملاته وفي كثير من الدول يتم ذلك من خلال جمعيات

رجال الاعمال التي تسعى لضمان مطالب اعضائها عبر سياسات وبرامج وطنية يجري على اساسها تعديل بعض القوانين والقواعد التي تنظم عمليات الاستثمار (شريف، ٢٠١٦ صفحة ٨١).

٤.٢.٢ - النظام القانوني والتشريعي:

يترتب على نجاح المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات ان تكون هنالك تهيئة للجوانب القانونية والتشريعية التي تمنح المستثمر حقوقه في الجوانب التالية (محمد، ٢٠٠٥ صفحة ٣٧) .

- ١- وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والشفافية.
 - ٢- سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
 - ٣- وجود نظام قضائي مستقل لديه القدرة على تنفيذ القوانين.
 - ٤ - وجود ضمانات كافية للمستثمر التي تبدد مخاوفه من انواع المخاطر .
- كما ويجب ان يتمتع المستثمر الى جانب ما ذكر اعلاه بحرية تحويل رؤوس الاموال والعوائد التابعة له الى خارج البلد المضيف مع ضرورة وجود نظام حماية لحقوق الملكية الفردية له.

٣.٢ - واقع المناخ الاستثماري في العراق

ان التعرف على بيئة العراق الاستثمارية يتطلب معرفة جميع المؤثرات والمتغيرات التي ينعكس تأثيرها على واقع بيئة الاستثمار ولذلك سيتم تناول الموضوع من خلال الاتي:

١.٣.٢ - الواقع الاقتصادي:

يتسم الواقع الاقتصادي العراقي بعدم الاستقرار نتيجة الظروف السياسية التي مر بها بعد ٢٠٠٣ والتي انعكس تأثيرها على الواقع الاقتصادي من خلال ما يلي:

أ- ميزان المدفوعات:

تنعكس اهمية ميزان المدفوعات من كونه المنفذ الذي يتم من خلاله تبادل المصالح الخارجية مع دول العالم و الواضح ان ميزان المدفوعات في العراق يعاني من

اختلالات بسبب الازمات السياسية والحروب التي ادت الى زيادة الاستيرادات بشكل يفوق الصادرات لفترات طويلة مما ادى الى زيادة نسبة العجز بشكل دائم (عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٣ صفحة ١١١).

ويلاحظ من الجدول (١) ان ميزان المدفوعات العراقي قد حقق فائضاً مالياً عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ نتيجة رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وزيادة الصادرات النفطية بالتزامن مع رفع اسعارها الدولية، غير انه أصبح يعاني من عجز مزمن بعد عام ٢٠٠٧ بسبب قلة الانتاج وزيادة الطلب المحلي وتأثير ذلك على اختلال ميزان المدفوعات العراقي الذي بدأ يتصف بحالة عدم التوازن في مفاصلة تجارية بعد بلوغ معدل مساهمه صادرات النفط الخام الى اجمالي الصادرات بنسبة عالية وصلت الى (٩٧%) وهذا المورد النفطي عادة ما يتأثر بالازمات الخارجية

ب - التضخم واسعار الصرف:

ادى انخفاض العرض المحلي من السلع والخدمات الى الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتغطية الطلب المحلي مما تسبب بحدوث التضخم وارتفاع معدلاته، الجدول (١) يكشف ذلك وخصوصاً عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ الذي ارتفع بشكل كبير نتيجة ازمة المشتقات النفطية آنذاك وانعكاسها على مجمل القطاعات الاخرى حيث بلغ نسبة (٣٩.٩) و (٥٣.٢) على التوالي لينخفض بعد هذه الاعوام الى نسب اقل نتيجة توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها وتحسين سعر العملة وعدم وجود رسوم كمركية تؤثر على اسعار السلع المستوردة من الخارج (التميمي، وآخرون، ٢٠١٧ صفحة ٩٩).

من جانب اخر تمكن مزاد العملة الأجنبية في السوق المركزية من اشباع طلب السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتغطيه كافة استيراداته ضمن معدلات صرف توازنه الامر الذي تسبب في تطور سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار ليبلغ (١١٧٠) دينار/ للدولار عام ٢٠١٠ ومن ثم (١١٦٦) عام ٢٠١٤،

وليصّل الى (١٥٣٠) عام ٢٠٢٢ ، غير ان قيام الكثير من تجار السوق المحلية بالتوجه نحو عمليات المضاربة في الدولار وتغيير توجهات مزاد العملة نحو هذا الحال ، قد ادى الى تدهور في اسعار صرف الدينار العراقي لصالح الدولار مره اخرى وانعكاسه على ارتفاع مستويات الاسعار المحلية.

جدول (١)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

السنة	مزان المدفوعات	التضخم %	أسعار الصرف	الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	الموازنة العامة (مليار دولار)
٢٠٠٥	٥٨٩.٢	٣٦.٩	١٤٩٦	١٢	٩.٦١
٢٠٠٦	٤.٤	٥٣.٢	١٤٦٧	٢٠	٧.٤٨
٢٠٠٧	٤.١٢ -	٣٠.٨	١٢٥٥	٥٣.١	١٢.٤
٢٠١٠	٨.٣٠ -	٥.٢	١١٧٠	٦.٥٠	٣٧.٦
٢٠١٢	١.٢٩ -	٦.١	١١٦٦	٠.٧٠	١٢.٥
٢٠١٣	١.١١ -	٩.١	١١٦٦	١.٨٠	٤.٥ -
٢٠١٤	١.١٨ -	٢.١	١١٦٦	٨٤.٩	٦.٧ -
٢٠١٥	١.٣٤ -	٢.٦	١١٦٦	٥٣.٧	٣.٣ -
٢٠١٦	١.٢٢٢	٢.٢	١٣٠.٣	١٢.٦	١٢.٦ -
٢٠١٧	٢.٥٣٧	١.٨	١٢٥١	١٣.٥	١.٨
٢٠١٨	٤.٧٤٨	١.٢٥	١١٩٥	١٤.٣	٢٥.٦
٢٠١٩	٣.٢١٦	٨.٣	١٢٠.١	٢٠.٩	٤.١ -
٢٠٢٠	٥.٨٨٣	٥.٤	١٣٥١	١٨.٠	١٢.٨ -
٢٠٢١	٣.٨٣٦	٦.٥	١٤٧٧	٢٦.٥	٦.٢
٢٠٢٢	٣.٩٨٤	١.٨	١٥٣٠	٤٨.٧	٤٤.٧

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي الاحصاء، المجموعة الاحصائية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

- الهيئة الوطنية للاستثمار، الخارطة الاستثمارية في العراق ٢٠٢٢ ص٢٥.

- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٢).

ج . الاحتياطات الرسمية والموازنة العامة:

بقيت ارصدة العراق من الذهب عند مستوى (٨.٥) طن الذي يشكل نسبة قليلة من اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وهذا يعود الى سياسة البنك المركزي الذي لم يرغب قبل عام ٢٠١٢ في امتلاك الذهب، غير انه بعد هذا العام تم التوجه نحو شراء (٤.١٢) و (٦.٤٧) طن في العامين ٢٠١٤، ٢٠١٣ على التوالي ليحتل العراق المرتبة (٣٧) في قائمة ضمت (١٣٣) دولة تمتلك الاحتياطي الذهبي، وبهذا ارتفعت قيمة الذهب الذي يمتلكه العراق، اما الارصدة في البنوك والسندات الدولية فتشير البيانات المالية للبنك المركزي العراقي الى امتلاكه ارصدة نقدية بعملات اجنبية مختلفة كالدولار واليورو... الخ بالإضافة الى احتفاظه بسندات دولية مقومة بالدولار الاميركي (كاظم، وآخرون، ٢٠١٧ صفحة ٩٠).

وبالرجوع الى الجدول (١) نلاحظ تزايد الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي العراقي من (١٢) مليار دولار عام ٢٠٠٥ الى (٨٤.٩) مليار دولار عام ٢٠١٤، غير ان هذه الاحتياطيات ما لبثت ان انخفضت الى (٥٣.٧) مليار دولار عام ٢٠١٥ بسبب سحب العراق لبعض احتياطياته نتيجة لدخوله الحرب ضد الجماعات الارهابية التي دخلت في بعض محافظات القطر وبالتزامن مع انخفاض اسعار النفط بشكل كبير والذي يمثل المورد الرئيسي لإيرادات العراق المالية.

من جانب اخر فأن الموازنة العامة للدولة بدأت بفائض مقداره (٩.٦١) مليار دولار عام ٢٠٠٥ واخذ هذا الفائض يتذبذب حتى بلغ اقصى حد له عام ٢٠٢٢ وبحدود (٤٤.٧) مليار دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية بشكل كبير ، وعدم صرف المبالغ وتدويرها لموازنات قادمة اذ ان الكثير من المشروعات التي كانت ضمن المنهاج التخطيطي والاستثماري لم تنفذ بسبب تدهور الوضع الامني والسياسي وسوء تقدير واعداد الموازنة العامة للدولة التي كانت تعد بعجز مخطط ثم تنتهي بفائض مما يدل عن عدم وجود تخطيط سليم للموازنة.

٢.٣.٢ - البنية التحتية:

لم تشهد البنية التحتية في العراق تدهوراً ملحوظاً كالذي اصابها بعد عام ٢٠٠٣ وخاصةً في قطاع الكهرباء والنقل والطرق... الخ، ولعل ما فاقم من الوضع عدم جدية الجهود المبذولة في اعمار تلك القطاعات المدمرة، فرغم المبالغ الضخمة التي خصصت في هذا الجانب الا ان التنفيذ رافقه الكثير من حالات الفساد الاداري والمالي وحتى المنفذ منها لم يكن بالمستوى المطلوب ولا يرتقي الى طموحات المستثمر الاجنبي الذي يبني استثماراته على مرتكزات اقتصادية سليمة (الربيعي، ٢٠١٥ صفحة ١٠٩)، ويمكن ملاحظة حالة التدهور من خلال القطاعات التالية (خلف، ٢٠١٣ الصفحات ٥٣-٥٥).

أ- قطاع الكهرباء: يشير واقع الحال بوجود نقص كبير في تجهيز الطاقة الكهربائية بالرغم من التخصيصات المالية الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع منذ عام ٢٠٠٣، وهذا يعكس حالة الفساد الاداري والمالي في هذا القطاع الذي يمثل عصب الحياة، ناهيك عن مشاكل اخرى في الانتاج والنقل والتوزيع الناتجة عن قدم العديد من محطات التوليد ومشاكل الصيانة وتجهيز الوقود فضلاً عن هجرة العديد من الكوادر الهندسية العاملة في تلك المحطات وبذلك لم تستطع وزارة الكهرباء من تقليل الفجوة بين العرض والطلب المتزايد على الكهرباء مما انعكس بأثاره السلبية على مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي .

ب - مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي:

بينت الكثير من التقارير المعدة من وزارة الصحة العراقية او من خلال شبكات الاعلام ان نسبة كبيرة من سكان المدن لم يحصلوا على مياه الشرب النقية لسد حاجاتهم اليومية وان معظم سكان المناطق الريفية لم تصل اليهم مياه الشرب النقية والخالية من الاملاح والملوثات، كذلك بينت التقارير ان نسبة كبيرة من سكان المدن العراقية لم تشملهم خدمات الصرف الصحي وان اغلب شبكات الصرف الصحي تعاني من

التكسرات بسبب قدمها وسوء استخدامها وعدم صيانتها بشكل مستمر مما أدى في حالات كثيرة إلى اختلاطها مع مياه الشرب وتسببها في أمراض كثيرة للمواطنين ناهيك من أن مياه الصرف الصحي كثيراً ما تطفو في الشوارع والحدائق بسبب الإهمال من قبل الجهات المسؤولة عن هذه الخدمات والانقطاع المستمر للكهرباء الذي نجم عنه توقف سحب مضخات الصرف الصحي في كثير من الأحيان.

ج - طرق المواصلات والموانئ:

تم إنشاء الجزء الأكبر من شبكة الطرق الحديثة في العراق في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ولم تخضع بعدها إلا لأعمال صيانة بسيطة مما أدى إلى تزايد الأضرار فيها، ولذلك فإن عملية إعادة إعمار وتأهيل الطرق تحتاج إلى مبالغ كبيرة، كذلك فإن الموانئ الموجودة في العراق وتحديداً في محافظة البصرة لم تشهد تطوراً ملموساً يعكس الوضع التجاري والاقتصادي للعراق الذي يمتلك أربعة موانئ رئيسية تقع بالقرب من دولتي الكويت وإيران إضافة إلى أن الطريق المائي في القنوات الرئيسية يشكل تحدياً إضافياً أما حركة مرور السفن مع غياب التنسيق في عمليات الشحن والتفريغ الذي يؤدي إلى تأخير السفن لساعات طويلة مع تلكؤ وتأخير إدارة الكمارك في تخليص المعاملات التي تحتاج أحياناً إلى أيام لا نجازها وهذا يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية وخسارة المستثمر وبالتالي التراجع عن الاستثمار في العراق.

٣.٣.٢ - الاستقرار السياسي والأمني:

إن انعدام الثقة لدى المستثمر الأجنبي والمحلي يؤدي إلى هروب الاستثمارات وإحجامها عن دخول البلد (Isaian, 1980 p. 26)، باعتبار أن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، كما يلاحظ أن رغم صدور قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي قدم امتيازات وتسهيلات للمستثمرين وخصوصاً الأجانب إلا أنه لم يحقق الهدف المنشود في جذب الاستثمارات

بسبب عدم توفر الاستقرار السياسي والامني بشكل كامل وانعكاسه على البيئة الاستثمارية المناسبة (عبود، ٢٠١٤ صفحة ٥)، والجدول (٢) الذي يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والذي يغطي (١٤٠) بلدً من ضمنها (١٨) بلد عربي، حيث يقع العراق ضمن تصنيف الفئة الخامسة والاخيرة ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً، وهذا يعد تحدي ذاته عاملاً طارداً للاستثمار الاجنبي في العراق.

جدول (٢) تصنيف الدول العربية حسب درجة المخاطرة

درجة المخاطرة	عدد الدول	اسماء الدول
منخفضة جداً	٦	الكويت، الامارات، عمان، السعودية، البحرين ليبيا
منخفضة	٥	قطر، الجزائر، الاردن، المغرب، تونس
معتدلة	٣	مصر، اليمن، سوريا
مرتفعة	٢	لبنان، السودان
مرتفعة جداً	٢	العراق، الصومال

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٢٢، ص ٨٨.

٤.٣.٢ - قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦:

بعد عام ٢٠٠٣ اصبح هنالك توجه من قبل الدولة لرسم استراتيجية وطنية للسياسة الاقتصادية، حيث تم اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته اللاحقة عام ٢٠١٠ والتي تعكس السياسة الاستثمارية التي تهدف الى جذب الاستثمارات الاجنبية للعراق ويمكن ابراز اهم ما تضمنه القانون بهذا الخصوص بما يلي (التميمي، سامي عبود، ٢٠٠٨ الصفحات ٢١٢-٢١٣):

أ. تشكيل هيئة بدرجة وزير او وكيل وزير تهدف الى تشجيع الاستثمار في العراق.

ب - السماح باستخراج رأس مال المستثمر الذي يدخل البلد مع عوائده بعد تسديد التزاماته المالية للحكومة العراقية.

ج - تسهيل اجراءات التسجيل والاجازة للمشاريع الاستثمارية المقترح اقامتها.

د - تخصيص الاراضي للمشاريع وتأجيرها بمقابل يحدد من قبل الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الى جانب ذلك كانت هنالك ضمانات نص عليها القانون تمثلت بفتح حسابات بالعملة العراقية والاجنبية لدى المصارف العراقية وغيرها ومنح المستثمر الاجنبي والعاملين غير العراقيين حق الإقامة وتسهيل دخولهم وخروجهم والسماح للمستثمرين الاجانب بتداول الاسهم والسندات في سوق العراق للأوراق المالية والاستثمارية.

هذه الاجراءات التي نص عليها القانون كانت تصب في تشجيع وجذب الاستثمارات، ومع ذلك فأن واقع الحال يشير الى وجود ضعف كبير في دخول الاستثمارات الى العراق بسبب تردي الوضع الامني والسياسي وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي تقف عاملاً طارداً اما هذه الاستثمارات.

٤.٢ - الاستثمار في العراق بين المؤشرات الدولية والفرص المتاحة:

اصبحت المؤشرات الدولية في الآونة الاخيرة من المستلزمات الاساسية المعتمدة لبيان واقع المناخ الاستثماري للبلدان بشكل عام والتي من خلالها يمكن معرفة واقع المناخ الاستثماري في العراق بشكل خاص وبيان بعض الفرص الاستثمارية المتاحة التي تشكل أحد عوامل الجذب للاستثمارات الخارجية.

١.٤.٢ - الاستثمار والمؤشرات الدولية:

تستخدم المؤشرات الدولية لمعرفة مدى ملائمة الاوضاع الاقتصادية في العراق بشكل دقيق وتعكس في نفس الوقت واقع المناخ الاستثماري فيه، ويمكن اعطاء صورة واضحة عن بعض هذه المؤشرات من خلال الاتي (عبد الرضا، وآخرون):

أ- وضع العراق في مؤشر سهولة اداء الاعمال:

تصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي قاعدة بيانات عن بيئة اداء الاعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية والتركيز بشكل خاص على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض المقارنة بين بيئة الاعمال في الدول المتقدمة والدول النامية، ويلاحظ من الجدول (٣) الذي يبين ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر بيئة الاعمال الذي تحتل فيه السعودية الترتيب الاول عربياً والمرتبة (٣٨) على المستوى العالمي لعام ٢٠١٥ ثم الكويت وعمان ثم يأتي العراق بالمرتبة (١١٤) ثم تراجع الى المرتبة (١٤٥) عام ٢٠١٦ من اصل (١٧٥) دولة ضمها المؤشر ويعود السبب في ذلك الى تدهور الوضع الامني الذي اسهم في تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وتعدد الاجراءات بشكل كبير، ومن اجل تحسين مناخ الاستثمار في العراق فقد تم تأسيس هيئة الاستثمار الوطنية وباشرت عملها عام ٢٠٠٨ كما تام تأسيس هيئات استثمار في المحافظات والاقاليم في عموم العراق وفي عام ٢٠٠٩ تم تأسيس هيئة استثمار بغداد، ورغم وجود هذه الهيئات غير اننا نرى هنالك تراجع كبير للعراق في مؤشر اداء الاعمال عام ٢٠٠٩ حيث تراجع (١١) مرتبة ثم اخذ بعد ذلك بالتذبذب بين المرتبتين (١٥٣) و (١٦٦) عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ على التوالي (الربيعي، ٢٠١٥ صفحة ١٥١).

وهو ما يفسر عدم قدرة هيئة الاستثمار في تحقيق اهدافها وعدم وجود تطبيق للقانون بشكل نسبي من الناحية العملية مما ادى الى ظهور مشاكل خطيرة واثرت على المناخ الاستثماري في العراق وفي نفس الوقت يعتبر ذلك تحدٍ كبير يعكس عدم الاستقرار التشريعي وضعف في القوانين والقرارات التي تختص بالجانب الاستثماري (الربيعي، ٢٠١٥ صفحة ١٥٣).

جدول رقم (٣) المؤشر المركب لسهولة اداء الاعمال ٢٠٢٢

الترتيب عربياً	الدولة	سهولة اداء الاعمال / عالمياً ١٧٥ دولة لسنة ٢٠٢٢	سهولة اداء الاعمال / عالمياً ١٥٥ دولة لسنة ٢٠٢١
١	السعودية	٣٠	٣٢

٢	الكويت	٤٦	٤٧
٣	عمان	٥٥	٥١
٤	الامارات	٧٧	٦٩
٥	الاردن	٧٨	٧٤
٦	تونس	٨٠	٥٨
٧	لبنان	٨٦	٩٥
٨	اليمن	٩٨	٩٠
٩	المغرب	١١٥	١٠٢
١٠	الجزائر	١١٦	١٢٨
١١	سوريا	١٣٠	١٢١
١٢	العراق	١٣٨	١٢٩
١٣	السودان	١٥٤	١٥١
١٤	جيبوتي	١٦١	-
١٥	مصر	١٦٥	١٤١

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/مناخ الاستثمار في الدول العربية
٢٠٢٢ ، ص ٨٩.

ب - وضع العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية

تم اعتماد هذا المؤشر منذ عام ١٩٩٥ حيث صدر من خلال معهد (Foundation
tlertag) ويعتبر اداة مهمة في ايدي صانعي السياسة الاقتصادية والمسؤولين عن
الاستثمار و رجال الاعمال وتدخل في هذا المؤشر مكونات ذات اوزان متساوية
كالسياسة التجارية والادارة المالية وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ... الخ
من السياسات .

وقد تم تصنيف الدول في هذا المؤشر حسب درجة تحررها الى اربعة اصناف وكما
يلي (معله، وآخرون، ٢٠١٣ صفحة ١٦١):
- حرية اقتصادية من ١.٩٩ نقطة.

شبة حرية اقتصادية من ٢.٩٩.٢ نقطة.

حرية اقتصادية ضعيفة من ٣ - ٣.٩٩ نقطة.

حرية اقتصادية ضعيفة جداً من ٤ - ٥ نقطة.

وتعتبر الدرجة الاخيرة هي اقصى درجة في مؤشر الحرية الاقتصادية وتشير الى عدم وجود حرية اقتصادية والى زيادة التصنيف على النشاط الاقتصادي وسيطرة الدولة والقطاع الحكومي سيطرة مطلقة ، وبخصوص ترتيب العراق ضمن هذا المؤشر فقد جاء في المرتبة (١٥٤) من اصل (١٦١) دولة عام ٢٠٠٧ اي ان تصنيف العراق جاء ضمن مجموعة الدولة معدومة الحرية الاقتصادية بسبب تدخل الدولة الى حد كبير في كافة اوجه النشاط الاقتصادي (معله، وآخرون، ٢٠١٣ صفحة ١٦٦).

اما في عام ٢٠١٢ فلم يحتل العراق اية مرتبة بسبب عدم توفر البيانات الموثوق بها من اجل حساب مؤشر الحرية الاقتصادية لتقشي الفساد في عموم المؤسسات الحكومية، والواقع ان العراق فيه مجال واسع لجذب الاستثمارات الاجنبية لكن المناخ الاستثماري لم يكن ملائماً بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني اللذان يعتبران عامل طرد للاستثمار الاجنبي بالنسبة له (Ambassador, 2014 p. 245).

ج - وضع العراق في مؤشر عدم الاستقرار والمخاطر القطرية:

ان الاستقرار السياسي وزيادة النمو والتنمية الاقتصادية لابد وان تنعكس اثارها بشكل ايجابي على الواقع الاجتماعي وزيادة رفاهيته، غير ان الشعوب غالباً ما تدفع ثمن الازمات التي تمر بها كما هو الحال في العراق، وعدم الاستقرار السياسي والامني جعله لا يستطيع التعامل مع الازمات بشكل مقبول، وضمن مؤشر حالة عدم الاستقرار فقد قامت وحدة الاستخبارات الاقتصادية باحتساب هذا المؤشر خلال عامي ٢٠١٠، ٢٠٠٧ حيث احتل العراق المرتبة الثالثة عام ٢٠٠٧ وبدرجة (٧.٩) وهو ما يعني انه اقل الدول استقراراً اما في عام ٢٠١٠ فقد تقدم العراق (٣) مراتب ليتصدر

المرتبة السادسة بالرغم من بقاء درجة المؤشر على حالها وبالتالي بقي العراق من الدول التي سجلت اقل نسبة في الاستقرار (James , et al., 2012 p. 8).
اما في عام ٢٠١٥ وضمن تقرير السلام العالمي الذي يتكون من (٢٣) مؤشر ويعتمد على ثلاثة محاور رئيسية تتضمن التركيز على الاستقرار والسلام في العالم، فقد احتل العراق المرتبة الثانية ضمن الدول العشرة الاقل سلمية واستقراراً في العالم كما موضح في الجدول (٤) كذلك جاء تقييم العراق حسب مؤشر المخاطر القطرية الذي تتراوح درجاته بين (٠ - ٤٩) من ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً، ففي عام ٢٠٠٧ سجل هذا المؤشر (٤٨.٣) درجة وهو ما يعكس الوضع السلبي للمناخ الاستثمار في العراق وعدم ملائمته للمستثمرين الاجانب بسبب الوضع الامني والمخاطر التي تشكل عامل طرد لتلك الاستثمارات (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٧ صفحة ٦٦).

جدول (٤) الدول الأكثر والأقل سلمية واستقراراً لمؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٢

الترتيب	الدول الأكثر سلمية واستقراراً	الدول الأقل سلمية واستقراراً
١	ايسلندا	سوريا
٢	الدنمارك	العراق
٣	النمسا	افغانستان
٤	نيوزلندا	جنوب السودان
٥	سويسرا	جمهورية افريقيا الوسطى
٦	فنلندا	الصومال
٧	كندا	السودان
٨	اليابان	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٩	استراليا	باكستان
١٠	جمهورية التشيك	كوريا الشمالية

المصدر: احمد عبد العليم، تقرير دول الشرق الاوسط في مؤشر السلام العالمي ٢٠٢٢ ص ١٥.

٢.٤.٢-اهمية وفرص الاستثمار الاجنبي في العراق:

اصبحت الدول النامية على قناعة بأن الانفتاح على العالم وجذب الاستثمار الاجنبي يساهم في النمو الاقتصادي ويؤدي الى نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا للبلدان المضيفة، ولذلك سعت هذه الدول ومنها العربية لاتباع سياسات تعمل على جذب هذه الاستثمارات ،وبخصوص العراق فهو اليوم من اكثر الدول حاجة للاستثمار الاجنبي نظراً لما اصاب بنيته التحتية من تدمير نتيجة الحروب والعمليات العسكرية التي طالت ارضه ،الامر الذي ينبغي على المستثمر ان يكون لديه تصور كامل عن الفرص والامكانات المتاحة امامه عند الاستثمار في العراق (الراوي، ٢٠١٠ الصفحات ٢٧٥-٢٧٦).

أ- اهمية وجدوى الاستثمار الاجنبي في العراق:

يعاني العراق من انخفاض ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي منذ فترة طويلة نتيجة القصور في تطبيق السياسات الاقتصادية وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، مما يجعل الحاجة ملحة جداً للاستثمارات الكبيرة من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادية بالإضافة الى ان الاستثمارات تمثل اضافة لحجم الموارد الحقيقة المتاحة للاستخدام وزيادة كفاءة الموارد المحلية وتوسيع التجارة الخارجية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والانتاج في الاسواق العالمية.

ويمكن اجمال اهمية الاستثمار الاجنبي للاقتصاد العراقي بما يلي (العقبي، ٢٠١١ الصفحات ٢٣١-٢٣٤):

- يساهم في تطوير البنية الاساسية حيث تؤدي تدفقات الاستثمار في القطاع الصناعي الى قيام اقتصاديات حديثة.
- تنمية النشاط التجاري من خلال زيادة الصادرات وتشغيل القطاعات في الاقتصاد.

- جلب رؤوس الاموال وتنمية الموارد المالية في الاقتصاد.

- الانفتاح على العالم الخارجي وجلب التكنولوجيا ونقل المعرفة والمهارات للبلد.

- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات.

ب - الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق:

يمتلك العراق موارد بشرية تضم مستويات مختلفة من المهارات بنسبة كبيرة، كما يعد الموقع الجغرافي للعراق هدفاً لجذب الاستثمارات الاجنبية و سوقاً متميزاً تبحث عنه الكثير من الشركات الاجنبية، ولقد اسهمت الاهداف في قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ المعدل في تشجيع الاستثمار الاجنبي حيث ركزت على الخبرات التقنية والعلمية وضرورة جلبها ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق ومنح الامتيازات والكفاءات لهذه المشاريع وما يتلاءم مع الاهداف المطلوبة (الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٨ صفحة ٩).

ويمكن توضيح اهم القطاعات التي توفر فرص استثمارية على النحو التالي:

- **القطاع الصناعي:** يتضمن هذا القطاع الكثير من المشاريع التي يمكن للمستثمرين الدخول والمساهمة فيها.

- **مشاريع البنية التحتية:** وتشتمل على الكثير من المشروعات التي تعرضت الى التدمير والتي يسعى العراق للتوسع في اعادة البناء واعمارها من خلال اعادة تأهيل هذه المشروعات.

- **قطاع الاسكان:** ان معالجة مشكلة السكن في العراق تتطلب توفير حوالي (٦) مليون وحدة سكنية لسد النمو المتوقع في السكان مما يعني ضرورة قيام الدولة بتعزيز دور القطاع الخاص في البناء السكني.

- **قطاع النفط والغاز الطبيعي:** يحتل العراق المرتبة الثالثة من حيث الاحتياطي النفطي العالمي كما يمتلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، فضلاً عن موارد طبيعية اخرى لازالت غير مستثمرة كالفوسفات والكبريت والزنابق مما يتطلب استثمارات كبيرة

من هذه الموارد الطبيعية ويقدر الاحتياطي المؤكد من النفط في العراق بحوالي (١١٥) مليار برميل على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والسعودية اما الغاز الطبيعي فيبلغ الاحتياطي المؤكد حوالي (٣٦٩٤) مليار متر مكعب عام ٢٠١٦ (حسين، ٢٠١٨، صفحة ٩) وهو ما يعزز من اهمية السعي لتطويره خصوصاً وان كميات الغاز التي سيقوم العراق بإنتاجها في ظل جولات التراخيص تتطلب انشاء مصانع للبتر وكيمياويات والاسمدة وتحديث القائم منها اضافة الى ان احتياطات الغاز الكبيرة غير المستغلة تتمخض عنها امكانية زيادة الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز (عبد الرضا، نبيل جعفر، ٢٠١٥، الصفحات ١٣٠-١٣١) مما ادى الى اعلان وزارة التخطيط عن فرص استثمارية في قطاع النفط والغاز من اجل تطويره .

قطاع الكهرباء: يحظى هذا القطاع باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات والخطط الاقتصادية ويبدو ذلك من خلال التخصيصات المالية الضخمة المرصودة في موازنة الدولة سنوياً لهذا القطاع، وتمتلك الحكومة امكانية كبيرة لزيادة قدرة هذا القطاع من خلال تحفيز المستثمرين للتوجه باستثماراتهم فيه، وقد سعت وزارة الكهرباء لتفعيل دور القطاع الخاص في عدة مجالات منها التمويل والانشاء السريع والاسهام برفع فاعلية قدرة التوليد الاضافية التي يحتاجها البلد بسبب نمو الطلب المحلي بشكل متزايد خلال السنوات الاخيرة.

٣.٤.٢ - استراتيجية تحسين المناخ الاستثماري في العراق: يعاني الاقتصاد العراقي من ظروف اقتصادية استثنائية في الوقت الراهن، وعليه أصبح من الضروري ان يتعامل مع الاستثمارات الاجنبية بوصفها واقعاً لا بد من التفاعل معه كمصدر مهم من مصادر تمويل الاستثمارات الضرورية لتنفيذ خطط الانتاج والتطوير من خلال العمل على وضع استراتيجية شاملة يمكن من خلالها تحويل البيئة الاستثمارية في العراق من بيئة طاردة للاستثمارات الى بيئة جاذبة لها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

أ- تنظيم البيئة القانونية:

ان تنظيم البيئة القانونية يجب ان يتم من خلال اعادة النظر بالتشريعات التي كانت قائمة قبل عام ٢٠٠٣ وتشريع قوانين جديدة تهدف الى كيفية جذب الاستثمارات سواء المحلية ام الاجنبية بالإضافة الى تشريع حزمة من القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، حماية المستهلك، التعرف الكمركية، قوانين الشركات والخصخصة وغيرها.

هذه القوانين توفر الأمان والضمان للمستثمر الاجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية قانونية كما تدل على تمسك الدولة بتنفيذ استراتيجية جذب ودعم تدفقات الاستثمار الأجنبي (تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، ٢٠٠٦ صفحة ١١٥).

ان تطوير هذه القوانين بما يتلاءم مع ظروف العراق لابد من اعادة النظر في التشريعات والقوانين الاستثمارية على فترات زمنية اذ ان عملية تشجيع الاستثمار مرتبطة بجملة التشريعات القانونية والادارية التي تسهم في جذب واستقطاب المستثمرين.

ب- تحقيق حالة الاستقرار السياسي والامني:

ان الفوز بثقة المستثمرين الاجانب يتطلب ان تكون بيئة الاستثمار تتسم بنوع من الامن والاستقرار باعتبار ذلك من اهم العوامل الاساسية والمهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل البلد، حيث يستبعد المستثمر اهم مخاطرة الاساسية لذلك فأن الحكومة العراقية اذا ارادت ان تعمل على جذب هذه الاستثمارات في قطاعاتها الاقتصادية لابد لها ان تعمل على تذليل كل ما يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي والامني من صراعات داخلية وتضارب للمصالح الحزبية وهنا يجب ان نذكر انه خلال الفترة المحصورة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ لم نلاحظ دخول شركات استثمارية للعراق رغم وجود تشريعات وقوانين كانت تشجع و تحفز على الاستثمار بسبب انعدام الاستقرار الامني والسياسي آنذاك ، لكن مع التحسن النسبي الذي حصل في هذين

الجانبين عام ٢٠٠٨ دفع الكثير من الدول الاوربية والعربية لأرسال ممثلين عنها لعقد اتفاقيات بمختلف الجوانب الاقتصادية ومحاولة الدخول للسوق العراقية كمستثمرين اجانب (الضرورات والمسارات للخصخصة والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي، ٢٠١٢ صفحة ٤٠).

ج - التسهيلات المصرفية: تعاني الدول النامية ومنها العراق من ضعف الادخارات المحلية بسبب ضعف الدخل الحقيقي الناجم عن انخفاض الانتاجية وبالتالي انخفاض رأس المال، وهنا لابد ان يكون للجهاز المصرفي دور في كيفية جذب الاموال المكتتزة خارج القطاع المصرفي وتوجيهها نحو النشاطات الاقتصادية للمساهمة في عملية التنمية عبر تأمين القروض اللازمة لاستثمارها في القطاع الصناعي والتجاري وغيرها من القطاعات المنتجة، ويمكن للمصارف من القيام بدور هام في جذب الاستثمارات من خلال تقديمها لخدمات وتسهيلات مصرفية لرجال الاعمال واطلاق القروض التنموية للمشاريع الانتاجية لتحقيق قيمة مضافة لتنمية الاقتصاد الوطني وانعاش السوق المحلية (العقبى، ٢٠١١ الصفحات ٩٤-٩٥).

د - الاستفادة من التجارب الدولية:

اصبح من الضروري للعراق ان يستفيد من التجارب الدولية المتعلقة باستخدام الاستثمار الاجنبي والبحث عن السياسات المناسبة التي من شأنها خدمة الاهداف الوطنية وبما يتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي، وتعتبر تجارب الصين ودول جنوب شرق اسيا وروسيا من اهم التجارب في مجال الاستثمار الاجنبي، حيث لكل تجربة خصوصيتها الوطنية ولكن الاستفادة من العبر والدروس يعطي اهمية كبيرة عند اعداد تجربة جديدة مع الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الاخرى التي تتطوي تحت استراتيجية مستخدمة من خلال الاتي (خلف، ٢٠١٣ الصفحات ٦٠-٦١):

- وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي وامكانية تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

- قيام الدولة بتوظيف امكانياتها المالية والفنية والادارية من اجل اعادة الخدمات وتحسينها كالكهرباء والماء والمواصلات.... الخ.
 - اصلاح الجهاز الاداري للدولة من الفساد المستشري والقضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار في القطاع العام أو الخاص.
 - تفعيل التشريعات الخاصة بالسماح لتحويل نسبة معينة من رأس المال والارباح الى بلد المستثمر مع المحافظة على استمرار النشاط الاستثماري.
 - ان نجاح الاستراتيجية المذكورة يتطلب ان تكون هنالك ارادة وطنية جادة من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية للعراق وضرورة اصلاح الجهاز الاداري لمؤسسات الدولة من الفساد مع ضرورة اصدار القوانين التي تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمار.
- رابعاً / الخاتمة:

تراجعت بشكل واضح مؤشرات التنمية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بسبب عدم وجود خطط اقتصادية سليمة تفتقر الى آليات التنفيذ بشكل صحيح مع ضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المكملة لبعضها مما اجبر الحكومات المتعاقبة على صناعة القرارات المركزية الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة لانتشال الاقتصاد العراقي من التدهور وفسح المجال امام الاستثمارات الاجنبية للدخول والعمل في العراق عبر تشريع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي اعطى ضمانات ومميزات جيدة للمستثمر الاجنبي ضمن فقراته، غير ان التدهور الامني وعدم الاستقرار السياسي قد ساهم الى حد كبير في خلق بيئة طاردة للاستثمار الاجنبي وعائق كبير امام دخول الشركات الاجنبية للعمل في العراق، ولعل ذلك ينسجم مع ما ذهبت اليه فرضية البحث التي تنص على :

((ان فرص الاستثمار تتأثر بمجموعة من العوامل التي تنعكس سلبا او ايجابا على فرص التنمية ، وربما العامل السياسي هو ابرز هذه العوامل الذي يؤثر في جذب الاستثمارات وزيادة فاعلية النشاط الاقتصادي في العراق)).

٣- المبحث الثالث/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٣ - الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن اجمال اهمها بما يأتي:

- ١- ان سبب نقص الاستثمارات الاجنبية وعدم دخولها الى العراق ، يتعلق بشكل كبير في انخفاض الاستقرار السياسي في البلاد .
- ٢- عدم وجود خطط تنموية صحيحة قد ساهم وبشكل كبير بعدم جذب الاستثمارات الاجنبية في العراق.
- ٣- انتشار الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة ساهم في تبديد التخصيصات المالية للمشاريع وتقليل فرص الاستثمار وتنمية القطاعات الاقتصادية في العراق.
- ٤- عدم تفعيل التشريعات في مجال الاستثمارات انعكس سلبا في انخفاض مستويات الاستثمار في الاقتصاد العراقي .

٢.٣ - التوصيات

توصل البحث الى مجموعة من التوصيات التي يمكن اجمال اهمها بما يأتي:

- ١- تفعيل الخطط التنموية ، والاستفادة من الدراسات والبحوث التي تتناول موضوع الاستثمار وكيفية تفعيله
- ٢- العمل على تحقيق الاستقرار الامني والسياسي من اجل ان تكون هنالك دوافع حقيقية لدخول الشركات الاجنبية للاستثمار داخل البلد.
- ٣- تفعيل دور هيئة النزاهة في القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي يعتبر عائقاً امام جذب الاستثمارات الاجنبية ودخولها الى العراق.
- ٤- تفعيل القوانين الخاصة بالاستثمارات وزيادة الضمانات والمزايا التي تمنح للمستثمرين الاجانب وخلق حوافز من اجل استقطاب الشركات الاجنبية للاستثمار داخل العراق

قائمة المصادر

- Best Osce . ٢٠١٦ . Practice guide for positive business and investment Climate Vienna . Austria :** اسم غير معروف، ٢٠١٦ .
- Frank Isaian . ١٩٨٠ . A Foreign Enterprisen Development Countries .** مكان غير معروف : The John Hopkins University ، ١٩٨٠ .
- lawson Robert و Gwartiney James . ٢٠١٢ . Freedom of The world . Annual .** Florida university : USA ، ٢٠١٢ .
- Terry Milleret Ambassador . ٢٠١٤ . index of economic freedom .** The Heritage Foundation : Washington ، ٢٠١٤ .
- اثير انور شريف . ٢٠١٦ . *تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق - دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات* . عمان : مجلة الدراسات الاجتماعية - العدد ٤٧ ، ٢٠١٦ .
- احمد عمر الراوي . ٢٠١٠ . *دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ . - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية . ٢٠١٠ ، الصفحات ٢٧٥-٢٧٦* .
- التميمي، سامي عبيد . ٢٠٠٨ . *الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق - الواقع والتحديات مع اشارة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦ . مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ٩ - جامعة الكوفة . ٢٠٠٨ ، الصفحات ٢١٢-٢١٣* .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات . ٢٠١٧ . *تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (٢٠٠٢ - ٢٠١٦)* . مكان غير معروف : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٧ .
- الهيئة الوطنية للاستثمار . ٢٠١٨ . *دليل المستثمر في العراق* . العراق : الهيئة الوطنية للاستثمار ، ٢٠١٨ .

امير حسب الله محمد. ٢٠٠٥. محدثات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في
البيئة الاقتصادية العربية. مصر : الدار الجامعية، ٢٠٠٥.

بلاسم جميل خلف. ٢٠١٣. الاستثمار الاجنبي المباشر بين محدثات العولمة واشكالية
البيئة الاستثمارية العراقية. العراق : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – مؤتمر
الكلية، ٢٠١٣.

تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . حاتم عبد الجليل. ٢٠٠٦. مصر :
مصر، ٢٠٠٦. مؤتمر الاستثمار والتمويل . صفحة ١١٥ .

حازم البيلوي. ٢٠١٨. مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية. ٢٠١٨.

حالب كاظم معله و داليا عمر نظمي. ٢٠١٣. البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع
الاعمال في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – العدد ٧٤ – جامعة بغداد.
٢٠١٣، صفحة ١٦١.

حسن جواد كاظم و عقيل عبد محمد. ٢٠١٧. واقع الاحتياطات الاجنبية ومعايير تحديد
المستوى الامثل لها في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤). جامعة الكوفة – العراق : مجلة
العربي للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد ١، ٢٠١٧.

سامي عبيد التميمي. ٢٠٠٨. الاستثمار. جامعة الكوفة – العراق : مجلة العربي للعلوم
الاقتصادية والادارية – العدد ٩، ٢٠٠٨.

— ٢٠٠٨. الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق - الواقع والتحديات مع اشارة خاصة
لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦. جامعة الكوفة – العراق : مجلة العربي للعلوم
الاقتصادية والادارية – العدد ٩، ٢٠٠٨.

— ٢٠٠٨. الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق - الواقع والتحديات مع اشارة خاصة
لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦. مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد ٩
— جامعة الكوفة. ٢٠٠٨، الصفحات ٢١٢-٢١٣.

سامي عبيد التميمي و زاهد قاسم الساعدي. ٢٠١٧. التضخم الركودي في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣). العراق : مجلة العلوم الاقتصادية - العدد ٤٥، ٢٠١٧.

سعد عبد الكريم و حماد فرحان. ٢٠١٣. تحليل العلاقة باعتماد العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠). الانبار - العراق : مجلية جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ٢٠١٣.

عبد الرضا، نبيل جعفر. ٢٠١٥. صناعة النفط والغاز في العراق - الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠). مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ٢٠١٥، الصفحات ١٣٠-١٣١.

علي قاسم العقبى. ٢٠١١. دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة الى محافظة البصرة . مجلة الاقتصادي الخليجي العدد ١٩ . ٢٠١١، الصفحات ٢٣١-٢٣٤.

فلاح خلف الربيعي. ٢٠١٥. قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (١٩٩٨ - ٢٠١٣). العراق : المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - العدد ٤٧، ٢٠١٥.

كريم سالم حسين. ٢٠١٨. استثمار الغاز الطبيعي في العراق - ضرورة تنمية . مركز البيان للدراسات والتخطيط. ٢٠١٨، صفحة ٩.

لضرورات والمسارات للخصخصة والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي. احمد عبد الله الوائلي و احمد صبيح العطوانى. ٢٠١٢. واسد - العراق : مجلد الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - المجلد الاول - العدد الخاص، ٢٠١٢. المؤتمر العلمي السادس. صفحة ٤١.

لقاء شاكر عبود. ٢٠١٤. دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥). العراق : مجلة كلية مدينة العلم الجامعة - العدد ١، ٢٠١٤.

مناخ الاستثمارات في الوطن العربي. محمد موسى عريفان. ٢٠١٧. عمان : كلية العلوم
الادارية والمالية، ٢٠١٧. المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية. صفحة
٨٩.

ناجي بن حسين. ٢٠٠٧. دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر . جامعة المنشوري
- الجزائر : اطروحة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٧.

نبيل جعفر عبد الرضا و خولة ارشيح. بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق . الحوار
المتمدن. [متصل] <https://www.m.ahewar.org>.

Isaian ,Frank .(١٩٨٠) *A Foreign Enterprises Development Countries*. The John Hopkins University.

James, Gwartiney; Robert, lawson .(٢٠١٢) *Freedom of The world Annual*. USA: Florida university.

Practice guide for positive business and investment Climate Vien (٢٠١٦) Osce, Best

دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) في تعزيز قيمة الأندية الرياضية:

خطوه للإصلاح والخصخصة في القطاع الرياضي

The Role of Applying International Accounting Standard (38) in Enhancing the Value of Sports Clubs:

A step for reform and privatization in the sports sector

الباحثين

م. عبدالجبار علوان جبر أ.د. زهره حسن عليوي العامري

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

abduljabar-d@uomustansiriyah.edu.iq

zahra_alamiri65@uomustansiriyah.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الأصول غير الملموسة في تعزيز القيمة لأندية كرة القدم ، لتحقيق الإصلاح في القطاع الرياضي في العراق ، ولبيان الإبلاغ المحاسبي للأصول غير الملموسة في القوائم المالية للأندية الرياضية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) تم التركيز في هذه الدراسة على عقود اللاعبين (حقوق تسجيل اللاعبين) كعنصر أساس للأصول غير الملموسة في اندية كرة القدم ، من خلال تحليل نشاط انتقالات اللاعبين لعينة من اندية كرة القدم العراقية (نادي الكرخ لكرة القدم) للسنوات من (٢٠١٩ - ٢٠٢٢) ، وتحليل البيانات المالية للنادي وإعادة اعداد القوائم المالية بعد عملية الإبلاغ عن حقوق تسجيل اللاعبين .



توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان اندية كرة القدم في العراق تعامل عقود اللاعبين المحترفين والمحليين كمصروفات ،ولا يتم الاعتراف بها ضمن الأصول غير الملموسة ، وان المدة التي يتعاقد فيها النادي مع اللاعب المحترف غالباً ما تكون لموسم واحد على خلاف التعليمات والقواعد الخاصة بالاتحادات الكروية . واهم ما اوصت به الدراسة بضرورة الاعتراف بتكاليف تسجيل اللاعبين ورسملتها في قائمة الميزانية العمومية ضمن الاصول غير الملموسة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٣٨) واعتماد قسم تداول اللاعبين في قائمة الارباح والخسائر لما حققه من نتائج إيجابية انعكست على تعظيم القيمة.

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي الدولي (٣٨)، قيمة الأندية الرياضية ،
خصخصة القطاع الرياضي.

Abstract

The research aims to identify the role of applying the International Accounting Standard (38) Intangible Assets in enhancing the value of football clubs, to achieve reform in the sports sector in Iraq, and to demonstrate the accounting reporting of intangible assets in the financial statements of sports clubs in accordance with the requirements of the International Accounting Standard (38). This study focused on player contracts (player registration rights) as a basic element of intangible assets in football clubs, by analyzing player transfer activity for a sample of Iraqi football clubs (Al-Karkh Football Club) for the years (2019 - 2022), and analyzing The club's financial statements and re-preparing the financial statements after the process of reporting players' registration rights. The study reached a set of results, the most important of which is that football clubs in Iraq treat the contracts of professional and local players as expenses, and are not recognized as intangible assets, and that the period

for which the club contracts with the professional player is often for one season, contrary to the instructions and rules of the football federations. . The most important thing the study recommended is the necessity of recognizing player registration costs and capitalizing them in the balance sheet as intangible assets in accordance with International Accounting Standard (38) and adopting the player trading section in the profit and loss statement because of the positive results it achieved that were reflected in maximizing value.

Keywords: International Accounting Standard (38), value of sports clubs, privatization of the sports sector.

المقدمة

تحتل الأصول غير الملموسة مركز الصدارة بشكل متزايد في استراتيجيات أعمال الشركات وتقييمات المستثمرين ، ومع ذلك فإن الكثير من القيمة الاقتصادية للأصول غير الملموسة لا تدخل في الميزانيات العمومية للشركات على الرغم من أهميتها التي لا يمكن إنكارها في الاقتصاد الحديث . إن أحد المكونات الرئيسة والمهمة للأصول غير الملموسة هي (الملكية التعاقدية) هذا المصطلح الذي أخذ في الانتشار اليوم بشكل كبير سيما في المؤسسات الرياضية متمثلة بعقود اللاعبين الرياضيين والذي يشار إليه في القوائم المالية (حقوق تسجيل اللاعبين)، إذ تعد الملكية التعاقدية من الركائز الأساسية في المؤسسات الرياضية التي تعتمد عليها في جذب الاستثمارات المولدة للعوائد المالية طويلة الأجل ، فضلاً عن مساهمتها في تنوع مصادر الإيرادات الناتجة من الاستثمار فيها ، وبالتالي يمكن ان تكون الأصول غير الملموسة من اهم المرتكزات والمقومات الأساسية في تعزيز وتنمية قيمة الاندية الرياضية .

في صناعة الرياضة ، تصبح المصادر غير الملموسة مثل ولاء المعجبين واللاعبين الموهوبين وخبرة فريق الإدارة أكثر وأكثر أهمية في خلق قيمة الفريق وبالتالي قيمة النادي . فمن الواضح أن مكونات رأس المال الفكري صالحة لصناعة كرة القدم، إذ

تمتلك أندية كرة القدم في الغالب موارد غير ملموسة تعزز نجاح النادي الرياضي على المدى الطويل وتبرز في عملية خلق القيمة ، بينما لم يتم تضمينها في التقارير المالية. سيتم التركيز في هذه الدراسة على اندية كرة القدم التي تحولت إلى ظاهرة عالمية جديدة تحكمها المصالح الاقتصادية والاجتماعية ونسب لها الفضل على أنها جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي ، ومنافساتها حدث يمكن أن يثير اهتمام ملايين المشجعين، وأداة تزيد من الصورة والشعبية.

وتأتي هذه الدراسة في وقت يسعى الاتحاد العراقي لكرة القدم للنهوض بواقع الاندية العراقية وتبني العمل الاحترافي في جميع مفاصلها ، والخطوة الحاسمة التي اتخذها الاتحاد هي التعاقد مع رابطة الدوري الاسباني "لاليجا" الاسبانية ، للإدارة والإشراف على تنفيذ دوري المحترفين والتسويق له، وتنفيذ مشروع "الحلم ٢٠٣٠" الخاص بتطوير المواهب الرياضية . وبالتالي تحتاج الاندية للمشاركة في هذا الدوري الى تطبيق معايير خاصة من أهمها (توفير نظام مالي متكامل) وان تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي ، للبدء في تحويل الاندية الرياضية الخاصة بهذه اللعبة الى شركات يطلق عليها (شركات الاندية الرياضية) وتأسيس فرق المحترفين ، وهذا يعني انهاء ارتباط اندية كرة القدم بالمؤسسات الحكومية الراعية والداعمة لها ، وتصبح شركات مستقلة ادارياً ومالياً وانهاء التدخلات الحكومية في رسم السياسات ووضع الاهداف واتخاذ القرارات الخاصة بالأندية .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث ودراسات سابقة Research Methodology

١.١ - مشكلة البحث: يسعى اتحاد كرة القدم في العراق الى وضع خطة زمنية لتحويل اندية كرة القدم الى شركات خاصة وإقامة دوري المحترفين وهذا يعني فك ارتباط الاندية مع المؤسسات الراعية وتحويلها الى شركات يطلق عليها (شركات الاندية الرياضية) تتبنى السياسات والممارسات والمعالجات المحاسبية اللازمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. المشكلة التي نشأت هي أن البيانات المالية لأندية كرة القدم في الوقت الحالي لا تتضمن الأصول غير الملموسة التي تمتلكها. وبذلك تتمثل

مشكلة البحث في قصور النظام المحاسبي المطبق بالأندية الرياضية العراقية في
الابلاغ عن الأصول غير الملموسة الرياضية وبالتالي عدم القدرة على تحديد قيمة
الأندية.

٢.١ - أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من خلال :-

- ١- أهمية الأصول غير الملموسة في القطاع الرياضي ودورها في تعزيز قيمة الاندية
الرياضية واعتبارها المصدر الأساسي في تحقيق الأرباح وتحقيق الاستقلال المالي
والاداري المتكامل ، فضلاً عن أهمية قطاع الرياضة نفسه .
- ٢- أهمية توفير معلومات لإدارة الأندية الرياضية ومتخذي القرارات حول الأصول غير
الملموسة والمعايير المحاسبية وانعكاسها على قيمة الاندية .
- ٣- أهمية البحث عن مصادر دخل أخرى تسهم في تنمية الاقتصاد العراقي وتخفيض
الضغط على المؤسسات الراعية التي تمول الأندية الرياضية وبالتالي تخفيض
العبء على موازنة الدولة .

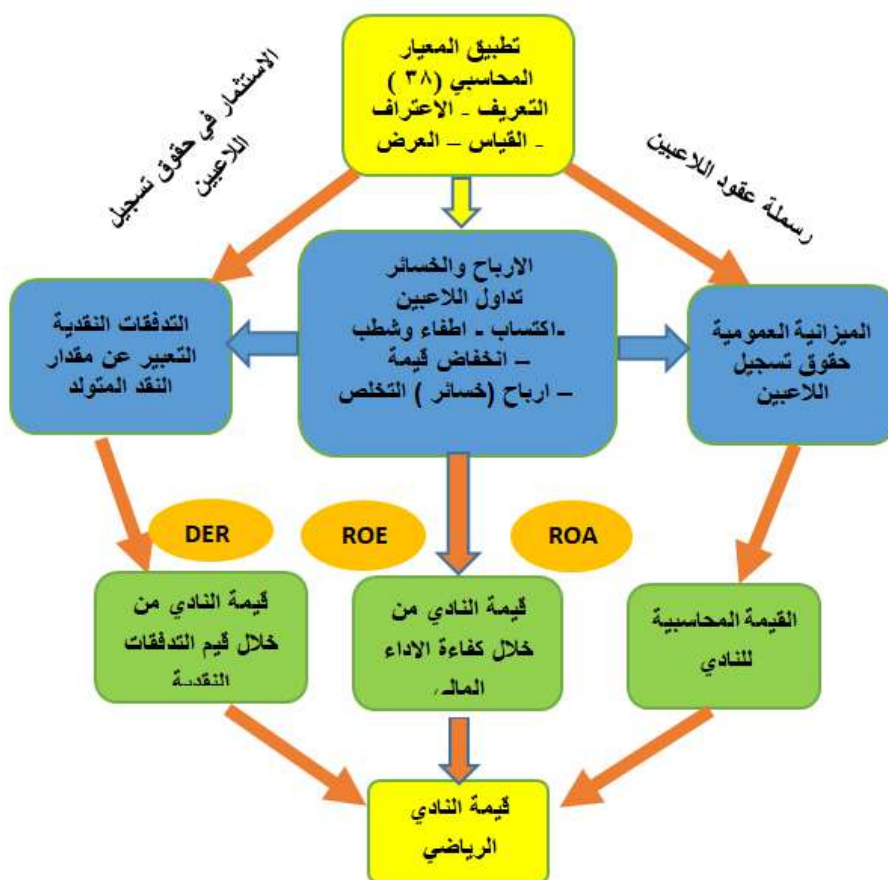
٣.١ - اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:-

- ١- بيان كل ما يتعلق بالأصول غير الملموسة في الاندية الرياضية والإبلاغ عنها وفقاً
للمعيار الدولي (٣٨) والمعايير الدولية ذات الصلة ، وانعكاسه على قيمة الاندية
.
- ٢- توحيد مستويات للإبلاغ عن الوضع المالي الحالي للأندية الرياضية في العراق
وتوفير معلومات قابلة للمقارنة .
- ٣- تحقيق التقارب في المفاهيم والممارسات والسياسات المحاسبية لعرض القوائم
المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، وبالتالي زيادة ثقة اصحاب المصلحة
والتأسيس لتحول الأندية العراقية الى مؤسسات رياضية مستقلة.

٤.١ - فرضية البحث:

- يسهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الأصول غير الملموسة في تعزيز
قيمة الاندية . والذي يتحقق بالفرضيتين الفرعيتين الآتيتين :-

- أ- يسهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الأصول غير الملموسة في تعزيز قيمة الاندية من خلال قدرته على توليد التدفقات النقدية .
- ب- يسهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الأصول غير الملموسة في تعزيز قيمة الاندية من خلال معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية.
- ٥.١ - انموذج البحث:



اعداد الباحثان

٦.١- دراسات سابقة

١.٦.١- دراسات عربية :

أ- دراسة بوحوص (٢٠١٠) "المعالجات المحاسبية لاستثمارات الأندية الرياضية المحترفة حسب النظام المحاسبي المالي"(مع دراسة حالات كرة القدم)

هدفت الدراسة الى التعرف على مختلف البنود التي يجب أن تحتويها القوائم المالية للنادي الرياضية المحترفة ،وأيضاً التعرف على إيرادات ومصاريف النادي المحترفة وما هو معمول به دولياً لتمكين المهتمين بميدان المحاسبة المالية للنادي الرياضية الاستفادة منه .

كذلك بينت الدراسة أهمية المعالجة المحاسبية لعقود الرياضيين وإظهارها في القوائم المالية بعد حساب الإهلاك وخسارة القيمة إن وجدت ، مما يتيح للنادي الرياضية المحترفة على الأقبال إلى شراء عقود الرياضيين وبيعهم وطنياً ودولياً كلما كانت أسباب اكتساب الأرباح مواتية وأيضاً الاستفادة من اسم النادي في الحصول على الرعاية والحقوق الحصرية وتنمية أصول المؤسسة وممتلكاتها وزيادة استثماراتها وكسب الثقافة التجارية والاحترافية وهو أهم ما توصلت اليه الدراسة .

ب- دراسة نجا ومباركة (٢٠١٨) " المعيار المحاسبي (٣٨) وأهمية الإفصاح المحاسبي للأصول غير الملموسة "

هدفت الدراسة الى بيان مدى تزايد الاهتمام حول الأصول غير الملموسة باعتبارها أحد ركائز خلق القيمة المضافة في المؤسسات. كما اشارت الدراسة الى صعوبة قياس هذه الموجودات الفكرية وان هناك جهود لمحاولة صلبها في قالب يسهل من عملية تقييمها من خلال الإشارة الى ما تطرق إليه المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الأصول غير الملموسة توصلت الدراسة الى إن الاعتراف برأس المال الفكري ومحاولة قياسه وتجريده ضمن أصول المنظمة والإفصاح عنه يجعل

من المؤسسات أكثر حرصاً عليه وستسعى جاهدة لمحاولة الاستثمار فيه لما يدره من قيم مضافة لها .

٢.٦.١ - دراسات اجنبية

أ- دراسة Starita (2019) “ Accounting for football players under IAS/IFRS regulatory framework

" المحاسبة للاعبين كرة القدم بموجب الإطار التنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية / المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "

هدفت الدراسة الى دراسة أهمية عملية إعداد التقارير المالية للأندية الرياضية على شكل شركات ،من خلال التركيز على المصادر التنظيمية الرئيسية التي تنظم هذا النشاط والتي يمكن تتبعها بشكل أساسي في احكام معايير المحاسبة الدولية / IAS وIFRS والأحكام ذات الصلة التي وضعتها الهيئة الإدارية الرئيسية لكرة القدم الأوروبية ، كما ركز الدراسة على عملية المحاسبة المتعلقة بالتسجيل والتقييم اللاحق للاعبين في البيانات المالية لأندية كرة القدم. استنتجت الدراسة الى إن الحل الذي يمثلته تطبيق نهج الدخل هو أفضل حل متاح للتقييم لأنه قادر على الاستجابة على النحو الأمثل للاحتياجات الكبيرة من حيث شفافية وصدق البيانات المتعلقة بالبيانات المالية للأندية الرياضية كشركات مدرجة.

ب- دراسة Steenkamp (٢٠٢٠) “Capturing the value of football players financial reporting “

" التعرف على قيمة لاعبي كرة القدم في التقارير المالية "

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد واقتراح الطريقة الأنسب التي يمكن من خلالها التعرف على قيمة لاعبي كرة القدم في التقارير المالية. اتبعت هذه الدراسة نهجاً نوعياً من ثلاث خطوات ذات طبيعة استكشافية. ناقشت الخطوة الأولى مفهوم محاسبة الموارد البشرية وكيف يمكن حساب ذلك. ركزت الخطوة الثانية على السياسات والممارسات المحاسبية الحالية التي تطبقها أندية كرة القدم. اقترحت الخطوة

الثالثة بعد ذلك نهجاً بديلاً لحساب لاعبي كرة القدم أو الكشف عن قيمة لاعبي كرة القدم في السجلات المحاسبية لنادي كرة القدم. تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى نهج منقح في محاسبة رأس المال البشري ، ولا سيما لاعبي كرة القدم. يمكن أن يكون هذا إما عن طريق رسملة لاعبي كرة القدم وحسابهم بالقيمة العادلة في السجلات المحاسبية لأندية كرة القدم أو من خلال تقديم إفصاحات إضافية أكثر شمولاً.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - معالجة الأصول غير الملموسة في الاندية الرياضية Intangibl assets and sports clubs

أصبح عمل الرياضة عملاً تجارياً كبيراً. يمكن للرياضيين المحترفين كسب دخل هائل من خلال ممارسة رياضاتهم ، والعقود الأخرى ، والتسويق الناجح لحقوق صوره وجودهم في وسائل الإعلام الاجتماعية والجماهيرية. في الوقت نفسه ، أصبح العديد من هؤلاء الرياضيين مؤثرين اجتماعيين في الموضة والسلوكيات الاجتماعية وحتى وجهات النظر السياسية (Su et al,2020:36). حالياً يستمر قطاع الرياضة في الانتشار على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام ويتطلب بشكل متزايد خبراء قادرين على الجمع بين المهمة التقليدية "غير الهادفة للربح" لتحقيق النجاح مع نهج "ربحي" لتعظيم الفوائد الاقتصادية.

إن تطور أندية كرة القدم من الكيانات الرياضية القائمة على النتائج إلى الأعمال التجارية المدارة بشكل صحيح جعل من الضروري اعتماد أشكال كيان قانوني مناسبة تسمح للأندية بأداء أعمالها بما يتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى تعريف أندية كرة القدم في شكل شركات محدودة مثل (S.p.A "Società per azioni" في إيطاليا ، و plc في المملكة المتحدة و "SA "Société anonyme" في فرنسا) (Starita,2019:15). ومن خلال متابعة هذه الشركات تبين انها مدرجة في سوق البورصة ولديها امتثال لمعايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS .

ومن ثم ، فإن تشغيل الشركات الرياضية المعاصرة يتطلب نفس مبادئ وممارسات الإدارة مثل الشركات التقليدية (Hammerschmidt et al, 2021). وبالتالي يُطلب من نوادي كرة القدم في الوقت الحاضر الاحتفاظ بسجلات محاسبة بطريقة شفافة وصحيحة ، مثل أي شركة أخرى في جميع أنحاء العالم. ومن منظور تنظيمي ، يجب على أندية كرة القدم ، جنباً إلى جنب مع الشركات العامة ، الالتزام بمجموعة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (Robert & Daniel, 2018) .

يتمتع قطاع الرياضة ، وخاصة الرياضة الاحترافية ، بمستوى عالٍ من الأصول غير الملموسة (Wicker et al, 2012: 338) مثل السمعة والصورة ومستوى الابتكار والرياضيين أنفسهم. مما جعل الرياضيين بدورهم الأصول الرئيسة للشركات أو الأندية الرياضية (Aprile et al, 2021: ٢).

سيتم الاستعانة في هذه الدراسة بمعيار المحاسبة الدولي ٣٨ (الأصول غير الملموسة) ولوائح ترخيص اندية الاتحاد الاوربي UEFA ولوائح اللعب المالي النظيف FFP ، لما تضمنته من قواعد تنظيمية مالية وإدارية يجب على الاندية الالتزام بها لتضمن المشاركة في المسابقات المحلية والدولية . إذ أصبح تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٨ شرطاً لغالبية أندية كرة القدم الأوروبية في الإبلاغ عن أصولها غير الملموسة (Robert & Daniel, 2018) ، لذلك يمكن الاستعانة بتجارب الاندية الاوربية في تحقيق هدف هذه الدراسة .

٢.٢ - لوائح ترخيص الأندية UEFA ولوائح اللعب المالي النظيف FFP

نفذ الاتحاد الأوروبي لكرة القدم ، وهو الهيئة المسؤولة عن تنظيم مسابقات كرة القدم الأوروبية ، في عام ٢٠٠٩ شيئاً يسمى اللعب المالي النظيف (FFP) ، تنص اللوائح على أن نادي كرة القدم من أجل الحصول على ترخيص للمنافسة يجب أن يفي بمعايير محددة :- (UEFA, 2018)

-المعايير الرياضية (تنمية الشباب ، والرعاية الطبية ، وتسجيل اللاعبين ، وحضور الندوات ، والمساواة العرقية) . - معايير البنية التحتية (الملاعب ومرافق التدريب) .
الأفراد والمعايير الإدارية (متطلبات الموارد البشرية) . - المعايير القانونية
(العقود المكتوبة ، وهيكل المجموعة القانونية والطرف المسيطر النهائي) . -
المعايير المالية (محيط التقرير ، والبيانات المالية السنوية والمرحلية ، وحالة الذمم الدائنة المتأخرة و المعلومات المالية المستقبلية) .
وفقاً للمعايير المالية ، فإن أندية كرة القدم ملزمة بتطبيق لوائح اللعب المالي النظيف ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية . وبالتالي ، يجب على الأندية إعداد وتقديم بيانات مالية سنوية مدققة إلى المرخص ، حتى يتمكن الأخير من تقييم مستوى الامتثال للوائح المتعلقة بإعداد التقارير المالية (Oprean & Oprisor,2014:1650) .

فيما يتعلق بـ IAS / IFRS - لوائح FFP ، بين Gazzola et al وجود توافق في الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح عن البيانات المالية كالاتي: (Gazzola et al,2020: 188)

- ١- يجب الإفصاح عن كل فئة من الأصول غير الملموسة بشكل منفصل (على سبيل المثال ، تسجيلات اللاعبين ، الشهرة ، الأصول غير الملموسة الأخرى).
- ٢- يجب الإفصاح عن المعلومات التالية لكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة:-

- أ) إجمالي القيمة الدفترية والإطفاء المتراكم في بداية ونهاية الفترة .
- ب) تسوية القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة ، مع إظهار الإضافات ، والاستبعادات ، والانخفاضات خلال الفترة الناتجة عن خسائر انخفاض القيمة .
- ٣- يجب مراجعة جميع قيم اللاعبين المرسمة كل عام من قبل الإدارة من أجل تحديد الانخفاض في القيمة ان وجد.

٣.٢- المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة الرياضية المعيار (٣٨)

أصبحت معالجة تسجيلات اللاعبين مشكلة محاسبية أساسية نظراً لأهميتها فيما يتعلق بقيمة إجمالي الأصول. في الوقت الحالي ، اللاعبون يشكلون ممارسة محاسبية مشتركة مقبولة في صناعة كرة القدم ، مما يلزم شركات كرة القدم الرائدة بتبني قواعد IAS (Gazzola, et al,2020:183) . كما ان حجم الاستثمارات في اللاعبين المحترفين يمكن مقارنته بالمبالغ المخصصة للاستثمارات المباشرة في القطاع الصناعي ، يكتسب النادي حقوق الاتحاد والترخيص وقت توقيع العقد مع اللاعب لاستخدامه في المسابقات . يشار إلى هذا الحق بشكل عام في البيانات المالية لأندية كرة القدم باسم "حقوق تسجيل اللاعبين" وهو صالح بشكل أساسي لمدة تعادل مدة العقد الموقع بين اللاعب والنادي (Starita,2019:29) .

نظراً لأهمية تسجيل اللاعب في إجمالي معاملة الأصول لتسجيلات اللاعبين ، التي تمثل الآن جزءاً مهماً من إجمالي أصول أندية كرة القدم الكبرى. أصبحت معالجة تسجيلات اللاعبين قضية محاسبية كبيرة. وإنها ممارسة محاسبية مقبولة في صناعة كرة القدم للاستفادة من تكلفة الاستحواذ على تسجيل اللاعبين باعتبارها "أصول غير ملموسة" (Martin& Johan,2014) . وبالتالي تعترف بهذه الأصول كأصول غير ملموسة في سجلاتهم المحاسبية (Goshunova & Kulikova, 2014;44).
تفي الأصول غير الملموسة المعترف بها على النحو الوارد أعلاه معيار IAS 38 من حيث أن أندية كرة القدم تسيطر على عقود اللاعب التي تكون قيمتها قابلة للاسترداد من أداء اللاعبين أو من خلال رسوم النقل (Müller et al. 2012) .
وهذا يعني أنه يمكن قياس التكلفة بشكل موثوق . تتوافق معايير الإبلاغ المالي الدولية أيضاً مع تصنيف الحقوق متعددة السنوات على أنها أصول غير ملموسة ، حيث تُعتبر مستوفية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٨ ، وفقاً لهذا المعيار، الأصول غير الملموسة هي أصول غير نقدية ليس لها جوهر مادي ويجب أن تكون قابلة للتحديد . من أجل أن يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد ، يجب أن يكون قابلاً للفصل وينشأ عن حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى (IFRS,2018) . ومع

ذلك ، يجب الاعتراف به فقط إذا كان من المتوقع أن يولد منافع اقتصادية مستقبلية وإذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق (IFRS, 2021) ، وهذا ينطبق تماماً على عقود اللاعبين .

يتم تمثيل الفوائد الاقتصادية المستقبلية من خلال الأداء المباشر للاعب ، إذ من المتوقع أن يحقق اللاعبون المتعاقدون مع نادٍ محلي أو مكتسب منافع اقتصادية مستقبلية للنادي لأنهم مرتبطون بالنادي لفترة زمنية معينة . أيضاً ، من المتوقع أن يقدم اللاعبون خدمة (لعب الألعاب) ، وبالتالي فإن توقيع اللاعب هو دليل على وقوع الحدث (Morrow, 2014) .

وبذلك يمكن تصنيف عقود اللاعبين على أنها أصول غير ملموسة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٨. وبالتالي فإن الممارسة المحاسبية التي يتبناها نادي كرة القدم تتطلب أن تخضع حقوق تسجيل اللاعب لقواعد الأصول غير الملموسة ، التي تنظمها معايير المحاسبة الدولية من خلال معيار المحاسبة الدولي ٣٨ ، وقواعد حقوق تسجيل اللاعبين وفق وثيقة ترخيص الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA ولوائح اللعب المالي النظيف ، في حالة عدم اتباع هذه القواعد ، فسيتم تغريم الأندية وربما استبعادها من المسابقات الأوروبية مثل دوري أبطال أوروبا والدوري الأوروبي ، وهذا يشمل الأندية الرياضية في العراق عند تحولها إلى أندية شركات أو دخولها في منافسات دوري المحترفين للموسم الكروي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ .

أ- الاعتراف الأولي والقياس بعد الاعتراف

ينص المعيار المحاسبي IAS 38 على أنه "يجب الاعتراف بالأصل غير الملموس إذا كان" من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الخاصة بالأصل إلى المنشأة ، ويمكن قياس تكلفة الأصل بموثوقية. ومع ذلك ، من الضروري التأكيد على أن اكتساب حقوق تسجيل اللاعبين يجب أن يتم الاعتراف به بشكل فعال فقط عندما يتم استيفاء جميع الشروط الهامة لإجراء النقل ، مما يعني أنه يجب أن يكون هناك اتفاق ملزم قانوناً بين الناديين و بين النادي المكتسب واللاعب. يجب أن

تستند محاسبة الأصل في البداية على معايير التكلفة ، مساوية لتلك المتكبدة لشراء الأصل. يجب أن تأخذ التكلفة ، المحددة ، في الاعتبار كلاً من سعر الأصل الخاضع للتسجيل ، أي المبلغ المتفق عليه بين أندية كرة القدم لنقل اللاعب ، وأي تكاليف إضافية تُعزى إلى الأصل (IAS 2017) . عادة ما يتم تمثيل هذه التكاليف الإضافية في قطاع كرة القدم من خلال الرسوم التي تدفعها الأندية لوكلاء اللاعبين الذين توسطوا في نقلهم بموجب تفويض منتظم ونفقات تدريب اللاعب لتحسين الاداء داخل الملعب الذي سيؤدي في النهاية الى "الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتوقعة" (Navarro,2022;8).

فيما يتعلق بالقياس بعد الاعتراف ، يسمح المعيار المحاسبي IAS 38 بالاختيار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم بعد الاعتراف الأولي. يتطلب نموذج التكلفة أن يتم إثبات الأصل بتكلفته ، كما هو محدد مبدئياً ، ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة. من ناحية أخرى ، يتطلب نموذج إعادة التقييم تسجيل الأصل وفقاً لقيمتة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ، مطروحاً منه مبلغ الإطفاء وأي خسائر انخفاض في القيمة (١٣٢ : ٢٠٢٠ ، Doupnik) . تميل أندية كرة القدم إلى اعتماد نموذج التكلفة على نموذج إعادة التقييم للاعتراف الأولي والتقييمات اللاحقة (Starita,2019:45). علاوة على ذلك ، يجب أن نتذكر أن خصوصيات قطاع كرة القدم تنص على شروط دفع ممتدة للغاية لتداول لاعبي كرة القدم ، وهو ما يبرر ممارسة أندية كرة القدم المتمثلة في خصم تكلفة الشراء في سياق احتساب حقوق تسجيل اللاعبين (IAS 2017) . ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ ، عند تعريف نموذج إعادة التقييم ، على أن "القيمة العادلة تقاس بالرجوع إلى سوق نشط" ، وبالتالي يؤكد وجودها الضروري لتحديد القيم الموثوقة ، فإن تعريف السوق النشطة لشراء وبيع لاعبي كرة القدم يطرح بعض المشكلات ، نظراً لأن سوق انتقالات لاعبي كرة القدم لا يبدو أنه يتلاءم مع متطلبات تحديد "السوق النشطة" للأصول غير الملموسة ، وهي: تجانس العناصر المتبادلة ، ومعرفة الجمهور بسعر اللاعبين

المشاركين في البيع ، والتواجد المستمر، والعرض والطلب (Paolo & Claudio,2013:129). لذلك يرى الباحث ان اعتماد نهج الدخل في عملية القياس اللاحق بعد الاعتراف يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية للاعب بأنها تساوي القيمة الحالية للأجر المتوقع ،على افتراض أن التدفقات النقدية الناتجة عن مورد (لاعب) تساوي على الأقل تدفقات الأجور والمرتبات المخصصة له .
بالنسبة للاعبين الشباب المطورين داخلياً المشكلة تكمن في أن مبادئ وممارسات المحاسبة الدولية الحالية لا تسمح بانعكاس هذه التكاليف كاستثمار في إعداد التقارير المالية للأندية، ولا تتطلب هذه الطريقة رسوم نقل لأن اللاعب قد تم تطويره من خلال فرق الشباب في الأكاديمية التابعة للنادي ، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٨ ، يمكن للنادي في النهاية التعرف على اللاعب الذي تم إنشاؤه داخلياً كأصل إذا كان بإمكانه "تحديد مهاراته الإضافية التي تؤدي إلى الاستفادة الاقتصادية المستقبلية من التدريب (Navarro,2022;8) .

ب- عملية الإطفاء Amortisation process

بمجرد تسجيل حقوق تسجيل اللاعبين ، يجب إطفاء القيمة الدفترية تدريجياً وفقاً للعمر الإنتاجي. يتم احتساب القيمة الدفترية المراد إطفائها عن طريق خصم قيمتها المتبقية ، والتي من المتوقع أن تكون مساوية للصفر ، وفقاً لأحكام معيار المحاسبة الدولي ٣٨ (IAS 2017). بالنسبة لحقوق تسجيل اللاعبين ، يبدو أن فرضية القيمة المتبقية للصفر يمكن الاعتماد عليها لأنه في حالة بقاء اللاعب حتى نهاية العقد مع النادي صاحب الحقوق المجاورة ، فإنه يصبح وكيلاً حراً ، بحيث لا يتمكن النادي من المطالبة بأي أجر مرتبط بالنقل المحتمل للاعب للنادي الآخر. بالانتقال إلى تعريف العمر الإنتاجي ، في حالة حقوق تسجيل اللاعبين ، فإنه يتزامن مع مدة العقد المبرم من قبل اللاعب مع النادي. وفقاً للوائح الفيفا ، يمكن أن يكون للعقد أقصاها ٥ سنوات (FIFA,2018:19) ، وبالتالي لن يتجاوز الإطفاء هذه الفترة الزمنية ، كما يمكن ملاحظته من شرط معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ ، الذي ينص على أن

"العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس الذي ينشأ من العقد أو أي قانون آخر يجب ألا تتجاوز الحقوق فترة الحقوق التعاقدية أو الحقوق القانونية الأخرى" (IAS 2017).

ج- اختبار انخفاض القيمة Impairment test

تسجيلات اللاعب هي أصول غير ملموسة ذات عمر إنتاجي محدود ، ولهذا السبب ، في نهاية كل فترة إبلاغ ، يتعين على نادي كرة القدم تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن لاعب كرة القدم قد يتعرض للإعاقة (Gazzola, et al,2020:186) ، وفقاً Maglio&Rey من الواضح أن الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA منذ (٢٠١٥) يعمل على أساس متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٣٦ (Maglio&Rey,2017). وبالتالي تخضع حقوق تسجيل اللاعبين ، كأصول غير ملموسة ، لنظام اختبار انخفاض القيمة ، للتأكد من أن أصول النادي لا تزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد ، مع تحديد أي خسائر انخفاض في القيمة تزيد عن مبلغ الإهلاك الدوري المعترف به بالفعل من خلال عملية الإطفاء. وبهذه الطريقة يمكن التحقق من أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة التي يمكن الحصول عليها بالفعل من بيعه أو استخدامه (Starita,2019:40) .

اذن في حالة صناعة كرة القدم على وجه التحديد ، يمكن ربط الخسائر الناجمة عن الضعف بأحداث معينة مثل الإصابة الخطيرة التي تعرض لها اللاعب المعني ، والتي يمكن أن تعرض أدائه المتوقع في المستقبل للخطر بشكل كبير أو حتى تتسبب في تخليه عن نشاطه التنافسي. من ناحية أخرى ، فإن الاستخدام السيئ للاعب ، سواء كان ذلك بسبب فقدان اللياقة أو قدرات معينة ، لا يشكل مثلاً على الاعتراف بهذه الخسائر من حيث القيمة لأنه يحتاج الى تحديد مقياس موضوعي لمستوى الأداء المتوقع.

د- انتقالات اللاعبين Transfer of Players

في عملية المحاسبة التي تتعلق بحقوق تسجيل اللاعبين ، من الضروري التأكيد على التأثير الحاسم الذي تحدثه على نتيجة الفترة ، بالإضافة إلى تسجيل خسائر الإطفاء وانخفاض القيمة بشكل دوري ، إذ تُسجل أندية كرة القدم أرباحاً وخسائر رأسمالية مرتبطة بالتخلص من الحقوق متعددة السنوات للاعبين. لأنه يقع التخلص من اللاعب أثناء نافذة سوق شراء اللاعبين ونقلهم بين الاندية ضمن الحالات التي تتضمن أصلاً غير ملموس ليتم استبعاده. وبالتالي يتم احتساب ربح أو خسارة الانتقالات على أنه "الفرق بين صافي حصيللة البيع والقيمة الدفترية للأصل" ويتم تسجيلها في حساب الأرباح والخسائر (IAS 38) .

تعتبر المكاسب الرأسمالية الناتجة من التخلص من اللاعبين مهمة حقاً لأنها تمثل مصدراً مهماً لدخل الاندية ، بالنسبة لبعض الاندية ، يمثل مكوناً ثابتاً لإيراداتهم ، وللبعض الآخر يمثل مصدر دخل ثانوياً لاستخدامه عند الحاجة (Starita,2019:43).

٤.٢ - الخصخصة في القطاع الرياضي privatization in the sports sector

تُعرف الخصخصة رياضياً بأنها تحويل الاندية أو المدن الرياضية والملاعب أو مراكز الشباب والمنتديات من مؤسسات حكومية الى شركات خاصة استثمارية لتمويلها وإدارتها وذلك عن طريق بيع هذه الاندية لتلك الشركات على وفق ضوابط مدروسة بشكل علمي وواقعي وغير متسرع حتى تكون النتائج اكثر ايجابية على الاقتصاد الرياضي(عبدالله و جبار، ٢٠٢١: 45). وبالتالي يتحول النادي الى شركة مساهمة يحق للأشخاص شراء الاسهم فيها بحيث يصبح النادي ملكية خاصة لا ملكية حكومية والاستفادة من المبالغ التي تسلمتها الحكومة من عملية الخصخصة لتطوير الرياضة بشكل عام ولأعداد المنتخبات الوطنية (الداودي، ٢٠١٦).

وقد تكون الخصخصة كلية وهى بيع النادي المملوك للدولة للشركات أو الاشخاص كما هو الحال في الاندية الاوروبية . وقد تكون الخصخصة جزئية وهى بيع جزء من

اسهم النادي للشركات أو الاشخاص مع الاحتفاظ بجزء منه لملكية الحكومة تتناصف فيه الحكومة ملكيته مع الشركات (Bortolotti & Siniscalco, 2004; 315)، إن من اهم مبادئ الخصخصة هو ان يكون المشروع المراد تخصيصه ذا جدوى اقتصادية يجذب المستثمرين لذلك قد تتخذ الدولة أو وزارة الشباب والرياضة في بعض الاندية والمدن الرياضية والمشاريع المستهدفة بالخصخصة التي لا تلقى اقبالا كبيرا من قبل المستثمرين عدة إجراءات قبل طرحها للتخصيص مثل اعادة تأهيل او تجزئة المشروع او تقديم تسهيلات او اعفاءات او اعانات للمستثمرين او منح قطعة ارض كبيرة للنادي وابتكار أفكار تجعل تخصيصها أكثر قبولا وجذبا للمستثمرين (الكعبي، ٢٠١٦) .

١.٤.٢- أهداف الخصخصة في القطاع الرياضي : (Balwel & Tayachi, 2021; 581)

- 🏆 تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة وتقليل معدل التضخم لتخفيض العبء المالي على الدولة.
- 🏆 رفع كفاءة ومستوى الجودة في الأداء للمؤسسات والعاملين بقطاع الرياضة لضمان الربح .
- 🏆 نشر ثقافة وتوعية وتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الرياضي .
- 🏆 إدخال الإصلاحات على البنى التحتية والهيكل التنظيمية وعلى القوانين واللوائح التنظيمية والمالية في المجال الرياضي .
- 🏆 اشتراك العاملين في المجال الرياضي كمساهمين مع المستثمرين من القطاع الخاص .
- 🏆 تعمل على تشجيع المنافسة في القطاع الاقتصادي والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الرياضي .
- 🏆 زيادة فرص العمل للرياضيين في القطاع الرياضي لإدارة مشاريع الخصخصة المختلفة .

٢.٤.٢- فوائد الخصخصة في المجال الرياضي : (الكعبي، ٢٠١٦) .

- ⚽ القضاء على التدخلات الخارجية بتشكيلات الفرق الرياضية .
 - ⚽ التوسع في بناء المنشآت الرياضية حيث ان الخصخصة الناجحة ستدر ارباحا كبيرة للنادي او للشركة او للأشخاص مستثمري النادي . وبالتالي توفر فرص عمل ووظائف جديدة في مختلف المجالات التي يقدمها النادي.
 - ⚽ تعمل على تنشيط قطاع الاعلام حيث تحتاج الاندية الى وسائل اعلام نشطة للترويج لها ولنشاطاتها الرياضية والاجتماعية والثقافية .
 - ⚽ توفر ضمانات قانونية للحقوق المالية للنادي والمدربين واللاعبين عن طريق توقيع العقود الرسمية والملزمة للطرفين والتي تضمن الحقوق للطرفين .
- ## ٣.٤.٢- الابعاد الاقتصادية لخصخصة الاندية الرياضية (علي، ٢٠٢١) :-

- تنمية الموارد المالية والاستثمار الرياضي .
 - المحافظة على قيمة اصول النادي او رأس المال للمستثمرين .
 - تنوع مصادر الدخل من خلال زيادة حصيلة الاعلانات والرعاية وحقوق البث واسعار التذاكر.
 - توسيع قاعدة الملكية للنادي من خلال نقل ملكية الاندية للأفراد .
 - تحقيق الربح المادي من خلال المشروعات المختلفة واكتشاف الموارد الانتاجية الجديدة في مجالات الرياضة .
- ## ٤.٤.٢- معوقات تطبيق الخصخصة في الاندية الرياضية العراقية:- (الكواز وعزيز، ٢٠١٩ : ٢٠٠٠) :-

- ⚽ وجود نقص في الامكانيات الفنية اللازمة لتطبيق الخصخصة وضعف الملاكات الادارية وافتقارها الى البرامج التدريبية .
- ⚽ ضعف الرقابة الادارية الفاعلة في الاندية الرياضية .
- ⚽ تردد بعض المؤسسات المالية في دعم الاندية تجاه الخصخصة .

❦ رفض بعض العاملين في الاندية العمل ضمن القطاع الخاص خوفاً على فقدان وظائفهم .

❦ انخفاض الوعي المجتمعي لتطبيق فكرة الخصخصة وضبابية الرؤية لصانعي القرار حول اهداف الخصخصة .

يرى الباحثان ان من الممكن تجاوز هذه المعوقات من خلال النظر الى الابعاد الادارية والاقتصادية لخصخصة الاندية الرياضية والعمل على تنمية الوعي المجتمعي لسياسة الخصخصة وزيادة دعم الدولة للأندية الرياضية لتوفر مقومات الاستثمار فيها ، وبذلك يمكن ان تساهم الدولة في تشجيع الخصخصة والاستثمار في قطاع الرياضة ، بتوفير قطع اراضي كبيرة للأندية الجماهيرية لأنشاء اندية رياضية جديدة كبيرة المساحة ، وتفعيل الدور الرقابي والبرامج التدريبية للملاكات العاملة في الاندية .

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- وصف عينة البحث

١.١.٣- نادي الكرخ لكرة القدم

نادي الكرخ هو نادي رياضي عراقي لكرة القدم مقره الكرخ في بغداد تأسس عام ١٩٦٣. يلعب الفريق في الدوري العراقي الممتاز. الملعب الرئيس للنادي هو ملعب الكرخ ، حقق لقب دوري الدرجة الاولى مرتين للموسمين (٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٧-٢٠١٨) وفي عام ٢٠٢٢ حقق النادي لقبه الأول في كأس العراق لكرة القدم ، الراعي الرسمي للنادي هي وزارة التربية العراقية ، النظام المحاسبي المطبق لإعداد الحسابات المالية للنادي هو النظام المحاسبي الموحد ، والبيانات المالية التي تم الحصول عليها من الادارة المالية للنادي هي الحسابات الختامية للأنشطة والاحداث التي قام بها النادي خلال السنوات المبحوثة .

من خلال متابعة السجلات المحاسبية عن طريق مقابلة المسؤول المالي للنادي ، يلحظ عدم ادراج التعاملات التي تخص انتقالات اللاعبين للنادي على الرغم من تسجيل النادي ضمن فقرة انتقالات اللاعبين حالات موزعة بين (توقيع عقد ، تجديد عقد ،

انتقال من نادي اخر ، انتقال الى نادي اخر، إعاره) للسنوات الممتدة من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٢ (الموقع الرسمي لنادي الكرخ، ٢٠٢٣) ، إذ بلغت اجمالي تكاليف التعاقد مع المدربين واللاعبين للمواسم الكروية من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٢ (٦٤٩٢٠٠٠٠٠ ، ٣٩٧٢٠٠٠٠٠ ، ٧٩٥٦٠٠٠٠٠) دينار على التوالي ، اعتبرها النادي كمصروف ضمن حساب الرواتب والاجور الشهرية التي يتقاضاها اللاعبين ، وبالتالي لا يمكن التوصل الى نتيجة يمكن من خلالها بيان مقدار الربح او الخسارة التي حققها النادي ضمن فقرة تداول اللاعبين وبيان الحسابات المدينة والدائنة من انتقالات اللاعبين في الميزانية، فضلاً عن عدم تحديد تسجيلات اللاعبين التي تعد من الأصول غير الملموسة التي يمتلكها النادي خلال مدة التعاقد مع اللاعبين والتي تدرج ضمن حساب (الأصول غير الملموسة - اللاعبين) ، كذلك لم يتم تفصيل مصادر الإيرادات الى إيرادات التشغيل والإيرادات المتعلقة بتسجيل اللاعبين والتخلص منهم ، وبالنظر لعدم اكتمال الحسابات الختامية للنادي للسنوات (٢٠١٩ الى ٢٠٢٢) عمد الباحثين الى اعداد القوائم الجزئية من البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية للأمين المالي للنادي والمعرضة في جدول (٢) وهذا يدل على وجود قصور واضح في البيانات المعرضة وفجوة كبيرة في تطبيق المعايير المعمول بها في الاندية العالمية وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التوصل الى قيمة النادي عند اعداد الحسابات الختامية .

جدول (١) انتقالات اللاعبين للمواسم الكروية من ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

النادي	السنة	انتقال من	انتقال الى	انتهاء عقد	توقيع عقد	تجديد عقد	انتقال حر	إعارة	انتهاء إعارة	اعتزال
الكرخ	٢٠١٩	٨	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	٢٠٢٠	٩	١٤	٢٢	٧	٠	٠	٢	١	٠
	٢٠٢١	١١	٣	٤	٥	٠	٠	٠	٠	٠
	٢٠٢٢	٤	٤	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد الى الموقع الرسمي للنادي

من خلال جدول (١) انتقالات اللاعبين في اعلاه يلحظ مستوى نشاط النادي في عملية تداول اللاعبين واستمراره على مدار السنوات المختارة ، وهذا يُشير الى ان النادي يتحمل تكاليف ويجني بعض الارباح أو يتحمل بعض الخسائر في كل حالة من حالات الانتقالات ، وعلى الرغم من ذلك لم يقوم النادي باستثمارها بالشكل الذي يمكن ان يحقق بعض العوائد المالية ، ولم يتم الاشارة اليها في البيانات المالية التي يقوم النادي بأعدادها نهاية كل سنة مالية ، مع الإشارة الى ان جميع اندية كرة القدم في العراق تعتمد هذه السياسة في التعامل مع انتقالات اللاعبين.

لذلك فالأندية العراقية بحاجة الى تطبيق نظام مالي متكامل يأخذ في الاعتبار الخصائص التي يتميز بها القطاع الرياضي والشروط اللازمة للدخول في دوري المحترفين ، يمكن من خلاله مساعدة الاندية على المضي في عملية الابلاغ المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المتمثلة بعقود اللاعبين (حقوق تسجيل اللاعبين) لأهميتها في تعزيز المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للأندية ومساهمتها في تحديد القيمة الحقيقية للنادي ، وبالتالي تمثل الاندية العراقية لما يتم تطبيقه في الاندية العالمية المماثلة والخاضعة لنفس القواعد والقوانين الصادرة من الهيئات المحاسبية والرياضية لتكون قادرة على جذب المستثمرين واللاعبين المحترفين .

وبالنظر لاعتماد جميع اندية كرة القدم في العراق على نفس السياسات المحاسبية في عملية معالجة عقود اللاعبين (حقوق تسجيل اللاعبين) وتتبع جميعها تعليمات النظام المحاسبي الموحد في تنظيم حساباتها ، لذلك اعتمد الباحثان في عملية بيان دور تطبيق المعيار المحاسبي (٣٨) الأصول غير الملموسة في تعزيز قيمة الاندية على البيانات المالية لنادي واحد هو نادي الكرخ لكرة القدم لتجنب التكرار في العرض.

جدول (٢) ملخص البيانات المالية لنادي الكرخ

التفاصيل	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
النقدية	٣٧٣٧٩٦١٠٠	٨٥٠٢٦١٤٥٠	٣١٠٣٩٦٣٢٠	٩٢٢٦٠١٢٠٠
الإيرادات	٥٦٠٦٤٧٥٠٠	٤٦٧٥٧٨٥٠٠	٩٢١٣٥٠٥٠٠	١٠٦٢٨٨٨٧٥٠
المصروفات	١٦٣٤٤٧٥٠٠	٧٠٣٧٨٥٠٠	١٢٥٧٥٠٥٠٠	٢٦٦٣٨٨٧٥٠
عقود اللاعبين	٣٩٧٢٠٠٠٠٠	٣٩٧٢٠٠٠٠٠	٧٩٥٦٠٠٠٠٠	٧٩٥٦٠٠٠٠٠
منح الوزارة	٠	٠	٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠

بعد التعرف على اجمالي تكاليف التعاقد مع اللاعبين للمدة من (٢٠١٩-٢٠٢٢) (٣٩٧٢٠٠٠٠٠، ٧٩٥٦٠٠٠٠٠) دينار عراقي على التوالي وعلى افتراض ان التعاقد لمدة ثلاث سنوات ، ومن خلال اثبات حقوق تسجيل اللاعبين واجراء المعالجات والقيود المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٣٨) للاعتراف بها ضمن الاصول غير الملموسة لنادي الكرخ لكرة القدم سيتم اعداد القوائم المالية الجزئية بالاستعانة بالبيانات المتوفرة للباحثين لاختبار فرضيات البحث وكالاتي :-

جدول (٣) قائمة الارباح والخسائر الجزئية لنادي الكرخ كما في ٢٠١٩/١٢/٣١-٢٠٢٢

الإيرادات	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الإيرادات التشغيلية	٥٦٠٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	١٠٦٢٨٨٨
إجمالي الإيرادات والدخل	٥٦٠٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	١٠٦٢٨٨٨
تكاليف التشغيل استحقاقات اللاعبين الرواتب والاجور	٣٩٧٢٠٠	٣٩٧٢٠٠	٧٩٥٦٠٠	٣٩٨٤٠٠
مصروفات اخرى	١٦٣٤٤٧	٧٠٣٧٨	١٢٥٧٥٠	٢٦٦٣٨٨
إجمالي تكاليف التشغيل	٥٦٠٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	٦٦٤٧٨٨
صافي الربح (الخسارة)	٠	٠	٠	٣٩٨١٠٠

يلحظ من قائمة الارباح والخسائر الجزئية لنادي الكرخ في أعلاه عملية اعداد قائمة الارباح والخسائر للنادي بعد الاخذ في نظر الاعتبار المعالجات المحاسبية للاعتراف بعقود اللاعبين ضمن الاصول غير الملموسة ، والتي لوحظ فيها ان الارباح قد

تحققت في سنة (٢٠٢٢) وذلك بسبب تحقيق العوائد المالية من عملية رسملة عقود اللاعبين في الميزانية العمومية والاعتراف ضمن الأصول غير الملموسة ، فضلاً عن توليد الإيرادات من عملية الاستثمار في عقود اللاعبين لأكثر من سنة بدلاً من سنة واحدة قبل عملية تطبيق النموذج المقترح ، كما توضح القائمة اعلاه وجود حساب جديد تحت مسمى (استحقاقات اللاعبين الرواتب والاجور) والتي تمثل مبلغ الرواتب السنوية المدفوعة للاعبين والكوادر التدريبية التي تقابل مبلغ الاطفاء الذي سيتم تخفيضه من اجمالي عقود اللاعبين لكل سنة مالية وكما موضح في قائمة الميزانية العمومية للنادي :-

جدول (٤) قائمة الميزانية العمومية الجزئية لنادي الكرخ كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ - ٢٠٢٢

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	الأصول
				<u>الأصول الثابتة</u>
				الأصول الثابتة غير الملموسة
٨١٤٨٠٠	١٦١٠٤٠٠	٨١٢٤٠٠	١١٩١٦٠٠	حقوق تسجيل اللاعبين
(٣٩٨٤٠٠)	(٧٩٥٦٠٠)	(٣٩٧٢٠٠)	(٣٩٧٢٠٠)	(استحقاقات اللاعبين
٤١٦٤٠٠	٨١٤٨٠٠	٤١٥٢٠٠	٨١٢٤٠٠	الرواتب والاجور)
٣٧٣٩٥٤٥٢	٣٧٣٩٥٤٥٢	٣٧٣٩٥٤٥٢	٣٧٣٩٥٤٥٢	حقوق تسجيل اللاعبين
				بالقيمة الدفترية
				الأصول الثابتة الملموسة
				بالقيمة الدفترية
٣٧٨١١٨٥٢	٣٨٢١٠٢٥٢	٣٧٨١٠٦٥٢	٣٨٢٠٧٨٥٢	صافي الأصول الثابتة
				<u>الأصول المتداولة</u>
٩٢٢٦٠١	٣١٠٣٩٦	٨٥٠٢٦١	٣٧٣٧٩٦	النقدية
٣٨٧٣٤٤٥٣	٣٨٥٢٠٦٤٨	٣٨٦٦٠٩١٣	٣٨٥٨١٦٤٨	اجمالي الأصول
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات قصيرة الاجل	٨١٢٤٠٠	٤١٥٢٠٠	٨١٤٨٠٠	٤١٦٤٠٠
الدائنون/الذمم المستحقة	٣٧٧٦٩٢٤٨	٣٨٢٤٥٧١٣	٣٧٧٠٥٨٤٨	٣٨٣١٨٠٥٣
رأس المال				
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٣٨٥٨١٦٤٨	٣٨٦٦٠٩١٣	٣٨٥٢٠٦٤٨	٣٨٧٣٤٤٥٣

يلحظ من قائمة الميزانية العمومية الجزئية لنادي الكرخ في أعلاه عملية إعادة إعداد الميزانية العمومية للنادي لأربع سنوات ابتداءً من (٢٠١٩) الى (٢٠٢٢) وفقاً للأنموذج المقترح في هذه الدراسة ، والتي تبين عملية رسملة عقود اللاعبين التي تمت اجراء المعالجة المحاسبية لها في هذا المبحث ، إذ تم الاعتراف بها ضمن الأصول غير الملموسة في حين كان النادي يعدها ضمن المصروفات الجارية ، فضلاً عن تخفيض قيمة العقود للاعبين التي تمثل (حقوق تسجيل اللاعبين) بمقدار الرواتب السنوية المدفوعة للاعبين والتي اعتبرت مبلغ الاطفاء السنوي لحساب عقود اللاعبين ، كما تبين القائمة في أعلاه حساب الذمم المستحقة والذي يعبر عن مقدار الاموال المستحقة للاعبين في ذمة النادي وغير المستحقة الدفع لغاية تاريخ اعداد الميزانية والتي سيتم دفعها بصورة دورية وحسب استحقاق كل سنة أو موسم كروي ، وبالتالي فإن زيادة اصول النادي بمقدار زيادة حقوق تسجيل اللاعبين مقارنةً بالاعتراف بها مصروفات جارية يمكن ان ينعكس بشكل واضح على قيمة النادي.

جدول (٥) قائمة التدفقات النقدية الجزئية لنادي الكرخ كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ -

٢٠٢٢

الايرادات	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
التدفقات من الانشطة التشغيلية	٥٦.٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	١٠٦٢٨٨٨
التدفقات من الانشطة الاستثمارية	٠	٠	٠	٠
التدفقات من الانشطة التمويلية	٠	٠	٠	٣٥٠.٠٠٠
صافي التدفق النقدي المتولد / (المستخدم) خلال الفترة	٥٦.٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	١٤١٢٨٨٨

النقد والنقد المعادل في بداية الفترة	٥٤٢١٠٣	٣٧٣٧٩٦	٨٥٠٢٦١	٣١٠٣٩٦
النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة	١١٠٢٧٥٠	٨٤١٣٧٤	١٧٧١٦١١	١٧٢٣٢٨٤
التغير في التدفق النقدي	٥٦٠٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	١٤١٢٨٨٨

يتضح من قائمة التدفقات النقدية الجزئية لنادي الكرخ في أعلاه عملية اعداد قائمة التدفق النقدي للنادي للسنوات من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٢ بعد تطبيق النموذج المقترح والخذ بنظر الاعتبار انعكاس الاعتراف بحقوق تسجيل اللاعبين في القوائم المالية ، مقدار التدفق النقدي الحاصل من عملية توليد الإيرادات نتيجة الأنشطة التشغيلية والتمويلية والتي حقق تدفقا نقديا كبير بصورة تصاعدية نوعا ما نتيجة للاعتراف بحقوق تسجيل اللاعبين والاستغلال الحقيقي للأصول غير الملموسة والتي انعكست على زيادة العوائد المالية وتقليل نسبة الرافعة المالية وتقوية رأس المال بالمحافظة على قيمة النادي من المخاطر المستقبلية.

٢.١.٣- دور تطبيق المعيار (٣٨) الأصول غير الملموسة على قيمة الاندية الرياضية

يتمثل دور تطبيق المعيار المحاسبي (٣٨) الأصول غير الملموسة على قيمة الاندية الرياضية في مقدار الزيادة الحاصلة في إجمالي الأصول ، فضلاً عن تأثير ذلك على الزيادة الحاصلة في حقوق الملكية والتي لها ابعاد إيجابية مستقبلية في نجاح الاندية ، ولغرض بيان ذلك سيتم عرض ذلك الدور من خلال تأثيره على القيمة بثلاث محاور:-

٣.١.٣- دور تطبيق المعيار (٣٨) الأصول غير الملموسة على القيمة المحاسبية للأندية الرياضية

ولغرض تحقيق ذلك سيتم الاعتماد على البيانات من نادي الكرخ الرياضي والتي تم الاستعانة بها في اعادة صياغة القوائم المالية وكما هو موضح بالجدول الآتي:-
جدول (٦) دور تطبيق المعيار (٣٨) الأصول غير الملموسة على القيمة المحاسبية لنادي الكرخ

الأصول	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
اجمالي الأصول قبل الإبلاغ	٣٧٧٦٩٢٤٨	٣٨٢٤٥٧١٣	٣٧٧٠٥٨٤٨	٣٨٣١٨٠٥٣

المحاسبي				
اجمالي الأصول بعد الإبلاغ المحاسبي	٣٨٥٨١٦٤٨	٣٨٦٦٠٩١٣	٣٨٥٢٠٦٤٨	٣٨٧٣٤٤٥٣
مقدار الزيادة	٨١٢٤٠٠	٤١٥٢٠٠	٨١٤٨٠٠	٤١٦٤٠٠
نسبة الزيادة	٠.٩٧	٠.٩٨	٠.٩٧	٠.٩٨

يتضح من الجدول (٦) بان دور تطبيق المعيار (٣٨) الأصول غير الملموسة له انعكاس إيجابي على زيادة القيمة المحاسبية بمعدل (٠.٩٧) للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢١) ومعدل (٠.٩٨) للسنوات (٢٠٢٠-٢٠٢٢) مما يبين بان مقدار الإبلاغ عن قيمة عقود اللاعبين سبب زيادة في صافي أصول نادي الكرخ للأربع سنوات التي تمت دراستها في البحث ، مما يؤكد بان الإبلاغ المحاسبي عن قيمة العقود له تأثير على قيمة الأصول وبالتالي حقوق الملكية للنادي بالشكل الذي يعزز مركزه المالي ويدعم قدرته على الاستمرار في مزاوله نشاطه الرياضي، وتقليل الاعتماد على المديونية الخارجية والتي سيتم توضيحها أكثر من خلال قياس تأثير الإبلاغ المحاسبي عن الأصول غير الملموسة على قيمة الاندية من خلال التدفقات النقدية.

٤.١.٣- دور تطبيق المعيار (٣٨) الأصول غير الملموسة على قيمة الاندية من خلال التدفقات النقدية

يتضح دور تطبيق المعيار (٣٨) عن قيمة الأصول غير الملموسة على قيمة الاندية من خلال التدفقات النقدية بمقدار الزيادة في حجم النقد المتولد بعد الإبلاغ ، والذي جاء نتيجة عملية التغيير المحاسبي التي تتبع الإبلاغ المحاسبي المتمثلة بالاعتراف بتكلفة عقود اللاعبين أصول غير الملموسة بدلا من اعتبارها مصروف ينتهي بنهاية الفترة المالية ، كما يمكن ان يساهم النقد المتولد في زيادة إيرادات الاندية واعتمادها على النقد الموجود لديها بدلا من المديونية الخارجية بالشكل الذي يقلل من نسبة الرافعة المالية لديها وزيادة قوة رأس المال وانخفاض احتمالية تعرضها للمخاطر في المستقبل . ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي :-

جدول (٧) تأثير حجم التدفقات النقدية على قيمة نادي الكرخ

التدفقات النقدية	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مقدار التدفقات النقدية قبل الابلاغ	٥٤٢١٠٣	٣٧٣٧٩٦	٨٥٠٢٦١	٣١٠٣٩٦
مقدار التدفقات النقدية بعد الابلاغ	١١٠٢٧٥٠	٨٤١٣٧٤	١٧٧١٦١١	١٧٢٣٢٨٤
التغير في التدفق النقدي	٥٦٠٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	١٤١٢٨٨٨
نسبة التغير في التدفقات النقدية	٢٠٠٣٤	٢٠٢٥	٢٠٠٨	٥٠٥٥
نسبة الرافعة المالية	٠٠٠٢١	٠٠٠١٠	٠٠٠٢٣	٠٠٠١٥

يتضح من الجدول (٧) زيادة نسبة التدفقات النقدية نتيجة زيادة الارباح المتولدة بعد الابلاغ المحاسبي عن قيمة الأصول غير الملموسة (حقوق تسجيل اللاعبين) في نادي الكرخ الرياضي للسنوات من (٢٠١٩-٢٠٢٢) والتي وضحت زيادة في حجم التدفقات النقدية بمقدار (٢٠٠٣٤) لسنة (٢٠١٩) و(٢٠٢٥) لسنة (٢٠٢٠) و(٢٠٠٨) لسنة (٢٠٢١) فيما كانت سنة (٢٠٢٢) هي الاعلى بمقدار (٥٠٥٥) علما ان تلك النسب تم استخراجها من خلال تقسيم النقد المتولد قبل الابلاغ على النقد المتولد بعد الابلاغ ، كما يوضح الجدول ان مقدار زيادة حجم التدفقات النقدية أثر بشكل كبير على الرافعة المالية للنادي الرياضي في سنة (٢٠٢١) نتيجة الزيادة المتولدة في النقد ، اذ كانت نسبة الرافعة المالية (٠٠٠٢٣) ، والتي كان تأثيرها ايجابياً على زيادة قوة رأس المال الخاص بنادي الكرخ في تلك السنة وعدم اعتماد النادي على الديون الخارجية ، مما يعزز المركز المالي للنادي ويقلل من احتمالية المخاطر المستقبلية ، ويدعم ديمومة النادي في عملية التحول الى شركات مستقلة جراء عملية الابلاغ المحاسبي عن قيمة الأصول غير الملموسة ، وبالتالي فان الابلاغ عن الأصول غير الملموسة يؤثر على قيمة الاندية الرياضية من خلال التدفقات النقدية عن طريق زيادة الرافعة المالية لرأس المال الخاص بالنادي . وبالتالي تحقق اثبات فرضية البحث الفرعية الاولى التي مفادها (يسهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الأصول غير الملموسة في تعزيز قيمة الاندية من خلال قدرته على توليد التدفقات النقدية).

١- دور تطبيق المعيار (٣٨) الأصول غير الملموسة على قيمة الاندية من خلال الاداء المالي

يتمثل بيان دور تطبيق المعيار (٣٨) من خلال قياس حجم معدل العائد على الأصول (ROA) ، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والتي من خلالها سيتم استخراج مدى قدرة الاندية الرياضية على تحقيق الكفاءة في استخدام الأصول وحقوق الملكية وتوليد الإيرادات وكما هو موضح بالجدول الآتي:-

جدول (٨) تأثير الاداء المالي على قيمة نادي الكرخ

التدفقات النقدية	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	٥٦٠٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	١٠٦٢٨٨٨
÷ اجمال الأصول	٣٨٥٨١٦٤٨	٣٨٦٦٠٩١٣	٣٨٥٢٠٦٤٨	٣٨٧٣٤٤٥٣
معدل العائد على الأصول (ROA)	٠٠١٤	٠٠١٢	٠٠٢٨	٠٠٢٧
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	٥٦٠٦٤٧	٤٦٧٥٧٨	٩٢١٣٥٠	١٠٦٢٨٨٨
÷ حقوق الملكية	٣٧٧٦٩٢٤٨	٣٨٢٤٥٧١٣	٣٧٧٠٥٨٤٨	٣٨٣١٨٠٥٣
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	٠٠١٥	٠٠١٢٢	٠٠٢٤٤	٠٠٢٨
نسبة نمو (ROA)	٠٠٠	٠٠٠٢	٠٠١٦	٠٠٠١
نسبة نمو (ROE)	٠٠٠	٠٠٠١	٠٠١٢٢	٠٠٠٤

يتضح من الجدول (٨) عملية استخراج معدل العائد على الأصول ، ومعدل العائد على حقوق الملكية لنادي الكرخ الرياضي استنادا على القوائم المالية المذكورة بالجدول السابقة والتي بينت ان عملية الابلاغ المحاسبي عن قيمة الأصول غير الملموسة تؤثر على زيادة العوائد المالية ،اذ يمكن ملاحظة ذلك من خلال زيادة نسبة النمو لـ (ROA) المحتسب من خلال المقارنة مع السنوات السابقة اذ يلحظ ان نمو الارباح كانت بمقدار (٠٠١٦) في سنة (٢٠٢١) فيما كانت سنة (٢٠٢٠) الاقل نتيجة عدم تحقيق النادي للأرباح جراء جائحة كورونا ،اذ يمكن اعتبار (ROA) مؤشرا ايجابيا لزيادة الارباح الخاصة بنادي الكرخ الرياضي نتيجة الابلاغ المحاسبي عن الاصول غير الملموسة والتي تولدت منها ارباحا بهذا المقدار ، فيما كانت نسبة (ROE) قد حققت اعلي نمو لها في سنة (٢٠٢١) بمقدار (٠٠١٢٢) ولم تحقق

نموا في سنة (٢٠٢٠) لنفس الاسباب المذكورة انفاً والتي تعد مؤشرا لمعرفة تأثير الابلاغ المحاسبي عن الاصول غير الملموسة على قيمة الاندية الرياضية من خلال مؤشرات الاداء المالي ذات العلاقة بالدخل . وبالتالي تحقق اثبات فرضية البحث الفرعية الثانية التي مفادها (يسهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الأصول غير الملموسة في تعزيز قيمة الاندية من خلال معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية). ومن خلال اثبات الفرضيات الفرعية ، يتحقق اثبات الفرضية الرئيسية التي مفادها (يسهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الأصول غير الملموسة في تعزيز قيمة الاندية) .

وبذلك ومن خلال اختبار فرضية البحث واثباتها على القوائم المالية التي تم إعدادها من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لنادي الكرخ يرى الباحث انه يمكن تعميم النتائج على باقي الاندية العراقية لكرة القدم لاعتمادها على نفس السياسة المحاسبية في التعامل مع عقود وانتقالات اللاعبين وتتبع جميعها تعليمات النظام المحاسبي الموحد في تنظيم حساباتها .

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١- غالبية اندية كرة القدم في العراق تابعة لمؤسسات حكومية لا تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي ، تعتمد في تغطية الجزء الاكبر من نفقاتها على المنح التي تقدمها لها الجهات الراعية (المؤسسات الحكومية) ، مما شكل ضغط مالي على تلك المؤسسات وبالتالي على موازنة الدولة ، وحدد قدرات الاندية في مجال الاستثمار وتنوع مصادر الإيرادات .

٢- تركيز جميع الاندية الرياضية في العراق على تحقيق النتائج الايجابية في المنافسات الرياضية ، وعدم اهتمامها بالجوانب المحاسبية المتمثلة في امتلاك الموارد البشرية من الاختصاصات المحاسبية التي تتمتع بالمهارة والخبرة والدرابة

بالمعايير والقواعد المحاسبية التي تؤهلها لإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية .

٣- انتقالات اللاعبين من النشاطات المهمة التي تمارسها الاندية العراقية ، وتشكل جزءاً كبيراً من اجمالي النفقات التي تتحملها الاندية في كل موسم كروي ، لم تتعامل معها الادارة المالية للأندية وفقاً لما أشارت اليه القواعد والمعايير المحاسبية وبالأخص المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الاصول غير الملموسة .

٤- جميع اندية كرة القدم في العراق تعامل عقود اللاعبين المحترفين والمحليين كمصروفات ، ولا يتم الاعتراف بها ضمن الأصول غير الملموسة ، وان المدة التي يتعاقد فيها النادي مع اللاعب المحترف غالباً ما تكون لموسم واحد على خلاف التعليمات والقواعد الخاصة بالاتحادات الكروية .

٥- للإبلاغ المحاسبي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٣٨) للأصول غير الملموسة في اندية كرة القدم وبالتحديد (حقوق تسجيل اللاعبين) انعكاس ايجابي على القيمة من خلال الزيادة في صافي الاصول وقدرتها على توليد الايرادات وتنوع مصادر الدخل .

٦- توصلت الدراسة الى وجود حتمية لرسملة عقود اللاعبين في الاندية العراقية والإبلاغ عنها في الميزانية العمومية ضمن بند الاصول غير الملموسة بدلا من الإبلاغ عنها في قائمة الارباح والخسائر كمصروفات فترة .

٢.٤ - التوصيات

١- ضرورة قيام اندية كرة القدم في العراق بتوسيع استثماراتها في مجال انتقالات اللاعبين المحترفين واللاعبين المطورين داخلياً لضمان تنوع مصادر الدخل وتعزيز قدرتها على تحقيق التمويل الذاتي والاستقلال المالي لتعظيم قيمتها في المستقبل.

- ٢- ضرورة قيام إدارة الاندية بوضع استراتيجية لتحقيق التوافق بين الاهداف الرياضية والاقتصادية ، إذ يمثل النجاح الاقتصادي والنجاح الرياضي هدفين مختلفين للأندية العراقية في الوقت الحالي.
- ٣- ضرورة اهتمام الاندية بالجوانب المحاسبية الى جانب الاهتمام بالفوز في المنافسات الرياضية من خلال العمل على توفير الكوادر المحاسبية وتطويرها .
- ٤- على اندية كرة القدم العراقية تعظيم الجهود لاستغلال الفرص التي يقدمها الاتحاد العراقي من خلال التعاقد مع (لاليغا) الاسبانية ، بهدف تفعيل جانب الاعلانات والرعاية الذي سيساهم في تنوع مصادر الإيرادات للأندية وفتح منافذ جديدة للاستثمار.
- ٥- ضرورة اعتماد الاندية فترات اطول للتعاقد مع اللاعبين اي لأكثر من موسم رياضي كما هو معمول به في الاندية العالمية ، لزيادة قدرة الاندية على امكانية الاستثمار في انتقالات اللاعبين .
- ٦- توصي الدراسة بضرورة الاعتراف بتكاليف تسجيل اللاعبين ورسملتها في قائمة الميزانية العمومية ضمن الاصول غير الملموسة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٣٨) ، واعتماد قسم تداول اللاعبين في قائمة الارباح والخسائر لما حققه من نتائج إيجابية انعكست على تعظيم القيمة.

References

- ١- الداودي، تامر. (٢٠١٦). "الادارة الرياضية والترويج"، المكتبة الرياضية الشاملة.
- ٢- عبدالله، احمد جار الله وجبار حيدر محمود. (٢٠٢١). "خصخصة بعض الاندية الرياضية وابعادها الادارية والاقتصادية في العراق" . مجلة بلاد الرافدين للعلوم البشرية والاجتماعية.

٣- علي، ابتسام عبد الحميد عباي، (٢٠٢١). "متطلبات تطبيق الخصخصة في بعض الاندية الرياضية بدولة الكويت"، المجلة العلمية لعلوم وفنون الرياضة ، المجلد ٠٤٣ العدد ١ .

٤- الكعبي ، جبار رحيمة ، (٢٠١٦). "الخصخصة في المجال الرياضي".

<https://www.sport.ta4a.us/human-sciences/management-leisure/1299-concept-privatization-sports-field.html>

٥- الكواز، عدي غانم وعزيز، محمد عبدالوهاب. (٢٠١٩). "معوقات تطبيق الخصخصة في الأندية الرياضية العراقية كما يراها أعضاء هيئاتها الإدارية"، مجلة الرافدين للعلوم الرياضية، المجلد ٢٢، العدد ٦٩ .

٦- بوحص، بوشيخي. (٢٠١٠). "المعالجات المحاسبية لأستثمارات الأندية الرياضية المحترفة حسب النظام المحاسبي المالي " (مع دراسة حالات كرة القدم) ،مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية .العدد الاول.

٧- نجاه، بن يحيى ومباركة، نعامة. (٢٠١٨). " المعيار المحاسبي (٣٨) وأهمية الأفصاح المحاسبي للأصول غير الملموسة"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد الثاني، العدد الثاني .

٨- الاتحاد العراقي لكرة

القدم <https://www.rsssf.org/tables/iraqchamp.html>

1. Andrikopolous, A. Kaimenakis, N. (2006). "Introducing intellectual capital analysis to soccer club management: an integrated map of intangible sources of value". International Journal of Sport Management and Marketing 5 (3), 251-266
2. Aprile Roberto, Nicolliello Mario, Durst Susanne.(2021). "Framing intellectual capital for elite athletes". Journal of Intellectual Capital, Vol. 23 No. 7, 2022.pp. 1-17, Emerald Publishing Limited, 1469-1930.

3. Balwel, Maram&Tayachi, Tahar.(2021). “**The Impact of Privtization on Saudi Clubs According to 2030 Vision**”, Palarch’s Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology 18(13), 580-586. ISSN 1567-214x.
4. Doupnik, (2020). “**International Accounting**” , University of South Carolina, McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, NY 10121. Printed in the United States of America.
5. Gazzola,P,Amelio,S. Papagiannis,F. Vătămănescu,E.(2020). “Financial Reporting in European Football Teams: A Disclosure Analysis of Player Registrations”. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 9, No.4, October 2019, pp. 182–206
6. Goshunova, I. & Kulikova, A. (2014). "**Human Capital Accounting in Professional Sport**": Evidence from Youth Professional Football. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(24), pp. 44-48.
7. IAS 38 Intangible Assets,.(2017).
<https://www.pkf.com/media/8d891e8463108ff/ias-38-intangible-assets.pdf.2017>
8. **IASB. (2010). Conceptual framework for financial reporting: Statement of financial accounting concepts no. 8. London: International Accounting Standards Board.**
9. **IASB. (2018). A conceptual framework for financial reporting. London: International Accounting Standards Board.**
10. IFRS. IAS 38 Intangible Assets.(2021); **International Financial Reporting Standards**.Available online: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-38-intangible-assets/>
11. Maglio, R., & Rey, A. (2017). “**The impairment test for football players: The missing link between sports and financial performance?**” Palgrave Communications, 3(17055).
12. Martin, Bengtsson& Johan, Wallström.(2014).“**Accounting and disclosure of football player registrations:**” Do they present a

- true and fair view of the financial statements? A study of Top European Football Clubs. Master's thesis within accounting. Jönköping university .
13. Morrow, S. (2014). **“Financial Fair Play-Implications for Football Club Financial Reporting”**. Edinburgh: ICAS.
 14. Müller, J. C., Lammert, J., & Hovemann, G. (2012).” **The Financial Fair Play Regulations of UEFA**”: An adequate concept to ensure the long-term viability and sustainability of European club football?. International journal of sport finance, 7(2), 117.
 15. Navarro, A. Marc. (2022). **“The future of intangible asset valuation for football clubs and analysis of current practices”** Major & Master in Managerial and Financial Economics, HEC Paris
 16. Opreana, Victor-Bogdan, Oprisor, Tudor, (2014). **“Accounting for soccer players: capitalization paradigm vs. expenditure”**, a Faculty of Economics and Business Administration, Babes-Bolyai University, Teodor Mihali 58-60, 400591 Cluj-Napoca, Romania .
 17. Paolo Lenzi, Claudio Sottoriva. (2013).” **L'applicazione del financial fair play alle società di calcio professionistiche**”, Roma, Aracne Editrice, p.129
 18. Risaliti, G., & Verona, R. (2012). “Players' registration rights in the financial statements of the leading Italian clubs”. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 26(1), 16-47.
 19. Robert, w. & Daniel, p. (2018). **“Finance and Accounting in Football”**, Sheffield Hallam University Research Archive (SHURA) at: <http://shura.shu.ac.uk/23740/>
 20. Starita, Diego. (2019), Accounting For Football Players Under IAS/IFRS Regulatory Framework , Master's thesis, Louis University / Italy.
 21. Su, Y., Baker, B.J., Doyle, J.P. and Kunkel, T. (2020), “The rise of an athlete brand: factors influencing the social media following of athletes”, Sport Marketing Quarterly, Vol. 29 No. 1, pp. 33-46.

22. **Suadiye, G. (2012). Value relevance of book value and earnings under the local GAAPs and IFRS: Evidence from Turkey. *Ege Akademik Bakis*, 12(3), 301-310.**
23. UEFA.(2018).**“Club Licensing and Financial Fair Play Regulations Edition”**
<https://documents.uefa.com/v/u/MFxeqLNKelkYyh5JSafuhg>
24. Starita, Diego.(2019).”Accouting For Football Players Under IAS/IFRS Regulatory Framework” , Master's thesis, Louis University / Italy.
25. Steenkamp, Michael.(2020).”Capturing The Value of Football Players In Financail Reporting”, Magister Er Commercii, College of Business and Economics, University of Johannesburg.

دور السندات الخضراء في دعم الاقتصاد العراقي، دراسة تحليلية لبعض تجارب
الدول العالمية والعربية

The Role of Green Bonds in Supporting the Iraqi economy, an analytical study of some international and Arab countries' experiences

الباحثين

أ.د. محمد غالي الحسيني م م . ناظم حمد ابراهيم م م . جيهان علي

ناصر

جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

muhammedh.rih@uokufa.ed.iq

ndhimhm@gmail.com

jihanali9193@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان اهمية اصدار السندات الخضراء لدعم الاقتصاد العراقي ، وقد تم اخذ عينة مجموعة من الدول التي تنشط في اصدار السندات الخضراء ودعم المشاريع الخضراء ، واستخدام الأدوات المبتكرة في تنوع الخضراء والتي تركز على المشاريع الصديقة للبيئة، وملاحظة بعض الفروق الدولية في اصدار السندات الخضراء المختلفة. وقد تم اخذ تجارب عدد من الدول منها الصين كأحد أهم الدول العالمية في إصدار السندات ، وبعض التجارب العربية مثل تجربة الإمارات ومصر، وتوصل البحث إلى أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتمويله بالسندات الخضراء لتحقيق التوازن بين زيادة النشاط الاقتصادي والحد من التلوث البيئي.



Abstract:

This study aims to demonstrate the importance of issuing green bonds to support the Iraqi economy. A sample of a group of countries that are active in issuing green bonds and supporting green projects was taken, And the use of innovative green tools that focus on environmentally friendly projects. Some international differences have been noted in the issuance of various green bonds. The experiences of a number of countries were taken, including one of the most important international countries in the issuance, in addition to some Arab countries such as the experience of the Emirates and Egypt, and we reached the conclusion of researching the importance of green and financing it with green bonds to compete between increasing economic activity and then environmental pollution.

المقدمة

يواجه العالم اليوم تحديات بيئية خطيرة تنعكس بآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستدعي وضع سياسات تنموية وبيئية سليمة للمواءمة بين البيئة وفلسفة التنمية المستدامة واهدافها ومسارها، حيث تشكل المشاريع البيئية مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دوراً هاماً في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، حيث أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها ام النامية هو تحسين ودعم مناخ الاستثمار والمشاريع الخضراء. وتشير العديد من الدراسات والإحصائيات إلى أن الاضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وتغيرات

المناخ قد تضاعفت أربع مرات منذ الثمانينيات، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تكثيف الجهود الوطنية والدولية للتعامل مع هذه المخاطر والتحديات. في هذا الإطار بات مصطلح "السندات الخضراء" رائجا في الأعوام الأخيرة، ومستخدما بكثافة بين الاقتصاديين ووسائل الإعلام وخبراء الاستثمار، إذ يجب أن تستخدم الأموال التي يتم جمعها عبر السندات الخضراء في المشاريع التي تفيد البيئة. وفي هذا البحث تم اخذ عينة مجموعة من الدول التي تنشط في اصدار السندات الخضراء ودعم المشاريع الخضراء، واستخدام الأدوات المبتكرة في تنوع الخضراء والتي تركز على المشاريع الصديقة للبيئة، وملاحظة بعض الفروق الدولية في اصدار السندات الخضراء المختلفة.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث: -

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع كونه من الموضوعات الحديثة للدراسات المالية

ويمكن عرض الأهمية فيما يلي:

١- يهتم الكثير من الأبحاث بسوق السندات الخضراء وتعتبر وسيلة مهمة لجمع الأموال وتوجيهها للمشاريع البيئية وتعتبر هذه السندات وسيطا ائتمانيا ويدعم حماية البيئة ويساهم في حركة راس المال الخضراء.

٢ - تعد السندات الخضراء احدى الادوات المالية المبتكرة في التمويل الاخضر اذ ان تطورها سيدعم التمويل الاخضر الذي بدوره ينمي الاقتصاد الاخضر .

مشكلة البحث :- ان السندات الخضراء كأدوات تمويلية مبتكرة لتمويل المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة ،قد لقيت قبولا عالميا وعربيا باعتبارها احد الحلول التي يعول عليها كثيرا لتمويل العديد من المشاريع الخضراء في العالم ، اذ تتسم هذه السندات بالدخل الثابت وبكونها ادوات مالية يسهل تسهيلها ،ولكن تكمن مشكلة

البحث ما هو مسار تطور السندات الخضراء في بعض دول العالمية والعربية وانعكاسه على الاقتصاد العراقي .

فرضية البحث :- للإجابة عن هذا التساؤل ، تتضمن الفرضية، اذ تلعب السندات الخضراء في العديد من الدول العالمية والعربية دورا بارزا في التقليل من الانعكاسات السلبية للأنشطة الاقتصادية والتغيرات المناخية بدرجات متفاوتة بل انخفاضها في العراق .

٢.١- اهداف البحث:-

يهدف البحث الى ما يأتي:-

١- دراسة مفهوم السندات الخضراء ،ومصادر اصدار السندات الخضراء ومزايا وتحديات التي تواجه السندات الخضراء.

٢- بيان مدى تأثير اصدار السندات الخضراء في دعم الاقتصاد الاخضر وتطوره .

٣- تسليط الضوء في هذا البحث على تجارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال التمويل بالسندات الخضراء والتحول الى الاقتصاد الاخضر.

٤ - مدى استفادة الاقتصاد العراقي من التجارب العالمية والعربية.

٣.١- حدود البحث الزمانية

لقد تم حصر البحث ضمن المدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣)، وذلك لتوفير البيانات لهذه السنوات من خلال البنك الدولي وسوق الأوراق المالية.

٤.١- منهجية البحث:-

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، في حين أستخدم المنهج التحليلي في تحليل واقع تطور وانتشار السندات الخضراء والمساهمة التي قدمتها في تمويل تلك الدول.

٢- المبحث الثاني/الجانب النظري/ السندات الخضراء إطار مفاهيمي

١.٢- مفهوم السندات الخضراء

تمثل السندات الخضراء السندات الصديقة للبيئة أحد أهم الأدوات المالية الحديثة والمصممة أساساً لتمويل المشاريع المتصلة بالبيئة والمراعية للمناخ، وأصبحت هذه السندات تحظى باهتمام متزايد من المؤسسات المالية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنوك المتعددة الأطراف ومؤسسة التمويل الدولية، وتسمى السندات الخضراء بذلك لان عوائدها تستخدم لتمويل المشاريع الخضراء مثل مشاريع الطاقة النظيفة، الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، منع التلوث ومكافحته، وإدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي والمباني الخضراء ومشاريع النقل التي تقلل من الانبعاثات. (الوحيلى ٢٣:٢٠٢٢) ، ويوضح جدول (١-١) مفهوم للسندات الخضراء.

الجدول (١-١) مفهوم السندات الخضراء

المصدر	المفهوم
(البنك الدولي ٧:٢٠١٥)	يعرف السند الأخضر على انه صك استدانة يصدر للحصول على الاموال مخصصة لتمويل المشروعات المتصلة بالبيئة او المناخ.
(ICMA, 2018: 3)	ان مبادئ السندات الخضراء الصادرة من (ICMA) لسنة ٢٠١٨ أي نوع من أدوات السندات تستخدم عائداتها حصرياً على تمويل أو إعادة تمويل، جزئياً أو كلياً، في مشاريع خضراء جديدة ومؤهلة تتماشى مع المكونات الأساسية لمبادئ السندات الخضراء
(النصراوي ٤٠:٢٠٢٠)	يعرف السندات الخضراء على انها أوراق مالية ذات دخل ثابت تمول الاستثمارات ذات الفوائد البيئية أو المتعلقة بالمناخ وهي جزء لا يتجزء من التمويل الأخضر بصورة عامة، والذي يهدف إلى استبعاد العوامل الخارجية البيئية وتعديل تصورات المخاطر من أجل الحفاظ على المناخ والبيئة .

٢.٢- مبادئ السندات الخضراء

مبادئ السندات الخضراء (GBP) هي المبادئ التي صدرت في تموز من عام ٢٠١٨ من قبل (International Capital Markets Association) حيث تعتبر

هذه المبادئ توجيهية واختيارية وقد تم اصدارها عام ٢٠١٥ لأول مرة وتم تنقيحها واصدارها عام ٢٠١٨.

حيث تهدف الى ضمان الشفافية وتعزيز الافصاح والنزاهة مما يساهم في تطوير سوق السندات الخضراء من خلال توضيح الطرق المثالية لإصدار السندات الخضراء من خلال توضيح الطرق المثالية لإصدارها ويمكن استخدام المبادئ من قبل كافة الاطراف ذات العلاقة بسوق راس المال حيث توفر التوجيهات المتعلقة بالجهات المصدرة للسندات الخضراء.

كما تساعد هذه المبادئ المستثمرين من خلال تعزيز توافر المعلومات اللازمة لتقييم الاثر البيئي للسندات الخضراء وتساعد ايضا في عملية الاكتتاب من خلال الافصاح، وتؤكد هذه المبادئ على شفافية عملية الاصدار والكشف عن المعلومات المتعلقة بالجهات المصدرة مما يمكن المستثمرين والبنوك الاستثمارية وشركات التأمين والوسطاء وجميع الاطراف ذوي العلاقة من فهم خصائص أي سندات خضراء، كما تؤكد المبادئ على دقة وسلامة المعلومات التي سيتم الكشف عنها والتي توفرها الجهات المصدرة لأصحاب المصلحة.

وتمكن السندات الخضراء من تنوع أنشطة المستثمرين وزيادة التعاون بينهم ورفع الوعي بأنشطة المصدر والمساهمة في بناء سوق تساعد على تعبئة تمويل من القطاع الخاص لغرض الأنشطة التي تركز على المناخ وتكون صديقة للبيئة ، ومن المسلم به ان السندات الخضراء تكون مسعرة بمستويات قريبة جدا من السندات التقليدية، ومن ثم فان المستثمرين لا يبدون استعدادا للتخلي عن العائد او دفع تكلفة اضافية مقابل الجانب البيئي للسند وما يتصل به من تقارير ، وبالرغم من ذلك يشير مراقبو هذه السوق حديثة النشأة الى الطلب والتفضيل المتزايد للسندات الخضراء للبيع بأسعار اعلى من السندات التقليدية بسبب ندرة السندات الخضراء ، وتبعا لاتجاهات الطلب والعرض في اسواق معينة ، قد يظهر في المستقبل تسعير تفضيلي للسندات الخضراء بالنسبة الى السندات الأخرى . (يعقوب وآخرون ، ٢٠٢٠: ١٨)

وتوضيح مبادئ السندات الخضراء إلى عدة فئات عامة من المشروعات المؤهلة المحتملة ومنها (30- 1, 2016, The World bank):

١- الطاقة المتجددة.

٢- كفاءة استخدام الطاقة.

٣- الإدارة المستدامة للنفايات.

٤- الاستخدام المستدام للأراضي (الغابات والزراعيه المستدامة).

٥- النقل النظيف .

٦- الإدارة المستدامة للحياة.

٧- التكيف مع تغير المناخ وغيرها .

٣.٢- أهمية اصدار السندات الخضراء: -

تبرز أهمية اصدار السندات الخضراء في كل من (Bugg & Emerson,2011:7

، (الحمامصي، ٢٠٢٣:٤٩٢) ، (الوحيلى، ٢٠٢٢:٣٧، ٢٠٢٣:-

١. يدرك الاستثمار المؤثر أن الاستثمارات يمكن أن تسعى إلى تحقيق عائدات مالية

في حين تعالج أيضاً عن قصد التحديات الاجتماعية والبيئية.

٢. يؤثر التمويل المناخي في القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنتج من

عملياتها، وهذا يعني الاهتمام بثلاثة أضعاف الاستثمار التقليدي الذي يركز فقط

على الارباح الاقتصادية أو على المحصلة المالية النهائية فقط.

٣. يساعد العائد من السندات الخضراء في زيادة رأس المال من أجل المشروعات

الخضراء الصديقة للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

٤. علاوة السندات الخضراء والتقلبات المنخفضة والتأثير البيئي من شأنه أن يجعل

الإنسان الاقتصادي يفضل اصدار السندات الخضراء على إصدار السندات

التقليدية.

٥. يهدف العائد من السندات الخضراء إلى تمويل مشروعات التقنيات الخضراء المتقدمة تكنولوجياً لتخفيف الآثار البيئية السلبية للتصنيع التقليدي.
٦. الدافع وراء إنشاء أو إصدار فئة السندات الخضراء هو التأثير البيئي في الاستثمارات.
٧. يؤثر التمويل المناخي في القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنتج من عملياتها، وهذا يعني الاهتمام بثلاثة أضعاف الاستثمار التقليدي الذي يركز فقط على الارياح الاقتصادية أو على المحصلة المالية النهائية فقط.

٤.٢ - عملية اصدار السندات الخضراء

تشرع عملية اصدار السندات الخضراء حين يقوم المصدر للمشروع بإعداد مشروع أخضر في سند المشروع، ويجب على المصدر أن يحدد قدر الإمكان الآثار الإيجابية المتوقعة لمشروعه الذي يخدم البيئة، ومن أجل تجنب المغالية في التقدير أو التقليل من الوقت لمثل هذه الآثار، يتطلب وجود مدقق مستقل متخصص في تقييم الأثر البيئي فيما إذا كان المشروع صديقاً للبيئة بالفعل، إذ يتمثل دور المدقق المستقل في إجراء تقييم كمي ونوعي للمشروع، وذلك بناءً على المعايير المقترحة الاتية (الوحيلي ٢٠٢٢:٤٨):

١- تقييم تقني للمواصفات او المخاطر والفرص المرتبطة بالمشروع والجدارة الائتمانية لمصدر السندات الخضراء.

٢- استخدام العائدات قبل الإصدار، إذ يجب أن تحدد وثيقة قانونية لكيفية استخدام إجراءات السند.

٣- متطلبات المراقبة والإبلاغ والتتبع، إذ يتم إصدار العديد من التقارير بانتظام لمراقبة كل من المشروع واستخدام العائدات لأجل التأكد من تخصيص عائدات السندات الخضراء على وفق مبادئ السندات الخضراء.

٥.٢- أنواع السندات الخضراء

وتبدأ عملية إصدار السندات الخضراء حين يقوم المصدر أو مطور المشروع بإعداد مشروع أخضر في وثيقة المشروع، ويجب على المصدر أن يحدد قدر الإمكان الآثار الإيجابية المتوقعة لمشروعه في البيئة ومن أجل تجنب المبالغة في التقدير أو النقص من الوقت لمثل هذه الآثار، يتطلب وجود مدقق مستقل متخصص في تقييم الأثر البيئي فيما إذا كان المشروع صديقاً للبيئة بالفعل، إذ يتمثل دور المدقق المستقل في إجراء تقييم كمي ونوعي للمشروع، بناءً على المعايير المقترحة الآتية (017:6 ICMA, 2).

١. تقييم تقني للمواصفات والمخاطر والفرص المرتبطة بالمشروع والجدارة الائتمانية، المصدر السندات الخضراء
٢. استخدام العائدات قبل الإصدار، إذ يجب أن تحدد وثيقة قانونية كيفية استخدام إجراءات السند.
٣. متطلبات المراقبة والإبلاغ والتتبع، إذ يتم إصدار العديد من التقارير بانتظام المراقبة كل من المشروع واستخدام العائدات لأجل التأكد من تخصيص عائدات السندات الخضراء على وفق مبادئ السندات الخضراء. وتتضمن عملية إصدار السندات الخضراء ثلاثة لاعبين رئيسيين في الأقل في السوق، وهم كل من المصدر، ومدقق مستقل، وشركات التأمين، وعلى الرغم من أن سوق السندات الخضراء ينمو بسرعة، إلا أن حجمها لا يزال صغيراً مقارنة بسوق الدخل الثابت (188: 2016, Franklin).

٤. سندات المشروع الأخضر تمول بشكل مباشر مشروع أخضر أو أكثر. وتعرض المستثمر لمخاطر الاستثمار في هذه المشروعات بشكل مباشر دون اللجوء إلى المصدر.

٥. الاستخدام الأخضر لسندات إيرادات العائدات يتم الالتزام بالدين مع عدم اللجوء إلى المصدر، ويتم اللجوء إلى التدفقات المالية المحققة عن المشروع الأخضر الذي يتم استثمار عائدات السندات فيها. كما يتم إعادة تقييد العائدات إلى حساب المشروع الأخضر الأساسي مرة أخرى أو إلى حساب مشروع أخضر آخر غير ذي صلة بالمشروع الأخضر الأساسي مع مراعاة سداد الضرائب والرسوم التي تعهد بها المصدر، ويلزم على المصدر إبلاغ المستثمر بشأن استخدام العائدات.

٦. سندات التوريق الخضراء يُطلق عليها السندات الخضراء المضمونة بالإيرادات المحققة من استثمار أخضر واحد أو استثمارات خضراء متعددة وتستخدم تلك الإيرادات في سداد القيمة المالية للسند ذاته، كما أن المصدر مربوط بالأصول المضمونة، وقد يتم الالتزام بالدين مع اللجوء للمصدر أو بدونه.

٦.٢- التحديات التي تواجه السندات الخضراء

تواجه السندات الخضراء العديد من التحديات نذكر منها: - (بكدي والزهران، ٢٠٢٠: ٣١٠)

- ١- نقص الوعي بمزايا السندات الخضراء.
- ٢- تكاليف متطلبات السندات الخضراء.
- ٣- عدم توفر تصنيفات ومؤشرات وقوائم السندات الخضراء.
- ٤- نقص السندات الخضراء المطروحة بما يعكس عدم وجود مشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الأسواق.

كما تعتبر قلة السندات الخضراء المعروضة في بعض الأسواق من أهم العوائق الرئيسية رغم توفر المستثمرين، وهذا يعكس عدم وجود مشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الأسواق والتي يمكن تمويلها أو إعادة تمويلها من خلال السندات الخضراء.

٧.٢- طبيعة المشاريع الصديقة للبيئة التي تمويلها السندات الخضراء

تضمنت وثيقة مبادئ السندات الخضراء أنواع المشاريع التي يمكن تمويلها عن طريق اصدار السندات الخضراء كما يوضحه الجدول التالي:(بن علي وبومنقار، ٢٠٢٢:١٣٦،

الجدول (١-٢): طبيعة المشاريع الخضراء القابلة للتمويل عبر اصدار السندات الخضراء

قطاعات المشاريع الخضراء	طبيعة المشاريع المنتمية للقطاع
مشاريع الطاقة المتجددة	مشاريع انتاج ونقل الطاقة المتجددة، مشاريع الأجهزة والمعدات الخاصة بالطاقة المتجددة.
مشاريع منع التلوث والسيطرة عليه	مشاريع الحد من انبعاثات الغازات في الهواء والتحكم في الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مشاريع معالجة التربة والحد من النفايات واعادى تدويرها.
مشاريع النقل النظيف	النقل القائم على الكهرباء، وسائل النقل الهجينة، وسائل النقل التي لا تعتمد على المحركات، المشاريع متعددة الوسائط، مشاريع البنية التحتية لوسائل النقل النظيف والحد من الانبعاثات الضارة.
مشاريع كفاءة الطاقة	المباني الجديدة والمتجددة، تخزين الطاقة، تدفئة المناطق، الشبكات الذكية، الاجهزة والمعدات الخاصة بكفاءة الطاقة.
مشاريع المباني الخضراء	المشاريع التي تلبى المعايير أو الشهادات الاقليمية أو الوطنية أو الدولية المعترف بها حول المباني الخضراء.
مشاريع المنتجات ذات الكفاءة البيئية	مشاريع ادخال المنتجات المستدامة والصديقة للبيئة ذات علامة أو شهادة بيئية مشاريع التعبئة والتغليف والتوزيع الموفرة للمواد.
مشاريع الادارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي	البنية التحتية المستدامة للمياه النظيفة/أو مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي، انظمة الصرف الصحي المستدامة للمناطق الحضرية، مشاريع تطوير الأنهار.

٨.٢- خطوات عملية إصدار السندات الخضراء

تمر مراحل عملية إصدار السندات الخضراء بمراحل عدة وقد حددت مؤسسة التمويل الدولية والتي هي أحد اعضاء إصدار أعضاء مجموعة البنك الدولي الخطوات كسباق عمل للمصارف المصدرة لهذه السندات بأربع خطوات وكالاتي : (يعقوب ورشوان ١٧: ٢٠١٨)

- ١- تحديد معيار اختيار المشروع.
 - ٢- تنفيذ عملية اختيار المشروعات.
 - ٣- تخصيص وتوزيع حصيلة إصدار السندات.
 - ٤ - الرصد والإبلاغ.
- شكل رقم (١) خطوات عملية إصدار السندات الخضراء



٩.٢- الدور التنموي المستدام للسندات الخضراء في تمويل المشاريع البيئية

إن السندات الخضراء هي آلية من آليات التمويل الأخضر ولها دور مهم وبارز في تمويل مشاريع التنمية المستدامة لأنها تتميز عن السندات التقليدية كونها توجه للاستثمارات الخضراء والطاقات المتجددة وأيضاً المشاريع المتصلة بالبيئة. إذ أن هذه السندات الخضراء لديها مجالات عديدة لاستخدامها وتساهم في مواجهة تحديات

المناخ، وعرفت أيضا اصدارات السندات الخضراء تطورا على المستوى العربي والدولي. (دنية ومريم، ١١٩:٢٠٢١)

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٢ - المؤشرات المالية للسندات الخضراء

هناك عدة مؤشرات مالية للسندات الخضراء مثل مؤشر باركليز / مورغان ستانلي لأسواق

المال الدولية (MSCI)، ومؤشر ستاندرز أندبورز (S&P) ، وتعد مقاييس مفيدة لمحافظ

الاستثمار في السندات الخضراء ودعم الشفافية في الإبلاغ.

٢.٣- تطور اصدار السندات الخضراء على المستوى الدولي والعربي

١.٢.٣- تطور سوق السندات الخضراء العالمية

ظهر سوق السندات الخضراء عام ٢٠٠٧ بإصدار بنك الاستثمار الأوروبي سندات بيئية بمبلغ (٦٠٠) مليون يورو، وجهت لتمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ولاحقاً بدأت الاصدارات تتوسع بعد ذلك مع الاصدارات القليلة الأولى من بنوك التنمية متعددة الاطراف. فبدأت هذه السوق بإصدار مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية لأول سند أخضر مسجل عام ٢٠٠٨ ما مجموعه (٤٤٠) مليون دولار كسندات بيئية استجابة لطلبات المؤسسات الاستثمارية الكبرى التي تبحث عن استثمارات نقدية تدعم بشكل صريح تمويل المشاريع المرتبطة بالمناخ، ومنذ ذلك الحين أصدر البنك سندات خضراء بحوالي (١٠) مليارات دولار من خلال (١٣٠) صفقة بثماني عشرة عملة. توفر سندات البنك الدولي الخضراء للمستثمرين الفرصة لدعم الحلول البيئية من خلال سند يستفيد من التصنيف الائتماني الممتاز للبنك الدولي. بلغت قيمة ما تم اصداره من سندات خضراء حتى مارس ٢٠١٦ نحو (١٩) مليار دولار، استحوذت الشركات الصينية على نسبة (٤٨%) من

هذه الاصدارات، كما شهد عام ٢٠١٦ دخول الشركة الكورية Hyundai Capital Services في سوق السندات الخضراء بأول اصدار لها.

تطرح سندات البنك الدولي الخضراء على الدول للاكتتاب فيها، ففي بعض المناطق تعزز هذه السندات مشاريع الطاقة المتجددة، وفي تونس تساعد هذه السندات على تحسين الكفاءة في الري وإمدادات المياه المستمرة في المناطق الريفية، وفي كولومبيا والمكسيك تدعم هذه السندات وسائل النقل الجماعي التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة. (رخصة ووسام ، ٢٠٢١:٨)

اتسعت سوق السندات الخضراء حيث تجاوزت الإصدارات التراكمية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٨ نصف تريليون دولار، وتحديداً ٥٢١ مليار دولار. بينما بلغت إصدارات العام ٢٠١٩ وحده حوالي ٢٤٠ مليار دولار، وذلك وفقاً لبيانات مبادرة تمثّل السندات الخضراء حوالي ٣% من إجمالي سندات المناخ إصدارات السندات على مستوى العالم، ولا زالت الإصدارات الأمريكية ثم الصينية ثم الفرنسية تتصدر المشهد. وفي نهاية العام ٢٠٢٠ وهو رقم أعلى بقليل من إجمالي إصدارات ٢٠١٩ البالغ ٢٦٩ مليار دولار وهذا راجع الى تباطؤ الاصدارات خلال الربع الثاني من ٢٠٢٠ واستمرار هذا الانخفاض الطفيف الى الربع الأول من ٢٠٢١ بسبب آثار أزمة فيروس كورونا قبل أن تتعافى تدريجياً في الربع الثاني من نفس السنة كما أظهره عرضه، وقد كان لفيروس كورونا الأثر السلبي الكبير اقتصادياً واجتماعياً، بالرغم من ذلك فإن متانة أسواق التمويل الأخضر توصلت الى عام قياسي من الاصدارات خلال ٢٠٢١ وهي مرشحة للارتفاع خلال السنوات القادمة. المناخ فقد استمر إصدار أدوات الدين الخضراء في النمو في النصف الأول من عام ٢٠٢١، مع أحجام مدرجة في قاعدة بيانات السندات الخضراء لسندات المناخ في هذه الفترة تصل إلى (269) مليار دولار أمريكي وهي تصل إلى الضعف مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٢٠ وهو رقم قياسي على مستوى فترة النصف عام منذ بدء السوق في عام ٢٠٠٧. في النصف الأول من العام ٢٠٢١، وصلت الإصدارات الخضراء إلى ما يعادل أكثر من ثلاثة

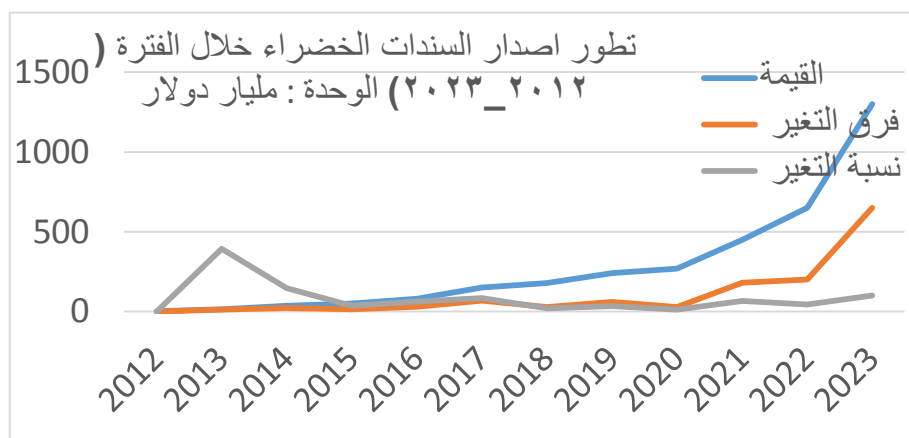
أرباع (٧٦) ما تم إصداره خلال عام ٢٠٢٠ بأكمله، وحسب المبادرة فهو يزيد عن نصف الحجم المتوقع خلال العام ٢٠٢١ ككل والبالغ (٤٥٠) مليار دولار، وبهذا يصل حجم ما تم إصداره من سندات بشكل تراكمي إلى (١.٣) تريليون دولار. وحسب مبادرة سندات المناخ فإنه ومع تحقيق معدلات نمو هذه فمن المحتمل أن يتجاوز حجم الإصدارات السنوية للسندات الخضراء التريليون دولار.

الجدول (١-٣): تطور اصدار السندات الخضراء خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٣) الوحدة: مليار دولار

السنوات	القيمة	فرق التغير	نسبة التغير
2012	3	0	0
2013	14.8	11.8	393
2014	36.6	21.8	147
2015	50	13.4	37
2016	81	31	62
2017	150	69	85
2018	179	29	19
2019	240	61	34
2020	269	29	12
2021	450	181	67
2022	650	200	44
2023	1300	650	100

المصدر: من اعداد الباحثين

شكل رقم (٢)



المصدر: من اعداد الباحثين

سوق السندات الخضراء نما بوتيرة سريعة على الصعيد العالمي وأما عن الدول الناشئة، لم تكتسب بعد السندات الخضراء قوتها واتساع قاعدتها الذي تستحقه، فمنذ 2012 وحتى 2019 ، أصدرت (35) دولة ناشئة سندات خضراء، فاق أداء سوق السندات الخضراء الناشئة التوقعات في عام 2019 بإصدار قياسي بلغ (240 مليار دولار) ، وتضاعف حجم سندات الاستدامة مع إصدارها أكثر من (40) مليار ، دولار في عام 2019 ، وارتفعت إصدارات السندات الخضراء في الأسواق الناشئة بنسبة (21 %) لتصل إلى (52 مليار دولار) ، ليصل المبلغ المستحق إلى (168 مليار دولار)، شكل إصدار السندات الخضراء بشكل هامشي أكثر من (3 %) من إجمالي السندات العالمية الصادرة لعام 2018 أما الدول العربية فلا زالت السندات الخضراء بالنسبة لها في بداياتها، باستثناء بعض الإصدارات للإمارات العربية المتحدة، والمغرب، إلا أن الإصدارات السيادية لم تعرف بعد طريقها لمعظم الدول العربية. (دنية ومريم ، ١٢١ : ٢٠٢١).

٢.٢.٣- تجارب بعض الدول في اصدار السندات الخضراء

١.٢.٢.٣- تجربة الصين في اصدار السندات الخضراء

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تكلفة الأضرار البيئية تبلغ (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي الصين (Development 2016:20)، وتشير تقديرات البنك الصيني إلى أن الصين بحاجة إلى رأس مال يقدر بحوالي (١٠-٦٢٠) مليار دولار أمريكي سنويا (Sandalow 2020:40) كرأس مال مطلوب للاستثمار في المشاريع النظيفة، وعليه أصبحت مكافحة التلوث والتدوير والاستثمارات الخضراء من أهم الأولويات في الصين ويمكن أن يكون للتمويل الأخضر خاصة التمويل بالسندات الخضراء دور مهم في ذلك. تتضمن أجال الاستحقاق والمنتجات سندات قصيرة الأجل وسندات طويلة الأجل حتى. بلغت إصدارات السندات الخضراء في الصين عام (٢٠١٣) حوالي (١١) مليار دولار، لترتفع الإصدار إلى (٣٦) مليار دولار عام (٢٠١٤). أما في عام (٢٠١٨) فقد بلغت الإصدارات (٤٣) مليار دولار، وفي عام (٢٠١٩) وصلت الإصدارات إلى (١٢٠) مليار دولار وبذلك فهي ثاني أكبر سوق للسندات الخضراء عالمياً الملاحظ أن هذه السندات نمت بمعدلات مضاعفة في الصين، حيث انتقلت الإصدارات من (١١) مليار دولار إلى (١٢٠) مليار دولار في غضون ثمانية سنوات.

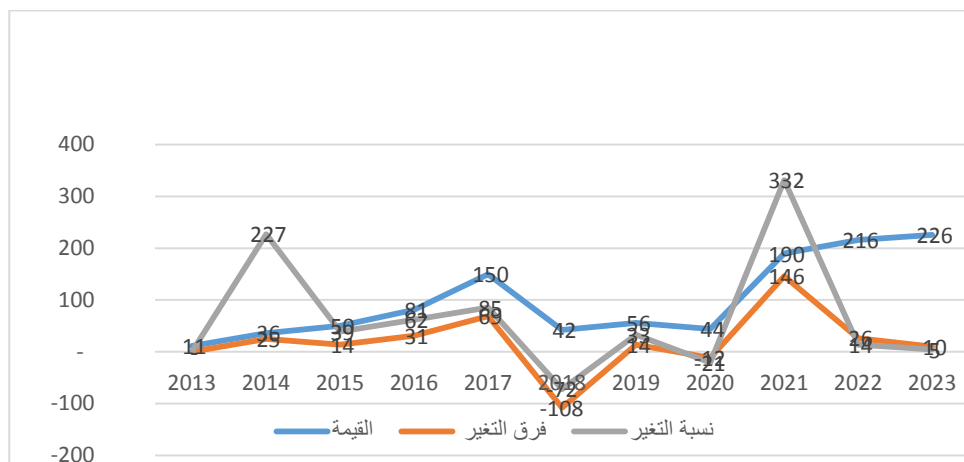
وبخصوص تنظيم اصدار السندات فإن أول معيار للسندات الخضراء تم إطلاقه من طرف البنك الصيني عام (٢٠١٥) كأساس لخدمة الاقتصاد الحقيقي في إصدار (٢٠١٥). وفي عام (٢٠١٦) تم إصدار المبادئ التوجيهية بشأن إصدار السندات الخضراء لتشجيع الاستثمار في ١٢ نوعاً رئيسياً من المشاريع الخضراء ،وفي (٢٠١٩) تم صياغة دليل إرشادي للصناعة الخضراء والذي أوضح تعريف وتصنيف الصناعات والمشاريع الخضراء ، وفي عام (٢٠٢٠) تم وضع الأساس لكتالوج السندات الخضراء وبلغت إصدارات السندات الخضراء في عام (٢٠٢٢) بزيادة قدرها ٦٤% عن عام (٢٠٢١)، وبلغت إصدارات السندات الخضراء في عام (٢٠٢٣)

بزيادة قدرها ١٠% عن عام (٢٠٢٢) وقد كان هذا اكبر حجم اصدار الاصدار
السندات في اي دولة في العالم .(بكدي والزهران، ٢٠٢٠: ٣١٦)
الجدول (٣-١): تطور اصدار السندات الخضراء في الصين خلال الفترة
(٢٠١٣-٢٠٢٣) الوحدة :مليار دولار

السنوات	القيمة	فرق التغير	نسبة التغير
2013	11	-	-
2014	36	25	227
2015	50	14	39
2016	81	31	62
2017	150	69	85
2018	42	108	72
2019	56	14	33
2020	44	12	21
2021	190	146	332
2022	216	26	14
2023	226	10	5

الجدول من اعداد الباحثين

شكل رقم (٣) تطور اصدار السندات الخضراء في الصين خلال الفترة
(٢٠١٣-٢٠٢٣) الوحدة : مليار دولار



المصدر: من اعداد الباحثين

٢.٢.٢.٣- التجربة المصرية في اصدار السندات الخضراء (شعبان، ١٢٤: ٢٠٢١)

سعت مصر للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر ودمج مبادئ الاستدامة في نظم التشغيل والاستثمار، ولتحقق هذا الهدف قامت بتحديث العديد من القوانين والتشريعات وكذلك السياسات البيئية والإجراءات التنظيمية.

فتم اصدار العديد من القوانين ، منها قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون (٩) لسنة ٢٠٠٩ ، وكذلك القانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ بهدف صندوق حماية البيئة ، وتم استحداث أداه تمويل خضراء (السندات الخضراء) لتوفير تمويل المشروعات الصديقة للبيئة وادرجت بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال التي صدرت في نوفمبر ٢٠١٨ ، واعتمدت استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ البعد البيئي كمحور أساسي في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية " السندات الخضراء السيادية "، في ضوء هذه الاستراتيجية اتخذت العديد من السياسات .

وتعتبر مصر واحدة من اصدارات للسندات الخضراء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وذلك وفق مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية ، وهي أول من بادر بإصدار السندات الخضراء السيادية في المنطقة ، وتنوع مصادر التمويل للمشروعات النظيفة وذلك في أكتوبر ٢٠٢٠ ، لقد قامت وزارة المالية بالإجراءات التمهيديّة لطرح أول

إصدار حكومي سيادي للسندات الخضراء في السوق العالمية ، واختير أربعة بنوك استثمارية دولية من بين ١٧ عرض لبنوك دولية واستثمارية كبرى ، هذه البنوك هي Deutsche Bank, Citi Bank, HSBC, Credit الريادة لمصر في هذا المجال ، وتم أول طرح بقيمة (٧٥٠) مليون دولار لأجل (٥ سنوات) بسعر عائد (٥,٢٥٠ %) وتتوعد قاعدة المستثمرين من أوروبا ، والولايات المتحدة ، الشرق الأوسط، وشرق آسيا . (٦,٦,٤١,٤٧ بالمائة) على التوالي ، ولدينا (١٧) مستثمر لأول مرة لهم يستثمرون بمصر ، وتم الاكتتاب من أكثر من (١٠٠ مستثمر) ، وبلغت تغطية الطرح نحو (٥) أضعاف حجمه ، بعد تلقى طلبات شراء من المستثمرين قيمتها (٣.٧ مليار دولار) ومن المقرر استخدام حصيلة السندات في تمويل مشروعات خضراء تراعى البعد البيئي في قطاعات النقل والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ، وتم تحديد (٥) مشروعات يتم تمويلها بالسندات الخضراء بنحو (٥٠٠ مليار دولار) وهي مشروع قطار مونوريل (العاصمة الإدارية - ٦ أكتوبر) ، محطة معالجة قرى عرب المدابغ ، مشروع محطة تحلية مياه الضبعة ، محطة معالجة مياه الصرف الصحي شرق الاسكندرية ، محطة معالجة صرف صحي بامتداد مركز العياط بالجيزة . لقد بدأت مصر في التوجه نحو الاهتمام بهذا النوع من الاقتصاد (الاقتصاد الأخضر) كأحد السبل الهامة والرئيسية في خطط التنمية الشاملة وذلك من خلال تنفيذ عدة مشروعات تتناسب مع الأولويات الاقتصادية والبيئية للدولة، لقد وصل عدد المشروعات المسجلة دوليا ضمن آلية التنمية النظيفة إلى (٢٦) مشروعا تحقق خفضا سنويا يقدر بنحو (٢,٤ مليون طن) ثاني أكسيد الكربون المكافئ.

٣.٢.٢.٣- تجربة الإمارات في إصدار السندات الخضراء

أن أول إصدار للسندات الخضراء في الشرق الأوسط كان من مؤسسة مالية وهي بنك أبو ظبي الأول في عام ٢٠١٧، (٥٨٧ مليون دولار أمريكي) على (٥ سنوات)، عائدات هذه السندات يتم بها التمويل كليا أو جزئيا لمشاريع تتعلق محتوياتها بالإدارة

المستدامة الموارد الطبيعية الحية والحفاظ على التنوع البيولوجي البري والمالي، والنقل
النظيف، الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ومنع التلوث، وإدارة المياه. والتكيف مع
تغير المناخ والمنتجات ذات الكفاءة البيئية، ومن خلال لجنة السندات الخضراء بالبنك
يتم اخضاع المشاريع لحوكمة فعالة ويقدم البنك تقريره عن السندات الخضراء ويكون
التقرير متاح للجمهور على موقع البنك وذلك تماشياً مع مبادئ السندات من شفافية
واحكام.(Nagla & Sayed, December 2019, p 77)

لدولة الامارات تجربة ناجحة في اصدار الصكوك الإسلامية وهي نوع من السندات
الخضراء ولكن ذات طابع اسلامي، وتعد دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي وذلك
لتمتعها باقتصاد حر من مفتوح وتنوع اقتصادها وامتلاكها بنية تحتية وتقنية
ولوجستية. إن أحد أهم ما تركز عليه استراتيجية دبي للطاقة النظيفة لعام ٢٠٥٠ هي
الصكوك الخضراء ، فقد بلغ حجم الصكوك المدرجة في أسواق دبي سنة ٢٠١٥ نحو
(١٣٥ مليار درهم) تضمنت الاستراتيجية انشاء صندوق دبي الأخضر بقيمة (١٠٠
مليار درهم) لتمويل الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة ، كمولد الطاقة الشمسية
وقدرته (٥٠٠٠ ميغا واط) لعام ٢٠٣٠ وهو بذلك يعد المشروع الأكبر في العالم،
والطاقة المتجددة ، وإعادة النظام البيئي وحمايته والسياحة البيئية ، وإدارة النفايات
وغيرها من المجالات التي تساهم في زيادة خلق فرص عمل وبالتالي حل مشكلة
البطالة وتحسين مستويات الدخل وتحقيق الرفاء، والرفع من مستوى الخدمات
الأساسية من خلال التعليم والتدريب في جميع المجالات ، ولذلك تم عقد تعاون
مشترك بين هيئة كهرباء ومياه دبي وشركة الصكوك الوطنية لإطلاق صندوق تمويلي
أخضر سنة ٢٠١٧ بقيمة (٢.٤ مليار درهم).

أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) أول إرشادات عن ممارسة السندات
الخضراء، مما أدى إلى إدراج أدوات مالية خضراء رفيعة المستوى في بورصة ناسداك
دبي في عام ٢٠١٩، ويشمل الأدرج اثنين من الصكوك السيادية الخضراء من قبل
حكومة إندونيسيا بقيمة (٢ مليار دولار أمريكي) بالإضافة إلى اصدار شركة ماجد

الفطيم القابضة ما قيمته (٦٠٠ مليون دولار) وهي أول شركة صديق للبيئة في العالم، بالإضافة الى ادراج الصكوك الخضراء للبنك الإسلامي للتنمية بمليار يورو في ناسداك دبي في أواخر عام (٢٠١٩).

٣.٣- لمحة عامة لواقع الاقتصاد الأخضر في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي، على مر العقود الثلاثة الماضية من عدم تحقيق نمو في القطاعات الرئيسية كالصناعة والزراعة والخدمات وغيرها، وهي القطاعات التي تسهم بتحقيق معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم التركيز على المكون النفطي باعتباره سلعة التصدير الرئيسة إذ تسهم الإيرادات النفطية بما يقارب (٩٥%) من الصادرات، ويمتلك العراق إمكانات كبيرة من الطاقة المتجددة يأتي في مقدمتها الطاقة الشمسية طاقة الرياح المائية والكتلة الحيوية. تشير تقارير وزارة الكهرباء العراقية الى تنفيذ مشاريع محطات الطاقة الشمسية في عام ٢٠١٩ بقدره (٧٥٥ ميغا واط). فضلا عن الطاقة الشمسية يمتلك العراق قدرات كبيرة من طاقة الرياح يمكن استغلالها كذلك، وفيما يخص الطاقة المائية فإن الأراضي العراقية تنعم بدجلة والفرات وتفرعاتهما، في عام 2022 ، خصصت الحكومة العراقية مبلغاً قدره 100مليون دولار لتمويل بناء محطة طاقة شمسية بقدره 100 ميغاوات ١ في عام 2023، خصصت الحكومة العراقية مبلغاً قدره 200 مليون دولار لتمويل بناء محطة طاقة رياح بقدره 200 ميغاوات في محافظة البصرة. تقدم الحكومة العراقية التمويل غير المباشر لمشاريع الطاقة النظيفة من خلال تقديم قروض ميسرة أو إعفاءات ضريبية .على سبيل المثال، من خلال قروض ميسرة بنسبة 5 ٪ لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .كما تقدم إعفاءات ضريبية لمدة (10) سنوات لمشاريع الطاقة النظيفة.

أمام العراق فرصة كبيرة للاستثمار في الاقتصاد وخلق فرص عمل لائقة خضراء في جميع القطاعات، وهذه التحولات الاقتصادية تدعونا للتكيف قانونيا وإجرائيا مع هذه المتغيرات ومع سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التشغيل كذلك، ومن خلال إجراء

تحليل للمنافع والفرص والمخاطر تبين أن الاقتصاد الأخضر من خلال اصدار السندات يمثل مساراً نحو التنمية المستدامة في العراق، وسيحقق التنويع الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية، رغم أن قطاع النفط يشكل عصب الاقتصاد العراقي إلا أنه لا يسهم بشكل كبير في امتصاص البطالة بين قطاع الشباب، تعد الطاقة البديلة والنظيفة من الشمس من أهم مصادر الطاقة المتاحة لتوليد الكهرباء في العراق وبتكاليف اقتصادية هي الأقل عالمياً، وهي أنسب طاقة صديقة للبيئة، ويُعد التعاطي مع مواردها نقياً من دون مخلفات من التلوث. ومؤخراً قام البنك المركزي العراقي في واحدة من مبادراته الفاعلة لتنشيط الاقتصاد الوطني بتوفير التمويل اللازم للجهاز المصرفي عبر منح القروض الميسرة للمواطنين عبر المصارف وعلى نحو الذي يسهم باستخدام وسائل توليد الطاقة من الشمس، ولغايات دعم هذه الجهود أكدت جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي استجابت للاستبانة الخاصة بتطوير هذا الدليل على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم مشاريع في العراق، حيث أكدوا على مجموعة من النقاط التي يجب العمل عليها أبرزها:

١- إعداد وثيقة خضراء تحدد سبل التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص على أسس علمية وتحدد الأدوار وتتخذ بعين الاعتبار التكامل والتوافق والتعاون بين كافة المؤسسات في العراق.

٢- تدعم الحكومة العراقية الاقتصاد الوطني للطاقة النظيفة من خلال التمويل بعدة طرق، منها:

١.٣.٣- التمويل المباشر

تقدم الحكومة العراقية التمويل المباشر لمشاريع الطاقة النظيفة، مثل بناء محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

٢.٣.٣- التمويل من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تشجع الحكومة العراقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة النظيفة، حيث يمكن للشركات الخاصة تقديم التمويل والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة. على سبيل المثال، وقعت الحكومة العراقية في عام 2022 اتفاقية مع شركة "أدنوك" الإماراتية لإنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 100 ميغاوات في محافظة البصرة. <https://www.ilo.org>

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:-

١- التمويل الأخضر له أهمية كبيرة في تمويل مشاريع البيئة الصديقة وهو نقطة الارتكاز لتحقيق الدعم المالي.

٢- من خلال البيانات عينة البحث لوحظ ارتفاع أصدر السندات الخضراء من ٣ مليار الى ١٣٠٠ ترليون دولار إذا تعد أهمية السندات في دعم المشاريع الصديقة للبيئة.

٣- أن اول اصدار للسندات الخضراء في الشرق الأوسط كان من مؤسسة مالية وهي بنك أبو ظبي الأول في عام ٢٠١٧، (٥٨٧ مليون دولار أمريكي) على (٥ سنوات).

٤-ظهر سوق السندات الخضراء عام ٢٠٠٧ بإصدار بنك الاستثمار الأوروبي سندات بيئية بمبلغ (٦٠٠) مليون يورو، وجهت لتمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

٥ - من اجل زيادة فرص الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ ، ينبغي ان تتماشى المشاريع المقترحة مع السياسات والخطط ذات الصلة بها .

٦ - سوق العراق للأوراق المالية سوق فتى يعاني من ضعف في حركة تداولاته ، وعدم وجود سوق للسندات في السوق ولابد من توسيع ذلك ، هذا ما ينسجم مع فرضية البحث .

٢.٤- التوصيات

١- تنمية وتشجيع الوعي بفوائد اصدار السندات الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة، اذ يمثل عدم معرفة المعايير الدولية القائمة، وعدم فهم الفوائد المحتملة لسوق السندات الخضراء لدى الحكومة (مصدرة السندات) والمستثمرين عقبة مهمة للأسواق.

- ٢- التوجه للاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة لأن ذلك يسهم بشكل كبير في تحقيق الاستثمار المستدام والمسؤول والذي يقود بدوره إلى تحقيق الدعم للاقتصاد.
 - ٣- مساهمة البنك المركزي العراقي في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة من خلال اصدار سندات خضراء لدعم المشاريع الخضراء.
 - ٤- يتطلب من السوق المالي العراقي شفافية وافصاح أكبر عن مفهوم ومتطلبات مبادئ السندات الخضراء.
 - ٥ - الاستفادة من تجارب الدول العالم الناجحة في عملية التمويل الأخضر بواسطة السندات الخضراء .
 - ٦ - تأسيس مركز ابحاث للتغير المناخي يتم من خلاله ادارة البيانات المناخية واعداد دراسات وتوقعات طويلة المدى عن المناخ .
- المصادر العربية**
- (١) إيمان فتحي عبده الحمامصي، تأثير طرح السندات الخضراء على مشاركة المستثمرين المصريين في سوق الأوراق المالية الخضراء، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل ، جامعة الفيوم ، مجلد الرابع عشر العدد الاول ، ٢٠٢٣.
 - (٢) بكدي، فاطمة، وخبازي فاطمة الزهراء ، "السندات الخضراء كأداة تمويلية للانخراط المبكر في تمويل المشاريع الاستثمارية النظيفة - دراسة حالة السندات الخضراء بالصين"، مجلة الابداع، المجلد ١٠ العدد ١ : ٢٠٢٠ .
 - (٣) بن علي ،سمية ، بومنقا ، جيهاد ، دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع الصديقة للبيئة عبر إصدار السندات الخضراء :تقييم وتحليل لنماذج عن مؤسسة التمويل الدولية ، جامعة باجي مختار، (الجزائر)، المجلد/ 10 العدد 02 ، 2022 .

- ٤) شعبان ،غادة سيد عبد الله سيد، السندات الخضراء ودورها في دعم الاقتصاد المصري
- بالأشارة إلى بعض التجارب الدولية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الرابع ، ٢٠٢١ .
- ٥) قرفي ، مروة ، أوضايفية ، لمياء ، السندات الخضراء كخيار استراتيجي مالي للتخفيف
من آثار تغير المناخ في الصين، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر مجلة الميادين
الاقتصادية المجلد ٥ العدد ٢، ٢٠٢٢.
- ٦) دنيا ، مرسل، مريم، بوكابوس ،الاستثمار في السندات الخضراء كآلية مبتكرة لتمويل
المشاريع النظيفة -الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً- مجلة استراتيجيات التحقيقات
الاقتصادية والمالية ، المجلد ٠٣ / العدد : ٠٢ ، ٢٠٢١.
- ٧) رميسة، مرابطي، وسام، كوكو ، دور السندات الخضراء في تمويل المشاريع المستدامة،
رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠٢١
- ٨) النصراوي، سلطان جاسم، (دور السندات الخضراء في مواجهة التحديات المناخية) ،
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثامنة عشرة/ العدد الرابع والستون / لشهر
اذار / سنة ٢٠٢٠
- ٩) الوحيلي ، صابر محسن شاكّر ، تأثير اصدار السندات الخضراء في عوائد الاسهم
العادية للشركة المصدرة لها، (دراسة لحالة عدد من الشركات الاجنبية)، أطروحة دكتوراه
،جامعة المستنصرية، ٢٠٢٢ .
- ١٠) يعقوب ، ابتهاج اسماعيل ،رشوان ، عبد الرحمن محمد، عباس ،زينة خضر ، استدامة
القطاع المصرفي الإسلامي بالبنوك المالية الخضراء ،المؤتمر العلمي الدولي الثالث
،جامعة المستنصرية، ٢٠٢٠.

المصادر الاجنبية

1. Nagla, H., & Sayed, A. (December 2019). SUSTAINABLE BONDS: MAPPING THE FUTURE OF SUSTAINABLE

TOURISM PROJECTS FINANCE IN EGYPT. *Journal of Tourism Research.*

2. -Franklin, Aaron,(2016) "Is Green Striping the Future of Green Bonds?", International Financial Law Review, September
3. -ICMA. (2018, May 15). “Green Bond Principles (GBP)”,
4. Retrieved from ICMA Group:
<https://www.icmagroup.org/green-social-and-sustainability-bonds/green-bond-principlesgbp/>, 2018.
5. -David Sandalow, Guide to Chinese Climate Policy.2020.see:
<https://chineseclimatepolicy.energypolicy.columbia.edu/en/green-financ>
6. (International Institute For Sustunable China: green bond Developmen(2016),Roadmap for guidelines for the next stage of marketgrowth.
7. ICMA. 2017. "The Green Bond Principles 2017: Voluntary Process Guidelines for Issuing Green Bonds", Annual Report. Switzerland
8. .Bugg-Levine, Antony, & Emerson, Jed,(2011)"A Mighty Wave. In A. Bugg-Levine, & J.Emerson, Impact Investing: Transforming How We Make Money While Making a Difference", Wiley, San Francisco: Jossey-
9. Bass, September
<https://www.icmagroup.org/assets/documents/Regulatory/Green->, 2017.
10. This Annual Report, which covers the period from July 1, 201٦-, to June 30, 2016, has been
11. <https://www.ina.iq/198122--.html>
12. <https://www.ilo.org>

دور بعض نماذج الذكاء الصناعي في التنبؤ بالأسهم

دراسة حالة مصرف بغداد

The Role of Some Artificial Intelligence Models in Stock Forecasting

Case study of the Bank of Baghdad

الباحثين

أ.د. سالم صلال راهي الحسناوي م.م. حنين علي حسين الكريطي

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

salimsalim125@yahoo.com

ha4426232@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى التنبؤ بأسعار الاسهم المدرجة في سوق العراق المالية باستخدام نماذج الذكاء الصناعي من خلال طريقتي Box Jenkins و Recurrent Units Gated، تمثل مجتمع وعينة الدراسة بدراسة حالة مصرف بغداد لمدة ١٢ سنة، من (٢٠١١/١/١) لغاية (٢٠٢٢/١٢/٣١)، وتم استخدام العديد من الاساليب المالية والاحصائية، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها امكانية التنبؤ بأسعار الاسهم بالنماذج المستخدمة للذكاء الصناعي بطريقتي Box Jenkins و GRU، واختتم



البحث بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اجراء دراسات اخرى في تنبؤ الاسهم بنماذج اخرى للذكاء الصناعي كالتعلم الآلي، علم البيانات، التسعير وغيرها من النماذج، وتطبيقها في سوق العراق للأوراق المالية من اجل افادة للمتعاملين في السوق المالية من (مستثمرين، وسطاء شركات، واداريين.. الخ) حتى يمكن الاستفادة منها بشكل فعال وبأقل التكاليف.

الكلمات المفتاحية: الأسهم، الذكاء الصناعي، طريقة Jenkins Box، نموذج GRU، مصرف بغداد

Abstract:

The research aims to predict the prices of stocks listed in the Iraqi Financial Market using artificial intelligence models through the Box Jenkins and Gated Recurrent Units methods. The study population and sample represent a case study of the Bank of Baghdad for a period of 12 years, from (1/1/2011) until (12/31/2022), and many financial, statistical and mathematical methods were used, and the research reached a set of conclusions, the most important of which is the possibility of predicting stock prices with the models used for artificial intelligence using the Box Jenkins and GRU methods. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is the necessity of conducting other studies in predicting stocks with other models of intelligence. Industrial methods, such as machine learning, data science, pricing, and other models, and their application in the Iraqi Stock Exchange in order to benefit those dealing with the financial market (investors, corporate brokers, administrators, etc.) so that they can benefit from them effectively and at the lowest costs .

Keywords: Stocks, Artificial Intelligence, Box Jenkins method, GRU model, Bank of Baghdad

المقدمة :

تعد الأسهم الركيزة الأساسية في أسواق رأس المال وأهم الأدوات المالية المتداولة فيها، إذ يحظى الاستثمار بالأسهم على النسبة الأوفر في الاستثمارات المالية مقارنة بالأدوات الأخرى ، وتتميز أسعار الأسهم بحركة دائمة وتقلبات مستمرة تستجيب بشكل سريع للظروف والاحداث وتتأثر كثيراً بالبيئة المحيطة، الأمر الذي يجعل الاستثمار فيها محفوفاً بالمخاطر، وتتطلب عملية التداول بالأسهم ترشيحاً للقرارات الاستثمارية عن طريق تحديد اتجاه السوق والتنبؤ بالقيم المستقبلية للأسعار بما يضمن الحد الأدنى من المخاطر للمستثمرين، قد تباينت أساليب التنبؤ بأسعار الأسهم وتراوح بين البسيطة التي تعتمد على التقديرات الشخصية والأساليب التقليدية كالنماذج الاحصائية والرياضية وصولاً إلى الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وأنظمة المحاكاة ، اذ شهدت تطورات كبيرة في السنوات القليلة الماضية جاء ذلك لمواكبة التكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال وظهور عصر الانترنت الذي اسهم بشكل كبير في عولمة وانفتاح الاسواق المالية وزيادة الترابط فيما بينها الأمر الذي زاد من تعقيد البيئة المالية الدولية وأسهم في ظهور وتنامي الأزمات المالية والاقتصادية التي تلقي بظلالها مباشرة على أسواق رأس المال، إذ تستجيب أسعار الأسهم سريعاً للحالة المؤثرة بشكل يصعب معه التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية ، ومن ذلك ظهر العديد من النماذج للذكاء الصناعي الذي يسمح للتطبيقات البرمجية ان تصبح اكثر دقة في تنبؤ النتائج دون القيام ببرمجتها بشكل صريح ويمكننا بناء الآت لمعالجة البيانات والتعلم من تلقاء انفسنا دون الاشراف المستمر، حيث ان استخدام طريقة بوكس جنكز ونموذج GRU (وحدة البوابات المتكررة) احدى نماذج الشبكات العصبية يمكن ان تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات اكثر ذكاء بشأن المكان الذي يستثمرون فيه اموالهم في السوق عن طريق تحليل

البيانات وتوفير التوقعات حول تقلبات السوق وسلوك المستهلك وديناميكيات
أسعار الاسهم .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث بالنقاط الاتية:

١. يستمد البحث اهميته كونه الدراسة الفريدة من نوعها في استخدام اسلوب
وحدة البوابات المتكررة للشبكات العصبية الاصطناعية في سوق العراق
للأوراق المالية .

٢. يعد هذه البحث من اساليب التقنية الاكثر حداثة في مجال التنبؤ بشكل
عام والتنبؤ بأسعار الأسهم بشكل خاص .

٣. تكمن اهمية البحث في كون ان الشبكات العصبية الاصطناعية بصورة
عامة قادرة على التعامل مع البيانات الغير خطية والسلاسل الزمنية ذات
الانماط المختلفة .

٤. ان تلاقح الافكار والاستفادة من الابتكارات والتقنيات الحديثة في الحقل
المالي بما يخدم الاستثمار بالأسهم .

٢.١- أهداف البحث:

يسعى البحث الى معرفة مدى قدرة التعلم الآلي في التأثير على التنبؤ بأسعار
الأسهم من خلال:

١. التعرف على الجوانب النظرية للذكاء الصناعي كإطار مفاهيمي وتسايط
الضوء على استخداماتها في اسوق رأس المال .

٢. التركيز على استخدام الاساليب التقنية الحديثة بدلاً من الاساليب التقليدية
في محاولة لتحسين دقة تنبؤ الاسعار .

٣. تحسين اداء سوق العراق للأوراق المالية عبر مواكبة التطورات التكنولوجية
الحاصلة في الاسواق المالية العالمية .

٤. تقدير التنبؤ بأسعار الاسهم للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق
المالية باستعمال نموذج GRU احدى نماذج الشبكات العصبية.

٣.١- مشكلة البحث:

تمكن توضيحها بالتساؤل الرئيسي الآتي:

١- هل هناك إمكانية التنبؤ بأسعار الأسهم باستخدام نماذج الذكاء
الصناعي؟ ومنه تتفرع الى التساولين الآتين:

أ) هل هناك إمكانية للتنبؤ بأسعار الاسهم باستخدام طريقة Box Jenkins؟

ب) هل هناك إمكانية للتنبؤ بأسعار الاسهم باستخدام نموذج GRU؟

٤.١- فرضيات البحث:

وفقاً لما جاءت به مشكلة البحث من تساؤلات يمكن افتراض الآتي:

١.٤.١- الفرضية الرئيسية

• H_0 ليس هناك إمكانية للتنبؤ بأسعار الاسهم باستخدام نماذج الذكاء
الصناعي.

• H_0 هناك إمكانية للتنبؤ بأسعار الاسهم باستخدام نماذج الذكاء
الصناعي.

ومنه تتفرع الى الآتي:

١.١.٤.١- الفرضية الفرعية الاولى

• H_0 ليس هناك إمكانية للتنبؤ بأسعار الاسهم باستخدام طريقة Box
Jenkins.

• H1 هناك إمكانية للتنبؤ بأسعار الاسهم باستخدام طريقة Box Jenkins.

٢٠١٤.١ - الفرضية الفرعية الثانية

• H0 ليس هناك إمكانية للتنبؤ بأسعار الاسهم باستخدام نموذج GRU.

• H1 هناك إمكانية للتنبؤ بأسعار الاسهم باستخدام نموذج GRU.

٥.١ - مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع وعينة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية بدراسة حالة مصرف بغداد لمدة ١٢ عام من (٢٠١١/١/١) لغاية (٢٠٢٢/١٢/٣١).

٦.١ - بعض الدراسات السابقة

١- دراسة (عدنان، ٢٠٢١) " تحليل موقف المستثمر من المخاطرة دالة لتقدير عوائد الاسهم في اطار نظريتي المجموعات التقريبية والشبكات العصبية الاصطناعية"

هدفت الدراسة الى توضيح مضامين الشبكات العصبية ومفاهيمها كمحاكاة للعقل البشري، وتحسين عمليات التنبؤ بعوائد الاسهم باستعمال المجموعات التقريبية والشبكات العصبية، إذ تمثلت الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث اعتمد مؤشر سعر الاغلاق لحساب عوائد الاسهم باستعمال الشبكات العصبية، وظهرت نتائجه سهولة البناء التجريبي لخوارزمية التنبؤ في الشبكات العصبية قياساً بنظرية المجموعات التقريبية كونها لا تحتاج الى نموذج رياضي او فرضيات، ف اوصى الباحث بتحسين عملية التنبؤ باستعمال الشبكات العصبية للحصول على نتائج موثوقة ودقتها عالية .

٢- دراسة (البديري، ٢٠٢٣) " التنبؤ بعوائد الاسهم العادية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية والشبكات العصبية"

تهدف الدراسة الى تحسين قرارات الاستثمار في الاسهم العادية من خلال التنبؤ بعوائد الاسهم العادية عبر سلسلة من البيانات التاريخية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واختبار نماذج التنبؤ للوصول الى افضل وادق نموذج، تمثل مجتمع الدراسة بسوق العراق للأوراق المالية ، فيما تمثلت عينة الدراسة على أسعار الاغلاق لمؤشر السوق لمدة (٢٠٠) شهراً بدءاً من (٢٠٠٦/٦/٢٠) لغاية (٢٠٢٣/١/٣١)، اعتمدت الدراسة على العديد من الاساليب المالية والاحصائية والرياضية، وظهرت نتائج الدراسة ان هناك العديد من النماذج (بوكس ، جينكنز ، شبكة البيرسبترون) وتبين ان نماذج شبكة البيرسبترون متعددة الطبقات اكثر دقة وسرعة في التنبؤ بالقيم المستقبلية لعوائد الاسهم العادية الشهرية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ف اوصت الدراسة العديد من التوصيات وكان من اهم تلك التوصيات هي الاعتماد على شبكة البيرسبترون متعددة الطبقات في التنبؤ بعوائد الأسهم العادية للشركات عينة الدراسة باستثناء الشركة الاهلية للإنتاج الزراعي حيث يوصي باستخدام نماذج بوكس وجينكنز في التنبؤ بعوائد أسهمها وذلك نتيجة للتوصل الى أفضليتها في التنبؤ .

٣- دراسة (حاووط & نائب، ٢٠٢٠) " استخدام المؤشرات الفنية والشبكات العصبونية للتنبؤ بحركة أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على بورصة عمان"

هدفت الدراسة الى بناء نموذج شبكة عصبونية قادرة على التنبؤ بالأسعار المستقبلية للأسهم وذلك من اجل دعم القرارات المستثمرين للتداول في الاسواق المالية، تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، فيما تمثل عينة الدراسة بمجموعة من البيانات التاريخية بالبنك الاسلامي الاردني عن عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) حيث تضمنت

(٣٤٣) سجلاً يخص الاسعار اليومية، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ، حيث استخدم اداة (WEKA) وبذلك باستخدام الشبكات العصبونية المتمثلة بالخوارزمية حيث انها تحل المشكلات المعقدة للتنبؤ بحركة اسعار الاسهم، أنتجت الدراسة مدى كفاءة نموذج الشبكات العصبونية بعيداً عن الاساليب التقليدية للتنبؤ بحركة أسعار المستقبلية للأسهم، أوصت الدراسة باستخدام تقنية الشبكات العصبونية حيث انها لها دقة عالية في تصنيف البيانات التاريخية لأسعار اليومية للأسهم والتوسع في تطبيق خوارزميات اخرى للذكاء الاصطناعي من اجل التنبؤ باتجاه تحركات أسعار الاسهم .

٤- دراسة (سالم واخرون، ٢٠٢٢) " دراسة للتنبؤ بمؤشر تداول لجميع الاسهم باستخدام التعلم الآلي "

هدفت الدراسة الى محاولة مراقبة اسعار مؤشرات الاسهم في الاسواق والتنبؤ بها، حيث ان اسواق الاسهم من اكثر البيئات تعقيداً للتنبؤ بأسعار الاسهم، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في سوق اسهم السعودية، فيما كانت العينة على مؤشرات بلومبرج، حيث اتبعت الدراسة العديد من الاساليب التعلم الآلي للتنبؤ بالأسعار، وظهر الانحدار الخطي اقل خطأ ممكن في التنبؤ بأسعار المؤشر مقارنة بباقي الطرق الاخرى، فيما اوصى الباحث ايجاد طرق بسيطة مع زيادة حجم البيانات باستخدام أساليب التعلم الآلي لتقليل اخطاء التنبؤ.

٥- دراسة (Sonkavde et al,2023) التنبؤ بأسعار سوق الاوراق المالية

باستعمال نماذج التعلم الآلي والتعلم العميق: مراجعة منهجية وتحليل الاداء

ومناقشة التأثيرات

هدفت الدراسة الى تحقيق العديد من التقنيات التعلم التقليدي والتعلم الآلي والتعلم العميق المستخدمة في التنبؤ بسوق الاوراق المالية، حيث هناك استخدام واسع النطاق

الى استخدام هذه التقنيات للتنبؤ بأسعار الادوات المالية، وتمثل مجتمع الدراسة في سوق نيودلهي للأوراق المالية، فيما اعتمدت الدراسة على استخدام خوارزميات متعددة للتنبؤ بأسعار الاسهم بما فيها الشبكات العصبية حيث تنتبأ بحركة اسعار الاسهم، وظهرت النتائج ان استخدام التعلم الآلي يعتبر من النماذج الدقيقة للتنبؤ بأسعار الاسهم، واوصى الباحث التأكيد على استخدام التعلم الآلي المثالي والمفضل لدى الباحثين.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

أسعار الاسهم، الذكاء الصناعي، الشبكات العصبية

١.٢- أسعار الاسهم

١.١.٢-تعريف الاسهم

وتعد الأسهم من أهم الأوراق المالية في شركات المساهمة لما تمثله من حق في رأسمال تلك الشركات ، وتعطي للمستثمر العديد من الامتيازات وتفرض عليه بعضاً من الالتزامات، وتتمتع الأسهم بعدة مميزات كقابليتها للتداول، وعدم امكانية تجزئتها، وتساوي قيمتها الاسمية، وتحديد المسؤولية بمقدار قيمة السهم في رأس المال (الجريش، ٢٠١٨ : ٤٣)، وتعرف الاسهم بأنها وثائق تمثل حصة في رأسمال المشروع او الشركة، إذ يعد السهم الواحد حصة واحدة في مجموع رأس المال، ويحصل حامل السهم على عدة حقوق منها اختيار مجلس الادارة للشركة، والحصول على مقسومات الارباح، والتصويت في الجمعية العمومية للمساهمين Magginson et al,2010: (197) وايضاً عرفها (ال شبيب ، ٢٠٠٩ : ٤٨) بأنها اداة ملكية تمتاز بدرجة من الأمان من حيث طبيعة الدخل، إذ ان الأسهم عوائدها غير ثابتة تتغير بتغير الانتاج والربح الذي تحققه الشركة، وتمتاز بدرجة مخاطرة اعلى من السندات .

٢.١.٢-أنواع الأسهم

بيئة الاسواق المالية تحتوي اليوم على العديد من انواع الاسهم، حيث ظهرت نتيجة للابتكارات المالية الحديثة من اجل المحاولة للتحوط ضد المخاطر الرأسمالية وفيض العمليات الاستثمارية، يمكن ان تصنف الاسهم الى عدة اصناف، الا ان الشائع منها هي الاسهم الممتازة والاسهم العادية وكما يأتي:

١.٢.١.٢- الأسهم العادية

تعد الأسهم العادية نوع من الاوراق المالية التي تصدرها الشركات للمستثمرين مقابل استثماراتهم، إذ يمنح المساهمين حقوق ملكية، ويجب ان يكون لكل مساهم سهم واحد على الأقل، وبشكل عام لا توجد قيود فيما يتعلق بالحد الأقصى لعدد المساهمين في الشركة. (Parameswaram,2011:97)، كما تمثل هذه الأسهم الأداة الرئيسة للاستثمار المالي، إذ ان اغلب الاسهم التي يتاجر بها في اسواق رأس المال هي أسهم عادية (Sanders,Cornett,2012:245)

وتتصف الاسهم العادية بخائص عديدة منها: (الزبيدي والعابدي،٢٠١٩: ٣٨٥)

١- يملك حامل الأسهم العادية حقوق الملكية الغير محدودة في ارباح الشركة بعد ان يتم تسليم حاملي الاسهم الممتازة والسندات حقهم من هذه الأرباح .

٢- تعد الاسهم العادية من اكثر الأوراق المالية الذي تكون عرضة للخطر إذ ان الشائعات في الأسواق تتأثر بها كارتفاع معدلات التضخم، والتذبذب في أسعار العملات الاجنبية التي يكون لها دور كبير في تغيير بشكل سريع من قيمة السهم المحدد .

٣- لا يرغب المستثمرون الاستثمار في الاسهم العادية، إذ انهم يبحثون عن الارباح الحالية بسبب انخفاض مقسوم الأرباح لهذه الأسهم .

٤- تتغير اسعار الاسهم العادية بصورة كبيرة مما يؤثر على مسألة شراءها وبيعها مما يعد من المشاكل الرئيسة للاستثمار .

٢.٢.١.٢-الأسهم الممتازة

تعد الأسهم الممتازة اداة استثمارية طويلة الأجل، وتعرف بأنها اداة ملكية كونها عبارة عن اوراق مالية تمنح حقوق الملكية للمساهمين الأسهم العادية، لكنها تختلف بان مالكي الاسهم الممتازة يمتلكون بعض الامتيازات التي لا يتمتع بها مالكي الاسهم العادية كاسترجاع قيمة أسهمهم عند تصفية الشركة من قبل المساهمين العاديين، وكذلك بالحصول على الارباح الموزعة لحملة الاسهم الممتازة الاولوية في ذلك (Brigham and Daves,2016: 297)، وقد تلجأ بعض الشركات الى اصدار الاسهم الممتازة عند حاجتها الى تمويل دون ان يكون لحامل السهم الحق في الاشتراك في صنع القرار الاداري، و يلاحظ ان اصدار السهم الممتاز يخفض من نسبة الاموال المقترضة مما يؤدي الى زيادة القدرة الائتمانية للشركة، كما تتضمن بعض عقود الاسهم الممتازة مزايا تتيح للشركات استدعاءها عند الضرورة، التي تكون ذا فائدة للشركة عند انخفاض أسعار الفائدة، إذ تستدعي الشركة الاسهم المصدرة سابقاً وتقوم باستبدالها بسندات ذات كوبون منخفض (هندي، ٢٠٠٣: ٢٩)

خصائص الأسهم الممتازة (Alver,2007:44)

- ١- يكون معدل عائد السهم الممتاز ثابتة ومضمونة يتم تحديدها مسبقاً.
- ٢- لا تمنح حقوق التصويت للمساهمين لانتخاب مجلس إدارة او التصويت على اي شيء.

٣- الاسهم الممتازة تكون اقل خطورة من الاسهم العادية.

٤- الاسهم الممتازة تكون اقل كلفة في الاصدار من الاسهم العادية.

٥- لحاملي الاسهم الممتازة الاولوية فيما يخص ارباح الشركة وفي حاله

افلاس الشركة تدفع لهم ارباحاً قبل المساهمين العاديين

٦- يستطيع حملة الاسهم الممتازة تحويل أسهمهم الى اسهم عادية.

٢.٢- الذكاء الصناعي

البشري والمهارات المعرفية، إذ انها تتمكن أنظمة الذكاء الصناعي تقييم المخاطر لاتخاذ القرارات او اجراءات او التنبؤات، على عكس البرامج الاخرى، حيث ان أنظمة الذكاء الصناعي تتعلم من البيانات ويمكن ان تتطور ذاتياً بمرور الوقت بسبب التعرض لبيانات جديدة دون ان تتم برمجتها بشكل صريح بواسطة انسان، وايضاً عرفها (عبيد، عرفها (Shaw,2019:44) بأنها عبارة عن تقنية وقد تمت برمجتها لتقليد الحكم (٢٠٢٠: ٤٠) فأن الذكاء الصناعي هو مسمى تم التوافق على اطلاقه على نوعية الذكاء الذي تستطيع ان تكتسبه الآلة الصماء، وذلك من خلال تطعيمها بالخوارزميات والبرامج الذي تبدو وكأنها تمتلك عقلاً يحاكي القدرات العقلية البشرية بأنماطه المختلفة، وبالتالي فإنه يجعل تلك الآلة تتصرف كأنها مثل الانسان العاقل وذلك باستخدام أبحاث الذكاء الصناعي .

١.٢.٢- مميزات الذكاء الصناعي

أهم ما يميز الذكاء الصناعي : (محمد، ٢٠١٦)

١- يتميز بالقدرة الكبيرة على تحليل البيانات التي تساعد مدراء الشركات في تحديد التوجهات المستقبلية والمعوقات الذي يمكن تواجه تنفيذ المستقبل، إذ انها لا يمكن معرفتها او التنبؤ بها عن طريق الطرق التقليدية .

- ٢- يحقق الذكاء الصناعي القدرة على التحليل الدقيق للبيانات الهائلة وفي سرعة عالية ودقة كبيرة .
 - ٣- يساهم الذكاء الصناعي في بناء نماذج للتنبؤ والمحاكاة من اجل معرفة التحديات التي قد تواجهها وبعد ذلك اختيار القرار المناسب .
 - ٤- يساعد الذكاء الصناعي الشركات في التركيز على التفكير الاستراتيجي من اجل زيادة كفاءة القرار .
 - ٥- يعمل الذكاء الصناعي على اتخاذ القرارات التي قد تساهم في الوصول الى الميزة التنافسية، إذ يساهم في اقتناص الفرص والحد من المخاطر .
 - ٦- تستطيع الشركات الاستفادة من الذكاء الصناعي في اتخاذ القرارات، إذ تستخدم البرامج التي تتمكن من جمع البيانات وتخزينها وتوثيقها بدقة عالية من اجل استخدامها في اتخاذ القرارات في المستقبل.
- ٢.٢.٢- أنواع الذكاء الصناعي يمكن تصنيف الذكاء الصناعي تبعاً لما يتمتع به من قدرات الى ثلاثة انواع مختلفة على النحو الآتي :
- (wirth,2018: 436)

١.٢.٢.٢- الذكاء الصناعي الضعيف Weak Artificial Intelligence

يعتبر الذكاء الصناعي الضعيف من اكثر الانواع شيوعاً في وقتنا الحاضر، اذ يتولى الذكاء الصناعي الضعيف حل مشكلة او مهمة محددة، حيث لا يمكنه التعامل مع تحديات اخرى دون اعادة برمجتها، حيث ان انظمة الذكاء الصناعي الضعيف تقتصر الى مرونة الذكاء البشري، ويتم استخدام هذا التعلم خصيصاً في المواقع الالكترونية ويتفاعل معه معظمنا بشكل يومي مثل الترجمة من Google.

٢.٢.٢.٢- الذكاء الصناعي القوي Strong Artificial Intelligence

هو النوع الذي يمكن ان يعمل بقدرة تشابه قدرة الانسان من حيث التفكير، اي تتساوى درجة الذكاء الصناعي القوي مع الذكاء البشري حينما تكون الآلة قادرة على تنفيذ اي شيء يمكن الانسان العادي فعله، ويتميز هذا النوع من الذكاء بقدرته على جمع المعلومات وتحليلها والاستفادة من عملية تراكم الخبرات التي تساعده في اتخاذ قرارات مستقلة، وهذا النوع هو عكس الذكاء الصناعي الضعيف، إذ انه غير مصمم لمشكلة او مهمة محددة بل لديه القدرة على حل العديد من المشكلات.

٣.٢.٢- الذكاء الصناعي الهجين Artificial Hybrid

Intelligence

تتطلب التطورات التكنولوجية الاخيرة استخدام مصطلحات تكون اكثر دقة، حيث يعد هذا النوع الذكاء الصناعي الهجين (الفائق) الطريق الى المستقبل، وسيحقق عندما يكون الذكاء الصناعي اكثر قدرة من البشر، وسيكون هذا النوع قادراً على الاداء والاداء الاستثنائي في العديد من الاشياء، وصار من الممكن ان نلاحظ النمو السريع للذكاء الصناعي الهجين، حيث يتناول التداخل في التطبيقات بالإضافة الى ظهور انظمة قوية وجديدة للغاية، الذي تكون قادرة على التكيف مع التحديات الجديدة .

٣.٢.٢ - التنبؤ باستخدام نماذج الذكاء الصناعي

وهي احد التطبيقات العملية في مجال علم البيانات، حيث انها أدوات وخوارزميات تستخدم من اجل تدريب الحواسيب على معالجة وتحليل البيانات، إذ تعمل هذه النماذج وفق تقنية التعلم الآلي، حيث تستخدم الخوارزميات المبنية عليها بالتعلم من البيانات التي تغذى بها، وتأمل ايجاد العلاقة بين متغيراتها حتى تستطيع ايجاد معالم يمكن الاستفادة منها من اجل توقع نتائج مستقبلية لوحدها من غير تدخل بشري. (الصواف، ٢٠٢٣: ١٩)،

يتم استعمال نماذج الذكاء الصناعي للتنبؤ بسوق الأوراق المالية على نطاق واسع من قبل الباحثين والمستثمرين، من أجل حصولهم على أرباح مالية في تداول الأسهم، حيث تم تنفيذها في البداية باستخدام الأساليب الإحصائية، إلا أنه تم تنفيذها بشكل متزايد بواسطة خوارزميات الذكاء الصناعي، الذين يتعاملون في السوق المالي مثل (البنوك، الشركات التجارية، صناديق التحوط، وغيرها..) حيث يقومون المتعاملون بتحليل البيانات من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك لأن اختيار البيانات البديلة من أجل الحصول على نظرة ثاقبة لعملية الاستثمار، قد يكلف الشركات الكثير من الجهد والمال الهائل، حيث يتم تصفيتها وبيعها للشركات التجارية، لتحسين تحليل البيانات، فإنه نتيجة لذلك التنبؤات المالية مهمة أساسية لمجتمع الاستثمار، فإنه استخدام الذكاء الصناعي في التمويل، ويعتبر الذكاء الصناعي للتداول هو علاج حقيقي لتنبؤات اتجاه السوق. (Cardoso et al,2021: 8)

٤.٢.٢- الشبكات العصبية الاصطناعية

تعد الشبكات العصبية الاصطناعية إحدى نماذج التعلم الآلي مصممة لمحاكاة الطريقة التي يؤدي بها الدماغ البشري مهمة معينة، والاستفادة من آلياته في التفكير والتعلم لحل المشاكل المعقدة (Aggarwal,2018:1)، حيث أنها نظام لمعالجة البيانات بشكل متواز يمتاز أداؤها بأنها مشابه لأداء الخلايا العصبية في الكائنات الحية، إذ أنها بمثابة تعميم للنماذج الرياضية في البيولوجيا العصبية أو الإدراك البشري (Neha et al,2015: 18)

تتكون شبكات ANN من وحدات معالجة بسيطة، إذ أن هذه الوحدات هي عناصر حسابية تسمى عقد (خلايا عصبية) مرتبطة ومنظمة في طبقات، وتقوم بتخزين المعلومات التجريبية عبر هذا العقد من طبقة إلى طبقة، وإيضاً

تعمل على تحليل البيانات للتدريب والتعلم منها وتتمكن من التعرف وبعدها
تقوم بالتنبؤ (ناجي وكاظم، ٢٠٢٠: ٣١٣)

٥.٢.٢ - مميزات الشبكات العصبية الاصطناعية

تتميز الشبكات العصبية الاصطناعية بعدة خصائص ومنها
(Singh,2021)

١- القدرة لهذه الشبكات ان تتعلم كيفية القيام بمهام الاعتماد على البيانات
عن طريق التجربة الاولى او التدريب.

٢- القدرة على الدقة في التنبؤ، فإن يساعد على تحسين الخدمات واداء
التطبيقات.

٣- القدرة على معالجة البيانات الضخمة، وهذا يجعلها تناسب متطلبات
التطبيقات الحديثة.

٤- لا تفرض الشبكات العصبية اي قيود على متغيرات الإدخال، عكس
العديد من النماذج الاخرى.

٣.٢ - طريقة Box Jenkins

وهي من اكثر الطرائق استعمالاً وانتشاراً من قبل الباحثين، حيث انها تتصف
بمزايا تمكنها من الوصول الى تنبؤ موثوقاً به، كونها تتسم بالدقة العالية فإنها
تمر بمراحل للوصول الى نماذج التنبؤ المناسب الذي يحقق أقل خطأ تنبؤ
ممكن (Tsokn et al,2017: 54)، وتقدم طريقة Box Jenkins حلول
شاملة لكافة المراحل تحليل السلسلة الزمنية يبتدأ من اختيار النموذج الاولي
الى غاية تنبؤ بالقيم المتوقعة، إذ انها لا تفرض استقلال مشاهدة السلاسل
الزمنية بل على عكس من ذلك حيث تعمل على استغلال الارتباط في
البيانات عن طريق استخدام نماذج عائلية (ARMA) (Hill et al,2018:)

418). وهناك مراحل للتنبؤ بمنهجية بوكس جنكز التكرارية وهي (مرحلة التقدير، مرحلة التعرف، مرحلة التنبؤ، ومرحلة الاختبار) عند تحقق شرط استقراره السلسلة الزمنية قد تبدأ هذه المراحل (البديري، ٢٠٢٣: ٨٢)

٤.٢ - نموذج (Gated Recurrent Units) GRU

تم اقتراح شبكات LSTM ذات البنية الخلوية للوحدة المتكررة (GRU) في بداية عام ١٩٩٧ لمعالجة اللغة وكانت معروفة بقدرتها الممتازة على حفظ التبعيات الطويلة وقصيرة المدى، فإن عملية التدريب على تطوير شبكات LSTM العصبية عادة ما تستغرق وقتاً طويلاً لتسريع عملية التدريب، تم اقتراح شبكات GRU كتعديل لشبكات LSTM ذات بنية أبسط، (Gao et al, 2022: 4)، حيث ان شبكات GRU يحتوي على بوابتين، بوابات التحديث وبوابات إعادة التعيين، وهي عبارة عن متجهات تحدد المعلومات التي يجب تمريرها الى المخرجات، يتم دمج بوابة النسيان وبوابة الادخال في بوابة تحديث واحدة، حيث تتحكم هذه البوابة في مقدار ما يمكن ان نتذكره او ننساه كل وحدة مخفية في الشبكة، تحدد بوابة اعادة الضبط كيفية دمج المدخلات الجديدة مع الذاكرة السابقة ويتم تحديد مقدار الذاكرة الاخيرة التي سيتم الاحتفاظ بها بواسطة بوابة التحديث (Ali, 2022: 96)

٣ - المبحث الثالث: الجانب العملي

تتضمن نقطتين رئيسيتين هي:

١.٣ - وصف وتحليل البيانات

تمثل المتغير المستقل للبحث بنموذجي الذكاء الصناعي والمتمثلة بطريقة Box Jenkins ونموذج وحدة البوابات المتكررة GRU، لعينة البحث المتمثلة بمصرف بغداد وللفترة من (٢٠١١/١/١) لغاية (٢٠٢٢/١٢/٣١) والتنبؤ بسنتين قادمتين سنة ٢٠٢٣ وسنة ٢٠٢٤ ، وتم الاعتماد على

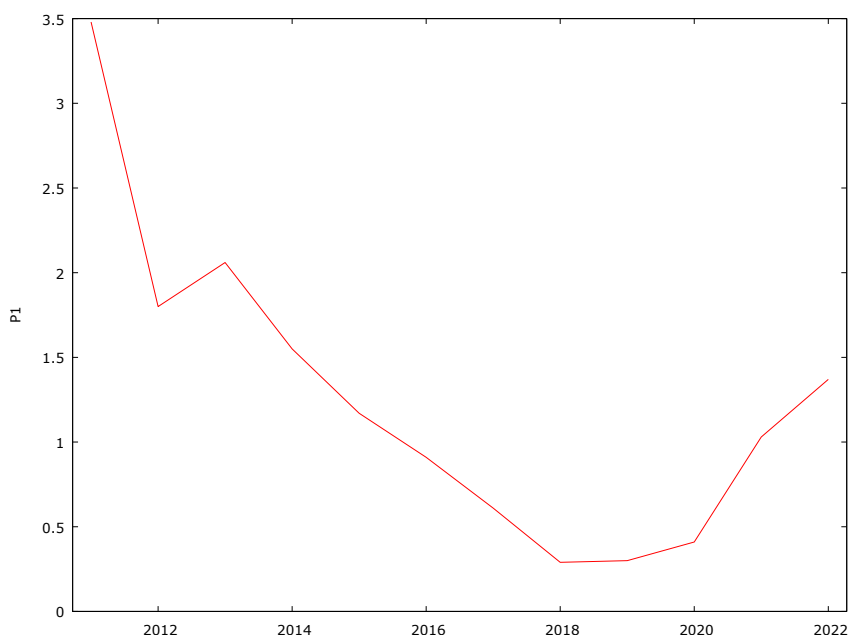
البيانات الأولية التي يوضحها جدول (١) والمتمثلة بأسعار الاسهم لمصرف بغداد كان انخفاض في اسعار الاسهم لغاية سنة ٢٠١٨ وبعدها يبدأ بالارتفاع.

الجدول (١)

أسعار الاسهم لمصرف بغداد للفترة (٢٠١١-٢٠٢٢)

السنة	افتتاح	اعلى سعر	ادنى سعر	المعدل الحالي	سعر الاغلاق	اغلاق سابق	عائد السهم
٢٠١١	١.٨٣٠	٤.١٥٠	١.٨٣٠	٣.١٣٠	٣.٤٨٠	١.٧٩٠	٠.٩٤
٢٠١٢	٣.٤٨٠	٣.٥٠٠	١.٣٧٠	١.٩٦٠	١.٨٠٠	٣.٤٨٠	-٠.٤٨
٢٠١٣	١.٧٥٠	٢.٢٢٠	١.٥١٠	١.٨٥٠	٢.٠٦٠	١.٨٠٠	٠.١٤
٢٠١٤	٢.٠٣٠	٢.١٥٠	١.٢٢٠	١.٧٣١	١.٥٥٠	١.٧٠٠	-٠.٠٩
٢٠١٥	١.٥٤٠	١.٥٩٠	٠.٩٩٠	١.٣١٠	١.١٧٠	١.٥٥٠	-٠.٢٥
٢٠١٦	١.١٣٠	١.١٣٠	٠.٦٠٠	٠.٨٢٠	٠.٩١٠	١.١٧٠	-٠.٢٢
٢٠١٧	٠.٩٠٠	١.١٩٠	٠.٥٥٠	٠.٧١٠	٠.٦١٠	٠.٩١٠	-٠.٣٣
٢٠١٨	٠.٦١٠	٠.٧٣٠	٠.٢٩٠	٠.٩٤٠	٠.٢٩٠	٠.٦١٠	-٠.٥٢
٢٠١٩	٠.٣٠٠	٠.٤١٠	٠.٢٣٠	٠.٣٠٠	٠.٣٠٠	٠.٢٩٠	٠.٠٣
٢٠٢٠	٠.٣١٠	٠.٥٢٠	٠.٢٦٠	٠.٣٨٠	٠.٤١٠	٠.٣٠٠	٠.٣٧
٢٠٢١	٠.٤١٠	٠.٩٧٠	٠.٣٨٠	٠.٧٢٠	١.٠٣٠	٠.٤١٠	١.٥١
٢٠٢٢	٠.٠١٠	١.٤٩٠	٠.٩٧٠	١.٢٣٠	١.٣٧٠	١.٠٣٠	٠.٣٣

فيما تمثل المتغير التابع بنماذج الذكاء الصناعي المتمثلة بطريقة Box Jenkins ونموذج GRU معتمداً على البرامج الاحصائية (SPSS, GRETL, R) المختارة للوصول الى نتائج دقيقة في البحث، ويوضح الشكل (١) ما تم توضيحه من اسعار الاسهم وحركتها خلال مدة البحث



شكل (1) رسم القيم الحقيقية لأسعار أسهم مصرف بغداد

٢.٣ - اختبار وتحليل الفرضيات

يوضح الجدول (٢) الإحصاءات العامة لغرض معرفة بعض خصائص البيانات المدروسة متمثلة بالوسط الحسابي البالغ ١.٢٥، وكانت الأدنى فيه ٠.٢٩، فيما بلغت الحد الأعلى للقيم ٣.٤٨، بانحراف المعياري أي التشتت بين القيم الرئيسة ووسطها ٠.٩١، معامل تباين ٠.٧٣ ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (٢) بعض الإحصاءات العامة لسلسلة بيانات مصرف بغداد

Summary Statistics, using the observations 2011 – 2022

for the variable P1 (12 valid observations)

رمز المصرف	Mean	Minimum	Maximum	Std. Dev.	C.V.
BBOB	1.2٥	0.29	3.48	0.91	0.73

تم استخدام طريقة بوكس-جنكنز لتحديد النموذج الملائم لبيانات أسعار الأسهم وتقدير معلمات النموذج واختبار كفاءة ليتم استخدامه لاحقاً بالتنبؤ المستقبلي،

بعد تحليل البيانات واعتمادا على قيم معايير الاختبارات الاحصائية المستخدمة في البحث AIC و SC و HQ ان النموذج الملائم هو نموذج الانحدار الذاتي AR(1) اذ كانت قيمها الأقل مقارنة مع مجموعة نماذج تم اختبارها ليتم بعد ذلك تقدير معاملات النموذج ووضح الجدول (٣) الآتي:

وتبين من النتائج ان قيمة معلمة النموذج بلغت (٠.٩٦) بخطأ معياري مقداره (0.047) وقيمة اختبار Z لها مساوي الى (20.5411) وهي قيمة ذات دلالة معنوية كون قيمة p-value لها مساوية الى 0.00001 وهي اقل من مستوى الدلالة المحدد ٥%.

جدول (٣) تقدير معاملات النموذج المحدد لبيانات مصرف بغداد

Model 1: ARMA, using observations 2011–2022 (T = 12)

Dependent variable: P1

Standard errors based on Hessian

رمز المصرف		Coefficient	Std. Error	Z	p-value	Akaike criterion	Hannan–Quinn	SC criterion
BBOB	phi_1	0.96	0.04706	20.5411	0.00001	28.77457	28.41551	29.74439

ولدقة وكفاءة النموذج المستخدم اعتمادا على قيم الأخطاء الناتجة وتم الوصول الى المعايير الآتية لتقييم التنبؤ التي يوضحها الجدول (٤)

جدول (٤) إحصائيات التقييم المتوقعة

Forecast evaluation statistics

Mean Error	Mean Squared Error	Root Mean Squared Error	Mean Absolute Error
0.15197	1.3108	1.1449	0.67264

ولدقة النتائج بشكل اكبر تم ايجاد قيم الارتباط الذاتي ACF والارتباط الذاتي الجزئي PACF لأخطاء النموذج المستخدم في التنبؤ بأسعار الأسهم التي توضح نتائجها
الجدول (٥)

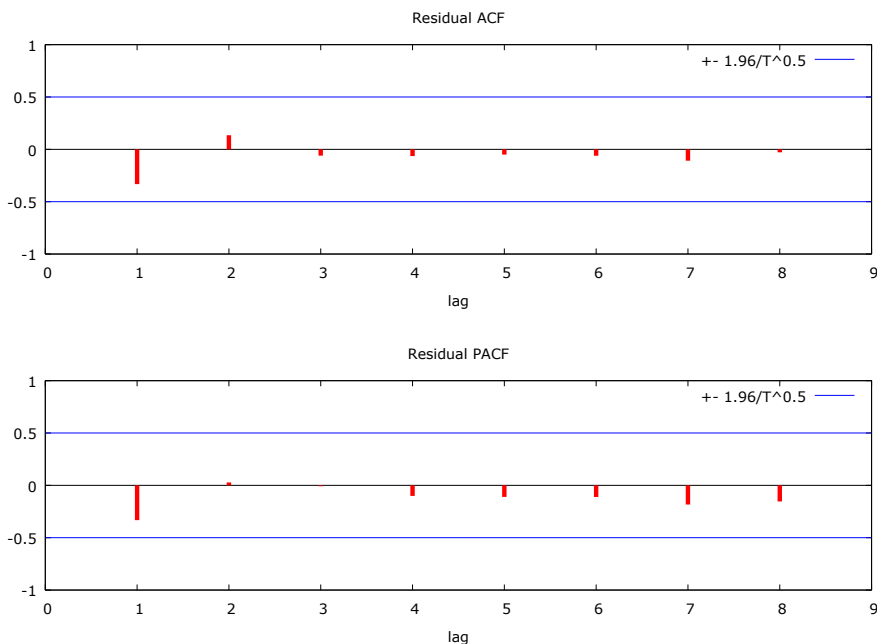
قيم ACF و PACF الذي يتضح منه ان القيم تقع ضمن حدود عشوائية الأخطاء
وهذا دليل على ملائمة وكفاءة النموذج المستخدم:

جدول (٥) قيم ACF و PACF لبواقي نموذج مصرف بغداد AR(1)

Residual autocorrelation function

LAG	ACF	PACF	Q-stat. [p-value]
1	-0.3321	-0.3321	1.6842 [0.194]
2	0.1351	0.0279	1.9910 [0.370]
3	-0.0602	-0.0082	2.0587 [0.560]
4	-0.0640	-0.1008	2.1448 [0.709]
5	-0.0500	-0.1103	2.2049 [0.820]
6	-0.0612	-0.1115	2.3098 [0.889]
7	-0.1083	-0.1828	2.7041 [0.911]
8	-0.0282	-0.1536	2.7376 [0.950]

ويؤكد الرسم البياني (٢) ما تم الوصول اليه من نتائج في الجدول (٥)



شكل (٢) رسم قيم ACF و PACF لأخطاء نموذج بيانات مصرف بغداد
 وبعد التأكد من ملائمة وكفاءة النموذج المستخدم للتنبؤ بأسعار الاسهم المستقبلية
 وباستخدام احد نماذج الذكاء الصناعي والمتمثل بطريقة Box Jenkins، يمكن التنبؤ
 بسنتين قادمتين سنة ٢٠٢٣ وسنة ٢٠٢٤ التي يوضحها الجدول (٦)

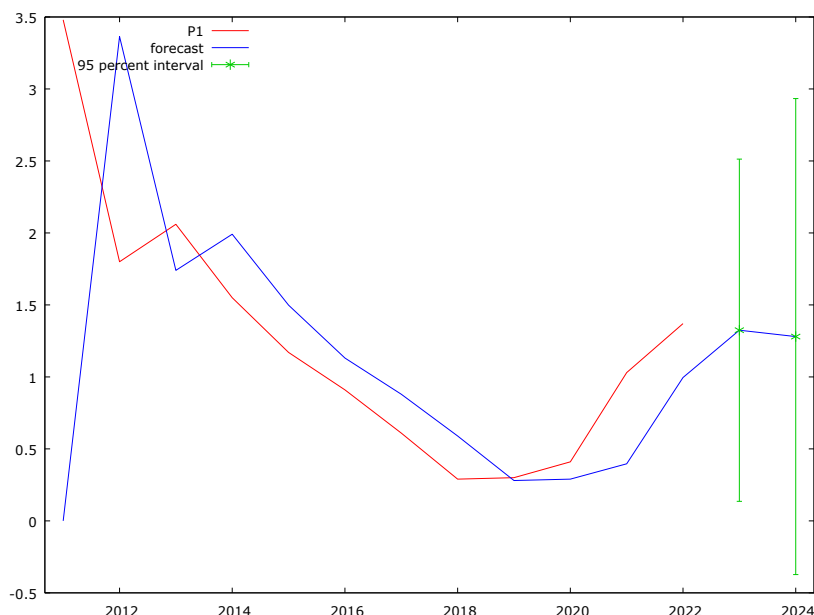
جدول (٦) القيم التنبؤية المستقبلية لأسعار الاسهم لمصرف بغداد

For 95% confidence intervals, $z(0.025) = 1.96$

ملاحظات (مشاهدات Obsمستقبلية)	P مصرف بغداد	Prediction التنبؤ
2023	undefined	1.32433
2024	undefined	1.28019

ويتضح مدى دقة النموذج والتنبؤ بأسعار الاسهم بالنظر الى اسعار الاسهم الاصلية
 في البيانات الاولى لأسعار الاسهم لمصرف بغداد.

ويؤكد الرسم البياني (٣) ما تم التوصل اليه من دقة النتائج من خلال رسم الاسعار
التنبؤية والحقيقية لسنتي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ .



شكل (٣) رسم أسعار الأسهم الحقيقية والتنبؤية لمصرف بغداد

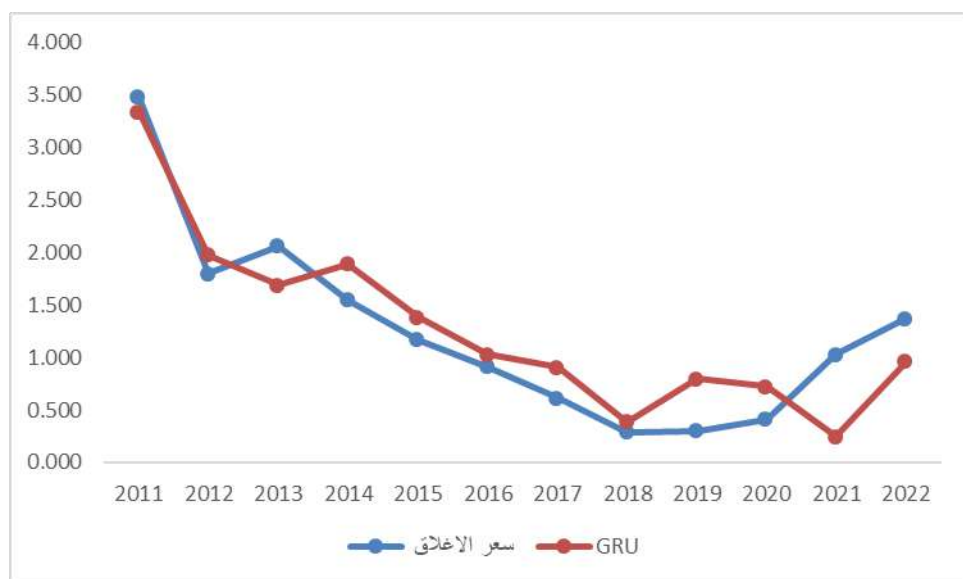
ومما سبق من اختبارات احصائية لعملية التنبؤ بأسعار الاسهم وفقاً لطريقة
Box Jenkins تم قبول الفرضية البديلة H1 بإمكانية التنبؤ بأسعار الاسهم
وفق لطريقة ولسنتي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤

اما فيما يتعلق باستخدام النموذج الثاني للذكاء الصناعي المتمثل بطريقة
وحدة البوابات المتكررة (GRU) وهي احدى الطرق التابعة للشبكات العصبية
التي تتميز بالمرونة في تحديث الاوزان باستخدام التعليم العميق deep
learning ومن ثم تقدير القيم التنبؤية لأسعار اسهم مصرف بغداد، ومن
خلالها تم تجزئة البيانات الى بيانات تدريب بنسبة ٧٠% وبيانات اختبار
بنسبة ٣٠% التي يوضحها الجدول (٧) الآتي:

جدول (٧)

		N	Percent
Sample	Training	8	66.7%
	Testing	4	33.3%
Valid		12	100.0%
Total		12	

استخدمت الاوزان المقدرة لطريقة وحدة البوابات المتكررة لإيجاد القيم التنبؤية وكما في الشكل التالي الذي يتضمن القيم الحقيقية والتنبؤية باستخدام GRU: ويؤكد الشكل (٤) ما تم استخدامه من جدول (٧)، ويلاحظ التقارب بين أسعار الأسهم الحقيقية والتنبؤية باستخدام GRU اذ نلاحظ الهبوط في أسعار الأسهم بمرور الزمن.



الشكل (٤) القيم الحقيقية والتنبؤية باستخدام نموذج GRU

ويوضح الجدول (٨) القيم التنبؤية وبعد ان تم استخراج التنبؤات المستقبلية
لأسعار الاسهم المصرف بغداد وفق طريقة GRU التي يوضحها جدول (٨)

جدول (٨)

القيم التنبؤية المستقبلية لأسعار الاسهم لمصرف بغداد

Obs	P1	Prediction
2023	undefined	1.2543
2024	undefined	1.1975

ويوضح الجدول (٩) قيم متوسط مربعات الاخطاء (MSE) للطرق
المستخدمة فضلاً عن الأفضلية وفقاً الى اقل قيمة للمعيار المستخدم:

جدول رقم (9)

قيم معيار mse للطرق المستخدمة

BOBB	Box-Jenkins	GRU	الافضلية
بغداد	1.31	0.13	GRU

ووفقاً لما تقدم من اجراء الاختبارات الاحصائية العديدة للتنبؤ بأسعار الاسهم
وفقاً لطريقة وحدة البوابات المتكررة (GRU) تبين قبول الفرضية البديلة
بإمكانية التنبؤ لسنتي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤.

ومما سبق يتضح افضلية النموذج المستخدم هو نموذج وحدة البوابات
المتكررة (GRU) لاتصافه بالمرونة وسرعة الاختبارات التي تؤكد قبول
الفرضية الرئيسة بإمكانية التنبؤ.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات التوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

- ١- إمكانية التنبؤ بالأسهم في سوق العراق للأوراق المالية بنموذجي Box Jenkins و GRU.

٢- نشوء نماذج جديدة للتنبؤ بأسعار الاسهم وبأسلوب احصائي متقدم، اصبح بمثابة تحدي مفاهيمي حديث في سوق العراق للأوراق المالية، وهذا يستوجب على المتعاملين في السوق التمتع بمهارات متطورة في الحاسبة، لان هذا النموذج يعتمد على البرامج الحاسوبية والاحصاء المالي المتقدم.

٣- اثبت نموذج وحدة البوابات المتكررة لديه قدرة عالية على التعامل مع البيانات دون اشتراطات مسبقة بتحقيق الفروض الاحصائية الأولية كما في الاساليب التقليدية، مما يوفر الجهد والوقت والكلفة اللازمة للتنبؤ.

٤- نستنتج من نتائج المقارنة بين طريقة بوكس جينكنز ونموذج وحدة البوابات المتكررة، يفوق نموذج وحدة البوابات المتكررة في التوصل الى قيم دقيقة على نماذج بوكس جينكنز، إذ حققت وحدة البوابات المتكررة أفضلية على مستوى مصرف بغداد.

٢.٤- التوصيات

- ١-التأكيد على أهمية التنبؤ بأسعار الاسهم في مصرف بغداد لترشيد القرار الاستثماري للمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.
- ٢-اجراء العديد من التعامل مع برامج التنبؤ المتطورة الاحصائية، وتصميم برامج حديثة تواكب التطورات الحالية، اي استبدال او دمج البرامج التقليدية مع البرامج الاكثر تطور لزيادة دقة التنبؤ في المستقبل.
- ٣-اعتماد نموذج وحدة البوابات المتكررة في التنبؤ بأسعار الاسهم في مصرف بغداد، لكونه اكثر دقة من النماذج الاخرى.
- ٤-ضرورة اجراء دراسات اخرى في تنبؤ الاسهم بنماذج اخرى للذكاء الصناعي كالتعلم الآلي، علم البيانات، التسعير وغيرها من النماذج، وتطبيقها في سوق العراق للأوراق المالية.

المصادر:

- ١-البديري، كرار حاتم، " التنبؤ بعوائد الاسهم العادية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية والشبكات العصبية: دراسة تطبيقية"، العراق، ٢٠٢٣.

- ٢- الجريش، عبدالله سلمان، "تداول الاسهم في السوق المالية: دراسة تأصيلية مقارنة"، ط١، دار منهل، الاردن، ٢٠١٨.
 - ٣- حاووط، محمد سعد؛ نائب، ابراهيم عبد الواحد؛ "استخدام المؤشرات الفنية والشبكات العصبونية للتنبؤ بحركة اسعار الاسهم: دراسة تطبيقية في بورصة عمان"، ٢٠٢٠.
 - ٤- الزبيدي، فراس خضير عباس؛ العابدي، قاسم كريم جعيل، "أثر التدفقات النقدية على عوائد الاستثمار في الاسهم العادية: دراسة تطبيقية، م٢، العراق، ٢٠١٩.
 - ٥- سالم، علي عبد القادر؛ جلال محمد بن مخاشن؛ عدنان باكثير، "دراسة للتنبؤ بمؤشر تداول لجميع الاسهم باستخدام التعلم الآلي" السعودية، ٢٠٢٢.
 - ٦- الشبيب، دريد كامل، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، ط١، دار اليازوري العلمية، العراق، ٢٠٠٩.
 - ٧- الصواف، عبد اللطيف، "التنبؤ في سوق الاسهم باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقية"، سوريا، ٢٠٢٣.
 - ٨- عبيد، مصطفى، "اساسيات الذكاء الاصطناعي، مركز بحوث والدراسات متعددة التخصصات، عمان، ٢٠٢٠.
 - ٩- عدنان، محمد حدان، "تحليل موقف المستثمر من المخاطرة دالة لتقدير عوائد الاسهم في اطار نظريتي المجموعات التقريبية والشبكات العصبية الاصطناعية"، العراق، ٢٠٢١.
 - ١٠- محمد، عبد الرحيم؛ "تأثير الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في ظل العالم الرقمي"، ٢٠١٦.
 - ١١- ناجي، رنا عباس؛ كاظم، احسان جواد، "امثليه استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية"، ٢٠٢٠.
 - ١٢- هندي، منير ابراهيم، "ادوات الاستثمار في اسواق رأس المال: الاوراق المالية وصناديق الاستثمار"، ط١، المكتب العربي الحديث، مصر، ٢٠٠٣.
- ثانياً: المصادر الأجنبية:

1-Aggarwal, Charu C, "Neural Network and Deep Learning", 1st ed, Springer, 2018.

2-Ali, Noor Saleem Mohammed; The Use of Some Artificial Intelligence Methods in Hybridizing Time Series Models With Practical Application,2022.

3-Alver, Jaan," Preferred Stock: Liability on Equity, 2007.

4- Ferreira, F. G., Gandomi, A. H., & Cardoso, R. T. Artificial intelligence applied to stock market trading: a review. IEEE Access, 9, 30898-30917,2021.

5- Guo, Y., Stock Price Prediction Using Machine Learning. Stockholm, Södertörn University, 2022.

6-Hill, R.Carter, & Griffiths, William E., & Lim, Guay C., Principles of econometrics, 5th Edition, John Wiley & Sons, Inc, United States of America, 2018.

7-Magginson, William; Scott B., Smart; John R. Graham, "Financial Management", 3th ed, Cengage Learning, 2010.

8-Neha, Y; Anupam, Y; Manoj, K, "An Introduction to Neural Network Methods for Differential Equations", Springer, 2015.

9-Parameswaram, S. Fundamentals of financial instruments: An introduction to stocks, bonds, foreign exchange, and derivatives. John Wiley & Sons, 2011 .

10-Saunders , Anthony & cornett , Marcia millon, Financial markets and instructions, 5th Edition, MC Grow- Hill ,2012.

11-Shaw, J. Artificial intelligence and ethics. Harvard Magazine, 2019.

12-Singh, G." Introduction to Artificial Neural Network, 2021.

13- Sonkavde, Gaurang; Deepak Sudhakar Dharrao; Anupkumar M. Bongale; Sarika T. Deokate; Deepak Doreswamy; and Subaraya Krishna Bhat," Forecasting Stock Market Prices Using Machine Learning and Deep Learning Models: A Systematic Review, Performance Analysis and Discussion of Implications",2023.

14-Tsoku, Johannes, Tshepiso, & Phukuntsi, Nonfofo, & Metsileng, Daniel, Gold sales forecasting: the Box-Jenkins methodology, Virtues nterpress, Risk governance & control: financial market & institutions, Volume 7, issue 1, 2017.

Wirth, Norbert - Hello marketing, what can artificial intelligence help you with?- International J

دور مؤشرات التحليل الفني في التنبؤ بعوائد الأسهم باستخدام المتوسطات المتحرك
لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
**The Role of Technical Analysis Indicators in Predicting Stock
Returns Using Moving Averages to a Sample of Companies
Listed on the Iraq Stock Exchange**

الباحثين

أ.د. سالم صلال راهي الحساوي

فاطمة جواد شاكر

جامعة الفادسية / كلية الادارة والاقتصاد

salimsalim125@yahoo.com

fa202he@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة دور مؤشرات التحليل الفني في التنبؤ بعوائد الأسهم باستخدام مؤشر المتوسطات المتحركة وذلك من خلال الوقوف على أساليب متبعة في التحليل الفني بشكل عام ومؤشراته الفنية بشكل خاص، وتمثل مجتمع البحث في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تمثلت عينة البحث (١١) شركة لقطاعات (مصارف، فندقية، سياحية، صناعة) لمدة (١٢) سنة للفترة (2022/12/31_2011/1/1) وتوصل البحث الى نتيجة مفادها ان لمؤشر المتوسطات المتحركة البسيطة دور في تفسير عوائد الأسهم وينسب متفاوتة



و من اهم مقترحات البحث لا بد من استخدام اكثر من مؤشر وبما يتناسب مع استراتيجية التداول من اجل تمكين المتداولين من تحسين الأداء وزيادة فرص تحقيق عوائد مستقبلية أفضل في الأسواق المالية .

الكلمات المفتاحية: عائد السهم ، التحليل الفني ، مؤشر المتوسطات المتحركة

Abstract

The research aims to know the role of technical analysis indicators in predicting stock returns using the moving average indicator, by examining the methods used in technical analysis in general and its technical indicators in particular. The research community represented companies listed on the Iraq Stock Exchange, while the research sample represented (11) a company for the sectors (banking, hotel and tourism industry) for a period of (12) years for the period (12/31/2022 - 1/1/2011). The research reached the conclusion that the simple moving average indicator has a role in interpreting stock returns in varying proportions, and among the most important Research proposals: It is necessary to use more than one indicator in a manner that is appropriate to the trading strategy in order to enable traders to improve performance and increase the chances of achieving better future returns in the financial markets.

المقدمة

ان التنبؤ بعوائد الأسهم من المواضيع المهمة في العلوم المالية ،اذ ترتبط بحالة عدم التأكد لارتباطها بمختلف العوامل المؤثرة في تحقيق العائد فالتنبؤ عنصر مهم في إدارة العائد ،كما ان عائد السهم احد الأدوات التي تستخدم لقياس أداء شركة معينة مقارنة مع شركة أخرى وبناء لتوقعات مدروسة بالمستقبل وان اتجاهات الأسهم وتقلباتها من التحديات التي تواجه المستثمرين عند اتخاذهم لأي قرار استثماري من اجل تعظيم العوائد بالدرجة الأولى

وتخفيض حدة المخاطر ،ومن الأساليب المتبعة كوسيلة للتنبؤ للمستقبل هو أسلوب التحليل الفني الذي يقوم بشكل أساسي على دراسة وتتبع الأسعار في الماضي من اجل التنبؤ بها في المستقبل ومن المؤشرات الفنية الأكثر تداول هي المتوسطات المتحركة والتي توفر رؤية قيمة لتحليل السوق وتحمل هذه المؤشرات لقب التحرك لأنه يتم تحديثها باستمرار عن طريق الاعتماد على بيانات جديدة بدلا من البيانات السابقة ويعتبر المتوسط المتحرك البسيط أساس للمتوسطات المتحركة واغلب المؤشرات الفنية يتم صياغتها بالرسوم البيانية والعلاقات الرياضية والأساليب الإحصائية

١- المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

١.١- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- ١) هل هنالك دور لمؤشر المتوسطات المتحركة في تفسير عائد السهم للمصارف عينة البحث؟
- ٢) هل هنالك دور لمؤشر المتوسطات المتحركة في تفسير عائد السهم لشركات الفنادق والسياحة عينة البحث؟
- ٣) هل هنالك دور لمؤشر المتوسطات المتحركة في تفسير عائد السهم لشركات لقطاع الصناعة عينة البحث؟

٢.١- أهمية البحث

ترتكز أهمية البحث على النقاط الآتية على - :

- ١) تأخذ المتوسطات المتحركة متوسط السعر بعين الاعتبار وتقلل من الآثار الجانبية لحركة السعر والتقلبات العشوائية خلال فترة زمنية معينة..
- ٢) للمتوسطات المتحركة دور في تحديد اتجاهات وارتدادات تحركات الاسعار من خلال اظهار مستويات الدعم والمقاومة..

٣) يعتبر التحليل الفني ومؤشراته الفنية مدخل آخر للمفاضلة واختيار الأوراق المالية ومساعدة المتداولين على فهم التداول من خلال معرفة الاتجاه العام للسوق والاعتماد على المعلومات المنشورة في السوق والمتعلقة بأسعار الاسهم وحجم التداول وإمكانية التنبؤ في الاجل القصير للأسهم بشكل منفرد وللسوق ككل.

٣.١ - أهداف البحث

- ١) محاولة معرفة دور مؤشرات التحليل الفني في تفسير عوائد الأسهم باستخدام مؤشر المتوسط المتحرك البسيط للشركات عينة البحث.
- ٢) معرفة طبيعة العلاقة بين عائد السهم ومؤشر المتوسطات المتحركة للشركات عينة البحث.
- ٣) توفير ما يثبت من ادلة ومعلومات تشير الى تحركات في اتجاه الأسعار مستقبلا في السوق المالي للتنبؤ بعوائد الأسهم باستخدام مؤشر المتوسطات المتحركة.

٤.١ - مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث في سوق العراق للأوراق المالية 'فيما تكونت عينة البحث (١١) شركة منها (٢) شركتان من قطاع المصارف (مصرف بغداد' مصرف الموصل) ، (٣) شركات من قطاع الفنادق والسياحة (فندق بابل 'فندق بغداد' فنادق المنصور) ، (٦) شركات من قطاع الصناعة (المنصور للصناعات الدوائية'الخياطة الحديثة'العراقية للسجاد والمفروشات 'بغداد للمشروبات الغازية'العراقية للأعمال الهندسية'انتاج الألبسة الجاهزة) وبالاعتماد على البيانات المالية وبشكل سنوي ولمدة (١٢) سنة للفترة (2011/1/1 ولغاية 2022/12/31) .

٥.١ - فرضيات البحث

استنادا الى ما جاءت به مشكلة البحث من تساؤلات يتم صياغة الفرضيات الاتية:

١) الفرضية الأولى

• H0: ليس لمؤشر المتوسطات المتحركة دور في تفسير عائد السهم لشركات قطاع المصارف عينة البحث.

• H1: لمؤشر المتوسطات المتحركة دور في تفسير عائد السهم لشركات قطاع المصارف عينة البحث.

(٢) الفرضية الثانية

• H0: ليس لمؤشر المتوسطات المتحركة دور في تفسير عائد السهم لشركات قطاع الفنادق والسياحة عينة البحث.

• H1: لمؤشر المتوسطات المتحركة دور في تفسير عائد السهم لشركات قطاع الفنادق والسياحة عينة البحث.

(٣) الفرضية الثالثة

• H0: ليس لمؤشر المتوسطات المتحركة دور في تفسير عائد السهم لشركات قطاع الصناعة عينة البحث.

• H1: لمؤشر المتوسطات المتحركة دور في تفسير عائد السهم لشركات قطاع الصناعة عينة البحث.

٦.١ - الأساليب الإحصائية المستخدمة للبحث

تم الاعتماد في الإطار التطبيقي للبحث على الأساليب الإحصائية والمتمثلة بمؤشر المتوسط المتحرك البسيط..

المتوسط المتحرك البسيط (SMA). Simple Moving Average.

يحسب هذا المؤشر وفق المعادلة (١) الآتية: (عطية' ٣٥٠:٢٠١١)

$$SMA = \frac{CP1 + CP2 + \dots + CPn}{n} \dots (1)$$

اذ ان:

CP = سعر الاغلاق

n = فترة زمنية معينة

٧.١- بعض الدراسات السابقة

بعض الدراسات المحلية والعربية والأجنبية ذات الصلة ببحثنا

١. دراسة (عبد الحكيم ،٢٠١٠)

بعنوان (التحليل الفني لاتجاهات أسعار الأسهم باستخدام خارطة تحليل القوة النسبية: دراسة تحليلية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

هدفت لدراسة طبيعة اتجاهات أسعار الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام خارطة القوة النسبية ومدى الاستفادة من هذه الأداة العلمية في التنبؤ باتجاهات أسعار الأسهم المستقبلية وتمكين المستثمرين من التوصل لقرار استثماري مناسب' و تمثل مجتمع الدراسة بسوق العراق للأوراق المالية 'فيما تم اختيار عينة عمدية من ١٣ سهم للشركات المدرجة في السوق للفترة (كانون الثاني ٢٠٠٨-كانون الأول ٢٠٠٨)' وقد اعتمدت على استخدام اداتين رئيسيتين : (خارطة القوة النسبية للسهم 'خرائط الاعمدة البيانية) للشركات عينة الدراسة توصلت فيها لنتيجة مفادها إمكانية الاستفادة من أسلوب تحليل القوة النسبية لتحديد القطاعات الصناعية ذات الجاذبية للمستثمر واختيار الأسهم الأكثر ملائمة لتفضيلاته الاستثمارية 'واقترحت الدراسة ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بأعداد نشرات دورية معززة بالأشكال البيانية التي تعكس التحليل الفني لاتجاهات أسعار أسهم الشركات المدرجة فيها واجراء مقارنة بين اسلوبي خريطة القوة النسبية وخريطة الاعمدة البيانية لمعرفة أي الاسلوبين اكثر كفاءة للتمييز بين اسهم الشركات وتعتبر خيارا استثماريا افضل للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

٢. دراسة (زيد'٢٠١٥)

بعنوان (دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم: دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن ،السعودية وفلسطين)

هدفت الدراسة الى معرفة دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم في مجموعة من الدول العربية (الأردن ،السعودية وفلسطين) وتمثل مجتمع الدراسة بثلاث أسواق مال عربية (سوق عمان المالي، سوق الأسهم السعودي وسوق فلسطين للأوراق المالية) فيما تم اختيار أسهم منشأتين مدرجتين في مؤشر السوق لكل سوق مالي وبشكل عشوائي وأجريت الدراسة على مصرفين من كل سوق باستخدام (مؤشر القوة النسبية ، مؤشر تقارب وتباعد المتوسطات المتحركة لسنة ٢٠١٤) وتوصلت الدراسة ان للتحليل الفني دور فعال في عملية اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم اذ ساعد على تحديد التوقيت المناسب للاستثمار من خلال التنبؤ حيث يقوم المستثمر بالشراء عند التنبؤ بالارتفاع ويقوم بالبيع عند التنبؤ بالانخفاض ،من ابرز توصيات الدراسة هي حث المستثمر من الجمع بين المؤشرات لتجنب الإشارات المضللة مع مراعاة الفارق بين العوائد وعمولات البيع والشراء والضرائب التي سيتم دفعها اذا كان غير مقيم في البلد الذي يستثمر فيه.

3. دراسة (Qi Lin,2018)

بغوان (Technical Analysis and Stock Return Predictability)

التحليل الفني وإمكانية التنبؤ بعوائد الأسهم

سعت الدراسة الى تقديم تقييم تجريبي للولايات المتحدة في سوق الأوراق المالية والقدرة على التنبؤ استنادا الى مؤشر التحليل الفني الجديد الذي يلغي عنصر الضوضاء في المؤشرات الفنية ،تمثل مجتمع وعينة الدراسة في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية عن طريق دمج ١٤ مؤشرا فنيا معروفا وتكوين مؤشر جديد ومتوافق وبشكل شهري للفترة (كانون الأول ١٩٥٥-كانون الأول ٢٠١٥) ،و تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى PLS لبناء مؤشر التحليل الفني المتوافق ودمج المؤشر مع بيانات متعلقة بعلاوة مخاطر الأسهم ومتغيرات شائعة للتنبؤ بالاقتصاد الكلي ،توصلت نتائج الدراسة ان مؤشر التحليل الفني يحسن القدرة التنبؤية وذات أهمية اقتصادية وإحصائية بداخل العينة او خارجها في حين اظهر تحليل عوائد

الأسهم المستندة الى الانحدار الذاتي ان المصدر الاقتصادي للقوة التنبؤية يأتي من تغيرات زمنية في التدفقات المستقبلية .

٢- المبحث الثاني: الإطار النظري /عوائد الأسهم والتحليل الفني ومؤشرات التحليل الفني

١.٢- عائد السهم

١.١.٢- مفهوم عائد السهم

يعد العائد بشكل عام الهدف الأساس للاستثمار ويتمثل بالتخلي عن مبلغ من المال بالوقت الحاضر وتأجيل استهلاكه بالمستقبل لتحقيق عوائد مستقبلية 'عرفه (Gitman&Zutter,2012:331) العائد " انه الربح المتحقق الإجمالي او الخسائر الناتجة عن الاستثمار لفترة زمنية معينة ومجموع الأرباح والتوزيعات النقدية فضلا عن تغير قيمة الاستثمار مقسومة على قيمته بداية المدة ' أشار (Moodi&Hajiha,2013:3928) ان عائد السهم " هو التغير في سعر السهم مضاف اليه الايراد المتحقق ولفترة معينة.

أنواع العوائد

تقسم عوائد الأصول المالية الى ثلاثة اشكال:-

١) مقسوم الأرباح (dividend)

هو توزيع جزء من صافي الربح المتحقق الى المساهمين 'ويمكن ان يكون على شكل أرباح موزعة عندما يكون الأصل المستثمر به جزء من حق الملكية (Soni&Gaba,2015:11) 'اذ يمثل النقد المستلم من المساهمين ومعدل العائد الدوري على استثماراتهم (Peda,p.&Vinnari,2018:3).

٢) الفوائد Interests

يأخذ العائد شكل فوائد مسددة عندما تكون الورقة المالية المستثمر بها تمثل ديناً كالسندات ويتم دفعها بشكل ثابت او متغير (Howells&Bain,2007:24) .

٣) الأرباح الرأسمالية Capital Gains

تمثل مقدار الأرباح الناتجة عن إعادة بيع الأسهم والفرق بين سعر الشراء وسعر البيع عند تغير سعر السهم ،أي بمعنى المبلغ الذي يتجاوز به سعر بيع السهم سعر شراء السهم (Gitman&Zutter,2012:48) .
فيما ذكر باحثون اخرون ان هنالك أنواع أخرى للعوائد أكثر استخداما وشيوعا وهي كالاتي:

١) معدل العائد المتحقق او الفعلي Realized Rate of Return

أحد مؤشرات الربحية ومقياس الأداء التشغيلي للشركة ،اذ يشير لمعدل العائد الفعلي الى معدل العائد المتحقق فعلا عن نشاط الشركة التشغيلي ويحتسب من خلال البيانات المالية للميزانية العمومية للشركة او كشف الدخل السنوي للشركة او المؤسسة المالية (Brigham&Ehrhardt,2011:220) .

٢) معدل العائد المتوقع Expected Rate of Return

متوسط مرجح وموزون لعوائد محتملة الحدوث (Horne&Wachowicz,2009:99) ' عرفه (Kumar,2016:49) انه العائد على الموجودات الخطرة والمتوقع ربحها مستقبلا.

٣) معدل العائد المطلوب Rate of Required Return

هو الحد الأدنى لمعدل العائد لتعويض المستثمر عن المخاطر التي تعرض لها خلال الاستثمار ' اذ يتناسب معدل العائد المطلوب طرديا مع المخاطرة ويقصد بالمخاطرة هنا (المخاطر المنتظمة) والتي يصعب تجنبها بالتنوع فكلما زاد العائد زادت معه المخاطرة (Gitman.et al,2011:296).

٢.٢- التحليل الفني

٢.٢.١- مفهوم التحليل الفني

يعد التحليل الفني احد الأساليب المتبعة لتحركات أسعار الأسهم صعودا او نزولا وهذه التحركات تساعد في إمكانية التنبؤ بالتحركات المستقبلية (كافي:٣٠٩:303٢) 'اذ يهتم بدراسة الأسعار (اعلى سعر 'ادنى سعر 'سعر الافتتاح 'سعر الاغلاق) ' عرفه كل من "(Edward&magee,2007:4)" انه دراسة لحركة السوق وليس للسلع المتداولة فيه 'فهو علم رصد وتسجيل والمتمثل بالرسم البياني لجميع معلومات التداول لسهم معين او مجموعة اسهم 'ومن ثم استنتاج اتجاه أسعار الأسهم في المستقبل بناء على الصورة التاريخية 'أضاف (Murphy,2020:2) ان التحليل الفني "دراسة نشاط السوق بشكل أساسي من خلال الرسوم البيانية للتنبؤ باتجاه الأسعار والعوائد المستقبلية ويقصد بنشاط السوق (السعر والحجم والحقوق المترتبة لبعض العقود الآجلة والمشتقات المالية). لذا فالتحليل الفني يعتبر فن لقراءة السوق او الأسهم المتداولة وفن للتنبؤ باتجاه تحركات الأسعار من خلال دراسة تحركات الأسهم ولفترات محددة.

٢.٢.٢ - فلسفة وافتراضات التحليل الفني

اعتمد التحليل الفني في فلسفته على ثلاث مبادئ أساسية: (Rich,2012:93-94) :

- سلوك السوق يتجاهل كل شيء
- الأسعار تتحرك في اتجاهات
- التاريخ يعيد نفسه

فيما يقوم التحليل الفني على جملة من الافتراضات والتي تتمثل: - (الحناوي واخرون ٢٠١٢:١٤)

- (١) تتحدد القيمة السوقية للأسهم بناء على تفاعل قوى العرض والطلب.
- (٢) العرض والطلب تحكمهم عوامل بعضها رشيد وبعضها غير رشيد ' اذ تتضمن العوامل الرشيدة بالمعلومات المالية التي تخص الاسهم وتنعكس اثارها على سلوك

المستثمرين 'وعوامل غير رشيدة تتمثل بالآراء والتخمينات الشخصية ...الخ' ويعمل السوق على الموازنة بين هذه العوامل وبشكل تلقائي لتحديد الأسعار الملائمة.

(٣) باستثناء بعض التغيرات والتقلبات الطفيفة التي تحدث في أسعار الاسهم من وقت لآخر فأنها تميل الى التحرك في اتجاه معين ولفترة طويلة نسبيا.

(٤) السوق يعطي وزنا ليا وبشكل مستمر لكل متغير الذي تحكمه قوى العرض والطلب.

(٥) يؤدي التغير في علاقة الطلب والعرض الى تغير في الاتجاه 'وتكون هذه التغيرات عاجلا او اجلا في حركة السوق دون الحاجة في التعرف على أسباب ذلك.

٣.٢.٢ - مؤشرات التحليل الفني

١.٣.٢.٢ - تعريف المؤشرات الفنية

تعرف المؤشرات الفنية "انها سلسلة نقاط بيانية يتم اشتقاقها وبشكل معادلة رياضية وتطبق على البيانات السعريّة للأسهم او اية أداة مالية متداولة في السوق المالي والمتضمنة (سعر اغلاق ،سعر افتتاح ،اعلى سعر ،أدنى سعر) 'وتعتبر أكثر أدوات التحليل الفني استخداما في تحديد اتجاه الأسعار (Thomsett,2012:88) من أهم وظائف المؤشرات الفنية هي

(Tickerchart,2005:10):

(١) التنبيه: مراقبة وضع السهم من خلال اختراق نقاط الدعم او المقاومة .

(٢) التنبؤ: للتنبؤ بالتحركات الأسعار مستقبلا .

(٣) التأكيد: للتأكد من نتيجة تم التوصل اليها من مؤشر اخر .

٢.٣.٢.٢ - مؤشر المتوسطات المتحركة

يعد المتوسط المتحرك من اكثر المؤشرات الفنية شيوعا واستخداما لتتبع اتجاه الأسعار يفضلها اغلب المتداولون في السوق لبساطته وعمله في تسهيل بيانات

الأسعار من خلال تكوين متوسط سعر عرفه (Droke,2001:11) انه المؤشر الذي يبين القيمة المتوسطة لسعر السهم ولفترة زمنية معينة ،اذ يستعين اغلب المحللون الفنيون بمؤشر متوسط سعر السهم من اجل معرفة نقطة انتهاء اتجاه سابق ونقطة بداية اتجاه حالي وقد اكتشف الباحثين ان مؤشر المتوسطات المتحركة يفوق استخدام باقي المؤشرات الفنية في تحقيق العوائد لتعاملات بعيدة المدى ومقارنة باستراتيجية شراء الأسهم او الاحتفاظ بها (يقدمون '١٨٨:٢٠٠٥) 'يظهر هذا المؤشر قيمة المتوسط الحسابي للسهم على شكل سلاسل زمنية لفترة معينة والهدف منها هو محاولة للتخلص من تذبذبات وتغيرات حادة وبشكل سلاسل زمنية يكونها المؤشر بالإضافة الى التخلص من التقلبات الموسمية ويتم احتسابه على مدى عدة أيام بطرح السعر السابق من المتوسط واستبداله بالسعر الحالي وهكذا يتحرك المتوسط يوميا (Gerald,2022:43).

من أكثر مؤشرات المتوسطات المتحركة شيوعا واستخدام هو **المتوسط المتحرك البسيط** ويعتبر من المؤشرات الأساسية وقائم على أساس السعر ويتم الحصول عليه من خلال جمع متوسط اغلاق سعر السهم لفترة زمنية معينة مقسومة القيمة على عدد الفترات الزمنية (المهيلمى'٢٠٠٦: ١٦٤-١٦٥).

٣- المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للبحث

اعتمد البحث على العينات البالغ عددها (١١) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة منها (٢) شركتان قطاع مصارف ،(٣) شركات قطاع فندقية ،(٦) شركات قطاع الصناعة باستخدام البيانات المالية للتقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية باستخدام اسعار الاغلاق الحالية واسعار الاغلاق السابقة مقسومة على أسعار الاغلاق السابقة للحصول على عائد السهم وقد جرى اختيار عينة البحث وفق الشرط الاتية :-

(١) ان تكون الشركات المختارة عينة البحث مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢) ان تكون الشركات المختارة عينة البحث قد تم توقف تداولها او اعمالها في السوق.

٣) ان تكون الشركات المختارة عينة البحث قد حققت أرباح ولفترات تفوق فترات خساراتها خلال مدة البحث.

١.٣- تحليل ووصف البيانات

١. أسعار اغلاق الأسهم

تم اخذ أسعار اغلاق كل سنة للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث والتي تعتبر أسعار افتتاح للسنة اللاحقة كما في الجدول الاتي:

جدول (١) أسعار الاغلاق السنوية للشركات عينة البحث

اسم الشركة	مصرف بغداد	مصرف الموصل	فندق بابل	فندق بغداد
٢٠١١	3.480	1.350	34.000	21.010
٢٠١٢	1.800	0.850	27.500	8.550
٢٠١٣	2.060	0.870	45.000	11.500
2014	1.550	0.730	80.000	10.850
2015	1.170	0.250	36.000	6.950
2016	0.910	0.560	32.500	10.000
2017	0.610	0.320	37.500	8.450
2018	0.290	0.160	44.500	8.550
2019	0.300	0.160	75.000	8.400
2020	0.410	0.130	77.600	8.000
2021	1.030	0.150	80.000	8.100
2022	1.370	0.210	93.000	9.900

فنادق المنصور	المنصور للمصناعات	الخطاطة الحديثة	العراقية للسجاد والمنشآت	بغداد للمشروبات	العراقية للأعمال الهندسية	الأنيسة إنتاج الجاهزة
34.250	2.820	0.740	5.000	1.540	3.000	6.400
35.000	1.210	3.570	4.600	1.490	2.450	7.000
27.860	0.900	2.800	4.150	2.990	1.600	5.000
24.850	0.840	3.500	4.250	2.260	0.900	8.450
15.100	0.760	2.800	4.280	2.940	0.630	13.640
21.000	0.670	4.140	5.150	2.500	0.700	14.700
11.890	0.690	4.900	8.100	2.680	0.720	13.100
12.000	0.640	3.990	7.980	3.590	0.780	13.650
13.000	0.950	6.500	8.850	3.290	0.820	12.500
9.000	1.430	6.680	10.000	4.150	0.820	11.880
10.500	2.840	5.300	15.000	4.300	2.580	13.000
37.000	1.530	5.800	14.750	3.300	6.100	5.350

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية

موقع ويب: <http://www.isx-iq.net>

٢.٣- عائد السهم

تم الاعتماد في البيانات المالية السنوية على عائد السهم والذي يتم الحصول عليه من خلال الفرق بين سعر الاغلاق الحالي للسهم وسعر الافتتاح مقسوم على سعر الافتتاح وتتفاوت نسب العائد في كل سنة نتيجة تغير الظروف والأوضاع السياسية

والاقتصادية والتي ينتج عنها انخفاض في أسعار الأسهم وبالتالي تقلب العوائد مما
يسبب خسارة للمستثمرين والجدول الاتي يبين عائد السهم السنوي للشركات عينة
البحث:

جدول (٢) عائد السهم السنوي للشركات عينة البحث

اسم الشركة	مصرف بغداد	مصرف الموصل	فندق بابل	فندق بغداد	فنادق المنصور	المنصور للصناعات الدوائية	الخياطة الحديثة
٢٠١١	0.94	0.48	-0.16	0.07	-0.11	0.02	0.00
٢٠١٢	-0.48	-0.27	-0.19	-0.22	0.02	-0.57	3.82
٢٠١٣	0.14	0.02	0.64	0.35	-0.20	-0.26	-0.22
٢٠١٤	-0.09	0.00	0.78	-0.06	-0.11	-0.07	0.25
٢٠١٥	-0.25	-0.66	-0.55	-0.36	-0.39	-0.10	-0.20
٢٠١٦	-0.22	1.24	-0.10	0.44	0.39	-0.12	0.48
٢٠١٧	-0.33	-0.43	0.15	-0.16	-0.43	0.03	0.18
٢٠١٨	-0.52	-0.50	0.19	0.01	0.01	-0.07	-0.19
٢٠١٩	0.03	0.00	0.69	-0.02	0.08	0.48	0.63
٢٠٢٠	0.37	-0.19	0.03	-0.05	-0.31	0.51	0.03
٢٠٢١	1.51	0.15	0.03	0.01	0.17	0.99	-0.21
٢٠٢٢	0.33	0.40	0.16	0.22	2.52	-0.46	0.09

العراقية للسجاد والمفروشات	بغداد للمشروبات القائمة	العراقية للأعمال الهندسية	الابسة الجاهزة
0.04	0.40	-0.15	2.52
-0.08	-0.03	-0.18	0.09
-0.10	1.01	-0.35	-0.29
0.02	-0.24	-0.44	0.69
0.01	0.30	-0.30	0.61
0.20	-0.15	0.11	0.08
0.57	0.07	0.03	-0.11
-0.01	0.34	0.08	0.04
0.11	-0.08	0.05	-0.08
0.13	0.26	0.00	-0.05
0.50	0.04	2.15	0.09
-0.02	-0.23	1.36	-0.59

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية
موقع ويب: <http://www.isx-iq.net>

٣.٣- تحليل واختبار الفرضيات

١.٣.٣- تحليل المتوسط المتحرك البسيط:

من المؤشرات المهمة التي تستخدم في التحليل الفني مؤشر المتوسط المتحرك البسيط (simple moving average) الذي يرمز له اختصاراً MA الذي يحسب وفق المعادلة (١). لقد تم الاعتماد على بيانات سنوية من سنة ٢٠١١ الى سنة ٢٠٢٢ لثلاثة قطاعات هي قطاع المصارف وقطاع الفنادق وقطاع الصناعة.

١.٣.٣- تحليل قطاع المصارف

لقد تم إيجاد نتائج التحليل باستخدام المتوسط المتحرك البسيط ووضعت النتائج في الجدول الاتي:

جدول (٣) عائد السهم والمتوسط المتحرك البسيط لقطاع المصارف

اسم الشركة	السنة	عائد السهم	SMA

0.940	0.94	2011	مصرف بغداد BBOB
0.942	-0.48	2012	
0.230	0.14	2013	
0.187	-0.09	2014	
0.050	-0.25	2015	
-0.098	-0.22	2016	
-0.159	-0.33	2017	
-0.244	-0.52	2018	
-0.384	0.03	2019	
-0.175	0.37	2020	
0.096	1.51	2021	
0.804	0.33	2022	
0.48	0.48	2011	مصرف الموصل للاستثمار BMFI
0.483	-0.27	2012	
0.108	0.02	2013	
0.066	0.00	2014	
0.033	-0.66	2015	
-0.312	1.24	2016	
0.464	-0.43	2017	
0.018	-0.50	2018	
-0.241	0.00	2019	
-0.121	-0.19	2020	
-0.154	0.15	2021	
0.000	0.40	2022	

والشكل البياني التالي يبين رسم قيم عائد السهم وقيم مؤشر SMA:



شكل (١) عائد السهم والمتوسط المتحرك البسيط لقطاع المصارف من خلال الجدول (1) والشكل (1) أعلاه يتبين لنا ان عائد السهم لمصرف بغداد انخفض عن المتوسط المتحرك عند السنوات ٢٠١١ لغاية ٢٠١٨ ثم قطع المتوسط المتحرك عند السنة ٢٠١٩ ليصبح اعلى منه لغاية سنة ٢٠٢١، ثم يعود عائد السهم ليكون اقل من المتوسط المتحرك لسنة ٢٠٢٢. اما عائد السهم لمصرف الموصل للاستثمار فقد انخفض عن المتوسط المتحرك عند السنوات ٢٠١١ لغاية ٢٠١٥ ثم قطع المتوسط المتحرك عند السنة ٢٠١٦ ليصبح اعلى منه، ثم يعود عائد السهم ليكون اقل من المتوسط المتحرك للسنتين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ويرتفع عنه عند السنة ٢٠١٩ لغاية ٢٠٢٢.

٢.٣.٣- تحليل قطاع الفنادق

لقد تم إيجاد نتائج التحليل باستخدام المتوسط المتحرك البسيط ووضعت النتائج في الجدول الاتي:

جدول (٢) عائد السهم والمتوسط المتحرك البسيط لقطاع الفنادق

اسم الشركة	السنة	عائد السهم	SMA
فندق بابل HBAY	2011	- 0.16	- 0.16
	2012	- 0.19	- 0.160
	2013	0.64	- 0.176

0.230	0.78	2014	
0.504	- 0.55	2015	
- 0.023	- 0.10	2016	
- 0.060	0.15	2017	
0.046	0.19	2018	
0.116	0.69	2019	
0.401	0.03	2020	
0.218	0.03	2021	
0.124	0.16	2022	
0.07	0.07	2011	فندق بغداد HBAG
0.066	- 0.22	2012	
- 0.078	0.35	2013	
0.134	- 0.06	2014	
0.039	- 0.36	2015	
- 0.160	0.44	2016	
0.139	- 0.16	2017	
- 0.008	0.01	2018	
0.002	- 0.02	2019	
- 0.008	- 0.05	2020	
- 0.028	0.01	2021	فنادق المنصور HMAN
- 0.008	0.22	2022	
- 0.11	- 0.11	2011	
- 0.107	0.02	2012	
- 0.043	- 0.20	2013	
- 0.123	- 0.11	2014	
- 0.116	- 0.39	2015	
- 0.254	0.39	2016	
0.068	- 0.43	2017	
- 0.182	0.01	2018	
- 0.087	0.08	2019	
- 0.002	- 0.31	2020	
- 0.154	0.17	2021	

0.006

2.52

2022

الشكل البياني يبين رسم قيم عائد السهم وقيم مؤشر SMA



شكل (٢) عائد السهم والمتوسط المتحرك البسيط لقطاع الفنادق

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا ان عائد السهم لفندق بابل ارتفع عن المتوسط المتحرك عند السنوات ٢٠١١ لغاية ٢٠١٤ ثم قطع المتوسط المتحرك عند السنة ٢٠١٥ ليصبح اقل منه لغاية سنة ٢٠١٦، ثم يعود عائد السهم ليكون اعلى من المتوسط المتحرك لسنة ٢٠١٩ لينخفض بعدها عند السنوات ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٢. اما عائد السهم لفندق بغداد فقد تذبذب ارتفاعا وانخفاضا عن المتوسط المتحرك عند جميع السنوات السابقة لسنة ٢٠١٧ ثم تتقارب قيمه مع المتوسط المتحرك من سنة ٢٠١٨ صعودا. ان سلوك عائد السهم لفندق المنصور كان مشابها لسلوك العائد لفندق بغداد عدا سنة ٢٠٢٢ التي ارتفع فيها العائد بشكل ملحوظ.

٣.٣.٣- تحليل قطاع الصناعة

لقد تم إيجاد نتائج التحليل باستخدام المتوسط المتحرك البسيط ووضعت النتائج في الجدول الاتي:

جدول (٣) عائد السهم والمتوسط المتحرك البسيط لقطاع الصناعة

اسم الشركة	السنة	عائد السهم	SMA
المنصور للصناعات الدوائية IMAP	2011	0.02	0.02
	2012	- 0.57	0.021
	2013	- 0.26	- 0.275
	2014	- 0.07	- 0.265
	2015	- 0.10	- 0.166
	2016	- 0.12	- 0.131
	2017	0.03	- 0.124
	2018	- 0.07	- 0.048
	2019	0.48	- 0.060
	2020	0.51	0.212
	2021	0.99	0.359
	2022	- 0.46	0.672
الخيطة الحديثة IMOS	2011	0.00	0.00
	2012	3.82	0.00
	2013	- 0.22	1.912
	2014	0.25	0.849
	2015	- 0.20	0.549
	2016	0.48	0.175
	2017	0.18	0.326
	2018	- 0.19	0.255
	2019	0.63	0.035
	2020	0.03	0.332
	2021	- 0.21	0.180
	2022	0.09	- 0.013
العراقية للسجاد والمفروشات IITC	2011	0.04	0.04
	2012	- 0.08	0.042
	2013	- 0.10	- 0.019
	2014	0.02	- 0.059
	2015	0.01	- 0.017

0.005 -	0.20	2016	
0.099	0.57	2017	
0.335	- 0.01	2018	
0.160	0.11	2019	
0.135	0.13	2020	
0.132	0.50	2021	
0.316	- 0.02	2022	
0.40	0.40	2011	بغداد للمشروعات الغازية IBSD
0.400	- 0.03	2012	
0.184	1.01	2013	
0.595	- 0.24	2014	
0.176	0.30	2015	
0.238	- 0.15	2016	
0.044	0.07	2017	
0.058	0.34	2018	
0.199	- 0.08	2019	
0.058	0.26	2020	
0.159	0.04	2021	
0.098	- 0.23	2022	
- 0.15	- 0.15	2011	العراقية للأعمال الهندسية IIEW
- 0.154	- 0.18	2012	
- 0.169	- 0.35	2013	
- 0.257	- 0.44	2014	
- 0.347	- 0.30	2015	
- 0.324	0.11	2016	
- 0.106	0.03	2017	
- 0.039	0.08	2018	
0.022	0.05	2019	
0.037	0.00	2020	
0.018	2.15	2021	
1.082	1.36	2022	
2.52	2.52	2011	انتاج الألبسة الجاهزة IRMC

2.516	0.09	2012
1.305	- 0.29	2013
0.510	0.69	2014
0.600	0.61	2015
0.607	0.08	2016
0.342	- 0.11	2017
0.117	0.04	2018
0.079	- 0.08	2019
- 0.002	- 0.05	2020
- 0.026	0.09	2021
0.034	- 0.59	2022

والشكل البياني التالي يبين رسم قيم عائد السهم وقيم مؤشر SMA



شكل (٣) عائد السهم والمتوسط المتحرك البسيط لقطاع الصناعة

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا ان عائد السهم لشركة المنصور للصناعات الدوائية قد ارتفع عن المتوسط المتحرك عند اغلب السنوات ويتضح أيضا ان له اتجاها تصاعديا وهو اعلى من المتوسط المتحرك. اما عائد السهم لشركة الخياطة الحديثة فقد تذبذب ارتفاعا وانخفاضا عن المتوسط المتحرك عند جميع السنوات وكان هناك ارتفاعا كبيرا لعائد السهم في سنة ٢٠١٢ مقارنة ببقية السنوات. اما سلوك عائد

السهم للشركة العراقية للسجاد والمفروشات فقد تذبذب ارتفاعا وانخفاضا عن المتوسط المتحرك عند جميع السنوات كذلك السلوك لشركة بغداد للمشروبات الغازية. اما عائد السهم للشركة العراقية للأعمال الهندسية فقد تذبذب ارتفاعا وانخفاضا عن المتوسط المتحرك عند جميع السنوات وكان هناك ارتفاعا كبيرا لعائد السهم في سنة ٢٠١٢ مقارنة ببقية السنوات. وعائد السهم لشركة انتاج الألبسة الجاهزة فقد كان مرتفعا وقل من المتوسط المتحرك عند سنة ٢٠١١ ثم ينحدر نزولا في السنوات اللاحقة حتى يبلغ أدنى قيمة له عند سنة ٢٠٢٢.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

(١) هنالك دور لمؤشر المتوسطات المتحركة في تفسير عائد السهم للشركات عينة البحث وبنسب متفاوتة.

(٢) يظهر مؤشر المتوسط المتحرك البسيط وعلى المدى القصير انه عندما ترتفع أسعار الأسهم فوق مستوى مؤشر المتوسط المتحرك فيكون الاتجاه تصاعدي وعندها يكون العائد اعلى من المؤشر وهذه إشارة للشراء ،اما عندما تكون الأسعار تحت مستوى مؤشر المتوسط المتحرك فتكون في اتجاه الهبوط وينخفض العائد وتكون إشارة للبيع.

(٣) للمتوسط المتحرك البسيط دور في تصفية تحركات الأسعار ويعد أفضل مؤشرات المتوسطات المتحركة وأكثرها سهولة في تحديد الاتجاه.

٢.٤- التوصيات

(١) يفضل استخدام مؤشر المتوسطات المتحركة عند البدء بفهم التداول باعتباره من الخطوات الأولى والاساسية للمتوسطات المتحركة والأكثر تداول ودورا أساسيا في تحديد الاتجاه لأطر زمنية محددة.

٢) يجب التحقق من توافق المؤشرات الفنية مع استراتيجية التداول واستخدام أكثر من مؤشر لتحقيق نتائج أفضل.

٣) ضرورة التعامل مع عدد من مؤشرات التحليل الفني لتأكيد حالات الشراء او البيع وجعلها أكثر موثوقية.

المصادر

١. ألكسندر د يقيد سون 'المضاربة في البورصة' ترجمة دار الفاروق 'ط٢' مصر '2005.

٢. حياة زيد 'دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن، السعودية، فلسطين)' رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 'تخصص: الأسواق المالية والبورصات' جامعة بسكرة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣. المهيلمي 'عبد المجيد' ٢٠٠٦ 'التحليل الفني للأسواق المالية' الطبعة الخامسة 'البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع' الأردن.

٤. عطية 'محمد عبد الحميد' ٢٠١١. الاستثمار في البورصة. دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع. الاسكندرية مصر.

٥. محمد صالح الحناوي 'طارق الشهاوي' الاستثمار في سوق الأوراق المالية 'الدار الجامعية' مصر '٢٠١٢.

٦. كافي 'مصطفى يوسف' ٢٠٠٩ 'بورصة الأوراق المالية' الطبعة الأولى 'دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر' سوريا.

٧. هشام طلعت عبد الحكيم 'التحليل الفني لاتجاهات أسعار الأسهم باستخدام خارطة القوة النسبية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية' 'بحوث ومقالات' ٢٠١٠.

٨. تكرر تشات ٢٠٠٥ دليل للتحليل الفني على الموقع

<http://www.orfalis.com/download/technicalAnalysis.pdf>

٩. سوق العراق للأوراق المالية موقع ويب: <http://www.isx-iq.net/>

- 1.Appel.Gerald,TechnicalAnalysisPowerToolsforActive Investors, Financial Times Prentice Hall, New York,2022,43.
2. Brigham Eugene F.& Ehrhardt, Michael Financial Management Theory and Practice.13th ed. South-Western.2011.
- 3.. Clif.Droke: Moving, Averages, Simplified, Marketplace Books, USA,2001,11.
- 4.Edward, Robert D.&Magee, John, 2007.Technical Analysis of Stock Trends. Ninth Edition, United States of America: Taylor Francis Group.
- 5.Gitman, Lawrence J.& Sutter, Chad Principles of Managerial Finance.13th ed, Prentice Hall.2012.
- 6.Gitman, Lawrence J; Joehnk, Michael D; Smart, Scott; Juchau, Roger H; Ross Donald G&wRight, Sure; Fundamentals of Investing; Third Edition; Pearson Australia;2011.
- 8.Horne, James C. Van & Wachowicz, John, John, John, John M., Fundamentals of Financial Managemant,13th ed, Pearson Education Limited, Edinburgh,2009.
- 9.Howells Peter& Bain Keith. Financial market and institution.5th ed published, prentice hall,2007.
- 10.John J. Murphy: Technical Analysis of the Financial Markets,3 editions, New York institute of finance,2020.
11. Kumar, Rajesh, Valuation: theories and concept.1st Edition, Academic Press is an imprit of Elsevier Inc.2016.
- 12.Moodi, Raiyah., and Hajiha, Zahren., The Investigation of the Effect of Accruals on Stock Returns after Financing Activities, International Research Journal of Applied and Basic Sciences Vol.4, No11,2013.
- 13.Michael Thomsett: Technical Analysis of Stock Trends Explained: An Easy-to-Understand System for Successful Trading, Ethan Heathway Co Ltd,1edition,2012.
- 14.Peda, P., &Vinnari, E. (2019). The discursive of profit in public-private service delivery. Critical Perspectives on Accounting doi: 10.1016/j.cpa.2019.
- 15.Qi. Lin, SchoolofFinance, ZhejiangUniversityof Finance&Economics, Hangzhou, China, volume38,2018.
- 16.Rich Dad Education, Guide to Fundamental& Technical Analysis, Tigrent Brands Inc, USA,2012.6.
- 17.Soni, Anil& Gaba, Madhu, A Study of the Dividend Pattern of Nifty Companies, International Journal of Research in Business Studies and Management.Volume2, Issure6, June2015

تأثير الإيرادات النفطية في السياسة الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي
للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

The Impact of Oil Revenues on Credit Policy in Iraqi
Banking Sector for the Period (2004-2021)

الباحثين

ميلاد محمود عبد الحسن أ.د. عقيل شاكر عبد الشرع

وزارة التربية جامعة القادسية

melladmd9494@gmail.com

aqeel.alsharaa@qu.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة تأثير الإيرادات النفطية في السياسة الائتمانية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ، إذ ركزت مشكلة البحث على الاقتصاد العراقي في كونه اقتصاد ريعي يعتمد وبشكل مفرط على الإيرادات النفطية أذ تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة ، وأيضاً اعتماد جميع القطاعات الاقتصادية على هذه الإيرادات التي تتميز بالتقلبات ، وبالتالي فإن أي خلل يؤثر على هذه الإيرادات سيؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع المصرفي. وافترض البحث ان التقلبات التي تحدث في هذه الإيرادات سوف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع المصرفي.



وهذه التقلبات تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي ، أذ انتهج البحث المنهج الاستنباطي للجانب النظري والمنهج التحليلي القياسي للجانب العملي ، فضلا عن استخدام برنامج (Eviews13). وتوصل البحث مجموعة من الاستنتاجات وكان اهمها إن هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية وإجمالي الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي العراقي ، وذلك لأن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي بسبب زيادة الودائع المصرفية وخاصة الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي العراقي ، وأوصى البحث على ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وتجنب الصدمات التي تتركها الإيرادات النفطية من خلال دعم المشاريع في القطاعات الانتاجية المختلفة (الصناعي ، الزراعي) ، فضلاً عن دعم تلك المشاريع بتنويع القروض الممنوحة لتلك القطاعات وعدم تركزها في قطاع معين.

Abstract

The research aims to know the impact of oil revenues on deposit policy for the period (2004-2021), as the research problem focused on the Iraqi economy in that it is a renter economy that relies excessively on oil revenues, as oil revenues constitute the largest portion of public revenues, and also the dependence of all economic sectors on These revenues are characterized by fluctuations, Therefore, any disruption that affects these revenues will affect all economic sectors, including the banking sector. The research assumed that the fluctuations that occur in these revenues will directly or indirectly affect the banking sector, and these fluctuations directly or indirectly affect bank credit in the Iraqi banking sector. The research adopted the deductive approach for the theoretical side and the standard analytical approach for the practical side, in addition to using the (Eviews13) program. The research reached a set of conclusions, the most important of which was that there is a direct relationship

between oil revenues and the total credit granted by the Iraqi banking sector, because the increase in oil revenues leads to an increase in the ability of banks to grant bank credit due to the increase in bank deposits, especially government deposits in the Iraqi banking sector, The research recommended the need to diversify sources of income in the Iraqi economy and avoid shocks caused by oil revenues by supporting projects in the various productive sectors (industrial, agricultural), as well as supporting those projects by diversifying the loans granted to those sectors and not concentrating them in a specific sector.

المقدمة: أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب ،لأنه يعتمد على انتاج وتصدير النفط وبحكم اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية ، وبذلك فإن اقتصاده يكون عرضة لتلقي الصدمات وخصوصا المتعلقة بانخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية ، وكذلك العوامل الخارجية المتمثلة في انخفاض الطلب العالمي على الصادرات النفطية مما يؤدي الى جعل الاقتصاد العراقي يعاني من تذبذب واختلال في هيكليته الاقتصادية ولإيرادات العامة . تؤثر الإيرادات النفطية على جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع المصرفي والذي يتأثر بشكل كبير في الإيرادات النفطية ، أذ إن أي ارتفاع أو انخفاض في الإيرادات النفطية سوف يؤثر سلباً أو إيجاباً في القطاع المصرفي. هناك سياسة مهمة لدى القطاع المصرفي والتي تمثل جوهر وظيفة المصارف في الاقتصاد والتي تتمثل بالسياسة الائتمانية . إن تحسين السياسة الائتمانية هو أحد المهام الرئيسة للمصرف ومقدار الدخل الناتج عن العمليات النشطة للمصارف يرتبط ارتباطاً مباشراً بفاعلية سياسة الائتمان.

١- المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

١.١- أهمية البحث : تتلخص أهمية البحث في تحليل الإيرادات النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) وبيان أهميتها في الاقتصاد العراقي . وبيان تأثير الإيرادات النفطية في السياسة الائتمانية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) .

٢.١- **مشكلة البحث:** تتمحور مشكلة الدراسة في كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على القطاع النفطي وإيراداتها وان اي خلل او تذبذب في الإيرادات النفطية سوف يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية و نخص بالذكر القطاع المصرفي . ويمكن طرح هذه المشكلة من خلال التساؤل الرئيس : (هل يوجد تأثير للإيرادات النفطية في السياسة الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي) **وتنقسم إلى مشكلتين فرعيتين :**

- أ- هل هناك تأثير معنوي للإيرادات النفطية في الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).
- ب- هل هناك تأثير معنوي للإيرادات النفطية في الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

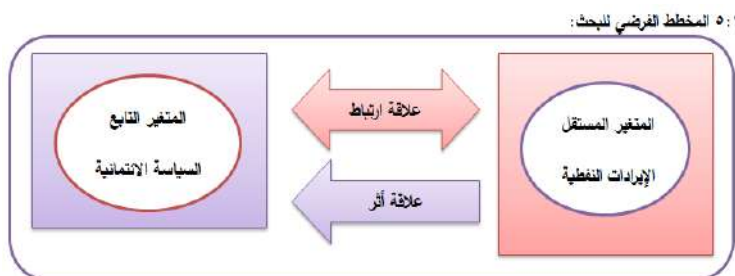
٣.١- **فرضية البحث:** بناءً على مشكلة البحث تم صياغة الفرضية الرئيسة والتي من خلالها يمكن للباحث إيجاد الحلول والمعالجات لمشكلة البحث من خلال الجانب التطبيقي وتنطلق الفرضية الرئيسة للدراسة (أنه لا يوجد تأثير معنوي للإيرادات النفطية في القطاع المصرفي المتمثل في السياسة الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) . **وتنقسم إلى فرضيتين فرعيتين :**

- أ- لا يوجد تأثير معنوي للإيرادات النفطية في اجمالي الائتمان النقدي للقطاع الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)
- ب- لا يوجد تأثير معنوي للإيرادات النفطية في اجمالي الائتمان النقدي للقطاع الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

٤.١- **هدف البحث:** تهدف الدراسة إلى بيان تأثير الإيرادات النفطية في القطاع المصرفي العراقي وأثر هذه الإيرادات على السياسة الائتمانية و وذلك من خلال :-

١- بيان تأثير الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة العامة .

١- بيان أهمية السياسة الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).



الشكل (١)

المصدر: من اعداد الباحثان

يوضح تأثير الإيرادات النفطية في السياسة الائتمانية

٢- المبحث الثاني: الإطار النظري للإيرادات النفطية والسياسة الائتمانية

١.٢- الإيرادات النفطية

يعد قطاع النفط قلب الاقتصاد العراقي إذ تشكل ٩٥٪ من إيرادات الدولة من إنتاج النفط (Dağ et al., 2019: ٦٥) ، إن النفط هو المصدر الرئيس لإيرادات الحكومة في دول مثل العراق والسعودية والكويت وقطر وليبيا وفنزويلا وإيران وروسيا. تعد الحوكمة الفعالة أمراً حيوياً لتحقيق هذه الإيرادات وتوزيعها. على عكس المستمدة من الضرائب (Segal, 2012: ٢٥)، وتعرف الإيرادات النفطية بأنها (الإيرادات أو المردودات التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط والغاز ، و إن حجم إيرادات النفط يتناسب طردياً مع ارتفاع أسعار النفط ، وكذلك حجم الإنتاج والسيطرة الوطنية ، وفي حال بلوغ الأمور ذروتها ستزداد عائدات النفط) (اسماعيل، ٢٠٠٤: ١٢١)، وتعرف أيضاً الإيرادات النفطية على أنها (هي مصدر مهم للدخل لحساب الاتحاد، أي أن إيرادات النفط هي الإيرادات من صادرات النفط الخام والغاز ، والإيرادات من ضريبة الأرباح

البتروولية ، فضلاً عن الإتاوات والإيرادات من مبيعات النفط الخام المحلية)
(Ihendinihu, Ebieri & Ibanichuka, 2014:7).

١.١.٢ - خصائص الإيرادات النفطية :هنالك عدة خصائص للإيرادات النفطية وهي كالآتي :-

١. تعد الإيرادات النفطية وعاء جاذب بصورة خاصة بالنسبة للبلدان الريعية المصدرة والمنتجة للنفط وتمثل الإيرادات الريعية سمة رئيسة تتسم بها البلدان المنتجة للنفط ، و إن حصول الدولة على إيرادات كبيرة جداً من الريع النفطي جعل من صناعة النفط جاذبية خاصة كعمول للإيرادات العامة، إن الإيرادات النفطية إيرادات خارجية وليست إنتاجية لأنها تعد إيراد ريع خارجي غير متولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني.(وزارة المالية العراقية، ٢٠٠٩: ٦-٥)

٢. ارتفاع تكاليف إيرادات النفط في بعض الدول يتطلب عملية استخراج النفط وتصنيعه بتكاليف باهظة للغاية يتحملها المستثمر في بداية المشروع ولا يتم استردادها في نهاية المشروع ، وفي بعض الدول العربية المصدرة للنفط بما في ذلك السعودية والعراق ، فإن تكاليف استخراج النفط وصناعته أقل تكلفة وسهولة ، والدول العربية هي الأقل تكلفة في التنقيب عن النفط وإنتاجه واستكشافه لوجود بيئة صحراوية غير وعرة ويسهل الوصول إليها.(الشمري، عبد الجبار، ٢٠١٤: ٧٠-٧١)

٣. تتميز الإيرادات النفطية بتقلبات في حجمها تتمثل في متغيرات خارجية (أسعار الصرف ، وعرض النقود ، ومعدلات التضخم) وليس فقط أسعار المنتجات النفطية التي يصعب التنبؤ بها أو توقعها، قد تحدث تقلبات بسبب الجيولوجيا وتكاليف المدخلات والمخاطر السياسية ، إيرادات النفط التي تعتمد عليها اقتصادات الدول الريعية (أحادية الجانب) ، وأسعار الصرف والمضاربة ، وكذلك المنافسة بين الدول المنتجة للنفط ، والتطورات التكنولوجية.(القاضي ،واخرون، ٢٠١٠: ٣٠٢-٣٠٣)

٢.٢- السياسة الائتمانية

١.٢.٢- مفهوم السياسة الائتمانية

تعد السياسة الائتمانية للمصرف جزء لا يتجزأ من السياسة المالية لأي دولة ، إذ تساعد في دعم الاقتصاد وتنميته ، وترتبط التقلبات والتغيرات في السياسة الائتمانية بالتغيرات في حالة من يطلبون الائتمان ، إذ من أجل تعظيم الربح في المصارف ، يجب على المصارف الحفاظ على سياسة ائتمانية للإقراض من خلال دعم المقترضين لتمويل المشاريع الإيجابية ذات القيمة الحالية الصافية ، لذلك يجب أن يكون التغيير في مستوى الائتمان المصرفي نتيجة فقط للتغيير في جودة الائتمان الممنوح للمقترضين في جانب الطلب ، خاصة في حالة عدم وجود تغييرات يسببها المصرف المركزي في عرض النقود. (٢: ٢٠١٨، Raghamam)،. تختلف السياسة الائتمانية من مصرف لآخر ، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلاف في طبيعة عمل المصارف، ومصادر أموالها ، ومدى تقييمها القدرة التنافسية للمصرف ، و يتم تعديل سياسة الائتمان وتحديثها من بداية طلب الزبون للحصول على الائتمان إجراء دراسة وتحليل لقدرة الزبون ورغبته في السداد ، ثم تحديد منح أو عدم منحه ، والمتابعة المستمرة. ينتهي الزبون من سداد ما يدين به للمصرف ويتعامل مع التقصير إن وجد(Rafal & Monika, ٢٠١٦: ٣٦). مما تقدم فأن السياسة الائتمانية تعرف بأنها "مخطط يحتوي على إرشادات إدارية ليستخدمها مسؤول المصرف في التعامل مع طلبات الائتمان التي تهدف إلى توسيع اتجاه الشركة من خلال إجراء موحد ، مستمد من المصلحة التشغيلية للمصرف ، في تلبية احتياجات العميل الائتمانية ، ولكن لديه وعي كامل بالمحظورات والتوجيهات الخاصة بالسياسة النقدية والمالية للحكومة". (١٩٨٠: 67، Nwankwo) ، و تعرف أيضًا على " أنها مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي طورتها الإدارة العليا لتوجيه مختلف مستويات الإدارة عند تطوير برامج وإجراءات الائتمان ، وتوجيهه متخذي القرار عند اتخاذ قرار بشأن طلبات الائتمان ، ويلتزم المنفذون بها من أجل اتخاذ قرارات سليمة." (الدغيم، ٢٠٠٦: ١٩٥)

٢.٢.٢- مفهوم الائتمان المصرفي

يعد الائتمان من أهم العمليات المصرفية ، إذ يمثل العائد الناتج عن المحور الرئيس لإيرادات أي مصرف والمحور الأكثر ربحية ، بغض النظر عن تنوع مصادر الإيرادات الأخرى ، لذلك فإن المصرف بدون ائتمان يخسر عمله الرئيس Adjirackor (et al,2016:102). الهدف الرئيس من الإقراض للمصرف هو توفير النمو والربحية والسيولة. (Osayameh ، 1986 : 45) يعطي الإقراض لأجل للقروض والتسلفيات ، الإقراض تمثل هذه الوظيفة مصدرًا مهمًا للدخل إذ إن الاعتبار الرئيس للمقرض هو استرداد كل من أصل الدين والفائدة، إنه أحد العناصر الأكثر تقليدية للعلاقة بين المصرف وزبائنه المختلفين (Adekanye, 2010: 9٣) **اختلفت المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي حسب وجهة نظر عدد من الكتاب والباحثين. وهناك من عرفها على أنها** عملية تحليل الائتمان أو القرض و إنه مهم لإدارة المصرف لأنه ينطوي على مخاطر مالية يمكن أن تؤدي إلى صعوبة من جانب الزبون (المقترض) في سداد كل من أصل الدين والفائدة.(Agene، ١٩٩٥ : ٨٩). **ويعرف أيضًا الائتمان المصرفي بأنه** "توريد الأموال للمؤسسات والمنشآت في المجتمع ، بشرط أن يتعهد المقترض بإعادة المال والفائدة على شكل مبلغ مقطوع أو على أقساط خلال فترة محددة". (Gabgub,2009:15).

٣.٢.٢- أنواع الائتمان المصرفي

١.٣.٢.٢- **الائتمان النقدي:** وهو الشكل الأكثر شيوعًا للنشاط المصرفي ، إذ أنه يشكل الوظيفة الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية. محتوى هذا النوع من الائتمان هو أن إدارة الائتمان في المصرف تمنح مبالغ نقدية مباشرة لمقدم الطلب للحصول على ائتمان لاستخدامها في تمويل العمليات المتفق عليها المحددة في عقد الائتمان(الزغبى، ٢٠٠٠ : ٨٠) ويقسم الائتمان المصرفي كالاتي:-

١-**السحب على المكشوف (الاعتماد البسيط) :** يعرف السحب على المكشوف "بأنه المبالغ التي يتم منحها من قبل المصرف للزبون بعد تحويل حسابه الدائن من

حساب جاري دائن إلى حساب جاري مدين كنوع من أنواع التسهيلات المصرفية"، ويعرف أيضاً (تمديد سقف التمويل قصير الأجل من قبل المصرف مع إمكانية الاستدعاء الفوري للمبالغ المسحوبة). (McElroy & Neale ، ٢٠٠٤ : ٤٦٧).

٢- **السلف والقروض:** ويمكن تعريف القرض بأنه يعد بمثابة مساعدة مالية مقدمة من قبل المصرف لزيائنها من الناحية النقدية ويستحق السداد على مدى فترة زمنية محددة مع عنصر الفائدة، على عكس تسهيلات السحب على المكشوف التي هي ائتمان قصير الأجل ، اما القرض يكون متوسطة أو طويلة الأجل لتمويل حياة الأصول الثابتة (Agene، ١٩٩٥: 93) ، ويمكن تعريف السلف بأنها هي مبالغ نقدية تقدمها المصارف لزيائنها وموظفيها الدائمين لأغراض اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإعادة السلفة مع الفوائد المتأتية منها (Nwanko، 1980: ٧١).

٣- **خصم الكمبيالة (خصم الاوراق التجارية):** يقوم المصرف بشراء الكمبيالة من المستفيد قبل تاريخ استحقاقها مقابل دفع ثمن أقل من قيمتها الاسمية ، وفي هذه الحالة تصبح الفاتورة من أصول المصرف ، ويحق للمصرف توظيفه في مجال استثماراته ، وعلى الزبون الالتزام بتسديد كامل مبلغ الكمبيالة عند تاريخ الاستحقاق ، كما يمكن إعادة خصم السند الأذني لدى البنك المركزي ، ويعد السند الأذني من الأصول ذات السيولة العالية لأنه نوع من الائتمان. (ابو حمدة، ٢٠٠٥: ١٣٥).

٢.٣.٢.٢- **الائتمان التعهدي :** هو الائتمان الذي يتم تقديمه بشكل غير مباشر ، والذي يسمى التسهيلات الائتمانية أو غير المباشرة ، والتي يتم تقديمها إلى شخص آخر غير زبون المصرف ، إذ يمنح تسهيل ائتماني بناءً على طلب الزبون ، ويتم تدوينه من خلال اسمه، أن المال لم يتم تقديمه بشكل مباشر ، بل بتعهد كتابي يضمن المصرف بموجبه لعملائه تجاه الآخرين ، الالتزام الذي قد يتحقق أو لا يتحقق وفقاً للشروط الواردة في التعهد المبرم. (Onanuga، 1998: ٦٢) ، أهم أشكال الائتمان التعهدي كالآتي:-

١- **الاعتماد المستندي**: تعد أداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدر ، ويتم فتح الاعتماد المستندي بناءً على طلب المستورد وهو من نوعين: **الاعتمادات المستندية بالاطلاع** ، ويتم فتح هذا النوع مقابل تأمين نقدي يدفعه مقدم الطلب مقدماً وتحدد قيمته حسب درجة الثقة به وبظروفه المالية. **والاعتمادات المستندية الدفع المؤجل** ، والدفع بموجبها يتم في وقت لاحق بعد شحن البضاعة وتقديم المستندات (عبدالله، الطراد، ٢٠٠٦: ١٧٢) يُعرّف الاعتماد المستندي بأنه (تعهد صادر عن المصرف بناءً على طلب المشتري والمستورد بدفع مبلغ معين من المال من خلال مصرف ثاني إلى الشخص المستفيد أو البائع أو المصدر ، وفي غضون فترة محددة ، في العودة لتقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بشروط وتعهدات الاعتماد المستندي (Gregoriou & Hoppe , 2009 : 105)

٢- **خطابات الضمان** : يُعرّف خطاب الضمان بأنه (تعهد صادر من المصرف بناءً على طلب أحد المتعاملين فيه ولصالح طرف آخر ، المستفيد ، بالدفع دون قيد أو شرط ، موضحاً الغرض من إصدار الخطاب وغاياته فترة الصلاحية). (الياس، ٢٠٠٥: ٦٣)

٣.٢- العلاقة بين الإيرادات النفطية و الائتمان المصرفي

تتسم الدول الربعية التي تعتمد على إيرادات النفط بعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة اعتماد القطاعات الاقتصادية المختلفة على قطاع النفط وما يترتب على ذلك من تقلبات وهزات وعدم استقرار في النشاط الاقتصادي مقرونة بتقلبات عائدات النفط يتأثر نشاط القطاع المصرفي الذي يهيمن عليه النفط بالتغيرات في إيرادات النفط كونه المصدر الرئيس للعرض النقدي والسيولة الوفيرة ، وقد مكنتها الربحية الجيدة للمصارف من تعزيز قاعدتها الرأسمالية وضمان الاستقرار المالي في البلدان المعنية. (Poghosyan, Hesse 2016 : ١٢) .

تؤدي زيادة إيرادات النفط في الدول النفطية النامية إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، مما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد ، مما يؤدي بهم

إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي زيادة الطلب الكلي ثم الناتج الإجمالي ، وأن الزيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة زيادة الإيرادات النفطية ستؤدي إلى زيادة دخل الأفراد ، مما يؤدي بهم أيضًا إلى تقليل السحوبات من أرصدتهم. مع الاستمرار في التعامل مع المصارف مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف، وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة في الإنتاج وزيادة في المستوى من النشاط الاقتصادي. (النجار، شلاش، ١٩٩١: ٢٣٥)، أن تراجع أسعار النفط يؤثر سلبًا على الأعمال في الاقتصادات الغنية بالنفط ، وبالتالي على جودة القروض المصرفية. بتعبير أدق ، تشير قناة الاقتصاد الكلي إلى كيفية مساهمة الانكماش في أسعار النفط الدولية في تدهور ظروف الاقتصاد الكلي في الاقتصادات المصدرة للنفط ، مما يؤثر بالتالي على استقرار المؤسسات المصرفية (Mirzaei, Khazali, ٢٠١٧: ٤)، وبالمثل ، يؤدي انخفاض أسعار النفط الدولية إلى انخفاض قيمة عملات البلدان المصدرة للنفط والعكس بالعكس إذا كانت القروض المصرفية مقومة إلى حد كبير بالعملات الأجنبية ، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يزيد من مخاطر الائتمان، مما يعرض للخطر استقرار المصارف. في الوقت نفسه ، نظرًا لأهمية إيرادات النفط للموقف المالي لدولة مصدرة للنفط ، فإن أسعار النفط الدولية الأصغر تعني إيرادات أقل للدولة. ولذلك ، فإن الحكومة مضطرة للبحث عن مصادر تمويل بديلة وجذب قروض للمصارف العامة. في سياق تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي ، قد يصبح جزء من هذه القروض محل شك ، مما يؤثر على استقرار المصارف . (Beckmann, Czudaj, 2013: ٦)

٣- المبحث الثالث : الإطار العملي

١.٣- تحليل و قياس أثر الإيرادات النفطية في الائتمان المصرفي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

٢.٣- تحليل الإيرادات النفطية في القطاع النفطي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

يعد العراق من البلدان الريعية التي يعتمد اقتصاده بشكل اساسي على الإيرادات النفطية . وتشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة جداً من الإيرادات العامة إذ تشكل نسبة (٩٥%) من الموازنة العامة للدولة . ويمكن تحليل الإيرادات النفطية لبيان مدى تطور القطاع النفطي في العراق وكما موضح في الجدول الآتي:-

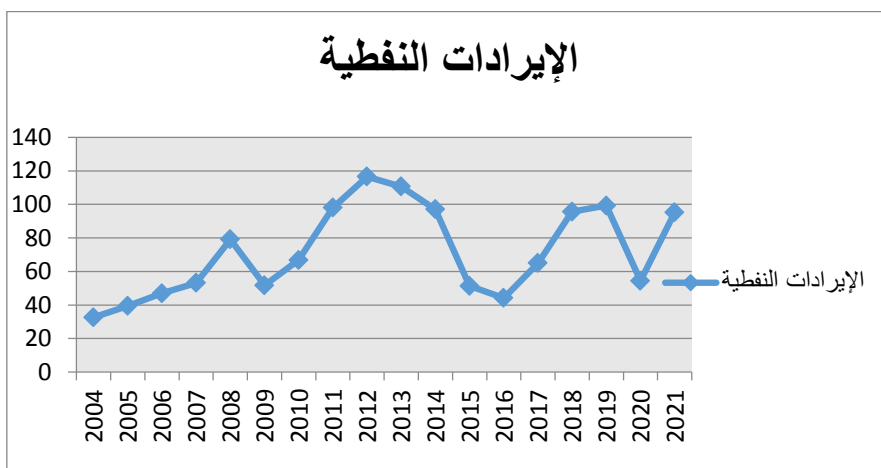
**جدول(1)(المتغير المستقل)الإيرادات النفطية للقطاع النفطي (مليون دينار)
العراقي للمدة(2004-2021)**

السنة	الإيرادات النفطية	معدل النمو%
2004	32,627,203	16.718
2005	39,480,069	21.003
2006	46,908,043	18.814
2007	53,162,592	13.333
2008	79,131,752	48.848
2009	51,719,059	34.641
2010	66,819,670	29.197
2011	98,090,214	46.798
2012	116,597,076	18.867
2013	110,677,542	(5.076)
2014	97,072,410	(12.292)
2015	51,312,621	(47.139)
2016	44,267,063	(13.73)
2017	65,071,929	46.998
2018	95,619,820	46.944
2019	99,216,318	3.761
2020	54,448,514	(45.121)
2021	95,270,298	74.973

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الاحصائية للبنك المركزي

نلاحظ من الجدول (١) تطور مراحل الإيرادات النفطية خلال مدة البحث ، أذ تفاوتت خلال فترة الدراسة وتطورت بمعدلات نمو كبيرة نتيجة لزيادة الحصة التصديرية النفطية ، الا أن تفاوت أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض أدى الى تفاوت الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية نفقات الدولة، في ٢٠٠٤ فقد بلغت

الإيرادات النفطية (32,627,203) مليون دينار، و أن المدة من (٢٠٠٥-٢٠٠٨) شهدت ارتفاعاً في الإيرادات النفطية ، وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط ، وكذلك الظروف السياسية وعدم الاستقرار الأمني في العراق في هذه المدة ، و قامت الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية نتيجة لزيادة الإيرادات العامة ، وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت الإيرادات النفطية ، ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في عام ٢٠٠٨ ،، وعلى الرغم من حقيقة أن العراق غير مرتبط بالاقتصاد العالمي بشكل كبير ، إلا أنه لم يسلم من تأثير هذه الأزمة من خلال تراجع الطلب العالمي على النفط الخام مما أدى إلى انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض إيراداته النفطية وقابل ذلك اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض النفقات العامة ، شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً خلال المدة من ٢٠١٠ - ٢٠١٢ ، نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية بشكل غير مسبوق وزيادة انتاج وتصدير النفط الخام وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة النفقات العامة ، في عام ٢٠١٣ انخفضت الإيرادات النفطية، واستمرت الإيرادات النفطية بالانخفاض في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق بسبب الحرب مع داعش، أما المدة من (٢٠١٧ - ٢٠١٩) فقد شهدت ارتفاع في الإيرادات النفطية وذلك بسبب اتفاقية أوبك التي قامت بزيادة اسعار النفط ، فضلا عن زيادة الطلب العالمي على النفط الخام ، اما في عام ٢٠٢٠ انخفضت الإيرادات النفطية ، وذلك بسبب انتشار مرض كوفيد ١٩ الذي اوقف النشاط الاقتصادي بين دول العالم اجمع، وفي عام ٢٠٢١ قفزت الإيرادات النفطية وذلك بسبب رفع الحظر عن حركة التجارة بين دول العالم بسبب كوفيد ١٩ . والشكل رقم (٢) يوضح معدل النمو الإيرادات النفطية خلال مدة الدراسة ٢٠٠٤-٢٠٢١:



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (١)

الشكل (١) يوضح معدل النمو للإيرادات النفطية للمدة ٢٠٢١-٢٠٠٤

٣.٣- تحليل الائتمان المصرفي لقطاع المصرفي العراقي للمدة من ٢٠٢١-٢٠٠٤

الائتمان ضرورة أساسية للاقتصاد ، لأنه يمنع الأموال من أن تظل عاطلة عن العمل أو مجمدة ، و يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف بأنواعها للأفراد والمؤسسات وفي كافة المجالات الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها ، لتمكين هذه المؤسسات من القيام بعملياتها وأنشطتها ، إذ يعبر الائتمان عن القروض والتسهيلات والأنشطة الائتمانية المقدمة من قبل المصارف للعملاء مقابل سدادهم في المستقبل.

وسيتم اعتماد الائتمان النقدي كمؤشر للسياسة الائتمانية:

جدول (٤) حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل القطاع المصرفي العراقي للمدة

(٢٠٢١-٢٠٠٤) (مليون دينار)

السنة	إجمالي الائتمان النقدي	معدل النمو %	الائتمان النقدي الممنوح من القطاع الخاص	الائتمان النقدي الممنوح من القطاع الحكومي
٢٠٠٤	٨٢٤,٦٧٣	٣٢.٧٧	٦٢٢,٧٤٦	٢٠٢,١٩٧
٢٠٠٥	١,٧١٧,٤٥٠	١٠٨,٢٦	٩٥٠,٢٨٧	٧٦٧,١٦٣
٢٠٠٦	٢,٦٦٤,٨٩٨	٥٥,١٧	١,٨٨١,٠١٤	٧٨٣,٨٨٤
٢٠٠٧	٣,٤٥٩,٠٢٠	٢٩,٧٩	٢,٣٨٧,٤٣٣	١,٠٧١,٥٨٧
٢٠٠٨	٤,٥٨٧,٤٥٤	٢٣,٦	٣,٩٧٨,٣٠١	٦٠٩,١٥٣
٢٠٠٩	٥,٦٩٠,٠٦٢	٢٤,٠٤	٤,٦٤٦,١٦٧	١,٠٤٣,٨٩٥
٢٠١٠	١١,٧٢١,٥٣٥	١٠٦	٢,٨٨٤,٣٣٠	٨,٨٣٧,٢٠٥
٢٠١١	٢٠,٣٤٤,٠٧٦	٧٣.٥	٣,٧٧٦,٣٥٥	١٦,٥٦٧,٧٢١
٢٠١٢	٢٨,٤٣٨,٦٨٨	٣٩.٧	٥,٠٩٨,٢٨١	٢٣,٣٤٠,٤٠٧
٢٠١٣	٢٩,٩٥٢,٠١٢	٥.٣	٦,٥٦٥,٠٩١	٢٣,٣٨٦,٩٢١
٢٠١٤	٣٤,١٢٣,٠٦٧	١٣.٩	٧,٢٤٥,١٨٧	٢٦,٨٧٧,٨٨٠
٢٠١٥	٣٦,٧٥٢,٦٨٦	٧.٧	٧,٦٧٥,٠٨٣	٢٩,٠٧٧,٦٠٣
٢٠١٦	٣٧,١٨٠,١٢٣	١.٢	٧,٣٣٠,٣٠٥	٢٩,٨٤٩,٨١٨
٢٠١٧	٣٧,٩٥٢,٨٢٩	٢.١	٧,١١٨,٩٤٣	٣٠,٨٣٣,٨٨٦
٢٠١٨	٣٨,٤٨٦,٩٤٧	١.٤	٧,٣٣٨,٦٩٥	٣١,١٤٨,٢٥٢
٢٠١٩	٤٢,٠٥٢,٥١١	٩.٢	٧,٨٠٠,٣٥٣	٣٤,٢٥٢,١٥٨
٢٠٢٠	٤٩,٨١٧,٧٣٧	١٨.٤	٧,٩٦٤,٨٩٥	٤١,٨٥٢,٨٤٢
٢٠٢١	٥٢,٩٧١,٥٠٨	٦.٣	٨,٤٤٧,٢٩٤	٤٤,٥٢٤,٢١٤

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١

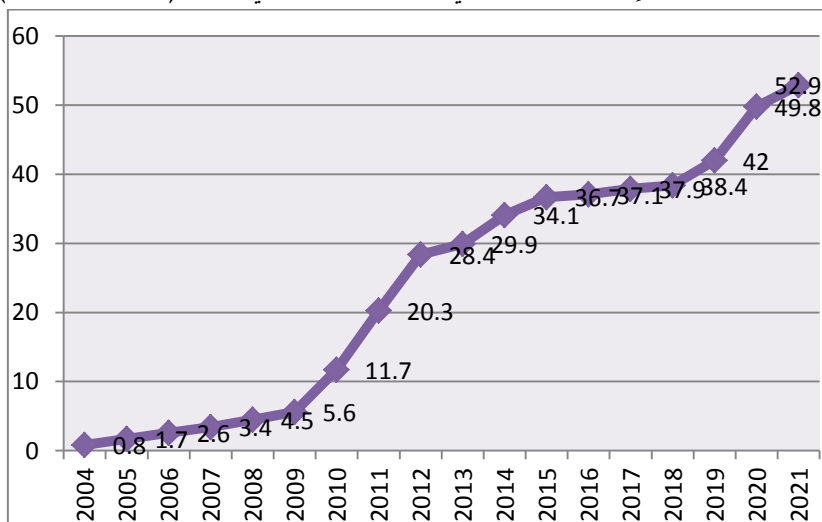
يلاحظ من الجدول (٢) أعلاه ارتفاع حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي العراقي تدريجياً على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، إذ سجلت الائتمان النقدي في عام ٢٠٠٤ (٨٢٤,٦٧٣) مليون دينار، و معدل نمو بلغ (٣٢.٧٧%) ، موزع بين القطاعين الحكومي والخاص، ومن عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٧ نلاحظ استمرار الائتمان النقدي بقطاعيه الخاص والحكومي بالارتفاع المستمر ، على الرغم من تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد وانخفاض أسعار النفط العالمية ، وإغلاق المصارف في خمس محافظات بسبب العمليات الإرهابية ، وانخفاض الودائع المصرفية بسبب

عمليات السحب الهائلة من قبل الجمهور والهجرة خارج البلاد ، إلا أن البنك المركزي العراقي واصل توجيه المصارف الحكومية والخاصة لمنح الائتمان النقدي لمعادلة الوضع الاقتصادي واستعادته لما كان عليه ، وللحفاظ على المستوى العام للأسعار ، أما في عام ٢٠١٨ انخفض معدل النمو بشكل طفيف عن العام الماضي، حيث بلغ (١.٤٪) ، إذ بلغ حجم الائتمان النقدي (٣٨.٤٨٦.٩٤٧) مليون دينار ،موزع بين القطاعين الحكومي والخاص، أما بالنسبة للسنوات المتبقية من عام ٢٠١٩ – ٢٠٢١ ، أذ سجل الائتمان النقدي زيادة في معدلات النمو نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد وارتفاع أسعار النفط العالمية وتأثيرها على استقرار الوضع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، و كذلك واصل القطاع المصرفي منح الائتمان النقدي بمعدلات نمو عالية خلال تلك المدة ، نتيجة انتعاش الوضع الاقتصادي ، مع زيادة الكتلة النقدية وتعزيز الميزان النقدي للبنك المركزي العراقي ، والذي جاء نتيجة لتغير سعر الصرف ، واستقرار صادرات العراق النفطية ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى خلق الوفرة المالية وتعافي القطاع الاقتصادي والمصرفي بشكل خاص.

الشكل (٣)

يوضح تطور الائتمان النقدي خلال سنوات الدراسة ٢٠٠٤-٢٠٢١

٣: قياس أثر الإيرادات النفطية في الائتمان المصرفي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

١.٣.٣- بناء النموذج: لغرض بناء النموذج تم الاعتماد على بيانات ربعية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ واختبار فرضيات البحث سيتم الاستعانة بالأساليب الاحصائية في التعرف على ملائمة الجانب النظري مع نتائج التقدير الكمي ، وذلك باختبار مدى اثر الإيرادات النفطية في اجمالي الائتمان المصرفي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١. يتكون النموذج من ثلاث معادلات الأولى معادلة اجمالي الائتمان المصرفي والثانية معادلة الائتمان المصرفي للقطاع الحكومي والثالثة معادلة الائتمان الخاص وهي كالآتي:

$$\begin{aligned} TBC &= a_0 + a_1 TOR + U_1 \\ BCGS &= b_0 + b_1 TOR + U_2 \\ BCPS &= c_0 + c_1 TOR + U_3 \end{aligned}$$

٢.٣.٣- معادلة اجمالي الائتمان المصرفي

١- تقدير نموذج ARDL لمعادلة اجمالي الائتمان المصرفي: يوضح الجدول (3) نتائج تقدير نموذج ARDL نجد ان اغلب المعاملات المقدرة جاءت معنوية وان القوة التفسيرية للنموذج (R^2) بلغت ٠.٩٦ أي ان الإيرادات النفطية يفسر ٩٦% من التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي اما المتبقي ٤% تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج بينما نلاحظ ($D-W$) بلغت ١.٦٦ وهذا ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين اجمالي الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحتسبة بلغت ١٠٩٧.٧٠٧ وباحتمالية (٠.٠٠٠٠٠٠) ،وهي أكبر من القيمة F الجدولية التي تم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوي 1% وهذا يدل على جودة النموذج.

جدول (3) أثر الإيرادات النفطية في إجمالي الائتمان المصرفي في العراق للمدة

٢٠٠٤-٢٠٢١ باستخدام نموذج ARDL

Dependent Variable: TBC			
Method: ARDL			
Date: 07/21/23 Time: 17:00			
Sample (adjusted): 2005Q1 2021Q4			
Included observations: 68 after adjustments			
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)			
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)			
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TOR			
Fixed regressors: C			
Number of models evaluated: 20			
Selected Model: ARDL(4, 0)			
R-squared	٠.٩٦٨٨٣٠	Mean dependent var	6439891.
Adjusted R-squared	0.987929	S.D. dependent var	4316040.
S.E. of regression	474193.3	Akaike info criterion	29.06072
Sum squared resid	1.39E+13	Schwarz criterion	29.25655
Log likelihood	-982.0643	Hannan-Quinn criter.	29.13831
F-statistic	1097.707	Durbin-Watson stat	1.664791
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews13

٢- اختبار الحدود للتكامل المشترك

بعد انتهاء من تقدير النموذج على وفق منهجية ARDL نقوم اجراء اختبار الحدود (The bound test) للتأكد من وجود او عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وتوضح نتائج هذا الاختبار

جدول (4) ARDL Long Run Form and Bounds Test اختبار حدود تكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(TBC)				
Selected Model: ARDL(4, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/21/23 Time: 17:03				
Sample: 2004Q1 2021Q4				
Included observations: 68				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.80191	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	68		Finite Sample: n=70	
		10%	3.12	3.623
		5%	3.78	4.327

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews13

يشير الجدول (4) الى الكشف عن علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل الإيرادات النفطية والمتغير تابع اجمالي الائتمان المصرفي ، لذا ظهر في الاختبار ان قيمة F المحتسبة والبالغة (١٠.٨٠١٩١) هي اكبر من قيم الحد الأدنى والبالغة (٤.٩٤) والحد الأعلى والبالغة (٥.٥٨) للاختبار وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك وهذا ما يؤكد هناك علاقة خطية طويلة الاجل بين الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

١-تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM: يبين الجدول (5) أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة ومعنوية إذ بلغت (٠.٣٠٣٣٥٥-) وباحتمالية بلغت (٠.٠٣٠٢) وهي اقل من ٠.٠٥ مما يعني ان النموذج مستوي لشروط القبول. وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي وبمعنى آخر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وهذا يعني ان حوالي ٣٠% من الأخطاء يمكن تعديلها في الاجل الطويل.

جدول(5) تقدير العلاقة قصيرة الاجل لأجمالي الائتمان المصرفي

Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TBC)
Selected Model: ARDL(4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/21/23 Time: 17:08
Sample: 2004Q1 2021Q4
Included observations: 68

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TBC(-1))	0.761304	0.076471	9.955414	0.0000
CointEq(-1)*	0.33553-0.	0.001514	-2.215730	0.0302

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ١٣ Eviews

اما الجدول(6) فيشير الى العلاقة طويلة الاجل ويتضح من هذه العلاقة ان هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي وبلغت قيمة المعلمة (٠.٦٨٥) وكانت معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار معنوية ميل الدالة ٠.٠٠٤٨ . أي ان زيادة الإيرادات النفطية بنسبة ١% يؤدي الى زيادة اجمالي الائتمان المصرفي حوالي ٦٨% وهذه النتيجة تتوافق مع المنطق النظري الاقتصادي وبالتالي رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة معنوية بين الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي . وكما في المعادلة الآتية:

$$TBC = 26437706.5161 + 0.6855 * TOR$$

جدول (6) تقدير العلاقة طويلة الاجل لاجمالي الائتمان المصرفي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOR	0.685491	0.919119	0.745813	0.0484
C	26437707	61042187	0.433105	0.6664
EC = TBC - (0.6855*TOR + 26437706.5161)				

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ١٣ Eviews

٤- : الاختبارات القياسية بالتشخيص: تستخدم هذه الاختبارات للتأكد هل اجتاز

هذا النموذج المشاكل القياسية ام لا ومن خلال الاتي:-

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

جدول (7) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	12.80365	Prob. F(2,60)	0.9140
Obs*R-squared	20.34051	Prob. Chi-Square(2)	0.8900

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول (7) ان نموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي اذا

بلغت Prob. (Chi-Square) (٠.٨٩٠٠) وهي اكبر من ٥% وعليه نقبل

الفرضية البديلة التي تنص ان البواقي ليس مرتبطة ارتباطاً ذاتياً

ب- اختبار مشكلة عدم التجانس (Heteroskedasticity Tes)

جدول (8) اختبار مشكلة عدم التجانس البواني

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.254608	Prob. F(1,65)	0.6156
Obs*R-squared	0.261418	Prob. Chi-Square(1)	0.6091

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews13

يؤكد الجدول (8) أن البواقي لا تعاني من مشكلة تجانس التباين نجد أن معلمة (Prob chi-squaer) قد بلغت (٠.٦٠٩١) وهي أكبر من مستوى معنوية (٥%) وعليه ونقبل فرضية البديلة التي تؤكد على تجانس تباين البواقي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم تجانس التباين البواقي النموذج المقدر.

٤.٣ - معادلة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي

١.٤.٣ - تقدير النموذج وفق منهجية (ARDL): يوضح جدول (9) نتائج

تقدير النموذج نجد ان اغلب المعاملات المقدرة جاءت ، وان قيمة (R^2) بلغت ٠.٩٨ وهي تمثل قوة التفسيرية بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي الحكومي أي نموذج يفسر ٩٨% من التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي الحكومي نتيجة تغيرات في الإيرادات النفطية اما المتبقي ٢% تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج . أي علاقة بين الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الحكومي علاقة طردية ، بينما نلاحظ (D-W) بلغت ٢.٠٦ وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين اجمالي الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي للقطاع الحكومي وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحتسبة بلغت

١١١٥.٠١١ وباحتمالية (٠.٠٠٠٠٠٠) ،وهي أكبر من القيمة F الجدولية التي
تم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوي 1% وهذا يدل على جودة
النموذج.

جدول (9) نتائج نموذج ARDL للالتئمان الحكومي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

Dependent Variable: BCGS Method: ARDL Date: 07/22/23 Time: 23:43 Sample (adjusted): 2004Q4 2021Q4 Included observations: 69 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): TOR Fixed regressors: C Number of models evaluated: 20 Selected Model: ARDL(3, 0) Note: final equation sample is larger than selection sample			
R-squared	0.985853	Mean dependent var	4998249.
Adjusted R-squared	0.984969	S.D. dependent var	3778355.
S.E. of regression	463226.9	Akaike info criterion	28.99953
Sum squared resid	1.37E+13	Schwarz criterion	29.16142
Log likelihood	-995.4836	Hannan-Quinn criter.	29.06375
F-statistic	1115.011	Durbin-Watson stat	2.062239
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews13

٢.٤.٣-اختبار التكامل المشترك : للكشف عن علاقة تكامل مشترك بين المتغير
المستقل الإيرادات النفطية والمتغير التابع اجمالي الائتمان المصرفي الحكومي، ظهر
في الاختبار ان قيمة Fالمحتسبة والبالغة (٥.٨٤٠٣٦٤) هي اكبر من قيم الحد
الأعلى والادنى للاختبار عند مستوى ١% وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص
على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل

مشارك وهذا ما يؤكد هناك علاقة خطية طويل الاجل بين الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي الحكومي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١.

جدول (10) نتائج اختبار Bounds Test للتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(BCGS)				
Selected Model: ARDL(3, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/22/23 Time: 23:45				
Sample: 2004Q1 2021Q4				
Included observations: 69				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.840364	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	69		Finite Sample: n=70	
		10%	3.12	3.623
		5%	3.78	4.327
		1%	5.157	5.957

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews13

٣.٤.٣- تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل: نلاحظ من خلال الجدول (11) أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة ومعنوية أذ بلغت (0.003040) اذ أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي الحكومي لكنها علاقة ضعيفة جدا بمعنى ان فقط ٠.٠٠٣% من أخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في الاجل الطويل. اما علاقة الأجل الطويل فقد أظهرت ان هناك علاقة عكسية بين الإيرادات النفطية والائتمان الحكومي وبنسبة (٤.٩٨) وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية، فضلا عن انها غير معنوية اذ

بلغت القيمة الاحتمالية حوالي (٠.٨٦١) وهي اكبر من القيمة المعيارية. لذا لا يمكن الاعتماد على هذه العلاقة وبالتالي تحقق فرضية العدم. وكما في المعادلة الآتية:

$$BCGS = 16891963.3504 - 4.9865 * TOR$$

جدول (11) تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل لأجمالي الائتمان المصرفي

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-51344.15	170106.8	-0.301835	0.7638
BCGS (-1)*	0.003040	0.016612	0.182976	0.0554
TOR**	0.015157	0.009490	1.597144	0.1152
D(BCGS (-1))	-0.081955	0.117461	-0.697717	0.4879
D(BCGS (-2))	-0.362822	0.117989	-3.075041	0.0031
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOR	-4.986489	28.55493	-0.174628	0.8619
C	16891963	1.05E+08	0.161120	0.8725
EC = BCGS - (-4.9865 * TOR + 16891963.3504)				

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews13

٥.٣ - معادلة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص

١.٥.٣ - تقدير نموذج ARDL : يوضح جدول (٢٩) نتائج تقدير النموذج نجد ان

اغلب المعاملات المقدرة جاءت معنوية لتدل على القوة التفسيرية للنموذج ، إذ ان قيمة (R^2) بلغت ٠.٩٦ وهي تمثل قوة التفسيرية بين الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي الخاص أي نموذج يفسر ٩٦% من التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص نتيجة تغيرات في الإيرادات النفطية

اما المتبقي ٤% تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ، كما نلاحظ هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي ، بينما نلاحظ DW بلغت ١.٦٦ وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين اجمالي الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحتسبة بلغت ٢٠٢.٧٨١٩ وباحتمالية (٠.٠٠٠٠٠٠) ، وهي أكبر من القيمة F الجدولية التي تم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوي 1% وهذا يدل على جودة النموذج.

جدول (12) نموذج ARDL لمعادلة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص

Dependent Variable: BCPS			
Method: ARDL			
Date: 07/22/23 Time: 23:55			
Sample (adjusted): 2005Q1 2021Q4			
Included observations: 68 after adjustments			
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)			
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)			
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TOR			
Fixed regressors: C			
Number of models evaluated: 20			
R-squared	0.969199	Mean dependent var	1368941.
Adjusted R-squared	0.964419	S.D. dependent var	602323.2
S.E. of regression	113615.5	Akaike info criterion	26.25408
Sum squared resid	7.49E+11	Schwarz criterion	26.58048
Log likelihood	-882.6387	Hannan-Quinn criter.	26.38341
F-statistic	202.7819	Durbin-Watson stat	1.497057
Prob(F-statistic)	0.000000		
selection.			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews13

٢.٥.٣- اختبار التكامل المشترك : للكشف عن علاقة التكامل المشترك بين المتغير المستقل الإيرادات النفطية والمتغير التابع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ، ظهر في الاختبار ان قيمة F المحتسبة والبالغة (١٠.٣١١٣٩) هي اكبر من قيم الحد الأدنى والبالغة (٥.١٢٧) والحد الأعلى (٥.٩٥٧) للاختبار عند مستوى جميع مستويات المعنوية وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك

وهذا ما يؤكد هناك علاقة خطية طويلة الاجل بين الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ .

جدول(13)تقدير العلاقة قصير وطويلة الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(BCPS)				
Selected Model: ARDL(4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/22/23 Time: 23:57				
Sample: 2004Q1 2021Q4				
Included observations: 68				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic : n=1000	
F-statistic	10.31139	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	68		Finite Sample: n=70	
		10%	3.12	3.623
		5%	3.78	4.327
		1%	5.157	5.957

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews13
٣.٥.٣- تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل: نلاحظ من خلال الجدول (14) أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة أذ بلغت (-٠.٣٢٤٠٦٥) وهذا ما يؤكد هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل الإيرادات النفطية واجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الأجل القصير. بمعنى ان ٣٢% من أخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في الاجل الطويل. اما علاقة الأجل فقد أظهرت ان هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والائتمان الحكومي أي كلما ازدادت

الإيرادات النفطية بنسبة ١% ازداد الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (٠.١١٣%) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، فضلا عن انها معنوية اذ

$$BCPS = - 539626.9747 + 0.1130 * TOR$$

بلغت القيمة الاحتمالية حوالي (0.0197) وهي اصغر من القيمة المعيارية. لذا يمكن القول برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة معنوية بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص. وكما في المعادلة الآتية

جدول (15) العلاقة قصيرة وطويلة الاجل للائتمان المصرفي الخاص

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12986.02	70644.30	-0.183823	0.8547
BCPS(-1)*	24065 ^{-0.}	0.009785	-2.459382	0.0165
TOR**	0.002720	0.000990	2.748824	0.0077
D(BCPS(-1))	0.488487	0.100041	4.882879	0.0000
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOR	0.113044	0.047305	2.389699	0.0197
C	-539627.0	3015889.	-0.178928	0.8585
EC = PCC - (0.1130*TOR - 539626.9747)				

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews13

٤-المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

١. يعد قطاع النفط في الاقتصاد العراقي المصدر الرئيس لإيرادات الدولة ، وبالتالي يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع المصرفي الذي يعد شرياناً يغذي مختلف المفاصل الاقتصادية من خلال جذب الأموال وضخها. وبالتالي ، انعكست التقلبات التي حدثت في الإيرادات العامة سلباً أو إيجاباً على الودائع والائتمان في القطاع المصرفي العراقي.

٢. من خلال النتائج القياسية للدراسة تبين إن هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية وإجمالي الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي العراقي ، وذلك لأن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي بسبب زيادة الودائع المصرفية وخاصة الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي العراقي ، وقد تبين الآتي :

أ- تبين إن هناك علاقة عكسية بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي ، وذلك لان اغلب الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي يوجه إلى القطاع الخاص .

ب-تبين إن هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ، وذلك للأقبال الكبير من قبل الزبائن على الائتمان المصرفي فضلاً عن تنوع أنواع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (قروض متنوعة - سلف -تسهيلات مصرفية) .

٢.٤-التوصيات

١. تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وتجنب الصدمات التي تتركها الإيرادات النفطية من خلال دعم المشاريع في القطاعات الانتاجية المختلفة (الصناعي ، الزراعي) ، فضلاً عن دعم تلك المشاريع بتنويع القروض الممنوحة لتلك القطاعات وعدم تركها في قطاع معين.

٢. زيادة دور القطاع المصرفي العراقي في دعم المشاريع الحكومية من خلال منح قروض طويلة الأجل للمشاريع الاستراتيجية وخاصة مشاريع البنى التحتية والمشاريع الخدمية .

٣. تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال تطوير المصارف العراقية وتفعيل المعايير الدولية المصرفية وإدخال التكنولوجيا المصرفية المتطورة في العمل المصرفي وإدارة المخاطر المصرفية ، فضلاً عن تطوير النشاط الائتماني وزيادة منح القروض المختلفة ، الذي من شأنه تطوير الاداء المصرفي للقطاع المصرفي العراقي .

المصادر

١- ابو حمدة ،رضا صاحب ،"إدارة المصارف(مدخل تحليلي كمي معاصر)" ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢.

٢- اسماعيل، إبراهيم عبد الحميد، النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤، ص١٢١.

٣- الصائغ، نبيل ذنون ،"الائتمان المصرفي" ، ط١ ، دار الكتب العلمية،بيروت- لبنان، ٢٠١٨.

٤- عبدالله ،خالد أمين ، والطراد ،إسماعيل إبراهيم ،"إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)" ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان - الاردن ٢٠٠٦

٥- القاضي، حسين ، الريشاني ،سمير ، محاسبة البترول ، دار العانك للنشر
والتوزيع ، عمان، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠، ص٣٠٢-٣٠٣

-المصادر الاجنبية:

- 1-Agene, C. A. (1995). **The Principal of Modern Banking**. Gene Publication Ltd.
- 2- Al-Khazali, O.M. and Mirzaei, A. 2017. **The impact of oil price movements on bank non-performing loans: Global evidence from oil-exporting countries**. Emerging Markets Review.
- 3- Beckmann, J. and Czudaj, L.R., 2013. **Is there a homogeneous causality pattern between oil prices and currencies of oil importers and exporters? Energy Economics**.
- 4- Espinoza, R., and A. Prasad, 2010, “Nonperforming Loans in the GCC Banking Systems and their Macroeconomic Effects,” IMF Working Paper 10/224.
- 5- Neale Bill , McElroy Trefor^{٢٠٠٤} ; **Business Finance , Person Edition Limited , London**.
- 6- Nwankwo, G. O. (1980). **Money and Capital Market in Nigeria Today**. Lagos: University ofLagos Press
- 7- Onanuga, A. I. (1998). **Lending Principle and Practices**. Ago Iwoye, Nigeria:
- 8- Osayameh, R. O. (1986). **Lending and Finance**. Lagos: FAA Publishers Ltd.
- 9- Rafal Wolski &Monika Bolek (2016), **Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again, The Case Of Poland** .European Scientific Journal March 2016 edition vol.12, No.7.

10- Thomas Duro Ayodek & Raphael Alabi(2014) , **the Impact of credit policy on the performance of Nigerian commercial** Intemationaional financial and b

تأثير الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الحد من مخاطر القرارات

الاستثمارية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف العقارية في العراق

The Effect of Disclosing Social Responsibility Practices on Reducing Investment Decisions Risks

A field study on a sample of real estate banks in Iraq

الباحثين

ياسر حميد عبد الله المعموري

أ.م. د. هائل أبو رشيد

كلية إدارة الأعمال_ جامعة الجنان

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف البحث إلى تقييم واقع الإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف العقارية في العراق، وتقييم علاقة وتأثير الإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق، فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتجهيز استبانة لجمع البيانات على عينة قصدية من (١٩٥) موظف من المديرين الماليين والموظفين المحاسبين وذوي الاختصاصات المحاسبية والمالية، وتم الاستعمال برنامج SPSS في التحليل بيانات الاستبانة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها: أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية جاء بنسب جيدة وهي عالية نسبياً، حيث أن المصارف العقارية في العراق



تلتزم بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع والعملاء والعاملين والمساهمين وللارتقاء بالخدمات، وان هناك علاقة وتأثير للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق، وقد أوصى الباحث بضرورة الإفصاح عن كامل الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وذلك لأهميتها بالنسبة للمستثمرين، حيث أنهم يعتمدون على هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما أنه يساهم في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية.

كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، القرارات الاستثمارية، المصارف العقارية.

Abstract:

The research aimed to evaluate the reality of accounting disclosure of social responsibility practices in real estate banks in Iraq, and to evaluate the relationship and impact of accounting disclosure of social responsibility practices in reducing the risks of investment decisions in real estate banks in Iraq, the descriptive and analytical approach was used, and the processing of a questionnaire to collect data on an intentional sample of (195) employees of financial managers, accounting staff and those with accounting and financial specializations, and the SPSS program was used in the analysis of the questionnaire data.

The researcher reached several results, including: that the level of accounting disclosure of social responsibility came in good proportions, which are relatively high, as real estate banks in Iraq are committed to accounting disclosure of social responsibility towards the environment, society, customers, workers and shareholders and to improve services, and that there is a relationship and impact of social responsibility disclosure to reduce the risks of investment decisions in real estate banks in Iraq, and the researcher recommended the need to disclose the full dimensions of social responsibility due to its importance for investors, As they rely on this information in making their investment decisions and it also contributes to reducing the risks of investment decisions

Keywords: Accounting disclosure of social responsibility, investment decisions, real estate banks.

المقدمة:

أدى التطور المتنامي في العلوم الإدارية إلى ظهور عدة مفاهيم حديثة في بيئة الأعمال، التي تم تبنيها من قبل العديد من المصارف لما لها من تأثير واضح عليها وعلى الاستثمارات، ومن أهم هذه المفاهيم برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والذي وضح أهمية أن تكون المصرف مسؤولة تجاه البيئة التي تعمل بها، مما جعل العديد من مفكري الإدارة والفكر المحاسبي يدرسون الأثر المتوقع من تطبيق هذا المفهوم، كون تطبيقه يعزز العمل نحو تحقيق الأهداف العامة لها.

تمارس المصارف المسؤولية الاجتماعية طوعية، كشكل من أشكال الامتثال للالتزامات الاجتماعية التي تتجاوز المتطلبات القانونية، وقد أدى الطلب المتزايد على المسؤولية الاجتماعية إلى قيام العديد من المصارف بالإبلاغ عن أنشطتها الطوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية التي تركز على القضايا البيئية والاجتماعية (Rokhayati et al, 2019: 130).

ويشير المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية للمصارف إلى أن المصارف ليست كيانات اقتصادية فحسب بل أيضاً كيانات اجتماعية، وأصبح المستثمرون أكثر اهتماماً بالاستثمار في المصارف التي تبلغ عن مستوى جيد من المسؤولية الاجتماعية والبيئية، لذلك في عملية صنع القرار يجب على المصارف الانتباه إلى المصالح الاجتماعية للمجتمع.

والمسؤولية الاجتماعية للمصارف، كما حددتها المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠٦ هي "مفهوم تقوم المصارف بموجبه بدمج المخاوف الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي"، حيث يجب على المصارف تقديم هذا الالتزام لأنه من خلال الإنتاج، يمكن للمصارف التأثير على جودة التوظيف والوظائف، بما في ذلك احترام الحقوق الأساسية وحماية البيئة ويمكن لهذه المصارف أن تصبح جهات فاعلة في التماسك الاجتماعي والإقليمي (Kouaib and Amara, 2022: 2).

ويعتقد المستثمرون أن المسؤولية الاجتماعية للمصارف هي عامل مهم لنجاح الأعمال التجارية، والعديد من المستثمرين يعتبرون أداء المسؤولية الاجتماعية للمصارف كمقياس للأداء، وبالتالي، يتم إجراء دراسات لفهم ما إذا كان السوق مهتماً باستخدام المعلومات غير المالية، بما في ذلك الكشف عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمصارف، لاتخاذ قرارات الاستثمار، حيث أشارت الدراسات أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف يفيد المصارف من خلال السماح لها بإرسال إشارة إيجابية للمستثمرين أن المصارف تعطي معاملة عادلة لأصحاب المصلحة الآخرين (Rokhayati et al, 2019: 130, 139)، كما يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة المصرف وتحسين الميزة التنافسية وزيادة الشفافية والمقارنة التنافسية وتشجيع الموظفين على تحقيق التنمية المستدامة للمصارف (Buallay et al, 2020: 4).

١- المبحث الأول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث وتساؤلاته:

تمر البلاد بمرحلة انتقالية، والذي من الممكن أن يشهد ارتفاعاً في عدد المستثمرين بشكل كبير خلال السنوات القادمة، ويتطلب هذا التوسع شفافية وإفصاح عن المعلومات التي تمكن من العمل بشكل كفوء، وقد زاد الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات في السنوات الأخيرة حتى أصبح يلقي اهتماماً على الصعيدين المحلي والعالمي، وذلك لتوفير التقارير الملائمة لمقابلة احتياجات المستفيدين، واتخاذ القرارات من بين البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرغوبة، نظراً لأن عملية اتخاذ القرار تبنى على أساس المعلومات المتوفرة، ومنه تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمحور في الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو واقع الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف العراقية في العراق؟

٢. هل يوجد علاقة وأثر بين الإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من (البيئة، المجتمع، العملاء، العاملين، المساهمين، الارتقاء بالخدمات) في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق؟

٢.١ - أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في النقاط التالية:

- التعريف العلمي للمفاهيم النظرية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والقرارات الاستثمارية.
- تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي ناقشت هذا الموضوع في المصارف العقارية حيث ستقوم بإثراء الجانب الأدبي وإضافة دراسة حديثة إلى المكتبة العربية نظراً لقلة الدراسات العربية والأجنبية -حسب علم الباحث- التي تحدثت بشكل واضح عن موضوع الدراسة.
- ما سيتم التوصل إليه من نتائج وتوصيات في البحث سيضيف معلومات قيمة يمكن تعميمها على باقي المصارف.

٣.١ - أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بمتغيرات البحث.
- تقييم العلاقة والاثار الإفصاح المحاسبي عن بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من (البيئة، المجتمع، العملاء، العاملين، المساهمين، الارتقاء بالخدمات) في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق؟
- تقديم مقترحات وتوصيات في نهاية الدراسة.

٤.١ - منهجية البحث:

اعتمد الباحث في سعيه للإجابة على تساؤلات اشكالية البحث واختبار فرضياته على ما يلي:

- مدخل التحليل الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة في الجانب النظري بالاعتماد على الكتب والدوريات والمقالات العربية والأجنبية بالإضافة إلى استخدام شبكة الانترنت.

- المنهج التحليلي الذي يعتمد على الدراسة الرقمية من خلال استعمال الأساليب الإحصائية وتحليلية للوصول إلى نتائج معينة على ضوء فرضيات تم وضعها مسبقاً، وتم استعمال الاستبانة كأداة أساسية للبحث وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي الشهير SPSS.

٥.١- فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

١.٥.١- **الفرضية الرئيسية الأولى:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (٠.٠٥) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق

٢.٥.١- **الفرضية الرئيسية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (٠.٠٥) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق

٦.١- حدود البحث:

اقتصر البحث من الناحية المكانية والبشرية على المديرين الماليين والمحاسبين وذوي الاختصاصات القريبة العاملين في المصارف العقارية في العراق، أما من الناحية الزمانية فقد اقتصر البحث خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣.

٧.١- الدراسات السابقة:

١. دراسة (Nikyar & Tewolde, 2017) التي تهدف إلى معرفة تأثير أحداث المسؤولية الاجتماعية للمصارف على أسعار أسهم المصارف السويدية المدرجة، أظهرت نتائج الاستطلاع أن هناك اهتماماً كبيراً بالمسؤولية الاجتماعية للمصارف بين

المستثمرين السويديين، علاوة على ذلك، فإن نسبة أكبر تشمل المسؤولية الاجتماعية للمصارف في قرارهم الاستثماري.

٢. دراسة (Liburd et al, 2018) التي تهدف إلى دراسة فيما إذا كان المستثمرون يستخدمون بنود الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف ومستوى الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للمصارف أو ضمان المسؤولية الاجتماعية للمصارف كدليل على الإنصاف في قرارهم الاستثماري، وتوصلت الدراسة المستثمرين يولون المزيد من الاهتمام لمعلومات المسؤولية الاجتماعية عند اتخاذ قرارات الاستثمار

٣. دراسة (حسن، ٢٠١٩) التي تهدف إلى توضيح مدى الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية من قبل المصارف المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ووزعت استبانة على عينة عشوائية من المستثمرين والمتعاملين وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التزام المصارف بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والعملاء والموظفين والبيئة، يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

٤. (Rokhayati et al, 2019) التي هدفت إلى دراسة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف على قرار الاستثمار، وتظهر النتائج أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف يؤثر إيجابياً على قرار الاستثمار، وتظهر النتائج أيضاً أن الأشخاص يقررون استثمارات أكبر عندما يكون الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف مع التركيز على الوقاية.

٥. دراسة (Anwar & Malik. 2020) الذي قدم بحثاً هدف إلى دراسة تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف على كفاءة الاستثمار، وتؤكد النتائج التي تم التوصل إليها أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف هو وسيلة لتحسين السلوك الاستثماري للمصارف عندما يكون كبيراً لأنه يخفف من عدم تناسق

المعلومات، مما يزيد في النهاية من السلوك الاستثماري للمصارف، كما استنتجت الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف عالي الجودة يؤثر بشكل إيجابي على القرارات الاستثمارية للمصارف.

٦. دراسة (Kouaib & Amara, 2022) التي بحثت في القرارات الاستثمارية للمصارف السعودية في سياق المسؤولية الاجتماعية للمصارف، وأشارت النتائج إلى أن المصارف التي لديها مستويات أعلى من الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف استثمرت بشكل أكثر فعالية من المصارف ذات مستويات الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف المنخفضة، وإن نتائج هذا البحث مفيدة للمستثمرين، لأنها تمثل العوامل التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٨.١- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة في تفردا - حسب علم الباحث- في دراسة العلاقة والاثار بين والعلاقة بين الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من (البيئة، المجتمع، العملاء، العاملين، المساهمين، الارتقاء بالخدمات) في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق حيث جاءت هذه الدراسة لسد الفجوة المعرفية الموجودة بالاعتماد على ما قدم الباحثون السابقون من دراسات، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مكان التطبيق وبلد التطبيق وهو المصارف العقارية في العراق.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري:

١.٢- الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية:

١.١.٢- المسؤولية الاجتماعية:

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي ازداد الاهتمام بها من قبل العديد من الباحثين وهذا ما أدى إلى ظهور عدة تعريفات لهذا المفهوم، فبحسب Alhammadi (٢٠١٨:٢) المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تقوم المصارف بموجبه بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب

المصلحة على أساس طوعي، ويرى الجناعي وأبو هادي (٢٠١٨: ٨٤) أنها التزامات وأنشطة اجتماعية واقتصادية سواء أكانت ملزمة أم غير ملزمة نحو أصحاب المصلحة كالعمال والمساهمين من ناحية والمتعاملين معها وأفراد المجتمع والبيئة من ناحية أخرى.

ويرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية هي أن تتصرف وتعمل المصارف بشكل أخلاقي، ويجب أن تهدف إلى المساهمة عمداً في رفاهية المجتمع أو المجتمعات. ويمكن إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية (Doda, 2015: 87)، (الزهير، ٢٠٢٢: ٢٤)، (السعيد وآخرون، ٢٠١٧: ٧٧)، (المنجر، ٢٠٢٢: ١٨):
أ. تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمصارف أداة مهمة تدفع المزايا التنافسية والإبداع والابتكار، وتحسن سمعة العمل للمجتمع مع الموظفين ومؤسسات الدولة والمصارف غير الحكومية.

ب. توفير العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص، والتحسين في نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع والزيادة في الوعي بأهمية الاندماج بين المصارف والفئات ذات المصلحة.
ت. القوانين والتشريعات لا يمكنها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع، ولكن بوجود المسؤولية الاجتماعية في الأعمال فإنها ستمثل قانوناً اجتماعياً.
ث. تعظم من عوائد الدولة وذلك بسبب وعي المصارف بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في التحمل للتكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة.

والمسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المفترض للأعمال تجاه المجتمع، أن تكون مسؤولاً اجتماعياً يعني تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية على المجتمع (العملاء والمالكين والموظفين والمجتمع والحكومة) (Nicolae and Sabina, 2010: 238)، ويمكن توضيح الابعاد الخاصة بها في الآتي:

٢.١.٢ - المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين: يعد الغرض من الوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية تجاه الموارد البشرية العاملة هو توفير جميع العوامل الممكنة

لخلق وتعميق رضا وانتماء العاملين (عقلة وعبد الجبار، ٢٠٢٣: ١٨٠)، الإفصاح عما يتم تقديمه للموظفين من معاشات وأجور ومكافآت مجزية، (الشرعة، ٢٠٢٢: ٤٢).

٣.١.٢ - المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة: ويشمل المسؤولية الاجتماعية للمصارف تجاه البيئة، أي المخاوف تجاه البيئة مثل الامتثال لقوانين ولوائح التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية ودعم الإجراءات العامة / الخاصة المصممة لحماية البيئة (Dzeawuni, 2020: 2).

٤.١.٢ - المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع: ويعد الهدف من الأنشطة الاجتماعية في هذا المجال هو تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين جودته الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وبالتالي خلق انطباع جيد عن الكيان في المجتمع المحيط، وبالتالي يصبح الكيان مقبولا ومرغوبا فيه من قبل المجتمع (عقلة وعبد الجبار، ٢٠٢٣: ١٨٠).

٥.١.٢ - المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء: تساعد المشاركة النشطة في المسؤولية الاجتماعية للمصارف على جذب العملاء ذوي الحساسية العالية وتمييز منتجاتها وخدماتها، وبالتالي تعزيز رغبة العملاء في شراء المنتجات والخدمات (Laghoug et al, 2021: 228).

٦.١.٢ - المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين: تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة وتكمن مسؤولية المنظمة تجاههم في تحقيق أقصى ربح وتعظيم قيمة السهم وزيادة حجم المبيعات بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجوداتها (البكري، ٢٠١٨: ٣١).

- المسؤولية الاجتماعية تجاه الارتقاء بالخدمات: تتضمن جميع الأنشطة التي ترتبط بعلاقة العميل مع المنظمة حيث تسعى لتحقيق رضاهم عن الخدمة المقدمة (العودات، ٢٠١٥: ٤٥-٤٦).

٢.٢- الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

أصبح الإفصاح عن مدى وفاء المصارف بالمسؤولية الاجتماعية موضع الاهتمام بالنسبة للعديد من الأطراف كإدارة المصارف، وأصحاب المصالح، والمصارف المهنية على سواء، حيث يعد أحد المبادئ التي تتبعها الإدارة العليا للمصارف في الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعي والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع والاقتصاد (عبد الحليم، ٢٠١٨: ١٥).

والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية هو جزء من خدمة الأداء المحاسبي المرتبط بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لبرنامج المصرف والتي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تطوير ثقة أصحاب المصلحة (المجتمع والحكومة والمساهمين) وكذلك صورة المصرف (Rahmawti et al, 2020: 16).

ويرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يوفر معلومات للمستفيدين تتعلق بأنشطة الشركات مع المجتمع والبيئة وموظفيها واستهلاكها والتي ستفيدهم في عملية اتخاذ قراراتهم بشكل سليم.

٣.٢- القرارات الاستثمارية:

يعد اتخاذ القرارات الاستثمارية مهمة صعبة للغاية، حيث يجب على المستثمرين إبقاء أنفسهم على اطلاع دائم في المجالات متعددة الأبعاد لتحقيق هدفهم المنشود في الأعمال التجارية، ووفقاً لمعظم النظريات المالية والاقتصادية، يتصرف الفرد بعقلانية ويفكر في جميع المعلومات التي يمكن الوصول إليها لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار (Farooq and Sajid, 2015: 136)، ويرى الجبوري (٢٠١٩: ١٨٦) أن القرار الاستثماري يمثل التوظيف الأمثل للأموال في أنشطة معينة للحصول على منافع متكررة مستقبلية بشكل يفوق رأس المال المستثمر.

وعندما يتخذ المستثمر قراره بالاستثمار، فإنه يواجه بذلك درجة معينة من المخاطر مقابل حصوله على ما يتوقعه في المستقبل (الشيخ، ٢٠٠٨: ١٤٣)، حيث يعبر خطر الاستثمار عن حالة عدم التأكد من التحقيق لعائد متوقع من هذا الاستثمار، فقد

تصل المخاطرة إلى المال المستثمر ولا ترتبط بالعائد المتوقع، (عليوات وقاشي، ٢٠٢٠: ٢٧٥).

ويرى الباحث أن المخاطر التي تواجه المستثمر فيما إذا كانت نظامية أو غير نظامية يجب عليه ان يقوم بحساب أبعاد هذه المخاطرة قبل أن يتخذ قراره بالاستثمار، وذلك لأن هذه المخاطر تحد من العوائد التي من الممكن أن يحصل عليها المستثمر جراء الاستثمار الذي سيقوم به.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي:

٣.١- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences، كما تم استخدام مستوى دلالة (٥%) ويعتبر مستوى مقبول في العلوم بشكل عام ويقابله مستوى ثقة ٩٥%، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات لوصف عينة البحث.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار ألفا كرونباخ وذلك لمعرفة مدى ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.
- الانحدار البسيط لاختبار الأثر بين المتغيرات.

٣.٢- مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع البحث من المديرين الماليين والموظفين المحاسبين وذوي الاختصاصات المحاسبية والمالية في المصارف العقارية العاملة في بعض المحافظات العراقية المكونة من (المصرف العقاري فرع ديالى، المصرف العقاري فرع الانبار)، حيث تم توزيع استبيان على عينة بلغت (١٩٥) موظف، وشمل عبارات موزعة وفق مقياس ليكرت الخماسي وأعطيت الأوزان الآتية:

الجدول (١) أوزان استبيان البحث

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
١	٢	٣	٤	٥

٣.٣- وصف عينة البحث:

يبين الجدول (٢) الآتي توزع عينة البحث حسب الجنس حيث شكل الذكور النسبة الأعلى (٥٦.٤%)، أما الإناث فقد حصلوا على نسبة (٤٣.٦%).

الجدول (٢) توزع عينة البحث حسب الجنس

الجنس	
ذكر	٥٦.٤%
أنثى	٤٣.٦%

ويبين الجدول (٣) الآتي توزع عينة البحث حسب المؤهل العلمي وسنوات الخبرة حيث يتضح من الجدول أن المؤهل العلمي لأفراد العينة هو شهادة البكالوريوس بنسبة (٤١%) من عينة الدراسة، ومن ثم يأتي أصحاب شهادة الماجستير بنسبة (٢٧.٧%)، تليها أصحاب شهادة الدكتوراه بنسبة (١٦.٩%)، وأخيراً شهادة الدبلوم بنسبة (١٤.٤%)، أم بالنسبة لسنوات الخبرة فقد حصل أفراد عينة الدراسة في المصارف العقارية العراقية التي تتراوح سنوات خبرتهم لأكثر من ١٥ سنة على النسبة الأعلى وهي (٤١%)، ومن ثم يأتي الذين تتراوح سنوات خبرتهم من (١١-١٥) سنة فكانت نسبتهم (٣٥.٤%)، ومن ثم الذين تتراوح سنوات خبرتهم من (٦-١٠) سنة فكانت نسبتهم (١٧.٩%)، وأخيراً الأفراد ذو الخبرة التي تتراوح خمس سنوات وأقل بنسبة (٥.٦%).

الجدول (٣) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي وسنوات الخبرة

المؤهل العلمي	
بكالوريوس	٤١%
دبلوم عالي	١٤.٤%
ماجستير	٢٧.٧%
دكتوراه	١٦.٩%
سنوات الخبرة	
٥ سنوات فأقل	٥.٦%
من ٦ إلى عشر سنوات	١٧.٩%
من ١١ إلى ١٥ سنة	٣٥.٤%
أكثر من ١٥ سنة	٤١%

٤.٣- صدق الأداة:

يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الأداة بطريقتين:

١.٤.٣- الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

تمت الاستعانة بعدد من الأعضاء العاملين بهيئة التدريس أصحاب الاختصاص وذلك ليتم الاستفادة من معرفتهم وخبرتهم، وهذا يجعل الأداة دقيقة وموضوعية في عمليات القياس، حيث طلب الباحث منهم أن يبدوا رأيهم فيما يتعلق بمدى ملائمة الاداة للهدف الذي تم وضعها له ومدى وضوحها ومناسبتها للجزء الذي تنتمي له، كما قام بإجراء التعديلات وفق توجيهات المحكمين للوصول الى الاستبانة بشكلها النهائي.

٢.٤.٣- صدق الاتساق الداخلي للفقرات:

حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متوسط العبارات لكل متغير على حدا ومتوسط الفقرات مجتمعة وهذا موضح بالجدول (٤) الآتي:

الجدول (٤) الاتساق الداخلي للفقرات

المحور	معامل الارتباط	p-value
محور الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية	٠.٩٥٩	**.
محور القرارات الاستثمارية	٠.٨٦٠	**.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS
حيث نلاحظ من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل محور على حدا مع المتوسط الكلي هي معاملات ثبات داخلي قوية بالنسبة لجميع المحاور ودالة إحصائياً ($Sig < 0.05$) وبهذا تأكد الباحث من صدق فقرات أداة البحث.

اختبار درجة الثبات (ألفا كرونباخ) Reliability Test-Alpha:

تم بحث مدى توفر الثبات في إجابات أسئلة الاستبانة باستخدام معامل المصدقية ألفا كرونباخ وذلك لأسئلة كل محور على حدا، والجدول (٥) يبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ عند جميع المحاور أكثر من (٨٠%)، وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها عند تحليل البيانات، ولتحقيق أهداف البحث حيث تم احتساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي للثبات كما هو موضح بالجدول (٥).

الجدول (٥) نتائج اختبار ألفا كرونباخ

المحور	ألفا كرونباخ	معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ * ١٠٠
محور الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية	٠.٩٦٣	%٩٨
محور القرارات الاستثمارية	٠.٩٢٩	%٩٦
كامل المحاور	٠.٩٦١	%٩٨

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

٥.٣ - تحليل الوصفي لمحاور الدراسة:

٥.٣.١ - التحليل الوصفي لمحور الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية:

الجدول (٦) التحليل الوصفي لمحور الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الإجابة وفق ليكرت
١. يفصح المصرف عن الإجراءات والبرامج التي يتبناها للحفاظ على البيئة.	4.25	٠.762	85%	موافق بشدة
٢. يقوم المصرف بالإفصاح عن تقديمه مساهمات مادية في مجال حماية البيئة.	4.16	٠.815	83.2%	موافق
٣. يعمل المصرف عن الإفصاح عن مساهمته في إقامة المشاريع ذات طابع تنموي.	4.13	٠.830	82.6%	موافق
٤. يقوم المصرف بالإفصاح عن مساهمته في تقليل البطالة.	4.13	٠.849	82.6%	موافق
٥. يلتزم المصرف بالإفصاح عن اهتمامه بشكاوى العملاء وحلها بشكل سريع.	4.10	٠.853	82%	موافق
٦. يقوم المصرف بالإفصاح عن ضمان حق الموظف في التدريب والتطوير المستمر.	4.13	٠.824	82.6%	موافق
٧. يلتزم المصرف بالإفصاح عن تحقيق الربح العادل الذي يمكن تحقيقه للمساهمين.	4.13	٠.885	82.6%	موافق
٨. يقوم المصرف بالإفصاح عن التعامل بعدالة مع المساهمين دون أي تمييز.	4.05	٠.904	81%	موافق
٩. يقوم المصرف بالإفصاح عن الأسواق الجديدة التي يريد فتحها لخدماته.	4.12	٠.880	82.4%	موافق
١٠. يقوم المصرف بالإفصاح عن الوضع التنافسي الخاص به.	4.17	٠.891	83.4%	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

ومن الجدول نلاحظ أن متوسط جميع العبارات يقع بين ٤.٠٥-٤.٢٥ وهو يوافق الإجابة (موافق إلى موافق بشدة) وبوزن نسبي يفوق ٨٠% من الاستجابات وبالتالي

هناك موافقة على المحور الخاص الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية كما أنه وفقاً لآراء عينة البحث فإن الفقرة الأولى " يفصح المصرف عن الإجراءات والبرامج التي يتبناها للحفاظ على البيئة " جاءت بوزن نسبي بلغ ٨٥%.

٢.٥.٣ - التحليل الوصفي لمحور قرارات الاستثمار:

الجدول (٧) التحليل الوصفي لمحور قرارات الاستثمار

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الإجابة وفق ليكرت
١١. يتم الاعتماد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المفصّل عنها في القوائم.	4.26	٠.678	85.2%	موافق بشدة
١٢. إن توفير المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية واستخدامها في القرارات الاستثمارية من الأمور الضرورية والمهمة.	4.34	٠.681	86.6%	موافق بشدة
١٣. إن استخدام المعلومات المفصّل عنها بشكل جيد يساعد على ترشيد قرار الاستثمار وتخفيض درجة المخاطرة فيه.	4.34	٠.689	86.8%	موافق بشدة
١٤. إن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يجعل المستثمرين يشعرون بالأمان والثقة للاستثمار ويحد من مخاطر قراراتهم.	4.35	٠.706	87%	موافق بشدة
١٥. يستخدم المستثمر معلومات المسؤولية الاجتماعية كوسيلة للحصول على معلومات حول العلاقة بين المصرف وأصحاب المصلحة مما يقلل عدم اليقين لديه.	4.30	٠.722	86%	موافق بشدة
١٦. يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية المستثمرين على معرفة التوافق الموجود بين المصرف ومتطلباته الاجتماعية مما يرشد القرارات الاستثمارية.	4.29	٠.725	85.8%	موافق بشدة
١٧. يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق نوع وكفاية المعلومات المدرجة في التقارير لاتخاذ القرار الأنسب.	4.28	٠.700	85.6%	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

ومن الجدول نلاحظ أن متوسط جميع العبارات يقع بين ٤.٢٦-٤.٣٥ وهو يوافق الإجابة (موافق بشدة) وبوزن نسبي يفوق ٨٠% من الاستجابات وبالتالي هناك موافقة على محور قرارات الاستثمار في كل العبارات.

٦.٣- نتائج اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات تم استخدام معامل الارتباط بيرسون ومعامل الانحدار البسيط بين متغيرات الدراسة.

١.٦.٣- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لاختبار الفرضية الأولى استخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين المتغيرات، ويوضح الجدول (٨) نتائج حسابات الارتباط بين محور الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية ومحور القرارات الاستثمارية:

الجدول (٨) اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

القرارات الاستثمارية	الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية	
0.678	1	الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية
**.		مستوى الدلالة
195	195	العدد

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

ان قيمة معامل الارتباط الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية ومحور القرارات الاستثمارية بلغت (0.678) مما يشير الى وجود علاقة ارتباط ايجابية وهي علاقة ارتباط متوسطة القوة ودالة احصائيا ($Sig < 0.05$) وبالتالي (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (٠.٠٥) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق) حيث انه كلما زاد الاهتمام بالإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية كلما زاد الامر من ثقة المستثمرين بالأنشطة المتبعة في المصارف وقلل من المخاطر المرتبطة بقراراتهم الاستثمارية.

٢.٦.٣- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية استخدم الباحث اختبار الانحدار البسيط لاختبار الأثر الموجود بين المتغيرات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (٩) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية	القرارات الاستثمارية	0.540	12.822	**	0.678	0.460	164.392	**

يتضح أن هناك علاقة احصائية بين استجابات العينة، حيث أن قيمة (T) بلغت (١٢.٨٢٢) عند مستوى معنويه (٠.٠٠٠) وهي ذات دلالة احصائية، كما كان معامل الارتباط (٠.٦٧٨) وهي قيمة موجبه وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرين هو ارتباط طردي، أي أن محور الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية يؤثر في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية، كما بلغ معامل التفسير (٠.٤٦٠) وعليه فإن المتغير المستقل المتعلق بمحور الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية استطاعت تفسير نسبة (٤٦%) من تباينات متغير القرارات الاستثمارية، ووفق ما سبق يمكن قبول الفرضية حول وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (٠.٠٥)

لممارسات المسؤولية الاجتماعية في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في
المصارف العقارية في العراق.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

في ضوء نتائج اختبار الفرضيات توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية جاء بنسب جيدة وهي
عالية نسبياً، حيث أن المصارف العقارية في العراق تلتزم بالإفصاح المحاسبي عن
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع والعملاء والعاملين والمساهمين وللارتقاء
بالخدمات

- هناك اتفاق عام بين افراد العينة على محور قرارات الاستثمار، وهو أن الإفصاح
المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يساعد المستثمرين على اتخاذ القرار الصائب.

- هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه
كل من (البيئة، المجتمع، العملاء، العاملين، المساهمين، الارتقاء بالخدمات) على
الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق.

- هناك تأثير للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من (البيئة، المجتمع،
العملاء، العاملين، المساهمين، الارتقاء بالخدمات) على الحد من مخاطر القرارات
الاستثمارية في المصارف العقارية في العراق.

٢.٤- التوصيات:

انطلاقاً من الاستنتاجات فإن الباحث يقدم مجموعة من التوصيات، تحقيقاً للغرض
المرجو من هذا البحث، وهي:

- ضرورة الإفصاح عن كامل الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وذلك لأهميتها
بالنسبة للمستثمرين، حيث أنهم يعتمدون على هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم
الاستثمارية كما أنه يساهم في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية.

- إقامة الندوات والمؤتمرات لنشر الوعي بضرورة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى جميع المصارف لما له من دور مهم في التخفيف من المخاطر في القرارات الاستثمارية.

- ضرورة اهتمام المصارف بشكل دائم وفعال في التقديم للمساهمات المادية للمنظمات ودعم المشاريع الخضراء والبديلة، مما يساهم في زيادة الحفاظ على الموارد الطبيعية.

- ضرورة قيام المصارف بزيادة مستوى افصاحها عن المساهمات التي تقدمها لأصحاب الإعاقة وعلى ما تساهم به في أيام المحن والكوارث.

المراجع:

المصادر العربية:

أ. الكتب:

- الشيخ، فهمي مصطفى. (٢٠٠٨). التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين.

ب. رسائل وأطراح:

- الزهير، نجم. (٢٠٢٢). أثر المسؤولية الاجتماعية للمصارف الصناعية في التنمية المحلية في الأردن: دراسة ميدانية في منطقة البادية الوسطى، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

- الشرعة، غالب. (٢٠٢٢). دور القيادة الاستراتيجية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

- العودات، أنس إبراهيم. (٢٠١٥). أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

البحوث والدوريات:

- الجبوري، حسان. (٢٠١٩) مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية-دراسة استطلاعية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٥(٤٥)، ص: ١٨٠-١٩٦.

- السعيد، قاسمي وسلوى، عربية ووردة، بلعيد. (٢٠١٧). المسؤولية الاجتماعية كخيار فعال لاستدامة المصارف الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاد والأعمال، ١(٤)، ص ٦٨-٧٨.
- حسن، أحمد حسن. (٢٠١٩). أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على المتعاملين ببورصة القاهرة للأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، ٣٩(١)، ص ١٩٧-٢٤٥.
- عليوات، حسبية وقاشي، يوسف. (٢٠١٩). سياسة الاستثمارات في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، ٦(٢)، ص: ٢٣-١.
- عبد الحليم، أحمد حامد. (٢٠١٨). قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال وقيمة المصرف: أدلة عملية من المصارف المدرجة في المؤشر المصري للمسؤولية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد: ٢، ص ٣٩٤-٤٦٣.
- عبد المطلب، جمال. (٢٠١٨). المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية دراسة ميدانية لإحدى المصارف الصناعية بمحافظة بني سويف، حوليات آداب عين شمس، ٤٦.
- عكلة، نادي وعبد الجبار، ورفاء. (٢٠٢٣). اثر معلومات المسؤولية الاجتماعية في ترشيد قرارات لمستخدمي قوائم المالية الاستثمارية-دراسة استطلاعية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد: ٧٣، ص: ١٧٣-١٩٠.

Foreign References

:A- Thesis & Dissertation

- Dzeawuni, W. (2020). The dimensions of corporate social responsibility and customer loyalty of consumer goods companies in Nigeria.

- Nikyar, S., & Tewolde, N. (2017). The Impact of CSR on Investors Behavior, Master of Science Thesis, KTH Industrial Engineering and Management, Stockholm.

B. Journals & Periodicals:

- Alhammad, A. (2018). Corporate social responsibility concepts perspectives and link with corporate performance literature review, International Journal of Business and Management Review, 6(2), pp. 1-14

- Anwar, R., & Malik, J. (2020). When Does Corporate Social Responsibility Disclosure Affect Investment Efficiency? A New Answer to an Old Question, SAGE Open

- Buallay, A., & Kukreja, G., & Aldaen, E ... (2020). Corporate social responsibility disclosure and firm's performance in Mediterranean countries: a stakeholder's perspective, Euro Med Journal of Business, Emerald Publishing Limited, 1450-2194

- Doda, S. (2015). The importance of corporate social responsibility, Journal of Sociological Research, 6(1), pp. 86-91

- Farooq, A., & Sajid, M. (2015). Factors affecting investment decision making evidence from equity fund managers and individual investors in Pakistan, Research Journal of Finance and Accounting, 6(9), pp. 135-141

- Kouaib, A., & Amara, I. (2022). Corporate Social Responsibility Disclosure and Investment Decision: Evidence from Saudi Indexed Companies, Journal of Risk and Financial Management, 15, 495, pp. 1-14

- Laghouag, A., & Farhi, F., & Zafrah, F. (2021). Assessing the maturity of corporate social responsibility practices: an applied study on telecom companies in KSA, TEM Journal, 10(1), pp. 226-237

- Liburd, H., & Cohen, J., & Zamora, V. (2018). CSR Disclosure Items Used as Fairness Heuristics in Investment Decision, Journal of Business Ethics, 152, Springer Link, pp. 275-289

- Nicolae, J., & Sabina, J. (2010). Dimensions and challenges of - social responsibility, Annales Universitatis Apulensis Series .Oeconomica, 12(1), pp. 238-247
- Rahmawati, R., & Salju, S., & Mohanachandran, D. (2020). Impact of corporate social responsibility disclosure and accounting performance on sustainable business, Advances in Economics, Business and Management Research, 132, pp. 16-20
- Rokhayati, H., & Nahartyo, E., & Haryono. (2019). Corporate Social Responsibility Disclosure on Investment Decision: Evidence from an Experimental Study, Asian Journal of Business and Accounting, 12(1), pp. 129-164

تقييم الأداء المستدام وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI

في شركة خطوط الانابيب النفطية

Assessing Sustainable Performance According to GRI Standards in the Oil Pipeline Company

الباحثين

م. رديف حميد حاكم

م. ظافر عبد الله حامد

د. زيد عائد مردان

وزارة النفط

Zaid1141984@gmail.com

dhaferalabdy@gmail.com

hamed90765@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يأتي هذا البحث لتسليط الضوء ومفهوم ودوافع تبني الابلاغ عن الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI ودورها في توصيل المعلومات الى اصحاب المصالح لتمكنهم من تكوين صورة متكاملة عن اداء الشركات النفطية. وكذبكتحسين جودة الابلاغ بواسطة الحد من القصور التي تتصف فيه التقارير المالية من خلال وضع التقارير المستدامة . هذا وتم استخدام المنهج الاستنباطي في الجانب النظري من البحث للوصول إلى أحدث ما توصل إليه العالم في مجال الابلاغ عن الاداء المستدام وعلاقتها بإنشاء قيمة للوحدات الاقتصادية وطرق الإبلاغ عنها



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ٣٠٩ - ٣٥٤

وتم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي للبحث في جانبه العملي من خلال الاستعانة بالجانب الاحصائي لدراسة علاقة التأثير والارتباط بين إستعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI وبين متطلبات الابلاغ المتكامل عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على تحسين جودة الابلاغ عن الاستدامة) لعينة البحث المتمثلة بشركات النفطية".

ومن بين أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا البحث هو إن مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) تُعد أداة فاعلة لإعداد التقارير المستدامة ، إذ إن إعداد التقارير المالية لم يعد كافياً لوحدة لإظهار الصورة المتكاملة لأنشطة وعمليات وأداء الوحدات في ظل متغيرات البيئة المعاصرة، التي تتطلب الافصاح والابلاغ عن أنشطتها المتعلقة في المحافظة على الموارد واستخدامها بالشكل الأمثل، الذي يضمن إستمرار وجودها وتطويرها لتلبية احتياجات الاجيال القادمة..

Abstract:

This research aims to shed light on the concept and motives of adopting sustainable performance reporting in accordance with the GRI Global Reporting Initiative and its role in communicating information to stakeholders to enable them to form an integrated picture of the performance of oil companies. To improve the quality of reporting by reducing the shortcomings of financial reporting through the development of sustainable reporting. .

The deductive method was used in the theoretical aspect of the research to reach the latest findings of the world in the field of reporting on sustainable performance and their relationship to the creation of value for economic units and methods of reporting. The inductive and analytical approach was used for research in its practical aspect through the use of the statistical aspect to study the relationship of impact and correlation between the use of reporting in accordance with the GRI Standards and the requirements of integrated reporting on social responsibility and its impact on improving the quality of

sustainability reporting for the research sample represented by oil companies."

One of the most important conclusions reached in this research is that the global reporting initiative (GRI) is an effective tool for sustainable reporting, as the preparation of financial reports is no longer sufficient for a unit to show the integrated picture of the activities, operations and performance of units under the changes of the contemporary environment, which requires disclosure and reporting on its activities related to the conservation and optimal use of resources, which ensures its continued existence and development to meet the needs of future generations..

المقدمة

ان كل حقل معرفي يولد ويتطور لفهم ظاهره ما بشكل افضل فمن المهم ان نفهم اصل الظاهرة وكيف ظهرت ونحدد مراحل تطورها وبناء على ذلك ما إذا كان من الممكن تحقيق المزيد من التطورات ولذلك فقد شهد تطور الفكر المحاسبي منذ نشوء المحاسبة بعدة مراحل، كانت بدايتها المرحلة الفنية أو المهنية ثم أعقبها المرحلة الأكاديمية ثم جاءت بعدها مرحلة نظم المعلومات وتلتها مرحلة محاسبة الاستدامة والسعي لاتخاذ إجراءات فورية لدعم دور مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية من خلال إدخال تحسينات على التقارير القائمة، عن طريق تعزيز الإفصاح عن المعلومات غير المالية لتحقيق الثقة في المعلومات وتحسين جودتها، وربط الاستراتيجية بالمعلومات الواردة في التقارير، بما يحقق أكبر قدر من الوضوح، ويوفر الاتساق مع مرور الوقت، من خلال تطوير شكل ومحتوي التقارير المالية، عن طريق مراعاة بعدي الاستدامة والتوجه الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية، والتقارير عن مسؤوليات الوحدات الاقتصادية تجاه كافة القضايا. وأن تبرهن على جهودها تجاه المجتمع والبيئة بطريقة أخلاقية من خلال الاهتمام بالتقرير عن المعلومات غير المالية البيئية والاجتماعية والحوكمية (ESG)

وغيرها من المعلومات. وفي ضوء الحاجة لدعم جودة التقارير المالية واستجابتها للضغوطو ظهرت المبادرات العالمية لإعداد تقارير الاستدامة هي مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)، وهي منظمة غير ربحية تعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتوفر اطار شامل للإبلاغ عنها وإعداد التقارير لجميع الشركات والمؤسسات الذي يستخدم على نطاق واسع في جميع انحاء العالم من خلال وضع معايير للمبادرة، وإقرارها بهدف تطبيقها على أساس متسق عالميا، وإتاحة لغة مشتركة وطريقة موحدة للشركات وأصحاب المصلحة للإبلاغ وفهم تأثير الشركات على الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وزيادة جودة وضمان شفافية المعلومات لأصحاب المصلحة

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث

أن الشركات النفطية لا توفر معلومات كافية الى مستعملي القوائم المالية وكذلك عدم الاستفادة من التطورات في المحاسبة لتقدير احتياجات مستعملي المعلومات بمستوى من الدقة وصياغة اهداف التقارير المالية التي تلبي احتياجاتهم ، وبالتالي يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات الدراسة الاتية:

١. هل ان النمو المتزايد على المعلومات بالشركات النفطية وبأشكال مختلفة من قبل اصحاب المصلحة ادى الى تحديد وتبرير ظهور الابلاغ عن الاداء

المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI ؟

٢. هل يوجد إدراك من قبل أصحاب المصلحة لأهمية الاداء وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI وما هي ضرورة الابلاغ عنها في وهل التي تساعد مستعملي

المعلومات في اتخاذ القرارات؟

٢.١ - أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية من حداثة موضوع الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI حيث يعد من الموضوعات المعاصرة لأنه يساير

التطورات والاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي ، وكذلك توظيف الإبلاغ عن الاداء المستدام لتلبي احتياجات مستعملي المعلومات وكسياسة واجراء تلتزم به الشركات النفطية لمعرفة ما يتوجب عليها القيام بها والتي تتلاءم مع دعوات الهيئات المحاسبية المهنية في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بتقارير المستدامة وفق مبادرة الإبلاغ العالمية GRI.

٣.١- أهداف الدراسة

يهدف الدراسة الى :

- ١- بيان اهمية ومفهوم ودوافع تبني الإبلاغ عن الاداء المستدام وفق مبادرة الإبلاغ العالمية GRI ودورها في توصيل المعلومات الى اصحاب المصالح لتمكنهم من تكوين صورة متكاملة عن اداء الشركات النفطية.
- ٢- تحسين جودة الإبلاغ بواسطة الحد من القصور التي تتصف فيه التقارير المالية من خلال وضع التقارير المستدامة .

٤.١- فرضية البحث

١.٤.١- الفرضية الرئيسية للبحث

يستند البحث إلى فرضية أساسية (H) وهي:

((ان إستعمال الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين جودة الإبلاغ عن الاستدامة)).

١.١.٤.١-الفرضية الفرعية للبحث

١- الفرضية الفرعية (H1) الأولى : "ان إستعمال الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الإبلاغ عن جودة الهواء ".

٢- الفرضية الفرعية (H2) الثانية : " ان إستعمال الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الإبلاغ عن إدارة الماء "

٣- الفرضية الفرعية (H3) الثالثة : " ان إستعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن التنوع البيولوجي "

٤- الفرضية الفرعية (H4) الرابعة : " ان إستعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن النفايات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان "

٥- الفرضية الفرعية (H5) الخامسة: " ان ستعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن التقييم البيئي للموردين "

٥.١- مصادر البحث وأساليب جمع البيانات

١.٥.١- المصادر المتعلقة بالجانب النظري :

- الكتب العربية والأجنبية المتوفرة في مكتبات كليات الإدارة والاقتصاد.
- الرسائل والأطاريح العربية والأجنبية المتوفرة في المكتبات أو التي تم الحصول عليها من مواقع وصفحات الأنترنت.
- البحوث والدوريات والمقالات العربية والأجنبية، التي تم الحصول عليها من المكتبات أو من خلال مواقع وصفحات الأنترنت.

٢.٥.١- المصادر المتعلقة بالجانب التطبيقي :

- المعايير التطبيقية لعينة البحث .
- المقابلات الشخصية مع المسؤولين والمتخصصين في شركات النفطية العراقية.

٦.١- الحدود الزمانية والمكانية للبحث

وتقسم على الحدود المكانية والزمانية للبحث وكالاتي:

١. الحدود المكانية للبحث: تم إختيار شركة خطوط الانابيب النفطية من القطاع النفطي كعينة للبحث وإجراء البحث التطبيقية.

٢. الحدود الزمانية للبحث: تم إختيار سنة ٢٠١٨ إلى سنة ٢٠٢١.

٧.١ - الاسباب الموجه لأختيار البحث

١- تشكل الإيرادات النفطية ٩٠% من إيرادات الدولة

٢- ارتفاع نسبة التلوث البيئي من الشركات النفطية

٣- قلة الكتابة تقييم الاداء المستدام في الشركات النفطية

٢ - المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - الإبلاغ عن الاداء المستدام - عصر الاستدامة

تطورت التقارير غير المالية والتركيز عليها عبر عدة مراحل ففي الماضي، استُكملت التقارير المالية التقليدية في الدول الغربية بتقارير اجتماعية إضافية. ثم تحول التركيز نحو القضايا البيئية مثل الانبعاثات وتوليد النفايات، لتحل محل التقارير الاجتماعية السابقة. ومن ثم، بدأ إعداد التقارير عن الأبحاث والممارسات بشكل متزايد في النظر إلى البعد الاجتماعي والبيئي في وقت واحد، وذلك في تقرير مشترك يتم نشره غالبًا جنبًا إلى جنب مع التقارير المالية التقليدية (Hahn & Kühnen, 2013: 2).

وظهرت مفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما كانتا مفهومين مختلفين، أحدهما يركز على الجوانب الاجتماعية والآخر على الاهتمامات البيئية ومنذ ذلك الحين، استمر الاثنان في رفع مستوى الوعي على نطاق عالمي بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ وبعد عشر سنوات، تطور المفهوم الأول نتيجة للاستجابة المؤسسية والاجتماعية، وفي عام ١٩٨٤، قدم فريمان نظرية أصحاب المصلحة التي تدافع عن أهمية أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين على عكس نهج المساهمين الكلاسيكي الذي يركز على تعظيم قيمة المساهمين فقط،

وفي الوقت نفسه أصبحت العولمة والنمو الاقتصادي الذي يتعارض مع البيئة الطبيعية وموارد الأرض تنبيهًا كبيرًا للمنظمات الدولية. وكان هذا التعارض بين الرفاهية الاقتصادية والازدهار مقابل الآثار السلبية على البيئة هو السبب الرئيسي للعمل في تقرير عام ١٩٨٧ الذي ذكر لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة. وتتضمن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية واستدامة الوحدة الاقتصادية عناصر مختلفة بعضها مشترك لكلا المفهومين (Loew et al., 2004: 5).

هذا وتطور خط الاستدامة أيضًا مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعروف أيضًا باسم "قمة الأرض"، في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ فقد واصل مؤتمر ريو العمل على التنمية المستدامة ببدء خطة عمل تسمى جدول أعمال القرن ٢١، التي أدت في النهاية إلى إدخال استدامة الوحدات الاقتصادية كمفهوم محدد من خلال "جهود الشركات لتحقيق أهداف الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية"،

وتتميز الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بمفهومين رئيسيين: المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والتنمية المستدامة. وتندمج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية معًا لتحقيق أهداف مشتركة ذات طبيعة اجتماعية وبيئية، وتوجيه أصحاب المصلحة.

ويعرض الجدول التالي المراحل الرئيسية في تطوير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، وفقًا لـ (Idowu & Baldo, 2019: 77):

جدول (١) المراحل الرئيسية في تطوير الاستدامة للوحدات الاقتصادية

المفهوم Concept	تعريف Definition	العناصر Components
الاستدامة	حددت الاستدامة من خلال النهجين: الاهتمامات (الإنسانية والبيئية) أو نهج الركائز الثلاث الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)	- اجتماعي (بشري) - بيئي - اقتصادي
استدامة	توضح استدامة الوحدة الاقتصادية "جهود الوحدة الاقتصادية لتحقيق	- اجتماعي

الوحدات الاقتصادية	أهداف الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	- بيئي - اقتصادي
تقارير الاستدامة	يمثل تقرير الاستدامة "مصطلحًا واسعًا يعتبر مرادفًا لوصف الإبلاغ عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (مثل الخط الثلاثي السفلي وتقارير المسؤولية الاجتماعية)	- اجتماعي - بيئي - اقتصادي
الاستدامة الاجتماعية	تحدث الاستدامة الاجتماعية عندما تدعم العمليات والأنظمة والهياكل والعلاقات الرسمية وغير الرسمية بفاعلية قدرة الأجيال الحالية والمستقبلية على إنشاء مجتمعات صحية	- التماسك الاجتماعي - القيمة المالية
الاستدامة البيئية	ترتبط الاستدامة البيئية بـ "معرفة النظم البيئية والموارد... القدرة على المبادرة والدعوة واستيعاب التحولات الجذرية في أنماط الحياة والقيم والتكنولوجيا المرغوبة" وفي النهاية الاعتراف بالمشاكل البيئية	-النظم البيئية والموارد -أنماط الحياة والقيم والتكنولوجيا - مشاكل بيئية
الاستدامة الاقتصادية	تعني الاستدامة الاقتصادية "الالتزام بالحفاظ على الفرص الاقتصادية الحالية (مثل القدرة الإنتاجية) للمستقبل وليس بالضرورة زيادتها" من أجل تحقيق "العدالة بين الأجيال"	-الفرص الاقتصادية -أجيال الحاضر والمستقبل
تنمية المستدامة	تلبية "احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"	-احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية

Idowu, S. O., & Baldo, M. D. (2019). Integrated Reporting. Antecedents and Perspectives for Organizations and Stakeholders. Switzerland: Springer.

أصبح عدد متزايد من المستثمرين يدركون أن الاستدامة التي تمثلها الجوانب غير المالية هي عامل مهم في أداء الأعمال وخلق القيمة على المدى الطويل. وتصدر هذه الجوانب بشكل منفصل لأن الوحدات الاقتصادية لم تدمج بشكل تقليدي مفاهيم الأداء غير المالي والأداء المالي. وتباينت تقارير الاستدامة على نطاق واسع من حيث الهيكل والمحتوى بسبب عدم وجود أطر عمل أو معايير أو مبادئ توجيهية متسقة أو تفويضات تنظيمية حول كيفية الإبلاغ عن هذه المعلومات. وتطور هذا التقرير إلى تقارير متعددة القضايا عندما بدأت الوحدات الاقتصادية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بـ "الخط الثلاثي السفلي Bottom triple line" للوحدة الاقتصادية.

وقد تم صياغة عبارة "الخط الثلاثي السفلي" لأول مرة في عام ١٩٩٤ من قبل جون إكينجتون، مؤسس شركة SustainAbility للاستشارات في المملكة المتحدة، والذي جادل بأن الوحدات الاقتصادية ينبغي أن تترك ثلاثة خطوط أساسية مختلفة ومنفصلة والمعروفة باسم العناصر الثلاثة وهي على النحو التالي:

١- الربح: كمقياس تقليدي لأرباح الوحدة الاقتصادية وخسائرها.

٢- الأشخاص: كمقياس لمدى المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية في عملياتها.

٣- الكوكب: كمقياس لمدى مسؤولية الوحدة الاقتصادية بيئيًا.

يهدف نهج تقرير المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وتقارير الاستدامة إلى قياس التكلفة الكاملة لممارسة الأعمال التجارية على مدار فترة زمنية. ويستخدم المصطلح "تقارير الاستدامة" بشكل مرادف لتقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، ويمكن أن يعني نفس الشيء أو أشياء مختلفة لأصحاب المصلحة المختلفين. وهناك عدة مصطلحات مستخدمة لوصف هذه التقارير، مثل "تقارير مسؤولية الشركات" و"تقارير الاستدامة البيئية" و"المحاسبة الاجتماعية" و"التقارير البيئية والاجتماعية والإدارية". ويشار عمومًا إلى ممارسة الإبلاغ باسم المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية (CSR) أو الإبلاغ عن الاستدامة (Serafeim, 2016: 6).

وقد انتشرت التقارير غير المالية لتصبح واحدة من أكثر الموضوعات تطورًا ديناميكيًا في الأدبيات حول المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والاستدامة. وتطورت تلك التقارير من المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والإفصاح البيئي إلى تقارير الأداء المستدام وفق مبادرة الإبلاغ العالمية GRI التي تقدم صورة كاملة لأداء الوحدات الاقتصادية متعددة الأبعاد (Ballou et al., 2012: 267).

ويعد إعداد تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI بموازنة وجهات النظر قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للأبلاغ عن المعلومات وتوجيه الإدارة لتمكين أصحاب المصلحة من دمج توقعاتهم في استراتيجية الأعمال. وتقدم تقارير الاستدامة نهجًا قائمًا على القيمة أكثر توجهًا نحو المستقبل، وهذا يختلف عن التقارير المالية التقليدية التي تركز بشكل أكبر على الأداء المالي القصير الأجل (Beattie & Smith, 2013: 244).

وبالتالي، تحتاج الوحدات الاقتصادية إلى تضمين معلومات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في تقرير واحد، استنادًا إلى افتراض أن كلا النوعين من المعلومات مدرجان في الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI ، إلى جانب المعلومات المالية (Lozano & Huisinsh, 2011: 104). يعود تاريخ إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية إلى فترة طويلة. ففي البداية، كانت هذه التقارير تضمنها التقارير المالية السنوية للوحدات الاقتصادية. وفي العقدين الماضيين، بدأت تقارير الإبلاغ الاجتماعي والبيئي تظهر من خلال تقارير منفصلة ومستقلة أو عبر مواقع الإنترنت (Warren et al., 2009: 935).

وكانت هذه التقارير أكثر تعقيدًا واستغرقت وقتًا أطول وكانت تغطي مجموعة واسعة من المسائل لتلبية احتياجات المعلومات المطلوبة من الأطراف المعنية وظهرت الحاجة إلى دمج المعلومات المالية وغير المالية وفقًا للتعقيدات المرافقة لإعداد هذه التقارير وطولها، ومن هذا المنظور دفعت التحركات الحديثة لدمج المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والإدارية في تقرير واحد، مما أدى إلى ظهور تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI (Villiers et al., 2014: 2).

من بين الإطارات التي اقترحها علماء المحاسبة والإدارة والحوكمة هي بطاقة الأداء المتوازن، والخط الثلاثي، وتقارير الاستدامة، و تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI لأن بطاقة الأداء المتوازن هي أداة داخلية لقياس

الأداء والإبلاغ عنه وتدمج بين المقاييس المالية وغير المالية الاستراتيجية (Nørreklit, 2003: 592).

على الرغم من أن العديد من مقاييس بطاقة الأداء المتوازن غير مالية وتتطلع إلى المستقبل، إلا أنها لا تشمل بالضرورة القضايا الاجتماعية والبيئية والاستدامة. وأصبح الخط الثلاثي شائعاً في أواخر التسعينات، إذ قدم لغة جديدة للتعبير عن الاستدامة للجمهور الذي يعتمد على الكشف الخارجي للنتائج الاقتصادية النهائية (Elkington, 2013: 1). كما اقترح الكشف عن المعلومات المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية.

وفي الآونة الأخيرة، ظهر اتجاه للإشارة إلى الكشف عن الجوانب الاجتماعية والبيئية باسم كشف الاستدامة (Arowoshegbe & Emmanuel, 2016: 45). وبالمثل، يبدو أن تطوير سياسات وممارسات تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الإبلاغ العالمية GRI كان يدفع في الغالب بالنظر إلى التقارير الاجتماعية والبيئية حتى نهاية القرن العشرين إذ كانت معظم التقارير الاجتماعية والبيئية تظهر عبر التقارير السنوية للوحدات الاقتصادية، على الرغم من أنها كانت توجه بشكل أساسي نحو الأمور المالية (Vitolla et al., 2018: 233).

وبالتزامن مع النمو في الممارسات المستقلة للإبلاغ الاجتماعي والبيئي، طورت المبادرات ومعايير التقرير الطوعي لتوجيه الوحدات الاقتصادية، بما في ذلك AccountAbility ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) (Buhr et al., 2014: 62). في عام ٢٠١٠، شكل GRI ومشروع الأمير* للمحاسبة من أجل الاستدامة المشترك للمجلس الدولي للتقرير المتكامل لتطوير تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الإبلاغ العالمية GRI على المستوى العالمي.

الملك (برايس أوف ويلز) ملك بريطانيا حالياً لأكثر من خمسة عقود كان أمير ويلز السابق نصيراً لمكافحة تغير *
<https://www.sustainable-markets.org/> المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

وفي الخلاصة، تطور تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI من التركيز على الإفصاحات الاجتماعية والبيئية إلى نظرة شاملة أكثر في تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI التي حلت محل بأشكال أخرى من التقارير للكيانات الاقتصادية. ويوضح الشكل التالي تطور التقرير في الوحدات الاقتصادية:

الشكل (١) مراحل تطور التقارير في الوحدات الاقتصادية

2020	2000	1980	1960
القوائم المالية	القوائم المالية	القوائم المالية	القوائم المالية
التعليقات الإدارية	التعليقات الإدارية	التعليقات الإدارية	
التقارير المتكاملة	تقارير الاستدامة	إعداد التقارير البيئية	
تقارير الاستدامة	الحوكمة والمكافآت	الحوكمة والمكافآت	
الحوكمة والمكافآت			

المصدر: الادبيات (7: 2011، IIRC) و (Dumay et al., 2016،)
Integrated reporting: A structured literature review, Macquarie
University: 3)

يعرض الشكل ١ بشكل مفصل مراحل تطور التقارير في الوحدات الاقتصادية، بدءًا من التقارير المالية التقليدية في الستينات والسبعينات، وصولاً إلى تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI والإطارات الشاملة للإبلاغ عن الأداء المستدام في الألفية الجديدة. ويظهر الشكل أنه على مر السنين، تغيرت احتياجات وتوقعات المستثمرين والجمهور والمجتمع بشأن معلومات الأداء والإفصاحات الخاصة بالوحدات الاقتصادية، وهذا الأمر دفع إلى

تطوير إطارات الإبلاغ لتلبية هذه الاحتياجات والتوقعات. وبشكل عام، يمكن القول إن الشكل يسلط الضوء على التحول الكبير الذي شهدته إطارات الإبلاغ عن الأداء في الوحدات الاقتصادية، ويعكس أيضاً أهمية تطوير إطارات الإبلاغ في تحسين الشفافية والمصادقية وتعزيز الأداء المستدام للوحدات الاقتصادية.

٢.٢- فوائد الإبلاغ عن الاداء المستدام

إعداد الإبلاغ المستدام هو عملية توفير تقرير شامل ومتكامل عن أدائها، والذي يشمل جميع الجوانب المختلفة التي تؤثر على قدرتها على خلق القيمة. وتساعد هذه التقارير على تحسين فعالية أدائها وتحسين علاقتها مع المستثمرين والمجتمعات المحلية والعملاء والموظفين. وتتوزع فوائد إعداد تقارير الاداء المستدام وفق مبادرة الإبلاغ العالمية GRI بحسب متطلبات واحتياجات الوحدة الاقتصادية، ومن بين هذه الفوائد:

١.٢.٢- فوائد الإبلاغ المستدام بالنسبة لأصحاب المصلحة تستعمل المعلومات وخاصة غير المالية على اعطاء نظرة شاملة عن الوحدة الاقتصادية وتوجه استراتيجي لها ويمكن اعتبارها مصدر لاتخاذ قرارات استثمارية جديدة فالإبلاغ المتكامل يزيد من فعالية الإفصاح وكيفية ادارة الوحدة لاستراتيجيتها وفعالية الحوكمة واداء الوحدة الاقتصادية بما يتوافق مع بيئتها الخارجية وهذا يساهم في خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل (عبده، ٢٠١٩: 16):

٢.٢.٢- فوائد الإبلاغ المستدام للوحدات الاقتصادية ذات رأس المال المرتفع نسبياً أو تلك التي تكون منفتحة على التغييرات والابتكارات وقبل كل شيء على دراية بالمسؤولية الاجتماعية فبفضل الفرص التي يوفرها الإبلاغ المتكامل يمكن (Fijalkowska & Sobczyk, 2013: 40):

- السماح للوحدات الاقتصادية بإظهار الاهتمام بحالة البيئة والقضايا الاجتماعية وموظفيها.

- تساهم في التأهب الشامل واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- تعزيز الشفافية.
- يبنون ويحافظون على الثقة في البيئة بما في ذلك زيادة جاذبية الوحدة الاقتصادية كصاحب عمل (جذب العمال ذوي المهارات العالية) وإقناع المقاولين المسؤولين اجتماعياً (بناء سلسلة توريد مسؤولة اجتماعياً) وخلق اهتمام بالمستثمرين المسؤولين اجتماعياً.
- تسمح بالحصول على بعض التعليقات من البيئة حول الإجراءات المتخذة.
- تجعل من الممكن إجراء مقارنات منظمة الإبلاغ وتسلط الضوء على العلاقة بين النتائج المالية وغير المالية المحققة.
- تحرص على الابتكار وتعزيز تعلم الوحدة الاقتصادية.

٣.٢- مبادرة الإبلاغ العالمية GRI

١.٣.٢- تعريف مبادرة الإبلاغ العالمية GRI

لتحديد الرؤية الحقيقية لمبادرة الإبلاغ العالمية GRI لابد من عرض بعض المفاهيم والتي تضمنتها اهم المصادر للاستداده وكما هو موضح في الجدول

الجدول (٢)

مفهوم مبادرة الإبلاغ العالمية GRI

ت	المصدر	تعريف المبادرة الإبلاغ العالمية GRI
١	(Bergen, et al,2021:4)	وهي شركة مستقلة لها أهمية نسبية في التأثير على تقييمات أصحاب المصلحة والقرارات ،لهل أهميتها البالغة الاقتصادية بالاضافة الى التأثيرات البيئية والاجتماعية.
٢	(Adams, et al,2022:17)	هي في جوهرها شركة تحركها المهام،لها جذور متأصلة والتي تعمل مباشرة مع الشركات في تشجيعهم على تبني تقارير الاستدامة.
٣	(Sebrina ,et al,2023:5)	هو معيار إبلاغ يتم بشكل عام وعلى نطاق واسع ويستخدم في إعداد التقارير المستدامة وهو شامل ومفصل حيث أن تحدد المعايير عدة مبادئ في تحديد جودة التقارير غير المالية منها: الوضوح ،الدقة ،التوقيت ،قابلية المقارنة ،الموثوقية.

أن مبادرة الإبلاغ العالمية GRI هي شركة دولية مستقلة تقوم في اصدار مبادئ توجيهية للإبلاغ عن الابعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لأشطة الشركات والتي يكون من شأنها أن تسعى في تحقيق جودة ودقة التقارير الخاصة بالاستدامة وتكون مدعومة من قبل مجموعة متنوعة من الشركاء رائدة في مجال اعداد وتقديم التقارير الخاصة بالاستدامة من أجل ضمان استمرار التنمية المستدامة للشركات.

- تمتلك GRI رؤيا واسعة تساعد على توجيه الاداء للتقدم نحو الامام حيث انها تمتلك رغبة عالية في الافصاح عن الاداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مما يجعل منها اداة كثيرة الاستخدام كما هو الحال في التقارير المالية التقليدية.

- وايضا لها أهمية عالية في المساهمة في تحقيق النجاح التنظيمي، فهي تسعى لتحقيق رؤيتها من خلال التطور المستمر ، وتحسين وبناء القدرات حول استخدام إطار الإبلاغ المستدام الخاص بها، وايضا توجيه جهودها نحو تحقيق قبولاً عام في جميع أنحاء العالم في كيفية اعداد التقارير والتواصل وتقديم قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات .

- كما انها تمتلك رؤيا خاصة تتعلق بإيجاد مستقبل تكون فيه الاستدامة جزءا أساسيا وعنصرا هاما للمبادرة العالمية GRI في عملية صنع القرار في كل شركة وتنعكس رسالة المبادرة في تمكين صانعي القرار في دول العالم من استعمال معايير الاستدامة في سبيل أن تعمل على تحقيق عالم مستدام.

- تعمل شركة GRI على انشاء قواعد مشتركة اساسية للإبلاغ المستدام تشمل السلوك الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركات.

- تهدف الى توحيد القياس والذي يؤدي الى تحسين نوعية الإبلاغ عن الاستدامة وفي نفس الاطار تبرز اهمية مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) لوحدها الاقتصادية الاستراتيجية مع الشركات الدولية منها شركة التعاون والتنمية (OECD) والاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) وبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة (UNEP) فهي ترشد الحكومات وأسواق الأوراق المالية ومنظمي الأسواق في وضع سياساتها للمساعدة في خلق بيئة أكثر تلائماً للإبلاغ عن الاستدامة.

٢.٣.٢ - دوافع مبادرة الإبلاغ العالمية GRI

- ان مبادرة الإبلاغ العالمية GRI تعزز القدرة على تتبع التقدم المتحقق تجاه الأهداف المحددة و تسهيل تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع القدرة على نقل رسالة الشركة وبوضوح للداخلين والخارجيين. (Schiehlé&Wallin,2014:29)
- ان مبادرة الإبلاغ العالمية GRI تعتبر تغطية كاملة للموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبما يمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء الشركة في الفترة المشمولة بالإبلاغ. حيث يأخذ الإبلاغ في الاعتبار الآثار داخل وخارج الشركة. ويغطي جميع المعلومات الجوهرية ويحدد أولوياتها على أساس مبدأ الأهمية النسبية وسياق الاستدامة وإشراك أصحاب المصلحة. كما وتغطي المعلومات الواردة في الإبلاغ جميع الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية أثناء الفترة المشمولة بالإبلاغ، فضلاً عن أثر هذه المعلومات على تقييمات وقرارات أصحاب المصلحة. (Renkas، ٢٠١٦:٢٨٨)
- ان مبادرة الإبلاغ العالمية GRI مؤشرات عالمية تعد بمثابة مقاييس مرجعية للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتوفير فرصة للمشاركة الفعالة للشركات التي ترغب في تبني ممارسات الاستدامة.
- ان مبادرة الإبلاغ العالمية GRI تركز على الأهمية النسبية المرتبط مفهوم الأهمية النسبية بالأمور غير المالية من خلال المبادرة العالمية GRI مثل المجالات البيئية والاجتماعية لسلوك الشركة. ولعل السمة الأساسية للأهمية النسبية أن حذف البنود من المحتمل أن يكون له تأثير مالى سلبي على أصحاب المصلحة. حيث تراعي آثار الاستدامة وأخطارها وفرصها المقدرة تقديراً منطقياً مثل (الاحتباس الحراري، الاليدز، الفقر)، من خلال استكشاف

مبني على أسس سليمة قام به أشخاص ذوي خبرة أو جهات خبيرة ومختصة في هذا المجال.(Bateman, 2017 : 119)

- ان مبادرة الابللاغ العالمية GRI تظهر معلومات شفافة فيما يتعلق بتخصيص المسؤوليات توزيع الموارد والأعمال المحددة لنقل الإستدامة في سلسلة القيمة للشركة، فالتأكيد على هذا القسم يهدف إلى جلب الإستدامة ومن ثم جعلها جزء من استراتيجية الشركة ونموذج الأعمال.
 - أن الاستدامة هدفها تمكين أصحاب المصلحة من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها مع بيان مدى قدرة الشركة على تحديد أصحاب المصلحة الذين تعتبر نفسها مسؤولة أمامهم. (Al- & Al-Yasiri ٢٠٢١ : ٢٧)
- (Saadi

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

جرى اختبار نتائج الارتباطات للمتغيرات المبحوثة من خلال معادلة (Person) في النظام الإحصائي (SPSS)، للكشف عن قبول الفرضيات التي وضعتها الدراسة الحالية من عدم قبولها، والتي مفادها (ان الابللاغ عن الاداء المستدام وفقا لمعايير مبادرة الابللاغ العالمية GRI في القطاع النفطي) من أجل اختبار الفرضية الرئيسية (H)، التي تنص على أنه " وجود علاقة معنوية بين الابللاغ وفقا لمعايير مبادرة الابللاغ العالمية GRI و الاداء المستدام في القطاع النفطي "، لابد من اختبار الفرضيات المنبثقة عنها وعلى النحو الآتي :-

١.٣ - اختبار الفرضية الفرعية الأولى :-

فرضية (H1) والتي تنص على أنه "ان إستعمال الابللاغ وفقا لمعايير مبادرة الابللاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابللاغ عن جودة الهواء"، ولأجل قبول هذه الفرضية من عدم قبولها تم استخدام اختبار (F) لتحديد معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، وكما هو موضح في الجدول (٣)، والذي تم بناؤه على وفق الصيغة الآتية :-

$$Y = 0.21 + 0.09 * X_{11}$$

إذ إن Y تمثل المتغير التابع (جودة الإبلاغ عن الاستدامة) .
وإن X تمثل المتغير الفرعي المستقل (الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI) .

جدول (٣)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI في تحسين الإبلاغ عن جودة الهواء

معامل التفسير R^2	قيمة (F)		الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI X_{11}	Constant	المتغير المستقل X_{11}
	الجدولية %1	المحسوبة بـ	β	A	المتغير التابع
					جودة الإبلاغ عن الاستدامة (الإبلاغ عن جودة الهواء) Y_1
	٧.٠٨	٤٩.٩٠	٠.٠٩	٠.٢١	
	٥٦.٥٠%				

المصدر : من إعداد الباحثين على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية

ومن النتائج الواردة في الجدول (٣٤) يتضح ما يأتي :-

١. إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لـ (X_{11}) قد بلغت (49.90) اكبر من قيمة (F) الجدولية (7.08) عند مستوى معنوية (١%)، مما يدل على ثبوت معامل الانحدار ($b_1 = 0.09$)، أي إن تغير مقداره وحدة واحدة في الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يؤثر في جودة الإبلاغ عن الاستدامة (الإبلاغ عن جودة الهواء) المبحوثة بمقدار

(٠.٥٩)، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، أي إن وقت المعلومة له تأثيراً ذا دلالة معنوية في جودة والابلاغ عن الاستدامة (الابلاغ عن جودة الهواء).

٢. إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.565)، وهذا يعني إن جودة الابلاغ عن الاستدامة (الابلاغ عن جودة الهواء) تفسر ما نسبته (٥٦.٥٠%) من التغيرات التي تطرأ على الابلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI ، أما النسبة المتبقية والبالغة (0.435) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

عليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الأولى، وهي فرضية (H1) التي تنص على أنه " إن استعمال الابلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن جودة الهواء "، مما يوصلنا إلى نتيجة مهمة وهي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لابلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI في تحسين الابلاغ عن جودة الهواء.

٢.٣- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية :-

بناءً على النتائج المتقدمة وللتحقق من معنوية تأثير استعمال الابلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن إدارة الماء وفق فرضية (H2) التي تنص على أنه "إن استعمال"، ولأجل قبول هذه الفرضية من عدم قبولها تم استخدام اختبار (F) لتحليل معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط وكما هو موضح في الجدول (٤) والذي تم بناؤه على وفق الصيغة الآتية :-

$$Y = 0.15 + 0.76 * X_{12}$$

إذ إن Y تمثل المتغير التابع (إدارة الماء) .

وان X_1 تمثل المتغير المستقل الرئيسي (استعمال الابلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI) .

جدول (٤) :

تقدير معلمات أنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير استعمال الإبلاغ
وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI في تحسين الإبلاغ عن عن إدارة
الماء

المتغير المستقل الرئيسي		Constant		الابلاغ	
معايير		قيمة (F)		مبادرة	
التفسير		العالمية		الابلاغ	
R ²		X ₁₂ GRI			
الجدولية		المحسوبة		B	
%1				A	
0.490		7.08		63.92	
0.76		0.15		Y	

المصدر : من إعداد الباحثين علة وفق نتائج الحاسبة الالكترونية

ومن النتائج الواردة في الجدول (٤) يتضح الآتي :-

١. إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لـ (X_{١٢}) البالغة (63.92) اكبر من قيمة (F) الجدولية (٧.٠٨) عند مستوى معنوية (١%)، مما يدل على ثبوت معامل الانحدار (b = 0.76)، أي إن تغير مقداره وحدة واحدة في الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يؤدي إلى تغير مقداره (٠.٧٦) في الإبلاغ عن إدارة الماء، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، مما يعني إن ل الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI تأثيراً ذو دلالة معنوية في الإبلاغ عن إدارة الماء.

٢. إن قيمة معامل التفسير (R²) بلغت (٠.٤٩) مما يعني إن الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI (X_٢) تفسر ما نسبته (٤٩%) من التغيرات الكلية التي تطرأ على الإبلاغ عن إدارة الماء، أما النسبة المتبقية

والبالغة (٥١ %) فتعود إلى متغيرات أخرى غير موجودة في مخطط الدراسة الحالية.

عليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الثانية، وهي فرضية العدم (H2) التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لاستعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن إدارة الماء"، مما يوصلنا إلى نتيجة مهمة وهي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI تأثيراً ذا دلالة معنوية في الابلاغ عن إدارة الماء.

٣.٣- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :-

فرضية (H3) التي تنص على أنه " ان إستعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن التنوع البيولوجي"، ولأجل قبول هذه الفرضية من عدم قبولها تم استخدام اختبار (F) لتحليل معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط وكما هو موضح في الجدول (٥) والذي تم بناؤه على وفق الصيغة الآتية :-

$$Y = 0.21 + 0.65 * X_{13}$$

إذ إن Y تمثل المتغير التابع (الابلاغ عن التنوع البيولوجي) .

وان X_{13} تمثل المتغير المستقل (الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI) .

جدول (٥)

تقدير معلمات أنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI في تحسين الابلاغ عن التنوع البيولوجي

معامل التفسير	الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية X_{13} GRI		Constant	المتغير المستقل X_{13} المتغير التابع
	قيمة (F)	المحسوبة	A	
R^2	الجدولية 1%	B		

البيولوجي Y	عن التنوع	0.21	0.65	71.75	7.08	0.518

المصدر من إعداد الباحثين على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٥) ما يأتي :-

١. إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لـ (X_{13}) بلغت (71.75) اكبر من قيمة (F) الجدولية (7.08) عند مستوى معنوية (١%)، مما يدل على ثبوت معامل الانحدار ($b = 0.65$)، أي إن تغير مقداره وحدة واحدة في الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يؤثر في الإبلاغ عن التنوع البيولوجي بمقدار (٠.٦٥)، مما يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، أي إن الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI له تأثيراً ذا دلالة معنوية في الإبلاغ عن التنوع البيولوجي.
٢. إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.518) مما يعني إن الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يفسر ما نسبته (٥١.٨٠%) من التغيرات التي تطرأ على الإبلاغ عن التنوع البيولوجي، أما النسبة المتبقية والبالغة (٤٨.٢٠%) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

عليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وهي فرضية (H2) التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI في الإبلاغ عن التنوع البيولوجي "، مما يوصلنا إلى نتيجة مهمة، وهي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI في الإبلاغ عن التنوع البيولوجي.

١.٣.٣- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :-

فرضية (H4) التي تنص على أنه " ان إستعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان "، ولأجل قبول هذه الفرضية من عدم قبولها تم استخدام اختبار (F) لتحليل معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط وكما هو موضح في الجدول (٦)، والذي تم بناؤه على وفق الصيغة الآتية :-

$$Y = 0.31 + 0.58 * X_{14}$$

إذ إن Y تمثل المتغير التابع (الابلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان) .

وان X_{13} تمثل المتغير المستقل (الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI) .

جدول (٦)

تقدير معلمات أنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير ان إستعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI في الابلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان

معامل التفسير R^2	الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية X_{14} GRI		Constant		المتغير المستقل X_{14} المتغير التابع
	الجدولية 1%	المحسوبة	B	A	
0.250	7.08	20.65	0.58	0.31	الابلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان Y

المصدر : من إعداد الباحثين على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٦) ما يأتي :-

١. إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لـ (X_{14}) البالغة (20.65) اكبر من قيمة (F) الجدولية (٧.٠٨) عند مستوى معنوية (١%)، مما

يدل على ثبوت معامل الانحدار ($b = 0.08$)، أي إن تغير مقداره وحدة واحدة في الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يؤثر في الإبلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان بمقدار (0.08)، وهذا يدل على ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، وهذا يعني إن لشكل المعلومة تأثيراً ذا دلالة معنوية في الإبلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان.

٢. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.250) وهذا يعني إن الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يفسر ما نسبته (25%) من التغيرات الكلية التي تطرأ على الإبلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان، أما النسبة المتبقية والبالغة (75%) فتعود إلى متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

عليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة، وهي فرضية (H4) التي تنص على أنه " إن استعمال الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الإبلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان"، مما يوصلنا إلى نتيجة مهمة وهي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لشكل المعلومة في الإبلاغ عن النفائات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان.

٢.٣.٣- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:-

فرضية (H5) التي تنص على أنه " إن استعمال الإبلاغ وفقا لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الإبلاغ عن التقييم البيئي للموردين"، ولأجل قبول هذه الفرضية من عدم قبولها تم استخدام اختبار (F) لتحليل معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، وكما هو موضح في الجدول (٧) والذي تم بناؤه على وفق الصيغة الآتية :-

$$Y = 0.09 + 0.72 * X_{15}$$

إذ إن Y تمثل المتغير التابع (التقييم البيئي للموردين) .

وان X_{10} تمثل المتغير الفرعي المستقل (الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية (GRI).

جدول (٧) : تقدير معلمات أنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI في الإبلاغ عن التقييم البيئي للموردين

المُتغير التابع Y		المُتغير المستقل X ₁₅	
A	B	الإبلاغ لمعايير الإبلاغ X ₁₅ GRI	قيمة (F)
		مبادرة العالمية	معامل التفسير R ²
		المحسوبة	الجدولية %1
٠.٠٩	٠.٧٢	٦٩.١٨	٧.٠٨
التقييم البيئي للموردين Y			٠.٥٠٨

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من النتائج الواردة في جدول (٧) ما يأتي :-

١. إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لـ (X_{15}) البالغة (69.18) اكبر من قيمة (F) الجدولية (7.08) عند مستوى معنوية (١%)، مما يدل على ثبوت معامل الانحدار ($b_1 = ٠.٧٢$)، أي إن تغير مقداره وحدة واحدة في الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يؤثر في التقييم البيئي للموردين بمقدار (٠.٧٢)، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، أي إن معيار الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI له تأثيراً ذا دلالة معنوية في التقييم البيئي للموردين.

٢. إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.508)، وهذا يعني إن معيار الوضوح يفسر ما نسبته (٥٠.٨٠%) من التغيرات، التي تطرأ على التقييم البيئي

للموردين، أما النسبة المتبقية والبالغة (٤٩.٢٠%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

عليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة وهي فرضية (H5)، التي تنص على أنه " ان استعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن التقييم البيئي للموردين "، مما يوصلنا إلى نتيجة مهمة وهي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI في التقييم البيئي للموردين.

إن ترتيب القوة التأثيرية للابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI تأثيراً ذا دلالة معنوية في تحسين جودة الابلاغ عن الاستدامة Y فيمكن توضيحه في الجدول (٨) على وفق أقيام معامل التفسير (R^2) وعلى النحو الآتي :-
الجدول (٨) :

ترتيب قوة تأثير الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI في تحسين جودة الابلاغ عن الاستدامة.

الاستدامة	معامل التفسير (R^2)	ترتيب القوة التأثيرية
X_{11} الانبعاثات	0.56	الأول
X_{13} التنوع البيولوجي	0.51	الثاني
X_{15} التقييم البيئي للموردين	٠.٥٠	الثالث
X_{12} إدارة المياه	0.43	الرابع
X_{14} النفايات السائلة والصلبة	0.25	الخامس

المصدر : من إعداد الباحثين على فق نتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٨) ما يأتي :-

١. حصل لانبعاثات (X_{11}) على المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير في تحسين جودة الابلاغ عن الاستدامة من خلال معامل تفسير الذي بلغ (0.56) .

٢. حصل التنوع البيولوجي (X_{13}) على المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير في تحسين جودة الابلاغ عن الاستدامة من خلال معامل تفسير الذي بلغ (0.51) .

٣. احتل التقييم البيئي للموردين (X_{15}) المرتبة الثالثة من حيث قوة التأثير في تحسين جودة الابلاغ عن الاستدامة من خلال معامل تفسير، الذي بلغ (٠.٥٠)

٤. جاءت إدارة المياه (X_{12}) في المرتبة الرابعة من حيث قوة التأثير في تحسين جودة الابلاغ عن الاستدامة من خلال معامل تفسير البالغ (0.43) .

احتل النفايات السائلة والصلبة (X_{14}) المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث قوة التأثير في تحسين جودة الابلاغ عن الاستدامة من خلال معامل تفسير، الذي بلغ (0.25) .

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

١. إن الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يهتم بتسجيل وتحليلها واستخدامها المعلومات المالية وغير المالية، لكنها لا تقتصر على الجوانب البيئية فحسب، وإنما وسعت من حدود المحاسبة من خلال تركيزها على الجوانب الاجتماعية اقتصادية أيضاً، والابلاغ عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وتهدف نظم معلومات المحاسبة الخضراء إلى قياس أداء الشركات من وجهة النظر البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان تطبيق المساءلة والشفافية والافصاح عن نتائج النشاط.

٢. إن استعمال الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI يساعد القطاع النفطي في تحسين الابلاغ عن جودة الهواء اذ تفسر النتائج ما نسبته (٥٦.٥٠%) من التغيرات، التي تطرأ على الابلاغ وفقا لمعايير مبادرة الابلاغ

العالمية GRI، أما النسبة المتبقية والبالغة (٠.٤٣٥) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

٣. إن تغير مقداره وحدة واحدة في الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يؤدي إلى تغير مقداره (٠.٧٦) في الإبلاغ عن إدارة الماء، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط، مما يعني أن للإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI تأثيراً ذا دلالة معنوية في الإبلاغ عن إدارة الماء.

٤. إن الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI (X_2) تفسر ما نسبته (٤٩%) من التغيرات الكلية التي تطرأ على الإبلاغ عن إدارة الماء، أما النسبة المتبقية والبالغة (٥١%) فتعود إلى متغيرات أخرى غير موجودة في مخطط الدراسة الحالية، وبالتالي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI تأثيراً ذا دلالة معنوية في الإبلاغ عن إدارة الماء.

٥. إن تغير مقداره وحدة واحدة في محتوى المعلومة يؤثر في الإبلاغ عن التنوع البيولوجي بمقدار (٠.٦٥)، مما يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط، أي إن الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI له تأثيراً ذا دلالة معنوية في الإبلاغ عن التنوع البيولوجي.

٦. إن الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يفسر ما نسبته (٥١.٨٠%) من التغيرات التي تطرأ على الإبلاغ عن التنوع البيولوجي، أما النسبة المتبقية والبالغة (٤٨.٢٠%) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية ومن ثم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI في الإبلاغ عن التنوع البيولوجي.

٧. إن تغير مقداره وحدة واحدة في الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI يؤثر في الإبلاغ عن النفايات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان بمقدار (٠.٥٨)، وهذا يدل على ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، وهذا يعني إن لشكل المعلومة تأثيراً ذا دلالة معنوية في الإبلاغ عن النفايات السائلة والصلبة والأمن وحقوق الإنسان

٤. ٢ - التوصيات

- ١- تنمية الوعي لدى الشركات بأهمية الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI ودورها في تقديم المعلومات عن الأنشطة البيئية بالمؤسسة، والتي تسمح باتخاذ القرارات والقيام بعملية التحسين والتطوير المستمر.
- ٢- الاهتمام بتطبيق الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI، لأنها تعزز وتدعم التقارير المستدامة، فضلاً عن خلق قاعدة معلومات جيدة، وإبراز الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يعود على الشركات بسبب التزامها بتطبيق الإبلاغ وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI مما يعمل على مواكبة الاتجاه العالمي للأهتمام المتزايد بتطبيق التقارير المستدامة.
- ٣- ضرورة اهتمام إدارة شركة خطوط الانابيب النفطية باستعمال نظم المعلومات الخضراء لإعداد تقارير الاستدامة على وفق معايير محاسبة الاستدامة متمثلة بمبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) للحد من التلوث البيئي والاستغلال الأمثل لموارد الشركة والمحافظة على الطاقة وتخفيض المخلفات والانبعاثات من خلال نصب وتشغيل أجهزة القياس والمعايرة من أجل معرفة كمية المنتجات المفقودة في أثناء الخزن والنقل وتحديد الفقدان غير الطبيعي للمنتجات النفطية.
- ٤- ضرورة التكامل بين قسمي الحسابات والبيئة من أجل إصدار تقارير موحدة عن الواقع الاستدامة لشركة خطوط الانابيب النفطية من أجل استفادة الاطراف المستخدمة للبيانات كافة سواء كانت داخلية ام خارجية.

المصادر والمراجع

1. Idowu, S. O., & Baldo, M. D, (2019),Integrated Reporting. Antecedents and Perspectives for Organizations and Stakeholders. Switzerland: Springer.
1. Arowoshegbe, A. O., Emmanuel, U., & Gina, A. (2016). Sustainability and triple bottom line: An overview of two interrelated concepts. Igbinedion University Journal of Accounting, 2(16), 88-126.
https://www.researchgate.net/publication/322367106_SUSTAINABILITY_AND_TRIPLE_BOTTOM_LINE_AN_OVERVIEW_OF_TWO_INTERRELATED_CONCEPTS
2. Ballou, B., Casey, R., Grenier, J.H., & Heitger, D.L. (2011). Exploring the Strategic Integration of Sustainability Initiatives: Opportunities for Accounting Research. Accounting. <https://api.semanticscholar.org/CorpusID:154928514>
3. Buhr, N., Gray, R., & Milne, M. J. (2014). Histories, rationales, voluntary standards and future prospects for sustainability reporting. Sustainability accounting and accountability, 51. https://www.researchgate.net/publication/303140890_Histories_rationales_voluntary_standards_and_future_prospects_for_sustainability_reporting
4. Fijalkowska, J., & Sobczyk-Paterek, M. (2013). Integrated reporting as a cross-border communication tool for business - a fad or a sign of times? Journal of Intercultural Management, 5. <https://doi.org/10.2478/joim-2013-0025>
5. Hahn, R., & Kühnen, M. (2013). Determinants of sustainability reporting: A review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research. Journal of cleaner production, 59, 5-21.
6. Ioannou, I., & Serafeim, G. (2017). The consequences of mandatory corporate sustainability reporting. Harvard Business

- School research working paper, (11-100). DOI: 10.2139/ssrn.1799589.
7. Loew, T., Ankele, K., Braun, S., & Clausen, J. (2004). Significance of the CSR debate for sustainability and the requirements for companies. Institut for Ecological Economy Research GmbH (IÖW).
 8. Lozano, R., & Huisinigh, D. (2011). Inter-linking issues and dimensions in sustainability reporting. Journal of cleaner production, 19(2-3), 99-107. DOI:[10.1016/j.jclepro.2010.01.004](https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2010.01.004).
 9. Nørreklit, H. (2003). The balanced scorecard: what is the score? A rhetorical analysis of the balanced scorecard. Accounting, organizations and society, 28(6), 591-619.
 10. Villiers, C., Rinaldi, L., & Unerman, J. (2014). Integrated Reporting: Insights, gaps and an agenda for future research. Accounting, Auditing and Accountability Journal, 27, 1042-1067. <https://doi.org/10.1108/AAAJ-06-2014-1736>
 11. Warren, S., Davison, J., Cho, C. H., Phillips, J. R., Hageman, A. M., & Patten, D. M. (2009). Media richness, user trust, and perceptions of corporate social responsibility. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 22(6), 933-952. DOI:10.1108/09513570910980481.\
 12. Adams, C. A. (2022), “What Next? Agreement on a Two-Pillar Approach to Sustainability Reporting”, ESG Investor, 1st April. Available at <https://www.esginvestor.net/what-next-agreement-on-a-two-pillar-approach-to-sustainability-reporting/> (Accessed 13 April 2022). Adams, C.A.(٢٠٢٠) .
 13. Bergen, Norway 2020) Sustainability reporting and approaches to materiality: tensions and potential resolutions, The current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight at: <https://www.emerald.com/insight/2040-8021.ht>

14. Nurzi Sebrina, Salma Taqwa, Mayar Afriyenti & Dovi Septiari, (2023) Analysis of sustainability reporting quality and corporate social responsibility on companies listed on the Indonesia stock exchange
15. Schaltegger, Stefan & Roger Burritt, (2006), "Corporate sustainability accounting: A catchphrase For Compliant Corporations Or Business Decision Support For Sustainability Leaders?", Sustainability accounting and reporting, Dordrecht: Springer Publishing, P.(٣٧-٥٩)
16. Soyka, P.A., and M.E. Bateman. 2017. "Finding Common Ground on the Metrics that Matter." Investor Responsibility Research Center (IRRC) Institute. Available at: www.irrcinstitute.org/pdf/IRRC-Metrics-that-Matter-Report_Feb-2012.pdf.
17. Mustafa Abdel Karim Naji ,Prof. Dr. Zahra Hassan Elaway Al Amari , The role of the energy accounting system in improving the performance of SPECIALUSIS UGDYMAS / SPECIAL EDUCATION 2022 2(٤٣)

ملحق البنود المفصح وغير المفصح عنها في شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية
عينة البحث للمدة

(٢٠١٨-٢٠٢١)

المؤشرات الخاصة بكل بند	الانبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة	١. إجمالي الغازات المشمولة في الحسابات وإجمالي الانبعاثات غازات الدفيئة المباشرة مقدرة بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ٢. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البيولوجية بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ٣. إجمالي الانبعاثات؛ سواء حصة الأسهم، الرقابة المالية، أو الرقابة التشغيلية. ٤. سنة الأساس المختارة، ومنطق اختيار سنة الأساس، والانبعاثات في سنة الأساس، وسبب أية تغييرات هامة في الانبعاثات أدت إلى إعادة حسابات انبعاثات سنة الأساس. ٥. مصدر معاملات الانبعاثات المستخدمة ومعدلات الاحتباس الحراري العالمي (GWP) المستخدمة أو إشارة مرجعية لمصدر إمكانية الاحتباس الحراري العالمي.
الانبعاثات معدل معيار الوقود	إجمالي متطلبات الإفصاح لكل مؤشر	١. إجمالي الغازات المشمولة في الحسابات وإجمالي الانبعاثات غازات الدفيئة المباشرة مقدرة بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ٢. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البيولوجية بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ٣. إجمالي الانبعاثات؛ سواء حصة الأسهم، الرقابة المالية، أو الرقابة التشغيلية. ٤. سنة الأساس المختارة، ومنطق اختيار سنة الأساس، والانبعاثات في سنة الأساس، وسبب أية تغييرات هامة في الانبعاثات أدت إلى إعادة حسابات انبعاثات سنة الأساس. ٥. مصدر معاملات الانبعاثات المستخدمة ومعدلات الاحتباس الحراري العالمي (GWP) المستخدمة أو إشارة مرجعية لمصدر إمكانية الاحتباس الحراري العالمي.
السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩
٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣

انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة عن استهلاك الطاقة	انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى
١. إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة على أساس الموقع مقترن بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (النطاق ٣) بالأطنان المتريّة من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.	١. إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى بالأطنان المتريّة من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.
٢. الغازات المدرجة في الحساب إذا كانت متاحة، وفئات انبعاثات غازات الدفيئة الأخرى غير المباشرة والأنشطة المشمولة في الحساب.	٢. الغازات المدرجة في الحساب إذا كانت متاحة، وفئات انبعاثات غازات الدفيئة الأخرى غير المباشرة والأنشطة المشمولة في الحساب.
٣. مصدر معاملات الانبعاثات المستخدمة ومعدلات الاحتباس الحراري العالمي (GWP) المستخدمة أو إشارة مرجعية لمصدر إمكانية الاحتباس الحراري العالمي، إذا كان متاحاً.	٣. مصدر معاملات الانبعاثات المستخدمة ومعدلات الاحتباس الحراري العالمي (GWP) المستخدمة أو إشارة مرجعية لمصدر إمكانية الاحتباس الحراري العالمي، إذا كان متاحاً.
٤. نفج لجميع الانبعاثات؛ سواء حصة الأسهم، الرقابة المالية، أو الرقابة التشغيلية.	٤. سنة الأساس المختارة، ومنطق اختيارها والانبعاثات خلالها، وسباق أية تغييرات مهمة في الانبعاثات أدت إلى إعادة حسابات انبعاثات سنة الأساس.
٥. سنة الأساس المختارة، ومنطق اختيارها والانبعاثات خلالها، وسباق أية تغييرات مهمة في الانبعاثات أدت إلى إعادة حسابات انبعاثات سنة الأساس.	٥. سنة الأساس المختارة، ومنطق اختيارها والانبعاثات خلالها، وسباق أية تغييرات مهمة في الانبعاثات أدت إلى إعادة حسابات انبعاثات سنة الأساس.
٦. تغييرات هامة في الانبعاثات أدت إلى إعادة حسابات انبعاثات سنة الأساس.	٦. تغييرات هامة في الانبعاثات أدت إلى إعادة حسابات انبعاثات سنة الأساس.
0	0
6	4
0	0
6	4
6	2
0	2
6	2
0	2

شدة انبعثات الغازات الدفينة		المؤشرات الخاصة بكل بند
نسبة شدة انبعثات الغازات الدفينة للشركة.		اجمالي متطلبات الإفصاح لكل مؤشر
المقياس المعري المحدد للمنظمة (مقام النسبة) المختار لحساب النسبة.		
أنواع انبعثات الغازات الدفينة المشمولة في نسبة الشدة: المباشر و طاقة الانبعثات غير المباشر.		
0	التفاصيل معيار جودة الهواء	البند المفصح عنها
3		البند غير المفصح عنها
0		البند المفصح عنها
3		البند غير المفصح عنها
1		البند المفصح عنها
2		البند غير المفصح عنها
1	السنوات	البند المفصح عنها
2		البند غير المفصح عنها
1		البند المفصح عنها
2		البند غير المفصح عنها

الحد من الانبعاثات الغازات الدفيئة	انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون	أكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت والانبعاثات الهوائية الهامة الأخرى
١. كمية تخفيضات انبعاثات الغازات الدفيئة كتجربة مباشرة لمبادرات الحد من الانبعاثات مقدرة بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ٢. خطط أو سلة الأساس المختارة و الأساس المنطقي لاختياره والمعايير والمنهجيات والقرارات المستخدمة. ٣. التحايلات التي حدثت فيها تخفيضات سواء كانت في الانبعاثات المباشرة أم في طاقة الانبعاث غير المباشرة أو في الانبعاثات غير المباشرة الأخرى	١. كميات الإنتاج والاستيراد والتصدير من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون مقدرة بالطن المتري من مكافئ الكلور وفلورو كربون- مصدر معاملات الانبعاثات والمعايير والمنهجيات والقرارات المستخدمة. ٢.	١. كمية الانبعاثات الهوائية الهامة، مقدرة بالكيلو غرام أو مضاعفاته لكل من (أكاسيد النيتروجين، أكاسيد الكبريت، الملوثات العضوية الثابتة، الملوثات الحوية الخطيرة، المركبات العضوية الخطيرة، الجسيمات، فئات قياسية أخرى من الانبعاثات الهوائية المحددة في اللوائح ذات الصلة). ٢. مصدر معاملات الانبعاثات والمعايير والمنهجيات والقرارات المستخدمة.
0	0	0
3	2	2
0	0	0
3	2	2
0	0	0
3	2	2
0	0	0

(7) مؤشرات	التفاصيل معيار إدارة الماء		المؤشرات الخاصة بكل بند	المياه المسحوبة بحسب المصدر
	السنوات			
(٢٥) مقياس	2019	إجمالي متطلبات الافصاح لكل مؤشر	١. إجمالي حجم المياه المسحوبة المعايير والمنهجيات والافتراضات و / أو أدوات الحساب المستخدمة.	٢
	0	البند المفصّل عنها	0	
	25	البند غير المفصّل عنها	2	
	0	البند المفصّل عنها	0	
	25	البند غير المفصّل عنها	2	
	25	البند المفصّل عنها	2	
	21	البند غير المفصّل عنها	0	
4	21	البند المفصّل عنها	2	
21	2021	البند غير المفصّل عنها	0	

مصادر المياه التي تتأثر بشدة بسحب المياه	المياه المعاد تدويرها و استخدامها	(3) مؤشرات	التفاصيل معيار التنوع البيولوجي
١. إجمالي عدد مصادر المياه المتأثرة بشكل كبير من السحب. ٢. الماييرز والمنهجيات والافراضات و / أو أدوات الحساب المستخدمة.	١. إجمالي حجم المياه المعاد تدويرها والمعاد استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية. ٢. إجمالي حجم المياه المعاد تدويرها والمعاد استخدامها كنسبة مئوية من إجمالي	(٦) مقياس	السنوات
0	0	0	
2	2	6	
0	0	0	
2	2	6	
2	2	6	
0	0	0	
2	2	6	
0	0	0	

	المؤثرات الخاصة بكل بند	مواقع خطوط الأنايب النفطية العراقية في المناطق المحمية والمناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي	الآثار المهمة للانشطة والمنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي
2018	اجمالي متطلبات الافصح لكل مؤشر	١. معلومات عن مواقع التشغيل المملوكة أو المؤجرة أو المدارة في، أو بجوار، المناطق المحمية والمناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي. ٢. قائمة بحالة الحماية (مثل فئات إدارة المناطق المحمية الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والتشريعات الوطنية).	١. طبيعة الآثار المباشرة وغير المباشرة الهامة على التنوع البيولوجي ٢. الآثار الهامة المباشرة وغير المباشرة سواء الإيجابية أو السلبية مع ذكر (السلالات المتأثرة، مدى المناطق المتأثرة، مدة التأثير، امكانية عكس الآثار من عدمه)
	البند المفصح عنها	0	0
	البند غير المفصح عنها	2	2
	البند المفصح عنها	0	0
	البند غير المفصح عنها	2	2
2019	البند المفصح عنها	0	0
	البند غير المفصح عنها	2	2
	البند المفصح عنها	2	2
2020	البند المفصح عنها	0	0
	البند غير المفصح عنها	2	2
	البند المفصح عنها	2	2
2021	البند غير المفصح عنها	0	0
	البند المفصح عنها	0	0

المواطن المحمية أو المستعادة	الأنواع المتضمنة في القائمة الحمراء عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)	(4) مؤشرات
١. حجم وموقع جميع مواطن المناطق المحمية أو المستعادة، وعما إذا كان نجاح الاستعادة قد أقر واعتمد من قبل مهنيين خارجيين مستقلين ٢. ما إذا كانت هناك شراكات مع أطراف ثالثة محلية أو استعادة مناطق المواطن بصورة منفصلة عن الحالات التي أُدرجت فيها المنظمة أو نفذت إجراءات الاستعادة أو الحماية. ٣. حالة كل منطقة استنادا لحالتها في نهاية المدة المشمولة بالقرار.	١. إجمالي عدد الأنواع المشمولة في القائمة الحمراء الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) والأنواع المدرجة على التقارير الوطنية للحفظ في المناطق المتأثرة بالعمليات، مصنفة تبعاً لمستوى خطر الانقراض: (مهيدة بشدة، مهيدة، معرضة، تقرب من التهديد، أقل عرضة للخطر).	(٨) مقياس
0	0	0
3	1	8
0	0	0
3	0	7
0	1	1
3	0	7
0	1	1

المؤشرات الخاصة بكل بند		إجمالي صرف المياه مصنفًا طبقًا للزمنية والوجهية
اجمالي متطلبات الإفصاح لكل مؤشر		١. الحجم الإجمالي لتصرفات المياه المخططة وغير المخططة بحسب الوجهة، نوعية المياه، بما في ذلك أسلوب المعالجة، ما إذا تم إعادة استخدام المياه بشركة أخرى). ٢. المعايير والمنهجيات والاقتراصات المستخدمة.
التفاصيل معيار التفصيلات السابقة والصلابة والأمن وحقوق الإنسان	البنود المفصّل عنها	0
	البنود غير المفصّل عنها	2
	البنود المفصّل عنها	0
	البنود غير المفصّل عنها	2
	البنود المفصّل عنها	0
	البنود غير المفصّل عنها	2
	البنود المفصّل عنها	0
	البنود غير المفصّل عنها	2

الانكسبات (التسريبات) الكبيرة	النفايات حسب النوع وطريقة التخلص منها
١. إجمالي عدد وحجم التسريبات الكبيرة المسجلة.	١. الوزن الكلي للنفايات الخطرة، مع توزيعها حسب طرق التخلص
٢. المعلومات الإضافية عن كل تسرب تم الإبلاغ عنه في البيانات المالية للشركة.	٢. الوزن الكلي للنفايات غير الخطرة، مع توزيعها حسب طرق التخلص
٣. آثار التسريبات الكبيرة.	٣. كيفية تحديد طريقة التخلص من النفايات
0	3
3	0
0	3
3	0
3	3
0	0
3	3
0	0

نقل النفايات الخطرة	المسطحات المائية المتضررة من تصريف المياه و / أو الجريان السطحي	مؤشرات (5)
1. الوزن الكلي لكل من النفايات الخطرة المنقولة والمستوردة والمصدرة والمعالجة. 2. النسبة المئوية للنفايات الخطرة التي يتم شحنها دولياً.	1. المسطحات والمواطن المائية التي تتأثر بشكل كبير من تصريف المياه و / أو الجريان السطحي.	(١١) مقياس
1	0	4
1	1	7
0	0	3
2	1	8
2	1	9
0	0	2
2	1	9
0	0	2

المستويات	المؤشرات الخاصة بكل بند		النسبة المئوية للموردن الجدد الذين تم تدقيقهم باستخدام المعايير البيئية
	اجمالي متطلبات الإفصاح لكل مؤشر		1. النسبة المئوية للموردن الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير البيئية.
	البند المفصّل عنها	0	
	البند غير المفصّل عنها	1	
	البند المفصّل عنها	0	
2018	البند غير المفصّل عنها	0	
	البند المفصّل عنها	1	
	البند غير المفصّل عنها	1	
	البند المفصّل عنها	0	
	البند غير المفصّل عنها	1	
2019	البند المفصّل عنها	0	
	البند غير المفصّل عنها	1	
	البند المفصّل عنها	0	
	البند غير المفصّل عنها	1	
	البند المفصّل عنها	0	
2020	البند غير المفصّل عنها	1	
	البند المفصّل عنها	0	
	البند غير المفصّل عنها	1	
	البند المفصّل عنها	0	
	البند غير المفصّل عنها	1	
2021	البند غير المفصّل عنها	1	

مؤشرات (2)	الآثار البيئية السلبية الفعلية والمحتملة لسلسلة التوريد والإجراءات المتخذة
مقياس (٦)	1. عدد الموردين الذين تم تقييمهم للتأثيرات البيئية.
	2. عدد الموردين الذين حددوا بأن لهم آثارا بيئية سلبية فعلية ومحتملة كبير.
	3. الآثار البيئية السلبية الفعلية والمحتملة التي تم تحديدها في سلسله التوريد.
	4. النسبة المئوية للموردين المحددين بأن لهم آثارا بيئية سلبية فعلية ومحتملة، وقد تم الاتفاق على تحسينات بشأنها نتيجة للتقييم.
	5. النسبة المئوية للموردين الذين تم تحديدهم على أنهم لديهم تأثيرات بيئية سلبية فعلية ومحتملة هامة تم إنهاء العلاقات بهم بالاعتماد على نتيجة التقييم، واسباب ذلك.
0	0
6	5
0	0
6	5
0	0
6	5
0	0
6	5

مساهمة تقنية بلوكشين في المقاصة الإلكترونية

رؤية مستقبلية للتبادل المالي الرقمي

The Contribution of Blockchain Technology to Electronic Clearing

A future vision for digital financial exchange

الباحثين

م.د محمد مجيد الحمداني م.د اشرف بدر الدين م.د حسين محمد علي

كشكول

جامعة وارث الانبياء

وزارة المالية

جامعة وارث الانبياء

كربلاء

الدائرة الاقتصادية

كربلاء

husseinmohammed.1986@gmail.com

mohammed.ma@uowa.ed.iq

ISSN 2709-2852 رقم التصنيف الدولي

المستخلص

تعتبر تكنولوجيا البلوكشين من الابتكارات الهامة في ظل التقدم السريع للتكنولوجيا المالية، حيث أصبحت تلعب دورًا بارزًا في تحسين أنظم المقاصة الإلكترونية. يهدف هذا البحث إلى استكشاف الفرص والتحديات التي يمكن أن تُقدمها تقنية البلوكشين لتطوير وتسريع التبادل المالي الرقمي. يركز البحث على تحليل مساهمة تقنية البلوكشين في تطوير وتحسين المقاصة الإلكترونية، مما يفتح آفاقًا جديدًا للتبادل المالي الرقمي في المستقبل. وتتأتى أهمية هذه الدراسة من ضرورة فهم كيف يمكن لتقنية البلوكشين أن تُعزز الكفاءة والأمان في أنظمة المقاصة الإلكترونية، وكيف يمكن لها تحديد مستقبل التبادل المالي الرقمي. يعزز هذا البحث الفهم العلمي للتأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحققه تقنية البلوكشين في تحسين أنظمة المقاصة.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ٣٥٥ - ٣٧٨

لذا تستند الدراسة إلى منهج تحليلي تفسيري، حيث يتم استعراض وتحليل الأدبيات البحثية المتعلقة بتقنية البلوكشين وتأثيرها على المقاصة الإلكترونية. كما تم توزيع استبانة على موظفين في مجموعة من المصارف الإسلامية لجمع آراءهم وتحليلها. بلغ إجمالي عدد الاستبانات الموزعة ٢١٠ استبانة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن تقنية البلوكشين تلعب دورًا حيويًا في تحسين فعالية المقاصة الإلكترونية، ويمكن لها أن تؤثر إيجابيًا في تسريع وتسهيل التبادل المالي الرقمي. يُظهر هذا التحليل أن للبلوكشين تأثيرًا محوريًا في تحسين نظم المقاصة وتبادل الأموال الرقمية، في حين تقدم الدراسة توصيات هامة، منها استكشاف فرص تكامل تقنية البلوكشين في أنظمة المقاصة الإلكترونية الحالية. كما تشجع على إجراء دراسات إضافية لفهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنمية التبادل المالي الرقمي باستخدام تقنية البلوكشين.

الكلمات المفتاحية: تقنية بلوكشين ، المقاصة الإلكترونية، التبادل الرقمي.

Abstract

Blockchain technology is considered an important innovation in light of the rapid advancement of financial technology, as it has begun to play a prominent role in improving electronic clearing systems. This research aims to explore the opportunities and challenges that blockchain technology can offer to develop and accelerate digital financial exchange. The research focuses on analyzing the contribution of blockchain technology to the development and improvement of electronic clearing, which opens a new horizon for digital financial exchange in the future. The importance of this study stems from the need to understand how blockchain technology can enhance efficiency and security in electronic clearing systems, and how it can determine the future of digital financial exchange. This research enhances

scientific understanding of the positive impact that blockchain technology can have in improving clearing systems.

Therefore, the study is based on an interpretive analytical approach, where the research literature related to blockchain technology and its impact on electronic clearing is reviewed and analyzed. A questionnaire was also distributed to employees of a group of Islamic banks to collect and analyze their opinions. The total number of questionnaires distributed was 210 questionnaires.

The results of the study also showed that blockchain technology plays a vital role in improving the effectiveness of electronic clearing, and can have a positive impact in accelerating and facilitating digital financial exchange. This analysis shows that blockchain has a pivotal impact on improving digital money clearing and exchange systems, while the study makes important recommendations, including exploring opportunities for integrating blockchain technology into existing electronic clearing systems. It also encourages the conduct of additional studies to understand the economic and social impacts resulting from the development of digital financial exchange using blockchain technology.

Keywords: Blockchain technology in electronic clearing, private banks.

مقدمة

تعيش مجتمعاتنا الحديثة في عصر انفتاح تكنولوجي يشهد تحولات جوهرية في أساليب التفاعل المالي، حيث تظهر التكنولوجيا المالية بمظهرها الأكثر تطوراً، مرافقةً بالابتكارات التقنية الريادية. في هذا السياق، تبرز تقنية البلوكشين كأحد الابتكارات الرئيسية التي تحمل إمكانيات مهمة لتحسين نظم المقاصة الإلكترونية وتوسيع آفاق التبادل المالي الرقمي. تركز هذه الدراسة على استكشاف مساهمة تقنية البلوكشين في تحسين فعالية المقاصة الإلكترونية، وتقديم رؤية مستقبلية لتطوير التبادل المالي الرقمي.

تأتي هذه الدراسة في سياق يتسم بسرعة التغير التكنولوجي والتحول الديناميكي في نظم التبادل المالي. حيث يشهد العالم اعتمادًا متزايدًا على الحلول التقنية لتيسير وتسريع التعاملات المالية، وفتح أفق جديد للتبادل الرقمي، ومع ذلك، تظهر تقنية البلوكشين كتكنولوجيا تحمل العديد من الفرص والتحديات، من خلال تحليل دور تقنية البلوكشين كمحفز لتطوير وتحسين المقاصة الإلكترونية، وتوسيع الأفق لمستقبل التبادل المالي الرقمي. يهدف الباحثون إلى فحص كيفية تأثير تلك التقنية في تشكيل المستقبل الذي قد يشهد تغيرات جذرية في نظم المال الرقمي.

١- المبحث الأول/ الإطار المنهجي للدراسة

١.١- مشكلة الدراسة

في عصر التقنيات المالية المتقدمة، يظهر التحول الكبير نحو التبادل المالي الرقمي، ومع ذلك، تظل هناك تحديات تؤثر على أمان وفاعلية المقاصة الإلكترونية. يتعلق ذلك بقضايا الأمان والسرعة والشفافية في التعاملات المالية عبر الإنترنت، لذا تتدرج المشكلة الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسة في سياق استخدام تقنية البلوكشين في المقاصة الإلكترونية وتأثيرها على التبادل المالي الرقمي. يتساءل الباحثون حول كيفية تقديم حلاً للتحديات التي تواجه عمليات المقاصة الإلكترونية، وكيف يمكن لتقنية البلوكشين أن تحدث تحولاً في هذا السياق لتحسين الفاعلية والأمان، من خلال التحديات التي تواجه عمليات المقاصة الإلكترونية في ظل التقدم السريع للتكنولوجيا المالية. يطرح هذا التحدي تساؤلات:

كيف يمكن تحليل مساهمة تقنية البلوكشين في تطوير وتحسين المقاصة الإلكترونية للمصارف الأهلية ؟

٢.١- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى مجموعة من الأهداف ومنها:

١. تهدف الدراسة إلى فحص كيف يمكن لتقنية البلوكشين أن تلعب دورًا فعالًا في تعزيز كفاءة عمليات المقاصة الإلكترونية وتحسينها.
٢. تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات التي قد تواجه عمليات تبادل المال الرقمي واستكشاف الفرص التي يمكن أن تفتحها تقنية البلوكشين في هذا السياق.
٣. تهدف الدراسة إلى فهم كيف يمكن لتقنية البلوكشين أن تلعب دورًا في تسريع عمليات التبادل المالي الرقمي وتسهيله.
٤. تهدف الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن لتقنية البلوكشين أن تفتح آفاقًا جديدة للابتكار في ميدان التبادل المالي، وكيف يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل هذا المجال.

٣.١ - أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من:

١. التعرف على مفهوم تقنية البلوكشين والمقاصة الإلكترونية.
٢. تحسين فهم كيف يمكن لتقنية البلوكشين تعزيز فعالية وأمان المقاصة الإلكترونية، مما يعزز تجربة التبادل المالي الرقمي.
٣. تسلط الضوء على دور تقنية البلوكشين في دعم تطور تكنولوجيا المال الرقمي وتحسين خدماتها.
٤. تقديم الدراسة فهمًا أعمق لفوائد وتحديات تبادل المال الرقمي، مما يساعد في التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص.
٥. تشير الدراسة إلى كيف يمكن لتقنية البلوكشين أن تفتح آفاقًا جديدة للابتكار في مجال التبادل المالي، مما يساهم في تقديم حلاقتاح المبادرات والابتكارات.

٤.١ - فرضيات الدراسة

لقد تضمنت الدراسة الحالية الفرضية الرئيسية الآتية:

H1 يوجد تأثير معنوي ايجابي ل تقنية البلوكشين في المقاصة الإلكترونية.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

H1a يوجد تأثير معنوي ايجابي للامركزية في المقاصة الإلكترونية.

H1b يوجد تأثير معنوي ايجابي للشفافية في المقاصة الإلكترونية.

H1c يوجد تأثير معنوي ايجابي للأمان في المقاصة الإلكترونية.

H1d يوجد تأثير معنوي ايجابي لعدم قابلية التغيير في المقاصة الإلكترونية.

H1e يوجد تأثير معنوي ايجابي لقابلية التوسع في المقاصة الإلكترونية.

٥.١ - مجتمع وعينة الدراسة

تم تطبيق هذه الدراسة وفقا لآراء عينة من العاملين في المصارف الاهلية الحديثة وهي (مصرف المشرق العربي الاسلامي، مصرف المنصور، مصرف الاتحاد)، حيث تم اختيار عينة عشوائية من بينهم، تم حسابها بحسب معادلة (Richard Geiger equation) والتي تحسب من المعادلة التالية:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث ان:

N	حجم المجتمع
Z	الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠.٩٥ وتساوي ١.٩٦
d	نسبة الخطأ

ومن المعادلة اعلاه تم التوصل الى ان حجم العينة يجب ان يكون ($n \geq 188$) وبناءً عليه تم اختيار العينة عشوائيا، وبلغ عدد الاستثمارات الموزعة (210) استثمار، تم استرجاع (199) استثمار، استبعدت (11) استثمار غير صالحة، وكان عدد

الصالح للتحليل منها (188) استمارة، ونسبة استرجاع (87%)، وهنا أصبح حجم العينة (n=188)، وهي مناسبة للعدد المطلوب.

٢-المبحث الثاني/الإطار النظري للدراسة

١.٢- تقنية بلوكشين

١.١.٢- مفهوم تقنية Blockchain

في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا وتغييراتها المستمرة، تظهر تقنية البلوكشين كابتكار ثوري يشكل تحولاً في عدة مجالات، من بينها مجال المال والتبادل الإلكتروني. يعتبر البلوكشين، الذي تمثل أحد أشهر تطبيقاته العملة المشفرة (البيتكوين)، نقطة تحول في فهمنا لكيفية تسجيل المعاملات وتداول الأصول الرقمية. (Kumar & Kaur، ٢٠٢٢: ٢٦١) لذا تعود جذور تقنية Blockchain إلى مفهوم العملة الرقمية اللامركزية المسماة Bitcoin، والتي تم تقديمها في عام ٢٠٠٨ من قبل شخص أو مجموعة مجهولة تُعرف باسم Satoshi Nakamoto ، فقد كان أول تطبيق لتقنية blockchain في شبكة Bitcoin، حيث كانت بمثابة دفتر الأستاذ العام لتسجيل جميع المعاملات، بمرور الوقت، تم التعرف على إمكانات تقنية blockchain بما يتجاوز العملات المشفرة، مما أدى إلى تطوير العديد من منصات وتطبيقات blockchain. وفي عام ٢٠١٥، تم تقديم إيثيريوم كمنصة بلوكشين مكنت من إنشاء العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية (dApps). أدى ذلك إلى توسيع قدرات تقنية blockchain إلى ما وراء المعاملات البسيطة، منذ ذلك الحين، كان هناك انتشار لمشاريع ومنصات بلوكشين، ولكل منها ميزات الفريدة وحالات استخدامها. (Lai .et، ٢٠٢٣: ١٢٦)

لذا عرف (Laura& Diamond، ٢٠٢٣: ٣٦٨) Blockchain هي تقنية دفتر الأستاذ الرقمي الموزع التي تمكن الأفراد والمؤسسات من تخزين المعاملات وتتبع الأصول في الشبكة.

في حين يعرف (٢١١: ٢٠٢٣، Barde & Barde) Blockchain هي طريقة لتسجيل ومعالجة البيانات التي تجعل من الصعب تغيير النظام أو اختراقه أو التلاعب به من قبل مصادر غير قانونية، إن دفتر الأستاذ الموزع الذي يكرر ويخصص المعاملات عبر شبكة من أجهزة الكمبيوتر التي تساهم في blockchain. تعمل تقنية blockchain كمنقذ للشركات والمؤسسات الصناعية من خلال حماية بياناتها ومعاملاتها. إنه نظام آمن وشفاف يضمن سلامة البيانات وثباتها. وتتكون بلوكتشين من كتل عامة أو سلسلة تحتفظ بسجلات المعاملات، متصلة بواسطة عقد نظير إلى نظير.

كما يرى كل من (٩٨٢: ٢٠٢٢، Mohammad .et & (١٧: ٢٠٢٢، et. Purwono) أن تقنية Blockchain عبارة عن شبكة لامركزية موزعة من نظير إلى نظير تهدف إلى ضمان ثبات البيانات وأمانها، كما إنها مجموعة من الكتل الموزعة ذات رموز التجزئة الفريدة، المخزنة على دفاتر الأستاذ الموزعة، والمعاملات آمنة وشفافة وغير قابلة للتغيير ويمكن تتبعها.

في حين أكد (١٦٤: ٢٠٢٢، Sharma .et) أن تقنية Blockchain هي تقنية جديدة ومثيرة يتم استخدامها على نطاق واسع في الوقت الحاضر ويستخدم البرامج بطريقة منخفضة وأمنة، مما يضمن مستوى معيناً من الثقة.

كما عرف (١٢: ٢٠١٨، Arçon) أن تقنية Blockchain هي تقنية كمبيوتر جديدة اكتسبت اهتماماً وإمكانات كبيرة في حالات الاستخدام المختلفة، لقد ارتبطت في المقام الأول بحالات الاستخدام المالي، ولكن نطاقها يتجاوز ذلك، تهدف هذه التقنية إلى إحداث ثورة في طريقة جمع البيانات وتخزينها. إنه يوفر نظاماً لامركزياً وشفافاً، حيث يتم تخزين البيانات في كتل مرتبطة ببعضها البعض في سلسلة. هذا يضمن ثبات البيانات وأمانها. يمكن استخدام تقنية blockchain في حالات الاستخدام البديلة بخلاف التمويل، مثل إدارة سلسلة التوريد والرعاية الصحية وأنظمة التصويت. ميزاتها

المبتكرة، بما في ذلك اللامركزية والشفافية والأمن، تجعلها تقنية واعدة لمختلف الصناعات.

وأشار (٢٠١: ٢٠٢٢، Sudeep & Tanwar) عبارة عن مجموعة من الكتل التي تحتوي على بيانات المعاملات المترابطة باستخدام التشفير، وتتضمن عملية التعدين إضافة كتل جديدة إلى بلوكتشين من خلال حل المشكلات الرياضية المعقدة. تم تصميم شبكة blockchain لضمان أمان البيانات، وأن تكون قابلة للتدقيق وقوية ضد الهجمات، وضمان الخصوصية والسرية.

وأضاف الباحثون أن تقنية بلوكتشين هي نظام لامركزي يحتفظ بمجموعة مرتبطة من السجلات، وهي متاحة للجمهور ولكنها مؤمنة بالتشفير، بمجرد تسجيل المعلومات في بلوكتشين، يصبح من غير المجدي تعديلها، مما يضمن سلامة البيانات، ويتم إنشاء بلوكتشين كسلسلة من الكتل، حيث تحتوي كل كتلة على تجزئة الكتلة السابقة، ومجموعة من السجلات، وقيمة مجزأة تُعرف باسم شجرة ميركل وتختلف المعلومات المخزنة في الكتل اعتمادًا على طبيعة بلوكتشين.

٢.١.٢-أهمية تقنية بلوكتشين

تتضمن تقنية بلوكتشين أهمية كبيرة في نظام النشاط المصرفي والمنشآت الاعمال وتبرز أهميتها في الآتي: (٤: ٢٠٢٢، Ashraf .et)
أ-توفر تقنية Blockchain منصة آمنة وموثوقة لمعالجة المعاملات. تم التعرف عليها كمنصة ثورية لمشاركة البيانات وتخزين البيانات.

ب-تعمل Blockchain كدفتر حسابات مفتوح وموزع وغير قابل للتغيير يسجل المعاملات بطريقة يمكن التحقق منها ودائمة. إنه يوفر نقلًا آمنًا وتخزينًا لمثيلات حصرية من القيم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى وساطة طرف ثالث.

ج-يعد استخدام تقنية blockchain أمرًا مهمًا في العديد من المجالات التي تعتمد على البيانات نظرًا لقدرتها على تعزيز الأمان والشفافية والكفاءة في المعاملات.

د- تتمتع تقنية Blockchain بإمكانية استخدامها في تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) والخصوصية الرقمية، مما يبرز أهميتها المستقبلية في هذه المجالات. وأكد (٣٣: ٢٠٢١، Wenzheng .et) على أهمية البلوكتشين من خلال: أ- شفافية وثبات تقنية البلوك تشين تجعلها حلاً مثاليًا للحد من الاحتيال وزيادة الثقة في المعاملات.

ب- لديها القدرة على إحداث ثورة في الصناعة المالية من خلال توفير معاملات عبر الحدود بشكل أسرع وأكثر أمانًا، مما يقلل الحاجة إلى الأنظمة المصرفية التقليدية. ج- تتمتع التكنولوجيا بالقدرة على تحويل إدارة سلسلة التوريد من خلال توفير الشفافية وإمكانية تتبع المنتجات والحد من التزوير وتحسين الكفاءة. بشكل عام أضاف الباحثين أن أهمية بلوكتشين هي قدرتها على توفير حلول آمنة وشفافة وفعالة لمختلف المشاريع الاعمال او النشاطات المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة وخفض التكاليف وتحسين إدارة البيانات.

٣.١.٢- أهداف تقنية بلوكتشين

تعتبر تقنية بلوكتشين قوة دافعة وراء التغيير الأساسي التالي في تكنولوجيا المعلومات، لذا فإن تقنية بلوكتشين تتكون مجموعة من الاهداف التي تسعى اليها هذه التقنية في الكثير من المجالات ومنها: (٥: ٢٠٢١، Ajay .et)

أ- إحداث ثورة في العالم وإحداث تغييرات كبيرة في التكنولوجيا وبيئة الأعمال. ب- تحقيق الشفافية والأمان وسلامة البيانات. ج- تتبع المعاملات الرقمية والتحقق منها. د- العمل كدليل للأشخاص المهتمين باستكشاف الحلول القائمة على بلوكتشين لأي تطبيق.

كما أكد (٣٤: ٢٠٢١، Reinaldo .et) أن هداف تقنية البلوكتشين هي: أ- توفير طريقة آمنة ولا مركزية لتخزين المعلومات وحمايتها، وضمان السرية والنزاهة وتوافر البيانات (CIA).

ب- يتيح التتبع الآمن للمعاملات ويوفر وصولاً شفافاً إلى المعلومات.
ج- لديها القدرة على تشفير أي معلومات وتتبعها واعتمادها، مما يجعلها بديلاً فعالاً لحماية البيانات الهامة والحساسة.
A. تسمح تقنية Blockchain بتسجيل المعاملات الرقمية، مما يوفر سجلاً موثقاً ومقاوماً للتلاعب.

٢.١.٤- أبعاد تقنية البلوكتشين

تتضمن ابعاد تقنية البلوكتشين التي اكد عليها الكثير من الباحثين ومنهم (٧٥٥: Vyawahare، ٢٠٢١) وهي:

أ- اللامركزية: تهدف تقنية Blockchain إلى إنشاء نظام لامركزي حيث يمكن إجراء المعاملات دون الحاجة إلى وسطاء. وهذا يضمن عدم سيطرة أي كيان على الشبكة، مما يعزز الشفافية والثقة.

ب- الشفافية: توفر Blockchain الشفافية من خلال السماح لجميع المشاركين في الشبكة بالوصول إلى نفس المعلومات. هذا يعزز الثقة والمساءلة حيث يمكن التحقق من المعاملات من قبل جميع الأطراف المعنية.

ج- الأمان: تستخدم تقنية Blockchain تقنيات التشفير لتأمين المعاملات والبيانات. يضمن استخدام التشفير والتوقيعات الرقمية صحة وسلامة المعلومات المخزنة على blockchain.

د- عدم قابلية التغيير: توفر بلوكتشين دفتر الأستاذ غير القابل للتغيير، مما يعني أنه بمجرد تسجيل المعاملة، لا يمكن تغييرها أو العبث بها. هذا يضمن سلامة البيانات ويعزز الأمان.

هـ- قابلية التوسع: أحد تحديات تقنية blockchain هو قابلية التوسع، حيث أن شبكات blockchain الحالية لها قيود من حيث سرعة معالجة المعاملات وسعتها. تُبذل الجهود لمواجهة هذا التحدي وتحسين قابلية تطوير أنظمة بلوكتشين.

٢.٢- المقاصة الإلكترونية

١.٢.٢- مفهوم المقاصة الإلكترونية

يعيش العالم حاليًا في عصر تسارع التكنولوجيا الرقمية، حيث يتم تطوير الحلول الإلكترونية بشكل مستمر لتلبية احتياجات المجتمع والأعمال. من بين هذه التطورات، يأتي دور المقاصة الإلكترونية كمفهوم حديث يلعب دورًا حيويًا في تسهيل عمليات التبادل المالي وتحسينها.

لذا عرف (٢١٠: ٢٠٢٠، Samuel .et) المقاصة الإلكترونية على أنها عملية تحويل الأموال إلكترونياً بين البنوك أو المؤسسات المالية، لتحل محل طرق الدفع الورقية التقليدية، ينطوي على استخدام النظم والتكنولوجيات الإلكترونية لتسهيل تحويل الأموال، مثل مقاصة الشيكات بين البنوك والتحويل الإلكتروني للأموال بين البنوك. كما يعرف (١١: ٢٠١٩، Zhang .et) المقاصة الإلكترونية تشير إلى عملية تحويل وتسوية المعاملات المالية إلكترونياً ، وهي تنطوي على مسح بيانات المعاملات في الوقت الفعلي، وتقليل الضغط على أنظمة الخدمة وتحسين كفاءة المقاصة ومعدل استخدام موارد النظام.

ويرى (٣: ٢٠١٨، Chen .et) أن المقاصة الإلكترونية هو مفهوم يشير إلى عملية تحويل الأموال إلكترونياً بين المؤسسات أو الكيانات المالية المختلفة، وهي تنطوي على تبادل معلومات المعاملات بين الأنظمة لتسهيل المعاملات المالية السلسة والفعالة.

واكد (٣٢: ٢٠١٧، Han .et) أن المقاصة الإلكترونية تشير إلى طريقة ونظام لإدارة المعاملات إلكترونياً، وهي تنطوي على استخدام بطاقات IC للمعاملات من قبل كل من المشتري والبائع.

وأشار (٢: ٢٠١٤، Ahn .et) أن المقاصة الإلكترونية هي عملية تحويل الأموال إلكترونياً بين مختلف الأطراف المشاركة في معاملة مالية، وهي تنطوي على استخدام الأنظمة والتقنيات الإلكترونية لتسهيل المقاصة وتسوية المعاملات، مما يلغي الحاجة

إلى الشيكات المادية أو النقدية. كما تتضمن طريقة حساب المعاملات والجهاز الموصوف تصفية المعاملات الإلكترونية. يقوم جهاز خدمة المعاملات الخاص بوكيل المبيعات بحساب مبلغ المال القابل للقرض بناءً على معلومات التصنيف الائتماني للبائع ونقله إلى جهاز الدعم المالي لشركة مالية. تقوم الشركة المالية بعد ذلك بتقديم قرض للبائع بناءً على مبلغ المال المحسوب القابل للقرض. تشكل عملية حساب الأموال وتحويلها إلكترونياً المقاصة الإلكترونية للمعاملة.

ويرى الباحثين أن المقاصة الإلكترونية هي عملية تحويل الأموال إلكترونياً من حساب إلى آخر وهي تنطوي على استخدام أجهزة الاتصالات الإلكترونية المحمولة ونظام الكمبيوتر لتنفيذ عمليات المقاصة وتتضمن الطريقة تشكيل وإرسال طلب لتحويل مبلغ المعاملة من حساب المتعاقد الأول (المستهلك) إلى حساب المتعامل الثاني (مورد المنتجات و/أو الخدمات)، يتم توصيل الخادم المركزي بجهاز الاتصال الإلكتروني المحمول للمتعامل الأول، وخادم البنك للمتعامل الأول، ومحطة المعاملات الثانية ويتم استخدام الخادم المركزي لتشكيل اقتراح المعاملة، والذي يتم إرساله بعد ذلك إلى جهاز الاتصال الإلكتروني المحمول للعرض حيث يقوم المتعامل الأول بتأكيد المعاملة على جهازه، ويتم إرسال أمر نقل مبلغ المعاملة من الخادم المركزي إلى الخادم المصرفي للمتعامل الأول .

٢.٢.٢ - أهداف المقاصة الإلكترونية

تعتبر المقاصة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من تطور النظم المالية الرقمية، حيث تهدف إلى تسريع عمليات التحويل النقدي وتقليل الأعباء والتكاليف المرتبطة بالمعاملات المالية التقليدية. بفضل هذا المفهوم، يتم تحسين كفاءة النظم المالية وتوفير وسائل تبادل أكثر أماناً وفعالية، وعليه فإن أهداف المقاصة الإلكترونية هي: (٢: ٢٠١٤،

Ahn .et

أ- معالجة فعالة وسريعة للمعاملات المالية.

ب- الحد من العمليات اليدوية والأوراق.

ج-زيادة الدقة والموثوقية في معالجة المعاملات.

د-تعزيز تدابير الأمن ومنع الاحتيال.

هـ-تبسيط عمليات التسوية والمصالحة.

كما يرى (Chen .et ،٢٠١٩ :٣) أن أهداف المقاصة الإلكترونية هي:

أ-تبسيط عملية المقاصة وتحسين الكفاءة في تخليص المعاملات.

ب-تمكين تحويل الأموال بين الحسابات بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

ج-إلغاء الحاجة إلى الشيكات المادية أو النقدية في معاملات الدفع.

د-تسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت والجوال من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية.

٣.٢.٢-أبعاد المقاصة الإلكترونية

تتضمن أبعاد المقاصة الإلكترونية التي تم التركيز عليها من خلال العديد من

الباحثين ومنها هي: (Zhang .et ،٢٠١٩ :١٤)

أ-الكفاءة: تعمل المقاصة الإلكترونية على تحسين كفاءة المعاملات المالية من خلال

أتمتة تبادل معلومات الدفع بين البنوك أو المؤسسات المالية، مما يقلل من وقت

المعالجة اليدوية والأخطاء.

ب-السرعة: تتيح المقاصة الإلكترونية تحويل الأموال بشكل أسرع من خلال التخلص

من الحاجة إلى الفحوصات المادية أو العمليات الورقية. إنه يسمح بتسوية المعاملات

في الوقت الفعلي أو شبه الحقيقي، مما يضمن توفر الأموال بشكل أسرع.

ج-الدقة: تقلل الطبيعة الآلية للمقاصة الإلكترونية من مخاطر الخطأ البشري في

المعاملات المالية. إنه يضمن التحويل الدقيق والموثوق للأموال بين الحسابات، مما

يقلل من فرص التناقضات أو الأخطاء.

د-الأمان: تتضمن أنظمة المقاصة الإلكترونية تدابير أمنية قوية لحماية المعلومات

المالية الحساسة ومنع الوصول غير المصرح به أو الاحتيال. يتم استخدام التشفير

والمصادقة والشبكات الآمنة لحماية سلامة وسرية المعاملات.

هـ-الراحة: توفر المقاصة الإلكترونية الراحة للأفراد والشركات من خلال توفير وسائل سهلة ويمكن الوصول إليها لتحويل الأموال. فهي تلغي الحاجة إلى الزيارات الفعلية للبنوك أو الأعمال الورقية اليدوية، مما يسمح بإجراء معاملات مالية سلسلة وخالية من المتاعب.

٣- المبحث الثالث/ الإطار العملي للدراسة

١.٣- تمهيد

اعتمدت الدراسة التحليل الوصفي بما يتضمنه من مقاييس النزعة المركزية والتشتت باستخدام برنامج SPTR، كما تم استخدام نمذجة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) *Partial Least Squares* من خلال برنامج SmartPLS.

٢.٣- ترميز الفقرات

قبل الولوج الى خطوات التحليل الاحصائي، قام الباحثون بترميز فقرات الاستبانة وفق ما يعرضه الجدول (١) ادناه.

جدول (١) ترميز فقرات الاستبانة

المتغير	البعد	ترميز	الفقرات
تكنولوجيا البلوكتشين TTY	اللامركزية	TR	TR1 – TR5
	الشفافية	TF	TF1 – TF5
	الأمان	TG	TG1 – TG5
	عدم قابلية التغيير	TM	TM1 – TM5
	قابلية التوسع	TP	TP1 – TP5
	المقاصة الإلكترونية ABB		

المصدر: اعداد الباحثون

٣.٣- التحليل الوصفي

يستهدف التحليل الوصفي تلخيص البيانات التي جمعها الباحث وذلك من خلال مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية، ويستعرض الجدول (٢) ادناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبانة، والتي أظهرت تجاوز كافة الفقرات للوسط الفرضي البالغ ٣ (عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي)، وهذا يدل على

انتشار كافة المتغيرات في المنظمة قيد الدراسة، كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي
نسب متدنية من الانحراف المعياري مما يدل دقة إجابات المستجيبين وفهمهم لل فقرات.
جدول (٢) نتائج التحليل الوصفي

المتغير	البعد	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تكنولوجيا البلوكشين TTY	اللامركزية TR	TR1	4.06	0.526
		TR2	4.11	0.549
		TR3	4.06	0.642
		TR4	4.17	0.857
		TR5	4.03	0.707
	الشفافية TF	TF1	4.08	0.696
		TF2	3.98	0.781
		TF3	4.39	0.69
		TF4	4.45	0.66
		TF5	4.43	0.696
	الأمان TG	TG1	4.06	0.68
		TG2	4.18	0.685
		TG3	4.39	0.704
		TG4	4.21	0.78
		TG5	4.45	0.721
	عدم قابلية التغيير TM	TM1	4.06	0.717
		TM2	4.09	0.689
		TM3	4.13	0.618
		TM4	3.92	0.761
		TM5	3.84	0.781
	قابلية التوسع TP	TP1	3.96	0.694
		TP2	4.11	0.722
		TP3	4.13	0.7

0.68	4.14	TP4		
0.716	4.14	TP5		
0.663	4.13	ABB1	المقاسة الإلكترونية ABB	
0.705	4.17	ABB2		
0.727	4.22	ABB3		
0.697	4.15	ABB4		
0.715	4.29	ABB5		
0.692	4.34	ABB6		
0.817	4.29	ABB7		
1.043	4.12	ABB8		
1.041	3.97	ABB9		
0.74	4.19	ABB10		
0.729	4.29	ABB11		
0.701	4.24	ABB12		

المصدر: مخرجات برنامج SPTR

٤.٣ - تقييم أداة القياس

يهدف تقييم أداة القياس الى تقييم صدق وثبات المقاييس التي تم استخدامها في الدراسة، ويتم تقييم أداة القياس في اسلوب نمذجة المربعات الصغرى PLS-SEM وفقاً لـ (Hair et al., 2017) من خلال أربعة معايير وكما يلي:

١. معامل كرونباخ الفا: الحد الأدنى ٠.٧

٢. الثبات المركب: الحد الأدنى ٠.٦

٣. ثبات الفقرة (التشبعات): التشبعات المثالية اكثر من ٠.٧؛ التشبعات المرفوضة اقل

من ٠.٤؛ تشبعات مقبولة بشرط قبول بقية العوامل وهي تتراوح بين ٠.٤-٠.٧.

٤. متوسط التباين المستخلص (AVE): الحد الأدنى ٠.٥

من خلال استخدام برنامج SmartPLS فقد تم الحصول على نتائج اختبار أداة القياس والذي يستعرض نتائج الجدول (٣) ادناه، والذي يظهر تحقيق كافة الفقرات والابعاد والمتغيرات للحد الأدنى من المعايير الخاصة بتقييم أداة القياس وفقاً لـ (Hair et al., 2017).

جدول (٣) نتائج اختبار اداة القياس

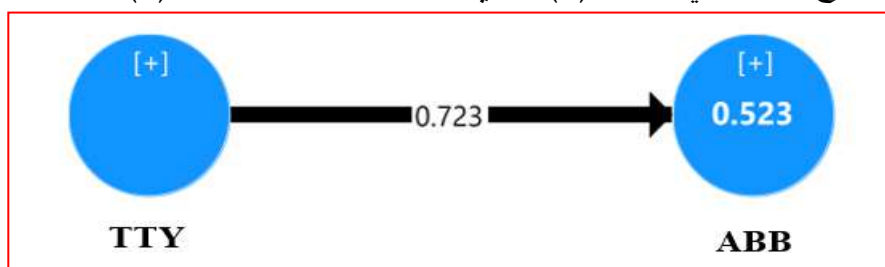
الفقرات	التشبعات	كرونباخ الفا	الثبات المركب	AVE
TR1	.768	0.88	0.956	0.687
TR2	.794			
TR3	.796			
TR4	.776			
TR5	.810			
TF1	.829	0.73	0.877	0.698
TF2	.803			
TF3	.783			
TF4	.721			
TF5	.783			
TG1	.784	0.77	0.943	0.691
TG2	.808			
TG3	.738			
TG4	.792			
TG5	.861			
TM1	.758	0.79	0.959	0.736
TM2	.740			
TM3	.766			
TM4	.723			
TM5	.812			
TP1	.759	0.81	0.872	0.728
TP2	.794			
TP3	.725			
TP4	.858			

			.812	TP5
0.634	0.993	0.75	.858	ABB1
			.783	ABB2
			.803	ABB3
			.755	ABB4
			.768	ABB5
			.824	ABB6
			.878	ABB7
			.768	ABB8
			.735	ABB9
			.788	ABB١٠
			.837	ABB11
			.762	ABB12

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

٥.٣ - اختبار الفرضيات

لغرض اختبار الفرضية الرئيسية فقد تم استخدام برنامج SmartPLS لغرض بناء
انموذج المسار في الشكل (٢) والذي يستعرض نتائجه الجدول (٤) ادناه.



شكل (٢) اختبار الفرضية الرئيسية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

جدول (٤) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

الفرضية	المسار	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	معامل التحديد R ²	R ² المعدل
H1	TTY → ABB	٧٢٣0.	15.963	0.000	قبول	0.523	0.518

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول (٤) معاملات المسار والتي تكون معنوية عندما تتجاوز قيمة t ١.٩٦ وان لا تتجاوز قيمة P ٠.٠٥٠ وفقاً لقاعدة (Hair et al., 2017). ولما كانت معاملات المسار تتوافق مع الحدود المقبولة لقيم t و p فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية، اما معامل التحديد فقد بلغ (0.523) وهذا يشير الى ان المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة ٥٢% وبقية النسبة هي عوامل لم تتناولها الدراسة.

ولغرض اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية تكنولوجيا البلوكشين (H1a، H1b، H1c، H1d، H1e) فقد تم بناء الانموذج الهيكلي في الشكل (٣) والذي يستعرض نتائجه الجدول (٥).

شكل (٣) اختبار الفرضيات الفرعية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

جدول (٥) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية تقنية البلوكشين

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	معامل التحديد R ²	R ² المعدل
H1a	TR → ABB	1.201	0.290	5.592	0.000	قبول	0.713	0.702
H1b	TF → ABB	1.276	0.128	2.653	0.029	قبول		
H1c	TG → ABB	1.275	0.126	2.292	0.034	قبول		
H1d	TM → ABB	1.157	0.168	3.387	0.002	قبول		

		قبول	0.000	7.450	0.325	1.257	TP→ ABB	H1e

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS.

يعرض الجدول (٥) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي للفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية تقنية البلوكشين والتي أظهرت بان جميع معاملات مسار للفرضيات الخمسة (H1a، H1b، H1c، H1d، H1e) معنوية والتي تحقق الحدود المطلوبة من قيم t و p. ولغرض بيان القوة التفسيرية فان معامل التحديد R2 قد بلغ (0.713) وهذا يشير الى ان ابعاد المتغير المستقل تفسر المتغير التابع بنسبة 71% وباقي النسبة هي عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

١. أظهرت النتائج أن تقنية البلوكشين تلعب دوراً فعالاً في تسريع عمليات التبادل المالي الرقمي، مما يسهم في تحقيق فعالية أكبر وتقليل التكاليف.
٢. تظهر نتائج تحليل الدراسة أن تقنية البلوكشين تلعب دوراً حيوياً في تحسين أنظمة المقاصة الإلكترونية، مؤكدة على أهميتها كوسيلة فعالة لتحسين الكفاءة والأمان في التبادل المالي الرقمي.
٣. تبرز هذه الدراسة تأثير تقنية البلوكشين في تسريع وتسهيل عمليات التبادل المالي الرقمي، مما يعزز من سرعة الإجراءات ويقلل من التأخير.
٤. ينتهي الاستنتاج إلى أهمية التكامل الفعال بين تقنية البلوكشين وأنظمة المقاصة الإلكترونية الحالية للحصول على أقصى استفادة وتحقيق تحسينات مستدامة.
٥. يسلط التحليل الضوء على تقديم تقنية البلوكشين لفتح آفاق جديدة للتبادل المالي الرقمي في المستقبل، مما يعزز من تطور البيئة المالية.

٢.٤ - التوصيات

١. تعزيز التعاون بين القطاع المالي وشركات التكنولوجيا لضمان تنفيذ فعال لتقنية البلوكشين في أنظمة المقاصة.

٢. تطوير برامج تدريبية للمتخصصين في مجال البلوكشين لضمان فهم كامل لتطبيقاتها وكيفية استفادة المؤسسات منها.
 ٣. ينبغي دعم البحث والتطوير لفهم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتطبيق تقنية البلوكشين في ميدان المقاصة الإلكترونية.
 ٤. يُشجع على توسيع نطاق تطبيقات تقنية البلوكشين لتشمل مختلف جوانب المال والتبادل الرقمي.
- المراجع والمصادر

1. Ahn, Chan, Kyu., Jeong, Seong, Hoon. (2014). Method for clearing electronic transaction, apparatus and system for the same .
2. Ajay, Kumar, Jena., Sujata, Dash. (2021). Blockchain Technology: Introduction, Applications, Challenges. 1-11. doi: 10.1007/978-3-030-69395-4_1
3. Arčon, M. (2018). Tehnologija veriženja blokov (Doctoral dissertation, Univerza v Ljubljani, Fakulteta za računalništvo in informatiko).
4. Ashraf, Jaradat., Omar, Ali., Ahmad, Salah, Al-Ahmad. (2022). Blockchain Technology: A Fundamental Overview. 1-24. doi: 10.1007/978-981-16-6301-7_1
5. Barde, S., & Barde, A. (2023). Blockchain Technology: Worldwide Supplier of Digital Services and Technology–Tactics, Methods, Limitations, and Performance. In Building Secure Business Models Through Blockchain Technology: Tactics, Methods, Limitations, and Performance (pp. 209-230). IGI Global.

6. Chen, Feng., Peng, Zhu., Guo, Changsheng. (2018). Communication method, electronic clearing pre-posed machine and communication system .
7. Chen, Gengbin., Yao, Xiaoxing., Huang, Hailiang. (2019). On-line clearing method, apparatus and device, and computer-readable storage medium .
8. H., R., Vyawahare. (2021). Blockchain Technology: A Brief Overview. 755-758. doi: 10.48175/IJAR SCT-950
9. Han, Jihe., Wang, Yufeng. (2017). Electronic clearing management method and system .
10. Kumar, T., & Kaur, S. (2022). Blockchain Technology: Present and Future Perspectives. In Applications, Challenges, and Opportunities of Blockchain Technology in Banking and Insurance (pp. 258-265). IGI Global.
11. Lai, Hock, Tey. (2023). Blockchain Technology. 125-145. doi: 10.1007/978-3-031-27765-8_4
12. Laura, E., Diamond. (2023). Blockchain Technology. 367-384. doi: 10.1201/9781003180302-18
13. Mohammad, Khalid, Imam, Rahmani. (2022). Blockchain Technology. Studies in Autonomic, Data-driven and Industrial Computing, doi: 10.1007/978-981-19-1488-1
14. Purwono, Purwono., Alfian, Ma'arif., Wahyu, Rahmani., Qazi, Mazhar, ul, Haq., Dimas, Herjuno., Muchammad, Naseer. (2022). Blockchain Technology. 16-27. doi: 10.4018/978-1-7998-8382-1.ch002
15. Reinaldo, Padilha, França., Ana, Carolina, Borges, Monteiro., Rangel, Arthur., Yuzo, Iano. (2021). An Introduction to Blockchain Technology and Their Applications in the Actuality with a View of Its Security Aspects. 31-53. doi: 10.1007/978-981-33-6858-3_3

- 16.Samuel, Garicai, Arone. (2020). The Impact of Electronic Clearing on Currency in Circulation in Mozambique. American Journal of Theoretical and Applied Statistics, 9(5):210-. doi: 10.11648/J.AJTAS.20200905.14
- 17.Sharma, A. K., Sharma, D. M., Purohit, N., Sharma, S. A., & Khan, A. (2022). Blockchain technology: Myths, realities and future. In Blockchain Technology (pp. 163-180). CRC Press.
- 18.Sudeep, Tanwar. (2022). Blockchain Technology. JITEKI : Jurnal Ilmiah Teknik Elektro Komputer dan Informatika, 8(2):199-199. doi: 10.26555/jiteki.v8i2.24327
- 19.Wenzheng, Li., Mingsheng, He., Sang, Haiquan. (2021). An Overview of Blockchain Technology: Applications, Challenges and Future Trends. 31-39. doi: 10.1109/ICEIEC51955.2021.9463842
- 20.Zhang, Qun., Hu, Jixuan., Zhang, Zhiyuan. (2019). Clearing method and device and electronic equipment .

دور الشمول المالي الرقمي في ضمان الاستدامة المالية

دراسة تطبيقية في المصارف الأهلية لأقليم كردستان

The Role of Digital Financial Inclusion in Ensuring Financial Sustainability

An applied study in private banks in the Kurdistan Region

الباحثين

م.د. حسين محمد علي كشكو م.د. محمد مجيد الحمداني م.د. محمد نبيل

الحبوبي

جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد جامعة الفرات الاوسط

husseinmohammed.1986@gmail.com

mohammed.ma@uowa.edu.iq

mohammed.nab@uowa.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية الى فحص وتحليل كيف يمكن للتقنية المالية الرقمية أن تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الشمول المالي وضمان استدامة المصارف الأهلية. يسعى الباحثون إلى فهم كيف يمكن أن تسهم الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين أداء المصارف الأهلية.

أهمية الدراسة: تسلط الدراسة الضوء على أهمية تكامل التكنولوجيا في القطاع المالي وكيف يمكن أن يسهم الشمول المالي الرقمي في تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية للمصارف وتلبية احتياجات المجتمع. يُظهر البحث أن تحقيق التكامل الرقمي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الأهلية وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل شرائح أوسع من المجتمع.

منهج الدراسة: تتبع الدراسة منهجاً يشمل تحليل الأدبيات المتاحة حول الشمول المالي الرقمي ودراسات الحالة لبعض المصارف الأهلية المبتكرة من خلال استبانة تم توزيعها على العاملين في المصارف الأهلية في إقليم كردستان (جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي وكوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية) حيث بلغ عدد الاستبانات الموزع (١٦٧) استجابة.

أهم الاستنتاجات: تشير الدراسة إلى أن تكنولوجيا الشمول المالي الرقمي تلعب دوراً حيوياً في تحسين استدامة المصارف الأهلية، وتعزز الفرص المالية للأفراد والشركات غير المصرفية. كما يُظهر البحث أن هذا التحول يمكن أن يكون ذا تأثير إيجابي على تطوير المجتمع المالي ككل.

أهم التوصيات: تستند التوصيات إلى الفهم العميق للنتائج، حيث تشجع على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المالية الرقمية وتطوير بنية تحتية قوية. كما تُشدد التوصيات على أهمية إطلاق حملات توعية لتعزيز التفاعل المجتمعي وتشجيع المزيد من الفئات على الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي الرقمي، الاستدامة المالية، المصارف الأهلية في إقليم كردستان.

Abstract

Objective of the study: The current study aims to examine and analyze how digital financial technology can play a vital role in enhancing financial inclusion and ensuring the sustainability of private banks. Researchers seek to understand how technological innovations can contribute to enhancing access to financial services and improving the performance of community banks.

Importance of the study: The study highlights the importance of technology integration in the financial sector and how digital financial inclusion can contribute to achieving a balance between the financial sustainability of banks and meeting the needs of society. The research shows that achieving digital integration can

enhance the financial stability of private banks and expand the scope of services to include broader segments of society.

Study Methodology: The study follows an approach that includes analyzing the available literature on digital financial inclusion and case studies of some innovative private banks through a questionnaire that was distributed to workers in private banks in the Kurdistan region (Ceyhan for Islamic Investment and Finance and Kurdistan Islamic International for Investment and Development), where the number of questionnaires distributed was (167) Response.

Most important conclusions: The study indicates that digital financial inclusion technology plays a vital role in improving the sustainability of private banks, and enhances financial opportunities for individuals and non-banking companies. The research also shows that this shift can have a positive impact on the development of the financial community as a whole.

Most important recommendations: The recommendations are based on a deep understanding of the results, as they encourage increased investment in digital financial technology and the development of a strong infrastructure. The recommendations also stress the importance of launching awareness campaigns to enhance community interaction and encourage more groups to benefit from digital financial services.

Keywords: digital financial inclusion, financial sustainability, private banks in the Kurdistan region.

مقدمة

تعتبر التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة في العصر الرقمي من المحفزات الرئيسية للابتكار في قطاع الخدمات المالية. تشير الدراسات إلى أن الشمول المالي الرقمي يلعب دوراً حاسماً في تحقيق استدامة المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية. يأتي دور الشمول المالي الرقمي في سياق تزايد اعتماد التكنولوجيا المالية ووسائل الدفع الرقمية في الحياة اليومية، وفي ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، يأتي دور الشمول المالي الرقمي لتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمحرومة. يسهم الشمول المالي الرقمي في تقديم خدمات مالية فعّالة وفعّالة من حيث التكلفة، وبالتالي، يشجع على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستدامة المالية للفرد والمجتمع، لذا تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على دور الشمول المالي الرقمي في مصارف القطاع الأهلي في إقليم كردستان. يهدف البحث إلى فحص كيف يمكن أن يلعب الشمول المالي الرقمي دوراً في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وضمان استدامة المالية في هذا السياق الجغرافي المحدد.

١- المبحث الأول/ الإطار المنهجي للدراسة

١.١- مشكلة الدراسة

تشهد العصر الحالي تسارعاً كبيراً في تطور التكنولوجيا المالية، ويعكس هذا التطور تحولاً جوهرياً في طبيعة الخدمات المالية وكيفية تقديمها. في هذا السياق، يأتي دور الشمول المالي الرقمي كأحد الوسائل الحيوية لتعزيز الاستدامة المالية للمصارف الأهلية. يُعدّ إقليم كردستان، كواحد من الأقاليم ذات الديموغرافية والاقتصادية المتقدمة في المنطقة، بيئة خصبة لفحص هذا النقاش، لذا تظهر التحولات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية تحديات متعددة تواجه المصارف الأهلية في إقليم كردستان. يتساءل الباحثون عن كيفية تبني التكنولوجيا المالية الرقمية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الشمول المالي وضمان استدامة المصارف الأهلية في هذا السياق. تتراوح هذه

التحديات من القضايا التقنية والتشريعية إلى فهم الاحتياجات الفعلية للمستهلكين وكيف يمكن تحقيق التأثير الاجتماعي والاقتصادي المرجو. ومن خلال تساؤل الدراسة الرئيسي:

كيف يمكن تبني التكنولوجيا المالية الرقمية أن يساهم في حل التحديات التي تواجه جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي وكوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية في إقليم كردستان؟

٢.١- أهداف الدراسة

١. استكشاف التحديات التشغيلية التي تواجه المصارف الأهلية في إقليم كردستان لتحقيق الشمول المالي الرقمي وضمان استمرارية الاستدامة المالية.

٢. تقييم قدرة البنية التحتية المالية المحلية على دعم تطبيق الشمول المالي الرقمي وضمان الاستدامة المالية.

٣. دراسة تأثير السياسات والتنظيمات المحلية على تحقيق الشمول المالي الرقمي وضمان استدامة المصارف.

٤. فهم أفضل لاحتياجات وتوقعات المستهلكين في المنطقة بخصوص الشمول المالي الرقمي وتأثيرها على استدامة المصارف.

٥. تقييم استدامة المصارف الأهلية وكفاءتها المالية في ظل تبنيها للشمول المالي الرقمي.

٣.١- أهمية الدراسة

١. من خلال فهم كيف يؤثر الشمول المالي الرقمي على الاستدامة المالية للمصارف الأهلية، يمكن تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات في إقليم كردستان.

٢. يتيح فهم دور الشمول المالي الرقمي وكيف يساهم في ضمان استدامة المصارف الأهلية، فرصة لتحديث وتحسين أساليب وإستراتيجيات العمل المالي.

٣. يمكن لتعزيز الشمول المالي أن يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية في إقليم كردستان، حيث يتوفر للأفراد والشركات المزيد من الفرص للاستثمار والتطوير.

٤. تتيح هذه الدراسة فرصة لفهم كيف يمكن دمج التكنولوجيا المالية في بيئة مصارف الأهلية لتحسين الخدمات وضمان استدامة الأعمال.

٥. يمكن أن تكون نتائج الدراسة موجهة لصناعة السياسات لتحسين بيئة الأعمال المالية وتعزيز الشمول المالي في إقليم كردستان.

٦. يساهم تحليل التحديات والفرص في هذه الدراسة في توفير رؤية شاملة حول كيفية مواكبة المصارف الأهلية للتغيرات في البيئة المالية والتكنولوجية.

٤.١ - فرضيات الدراسة

نصت الفرضية الرئيسية الاولى على انه "توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للشمول المالي الرقمي في الاستدامة المالية" وتنفرع منها الفرضيات الفرعية وهي:

● H1-1 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للحصول على الخدمات والمنتجات المالية في الاستدامة المالية.

● H1-2 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية لاستخدام الخدمات والمنتجات المالية في الاستدامة المالية.

● H1-3 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية لجودة الخدمات والمنتجات المالية في الاستدامة المالية.

٥.١ - مجتمع وعينة الدراسة

تم تطبيق هذه الدراسة وفقاً لآراء عينة من العاملين في المصارف الأهلية في إقليم كردستان (أربيل) وهي (جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي وكوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية)، حيث تم اختيار عينة عشوائية من بينهم، تم حسابها بحسب معادلة (Richard Geiger equation) والتي تحسب من المعادلة التالية:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث ان:

N	حجم المجتمع
Z	الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠.٩٥ وتساوي ١.٩٦
d	نسبة الخطأ

ومن المعادلة اعلاه تم التوصل الى ان حجم العينة يجب ان يكون ($n \geq 167$) وبناءً عليه تم اختيار العينة عشوائياً، وبلغ عدد الاستثمارات الموزعة (177) استثماراً، تم استرجاع (173) استثماراً، استبعدت (6) استثماراً غير صالحة، وكان عدد الصالح للتحليل منها (167) استثماراً، وبنسبة استرجاع (88%)، وهنا أصبح حجم العينة ($n=167$)، وهي مناسبة للعدد المطلوب.

٢- المبحث الثاني/ الإطار العملي للدراسة

١.٢- الشمول المالي الرقمي

١.١.٢- مفهوم الشمول المالي الرقمي

شهد الشمول المالي الرقمي تطوراً تاريخياً، حيث لعبت التطورات في التكنولوجيا والخدمات المالية دوراً حاسماً في تطوره. (٦٤: ٢٠٢٢، XiWolan .et) مع مرور الوقت، تطور الشمول المالي الرقمي من الخدمات المصرفية الأساسية عبر الهاتف المحمول إلى منصات أكثر تطوراً تقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية، ويرى (٩: ٢٠٢٢، SWOn.et) أن اكتسب مفهوم الشمول المالي الرقمي مكانة بارزة في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي والحاجة إلى معالجة الاستبعاد المالي. مع مرور الوقت، كان هناك تحول من الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المالية الرقمية، مما سهّل الاعتماد الواسع للهواتف المحمولة والإنترنت، تأثر تطور الشمول المالي الرقمي بعوامل مثل عدم المساواة في الدخل والفجوة بين

الجنسين والوصول الرقمي، لذا يشير الشمول المالي الرقمي إلى نشر الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول إلى السكان المستبعدين ماليًا والمحرومين من خلال الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم. (SWOn.et، ٢٠٢٢: ١٠) وأكد (Alessandro .et، ٢٠٢٢: ٢٣١) أن الشمول المالي الرقمي برز كأجندة إنمائية دولية تهدف إلى توفير الوصول إلى الخدمات المالية من خلال التقنيات الرقمية، كما تتطلب رحلة الشمول المالي الرقمي التقدم المستمر واستخدام التقنيات الرقمية الحالية والمبتكرة لتلبية احتياجات الجميع، كما يلعب صانعو السياسات دورًا حاسمًا في اختيار استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي وتقييم فعاليتها بمرور الوقت.

وأضاف الباحثون أن تطور الشمول المالي الرقمي ينطوي على مواجهة التحديات وفهم قيود التقنيات الرقمية في تعزيز الشمول المالي، وتشمل المكونات الرئيسية للشمول المالي الرقمي انخفاض تكاليف المعاملات، والخدمات المالية والوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية.

ويرى (Deepika .et، ٢٠٢٢: ١٨٩) أن الشمول المالي الرقمي هي عملية توفير الوصول إلى الإنترنت للسكان المستبعدين والمحرومين حتى يتمكنوا من استخدام الخدمات المالية الرسمية، وهي تنطوي على استخدام التكنولوجيا، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية، لزيادة استخدام الخدمات المالية وتحسين الظروف المعيشية كما عرف (Lee .et، ٢٠٢٢: ٥) الشمول المالي الرقمي على أنه الجهود المبذولة لضمان وصول الجميع إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها بفعالية، وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

كما أشار (Pooja .et، ٢٠٢١: ٢٩٨) أن الشمول المالي الرقمي هو جعل الخدمات المالية في متناول السكان المحرومين والمستبعدين ماليًا من خلال التدخل التكنولوجي، مثل الإنترنت وشبكات الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية والبطاقات، كما

تعد أمراً ضرورياً لتحقيق الشمول المالي الكامل وضمان وصول فوائد الخدمات المالية الرقمية إلى السكان غير المخدومين.

كما عرف (٣: ٢٠٢٢، Anushree& Srivastava) أن الشمول المالي الرقمي هو ضمان الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرقمية واستخدامها الفعال للأفراد والمجتمعات، كما يتضمن الشمول المالي الرقمي توفير الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المنصات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية وأنظمة الدفع عبر الإنترنت، كما يتطلب تحقيق الشمول المالي الرقمي معالجة الحواجز مثل الافتقار إلى الوصول والاستخدام والكفاءة والتطبيق، فضلاً عن تعزيز محو الأمية المالية والرقمية.

ويرى (٣٥: ٢٠١٩، Ganeshappa& Sureshramana) أن الشمول المالي الرقمي هو عبارة عن تقديم الخدمات المالية من خلال الوسائل الرقمية مثل الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق، ويهدف إلى توفير الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية التقليدية، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المجتمعات ذات الدخل المنخفض.

وعرف (٢٥٨: ٢٠٢٣، Lukas& Zöllner) أن الشمول المالي الرقمي هو ضمان الوصول إلى خدمات مالية ميسورة التكلفة ومريحة من خلال التقنيات الرقمية، والتي يتضمن استخدام التقنيات المالية والعملات الرقمية لتقديم خدمات مثل المدفوعات والادخار والائتمان والتأمين للسكان المحرومين، يمكن لشمولية النظام المالي وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية أن تؤثر بشكل إيجابي على رفاهية السكان، شريطة أن تعمل المؤسسات المالية معاً ويتم تأمين العمليات.

كما عرف الباحثون الشمول المالي الرقمي هي تلك الجهود والمبادرات التي تهدف إلى توفير الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية للأفراد المستبعدين تقليدياً من النظام المالي الرسمي، ويتضمن الاستفادة من التقنيات الرقمية، مثل الهواتف المحمولة

والمنصات الرقمية، لتمكين الوصول المريح وبأسعار معقولة إلى الخدمات المالية، كما تهدف إلى التغلب على الحواجز مثل المسافة المادية ونقص البنية التحتية والتكاليف المرتفعة ومحدودية المعرفة المالية التي تعيق الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها.

٢.١.٢-أهداف الشمول المالي الرقمي

يتضمن الشمول المالي الرقمي مجموعة من الأهداف ومن أهمها: (٢٣١: ٢٠٢٢، Alessandro .et

➤ يهدف الشمول المالي الرقمي إلى جلب البالغين غير المتعاملين مع البنوك إلى القطاع المالي الرسمي من خلال توفير الخدمات المالية من خلال الأجهزة الرقمية، مثل الهواتف المحمولة.

➤ تقديم خدمات مالية رقمية للسكان المستبعدين ماليًا والمحرومين، باستخدام التقنيات الرقمية لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية.

➤ توفير خدمات مالية رسمية بأسعار معقولة للسكان المستبعدين، وتمكينهم من المشاركة في القطاع المالي الرسمي.

➤ انخفاض تكاليف المعاملات، والخدمات المالية المصممة، والوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية.

➤ يلعب صانعو السياسات دورًا حاسمًا في اختيار استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي وتقويم فعاليتها باستمرار.

وأضاف (٢٩٩: ٢٠٢١، Pooja .et) أن الهدف من الشمول المالي الرقمي هو جلب هؤلاء السكان إلى الشبكة المصرفية الرسمية، وتزويدهم بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وفرص النمو الاقتصادي.

كما يهدف إلى سد الفجوة بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية وأولئك الذين تم استبعادهم من النظام المالي الرسمي. (٣: ٢٠٢٢،

(Anushree& Srivastava

كما الهدف من الشمول المالي الرقمي هو زيادة كفاءة ورفاهية الطبقات الدنيا من المجتمع من خلال تسهيل ممارسات الادخار الآمنة وتمكين خدمات مالية أفضل وأكثر كفاءة. إنه يوفر فرصة للأفراد للمشاركة في النظام المالي الرسمي وتحسين رفاتهم الاقتصادي. (Ganeshappa& Sureshramana ،٢٠١٩ :٣٥)

٣.١.٢-أبعاد الشمول المالي الرقمي

تتمثل الابعاد الرئيسية للشمول المالي الرقمي واهم ما ركز عليه الباحثون هي: (٤: Wang .et ،٢٠٢٣)

➤ **الحصول على الخدمات والمنتجات المالية:** يُشير إلى القدرة على الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية. يتطلب هذا التحديد والتعرف على العقبات المحتملة التي قد تواجه الأفراد أثناء محاولتهم فتح حساب مصرفي، والتي تشمل عوامل مثل التكلفة، والشروط، والإجراءات. يُظهر فهم هذه العقبات أهمية تسليط الضوء على التحديات التي قد تمنع الأفراد من الوصول الفعّال إلى الخدمات المالية، ويمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات تعزيز الشمول المالي وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

➤ **استخدام الخدمات والمنتجات المالية:** استخدام الخدمات والمنتجات المالية يعكس مدى تفاعل العملاء مع الخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي. يتم تقييم هذا الاستخدام من خلال جمع بيانات حول مدى تكرار واستمرارية تفاعل العملاء مع تلك الخدمات على مرّ الوقت. يشمل ذلك فحص تواتر استخدام الخدمات، ودراسة نمط الأنشطة المالية التي يقومون بها، وأن فهم مدى استخدام الخدمات المالية يلعب دورًا حيويًا في تحليل سلوك العملاء وتوقع احتياجاتهم المستقبلية. يمكن لجمع البيانات حول هذا الاستخدام أن يفتح أفقًا لتحسين الخدمات المالية المقدمة، وتعزيز تجربة العملاء، وتطوير منتجات جديدة تلبي احتياجاتهم المالية بشكل أفضل.

➤ **جودة الخدمات والمنتجات المالية:** تُعد جودة الخدمات والمنتجات المالية مؤشراً حيوياً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء. تشمل جودة الخدمات آراء ومواقف العملاء تجاه تلبية احتياجاتهم المالية، وتُعتبر الجودة تحدياً يتطلب من الفاعلين والمعنيين إجراء دراسات شاملة وقياسات دقيقة، إلى جانب المقارنة بين الخدمات المالية المختلفة، ولتحقيق جودة الخدمات المالية يتطلب تحليلاً دقيقاً وقياساً فعالاً، بما يتيح للمهتمين وذوي العلاقة فهم مدى فعالية الخدمات المقدمة ومدى رضا العملاء. يجب أن يتضمن هذا الإجراء التحقيق في مستوى التفاعل بين العملاء والمؤسسات المالية، وكذلك فحص نوعية المنتجات المقدمة. وأضاف الباحثون علاوةً على ذلك، يتعين أن يُجرى التقييم وفقاً لمعايير ومؤشرات محددة، مما يُمكن من اتخاذ إجراءات تحسين قائمة على أدلة واضحة. يهدف هذا النهج إلى تعزيز تجربة العملاء وتعزيز مستوى الجودة في تقديم الخدمات والمنتجات المالية.

٢.١.٤- أليه عمل الشمول المالي الرقمي لقطاع المصارف

تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات رقمية لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية ادخار، ائتمان تأمين إضافة إلى استخدامها لبيانات ضخمة للعملاء وتحليلها ما يُمكنها من توفير منتجات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول، وبالتالي تحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة أكبر، كما يُعتمد في الشمول المالي الرقمي على التقنيات الرقمية كمنصات المعاملات الرقمية، والأجهزة التقنية كالهواتف المحمولة والأدوات المالية الرقمية مثل بطاقات الدفع التي تتصل بجهاز رقمي، والخدمات المالية الرقمية التي تقدمها البنوك وغير البنوك للمستبعدين ماليا والمحرومين من الخدمات.

٢.٢- الاستدامة المالية

تعد الاستدامة المالية من الجوانب الحيوية في سياق إدارة الأعمال والمؤسسات، حيث تتعلق بقدرة الكيان على الحفاظ على توازن مالي يسمح بالاستمرار والتطور على

المدى الطويل. يتناول هذا المفهوم عدة جوانب تشمل تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والتزامات المستقبل، مع مراعاة التأثيرات المالية للقرارات والأوضاع الاقتصادية العامة والخاصة.

لذا يشير (Marcel & Jeucken، 2015: 12) أن الاستدامة المالية هي قدرة المؤسسات المالية على الحفاظ على عملياتها والوفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل. وينطوي ذلك على ضمان أن تكون تدفقات إيرادات المؤسسة كافية لتغطية نفقاتها وأن لديها أساساً مالياً متيناً لتحمل الصدمات الاقتصادية. تعد الاستدامة المالية أمراً بالغ الأهمية لاستقرار ومرونة المؤسسات المالية، فضلاً عن قدرتها على دعم مبادرات التنمية المستدامة.

في حين عرفها (Kerste .et، ٢٠١١: ٥٤) الاستدامة المالية هي قدرة المؤسسات المالية على الحفاظ على عملياتها والوفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل. وينطوي ذلك على ضمان أن تكون تدفقات إيرادات المؤسسة كافية لتغطية نفقاتها وأن لديها أساساً مالياً متيناً لتحمل الصدمات الاقتصادية. تعد الاستدامة المالية أمراً بالغ الأهمية لاستقرار ومرونة المؤسسات المالية، فضلاً عن قدرتها على دعم مبادرات التنمية المستدامة.

وأشار (Maeenuddin .et، ٢٠٢٠: ٢١١) أن الاستدامة المالية هي قدرة مزودي التمويل على الحفاظ على كفاءتهم وإنتاجيتهم وربحياتهم على المدى الطويل. يتم قياسه بعوامل مثل الاكتفاء الذاتي المالي والاكتفاء الذاتي التشغيلي. تعد الاستدامة المالية أمراً بالغ الأهمية لمؤسسات التمويل لإدارة تكاليفها التشغيلية من دخلها الناتج، سواء كان مدعوماً أم لا.

ويرى (Olaf & Weber، ٢٠١٦: ١٢١) أن الاستدامة المالية تمثل قدرة المؤسسات المالية على الحفاظ على عملياتها التجارية مع المساهمة أيضاً في التنمية المستدامة، وهي تنطوي على موازنة العوائد المالية مع التأثيرات الإيجابية على المجتمع والبيئة والاقتصاد.

كما تعرف (١٦: ٢٠٢٠، Hennie& Conradie) الاستدامة المالية هي قدرة المنظمات غير الحكومية على الحفاظ على عملياتها وبرامجها على المدى الطويل من خلال إدارة مواردها المالية بشكل فعال وتأمين التمويل. ومن الأهمية بمكان أن تطبق المنظمات غير الحكومية ممارسات إدارية سليمة، بما في ذلك قدرات الإدارة المالية والرقابة ونظم الإدارة، تعتمد المنظمات غير الحكومية على مصادر تمويل مختلفة، بما في ذلك المنح والتبرعات والأنشطة المدرة للدخل، للحفاظ على عملها. كما يحتاجون أيضًا إلى تطوير استراتيجيات شاملة لكسب الدخل المستمر ووضع خطط استدامة طويلة الأجل تتجاوز علاقاتهم مع الممولين، والاستدامة المالية ضرورية للمنظمات غير الحكومية حتى يكون لها تأثير دائم على احتياجات التنمية ولضمان استقلاليتها وفعاليتها ومع ذلك، تواجه العديد من المنظمات غير الحكومية تحديات في تحقيق الاستدامة المالية، ويمكن أن يؤدي الافتقار إليها إلى فشلها.

كما أكد (٤٦٨: ٢٠٢٢، Werner .et) أن الاستدامة المالية هي مفهوم يقع عند تقاطع إدارة الاستدامة وإدارة المخاطر وحوكمة المخاطر والتي تعتبر بمثابة معيار تحكم حاسم يكمل قيمة المساهمين ويمكن اعتباره شرطًا ثانويًا لقرارات الاستثمار التي تقلل الاستدامة المالية من مخاطر إعادة التمويل والإفلاس، مما يؤدي إلى عوائد زائدة معدلة حسب المخاطر في سوق رأس المال غير الكامل مع قيود التمويل وتكاليف الإعسار. يمكن قياسه من حيث أربعة شروط هي:

- نمو الشركة.
- قدرة الشركة على البقاء.
- المستوى العام المقبول للتعرض لمخاطر الأرباح.
- ملف مخاطر الأرباح الجذاب.

أدى تطبيق استراتيجية الاستثمار القائمة على الشروط على الشركات ذات الاستدامة المالية العالية إلى عوائد شهرية زائدة بنسبة ٠.٣٩٪. تزداد العوائد الزائدة عندما تتم

إضافة كل شرط من الشروط الأربعة بشكل تدريجي إلى استراتيجية الاستثمار التي تسعى الى تحقيق الاستدامة المالية.

واكد اخرون أن الاستدامة المالية هي قدرة برامج الادخار والائتمان على توليد دخل كافٍ لتغطية تكاليفها والبقاء قابلة للحياة على المدى الطويل، وهي تتطوي على ضمان أن يكون الدخل من الفوائد والرسوم كافياً لتغطية تكلفة الأموال وشطب القروض وتكاليف التشغيل والتضخم. (Mark& Havers ،٢٠٢٣ :١٤٦)

ويضيف (Paul .et ،٢٠٢٣ :١١) أن الاستدامة المالية هي مفهوم يشير إلى قدرة المنظمة أو الكيان على الحفاظ على صحته المالية وقدرته على البقاء على المدى الطويل والتي يتضمن تقييم الأبعاد المالية والأداء الإداري للمؤسسة في ضوء الاتجاهات الديموغرافية المجتمعية طويلة الأجل، ويكتسي مفهوم الاستدامة المالية أهمية خاصة في القطاع العام، حيث تعتمد المنظمات على التمويل وتخصيص الموارد الحساسة لآثار التحولات الديموغرافية. ومن المهم تحديد ومعالجة أي اختلالات محاسبية بين الأجيال قد تكون موجودة، حيث يمكن أن تؤدي إلى حالات عدم مساواة خفية ومشاكل تخصيص الموارد.

ويرى الباحثين أن الاستدامة المالية هي قدرة كيان ما، الحكومة أو المنظمة أو الفرد، على إدارة موارده المالية بطريقة تضمن الجدوى والمرونة على المدى الطويل وإنه ينطوي على موازنة النمو الاقتصادي والتنمية مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية لتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

٣- المبحث الثالث/ الإطار العملي للدراسة

١.٣- ترميز فقرات الدراسة

يوضح الجدول الاتي ترميز فقرات المقياس:

الجدول (١) ترميز فقرات

عدد الفقرات	ترميز	الابعاد	المتغير
٥	WE	الحصول على الخدمات والمنتجات المالية	الشمول المالي الرقمي WER
٥	WO	استخدام الخدمات والمنتجات المالية	
٥	WR	جودة الخدمات والمنتجات المالية	

الاستدامة المالية DFG	الاستدامة المالية DFG	١٠

٢.٣- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (الشمول المالي الرقمي والاستدامة المالية)

تشير نتائج التحليل ضمن الجدول (٢) الى ان هنالك اتفاق في اراء عينة البحث حول هذا المتغير بشكل عام حيث سجلت نسبة الاتفاق (٨٣.٢٨١٦٦%)، بوسط حسابي تبلغ قيمته (٤.٤٤٢٦٦)، وانحراف معياري يبلغ (٠.٧٥٥٨).
الجدول (٢) نتائج التحليل الوصفي الشمول المالي الرقمي وابعاده الأساسية الاستدامة المالية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحصول على الخدمات والمنتجات المالية	٤.٠٨	٠.٦٥
استخدام الخدمات والمنتجات المالية	٤.٢٦	٠.٧٠
جودة الخدمات والمنتجات المالية	٤.٢٥	٠.٧١
جميع محاور الشمول المالي الرقمي	٤.٤٤	٠.٧٥
الاستدامة المالية	٤.١٤	٠.٦٩

٣.٣- معايير تقييم الانموذج الهيكلي

وتتضمن معايير تقييم الانموذج الهيكلي وفق اسلوب نمذجة المربعات الصغرى PLS-SEM على اربعة معايير وكما يوضحها الجدول رقم (٣) وفيما يلي توضيح لهذه المعايير الاربعة:

جدول رقم (٣) معايير نمذجة المربعات الصغرى PLS-SEM

المعيار	الحد المقبول
تقييم الارتباط الخطي	عامل تضخم التباين $VIF > 5$
معنوية معاملات المسار	قيمة $t < 1.96$ ؛ قيمة $p > 0.05$
معامل التحديد R^2	٠.٢٥، ٠.٥٠، ٠.٧٥ تشير الى تأثير صغير، متوسط، كبير
حجم التأثير f^2	٠.٠٢، ٠.١٥، ٠.٣٥ تشير الى تأثير صغير، متوسط، كبير

المصدر: اعداد الباحثون بالاستناد الى:

Source: Hair, J., Hult, T., Ringle, C. & Sarstedt, M. (2017). A primer on partial leWOt squares structural equation modeling (PLS-SEM. Los Angeles: Sage.

١- تقييم الارتباط الخطي **Collinearity WOessment**

يشير الارتباط الخطي الى حدوث درجة عالية من الارتباط بين متغيرين مستقلين ويتم قياسه من خلال عامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor والذي يجب ان نقل قيمته عن (٥) وفقا لـ (Hair et al., 2017).

٢- معاملات المسار **Path Coefficients**

تسمى أيضا هذه المعاملات بالتأثيرات المباشرة Direct Effects وهي تمثل العلاقات الفرضية بين المتغيرات والتي تكون قيمها المعيارية تتراوح بين +١ و -١، اذ عندما يقترب معامل المسار من الواحد فان ذلك يدل على وجود علاقة إيجابية قوية والعكس صحيح. ويمكن تحديد معنوية هذه المعاملات من خلال الخطأ المعياري الذي يتم الحصول عليه من خلال عملية تسمى Bootstrapping والتي يؤديها برنامج SmartPLS، ومن خلالها يتم حساب قيمة t التي يجب ان تكون قيمتها اعلى من ١.٩٦ عند مستوى معنوية قدره ٠.٠٥ (Hair et al., 2017: 195).

٣- معامل التحديد **Coefficient of Determination R2**

يسمى هذا المعامل ايضا بمعامل التفسير لأنه يقيس مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع، وتتراوح قيمته بين ٠ و ١ وكلما ازداد فانه يدل على درجات اعلى من التفسير، ولتقييم النتائج فان (Hair et al., 2017: 171) أشار الى ان القيم ٠.٢٥، ٠.٥٠، ٠.٧٥ تشير الى قيم ضعيفة، متوسطة، وكبيرة على التوالي.

٤- حجم التأثير **Effect Size f2**

بالإضافة الى حساب قيمة R^2 فانه يتوجب ان يتعرف الباحثون الى مساهمة كل بُعد في تكوين هذه القيمة، وهذا ما يسمى بحجم التأثير f^2 ، ولتقييم النتائج فان (Hair et

158, 2017, al.) أشار الى ان القيم ٠.٣٥ ، ٠.١٥ ، ٠.٠٢ تشير الى تأثير صغير، متوسط، وكبير على التوالي.

٤.٣- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

نصت الفرضية الرئيسية الاولى على انه "توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للشمول المالي الرقمي في الاستدامة المالية" واختبار هذه الفرضية يستعرض نتائج الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية الاولى

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير	معامل التحديد	R ² المعدل
							f ²	R ²	
H1	WER → DFG	1	0.803	34.715	0.000	قبول	2.58	0.761	0.789

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول رقم (٤) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية الاولى، وقد بلغ معامل المسار (٠.٨٠٣) والذي يحقق المعايير المطلوبة من قيم t و p مما يشير الى معنوية علاقة التأثير وبالتالي فان تقبل الفرضية الرئيسية الاولى. كذلك فقد بلغ معامل التحديد R² ٧٦% وبالتالي فان المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة ٧٢% وبقية القيمة تمثل عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

٥.٣- اختبار الفرضيات الفرعية

تنص الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الاولى على ما يأتي:

- H1-1 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للحصول على الخدمات والمنتجات المالية في الاستدامة المالية.
- H1-2 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية لاستخدام الخدمات والمنتجات المالية في الاستدامة المالية.

• H1-3 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية لجودة الخدمات والمنتجات المالية في الاستدامة المالية.

• H1-4 ولغرض اختبار الفرضيات (H1-1، H1-2، H1-3)، قام الباحثون ببناء الانموذج الهيكلي الذي يستعرض نتائجه الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير	معامل التحديد	R ² المعدل
							f ²	R ²	
H1-1	WE → DFG	1.201	0.332	3.792	0.000	قبول	0.054	0.725	0.712
H1-2	WO → DFG	1.276	0.213	2.753	0.000	قبول	0.195		
H1-3	→ DFG WR	1.275	0.410	2.892	0.000	قبول	0.243		

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول رقم (٥) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية، وقد حققت معاملات المسار للفرضيات الفرعية (H1-1، H1-2، H1-3، H1-4، H1-5)، المعايير المطلوبة من قيم t و p مما يشير الى معنوية هذه العلاقات وبالتالي فان تقبل الفرضيات الفرعية. كذلك فقد بلغ معامل التحديد R² 71% وبالتالي فان ابعاد متغير الشمول المالي الرقمي قد فسرت 88% من العوامل التي تفسر متغير الاستدامة المالية وبقية النسبة تمثل عوامل لم تتناولها الدراسة.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١. أن أهمية الشمول المالي الرقمي تعتبر كوسيلة فعالة لتعزيز الاستدامة المالية للمصارف الأهلية. توضح الدراسة أن تبني التكنولوجيا المالية يمكن أن يوسع نطاق الخدمات المالية ويعزز الوصول إلى الخدمات المصرفية في المجتمع.

٢. أن تكنولوجيا الشمول المالي تلعب دورًا حيويًا في تحسين وتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصة في مناطق ذات طابع إقليمي مثل إقليم كردستان. هذا يعزز التواصل المالي ويسهم في تحسين الحياة المالية للأفراد.

٣. تعزيز الاستدامة المالية للمصارف الأهلية من خلال إلقاء على كيفية تحسين الاستدامة المالية للمصارف الأهلية من خلال تبني التكنولوجيا المالية. يشير إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يزيد من الكفاءة التشغيلية ويخلق فرصًا جديدة للابتكار، مما يعزز تنافسية هذه المؤسسات في سوق الخدمات المالية.

٤. أن هناك تحديات عديدة تواجه تنفيذ الشمول المالي الرقمي، بما في ذلك مسائل الأمان والتحديات التقنية. يجب أن تركز الجهود على التكامل الفعال للتكنولوجيا المالية مع بنية المؤسسات المالية الأهلية.

٥. أن تبني التكنولوجيا المالية له تأثير إيجابي على التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يساهم في تعزيز الاستدامة على المدى الطويل.

٢.٤ - التوصيات

١. تعزيز الوعي حول الشمول المالي الرقمي من خلال دراسة أهمية تعزيز الوعي حول الخدمات المالية الرقمية وفوائدها.

٢. اقترح تنظيم حملات توعية في المجتمع لتحسين الفهم حول كيفية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.

٣. تطوير البنية التحتية التقنية من خلال تقديم اقتراحات استثمارات في تطوير البنية التحتية التقنية للمصارف الأهلية لتحسين جودة وفعالية الخدمات المالية الرقمية.

٤. طرح أفكار حول تكامل التكنولوجيا وتحديث الأنظمة لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل.

٥. تحسين الأمان والحماية من خلال أهمية تكنولوجيا الأمان في الخدمات المالية الرقمية وكيفية حماية المعلومات الشخصية والمالية للعملاء.

٦. اقترح تدابير فعّالة لمكافحة الجرائم المالية الرقمية وتحسين أمان المعاملات الإلكترونية.
٧. تطوير منصات الدفع الرقمية من خلال استحداث وتطوير منصات دفع رقمية محلية تلبي احتياجات السكان المحليين.
٨. التعاون بين القطاعين من خلال دراسة أهمية التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في تحقيق الشمول المالي الرقمي.
٩. اقترح آليات لتعزيز التعاون لضمان توفير الدعم اللازم وإزالة العقبات التشريعية والتنظيمية.
١٠. تحفيز الابتكار وتشجيع على تطوير حلول إبداعية وابتكارية لتعزيز الشمول المالي الرقمي ودعم الابتكار في القطاع المالي، مثل إنشاء مراكز البحث والتطوير.

المصادر والمراجع

1. Anushree, Srivastava. (2022). Digital Financial Inclusion: A Study to Find the Role of Financial and Digital Literacy in Achieving It. International Journal of Innovation in The Digital Economy, 13(1):1-12. doi: 10.4018/ijide.303611
2. Deepika, Saxena., Nihanshi, Goyal. (2022). Digital financial inclusion in india.. Interscience management review, 188-200. doi: 10.47893/imr.2022.1131
3. Hennie, F, Conradie. (2020). Non- governmental organisations and financial sustainability. Development WEuthern Africa, 16(2):291-297. doi: 10.1080/03768359908440078
4. K, Ganeshappa., Sureshravana. (2019). Financial inclusion through digital financial services. International Journal of WEcial and Economic Research, 9(3):34-46. doi: 10.5958/2249-6270.2019.00017.5
5. Lee, Ying, Tay., Hen, Toong, Tai., Gek, Siang, Tan. (2022). Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development. Heliyon, 8(6):e09766-e09766. doi: 10.1016/j.heliyon.2022.e09766
6. Lukas, Zöllner. (2023). Digital Financial Inclusion in a Decentralised Financial Environment. 257-264. doi: 10.1007/978-3-031-32719-3_19

7. M., Kerste., N., Rosenboom., B.J., Sikken., B.J., Sikken., J., Weda. (2011). Financing Sustainability: Insights for Investors, Corporate Executives, and Policymakers .
 8. Maeenuddin, Maeenuddin., Sha'ari, Abd, Hamid., Annuar, Md, Nassir., Mohd, Padzil, Hashim. (2020). Financial sustainability of microfinance providers. 1(١)
 9. Marcel, Jeucken. (2015). Sustainability in Finance .
 10. Mark, Havers. (2023). Financial sustainability in savings and credit programmes. Development in Practice, 6(2):144-150. doi: 10.1080/0961452961000157704
 11. MSc., Alessandro, , Pagani. (2022). Digital Financial Inclusion. 229-238. doi: 10.1108/978-1-80262-605-620221015
 12. Olaf, Weber. (2016). Finance and Sustainability. 119-127. doi: 10.1007/978-94-017-7242-6_10
 13. Paul, J., M., Klumpes., Martin, McKee., Rifat, Atun., Liyan, Tang. (2023). Financial Sustainability, Accounting and WEciety. WEcial Science Research Network, doi: 10.2139/SSRN.1825864
 14. Pooja, Jain., Deepika, Upadhyay., Geetanjali, Purswani. (2021). Digital Financial Inclusion: Strategic Issues and Imperatives. 297-309. doi: 10.1007/978-981-16-2652-4_15
 15. SWOn, Ray., Peter, J., Morgan., Vasundhara, Thakur. (2022). Digital Financial Inclusion and Literacy from a G20 Perspective. doi: 10.56506/uxoq1249
 16. Wang, M., WEng, W., & Qi, X. (2023). Digital inclusive finance, government intervention, and urban green technology innovation. Environmental Science and Pollution Research, 1-14.
 17. Werner, Gleissner., Thomas, Dipl.-Ing., Günther., Christian, Walkshäusl. (2022). Financial sustainability: measurement and empirical evidence. Journal of Business Economics, 92(3):467-516. doi: 10.1007/s11573-022-01081-0
- XiWolan, Yang., Yidong, Huang., Mei, GWO. (2022). Can Digital Financial Inclusion Promote Female Entrepreneurship? Evidence and Mechanisms. The North American Journal of Economics and Finance, 63:101800-101

أثر مخاطر تقلبات اسعار الصرف في الاستثمار سوق العراق للاوراق المالية The Impact of the Exchange Rate Burns on the Iraqi stock

الباحث

مها سعدون جواد

مصرف الرشيد

mouneer.1072.9@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يعد الاستثمار من الادوات الضرورية للتنمية وان توفير بيئة ومناخ استثماري يعد مرتكز اساسي في جذب الاستثمارات وتوظيفها ، ويعد سوق الاوراق المالية من البيئات الصالحة للتداول وتنمية الاستثمارات. والتي تواجه جملة من التحديات وخصوصا في ظل تقلبات سعر الصرف وما ينجم عنه من مخاطر . وخصوصا ان العراق بعد ٢٠٠٣ توجه نحو اقتصاد السوق وحصول حالة عدم الاستقرار وظهور السوق الموازي، مما اصبح من الضروري العمل مواجهة هذه المخاطر وهذه الدراسة تمثل احد التوجهات اصلاح المالية العامة من اجل تحقيق الأزدهار الاقتصادي . وتبلورت مشكلة الدراسة بصعوبة السيطرة على التقلبات والفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي وتهدف الدراسة الى تحليل واقع التقلبات اسعار الصرف في العراق ومدى حساسية المؤشر العام،



لاسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية لتلك التقلبات والمخاطر المحتملة والمؤثرة على حجم ونوع الاستثمار واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والاستنباطي واستخدام التحليل الاحصائي تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفرضية حول وجود علاقة ارتباط واثر ذات دلالة معنوية بين تقلبات الاسعار الصرف والاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية .

توصلت الدراسة الى ان هناك خطورة تقلبات الاسعار على المناخ الاستثماري وتقليل من كفاءة التداول ، وأوصت بإهمية وضرورة تنمية الوعي وتعزيز قدرة البنك المركزي على التحكم باسعار الصرف وخلق التوازن وضع إستراتيجية محددة لتحسين سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازية تدريجياً من خلال استبعاد الحلقات الوسيطة غير الضرورية والتي تساهم بارتفاع سعر الصرف لضمان استقرار السوق العراقية لكي تكون بيئة جاذبة للاستثمار .

الكلمات المفتاحية : تقلبات سعر الصرف ، الاستثمار ، سوق الاوراق المالية ، مخاطر سعر الصرف .

Abstract:

Development is one of the necessities of any country, but the main use, and this requires employing resources, attracting various influences, improving roads, and a completely investment climate, and the stock market is completed as one of the suitable trading environments for investment. However, in the current situation, there are various challenges that differ from the differences in the exchange rate, and in Iraq after 2003, they do not differ towards the market market, obtaining an absolute status and the emergence of the parallel market, which becomes necessary to work in the face of these various diversities, and the study represents the directions of public finance reform. In order to achieve economic prosperity.

The problem of the study was crystallized by the difficulty of controlling the machines and the gap between the official price and the parallel market, as long as it is not allocated economically, and this causes different risks to the stock market, from those most affected by those medical fluctuations. The study aims to analyze the reality of exchange rate fluctuations in Iraq and the general extent of stock prices in the Iraqi market. Securities have investment characteristics and potential risks affecting size and type. The research relied on the descriptive and analytical layers of deductive Newton and statistical analysis. Analysis and discussion of the results and hypothesis about the existence of a significant correlation and impact between the exchange rate classes and it is presented in the Iraqi Stock Exchange.

The study concluded that changes in climate prices affect the climate movement and reduce the efficiency of deliberation, and recommended the importance and necessity of developing awareness of the ability of the central bank to control exchange rates and create a specific balance to improve the price of the Iraqi dinar towards the US dollar in the American and parallel market, even by excluding intermediate links, and for this reason. It contributes to the rise in the exchange rate and the stability of the Iraqi market in order to be an attractive environment for investment.

keywords: exchange rate fluctuations, investment, stock market, exchange rate fluctuations.

تمهيد:

إن التطور الاقتصادي جعل الاسواق بين الدول تتداخل وعزز من التبادل ، ومع توسع التنمية والحاجة للاستثمار ظهر المؤسسات المالية كي تلعب دورا في دعم الاقتصاد الوطني وبرامج التنمية. حيث اصبح التدول بالعملات الاجنبية احد متطلبات التبادلات التجارية بين الدول وداخل الدولة الواحدة وبين المستثمرين، فقد اصبح التعامل في العملات الاجنبية من متطلبات واساسيات اقتصاديات

السوق وهنا ظهر اهمية وضع مقياس واسس للتحويل بين العملات مقبولة من قبل طرفي التبادل ولها القوة والثبات النسبي في التعاملات الا ان يتوجب على البلد المصدر او المستورد القيام بعملية التحويل العملة الاجنبية الى محلية وبالعكس ومن المعلوم على هذا الاساس ان الاداة الضابطة لهذه العملية وهو مايسمى سعر الصرف ، وغالبا ما يتعرض سعر الصرف الى تقلبات يرتد مخاطرها بشكل او بأخر على حجم ونوع ومستوى التعامل في سوق الاوراق المالية، وقد تم تاسيس سوق العراق للاوراق المالية في ٢٠٠٤ بموجب قانون ٧٤ والذي جاء لذلك الغرض، وهناك صعوبات وتحديات تواجه عمل السوق ومنها عدم استقرار سعر الصرف والصراع بين السعر الرسمي والسع الموازي في السوق. وهذه الدراسة تمثل احد التوجهات لأصلاح المالية العامة من اجل تحقيق الازدهار الاقتصادي .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة الدراسة

يعاني السوق العراق من حالة عدم الاستقرار وخصوصا في ظل تقلبات الاسعار وحاجة السوق المحلية الى العملات الاجنبية وخضوع اسعار الصرف الى تقلبات وظهور السوق الموازي مع ظهور مخاطر متنوعة تؤثر حتما على على سوق التداول للاستثمار ، فضلا عن تدهور في قيمة العملة الوطنية استنزف الاحتياطات النقد من جانب مع انهيار في معاملات التنمية الاقتصادية من جانب آخر ويتحمل سوق الاوراق المالية في العراق العبء ، مما ينعكس على الثقة او يسبب خسائر وفوضى واضطراب قد يؤدي الى اثار اقتصادية وانهيارات على مستوى الفرد والمؤسسات والاقتصاد الوطني، مع وجود ضعف في دراسة التنبيؤ بالمخاطر المترتبة على تقلب اسعار الصرف مما قد يؤدي الى مخاطر في استمرارية بعض المستثمرين او المؤسسات وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال تساؤل رئيسي مفاده :

- هل هناك علاقة تأثير للتقلبات سعر الصرف وما يصاحبها من تداعيات على مؤشرات السوق المالي والتداول .
- هل لتقلبات اسعار الصرف من اثر على حجم الاستثمارات واستقرار السوق والتنمية ؟
- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين تقلبات اسعار الصرف والمؤشر العام لأسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية ؟

٢.١- أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة من خلال الحفاظ على نظام مالي سليم من أجل بناء الاستقرار الاقتصادي من خلال وضع سياسة نقدية ومالية متوازنة مع الدعم لقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستثمار وتهيئة بيئة آمنة في سوق الأوراق المالية. ومعرفة ماهية وحجم المخاطر التي تتعرض لها تقلبات اسعار الصرف من مخاطر التعامل بالعملات الأجنبية وخصوصا في ظل بيئة متغيرة وتحديات متنوعة. فضلا عن التعرف على العلاقة وتأثير لمخاطر تقلبات سعر الصرف في المؤسسات المالية وانعكاس ذلك على استمرارية النشاطات الاستثمارية وتأثير ذلك على عملية التنمية. المساهمة في تقديم المقترحات وتوصيات للمعنيين ومتخذي القرار في البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية لاختذ التدابير والسياسات المالية والاقتصادية اللازمة التي تحافظ على استقرار اسعار صرف الدينار العراقي

٣.١- أهداف البحث

يمكن بلورة أهداف البحث من خلال الآتي :

- ١- دراسة واقع تقلبات اسعار الصرف في العراق ومدى حساسية المؤشر العام لأسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية لتلك التقلبات .

٢- التعرف على حجم المخاطر والعلاقة بين تقلبات سعر الصرف والمؤشرات في سوق الأوراق المالية وتحليل تلك العلاقة وبيان تأثيراتها.

٣- امانية وضع اليات واجراءات من اجل السيطرة ومعالجة التقلبات من اجل
الاصلاح المالي كونه الطريق لتحقيق الازدهار الوطني .

٤.١ - **فرضية البحث:** يمكن بناء فرضيتين رئيسية للبحث هما :

١. هناك علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة احصائية معنوية بين سعر الصرف والاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية .

٢. يوجد تأثيرات سلبية ذات دلالة معنوية احصائية ($\alpha=0.05$) مخاطر تقلبات اسعار الصرف والاستثمار في سوق العراق لاوراق المالية .

٥.١ - منهجية البحث والاساليب الاحصائية

اعتمد البحث الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي (المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي) في توصيف المتغيرات وتحليل المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة اسواء كان المتغير المستقل (مخاطر تقلبات سعر الصرف) المتغير التابع (مؤشرات الاستثمار سوق العراق للأوراق المالية) وعلى هذا الاساس تم اعتماد مجموعة من الاساليب أو الوسائل الاحصائية في تحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها والتحقق من مستوى نموذجها وهي كالاتي :

١. معامل اختبار (Mann – Whitmey) لاختبار باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز على الحاسبة (Spss-ver-10).

٢. (Views 5.1 عدد من الاختبارات بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي):

٣. اختبار (T -): وتستخدم لاختبار معنوية علاقات الارتباط وقياسها بين متغيرات الدارسة .

٤. معامل التفسير (معامل التحديد) (R^2): وهو يوضح مقدار التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد التي من الممكن تفسيرها عن طريق المتغير المستقل . و (R^2 -) معامل التحديد المعدل

٥. اختبار (F -): وقد تم استخدامه في اختبار معنوية علاقات التأثير وقياسها بين متغيرات الدراسة .

تم اختيار سوق العراق للأوراق المالية كعينة للدراسة بالاعتماد على كمجال للدراسة من خلال التقارير السنوية وتقارير البنك المركزي ، فضلا المؤشرات وطبيعة تقارير اسعار الصرف وتقلباته .

الكلمات المفتاحية : تقلبات سعر الصرف ، سوق العراق للأوراق المالية .
الاستثمار ، مؤشر السوق

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- المحور الاول : مدخل لماهية سعر الصرف ومخاطر التقلبات

١.١.٢- سعر صرف (المفهوم والاهميته الاهداف)

ان عملية التبادل وتقييم العملات الاجنبية والمحلية بحاجة الى اداة للقياس متفق عليها ومقبولة وهذا ما يطلق عليه بسعر للصرف، حيث يعرف بعدة معاني ومن زوايا مختلف تتفق جميعها في جوهر القصد .

• يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما تكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات. (صالح ، ٢٠٢٠: ١١)

• او بمعنى اخر هو عبارة عن عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على واحدة من عملة اخرى او هي قيمة العملة الوطنية باي عملة اجنبية. (عبد الحميد ، ٢٠١٦: ١٦)

لذا فهو سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدة من العملة ويتم هذا التبادل إما لحظياً أو آجلاً وبالسعر الواقعي فهو محصلة تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية وإن دراسة وتحليل سعر الصرف يستوجب ومدى تأثيرها على العملة الوطنية . (عبد اللطيف، ٢٠١٧ : ٣٨)

من هنا نجد بانه العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية ، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية الى العملة الأجنبية ، والحاجة للصرف الأجنبي تقتضي معاملات تتصل بالعالم الخارجي (دريش واخرون، ٢٠١٩ : ٢٢٣) وبهذا يعد سعر الصرف كسياسة اقتصادية له اهداف متنوعة تحكمه انظمة . وتظهر اهمية سعر الصرف من خلال الاهمية المساهمة في رفع كفاءة اسواق صرف العملات العالمية. كونه من اهم ادوات السياسة النقدية وهي بالتبعية ذات دور فاعل في السياسات الاقتصادية الكلية لانها تشكل الى جانب منظومة السياسات الاقتصادية الكلية الاخرى (مالية، تجارية، تنمية، استثمارية) الية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات والخارجية، ويعتمد سعر الصرف على طبيعة السياسة النقدية ونظام الصرف المتبع في البلد (العنبيكي، ٢٠١٩ : ٢٩)

٢.١.٢ - اهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف الى تحقيق مجموعة من اهداف ابرزها (والي و كاظم ، ٢٠٢٢ ص ١٠٨)

١- مقاومة التضخيم : تلعب سياسة الصرف دورا هاما في مكافحة ظاهرة التضخيم ولقد اعتمدت سياسة السعر من اجل الحد من التضخم النقدي.

٢- تخصيص الموارد : يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر يعكس تنافسية الاقتصاد القومي مع باقي الاقتصاديات في العالم .

٣- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات او بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

٤- تنمية الصناعات المحلية : يمكن للبنك المركزي ان يعتمد سياسة تخفيض اسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية فمثلا اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

٥- اقامة سعر الصرف متعدد: يرمي نظام اسعار الصرف المتعدد الى تخفيض اثار حدة التقلبات في الاسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الاغراض المحددة.

٣.١.٢- انواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة

الادبيات المتخصصة تناولت سعر الصرف من اكثر من اسس وتتفق بشكل عام على عدد من الانواع هناك من يقسمها الى ثلاثة : (391 p ٢٠١٩ International economic

١. سعر الصرف الاسمي: وهو السعر النسبي لعمليتي دولتين،
٢. سعر الصرف الحقيقي : هو سعر الصرف المعدل لمستويات أسعار السلع النسبية، أي إنه سعر الصرف النسبي لسلع دولتين .
٣. سعر الصرف الفعال : إنه مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما مقابل عملتين، أو أكثر، إذ يبين مدى إرتفاع أو انخفاض عملة معينة مقابل سلة من العملات، وليس مقابل عملة واحدة لأن أي عملة تنخفض مقابل عملات مختلفة، وترتفع مقابل عملات اخرى.

وهناك من يقسمها الى حالتين هما سعر صرف الشراء وسعر صرف البيع فضلا
عن انواع اخرى تتناولها الادبيات المتخصصة. (Shapiro, Alan C, and Paul
Hanouna, (2020), p p, " 84 .)

٢.٢- العوامل المؤثرة في طلب و عرض العملات الأجنبية

هناك عوامل متعددة تآثر في ثبات واستقرار سعر الصرف بل غالبا ما يخضع
للتقلبات والتغيير. فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا وأن
لسعر الصرف أهمية كبيرة عند معظم الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر بشكل
مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى ذلك تأثيره على حجم
التجارة الخارجية ووضع الميزان التجاري للدولة.

(H. Moffett , David K, Arthur I, Stonehill, and 287p 2021 ,)

وهناك من بعض العوامل المهمة وكما يأتي : (ابراهيم ٢٠٢٢: ٢٧)

١- معدلات التضخم النسبية : تؤثر معدلات التضخم النسبية في نشاط التجارة
العالمية مما يؤثر في الطلب والعرض للعملات الأجنبية ومن ثم التأثير في أسعار
صرف العملات.

٢- معدلات الفائدة النسبية : تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة النسبية على
الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية مما يؤثر في طلب وعرض العملات
الأجنبية ومن ثم تؤثر في أسعار صرفها .

٣- مستويات الدخل النسبية : يؤثر في أسعار الصرف هو مستويات الدخل إذ
إن مستويات الدخل تؤثر في كمية الواردات المطلوبة، وكمية الصادرات من السلع
والخدمات أما بالإنخفاض، أو الارتفاع بحسب مستويات الدخل مما يؤثر ذلك في
أسعار الصرف .

٤- الرقابة الحكومية : تؤثر الرقابة الحكومية في أسعار الصرف بوساطة وضع ضوابط على الصرف الاجنبي ، وفرض ضوابط على التجارة الدولية.

(Madura, Jeff " p112 , (2020))

٥- التوقعات : تؤثر توقعات السوق لأسعار الصرف المستقبلية في أسعار الصرف، إذ تتفاعل أسواق

الصرف الاجنبي مع الاخبار، أو الاحداث إيجابية كانت أم سلبية ولها تأثير في المستقبل،

٦- ميزان المدفوعات: يحوي ميزان المدفوعات على مجموعة من العناصر التي تؤثر في طلب والعرض على العملات الاجنبية مما يؤثر ذلك في أسعار الصرف.

٧- سيولة العملة : تؤثر سيولة العملة في سعر الصرف، فإذا كان السوق الفوري للعملة ذات سيولة فلن يكون سعر صرفه شديد الحساسية فيما يخص عمليات البيع، والشراء الكبيرة لوجود مجموعة من البائعين والمشتريين للعملة، أما إذا كان السوق الفوري غير سائل، وحصلت عملية بيع أو شراء واحدة كبيرة، فسيكون سعر الصرف حساسا للغاية.

٣.٢- المخاطر الناجمة عن تقلبات اسعار الصرف

تعد تغيرات اسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه الشركات العاملة في المجال الدولي اذا تنشأ المخاطر السوقية (النظامية) بسبب حساسية الشركات لتقلبات عوامل عديدة منها تتمثل في اسعار السلع واسعار الصرف تكون تقلبات اسعار واسعار الفائدة ، وتلعب قوى السوق دورا كبيرا في تحديد تلك العوامل، الصرف مصدرا لمخاطرة اضافية أو ان تخفض تلك المخاطرة وذلك يعتمد على حجم تلك التقلبات واتجاهاتها وعليه فقد عرف التعرض لمخاطر اسعار الصرف

على انه حساسيه سعر السهم للشركة مقاسا بالعملة المحلية ، للتغير في قيمة تلك العملة (شاهد : ٢٠٢٣ ، : ٣٤)

يعد خطر سعر الصرف نوع من المخاطر المالية التي تهدد قيمة المؤسسة في المستقبل، لما تسببه من تذبذب في نتائجها المالية والإقتصادية ، وتشويه مركزها المالي. كما يعتبر التعامل بالعملات الأجنبية من أكثر العمليات المصرفية خطورة ، حيث يؤدي التعامل بالعملات الأجنبية في بعض الأحيان إلى إفلاس الشركات ، ويعود السبب الرئيسي لذلك هو الاعتقاد الخاطئ بتحركات أسعار صرف العملات بالإضافة إلى الطمع غير المراقب بهدف تحقيق أرباح طائلة . (النعمي ٢٠١٤ ص ٣٨)

٤.٢- اسباب تغيرات اسعار الصرف

١- قيمة الصادرات والواردات

٢- التدخلات الحكومية

٣- الوضع العام لميزان المدفوعات

٤- التضخم النقدي

٥- لوضع السياسي والاقتصادي والامني

حيث اكدت القوانين والتعليمات الخاصة بالعمل المصرفي او الصادرة من البنك المركزي إذ حددت تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم (٤) لسنة (٢٠١١) في الفقرة الثانية من المادة وفي سنة ٢٠٢٠ حدد البنك المركزي العراقي النسبة هذا النسبة بمقدار ٢٠ % نظرا لارتفاع أسعار الصرف فضلا عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمخاطر مثل اتفاقية بازل وكذلك لإرتباطها بالمخاطر المصرفية الاخرى فهي كثيرة .

و بشكل عام تقسم الى ثلاثة اتجاهات وهي : (المجمع ، ٢٠٢٣ ص ٢

١. الأخطار المالية والأخطار غير المالية (المعنوية).

٢. الأخطار البحتة وأخطار المضاربة.

٣. الأخطار العامة والأخطار الخاصة .

وتقسم وتصنف المخاطر الى اكثر من نوع ووفق اكثر من اساس وهناك من يعتمد على تصنيف ثلاثي يتمثل بالاتي : (Rahima, and H. Abdelkade , 2021: p221)

أ. المخاطر النظامية وهي تلك المخاطر التي تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل جميع متغيرات الاقتصاد الكلي وتتسم المخاطر النظامية بانها تؤثر على كل الاستثمارات ، و لايمكن تجنبها بالتنوع ، يمكن قياسها بمعامل البيتا.

ب. المخاطر اللانظامية وهي المخاطر ذات السمة الخاصة والتي تنشأ بفعل عوامل خاصة بالمؤسسة بعينها وعادة ما تعرف بالمخاطر اللاسوقية او الاستثنائية او المخاطر التي يمكن تجنبها .

ج-المخاطر الكلية وتعرف بانها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار سواء كان في الاوراق المالية او التجارية وان حاصل جمع المخاطر النظامية مع المخاطر اللانظامية سيشكل المخاطر الكلية.

د-من جانب اخر يمكن ملاحظة انواع المخاطر حيث يمكن الإشارة إلى المخاطر مثل فرص الحصول على نتيجة غير متوقعة أو سلبية. يمكن وصف أي عمل أو نشاط يؤدي إلى خسارة أي نوع على أنه خطر. هناك أنواع مختلفة من المخاطر التي قد تواجهها الشركة وتحتاج إلى التغلب عليها. على نطاق واسع، (B. Perera ،, Timothy S, and M. Hector ، 2020: p 471)

(

٥.٢- المحور الثاني سوق العراق للاروراق المالية المهام والمؤشرات

١.٥.٢- نبذه عن سوق العراق للاوراق المالية المهام سوق العراق للاروراق المالية

يعد سوق العراق للاوراق المالية من المؤسسات ذات التأثير الفاعل في الاقتصاد الوطني، تأسس السوق ، في حزيران ٢٠٠٤ بموجب قانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ ويعمل تحت إشراف هيئة الاوراق المالية العراقية وله شخصية مستقلة تتأسس على غرار الاسواق العالمية في الدول الاوربية والبورصات المعروفة مثل امريكا طوكيو و لندن وغيرها . ويهدف السوق إلى تنظيم وتسهيل التعامل بالأوراق المالية، وكذلك أعمال التسوية المالية والمقاصة والحفظ والإيداع وغيرها، كما يسعى السوق إلى نشر الوعي الاستثماري وكذلك فرص الاستثمار، علاوة على التواصل مع اتحادات أسواق المال العربية والدولية بهدف تطوير نشاط السوق. كما إن السوق هو كيان قانوني ذو استقلال مالي وإداري، وله الحق في رفع الدعاوي أمام المحاكم، وله الحق بفرض غرامات مالية على الخاضعين لسلطة السوق والذين يخرقون اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بالسوق والهيئة. ويمول نفسه من الرسوم التي تدفع من الشركات المدرجة والعمولات التي يحصل عليها من حجم التعامل التجاري الذي يتم في السوق إضافة إلى الغرامات المفروضة. (عبود ، والبرزنجي ، ٢٠١٨ ، ٨٩)

وقبل ٢٠٠٣ كان هناك نشاط ما بسبب نهوض القطاع الخاص وخصوصا في الثمانينيات وكان يطلق على السوق الحالية اسم بورصة بغداد وتحت ادارة وزارة المالية العراقية، ومن الطبيعي ان مركزية الدولة انعكست على انشطة السوق فكانت هناك تحديات ومظاهر سلبية منها (مثل سيولة الأوراق المالية، ، ومحدودية عدد المستثمرين وبدائية التداول والاغلبية كانت للمستثمر المحلي مع ضعف الشفافية والتحليل المالي فيه، علاوة على تذبذب أسعار الأسهم وارتفاع المؤشرات وانخفاضها وخصوص خلال مرحلة الحصار حتى قبيل الاحتلال للفترة

من (١٩٩١-٢٠٠١) وكان طبيعياً إن السوق لم يستطع التواصل مع الأسواق الإقليمية والعربية والدولية كونه كان يعمل في ظل بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة عانت الكثير من الاختلالات ، وبعد ٢٠٠٤ اخذ السوق يعمل وفتح له فروع في عدد من المحافظات (موقع السوق : <https://www.isc.gov.iq>)

وقد حدد القانون رقم ٧٤ في ٢٠٠٤ النظام والاهداف في القسم الثاني الفقرة ٦ عدد من المهام التي ينبغي ان يعمل على تحقيقها السوق وهي من دواعي الاسباب الموجبة لوجوده تهدف سوق الاوراق المالية لتحقيق الآتي : (قانون المؤقت لاسواق الاوراق المالية ٧٤ لسنة ٢٠٠٤)

أ. المحافظة على المعايير المعترف بها للشركات بطريقة تتناسب مع اهداف المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمر في السوق.
ب. تعزيز مصالح المستثمرين في الاسواق الكفوءة ، الموثوق بها ، التنافسية ، الشفافة والصادقة.

ج-تنظيم وتسهيل التعامل العادل ، الكفاء والمنظم في السندات ، ومن ضمنها تصفية وتسوية مثل هذه المعاملات.

د- تنظيم التعامل للاعضاء في الخدمات التي تخص السندات وكذلك المعاملات الاجرائية وتحديد الحقوق والالتزامات للجهات المعنية وكذلك الوسائل لحماية مصالحهم القانونية.

هـ-للمساعدة في زيادة رأس مال الشركات المدرجة او التي تنوي ان تدرج نفسها في قائمة السوق

و-المشاركة ، ان كان ذلك مناسباً ، في برامج تعليمية استثمارية لاطلاع

المستثمرين الكفوئين على فرص الاستثمار في سوق الاوراق المالية

ز-جمع وتحليل ونشر احصائيات ومعلومات ضرورية لتحقيق الاهداف
المنصوص عليها في هذا القانون.

ح-انشاء ودعم الاتصالات مع اسواق الاوراق المالية في الاسواق العربية
والعالمية والمفيدة في تنمية اسواق الاوراق المالية وغيرها من الاسواق المجازة.

ط-القيام بخدمات وفعاليات اخرى ضرورية لدعم اهدافها.

٢.٥.٢- ماهي مؤشر سوق العراق الاوراق المالية

من الطبيعي ان سوق الاوراق المالية لابد ان يكون فيه أداة لقياس حركة التبادلات والتعامل بالأسهم وهذا يتم من خلال عدة مؤشرات السوق market index هو عبارة عن قيمة تقيس التغيرات الحادة في سوق الاوراق المالية ويتم تكوين المؤشر وتمديد قيمته في مرحلة البداية ثم تتم مقارنة قيمة المؤشر بعد ذلك عند اي نقطة رسمية وبالتالي يمكن التعرف على تحركات السوق سواء الى الاعلى او الى الاسفل اذ يعكس المؤشر اسعار السوق واتجاهاته وليس الورقة المالية والذي بدوره يعطي مؤشرا واضحا للاقتصاد ككل وفي هذا الصدد يوجد نوعين من المؤشرات تقيس حالة السوق بصفة عامة مثل مؤشر داوجونز لمتوسط الصناعة dow jones industrial (djia) ومؤشر ستاندراند اندوبور (s&p. standard & poor ومؤشرات تقيس حالة السوق بالنسبة لصناعة معينة ومن امثلتها مؤشر داوجونز لصناعة النقل transportation index dow jones ومؤشر ستاندراند اندوبور لصناعة الخدمات العامة public utilitizws luder (شندي، ٢٠١٣ ص ٣٣١) وتبرز اهمية المؤشرات خلال المزايا التي يحققه السوق ومنها:
أ. يلخص المؤشر اداء السوق الاجمالي .

ب. تساعد المؤشرات على قيام السوق باعادة تنظيم نفسه وعملياته مرة اخرى.

ج- احد الاتجاهات في تحديد سعر السهم يتمثل في خصم التدفقات النقدية المستقبلية له.

د- يمكن للمستثمرين مقارنة اداء مؤشر سوق الاسهم بمؤشرات اسواق الاسهم من العالم الامر الذي يساعد في تحديد اتجاهات السوق بالمقارنة بالاسواق الاخرى .

وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات:

أ- المؤشر العام لاسعار الاسهم stock price index هو مؤشر احصائي يستخدم كمقياس للحركة العامة في السوق يتألف من مجموعة اوراق مالية تعكس حالة السوق بأكمله وفي حالة ارتفاع هذا المؤشر يفترض ان السوق ككل - يكون مرتفعا وعندما ينخفض فان السوق ككل ينخفض .

ب-مؤشر القيمة السوقية (رسملة السوق) market capitalization Index يقصد برسملة السوق المالي مجموعة من الاسهم المدرجة في السوق بمتوسط اسعارها في نهاية المدة ويشير ايضا هذا المؤشر الى اجمالي قيمة الالوراق المدرجة في السوق

ج-مؤشر حجم التداول trading volume Index يحتمل حجم التداول قيمة الاسهم التي تتداول في قاعة السوق بمختلف الاسعار خلال مدة معينة ويعد من المؤشرات التي تعطي تلميحات مهمة على قوة السوق واحتمالات صعوده او هبوطه في المستقبل ويقاس هذا المؤشر من خلال قسمة مجموع الاسهم المتداولة في البورصة على الناتج المحلي الاجمالي .

د- مؤشر معدل الدورات share turnover يشير مؤشر معدل دوران السهم كنسبة مئوية لتداول الاسهم او مجموعة شركات داخل قطاع واحد للتعرف على نشاط هذه الاسهم في سوق التداول خلال مدة زمنية معينة ويمكن استخراج معدل الدوران من خلال قسمة اجمال الاسهم المتداولة على رسملة السوق خلال العام او خلال اي مدة زمنية معينة .

هـ- مؤشر عدد الشركات number of companies يقصد به عدد الشركات المدرجة من السوق المالي ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على حجم السوق ان هذا المؤشر يفقد تلك الدلالة اذا لم يصاحبه استخدام مؤشر القيمة السوقية .

مزاي مؤشّر سوق الأوراق المالية: (الدعي ، ٢٠١٠ : ١٧٦)

- ١- يلخص المؤشر اداء السوق الاجمالي .
 - ٢- تساعد المؤشرات على قيام السوق باعادة تنظيم نفسه وعملياته مرة اخرى .
 - ٣- احد الاتجاهات في تحديد سعر الاسهم يتمثل في خصم التدفقات النقدية المستقبلية له .
 - ٤- يمكن للمستثمرين مقارنة اداء مؤشر سوق الاسهم بمؤشرات اسواق الاسهم في العالم .
- والاضافة الى المزايا المشار اليها فان هناك شروط واسس يجب توافرها في المؤشرات ولعل هم هذه الشروط
١. يجب ان يكون فيه المؤشر عبارة عن اسهم تمثل جميع الانشطة الاقتصادية.
 ٢. يجب ان تكون طريقة حاسبة واضحة بالنسبة الى المستثمر العادي.
 ٣. يجب ان يتضمن حجما كبيرا من الاسهم.

٤. يجب ان يحدد وزن واهمية نسبية كل سهم وان يكون الوزن معروفا .

٣.٥.٢- دور الاسواق المالية في دعم الاستثمار

يعد الاستثمار من اهم الانشطة التي تسعى الدول لجذبها سواء من المصادر المحلية او الاجنبية وايضا تسعى لتشجيعها وخلق بيئة جاذبة وامنة ومجدية ويعد سوق الاوراق المالية من اكثر الانشطة والمؤسسات التي تؤثر في الاستثمار ، حيث تمثل الوسيلة الاساسية للاستثمارات المالية في الأسهم والسندات. كما تؤثر على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي غير المباشر، وتدعم النشاط الاقتصادي وتحفز إعادة تدوير رأس المال وتنشيط الأعمال، ومن ثم تؤثر على زيادة النمو الاقتصادي. ورغم التحديات المختلفة التي تواجه عملية الاستثمار بالعراق والاسباب مختلفة وخصوصا بعد ٢٠٠٣ سواء الواقع الامني او التشريعي او حالات الفساد او زيادة المخاطر ، الا ان السوق العراقي مازال بحاجة الى انواع الاستثمارات من اجل تحقيق التنمية والنهوض بمختلف القطاعات الصناعية منها او الخدمية وغيرها(عبد الغني، ٢٠٢٠ : ٢٥٨)

والاستثمار هنا يعني شراء أصول ذات قيمة، يشترىها المستثمر بناء على توقعات لها إما :بارتفاع قيمتها بمرور الوقت .وإما للقناعة بأنها سوف توفر مصدراً جديداً للدخل. فلا بد من تقييم أداء سوق الأوراق المالية خلال فترات معينة من خلال تحليل تطور أداء سوق الإصدار وسوق التداول وتقييم أداء كل سوق على حدة في ضوء بعض المؤشرات المالية وتحديد نقاط القوة والضعف وتقديم الحلول .

ولغرض تشجيع الاستثمار في سوق الاوراق المالية ينبغي تهيئة المناخ الاستثماري الملائم من حيث التشريعات والانظمة والمعايير واليات التعامل مع اهمية خلق بيئة تتسم بالاستقرار السياسي والامني مع وجود مساحات للعمل للقطاعات المختلفة وفق تخطيط سليم وواعي لاولويات التنمية. وعلى هذا الاساس فان هناك مزايا وعيوب الاستثمار في الأسهم منها الاستفادة من الاقتصاد المتنامي

..وأفضل طريقة لمواجهة التضخم ولا يتطلب الاستثمار في الأسهم رأس مال كبيراً مع امكانية توفير السيولة.

هي مخاطر مرتبطة بالمطالبة .عندما لا تستطيع شركة أو دولة سداد رأس المال أو دفع الفائدة على الدين، يكون هناك تخلف .يوجد خطر التخلف عن السداد بالنسبة لسندات الدين (السندات، وشهادات الإيداع ، وما إلى ذلك). يتم استخدام نظام تصنيف لتقييم مخاطر التخلف عن السداد للكيان.

من هنا نجد ان عملية إن زيادة حجم ونشاط وكفاءة أي سوق للأوراق المالية يتطلب ضخ المزيد من الأدوات بهدف استقطاب عدد كبير من المتعاملين، أداء سوق الأوراق المالية للوظائف المناطة بها، والمتمثلة في تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار يعتمد على مدى تقدم الاقتصاد القومي ومدى تنوع الأدوات المالية فيها. فكلما تنوعت الأدوات المالية كلما ساهم ذلك في زيادة الاستثمار في سوق الأوراق المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على أدائها، وبالتالي تفعيل وظيفتها في الاقتصاد القومي، وهنا نجد لابد متنوع الادوات المالية في تطوير الاسواق والاستثمار بها بهدف إيجاد فرص استثمارية تتلاءم مع توجهات كل مستثمر.

٣- المبحث الثالث/ مخاطر تقلبات الاسعار على مؤشرات الاستثمار السوق (الجانب التطبيقي)

٣.١- تغيرات سعر الصرف في العراق :

لغرض معرفة واقع التأثير والعلاقة بين تقلبات سعر الصرف على طبيعة وحجم ونوع الاستثمارات في سوق الاوراق المالية العراقي ومؤشرات معدل الدوران لابد من دراسة واقع سعر الصرف للدينار العراقي والسياسة النقدية المعتمدة. من المعلوم ان العراق بعد ٢٠٠٣ اراد ان يطور سياسته الاقتصادية اعتماد اقتصاد السوق وبالتالي جعل سياسته النقدية والمالية بهذا الاتجاه فقد اصد قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالنك المركزي والذي خوله الى العمل بسياسة سعر الصرف

المعوم وليس الثابت منها كان المزاد العملة واحدة من الاساليب التي اعتمدت في التأثير على الطلب من اجل استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم فضلا عن سد الاحتياطات للتمويل لأغراض الاستيراد وكأسلوب يفترض مؤقّت فقد ساهم المزاد في خلق ثبات نسبي واستقرار وتوازن بين الطلب والعرض على العملات الأجنبية مقابل المحلية (شاهد: ٢٠٢٣: ٢٧٥)

ولكن في الواقع كان هناك اختلال في تنظيم عملية الاستيراد وسيطرة السوق الموازي ، وتهريب العملة وعدم وجود صناعة محلية وتداخل السياسة بالاقتصاد مع انتشار الفساد وغسيل الأموال . جعل هناك فارق بين السعر الموازي وسعر الصرف الرسمي وهذا انعكس على دخل المواطن والقدرة الشرائية وأسعار السلع والخدمات .

وبالعودة الى الأعوام ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨ نجد ان هناك استقرار نسبي لسعر الصرف وفارق قليل مع السوق الموازي حيث تتراوح المعدل (١١٨٠ - ١٢٢٣) وهذا ساهم في انخفاض قيمة التعامل وحسن من قدرة الدينار العراقي في التبادل (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٨ : ٥٣) وفي ظل هذه السياسة النقدية استمر البنك المركزي في دعم واستخدام سعر الصرة كأداة لتحقيق الاستقرار لقيمة الدينار العراقي حتى عام ٢٠١١ ، ثم أعاد البنك المركزي النظر لتخفيض سعر الصرف الى ١١٦٦ بعد ان كان ١١٧٠ وهذا بدء العمل به منذ عام ٢٠١٢ وما بعدها وخصوصا في ظل وجود احتياطي من العملات الأجنبية. ورغم ان سنة ٢٠١٤ وما تلاها من سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات ودخول العراق في حرب من اجل مكافحته والقضاء عليه عمل البنك المركزي على تحسين اليات التداول بحيث ان انعكس ايجابيا على الاستقرار النسبي لمستوى الاسعار وخصوصا للفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٩ وهذا عزز الثقة للمستثمرين في سوق المال العراقي . والملاحظ في ان هناك سياسة جديدة بعد عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ اذا تم رفع قيمة سعر الصرف واعتماد ١٤٦٠ كاساس

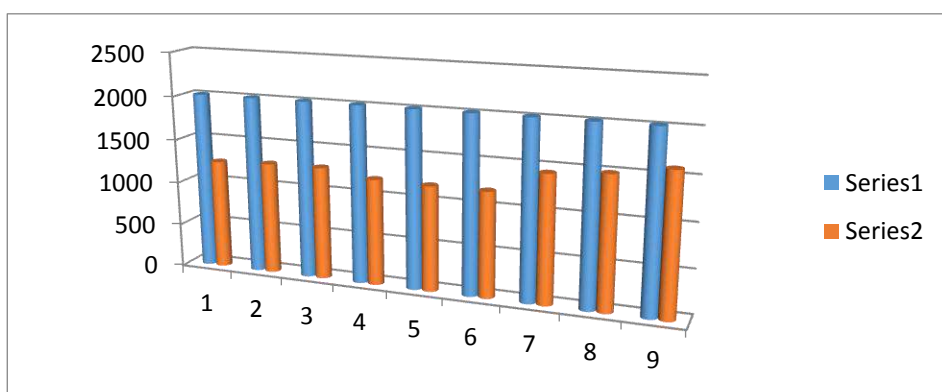
للتبادل وهذا كان المبرر هو حالة هبوط اسعار النفط وسد فجوة التضخم في الميزانية فضلا عن ما مر في البلد من تاثر بسبب جائحة كورونا التي ادت الى عجز كبير في الميزانية العامة (تقرير السياسة الاقتصادية للبنك المركزي العراقي ٢٠٢١ ص ٩)

اما خلال سنتي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وامام دعوى ان هناك اضرار بسبب رفع سعر الصرف وضراره على المواطن والمستثمر والسوق وعلى اساس كبح والسيطرة على حركة السوق الموازي عملت الدولة على خفض سعر الصرف الى ١٣٠٠ لتحسين قدرة الدينار ولكن كان رد الفعل غير متوقع في السوق الموازي اذا اصبح هناك فارق وفجوة جديدة حيث قفز سعر الصرف الى ١٥٠٠ في السوق الموازي وحاولت فتح منافذ للحصول على الدولار للمواطن بشكل مباشر ولكن اخفقت في السيطرة بسبب الفساد والتلاعب عدم وجود آليات سليمة ، ورغم استمرار مزاد العملة ببيع عبر نافذة ذات مواصفات لكن الطلب كان اكبر مما جعل السعر يصبح ١٦٠٠ حتى وصل ١٦٨٠ وخصوصا في ظل التدخل للبنك الفدرالي وفرض العقوبات والعوامل الاخرى قرر البنك المركزي رفع قيمة سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار بنسبة ١٠ في المئة في إجراء هدفت إلى الحد من انخفاض قيمة العملة الذي صاحب اعتماد أنظمة أكثر صرامة بشأن التحويلات المالية خارج البلاد. ومن ضمن الاجراءات لمعالجة التقلبات فقد وافقت الحكومة العراقية حينها على مقترح البنك المركزي برفع قيمة سعر الصرف من نحو ١٤٧٠ دينارا إلى ١٣٠٠ دينار للدولار الواحد ، وهو ما كان له أثر واضح في سوق الصرف حينها بخفض الأسعار التي وصلت لمستوى ١٧٠٠ دينار في السوق الموازية. انظر جدول (١)

انظر جدول رقم (١)

تطورات سعر الصرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي في مزاد العملة الاجنبية وسعر الصرف الموازي

النسبة	السعر الموازي	نسبة التغير %	السعر الرسمي	نسبة التغير %
٢٠١٥	١٢٤٧	٧.٤	١١٦٧	٠.٠٨
٢٠١٦	١٢٧٦	٢.٢	١١٩٠	١.٩
٢٠١٧	١٢٨٥	-١.٤	١١٩٠	٠.٠
٢٠١٨	١٢٠٩	-٣.٨	١١٩٠	٠.٠
٢٠١٩	١١٩٦	-١.٠	١١٩٠	٠.٠
٢٠٢٠	١١٩٦	١	١١٩٠	٠.٠
٢٠٢١	١٤٤٧	٠.٢	١٤٥٠	٠.٢١
٢٠٢٢	١٥٠٠	٠.٢	١٤٥٠	٠.٠
٢٠٢٣	١٦٠٠	- ٠.١	١٣٢٠	-٠.١٥



شكل رقم (١) يبين تطور سعر الصرف في السوق الموازي

وعلى هذا الاساس ومن خلال الجدول السابق ومايوضح في المخطط رقم (١)
فان حالة سعر الصرف الرسمي اخذت نسبيا في الاستقرار ولكن للسياسة النقدية
غير الواضح ولعوامل عديدة تلجا الدولة لتغيير سعر الصرف الرسمي على اساس
كونه حل للتوازن وتقوية الدينار العراقي لكن بالمقابل نجد ان للسوق الموازية قوة
تجاه حركة اصلاح مستغلة حالة الفجوة بين العرض والطلب وحالة التهريب وعدم
وجود نظام حقيقي للرقابة مع تداخل المصالح لبعض الدول في البيئة العراقية ،
ورغم استمرار مزاد العملة في توفير كميات سواء لاغراض الاستيراد او الحاجة
المحلية او للمواطنين وفق بوابة المصارف حيث تشير التقارير ان حجم المبيعات

عبرة هذه النافذة مبيعات البنك المركزي العراقي، أو ما يعرف محليا بمزاد بيع العملة، شهدت اضطرابا كبيرا في الأسابيع الماضية، بعد أن شهد المزاد تراجعا في بيع العملة بنسبة تتراوح بين ٤٠% و ٥٠%، وهو ما يراه اقتصاديون مرتبطا بارتفاع سعر صرف الدولار في الأسواق الموازية (السوداء) بما أدى لارتفاع سعر الصرف إلى أكثر من ١٥٠٠ دينار للدولار الواحد، في وقت يبيع فيه البنك المركزي الدولار الواحد بـ ١٣٢٠ ديناراً. يمكن تصوره من خلال الملاحق المرفقة وتحديدًا للسنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و تفاصيل سنة ٢٠٢١ على مستوى الشهر وهذه تعد آخر البيانات علما ان البنك يعلن يوميا مزاد العملة وبشكل مفصل فضلا عن تفاصيل المبيعات على مستوى القطاعات المستثمر بها .

وبالعودة للجدول رقم (١) اما فيما يخص عملية الاستقرار وارتفاع الفجوة للسنوات ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وخصوصا بعد ان تدخلت الخزانة الامريكيه والبنك الفدرالي وما صاحبها من عقوبات على عدد من المصارف وطرح اهمية الالتزام بالمنصة لاغراض منع التهريب فقد وصلت قيمة الدولار إلى ١٥٨٠ دينار، خلال شهر ايلول من ٢٠٢٣ قبل أن ينخفض إلى أقل من ١٥٠٠ دينار، ثم ليرتفع إلى ١٥٢٠ - ١٥٤٠ دينار للدولار الواحد بعد يومين وخصوصا عندما تم ايقاف ١٤ مصرفا عراقيا من إجراء معاملات بالدولار هذا جعل عدد من المصارف والصيرفات يحذر من احتمال ارتفاعات غير مسبوقة "نقص العرض" وزيادة الطلب ، ورغم عدة اجراءات ومحاولات امنية ومالية لتخفيض وتقليص الفجوة لكن مازال هناك فارق غير منطقي كما إن "الإجراءات كانت غامضة بطبيعتها، مما يمكن أن يسهم بزيادة ابتعاد المواطنين عن النظام المصرفي، ويعيق تحديث النظام المالي للبلاد."

بينما وصلت مبيعات البنك المركزي من الدولار هذا اليوم إلى ١٣٣ مليون دولار بلغت قيمة الحوالات منها ١٩٥ مليون دولار. إلا إن "الحكومة والبنك المركزي لم يجدا حتى الآن حلا حقيقيا لمشكلة الدولار المتمثلة بالتجارة خارج إطار الدولة." ،

فإن عدم وجود منافذ رسمية لبيع الدولار وضع المحافظة تحت قبضة السوق الموازية ، إذ لا وجود لسلطة البنك المركزي على الدولار في ثاني أكبر محافظة عراقية وفي ظل استمرار ارتفاع سعر صرفه أمام الدينار .

٢.٣ - مؤشرات الاستثمار ومعدل الدوران

ان سوق الاوراق المالية يعد البيئة السليمة لجذب المستثمرين ولتداول البيع والشراء للاسهم من هنا تظهر اهمية المؤشرات والمقاييس التي يمكن معرفة حجم ونوع وتوجه الاستثمارات وعلاقته ببرامج التنمية.

ومن المعلوم ان اسعار الصرف وتقلباتها ستؤثر حتما على عمليات الاستثمار ومجالات التنافس ودرجات الامان وتنافسية الشركات وعلى أسعار أسهمها . ولهذا فان ارتفاع قيمة العملة المحلية (في إطار نظام الصرف العائم) سيؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج ومنه ارتفاع أسعار السلع المنتجة مما يؤدي الى انخفاض تنافسية هذه المنتجات في السوق وبالتالي انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة مما ينجر عن هذا الانخفاض ارتفاع في أسعار الفائدة و كذا زيادة معدلات التضخم و بالتالي تغير اتجاه مؤشر السوق من الارتفاع الى الانخفاض . ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف ومؤشر الأسواق المالية

يوضح الجدول (٢) مسار معدل دوران الاسهم في العراق وهو يمثل قيمة الاسهم المتداولة الى القيمة السوقية لتلك الاسهم ، حيث نجد ان هناك تذبذب في المسار بين انخفاض وارتفاع وخصوصا في ومن ثم عاود بالانخفاض في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ حيث بلغ (٧.٦،٧.٧،٦.٢) وبمعدل سنوي (١.٥ ، ١.٤ %،

١.٣ %) اما خلال عامي (٢٠١٦،٢٠١٧) سجل معدل الدوران بنسبة

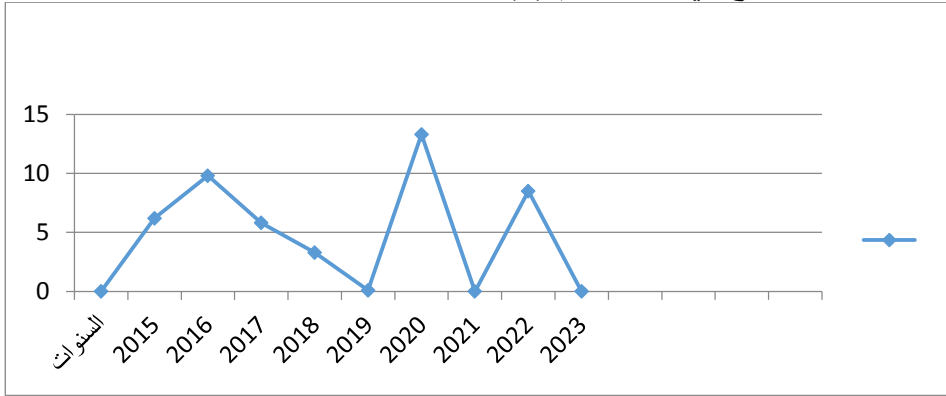
(٩.٨،٥.٨) وبمعدل سنوي (% ٢.٣ ، ١٣.٩) ثم عاود بالانخفاض في عامين (٢٠١٨،٢٠١٩) حيث بلغ (٠.١،٣.٣) وبمعدل سنوي (% ٠.١) ثم عاود بالارتفاع المتذبذب خلال الاعوام (٢٠٢٠،٢٠٢١) حيث بلغ (١٣.٣،٠.٩)

ويعادل سنوي بلغ (١٤.٧%) اما بعد ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ تشير المعطيات انخفض الى (٨,٥) ويعادل سنوي (١٢%) .

جدول رقم (٢) تطورات مؤشر معدل الدوران في سوق العراق للأوراق المالية

السنوات	معدل الدوران السهم	نسبة التغير %
٢٠١٥	٦.٢	١.٣%
٢٠١٦	٩.٨	١٣.٩%
٢٠١٧	٥.٨	٢.٣%
٢٠١٨	٣.٣	٤.٠%
٢٠١٩	٠.١	٠.١%
٢٠٢٠	١٣.٣	٠.٨%
٢٠٢١	٩.١	١٤.٧%
٢٠٢٢	٨.٥	١.٠%
٢٠٢٣	٩.٧	١.٢%

والملاحظ من خلال التقارير ان مستوى التداول والاستثمار لم يكن بشكل تصاعدي او متوازن بل كان يختلف حسب درجات المخاطر التي يتعرض لها سعر الصرف وتقلباته كما موضح في الشكل رقم (٢)



ولغرض معرفة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وحجم ونوع دوران مؤشرات السوق وعلاقة ذلك بحجم وتوجه الاستثمارات تم استخدام الاسلوب بعض الاساليب الاحصائية سواء الوصفية او الاستقرائية لمعرفة تلك العلاقة اذا افترضنا ان تقلبات الاسعار متغير مستقل (باعتماد سعر السوق الموازي) والمؤشرات السوق للاستثمار متغير تابع

جدول (٣) وصفي للعلاقة بين متغيرات الدراسة (الوسط الحسابي والقيم المصححة)

المتغير	الوسط الحسابي	Std. Deviation	الوسط الحسابي
السعر الموازي	1268,88	97.849	1262
95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound		1218.57
	Upper Bound		1319.19
معدل دوران مؤشرات الاسهم	6.153	3.9190	6.092
95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound		4.138
	Upper Bound		8.168

الملاحظ من الجدول رقم (٣) ان البيانات الوصفية المتعلقة بالمخاطر الناجمة عن تقلبات الاسعار تمثلت بالوسط الحسابي (١٢٦٨.٨٨) وهو مصحح ضمن المستوى الاعلى والادني وبنسبة تذبذب معقولة قياس للتحليل اذ يصبح ١٢٦٢ بالمقابل نجد ان معدل المؤشرات للاستثمار من الوسط الحسابي (٦.١٥٣) والمصحح يصبح ٦.٠٩٢ وهذا يعني ان النسب ضمن الحدود الطبيعية للمتغيرات وان هناك علاقة وتأثير وعند الملاحظة في جدول رقم (٤) سنجد الالبيانات كانت موزعة بشكل طبيعي وان السعر الموازي يؤثر باقل من ٠.٠٥

جدول (٤) يبين قيمة معامل الارتباط وقيمة معامل التحديد و F المحسوبة ومستوى المعنوية عند ٠.٠٥

R	R Square	F	Sig
0.152	0.023	0.356	0.559

حيث ان:

R :معامل الارتباط ، R Square : معامل التحديد او التفسير ، F : قيمة اختبار F المحسوبة

Sig: هي قيمة مستوى المعنوية عند (0.05) وبما ان القيمة اكبر من (0.05) نجد هناك تاثير للسعر الموازي على معدل دوران السهم بحيث شكل F ما قيمته 0.356

جدول رقم (٥) يبين التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
السعر الموازي	.295	17	.000	.735	17	.000
معدل دوران السهم	.170	17	.200*	.934	17	.249

حيث يمثل تقلبات سعر الصرف (المتغير المستقل) (Y 1) اما الاستثمار في السوق المالي المتغير التابع (X) وبعد اجراء التحليل اظهرت النتائج الاتية والمبينة في الجدول رقم (٦)
انحدار

جدول (٦) يبين قيمة معالم النموذج واختبار t لكل معلمة ومستوى المعنوية عند (0.05)

B	T	Sig.
64.115	0.660	0.519
-8.114	-0.597	0.559

حيث ان: B: قيمة المعلمات للنموذج (b_0, b_1) ، ، t : هي قيمة اختبار t للمعلمات
Sig: هي قيمة مستوى المعنوية عند (0.05) وبما ان القيمة اكبر من (0.05) لا يوجد تأثير معنوي

$$b_0 + b_1 X = Y \quad 1$$

$$X - 8.114 \quad 64.115 + = Y \quad 1$$

يتبين من الجدول (٥) أن قيمة إحصائية F المحتسبة أقل من قيمة الحد الأعلى للحدود Test Bound (التي حددها Pearson في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن سعر الصرف ومعدل الدوران ، هي متغيرات متكاملة معا ويتحقق بينهم علاقة توازن في الاجل الطويل عند مستوى معنوية ١% و ٥ و ١٠ %

٤-المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

١. ان هناك تزايد في الوعي الاستثماري للمواطنين والاستثمار بالاسهم مما شجع على ظهور الكثير من الشركات الزراعية والصناعية والمصارف التجارية والاستثمارية فضلا عن العمل في القطاع الخدمي .

٢. لعبت السوق العراق للاوراق المالية دور بارزا في تنشيط حركة الاستثمار وتهيئة البيئة الامنة للتداول ، ولكن في الوقت نفسه هناك افتقار الى صناديق الاستثمار

وشركات الاستثمار المالية ومؤسسات تقييم الملائمة الائتمانية التي تعطي لجهاز الوساطة المالية ميزة التنوع .

٣. ان هناك فجوة بين السعر الرسمي لسعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي ومازالت "الحكومة والبنك المركزي لم يجدا حتى الآن حلا حقيقيا لمشكلة الدولار المتمثلة بالتجارة خارج إطار الدولة." ،

٤. ان التقلبات في مؤشرات أداء الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية لذلك يتأثر بالمخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف وهذا سوف يؤثر بشكل ما على مستوى الاستثمار ويقلل من كفاءة السوق .

٥. ان عدم السيطرة على حركة السوق الموازي يضعف من قدرات وكفاءة عمليات الاستثمار وينعكس على المستهلك او المستفيد ويقلل من نشاط السوق المالي وخصوصا في ظل هيمنة النشاط المضاري داخل السوق بحثا عن الارباح السريعة وعزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في القطاع الحقيقي

٦. ان عدم استقرار سعر الصرف وتقلب المؤشرات قد ينعكس على ربحية الشركات المحددة للقيمة السوقية للسهم الذي تصدره وهذا يعني ان الاوضاع الاقتصادية هي التي تؤثر في السهم الذي يباع به السهم في السوق.

٧. في الواقع كان هناك اختلال في تنظيم عملية الاستيراد وسيطرة السوق الموازي ، وتهريب العملة وعدم وجود صناعة محلية وتداخل السياسة بالاقتصاد مع انتشار الفساد وغسيل الاموال . جعل هناك فارق بين السعر الموازي وسعر الصرف الرسمي وهذا انعكس على دخل المواطن والقدرة الشرائية واسعار السلع والخدمات.

٨. اما الاستنتاجات التي تم تاسيرها من خلال الجاب التحليلي ييتمثل بالاتي:
أ. يؤثر سعر الصرف وتقلبات بشكل مباشر على مؤشرات السوق والتداول وهذا ماتم تاشيره في الجانب التحليلي للدراسة ، وبالتالي امكانية اعتبار امكانية المؤشر سوق الاسهم كمؤشر عام حول اتجاه النشاط الاقتصادي المستقبلي.

ب. خلال سنتي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ هناك اضطراب في السياسة النقدية واستقرار سعر الصرف ورغم لجوء الحكومة الى تعديل سعر الصرف ١٣٠٠ لتحسين قدرة

الدينار ولكن كان رد الفعل غير متوقع في السوق الموازي اذا اصبح هناك فارق

وفجوة جديدة حيث قفز سعر الصرف الى ١٥٠٠ في السوق الموازي .

ج-بينت نتائج الانحدار الذاتي للمتجهة ان لتقلبات اسعار الصرف تأثير متباين

وباتجاهات مختلفة على المؤشر العام لأسعار الاسهم من شهر الى اخر وحسب

المدة المبحوثة لعينة الدراسة .

د-بينت نتائج تقدير نموذج ARDL أن معامل التحديد يساوي ٨٢% مما يدل على أن

للمنموذج قدرة تفسيرية قوية . بينت نتائج اختبار المدى الطويل أن هناك علاقة سالبة

(عكسية) بين سعر الصرف و المؤشر. ان سوق الاوراق المالية يعد البيئة السليمة

لجذب المستثمرين وللتداول البيع والشراء للاسهم من هنا تظهر اهمية المؤشرات

والمقاييس التي يمكن معرفة حجم ونوع وتوجه الاستثمارات وعلاقته ببرامج التنمية.

مسار معدل دوران الاسهم في العراق وهو يمثل قيمة الاسهم المتداولة الى القيمة السوقية

لتلك الاسهم ، حيث نجد ان هناك تذبذب في المسار بين انخفاض وارتفاع وخصوصا

في ومن ثم عاود بالانخفاض في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ حيث بلغ (

٧.٦، ٧.٧، ٦.٢) وبمعدل سنوي (١.٥ ، ١.٤ ، ١.٣ %) اما خلال عامي

(٢٠١٦، ٢٠١٧) سجل معدل الدوران بنسبة (٩.٨، ٥.٨) وبمعدل سنوي (٢.٣ %

، ١٣.٩ %) ثم عاود بالانخفاض في عامين (٢٠١٨، ٢٠١٩) حيث بلغ (٠.١، ٣.٣)

وبمعدل سنوي (٠.١ %) ثم عاود بالارتفاع خلال عامين (٢٠٢٠، ٢٠٢١) حيث بلغ

(١٣.٣، ٠.٩) وبمعدل سنوي بلغ (١٤.٧ %) اما بعد ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ تشير المعطيات

انخفض الى (٨، ٥) وبمعدل سنوي (١٢ %) .

٢.٤ - التوصيات

١. تعد اصلاح السياسة المالية والنقدية وتنمية القطاعات المختلف وتعزيز القاعدة

الانتاجية تمكن من استقلالية الاقتصاد الوطني وتساهم في الازدهار وتحرر السياسة

النقدية ومن ثم خلق توازن سعري وبيئة ومناخ استثماري يجذب المستثمرين ويعزز من

حجم التبادل في سوق الاوراق المالية.

٢. ضرورة تعزيز الوعي في التعامل في البورصة وتشجيع المستثمرين ودعمهم من خلال الدورات التدريبية والندوات والاستفادة من تجارب الاسواق المالية من الدول الاخرى .
٣. وضع إستراتيجية محددة لتحسين سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازية تدريجياً من خلال استبعاد الحلقات الوسيطة غير الضرورية والتي تساهم بارتفاع سعر الصرف لضمان استقرار السوق العراقية لكي تكون بيئة جاذبة للاستثمار .
٤. أهمية وجود إدارة للتخطيط والرقابة والتوجيه للمؤسسات المسؤولة عن ادارة العملات وكل ما يتعلق بالتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف ، الأمر الذي يمكنها من مواجهة أي خطر قد تتعرض له نتيجة هذه التغيرات ، وهنا يكون الحديث على مستوى الشركة التي ترغب الدخول إلى الأسواق العالمية .
٥. الاهتمام بدراسات العلمية للسوق ومؤشراتها من خلال الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة مع تاثير مستوى العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل دوري بما يمكن المستفيد من اتخاذ القرارات المناسبة .
٦. انشاء مراكز خاصة داخل سوق العراق للأوراق المالية ، هدفها اطلاع المستثمرين على المعلومات المتعلقة باجراءات التي يتخذها البنك المركزي العراقي بشأن سياسة سعر الصرف بما يدعم قرارات البيع والشراء داخل السوق.
٧. يمكن اعتماد نتائج التحليل القياسي التي توصلت اليها الدراسة في امكانية استخدام سياسة سعر الصرف في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في مؤشرات سوق الاوراق المالية ومنها المؤشر العام للأسعار ،وبالتالي توجيه سياسة سعر الصرف بالشكل الصحيح .
٨. ان بناء سياسة مالية تحقق الازدها بحاجة وضع الاولويات والاستمرار باجراء البحوث والدراسات المستمرة والخاصة بموضوعة الاستقرار والتوازن في اسعار الصرف التي تصب في تفعيل سوق الاوراق المالية في العراق وتعزيز التغيير الاقتصادي من خلال قاعدة استثمارية متينة.

المصادر

- ١- مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للعراق - بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد ، ٢٠١٢
- ٢- عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢
- ٣- احمد صبيح عطية ورباب ناظم خزام العكيلي، سعر الصرف العائم ، دار المنهجية للنشر ٢٠٢٣
- ٤- عبد الحسين العنبيكي ، سعر الصرف المغالي فيه قمع للمنتج المحلي- دعم للمستورد، دار الكتاب للنشر والتوزيع ، العراق، ٢٠١٩
- ٥- اديب قاسم شندي، الاسواق المالية الفرص والمخاطر، الميزان للطباعة ، النجف الاشرف، ٢٠١٣
- ٦- عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات ، الدار الجامعية الاسكندرية / مصر ، ٢٠١٦،
- ٧- احمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر صرف الدولار - واثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية ، ٢٠١٧
- ٨- علي عصام الياور . اسعار صرف العملات . دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان . عمان ٢٠١٩
- ٩- علي عادل عباس، هيمن عادل ولي هيمن توفيق عزيز أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩) دراسة تحليلية قياسية، كلية التقنية كلار - الجامعة التقنية السليمانية

- ١٠- محمد خليل ابراهيم تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في اجراءات التدقيق وانعكاسها على استمرارية الوحدة الاقتصادية (بحث تطبيقي) إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد العراق- بغداد ٢٠٢٢ م
- ١١- سلامة محمد عبد المعطي المجمع- الاثنين ٢٥ شوال ١٤٤٤ هـ الموافق ١٥ مايو ٢٠٢٣ م <https://journalacadmy.com/%D9%85%D8%AE>
- ١٢- عدنان تايه النعيمي. ادارة العملات الاجنبية. دار المسيرة للنشر والتوزيع. ط١. الاردن . ٢٠١٤
- ١٣- محمد خليل ابراهيم ، أ.د. فيحاء عبدالله يعقوب اجراءات التدقيق وانعكاسها على استمرارية الوحدة الاقتصادية(بحث تطبيقي) مجلة المحاسبة والمالية ،المعهد العالي للمحاسبة / جامعة بغداد ، المجلد ٣٩ العدد ٦٠ العراق- بغداد ٢٠٢٢ م .
- ١٤-زهرة دريش، علاء الدين قادري، محمد الخطيب نمر دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية ماليزيا(-٢٠١٣ ٢٠١٩) نموذج مجلة الجزائلية للتنمية الاقتصادية ٢٠٨٨ سنة ٢٠١٩
- ١٥-صابرين عدنان والي وإيمان علاء كاظم ، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٤ مجلة حمورابي، للدراسات العراق عدد ٣٥ سنة ٢ سنة ٢٠٢٢ .
- ١٦- أحمد كاصد سعد، اثر تقلبات سعر الصرف على سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠. الجامعة: جامعة تكريت الكلية: الإدارة والاقتصاد البرنامج الدراسي: ٢٠٢٢-٢٠٢٣.
- ١٧- محمد فتحي عبد الغني دور سوق الأوراق المالية في تفعيل الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في مصر مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس المجلد ٥٠ العدد ٣ سنة ٢٠٢٠ ص ٢٥٨.

١٨- شهد جاسم محمد ، تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على أداء مؤشر معدل الدوران في سوق العراق، للأوراق المالية، للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٥)، العدد الثامن والستون/ المجلد الثامن عشر/ آذار ٢٠٢٣ ، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

المصادر الاجنبية :

1. Madura, Jeff "International financial management", 10th Ed, Cengage Learning, Boston, USA ,(2020), p112
2. , Doupnik, Timothy S, and M. Hector «B. Perera «(20١٨) " «International accounting", 3th Ed, New York: McGraw-Hill. 2020: p 471)
3. Berk, Jonathan, and Peter DeMarzo , " Finance, global ed" , 11th Ed ,Essex: Person Education Limited ,2017 p. 1063
4. Shapiro, Alan C, and Paul Hanouna "Multinational financial management" p, 10th Ed, Wiley & Sons, United Kingdom. ,(2020), p 84
5. Carbaugh, Robert, "International economic", 17th Ed, Cengage Learning Boston, USA ,(2019). p 391
6. Eiteman, David K, Arthur I, Stonehill, and Michael H. Moffett , "MULTINATIONAL BUSINESS FINANCE" 15th Ed, Pearson ,United Kingdom. ,(2021) p 286-287
7. CHEKHOUM, Rahima, and H. Abdelkader «(2021) "The impact of Banking risks on the profitability of commercial banks—a standard study of a sample of private banks operating in Algeria during the period (2010-2018)" Dirassat Journal Economic Issue 12.2: 217-232. 2021: p221

تأثير الجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات في التحول الرقمي
دراسة استطلاعية لآراء العاملين في مديرية شباب ورياضة النجف
The Impact of Auditor's Technological Readiness on Digital Transformation
An exploratory study of the opinions of workers in the Najaf Youth and Sports Directorate

الباحثين

م.د. أحمد عبد الحسن كحيط م.د. علي محمد حسين م.م. محمد سعدي
كاظم

دائرة صحة النجف جامعة المستقبل وزارة الاتصالات

Ahmed89alebraheme@gmail.com
ali.mohammed.hussien@uomus.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد العلاقة بين الجاهزية التكنولوجية والتحول الرقمي اذ تمثل مستويات الجاهزية التقنية طريقة لتقدير النضج التكنولوجي لعناصر التكنولوجيا الحرجة لبرنامج ما أثناء عملية الاستحواذ على التكنولوجيا. اذ يتم تحديدها خلال "تقييم الجاهزية التكنولوجية" الذي يفحص مفاهيم البرنامج ومتطلبات التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية المثبتة وتحديد تأثيرها على التحول الرقمي في العمل المحاسبي اذ يمثل التحول الرقمي العملية التي تقوم من خلالها الشركات بتضمين التقنيات عبر أعمالها لإحداث تغيير جوهري. أصبح التحول الرقمي اتجاهاً بحثياً في مجال التدقيق بمساعدة تكنولوجيا



الكمبيوتر لسوء الحظ، لا يستطيع المدققون عادةً إجراء أسلوب التحول الرقمي بشكل كامل بسبب افتقارهم إلى الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات.

التغلب على الفجوة بين مصادر المعلومات غير المتجانسة لتسهيل فهم مفهوم التحول الرقمي مجال التحدي الرئيسي لدعم تنفيذ التحول الرقمي. الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو سد "الفجوة الدلالية" بين المدققين ونظام المعلومات في معرفة التحول الرقمي. من أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحثين بتوزيع (٥٠) استبيان على العاملين في قسم الشؤون المالية في مديرية شباب ورياضة النجف تم استرجاع (٤٧) استبيان كان الصالح منها للتحليل (٤٣) استبيان وقد تم تحليلها باستعمال البرنامج الإحصائي المتقدم SmartPLS v.3.3.5 وقد توصلت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان افتقار العاملين في الشؤون المالية في مديرية شباب ورياضة النجف للجاهزية التكنولوجية اثر بشكل عكسي على التحول الرقمي وقد اوصت الدراسة من الضروري العمل على تحسين الجاهزية التكنولوجية للعاملين في مديرية شباب ورياضة النجف بشكل عام والعاملين في مجال قسم الشؤون المالية بشكل خاص لتحقيق الفوائد التي يقدمها التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الجاهزية التكنولوجية، التحول الرقمي، مديرية شباب ورياضة النجف.

١- المبحث الأول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة الدراسة

أصبحت تكنولوجيا المعلومات (IT) **Information technology** أمراً ضرورياً لمعظم الأنشطة الاستراتيجية والتشغيلية للمؤسسات الحديثة. توصي الدراسات باستخدام التكنولوجيا لتحسين تغطية التدقيق وكفاءة التدقيق اذ سمحت تكنولوجيا المعلومات بإنتاج وتخزين كميات هائلة من المعلومات. أصبحت هذه المعلومات مورداً رئيسياً في عالم الأعمال اليوم، وأصبحت القدرة على التلاعب الفعال بهذه

المعلومات ذات أهمية حيوية للإدارة. توفر التكنولوجيا المفتاح لتجميع وتصنيف ومعالجة هذا المستودع الضخم من المعلومات في السعي للوصول إلى أفضل المعلومات لاتخاذ قرارات أفضل، حيث عمل المدققون على تنفيذ تقنية التدقيق التي شهدت أيضًا تحسينات تقنية كبيرة بشكل عام داخل الأعمال التجارية وبشكل متزايد داخل المحاسبة والرقابة بهدف تحسين نظام المعلومات المحاسبية وتطبيق تقنيات جديدة. كان من المتوقع أن يكون تنفيذ التكنولوجيا الجديدة مثل التتقيب عن البيانات داخل بيئة التدقيق والمحاسبة مفيدًا ويعزز جودة المعلومات المتاحة في صنع القرار (Chaveerug, 2012:).

لم يعد التحول الرقمي خيارًا، بل أصبح ضرورة كاملة. لن تتمكن جميع المؤسسات وجميع الأعمال التجارية من دون التحول الرقمي من البقاء في بيئة تنافسية. مع هذا التحول، ستحتاج الشركات إلى مراجعة وحتى إعادة تعريف جميع عملياتها وطرق القيام بالأعمال. المنظمات التي لا تستطيع إجراء تغييرات رقمية لن تكون قادرة على البقاء وستواجه خطر الانقراض في السوق. من أجل تحقيق التحول الرقمي بأكثر الطرق فعالية والوصول إلى الهدف المحدد في أسرع وقت ممكن؛ يجب تحديد الخطط والاستراتيجيات التي يجب اتباعها في تحقيق جميع الأهداف والموارد وإدارتها يعيد التحول الرقمي الذي لا يمكن إيقافه اختراع نماذج الأعمال التقليدية. تؤدي ظروف السوق المتغيرة بسرعة إلى تغييرات في القوى العاملة والتسويق والموارد البشرية ومجالات الإنتاج. التحول الرقمي هو دمج التقنيات الرقمية في جميع العمليات التجارية ونتيجة لذلك، التحولات والتغييرات التي تسبب تغييرات في طريقة ممارسة الأعمال التجارية. التحول والتغيير الرقمي هو تحول ثقافي وتغيير (Meraghni, et al,2021: 253).

في هذه الفترة التي تتطور فيها تقنيات المعلومات وتتغير بسرعة، تأثر كل عضو في كل مهنة بهذه التطورات. مما لا شك فيه أن مهنة المحاسبة قد تطورت وتغيرت أيضًا. نتيجة لذلك، تغير محتوى العمل المنجز وتحسنت إدارة علاقات العملاء مع

تكنولوجيا الكمبيوتر. بمعنى آخر، نتيجة للتطورات الاقتصادية والعلمية والجديدة، قد تتغير المهن وتتطور بمرور الوقت في العملية التي تم تعريفها على أنها بيانات ضخمة، بفضل الأنظمة التي ظهرت مع تطور تقنيات المعلومات، أصبح من الممكن الوصول بسرعة إلى كميات كبيرة من البيانات، وجمع البيانات وتخزينها، وإجراء التحليل الهيكلي (SABUNCU, 2022: 105) مما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بإثارة التساؤل الاتي:

ماهي طبيعة العلاقة بين الجاهزية التكنولوجية للمدقق والتحول الرقمي؟ ومن هذه المشكلة يمكن استخلاص التساؤلات الاتية:

١. ما مدى توافر متغيرات الدراسة في المنظمات قيد الدراسة؟

٢. ما طبيعة التأثير المباشر للجاهزية التكنولوجية للمدقق في التحول الرقمي؟

٢.١ - أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية من خلال الاتي:

١. تعد أول دراسة تجمع متغيرات الجاهزية التكنولوجية للمدقق، التحول الرقمي في أنموذج فرضي واحد، كذلك فهي أول دراسة عربية تتناول هذه المتغيرات (حسب اطلاع الباحث).

٢. تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه لجاهزية التكنولوجية للمدقق في ضمان تحقيق التحول الرقمي.

٣. مساعدة المنظمات قيد الدراسة في تحقيق التحول الرقمي من خلال الجاهزية التكنولوجية للمدقق.

٣.١ - أهداف الدراسة

يهدف الدراسة الى ما يلي:

١. تحديد مدى توافر متغيرات الدراسة في المنظمات قيد الدراسة.

٢. تحديد التأثير المباشر للجاهزية التكنولوجية للمدقق في التحول الرقمي.

٤.١ - مقاييس الدراسة

سيقوم الباحثان بتطوير مقاييس المتغيرات بالاستفادة من مجموعة من مقاييس الدراسات السابقة والتي يستعرضها الجدول ادناه:

الجدول (١) مقاييس الدراسة

ت	المتغير	ت	البعد	المقاييس
أ	الجاهزية التكنولوجية	١	المراسلة الالكترونية E-MAIL	(Gençtürk, et al, 2010:2)
		٢	التصفح الالكتروني	
		٣	تكامـل التطبيقات	
		٤	القدرة على استخدام البرامج المتعلقة بالتخصص	
ب	التحول الرقمي	احادي البعد		(Värzaru, 2022)

سيتم اعتماد تدرج مقياس Likert الخماسي ولجميع المتغيرات وكما يلي:

١	لا أتفق إطلاقاً	٢	لا أتفق	٣	غير متأكد	٤	أتفق	٥	أتفق تماماً

٥.١- فرضيات الدراسة

تتضمن الدراسة الفرضيات الرئيسية الآتية:

١-فرضيات الارتباط

- **H1** يوجد ارتباط معنوي ايجابي بين لجاهزية التكنولوجيا للمدقق والتحول الرقمي.

- **H1-1** يوجد ارتباط معنوي ايجابي بين ابعاد الجاهزية التكنولوجية للمدقق والتحول الرقمي.

٢-فرضيات التأثير

- **H2** يوجد تأثير مباشر معنوي ايجابي للجاهزية التكنولوجية للمدقق في التحول الرقمي.

• **H2-1** يوجد تأثير مباشر معنوي لأبعاد الجاهزية التكنولوجية للمدقق في التحول الرقمي.

٦.١- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بمديرية شباب ورياضة النجف حيث سيكون العاملين في الحسابات والتدقيق في الجامعة المذكورة عينة الدراسة الحالية.

٧.١- الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل الجانب العملي

١- التحليل الاحصائي الوصفي باستخدام برنامج SPSS (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الاهمية النسبية)

٢- تحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام الاختبارات الموجودة برنامج SmartPLS (تحليل الارتباط، تحليل الانحدار)

٨.١- النتائج المتوقعة من الدراسة

يتوقع ان تحقق الدراسة النتائج الاتية

١- تقديم توصيات واليات تنفيذها للمنظمة عينة الدراسة في مجال متغيرات الدراسة (الجاهزية التكنولوجية للمدقق والتحول الرقمي)

٢- افادة المكتبة العربية بمصدر يتناول متغيرات حديثة وحاسمة في مجال ادبيات الادارة المالية والتي تساعد في توجيه وارشاد الباحثان نحو الطريق والنهج الصحيحين من أجل الحصول على المعلومات اللازمة في مجال متغيرات الدراسة.

٢- المبحث الثاني/الإطار الفكري والفلسفي لمتغيرات الدراسة

١.٢-الإطار الفكري والفلسفي للمتغير المستقل الجاهزية التكنولوجية للمدقق

١.١.٢- مفهوم الجاهزية التكنولوجية

إن استخدام التكنولوجيا في التدقيق ممكن فقط عندما يكون المدققون مجهزين بالمعرفة والكفاءات المبتكرة. إنقان التكنولوجيا هو واحد منهم من أجل عكس التغييرات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عمليات التدقيق بشكل فعال،

يجب أولاً وقبل كل شيء أن يتمتع المدققون بصفات مناسبة ومنظور لمواكبة متطلبات عملية التحول (Gençtürk, et al, 2010:2) .

وتعرف الجاهزية التكنولوجية على أنها مؤشر عام لتقييم مدى استعداد العاملين في المنظمات على استعمال وتطوير التكنولوجيا، مما يؤدي الى نضج تطوير التكنولوجيا في بعض الأنظمة والمشاريع المحددة ذات الصلة: Yuexin, et al, 2012: (683).

كما تشير الجاهزية التكنولوجية إلى ميل الناس لتبني واستخدام التقنيات الجديدة لتحقيق الأهداف في الحياة المنزلية والعمل (Yieh, et al, 2012: 178)

٢.١.٢- مقدمات الجاهزية التكنولوجية

تشير الأبحاث إلى أن الخبرة السابقة في العمل على الإنترنت تزيد من ميل العاملين إلى تبني المزيد من التقنيات والخدمات المتعلقة بالويب. يمكن اعتبار قلة خبرتهم المحتملة في التكنولوجيا مسؤولية خاصة على وجه الخصوص في الشركات الصغيرة التي ترغب في النمو واستغلال الفرص المبتكرة عبر الإنترنت كما ان الطبيعة المعقدة للعمل في بيئات التكنولوجيا العالية تخلق صعوبة كبيرة لمثل هذه الشركات في البحث عن العاملين المناسبين لتقنية الويب قد تؤدي الحلول والتجارب السلبية السابقة مع خدمات الويب الخاصة بأطراف أخرى إلى إعاقة جاهزيتهم التكنولوجية لاحتضان خدمات حلول الويب (Vize, et al, 2013: 912) .

٣.١.٢- مقياس الجاهزية التكنولوجية

تم استخدام استبيان التقييم الذاتي لكفاءة التكنولوجيا (TPSA) لعدة سنوات في الدراسات المتعلقة بتكامل التكنولوجيا في الفصل الدراسي. تم تطوير الأداة بواسطة (Ropp ١٩٩٩) في محاولة لقياس ثقة المعلم (الكفاءة الذاتية) عند استخدام التكنولوجيا للأغراض التعليمية. تم تصميم التقييم الذاتي لكفاءة التكنولوجيا خصيصاً ليعكس المجالات الأربعة المدرجة في قائمة مراجعة كفاءة تكنولوجيا التعليم بجامعة ولاية ميشيغان. التقييم الذاتي لإتقان التكنولوجيا عبارة عن مقياس تقييم ذاتي مكون

من ٢٠ عنصرًا من نوع ليكرت مع أربعة مقاييس فرعية، وقيس الكفاءة في البريد الإلكتروني وشبكة الويب العالمية والتطبيقات المتكاملة والعمل باستخدام التكنولوجيا. على الرغم من أن العناصر الموجودة في التقييم الذاتي لكفاءة التكنولوجيا كانت مصممة للتدريس والتعلم باستخدام أجهزة الكمبيوتر، إلا أن التقييم الذاتي لكفاءة التكنولوجيا كان في الأساس مقياسًا سياقيًا لتحقيق الكفاءة الذاتية للكمبيوتر (Gençtürk, et al, 2010:2).

٢.٢- الإطار الفكري والفلسفي للمتغير التابع التحول الرقمي

١.٢.٢- مفهوم التحول الرقمي

تُعرف عملية الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتطوير عمليات الشركة الحالية وثقافتها وتجارب العملاء الحالية أو تكييفها لتلبية متطلبات الأعمال والسوق المتغيرة باسم التحول الرقمي. التحول الرقمي هو إعادة تصميم الأعمال في العصر الرقمي (Peter et al, 2020:6). يمكن التحول الرقمي الأعمال من مواكبة احتياجات الزبائن المتغيرة، ونتيجة لذلك، تزدهر في المستقبل. إنه يمكن الشركات من المنافسة بشكل أكثر فعالية في بيئة اقتصادية تتغير باستمرار نتيجة للتقدم التكنولوجي. يوفر التحول الرقمي فرصة هائلة لإدارات الشركة الأساسية مثل المالية والموارد البشرية للانتقال بعيدًا عن الإجراءات اليدوية وأتمتة المجالات الأساسية مثل كشف المرتبات، مما يسمح للمديرين التنفيذيين بالتركيز على آفاق الأعمال الأكبر (Hilali et al, 2020:19). المؤسسة الرقمية هي شركة تستخدم التكنولوجيا لتغيير جميع أجزاء نماذج أعمالها باستمرار (ما تقدمه، وكيف تتفاعل مع المستهلكين، وكيف تعمل). بينما سيكون لكل برنامج تحويل رقمي مجموعة فريدة من الأهداف الخاصة به، فإن الهدف العام لأي تحول رقمي هو تعزيز عملياتك الحالية. يجب أن تتطور الشركات لكي تظل قادرة على المنافسة في أعمالها، الأمر الذي يستلزم التحول الرقمي (Ganiyu, et al, 2023: 110).

يُعرّف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نماذج الأعمال القائمة على التقنيات الرقمية والتطورات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء لدعمها. تطوير وابتكار المنتجات والخدمات وتوفير إمكانيات تسويقية جديدة وفرص عمل تزيد من قيمة منتجاتهم (Meraghni, et al, 2021: 253)

كما يعرف التحول الرقمي على أنه دمج التقنيات الرقمية في جميع العمليات التجارية ونتيجة لذلك، التحولات والتغييرات التي تسبب تغييرات في طريقة ممارسة الأعمال التجارية. التحول والتغيير الرقمي هو تحول ثقافي وتغيير (SABUNCU, 2022: 105).

٢.٢.٢ - خطوات التحول الرقمي

يبدأ التحول الرقمي من خلال صياغة استراتيجية رقمية وإجراء تحسين على الوضع الحالي للمؤسسة لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال قياس القدرات الرقمية الحالية وتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي في منظمة. بعد ذلك، يتم تحديد متطلبات الخطط الاستثمارية مع تحديد معوقات التكامل الرقمي للعمل على خطة شاملة ومحكمة لجميع الظروف، ودفع التحول إلى الوضع المطلوب، وأخيراً الضرورة. وجود إدارة التغيير من أجل التحول الرقمي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية (Tuan, et al, 2021: 1978)

٣.٢.٢ - جوانب التحول الرقمي التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية

أدت الثورة الرقمية الهائلة في الإنترنت وشبكات الاتصالات إلى تغيير واسع وسريع في بيئة الأعمال، مما جعل من الضروري على المنظمات مواكبة هذه التطورات الهائلة لنقل أنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية من الأساليب الكلاسيكية إلى الأساليب الرقمية الحديثة (Andreassen, 2020:7). لا نعني هنا أنظمة المعلومات التي تعتمد على أجهزة الكمبيوتر والتطبيقات المختلفة، وبرامج المحاسبة التقليدية، التي تجاوزت الزمن عالمياً بعد ظهور الكيانات الرقمية، والتي أحدثت ثورة

في نمط السلوك التجاري من خلال وضع معايير تسمح لكل منشأة باختيار التقنيات بما يتناسب مع طبيعة عملها مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتقنيات سلاسل الكتل، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني ستسمح هذه التقنيات بزيادة الشفافية وتقليل التكلفة وتوفير الجهد والوقت وتسهيل الوصول إلى البيانات وحماية البيانات وتعزيز الكفاءة في عمل نظام المعلومات المحاسبية (Oncioiu, et al, 2019: 10)

٢.٢.٣.١- سلاسل الكتل **Blockchain**: هي شبكة معلومات تحتوي على مجموعة من الأجهزة أو العقد، كل منها يمثل قاعدة بيانات ودفتر الأستاذ، حيث تخضع جميع المعاملات التي تتم داخل الشبكة للتحقق والتأكد من صحتها من قبل بقية الشبكة. تساعد هذه التقنية في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية من خلال توفير الشفافية والانتقال من الإدخال المزدوج إلى الإدخال الثلاثي التلقائي في حفظ السجلات. تقلل المحاسبة من هامش الخطأ في إعداد التقارير المالية وتقصير الوقت والجهد المبذولين من قبل المحاسبين، حيث أن التسجيل المحاسبي للمعاملات سيكون مباشرة في دفتر الأستاذ المشترك بين جميع المتعاملين في السلسلة، وبالتالي إنشاء أنظمة محاسبية أكثر تشابكًا

٢.٢.٣.٢- الحوسبة السحابية **Cloud Computing**: إنها ليست مجرد حل تقني أو خادم تم تخزينه وله تأثير آخر، بل هو شكل من أشكال التحول الرقمي الذي يحسن تنفيذ الأعمال المحاسبية تتمثل أهم مزايا الحوسبة السحابية في توفير الجهد والوقت وبالتالي تقليل التكلفة والسرعة في المعالجة وتخزين البيانات وقابلية التوسع وحماية البيانات وسهولة توصيل البيانات وضمان تشغيل الخدمات دائمًا والاستفادة من البنية التحتية الضخمة التي توفرها الخدمات السحابية (Al-Zoubi, 2017: 54).

٢.٢.٣.٣- البيانات الضخمة **Big Data**: تمثل كمية هائلة من البيانات المعقدة التي تتجاوز قدرة البرامج التقليدية وآليات الكمبيوتر على تخزينها ومعالجتها وتوزيعها يمكن

استخدام البيانات الضخمة في المحاسبة لأنها تمكن الشركات من الاستفادة من تحليل البيانات الناتجة عن الأسواق المالية ووسائل التواصل الاجتماعي للتعرف على جمهورها والتنبؤ بنتائج حملات التسويق والمبيعات (Meraghni, et al, 2021: 255).

٢.٢.٤- التحديات التي تواجه التحول الرقمي

هناك العديد من العوامل التي تمنع عملية التحول الرقمي داخل المنظمات، بما في ذلك نقص مهارات الموارد البشرية، أو نقص الميزانيات المخصصة لهذه البرامج مما يحد من نموها يعد الخوف من مخاطر أمن المعلومات، نتيجة استخدام الوسائل التكنولوجية، من أكبر العقبات، خاصة إذا كانت الأصول ذات قيمة عالية وغياب إطار قانوني تنظيمي خاصة في البلدان النامية (Mitrofanova, & Konovalova, 2019: 9).

٣-المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي للدراسة

٣.١- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

للتحليل الوصفي بما يتضمنه من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت دور هام في عرض وتلخيص البيانات التي جمعها الباحثان، وفيما يلي التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

٣.١.١- التحليل الوصفي لمتغير الجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات

يبين الجدول (٣) نتائج التحليل الوصفي لمتغير الجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات والذي يظهر بان الوسط الحسابي لمتغير الجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات وابعاده الاربعة لم تتجاوز الوسط الفرضي البالغ (٣) لمقياس ليكرت الخماسي مما يدل على عدم انتشار المتغير وجميع ابعاده في المنظمة قيد الدراسة، كذلك فقد اظهرت النتائج انخفاض الانحراف المعياري لكافة فقرات الاستبانة وهذا يدل على انسجام في اجابات المستجيبين.

جدول (٣) التحليل الوصفي لمتغير الجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات

المتغير	البعد	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات	E-MAIL المراسلة الالكترونية	1	2.2936	.61248
		2	2.3953	.72403
		3	2.0581	.74130
	التصفح الالكتروني	4	2.0116	.72751
		5	2.3605	.78084
		6	2.2064	.54932
	تكامل التطبيقات	7	2.4535	.71385
		8	2.0349	.65883
		9	2.0930	.83494
	القدرة على استخدام البرامج المتعلقة بالتخصص	10	2.1628	.85213
		11	2.9186	.72299
		12	2.1512	.83338
المعدل			2.157	.73620

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

٣.١.٢- التحليل الوصفي لمتغير التحول الرقمي

يبين الجدول (٤) نتائج التحليل الوصفي لمتغير التحول الرقمي والذي يظهر بان الوسط الحسابي لمتغير التحول الرقمي بأبعاده مجتمعة لم تتجاوز الوسط الفرضي البالغ (٣) لمقياس ليكرت الخماسي مما يدل على عدم انتشار المتغير وجميع ابعاده في المنظمة قيد الدراسة، كذلك فقد اظهرت النتائج انخفاض الانحراف المعياري لكافة فقرات الاستبانة وهذا يدل على انسجام في اجابات المستجيبين.

جدول (٤) التحليل الوصفي لمتغير التحول الرقمي

المتغير	البعد	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحول الرقمي	احادي البعد	13	2.0930	.83494
		14	2.1628	.78005
		15	2.0000	.79705
		16	2.0581	.74130
		17	2.0116	.72751
		18	2.1163	.70991
المعدل			2.105	0.70440

[المصدر: مخرجات برنامج SPSS]

٢.٣- تقييم الانموذج الهيكلي واختبار الفرضيات

بعد ان اكتملت الخطوة الأولى من نمذجة المعادلة الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM فان الخطوة الثانية فتمثل بتقييم الانموذج الهيكلي والتي تتضمن إيجاد علاقات الارتباط ومعاملات المسارات والتي يمكن من خلالها قياس التأثيرات المباشرة، بالإضافة الى استخراج قيمة معامل التفسير R^2 والذي يستخدم في تحديد مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير المعتمد.

١.٢.٣- اختبار علاقات الارتباط

وتتضمن هذه الفقرة الاتي:

١- اختبار فرضية الارتباط الرئيسة الاولى والفرضيات المنبثقة عنها، كما يأتي:

الفرضية الرئيسة الأولى وتنص على:

وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الجاهزية التكنولوجية للمدقق والتحول الرقمي على المستوى العام. وفيما يتعلق بإثبات صحة هذه الفرضية، أظهر الجدول (٥) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية بين الجاهزية التكنولوجية للمدقق والتحول الرقمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.875) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الرئيسة الأولى، وتتفرع عن هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية، هي:

١. وجود علاقة ارتباط معنوية بين المراسلة الالكترونية والتحول الرقمي:

يظهر الجدول (٥) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية بين المراسلة الالكترونية والتحول الرقمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.715) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الفرعية الأولى.

٢. وجود علاقة ارتباط ومعنوية بين التصفح الالكتروني والتحول الرقمي:

يظهر الجدول (٥) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية بين التصفح الالكتروني والتحول الرقمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.712) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الفرعية الثانية.

٣. وجود علاقة ارتباط معنوية بين تكامل التطبيقات والتحول الرقمي:

يظهر الجدول (٥) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية بين تكامل التطبيقات والتحول الرقمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.749) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

٤. وجود علاقة ارتباط ومعنوية بين القدرة على استخدام البرامج المتعلقة بالتخصص والتحول الرقمي:

يظهر الجدول (٥) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية بين القدرة على استخدام البرامج المتعلقة بالتخصص والتحول الرقمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.741) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

الجدول (٥) مصفوفة علاقة الارتباط بين الجاهزية التكنولوجية للمدقق مع التحول

Correlations							
		X	X1	X2	X3	X4	Y
X	Pearson Correlation	1	.875**	.815**	.812**	.849**	.875**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	121	121	121	121	121	121
X1	Pearson Correlation	.875**	1	.934**	.944**	.957**	.715**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000
	N	121	121	121	121	121	121
X2	Pearson Correlation	.815**	.934**	1	.848**	.853**	.712**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	121	121	121	121	121	121
X3	Pearson Correlation	.812**	.944**	.848**	1	.874**	.749**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000
	N	121	121	121	121	121	121
X4	Pearson Correlation	.849**	.957**	.853**	.749**	1	.741**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	121	121	121	121	121	121
Y	Pearson Correlation	.875**	.715**	.712**	.749**	.741**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	121	121	121	121	121	121
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).							

الرقمي بأبعادها

المصدر: من اعداد الباحث وفقا لمخرجات الحاسبة الالكترونية

٢.٢.٣- معايير تقييم الانموذج الهيكلي

وتتضمن معايير تقييم الانموذج الهيكلي وفق اسلوب نمذجة المربعات الصغرى PLS-SEM على اربعة معايير وكما يوضحها الجدول (٦) وفيما يلي توضيح لهذه المعايير الاربعة:

جدول (٦) معايير نمذجة المربعات الصغرى PLS-SEM

المعيار	الحد المقبول
جودة مطابقة الانموذج	$SRMR > 0.08$
تقييم الارتباط الخطي	عامل تضخم التباين $VIF > 5$
معنوية معاملات المسار	قيمة $t < 1.96$ ؛ قيمة $p > 0.05$
معامل التحديد R^2	٠.٢٥، ٠.٥٠، ٠.٧٥ تشير الى تأثير صغير، متوسط، كبير
حجم السلوك المنضبط f^2	٠.٠٢، ٠.١٥، ٠.٣٥ تشير الى تأثير صغير، متوسط، كبير

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى:

Hair, J., Hult, T., Ringle, C. & Sarstedt, M. (2017). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM. Los Angeles: Sage.

١.٢.٢.٣ - التقييم الكلي لجودة مطابقة الانموذج

وفقا لـ (Hair et al., 2017) فانه يتوفر حاليا معيار وحيد موثوق لجودة المطابقة الخاصة بالأنموذج الهيكلي لمسار PLS وهو معيار الجذر التربيعي المتوسط الموحد Standardized Root Mean Square Residual (SRMR)، اذ عندما تكون قيمته ٠ فان ذلك يشير الى مطابقة مثالية في حين ان القيمة المقبولة له هو عندما تكون اقل من ٠.٠٨ (Henseler et al., 2016, p. 9).

٢.٢.٢.٣ - تقييم الارتباط الخطي Collinearity Assessment

يشير الارتباط الخطي الى حدوث درجة عالية من الارتباط بين متغيرين مستقلين ويتم قياسه من خلال عامل تضخم التباين *Variance Inflation Factor* (VIF) والذي يجب ان تقل قيمته عن (٥) وفقا لـ (Hair et al., 2017).

٣.٢.٢.٣ - معاملات المسار Path Coefficients

تسمى أيضا هذه المعاملات بالسلوك المنضبطات المباشرة *Direct Effects* وهي تمثل العلاقات الفرضية بين المتغيرات والتي تكون قيمها المعيارية تتراوح بين +١ و -١، اذ عندما يقترب معامل المسار من الواحد فان ذلك يدل على وجود علاقة إيجابية قوية والعكس صحيح. ويمكن تحديد معنوية هذه المعاملات من خلال الخطأ المعياري الذي يتم الحصول عليه من خلال عملية تسمى *Bootstrapping* والتي يؤديها برنامج *SmartPLS*، ومن خلالها يتم حساب قيمة *t* والتي يجب ان تكون قيمتها اعلى من ١.٩٦ عند مستوى معنوية قدره ٠.٠٥ (Hair et al., 2017, p. 195).

تشير معاملات المسار الى السلوك المنضبطات المباشرة بين المتغيرات والتي تتراوح قيمها بين +١ و -١، ويتم تحديد معنوية معامل المسار من خلال حساب قيمة *t* الى يجب ان تتجاوز قيمتها ١.٩٦ عند مستوى معنوية ٠.٠٥.

٣.٢.٢.٤ - معامل التحديد Coefficient of Determination R²

يسمى هذا المعامل ايضا بمعامل التفسير لأنه يقيس مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع، وتتراوح قيمته بين ٠ و ١ وكلما ازداد فانه يدل على درجات اعلى من التفسير، ولتقييم النتائج فان (Hair et al., 2017, p. 171) أشار الى ان القيم ٠.٢٥، ٠.٥٠، ٠.٧٥ تشير الى قيم ضعيفة، متوسطة، وكبيرة على التوالي. يشير معامل التحديد (التفسير) الى مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع، وتتراوح قيمته بين ٠ و ١ وأشار (Hair et al., 2017, p. 171) الى ان القيم ٠.٢٥، ٠.٥٠، ٠.٧٥ تشير الى قيم ضعيفة، متوسطة، وكبيرة على التوالي.

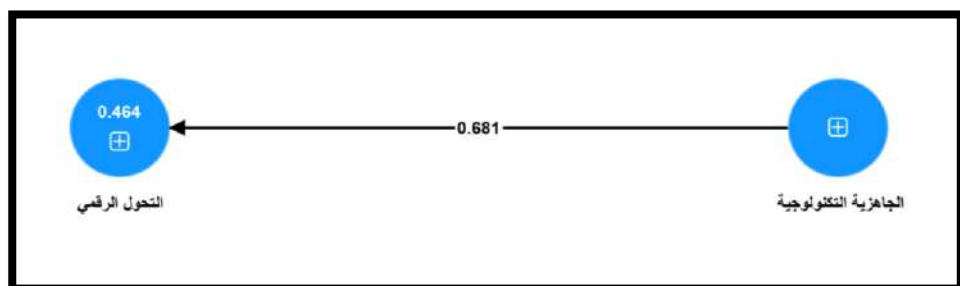
٣.٢.٢.٥ - حجم التأثير Effect Size f²

بالإضافة الى حساب قيمة R^2 فانه يتوجب ان يتعرف الباحث الى مساهمة كل بُعد في تكوين هذه القيمة، وهذا ما يسمى بحجم التأثير f^2 ، ولتقييم النتائج فان (Hair et al., 2017, p. 158) أشار الى ان القيم ٠.٠٠٢، ٠.٠١٥، ٠.٣٥ تشير الى تأثير صغير، متوسط، وكبير على التوالي.

يشير حجم التأثير الى مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تكوين قيمة R^2 وأشار (Hair et al., 2017, p. 158) الى ان القيم ٠.٠٠٢، ٠.٠١٥، ٠.٣٥ تشير الى تأثير صغير، متوسط، وكبير على التوالي.

٣.٢.٣ - اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

نصت الفرضية الرئيسية الثانية على انه "توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للجهازية التكنولوجية للمدقق في التحول الرقمي" ولاختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الانموذج الهيكلي الظاهر في الشكل (٢) والذي يستعرض نتائجه الجدول (٧).



شكل (٢) الانموذج الهيكلي لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

جدول (٧) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية الثانية

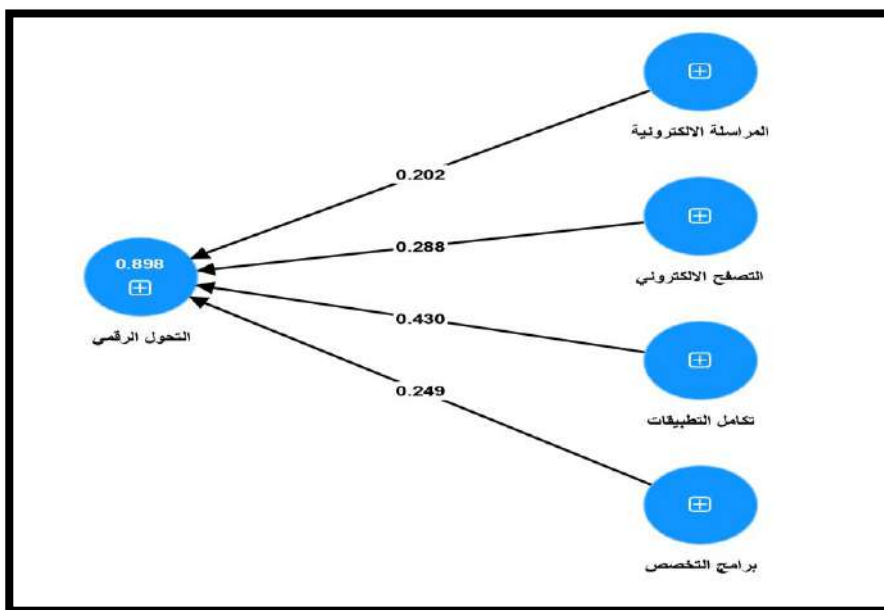
جودة المطابقة SRMR	الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير f^2	معامل التحديد R^2	R^2 المعدل
0.053	H2	X→Y	1	0.681	18.112	0	قبول	0.582	0.464	0.385

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول (٧) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الثانية الرئيسية والتي أظهرت بأن معيار SRMR البالغ ٠.٠٥٣ يحقق المعيار المطلوب لجودة المطابقة، وقد بلغ معامل المسار (0.681) والذي يحقق المعايير المطلوبة من قيم t و p مما يشير الى معنوية علاقة تأثير وبالتالي فان تقبل الفرضية الرئيسية الثانية. كذلك فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.464) وبالتالي فان المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة ٤٦% وبقية القيمة تمثل عوامل أخرى لم يتناولها الانموذج.

د- اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية

قام الباحث ببناء الانموذج الهيكلي الذي يظهر في الشكل (٣) وذلك لغرض اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية (H2-1, H2-2, H2-3, H2-4)، ويستعرض نتائجه الجدول (٨).



شكل (٣) الانموذج الهيكلي لاختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

جدول (٨) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية

جودة المطابقة SRMR	الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم الـ ² التأثير	معامل التحديد R ²	R ² المعدل
0.062	H2-1	X1→Y	1.201	0.202	5.411	0.001	قبول	0.238	0.898	0.805
	H2-2	X2→ Y	1.276	0.288	7.904	0.003	قبول	0.221		
	H2-3	X3→ Y	1.275	0.430	9.909	0.001	قبول	0.226		
	H2-4	X4→ Y	1.275	0.249	6.746	0.001	قبول	0.226		

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول (٨) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية والتي أظهرت بان معيار SRMR البالغ ٠.٠٦٢ يحقق المعيار المطلوب لجودة المطابقة، وقد حققت معاملات المسار للفرضيات الفرعية المعايير المطلوبة من قيم t و p مما يشير الى معنوية هذه العلاقات وبالتالي تقبل هذه الفرضيات وقد بلغ معامل التحديد R² (0.898) وبالتالي فان ابعاد متغير الجاهزية التكنولوجية للمدقق قد فسرت (٨٩%) من العوامل التي تفسر متغير نموذج التحول الرقمي وبقيّة النسبة تمثل عوامل لم يتناولها الانموذج.

٤- الفصل الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

يقدم هذا القسم مجموعة من الاستنتاجات التي توصل اليها البحث وهي كالآتي:

- ١- ان العاملين في قسم الحسابات في مديرية شباب ورياضة النجف لا يمتلكون المهارات التكنولوجية الكافية وبالتالي يواجهون صعوبة في عملهم على البرامج المختلفة مما يسهم في تحسين عملهم من حيث الدقة والسرعة.

- ٢- هنالك علاقة ارتباط بين بين الجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات وعمليات التحول الرقمي حيث ان امتلاك المدقق للمهارات التكنولوجية يمكنه من العمل بسهولة على البرامج المتقدمة المعتمدة في عمليات التحول الرقمي.
- ٣- يوجد تأثير معنوي قوي للجاهزية التكنولوجية لمدقق الحسابات في عمليات التحول الرقمي ولهذا نجد عدم كفاءة عمليات التحول الرقمي.

٢.٤-التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث تم تقديم مجموعة من التوصيات وكما يلي:

- ١- ضرورة تدريب العاملين في مديرية شباب ورياضة النجف وبالخصوص العاملين في قسم الشؤون المالية على المهارات الحاسوبية لما لها من أهمية في تطوير المهن التي يعملون فيها لمواكبة التطورات العالمية.
- ٢- على الباحثين المساهمة بشكل كبير في اجراء المزيد من الابحاث في مجال التحول الرقمي لأنه يمثل اتجاها بحثيا متميزا في عصرنا الحالي.

References

1. Al-Zoubi, A. M. (2017). The effect of cloud computing on elements of accounting information system. Global Journal of Management and Business Research: Accounting and Auditing, 17 (3), 1-8.
2. Andreassen, R. I. (2020). Digital technology and changing roles: a management accountant's dream or nightmare?. Journal of Management Control, 31(3), 209-238.
3. Chaveerug, A. (2012). DATA MINING TECHNOLOGY EFFICIENCY AND AUDITING SUCCESS. Journal of International Management Studies, 12(3).
4. El Hilali, W., El Manouar, A., & Idrissi, M. A. J. (2020). Reaching sustainability during a digital transformation: a PLS approach. International Journal of Innovation Science, 12(1), 52-79.
5. Ganiyu, K., Aina, J., & Oloriegbe, K. S. (2023). New Generation Technology and Digital Accounting Tools as a Digital Transformation Strategy for Nigerian Insurance Companies' Organizational Sustainability. ESUT JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES, 8(1).

6. Meraghni, O., Bekkouche, L., & Demdoun, Z. (2021). Impact of digital transformation on accounting information systems—evidence from Algerian firms. *Economics and Business*, 35(1), 249-264.
7. Mitrofanova, A. E., & Konovalova, V. G. (2019). Opportunities, problems and limitations of digital transformation of HR management. *European Proceedings of Social and Behavioural Sciences*.
8. Oncioiu, I., Bîlcan, F. R., Stoica, D. A., & Stanciu, A. (2019). Digital transformation of managerial accounting-trends in the new economic environment. *EIRP Proceedings*, 14(1).
9. Peter, M. K., Kraft, C., & Lindeque, J. (2020). Strategic action fields of digital transformation: An exploration of the strategic action fields of Swiss SMEs and large enterprises. *Journal of Strategy and Management*, 13(1), 160-180.
10. SABUNCU, B. (2022). The effects of digital transformation on the accounting profession. *Ömer Halisdemir Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi*, 15(1), 103-115.
11. Soyemi, J., & Soyemi, O. B. (2020). Evaluation of Information Technology Proficiency of Pupils at the Basic Level of Nigeria's Educational System. *Ilaro Journal of Women in Technical Education and Employment (Ilaro J Wom Tec Edu Emp)*, 1(2), 13-21.
12. Tuan, N. M., Hung, N. Q., & Hang, N. T. (2021). Digital transformation in the business: a solution for developing cash accounting information systems and digitizing documents. *VNUHCM Journal of Science and Technology Development*, 24(2), 1975-1987.
13. Vărzaru, A. A. (2022). Assessing Digital Transformation of Cost Accounting Tools in Healthcare. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 19(23), 15572.
14. Vize, R., Coughlan, J., Kennedy, A., & Ellis-Chadwick, F. (2013). Technology readiness in a B2B online retail context: An examination of antecedents and outcomes. *Industrial Marketing Management*, 42(6), 909-918.
15. Yieh, K., Chen, J. S., & Wei, M. B. (2012). The effects of technology readiness on customer perceived value: An empirical analysis. *Journal of family and economic issues*, 33, 177-183.
16. Yuexin, L., Gang, W., Haoqing, X., Yuanjing, M., Yong, T., Huadong, S., ... & Chuanping, X. (2012). A decision-making model on stage financing for smart transmission grid investment based on technology readiness. *Energy procedia*, 14, 681-688.

دور التكنولوجيا المالية في الاستقرار المالي للمصارف

بحث تطبيقي في مصرف الرافدين

The Role of Financial Technology in Banks Financial Stability

Applied research in Rafidain Bank

الباحثين

سارة عبدالكريم مرهج	م.رعد زيد علوان	سلام عادل خلف
الهيئة العامة للضرائب	جامعة بغداد	ديوان الرقابة المالية
	كلية الادارة والاقتصاد	الاتحادي

sarahabdulkareem@gmail.com

Raad_z_alazawi@coadec.uobaghdad.edu.iq

salaaamadil@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف من هذه الدراسة يتمحور حول ابراز دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل النظريات المالية ، وتحسين وتطوير الموارد البشرية والعمل الاداري وتأثيرها على جودة الخدمة المصرفية في عينة من مصرف الرافدين ، وقد تم اعداد هذه الدراسة بالاعتماد على جانبين . تناول الجانب الاول منهجية الدراسة واطارها التطبيقي، فيما تضمن الجانب الثاني التأطير النظري لمتغيرات الدراسة . استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي



فبالرجوع الى ادبيات الموضوع تم تصميم استمارة الاستبيان بوصفها أداة رئيسية للحصول على البيانات ، اذ تم توزيع (٩٢) استمارة استبيان على مصرف الرافدين ، وكانت عدد الإجابات (٩١) استمارة ، وقد تم استخدام التحليل الاحصائي وفق برنامج (SPSS V26) ، (Microsoft Excel 2010) ، للوصول إلى النتائج.

على وفق هذا المنطلق تم تحديد استنارات بحثية عدة لتكون حدود لمشكلة الدراسة :

١- الى أي مدى تؤثر التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي وجودة الخدمة المصرفية للمصرف محل الدراسة ؟

٢- هل يتبع المصرف قيد الدراسة تكنولوجيا مالية جيدة للتحقيق الاستقرار المالي ، وما قدرة هذه التكنولوجيا على تحقيق ميزة تنافسية للمصرف قيد الدراسة ؟

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية ، الاستقرار المالي

Abstract

The goal of this study revolves around highlighting the role of financial technology in achieving financial stability in light of financial theories, improving and developing human resources and administrative work and its impact on the quality of banking service in a sample of Rafidain Bank. This study was prepared based on two aspects. The first aspect dealt with the study's methodology and its applied framework, while the second aspect included the theoretical framing of the study's variables. The current research used the descriptive analytical method. By referring to the literature on the subject, the questionnaire form was designed as a main tool for obtaining data. (92) questionnaire forms were distributed to the Rafidain Bank, and the number of responses was (91) forms. Statistical analysis was used according to the (V26) program. (SPSS), (Microsoft Excel 2010), to reach the results. According to this premise, several research investigations were identified to be the limits of the study problem:

To what extent does financial technology affect achieving financial stability and the quality of banking service of the bank under study?

Does the bank under study follow good financial technology to achieve financial stability, and what is the ability of this technology to achieve a competitive advantage for the bank under study?

key words: Financial technology, financial stability

المقدمة : Introduction

في عالم متسارع التغير والتطور، تعد التكنولوجيا المالية (FinTech) من أهم الابتكارات التي شهدتها صناعة الخدمات المالية في العقدين الأخيرين. تقوم التكنولوجيا المالية على استخدام التكنولوجيا والبيانات لتحسين وتيسير العمليات المالية وتقديم خدمات مالية مبتكرة. إن تأثير التكنولوجيا المالية على مجال الاستقرار المالي للمصارف أصبح موضوعاً محورياً للبحث والتحليل في الوقت الحاضر.

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية الكبرى من أهم أعمدة النظام المالي في أي دولة، ولها دور مركزي في توفير الاستقرار المالي للأفراد والشركات. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا المالية، أصبح لزاماً على هذه المؤسسات التكيف مع التحولات التقنية والتحديات الناجمة عنها. يطرح هذا البحث السؤال حول كيفية تأثير التكنولوجيا المالية على استقرار المصارف وما إذا كانت هذه التأثيرات إيجابية أم سلبية.

من المهم فهم كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تؤثر على مصارف ومؤسسات مالية بمختلف أحجامها وأنشطتها. هذا البحث سيستعرض العوامل التي تؤثر على الاستقرار المالي وكيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تكون مصدراً للتحسين أو التحديات في هذا

السياق. سيتعين أيضًا دراسة الآثار المحتملة للتكنولوجيا المالية على مختلف جوانب القطاع المصرفي بما في ذلك إدارة المخاطر، والتمويل. يستهدف البحث إلى توفير رؤية شاملة حول كيفية تأثير التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي للمصارف، وسيتطرق إلى الدراسات السابقة والأمثلة العملية التي تسلط الضوء على هذا الموضوع المهم. سيتم تحليل النتائج واستنتاجات البحث بهدف توجيه السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية في هذا السياق المتغير بسرعة. في الختام، يعكس هذا البحث الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المالية كعامل محوري في تحديد مصير صناعة الخدمات المالية. يتوقع أن تكون نتائج هذا البحث ذات أهمية كبيرة للمتخصصين في مجال المالية والمصرفية، وللمسؤولين في صناعة الخدمات المالية الراغبين في الحفاظ على استقرار ونجاح مؤسساتهم في هذا العصر الرقمي المتغير بسرعة.

١ - المبحث الأول : منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث : Research Problem:

يسعى المصرف الرافدين كغيره من المصارف في باقي دول العالم الى الوصول الى حالة من الاستقرار المالي له ، وبذلك تثير التكنولوجيا المالية تساؤلات كبيرة حول تأثيرها على استقرار المصارف ، وهي كالاتي :

١- هل تعزز هذه التكنولوجيا المالية الاستقرار المالي من خلال تعزيز الكفاءة وتقديم

خدمات مالية أكثر دقة وسرعة ؟

٢- هل تشكل التكنولوجيا المالية تحديات جديدة قد تزيد من عرضة المصارف

للمخاطر المالية ؟

٢.١ - أهمية البحث : Research Importance:

تتضح اهمية البحث من اهمية فكرة التكنولوجيا المالية ومدى مساهمة هذه التقنية الجديدة في العمل المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي للمصارف ويمكن ادراج هذه الأهمية بالاتي :

١. تكنولوجيا المالية هي مفتاح مستقبل القطاع المالي، حيث تقدم فرصاً كبيرة وتحديات جديدة. فهم تأثيرها يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي للمصارف.
٢. تحسين الكفاءة وتوفير التكاليف فيمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في العمليات المصرفية، مما يمكن المصارف من تقديم خدمات أفضل بتكلفة أقل، وبالتالي تعزيز استقرارها وتنافسيتها.
٣. ان تبني التكنولوجيا المالية يعمل على التوسع في الخدمات المالية تمكن المصارف من تقديم خدمات مالية جديدة ومبتكرة مثل التمويل الرقمي والدفع الإلكتروني والاستثمار عبر الإنترنت. هذا يمكنها من تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وزيادة إيراداتها.
٤. تعمل على مواجهة التحديات والمخاطر تتضمن تحديات ومخاطر جديدة وتحقيق الاستقرار المالي في المصارف كتهديدات الأمان السيبراني والتحكم الكامل للبيانات الشخصية.
٥. تعمل التكنولوجيا المالية على توجيه السياسات واتخاذ القرارات تعمل على تحقيق استقرار المصارف الذي يساعد الجهات التنظيمية وصانعي القرار في وضع سياسات مناسبة لضمان استقرار القطاع المصرفي وحماية مصالح المستهلكين.

٣.١ - اهداف البحث : Research Objectives

تستهدف الدراسة بيان تأثير التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي لمصرف الرافدين ويمكن ابراز اهم هذه الاهداف بالاتي:

١. فهم أثر التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي.

٢. يهدف البحث إلى استعراض المزايا التي يمكن تقديمها للتكنولوجيا المالية للمصارف والمجتمع.

٣. دراسة تأثير التكنولوجيا المالية في تمويل العمليات التجارية وإقديم الحلول المالية والابتكارات الرقمية الملبيه لاحتياجات الافراد والمؤسسات المتعاملة مع المصارف.

٤. توجيه السياسات ومساهمة في عمليات اتخاذ القرارات في صناعة الخدمات المالية بناءً على النتائج والاستنتاجات المستخلصة من البحث.

٤.١- فرضيات البحث: Research Hypotheses

بناء على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الآتية :

١ -توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائيا بين التكنولوجيا المالية وتحقيق الاستقرار المالي لصرف عينة البحث.

٢ -توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائيا للتكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي للمصرف عينة البحث.

٥.١- حدود البحث الزمانية والمكانية

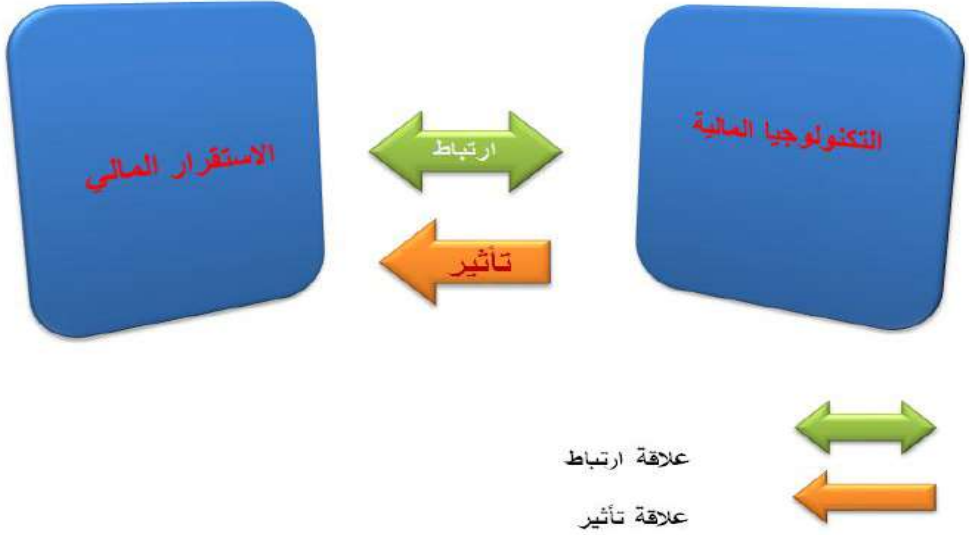
أ. الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للبحث في السنة الحالية.

ب. الحدود المكانية :تم تحديد البحث في مصرف الرافدين / العراق .

ج. الحدود البشرية: موظفي العاملين في المصرف الرافدين عينة البحث.

٦.١- المخطط الفرضي للبحث :

استخدم الباحثون مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط لتصنيف إجابات المستجيبين على كل عبارة في الاستبيان، وعليه قام الباحثون ببناء المخطط الفرضي للبحث الذي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث الحالي. وكما موضح بالشكل (1) .



٢- المبحث الثاني : الجانب النظري للبحث

١.٢- الاطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

مقدمة

شهد العالم ثورة تكنولوجية عكست بظلالها على كافة القطاعات ولم يكن القطاع المالي ببعيد عن ذلك التطور وقد ساهم ذلك في انتاج مجموعة من الأدوات المالية التي أدت الى تطوير الصناعة المصرفية، وبفضل الانتشار الواسع للتكنولوجيا على المستوي العالمي أصبحت تلك التكنولوجيا جزءا أساسيا من حياة الانسان وهذا الامر دفع البنوك الى الاستفادة من هذه الخاصية وتوظيف ابتكارات مالية لتقديم خدمات مصرفية متطورة الى عملائها ومن هنا ظهر مصطلح التكنولوجيا المالية (مغراوة، ٢٠١٥، ص٢٣).

٢.٢- مفهوم وماهية التكنولوجيا المالية

- هي عبارة عن افكار حديثه يتم ابتكارها بهدف تطوير عمليات الإدارة للخدمات المالية حيث يتم ذلك من خلال اقتراح الحلول التقنية التي تتعلق بمواقف العمل المختلفة وهذه الافكار المبتكرة تؤدي الى تطوير نماذج اعمال جديد.

• وتعرف ايضا بانه ابتكارات التكنولوجيا التي تستخدم في الخدمات المالية من اجل التأثير على الاسواق المؤسسات المالية وتقديم كافة الخدمات وتعد التكنولوجيا المالية هي نتائج طبيعي يتقاطع العمليات المالية ما استخدامات التكنولوجيا الحديثة (وهيية، ٢٠١٩، ص٣٣).

• وهي ايضا اداه وطريقه شامله تستخدم من اجل تحسين المعاملات المالية.
• تتكون التكنولوجيا المالية من مزيج كلمتي المالية والتكنولوجيا ويقصد بها التقنيات المالية بحيث يستخدم هذا المصطلح من اجل الإشارة الى التقنيات التي سببت ثوره ضخمه في مجال المعاملات المالية.

٣.٢ - ركائز التكنولوجيا المالية :

يجب ان تتوفر في تكنولوجيا الاموال مجموعه من الركائز الأساسية في اي بلد من البلدان وهذه الركائز هي: (عليوش، ٢٠١٨، ص٥٦)
أولاً: الطلب المستمر على الخدمات المالية الحديثة سهوله الوصول الى التمويل من قبل شركات التكنولوجيا المالية.
ثانياً: تأمين جميع الكوادر الفنية المطلوبة في مجال تكنولوجيا المالية للبيئة التنظيمية المناسبة من اللوائح والقوانين.
ثالثاً: البنية التحتية المناسبة مع تأمين حاضنات الاعمال.

٤.٢ - أهداف التكنولوجيا المالية: (صغير، ٢٠١٩، ص٣٥)

ان التكنولوجيا المالية تسعى الى تحقيق مجموعه من الاهداف واهمها :
أولاً: التكاليف المنخفضة.
حيث تسعى التكنولوجيا المالية الى خفض التكاليف وبالتالي تتيح العديد من المستخدمين الوصول الى كافة الخدمات المالية والتي تتعلق بالشركات والافراد الغير مخدومين مصرفياً.

ثانياً: السرعة . (الزهاري، ٢٠١٨، ص٥٥)

تتمتع الخدمات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية السرعة في انجاز كافة العمليات والخدمات وبالتالي تقليل التكلفة.

ثالثاً: الشمولية والانتشار.

تتمتع الخدمات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية بانها متوفرة في كل زمان ومكان بحيث يمكنها تقديم الخدمات لكافة الزبائن في مختلف البقع الجغرافية.

رابعاً: الخصوصية.

تتمتع التكنولوجيا المالية بالخصوصية حيث أن كل مصرف من المصارف له حاجات تختلف عن الحاجيات المتعلقة بالمصارف الاخرى الوصول الى ذلك من خلال مجموعه من القنوات.

خامساً: المقارنة (زوبة، ٢٠١٩، ص ٢٢)

ان المنتجات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية تجعل الزبائن قادرين على المقارنة بين الكثير من الشركات والمصارف من حيث السرعة والاسعار وتقديم الخدمة.

٥.٢ - خصائص التكنولوجيا المالية:

تتمتع التكنولوجيا المالية بمجموعه من الخصائص وهي:

١- تمكن تكنولوجيا المالية الزبائن من الحصول على الخدمات المصرفية من دون الحاجة الى استخدام الطرق التقليدية.

٢- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا المالية على اداء الخدمة المالية والمصرفية وحسب ولكن يتطور ويمتد ليشمل الاساليب الإدارية المختلفة.

٣- تتميز التكنولوجيا المالية بانها تغطي وتلبي كافة الحاجيات التي يحتاجها الافراد والشركات.

٤- تلبي التكنولوجيا المالية رغبات الزبائن الخاصة وتؤمن لهم كافة احتياجاتهم من خلال طرق بسيطة واساليب ماليه مصرفيه عبر المصارف (عبد الرضا، ٢٠٢٠، ص ٣٣).

٦.٢ - مجالات التكنولوجيا المالية:

تتمتع التكنولوجيا المالية بمجموعه من المجالات والقطاعات وهي:

١- قطاع المدفوعات:

حيث يعتبر القطاع الاكثر تقدم كشركات التكنولوجيا المالية الناتجة عن تقدم خدمات دفع الفواتير والدفع عبر الانترنت ومن خلال الأجهزة المحمولة والمحافظ الإلكترونية .

٢-قطاع العميل الشخصي :

حيث يتم رصد الاتفاق والادخار والائتمان وكافة الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية التي تؤمنه قاعده البيانات.

٣- قطاع الاقراض :

ويشتمل على الشركات التكنولوجية المالية التي تقدم خدمات العميل وتدوير الاموال منصات مقارنات القروض. (كريم، ٢٠٢٠، ص ٣٣)

٧.٢ - أهمية التكنولوجيا المالية:

١- الشمول المالي: حيث ساعدت تطبيقات التكنولوجيا المالية العديد من العملاء من الدمج المالي وذلك بسبب سهولة الوصول للخدمات المالية .

٢- تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي: حيث تقوم التكنولوجيا المالية بتحسين النمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال تأمين وصول كافة الافراد الى مجموعات كبيره ومتنوعة من المنتجات والخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية سواء كانوا افراد او شركة.

٣- التعاون بين البنوك: وذلك من خلال غسل الاموال وسهولة التعامل بين البنوك في مجال الامتثال بالقوانين المصرفية العالمية.

٤- تخفيض التكلفة والزمن اللازم للعمليات المصرفية: وهي تلك التحضيرات التي تتم نتيجة التمتع الكثير من العمليات المصرفية والاستغناء عن تدخل الناس في هذه العملية حيث تشكل التكنولوجيا المالية فرصة للبنوك من اجل تقديم الخدمات المصرفية الآمنة والسهولة والمنخفضة التكاليف ووصولها بشكل مناسب الى العملاء مقارنة بالمعاملات المالية التقليدية (نورالدين، ٢٠١٨، ص ٢٤)

وأخيرا التكنولوجيا المالية كانت نتيجة حتمية لثورة المعلومات ، وقد ساعد على ذلك عدد من العوامل في سرعة انتشار ذلك النوع من الخدمات المالية المتطورة. تجمع التكنولوجيا كميات هائلة من البيانات التي يمكن استخراجها، للحصول على العديد من الأفكار والمزايا، وتسمح لنا هذه التحليلات بتحديد نقاط ضعف محددة يمكن تحويلها إلى نقاط قوة، ويمكنها تحديد فرص أعمال جديدة، وخلق فرص تعلم جديدة، ومساعدة الناس على اكتشاف جوانب جديدة عن أنفسهم، حتى يتمكنوا من تحقيق إنجازات أكثر من أي وقت.

٨.٢ - مفهوم الاستقرار المالي :

ان الاستقرار المالي Stability Financial يعبر عن كفاءة وحسن اداء النظام المالي والذي ينفذ بكفاءة الوظائف الاقتصادية الرئيسة، مثل تخصيص الموارد وتوزيع المخاطر و تسوية المدفوعات، ويعمل على استيعاب الصدمات المفاجئة للنظام المالي والتي تسببها الازمات المالية (٩، ٢٠٠٣، Deutsche).

وايضاً وصف الاستقرار المالي عبر عدة خصائص تدور حول الثقة في محاولة لتأطير موثوقية النظام المالي، مبرراً ذلك بمجموعة من الخصائص وكما يلي: (Littrell, 2013, 4)

١- موثوقية نظام المدفوعات ونظم المقاصة وذلك من خلال سلامة وسلاسة ادائها، ان لهذه الخاصية مساهمة واضحة ومفيدة للأسواق وسلوك المنظمين والتي تعطي النظام المالي كفاءة واستقرارية.

٢- يجب ان تكون المصارف مستودعات آمنة لأموال المودعين.

٣- ان يحصل المقترضون المؤهلون على الائتمان بشروط معقولة.

٤- يؤدي الى تقليل الفشل الذي ممكن ان تتعرض له المؤسسات المالية فيما بينها وذلك عبر خضوعها للتنظيم والاشراف من قبل السلطات النقدية والممثلة بالبنك المركزي.

٥- ان البنوك المركزية تقوم عبر إجراءاتها الرقابية بإدارة المصارف التجارية وبطريقة منهجية من أجل تخفيف العدوى المالية.

لذا فإن مفهوم الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات. فالنظام المالي

يكون مستقراً إذا ما اتسم بالإمكانات الاتية (شينا سي، ٢٠٠٥، ص٢):

١- كفاءة في إدارة توزيع الموارد الاقتصادية وذلك حسب المناطق الجغرافية، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية كالادخار والاستثمار، و الاقتراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الموجودات، فضلاً عن تراكم الثروة ونمو الناتج.

٢- تقييم وتسعير وتحديد وإدارة المخاطر المالية.

٣- الاستمرارية في أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

الاستقرار المالي هو ذات الصلة لتمويل ينطوي في الأساس على عدم الثقة، أي الديناميكية أو الحركية بين الفترات الزمنية ويتكون من العديد من العناصر المترابطة والتطورية (البنية التحتية والمؤسسات والأسواق) (٨، ٢٠٠٤، Schinasi).

وايضاً يعرف الاستقرار المالي للقطاع المصرفي هو قدرة المصارف على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لكافة الاطراف المتعاملة مع المصرف وذلك من خلال محفظة استثمارية تكون متنوعة المخاطر والعوائد والآجال مع احتفاظ المصرف بسيولة تمكنه من مواجهة الاحتياجات الطارئة للعملاء.(زايد، ابراهيم، البسطوي، دور الافصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، ٢٠٢٣، ص١٨)

١.٨.٢- المبادئ الرئيسية لتحديد الاستقرار المالي: (الشكرجي، الشراي، ٢٠١٥،

ص٢٠٨)

لتحديد الاستقرار المالي هناك عدة مبادئ رئيسة لا بد من الالتزام بها لتحقيق الاستقرار المالي وهي:

المبدأ الأول: القدرة على التنبؤ يتطلب الاستقرار المالي في غياب الأزمات المالية، وقدرة النظام المالي على التعامل عند ظهور الاختلالات أو الحد منها قبل أن تشكل تهديداً لنفسها أو للعمليات الاقتصادية لزراعة الاستقرار المالي في نظام مالي سليم ومستقر ، يحدث هذا في جزء منه عن طريق آليات تصحيحية التي تخلق مرونة والتي تحوّل دون التطور الطبيعي لظهور المزيد من المشاكل والتعرض للمخاطر، لذا قد يكون هناك خياران وهما:

١- السماح لسياسة آليات السوق للعمل على حل الصعوبات المحتملة وحسن الأداء هذا يحدث في جزء منه من خلال آليات تصحيحية.

٢- التدخل بسرعة وفاعلية عن طريق ضخ السيولة عبر الأسواق لاستعادة الاستقرار وهكذا.

المبدأ الثاني: ديناميكية التمويل: وذلك عن طريق المحافظة على الاستقرار المالي كما يحدث على طول سلسلة متصلة، لا يتطلب بالضرورة أن كل جزء من أجزاء النظام المالي أن يعمل باستمرار على طول سلسلة متصلة في ذروة الأداء، بل هو يتفق مع النظام المالي بأن يعمل على "الإطارات الاحتياطية" من وقت لآخر.

المبدأ الثالث: هو المبدأ الأهم من بين المبادئ السابقة الذكر إذ يصاغ الاستقرار المالي من حيث العواقب المحتملة بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، أو على مستوى القطاع ككل كالقطاع المصرفي كاملاً وليس على مستوى مصرف واحد ولهذا ليس من الضروري أن تكون الاضطرابات في الأسواق المالية أو في المؤسسات المالية الفردية التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي إن لم يكن من المتوقع أن يضر النشاط الإقتصادي ككل.

المبدأ الرابع: لا يمكن للتمويل وحده أن يفي على نحو كاف دوره في تخصيص الموارد، وتعبئة المدخرات، وتسهيل تراكم الثروة، والتنمية، والنمو، لذا فإنه يجب أن

يعني أيضاً أن أنظمة الدفع في جميع أنحاء الاقتصاد تعمل بسلاسة (عبر الآليات الرسمية والخاصة، وتجارة التجزئة والجملة، والمدفوعات الرسمية وغير الرسمية). لذا لابد للبنك المركزي من امتلاك نظام مدفوعات جيد، يكون كوحدة للحساب ووسائل الدفع المقبولة عالمياً وعند الاقتضاء، وذلك على المدى القصير تعد مخزن للقيمة.

٢.٨.٢ - أهمية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

ان أهمية الاستقرار المالي تتبع من خلال دوره الكبير في تحقيق استقرار جميع مكونات النظام المالي وأيضاً تحقيق الاستقرار المالي لأسواق المال والأنشطة المرتبطة بها بالإضافة إلى الحد من الوقوع في الأزمات والآثار السلبية لها. ومثال على ذلك الآثار السلبية للزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ على كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وسرعة وقوة انتشار عدوى تلك الأزمات إلى معظم دول العالم، وما ترتب عليها من انهيار العديد من المؤسسات وإفلاسها والتي لم يكن متوقع لها هذا المصير، وبخاصة المؤسسات المالية، وذلك نتيجة عدم القدرة على مواجهة الاختلالات وتحمل الصدمات، ومن هنا أصبح هدف تحقيق الاستقرار المالي هدفاً أساسياً تضعه كافة دول العالم ضمن أولويات أهدافها (الشاذلي، ٢٠١٤، ص ١).

٣.٨.٢ - محددات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

يساهم الاستقرار المالي في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية ويعتبر احد المحددات الرئيسية له، ويعتبر أيضاً أحد المرتكزات لاستقرار النظام المالي اذ يلعب ذلك دوراً حيوياً في اقتصاديات كافة الدول المتقدمة والنامية، و يعتبر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بمثابة مؤشر قوي لقدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية. (زايد، ابراهيم، البسطويسى، ٢٠٢٣، ص ٢٢) .

٣- المبحث الثالث : الجانب العملي للبحث

١.٣ - عينة الدراسة

يعد اختيار العينة من الخطوات المهمة والتي ينبغي التفكير بها منذ تحديد المشكلة وأهدافها، وبما أن نجاح الدراسة واستمرارها يتوقف على دقة اختيار العينة، لذا تم اختيار العينة وفقاً لمتطلبات الدراسة الحالية لضمان القدرة على ربط ما تم التوصل اليه في الجانب النظري بميدان الدراسة المناسب للحصول على أدق الاستنتاجات، التي يمكن من خلالها الخروج بتوصيات تحاكي الواقع .

تم اختيار العاملين في مصرف الرافدين وتكونت وحدة المعاينة والتحليل للدراسة الحالية بالاعتماد على أسلوب العينة القصدية الطبقية والمتمثلة بالمناصب الاتية (مدير عام ، معاون مدير عام ، رئيس قسم ، مدير شعبة ، مسؤول وحدة) والتي تتيح للدراسة جمع البيانات من المجتمع الموجودين والمختصين بشكل مريح ، فتكونت عينة الدراسة من (٩٢) مفردة عن طريق نموذج (دي موركان ، D.Morgan) العالمي (العزاوي ، ٢٠١٧) ، اذ تم توزيع (٩٢) استبانة ، واستبعاد (١) استبانة لعدم كفاءتها للتحليل الاحصائي ، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة والتي خضعت للتحليل الاحصائي (٩١) استبانة ، أي بنسبة (٩٩ %) ، من مجموع الاستمارات الموزعة ، وهي نسبة تعد مقبولة لإجراء التحليل الاحصائي ، وكما مبين في الجدول (١)

جدول تحديد عينة الدراسة

TABLE FOR DETERMINING SAMPLE SIZE FROM A GIVEN
POPULATION

N	S	N	S	N	S	N	S	N	S
١٠	١٠	١٠٠	٨٠	٢٨٠	١٦٢	٨٠٠	٢٦٠	٢٨٠٠	٣٣٨
١٥	١٤	١١٠	٨٦	٢٩٠	١٦٥	٨٥٠	٢٦٥	٣٠٠٠	٣٤١
٢٠	١٩	١٢٠	٩٢	٣٠٠	١٦٩	٩٠٠	٢٦٩	٣٥٠٠	٢٤٦
٢٥	٢٤	١٣٠	٩٧	٣٢٠	١٧٥	٩٥٠	٢٧٤	٤٠٠٠	٣٥١
٣٠	٢٨	١٤٠	١٠٣	٣٤٠	١٨١	١٠٠٠	٢٧٨	٤٥٠٠	٣٥١
٣٥	٣٢	١٥٠	١٠٨	٣٦٠	١٨٦	١١٠٠	٢٨٥	٥٠٠٠	٣٥٧
٤٠	٣٦	١٦٠	١١٣	٣٨٠	١٨١	١٢٠٠	٢٩١	٦٠٠٠	٣٦١
٤٥	٤٠	١٨٠	١١٨	٤٠٠	١٩٦	١٣٠٠	٢٩٧	٧٠٠٠	٣٦٤
٥٠	٤٤	١٩٠	١٢٣	٤٢٠	٢٠١	١٤٠٠	٣٠٢	٨٠٠٠	٣٦٧
٥٥	٤٨	٢٠٠	١٢٧	٤٤٠	٢٠٥	١٥٠٠	٣٠٦	٩٠٠٠	٣٦٨
٦٠	٥٢	٢١٠	١٣٢	٤٦٠	٢١٠	١٦٠٠	٣١٠	١٠٠٠٠	٣٧٠

٦٥	٥٦	٢٢٠	١٣٦	٤٨٠	٢١٤	١٧٠٠	٣١٣	١٥٠٠٠	٣٧٥
٧٠	٥٩	٢٣٠	١٤٠	٥٠٠	٢١٧	١٨٠٠	٣١٧	٢٠٠٠٠	٣٧٧
٧٥	٦٣	٢٤٠	١٤٤	٥٥٠	٢٢٥	١٩٠٠	٣٢٠	٣٠٠٠٠	٣٧٩
٨٠	٦٦	٢٥٠	١٤٨	٦٠٠	٢٣٤	٢٠٠٠	٣٢٢	٤٠٠٠٠	٣٨٠
٨٥	٧٠	٢٦٠	١٥٢	٦٥٠	٢٤٢	٢٢٠٠	٣٢٧	٥٠٠٠٠	٣٨١
٩٠	٧٣	٢٧٠	١٥٥	٧٠٠	٢٤٨	٢٤٠٠	٣٣١	٧٥٠٠٠	٣٨٢
٩٥	٧٦	٢٧٠	١٥٩	٧٥٠	٢٥٦	٢٦٠٠	٣٣٥	١٠٠٠٠٠	٣٨٤

" N " is population size
" s " is sample size

٢.٣ - ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

من اجل البرهنة على ان الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، قام الباحثون بإجراء اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، من خلال اختبار كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) ولاسيما ان هذه الطريقة تعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى ولاستخراج الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع متغيرات الدراسة وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لقيمة الثبات (الفا) لكن من الناحية التطبيقية يعد الحصول على ($\alpha \geq 0.60$) بشكل عام أمراً مقبولاً في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية وفقاً (Sekaran & Bougie, 2010: 184) ويبين الجدول (٢) نتائج ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (٢): نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لمقياس الاتساق الداخلي

ت	المتغير	عدد الفقرات	معامل ألفا
١	المحور الأول	١٠	٠.٨١٨
٢	المحور الثاني	١٠	٠.٩٣٩
الاستبانة ككل		٢٠	٠.٩٤٦

المصدر: من إعداد الباحث (2021) اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

نلاحظ من نتائج الجدول (٢) أن جميع المتغيرات حصلت على معامل ثبات (الفا) جيد قيمته أكبر من (0.60)، وهي أكبر من القيمة المفترضة للدلالة على ثبات الأداة، حيث

حققت الاستبانة ككل على قيمة ثبات عالية بلغت قيمتها (٠.٩٤٦)، وتدل تلك النتيجة على وجود أτσاق داخلي للاستبانة ككل .

٣.٣- فحص واختبار أداة قياس الدراسة

يتضمن هذا المحور فحص واختبار جودة البيانات ومدى ملائمتها لأجراء التحليلات الاحصائية من خلال اختبار التحليل الوصفي لبيانات ، واختبار فروض الدراسة للارتباط والتأثير البسيط .

١.٣.٣- ترميز مقاييس البحث

تم ترميز مقياس البحث، كما موضح في الجدول (٣) بطريقة احصائية تتسم بالوضوح للتحقق من مستوى توافر المتغيرات قيد الدراسة والتي تتمثل بـ (التكنولوجيا المالية X) كمتغير مستقل ومتغير (الاستقرار المالي Y) كمتغير تابع .
الجدول (٣) ترميز مقياس البحث

المتغير	الرمز	عدد الفقرات
التكنولوجيا المالية	X	١٠
الاستقرار المالي	Y	١٠

٢.٣.٣- التحليل الوصفي لبيانات مصرف الرفادين قيد الدراسة

يتضمن هذا المبحث تحليل استجابات أفراد العينة حول المتغيرات الرئيسة وتفسيرها من خلال عرض الاوساط الحسابية ، والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف ، والاهمية النسبية ، ، اذ اعتمد الباحثين مستويات المقارنة للفئات مقياس ليكرت الخماسي (اتفق بشدة - لا اتفق بشدة) فأن هناك خمس فئات تنتمي لها المتوسطات الحسابية وتحديد الفئة من خلال إيجاد طول المدى (٥ - ١ = ٤) ، ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (٥) (٤ / ٥ = ٠.٨٠) ، وبعد ذلك يضاف الى الحد الأدنى للمقياس (١) أو يطرح من الحد الأعلى للمقياس (٥) ، وتكون الفئات كما في الجدول (٤) الاتي :

جدول (٤)

وزن مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale المعتمد في الدراسة

طول الفئة	درجة الموافقة
١ - ١.٧٩	لا اتفق بشدة
١.٨ - ٢.٥٩	لا اتفق
٢.٦ - ٣.٣٩	محايد
٣.٤ - ٤.١٩	اتفق
٤.٢ - ٥	أتفق بشدة

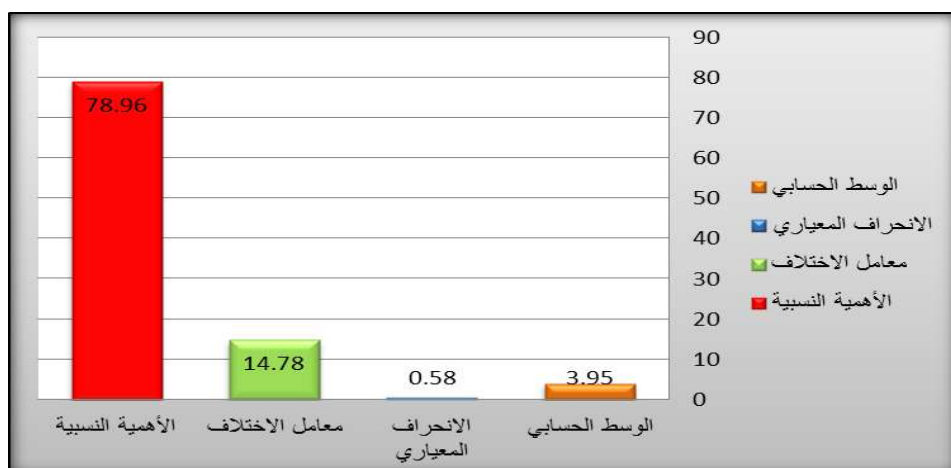
أولاً: متغير التكنولوجيا المالية (X)

تكون هذا المتغير في الاستبانة من عشرت فقرات (١ - ١٠) لقياس (التكنولوجيا المالية) ، ونلاحظ من نتائج الظاهرة في جدول (٥) أن الوسط الحسابي العام للمتغير بلغ (٣.٩٥) ، بين الوزن الافتراضي (٣.٤ - ٤.١٩) ، وأهمية نسبية (٧٨.٩٦) ، عند مستوى تقييم جيد ، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمتغير ككل إذ بلغت (٠.٥٨) ، (١٤.٧٨) على الترتيب ، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة الدراسة ، وهذه النتيجة تؤكد على أهمية التكنولوجيا المالية في عمل مصرف الرافدين .

جدول (5) المؤشرات الاحصائية لمتغير التكنولوجيا المالية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
	التكنولوجيا المالية X	3.95	0.58	14.78	78.96

شكل (٢) المؤشرات الاحصائية لمتغير التكنولوجيا المالية



اما على مستوى الفقرات الفرعية فهي تختلف في ترتيب اهميتها ، حيث جاءت بالمرتبة الاولى الفقرة رقم (٤) والتي تنص (تمتلك المصارف قيد الدراسة تجهيزات تقنية حديثة تمكنها من مواكبة التطورات الخارجية) ، بوسط حسابي (٤.٢٣) بين الوزن الفرضي (٤.٢ - ٥) ، واهمية نسبية (٨٤.٧٠) عند مستوى تقييم مرتفع ، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (٠.٧٨) ، (١٨.٤٢) على الترتيب ، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة الدراسة حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (55) وبنسبة مئوية (41.67 %) ، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة) ، وهذه النتائج تؤكد ان المصرف قيد الدراسة يمتلك تجهيزات تقنية حديثة تمكنه من مواكبة التطورات الخارجية، كما حصلت الفقرة رقم (٥) التي تنص (الاعتماد على التكنولوجيا المالية من قبل المصرف المبحوثه يمكنه من إيجاد أسواق الكترونية عالمية تساهم في نمو الاقتصاد) ، على اقل وسط حسابي ، اذ بلغ (٣.٥٧) بين الوزن الفرضي (٣.٤ - ٤.١٩) ، واهمية نسبية (٧١.٣٦) عند مستوى تقييم جيد ، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (١.٢٤) ، (٣٤.٦٦) على الترتيب ،

التي تشير الى التشتت المتوسط الاكبر من واحد صحيح أي هناك اختلاف في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة الدراسة حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (45) ونسبة مئوية (34.09 %) ، التي تشير الى خيار (اتفق) ، وهذه النتائج تؤكد ان الاعتماد على التكنولوجيا المالية من قبل المصرف قيد الدراسة يمكنه من إيجاد أسواق الكترونية عالمية تساهم في نمو الاقتصاد، وما يؤكد هذه النتائج حصول جميع الفقرات الفرعية للمتغير على متوسطات حسابية تراوحت بين (اتفق بشدة ، اتفق) وهذا ما يعكس التقارب والتجانس في إجابات أفراد وحدة المعاينة للدراسة نحو التكنولوجيا المالية ومدى اهمية تطبيقها في المصرف محل الدراسة .

جدول (٦) المؤشرات الاحصائية للمتغير التكنولوجيا المالية وفقراتها X

ت	الفقرات	المتغير					المفاضلة
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية %	ت	%
١	تمتلك إدارة المصرف فكرة شاملة عن التكنولوجيا المالية المتبعة	4.18	0.79	18.88	83.64	72	54.55
٢	تعتمد المصرف قيد الدراسة على التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المصرفية	3.76	1.04	27.73	75.15	53	40.15
٣	التكنولوجيا المالية المستخدمة في المصرف قيد الدراسة تساهم في اختصار وقت الحصول على الخدمات المالية	3.99	0.95	23.87	79.85	50	37.88
٤	يملك المصرف قيد الدراسة تجهيزات تقنية حديثة تمكنها من مواكبة التطورات	4.23	0.78	18.42	84.70	55	41.67

							الخارجية .	
١٠	34.09	45	71.36	34.66	1.24	3.57	الاعتماد على التكنولوجيا المالية من قبل المصرف المبحوث تمكنه من إيجاد أسواق الكترونية عالمية تساهم في نمو الاقتصاد	٥
3	51.52	68	81.97	19.74	0.81	4.10	يعمل تطبيق التكنولوجيا المالية في المصرف قيد الدراسة من إيجاد الكثير من الابتكارات المالية	٦
٩	36.36	48	73.94	31.70	1.17	3.70	تساهم التكنولوجيا المالية في تقليص فجوة تمويل المشاريع	٧
٤	57.58	76	81.36	19.96	0.81	4.07	تساهم التكنولوجيا المالية في التقليل من المخاطر المالية الائتمانية	٨
٦	53.79	71	80.30	20.87	0.84	4.02	ان انجاز العمليات بالتكنولوجيا المالية يحقق الاستقرار المالي في المصرف قيد الدراسة	٩
٥	54.55	72	81.06	20.52	0.83	4.05	يمكن المصرف زبائنه من الحصول على التسهيلات الائتمانية المتنوعة بسهولة من خلال التكنولوجيا المالية	١٠
			78.96	14.78	0.58	3.95	التكنولوجيا المالية	

ثانيا : متغير الاستقرار المالي (Y)

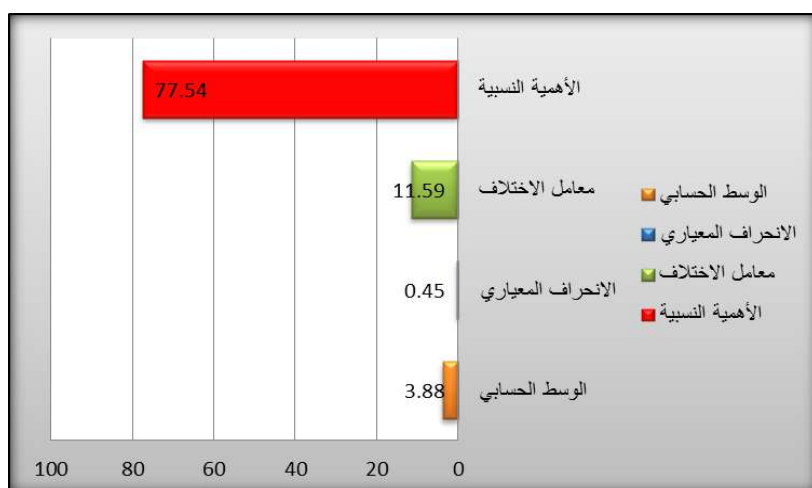
تكون هذا المتغير في الاستبانة من عشرة فقرات (١ - ١٠) لقياس (الاستقرار المالي) ، ونلاحظ من نتائج الظاهرة في جدول () أن الوسط الحسابي العام للمتغير بلغ (3.88) ، بين الوزن الافتراضي (٣.٤ - ٤.١٩) واهمية نسبية (٧٧.٥٤) عند مستوى تقييم جيد ، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف

للمتغير ككل اذ بلغت (٠.٤٥) ، (١١.٥٩) على الترتيب ، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة الدراسة ، وهذه النتيجة تؤكد على اهمية الاستقرار المالي في عمل المصرف الرافدين .

جدول (٧) المؤشرات الاحصائية لمتغير الاستقرار المالي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
	الاستقرار المالي Y	3.88	0.45	11.59	77.54

شكل (٣) المؤشرات الاحصائية لمتغير الاستقرار المالي



أما على مستوى فقرات الفرعية فهي تختلف في ترتيب اهميتها ، حيث جاءت بالمرتبة الاولى الفقرة رقم (10) والتي تنص (يعمل المصرف محل الدراسة على تحسين المستمر في جودة الموجودات التي تساعد على تحقيق مستويات جيدة من الارباح والتي تعزز من استقرار المصرف) ، بوسط حسابي (٤.٣٣) بين الوزن الفرضي (

٤.٢ - ٥) ، واهمية نسبية (٨٦.٦١) عند مستوى تقييم مرتفع ، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (٠.٧١) ، (١٦.٣٩) على الترتيب ، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة الدراسة حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (٦٧) ونسبة مئوية (٥٨.٢٦ %) ، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة) ، وهذه النتائج تؤكد ان المصرف محل الدراسة يعمل على تحسين المستمر في جودة الموجودات التي تساعد على تحقيق مستويات جيدة من الارباح والتي تعزز من استقرار المصرف، كما حصلت الفقرة رقم (٩) التي تنص (التزام المصرف محل الدراسة بتحقيق نسبة كفاية رأس المال التي تعزز القدرة في تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الازمات) ، على اقل وسط حسابي، اذ بلغ (٤.٠٦) بين الوزن الفرضي (٣.٤ - ٤.١٩) ، واهمية نسبية (٨١.٢٢) عند مستوى تقييم جيد ، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (٠.٧٦) ، (١٨.٨٢) على الترتيب ، التي تشير الى التشتت اقل من واحد صحيح أي هناك تجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة الدراسة حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (٥٧) ونسبة مئوية (٤٩.٥٧ %) ، التي تشير الى خيار (اتفق) ، وهذه النتائج تؤكد ان التزام المصرف محل الدراسة بتحقيق نسبة كفاية رأس المال التي تعزز القدرة في تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الازمات ، وما يؤكد هذه النتائج حصول جميع الفقرات الفرعية للمتغير على متوسطات حسابية تراوحت بين (اتفق بشدة ، اتفق) وهذا ما يعكس التقارب والتجانس في إجابات أفراد وحدة المعاينة للدراسة نحو الاستقرار المالي ومدى اهميته في المصرف محل الدراسة.

جدول (٨) المؤشرات الاحصائية للمتغير الاستقرار المالي Y							
ت	الفقرات	المفاضلة					
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	ت	%

			%					
٩	77.39	89	81.74	12.79	0.52	4.09	لدى المصرف القدرة المالية الكافية على مواجهة الاضرابات التي قد تحدث في اقتصاد البلد	١
5	53.04	61	83.65	17.22	0.72	4.18	وجود نظام متكامل وجيد للإدارة المخاطر المصرفية في المصرف قيد الدراسة	٢
8	53.04	61	83.83	16.69	0.70	4.19	يتمتع المصرف محل الدراسة برأسمال قوي يساعده على امتصاص وتلافي الازمات التي قد تتعرض لها	٣
7	41.74	48	83.83	19.71	0.83	4.19	كفاءة الادارة في المصرف محل الدراسة في وضع السياسات المناسبة في ادارة موجوداتها ومطلوباتها التي تساعد على تسديد التزاماتها بدون اللجوء الى المؤسسات الخارجية	٤
2	49.57	57	85.74	13.38	0.57	4.29	وجود إجراءات رقابية وأشرافية في المصرف المبحوث تساعد في وضع الخطوات الرئيسية للاستقرار المالي	٥
6	56.52	65	83.65	16.02	0.67	4.18	وجود بيئة ملائمة يوفرها المصرف محل الدراسة لجذب الاستثمار المحلي والخارجي	٦
4	44.35	51	83.13	17.91	0.74	4.16	يحدد المصرف قيد الدراسة نقاط القوة والضعف لديها وفق قياسات متطورة	٧
3	51.30	59	82.78	18.90	0.78	4.14	لدى المصرف قيد الدراسة القدرة على التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بما يحقق مستويات	٨

							سيولة للبنوك	
٩	التزام المصرف محل الدراسة بتحقيق نسبة كفاية رأس المال التي تعزز القدرة في تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الازمات	4.06	0.76	18.82	81.22	57	49.57	10
١٠	يعمل المصرف محل الدراسة على تحسين المستمر في جودة الموجودات التي تساعد على تحقيق مستويات جيدة من الارباح والتي تعزز من استقرار المصرف	4.33	0.71	16.39	86.61	67	58.26	1
الاستقرار المالي		3.88	0.45	11.59	77.54			

٤.٣ - اختبار الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة

يشير الإحصاء الاستدلالي Inferential Statistics إلى الإحصاءات التي تمكنا من الحصول على استنتاجات من بيانات العينة، وتعميمها على مجتمع الدراسة ،ومن ثم تقدير قيم مجتمع الدراسة واختبار الفرضيات ، والتي تحدد ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها ذات دلالة إحصائية، ومن هنا فهو يعد مكملاً للإحصاء الوصفي (الذي يقدم وصفاً لاستجابة عينة البحث) بهدف الوصول إلى استنتاجات حول تلك الاستجابة من خلال معرفة ارتباط المتغيرات وطبيعة العلاقة فيما بينها .اذ يهدف هذا البحث لاختبار فرضيات التأثير التي تم تحديدها مسبقاً للحكم عليها بالقبول أو الرفض ، اذ سيجري الاعتماد على معادلة تحليل الانحدار لتقدير معالم الانموذج، وتحليل الانحدار هو أداة إحصائية تقوم ببناء نموذج إحصائي وذلك لتقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر (متغير مستقل) ، ومتغير (تابع) بحيث ينتج معادلة إحصائية توضح العلاقة السببية بين المتغيرات. وعندما تكون العلاقة في النموذج الإحصائي بين متغير مستقل واحد و متغير تابع (معتمد) واحد فأن هذا الانموذج هو أبسط

نماذج الانحدار ويسمى انموذج الانحدار الخط البسيط وعندما تكون عدة متغيرات مستقلة أكثر من متغير واحد فان الأنموذج يسمى الانحدار الخطي المتعدد .

١.٤.٣- اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة : أن الهدف الاساسي من مقياس الارتباط هو لوصف درجة التغير الاقتراني بين متغيرات البحث أي تحديد قوة الارتباط بينهما وبيان ما إذا كان الارتباط قوي او ضعيف او لا يوجد علاقة، اضافة الى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين ، اي بيان ما اذا كانت العلاقة طردية موجبة ام عكسية سالبة ، اذ ان دراسة الارتباط تعد الاساس لدراسة وتحليل علاقات السببية كما وتعد مقاييس الارتباط من المؤشرات الهامة في قياس الصدق والثبات لما له من اهمية كبيرة للتأكد من سلامة الاختبارات واجراءات جمع البيانات (زايد :١٦٣:٢٠٠٤).

أ - فرضية الارتباط الرئيسة الاولى : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التكنولوجيا المالية X ، والاستقرار المالي Y في مصرف الرافدين)
يتضح من الجدول (٩) أن علاقة الارتباط معنوية بين التكنولوجيا المالية وبين الاستقرار المالي ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.632^{**}) عند مستوى دلالة إحصائية (0.0000) ، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01) ، وهو معامل ارتباط إيجابي ، وتشير القيمة الموجبة لمعامل الارتباط الى اتجاه العلاقة الطردية بين المتغيرين ، وتفسر تلك النتيجة الى وجود تكنولوجيا مالية متطورة في المصارف قيد الدراسة تسهم في تحقيق الاستقرار المالي في مصرف الرافدين ، وهذه النتائج تؤكد ، الى رفض فرضية الارتباط الرئيسة الاولى وقبول الفرضية البديلة والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التكنولوجيا المالية X ، والاستقرار المالي Y) .

الجدول رقم (٩)

علاقة الارتباط بين التكنولوجيا المالية X ، والاستقرار المالي Y

الاستقرار المالي Y	
0.632**	التكنولوجيا المالية X
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).	

٢.٤.٣- اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة :

من اجل على الإجابة على الفرضيات المتعلقة بعلاقة التأثير، قام الباحثون باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لبيان الاثر بين المحاور واتجاهها، ويمثل الاثر الايجابي بين متغيرين إلى أن الزيادة في إحدى المحاور يقابلها زيادة في المحور الآخر، أما الاثر السلبي فيشير إلى الزيادة في أحد المحاور يقابلها انخفاض في المحور الآخر . ولاختبار تأثير التكنولوجيا المالية X في الاستقرار المالي Y :

تنطلق فرضية التأثير الرئيسية الأولى للبحث من نص (لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية احصائيا للتكنولوجيا المالية في الاستقرار المالي)

وبهدف تحقق الباحثون من صحة الفرضية من عدمها ، تم استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، فضلا عن مؤشرات قيمة (T) المجدولة ، وقيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠١ – ٠.٠٥) ، لرفض وقبول الفرضيات ، ويبين الجدول

(١١) ، وجود علاقة تأثير ذو دلالة معنوية احصائيا للتكنولوجيا المالية في الاستقرار المالي ، بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهي اقل من مستوى الدلالة (٠.٠١) وبدلالة قيمة (F) المحسوبة (١١٢.١٠٤) ، اذ تزيد عن قيمتها المجدولة (٦.٦٧) وبدرجتي حرية (1,90) ، فيما بلغت قيمة معامل التفسير ($R^2 = 0.530$) للأنموذج ، والتي تشير الى تفسير التكنولوجيا المالية ما نسبته (53.0) من التغيرات

التي تطرأ على الاستقرار المالي في المصرف محل الدراسة ، فيما تعزى النسبة المتبقية (٤٧) من انموذج التفسير لمتغيرات أخرى لم تدخل بالأنموذج المختبر .

بينما بلغت قيمة الميل الحدي المعيارية ($\beta = ٠.٥٥٧$) ، أي ان التغير لوحدة واحدة في التكنولوجيا المالية في المصرف المبحوث ، سيحدث اهتماما تلقائي في الاستقرار المالي بنسبة (٥٥.٧) ، وسجلت قيمة الثابت (α) في المعادلة (١.١٣٣) ، وهي معنوية احصائيا اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (٥.١٣٨) هي اكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (١%) والبالغة (2.35) ، وبمعنى عندما تكون التكنولوجيا المالية مساويا للصفر فان الاستقرار المالي لن تقل عن هذه القيمة .

وتوفر هذه النتائج دعما كافيا لرفض فرضية التأثير الرئيسة الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص (توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية للتكنولوجيا المالية في الاستقرار المالي)

جدول (١٠): اختبار الانحدار البسيط لأثر التكنولوجيا المالية في الاستقرار المالي								
المتغير المعتمد	التكنولوجيا المالية X			(R ²)	(F)	(t) المحسوبة	Sig	القرار
الاستقرار المالي Y		(α)	١.١٣٣	٠.٥٣٠	١١٢.١٠٤	٥.١٣٨	٠.٠٠٠٠	قبول الفرضية البديلة
		(β)	٠.٥٥٧			١٠.١١٧		
قيمة (F) الجدولية = ٦.٦٧ /// قيمة (t) الجدولية = ٢.٣٥ ، ١.٦٦ /// حجم العينة = ٩١								
عدد فرضيات العدم المقبولة = ٠								
عدد الفرضيات البديلة المقبولة = ١								

٤- المبحث الرابع /الاستنتاجات و التوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

بعد اجراءات الدراسة الميدانية على المصرف الرافدين محل الدراسة ، ومن خلال تحليل إجابات الاستبانة واختبار الفرضيات ، يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي :

- ١ - بينت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود بيئة ملائمة يوفرها المصرف محل الدراسة من استخدام التكنولوجيا المالية لجذب الاستثمار المحلي والخارجي .
- ٢ - أظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية احصائيا بين المتغيرات التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي .
- ٣ - بينت النتائج الإحصائية الى وجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة معنوية احصائيا بين المتغيرات التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي .
- ٤ - أظهرت نتائج الدراسة ان هناك تشتت في اجابات العينة تصل الى اكبر من الواحد صحيح نحو الاعتماد على التكنولوجيا المالية من قبل المصرف قيد الدراسة التي يمكنها من إيجاد أسواق الكترونية عالمية تساهم في نمو الاقتصاد .
- ٥ - بينت النتائج الاحصائية ان هناك تشتت في اجابات العينة تصل الى اكبر من الواحد صحيح نحو تساهم التكنولوجيا المالية في تقليص فجوة تمويل المشاريع .
- ٦ - هناك تشتت في اراء العينة نحو اعتماد المصرف قيد الدراسة على التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المصرفية .
- ٧ - بينت نتائج العملي ان لدى المصرف قيد الدراسة القدرة على التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بما يحقق مستويات سيولة للبنوك.
- ٨ - اكدت النتائج الاحصائية الى ان المصرف محل الدراسة يعمل على تحسين المستمر في جودة الموجودات التي تساعد على تحقيق مستويات جيدة من الارباح والتي تعزز من استقرار المصرف .

- ٩ - بينت النتائج البرنامج الى وجود إجراءات رقابية وأشرافية في المصرف
المبحوث تساعد في وضع الخطوات الرئيسية للاستقرار المالي .
١٠ - وضحت النتائج ان الى وجود نظام متكامل وجيد للإدارة المخاطر المصرفية
في المصرف قيد الدراسة.

٢.٤ - التوصيات

- ١ - استخدام التكنولوجيا المالية المتقدمة من قبل المصرف محل الدراسة التي بدورها
تمكنه من إيجاد أسواق الكترونية عالمية تساهم في نمو الاقتصاد .
٢ - تحدد المصرف قيد الدراسة نقاط القوة والضعف لديها وفق قياسات متطور .
٣ - توجيه المصرف قيد الدراسة نحو التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المصرفية
٤ - ايجاد ادارة كفاءة في المصرف محل الدراسة في وضع السياسات المناسبة في
ادارة موجوداتها ومطلوباتها التي تساعد على تسديد التزاماتها بدون اللجوء الى
المؤسسات الخارجية.
٥ - التزام المصرف محل الدراسة بتحقيق نسبة كفاية رأس المال التي تعزز القدرة في
تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الازمات .
٦ - حصول المصرف على كفاءات بشرية مؤهلة و متخصصة في مجال
التكنولوجيا المالية و الاتصالات .
٧ - وضع مقاييس جديدة في جميع المستويات بين مدة وأخرى على وفق مقاييس
متنوعة ، ومعتمدة لاكتشاف الانحرافات ، والاطفاء ، ومعالجتها فوراً .
٨ - تطوير برامج التدريب في المصرف بما ينسجم مع تطورها مع الدول المتقدمة .
٩ - يوصي الباحثون بإقامة دورات تدريبية وبشكل مستمر للعاملين في المصرف
محل الدراسة وفي مختلف الاختصاصات لغرض تعزيز مهاراتهم وخبراتهم .
١٠ - تطوير برامج التدريب في المصرف بما ينسجم مع تطورها مع الدول المتقدمة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

- ١- ابتسام عليوش ،تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية ،والاقتصادية ، ط١ ، ٢٠١٨ .
- ٢- بوزراق صغير ،التحدي الاجتماعي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في تونس ،مجلة العلوم السياسية والقانونية ،ط١ ، ٢٠١٩ .
- ٣- جيلالي مغراوة ،التنمية المستدامة بين الطرح العملي والواقع النظري ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،ط١ ، ٢٠١٥ .
- ٤- حيدر محمد كريم، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ،مجلة جامعة جيهان أربيل ،ط١ ، ٢٠٢٠ .
- ٥- حيدر محمد كريم، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ،مجلة جامعة جيهان أربيل ،ط١ ، ٢٠٢٠ .
- ٦- خوجلي عثمان نورالدين، اثر تكنولوجيا المعلومات على الاسواق المالية، مجلس الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ،ط١ ، ٢٠١٨ .
- ٧- رشيد زوبة ،أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة دراسات اقتصادية ، ط١ ، ٢٠١٩ .
- ٨- زايد،محمد عبد المنعم ابو السعود،ابراهيم، محمد زيدان، البسطويسي، مروة احمد عبد الرحمن، ٢٠٢٣ " دور الافصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية" ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية/ قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، العدد الاول-يناير ٢٠٢٣- المجلد السابع).
- ٩- زاويد الزهاري ،التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والافاق ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية ،ط١ ، ٢٠١٨ .

- ١٠- الشاذلي، احمد شفيق، ٢٠١٤ "الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه" ، صندوق النقد العربي.
- ١١- الشكرجي، بشار ذنون محمد، الشرابي، محمد يونس محمد، ٢٠١٧ "التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية بأستخدام مؤشرات السلامة المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٧) العدد (١).
- ١٢- شيناسي، غازي، ٢٠٠٥ "الحفاظ على الاستقرار المالي" ، قضايا اقتصادية، العدد ٣٦، صندوق النقد الدولي).
- ١٣- عبد الرحيم وهيبية ،التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي بين الحداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب ، مجلة دراسات اقتصادية ، ط ١ ، ٢٠١٩.
- ١٤- مصطفى سلام عبد الرضا ، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ،مجلة جامعة جيهان أربيل ، ط ١ ، ٢٠٢٠.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- ١- Deutsche Bundesbank (2003), "Report on the stability of the German financial system" , monthly report, Frankfurt, December.
- ٢- Charles Littrell (2013), (Macro Prudence VS. Macro Prudential Supervision).

تأثير آليات حوكمة الشركات في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة
دراسة تطبيقية لمجموعة من الشركات المختارة في سوق العراق للأوراق المالية
**The Impact of Corporate Governance Mechanisms on
Integrated Business Reporting Information**
**An applied study of selected companies group in the Iraqi
Stock Exchange**

الباحثين

م.م. مصطفى حسن عباس م.م. مروج عامر طه م.م. قحطان عدنان محمود

المصرف العقاري / فرع ديالى

mustafa.gh223@gmail.com

murooj.aamer.taha@gmail.com

qahtaneconomy@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث الى التعرف على مفهوم واهداف تقارير الاعمال المتكاملة، ودورها كمحدد لتقييم قدرة الشركة على خلق القيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، بالإضافة الى ذلك بيان أثر آليات حوكمة الشركات والمتمثلة بـ (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، تركيز الملكية، المدقق الخارجي) في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة، فقد تناولت الدراسة استمارة استبيان صممت لاستقصاء آراء المحاسبين ورؤساء الأقسام ومديري الحسابات والمديرين التنفيذيين العاملين في القطاع المصرفي عينة الدراسة



بشأن تأثير آليات حوكمة الشركات في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة، ووزعت هذه الاستمارة على المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وبلغ عددها (١٧٠) استمارة منها (١٢٣) استمارة صالحة للتحليل الاحصائي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، وكما يلي:

. تعد تقارير الاعمال المتكاملة أداة أخرى للإفصاح المحاسبي في بيئة الاعمال الحديثة لما توفره من صورة شاملة عن أداء الشركة لأصحاب المصالح، لتقييم قدرة الشركة على خلق القيمة.

٢. يحقق الإفصاح المحاسبي منافع متعددة من خلال تقارير الاعمال المتكاملة ومن أهمها: تحقيق مستويات عالية من الثقة مع أصحاب المصالح وإدارة المخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة.

الكلمات المفتاحية: تقارير الاعمال المتكاملة، خلق القيمة، الإفصاح الاختياري، حوكمة الشركات، آليات حوكمة الشركات.

Abstract:

This research aims to get acquainted with the concept and objectives of integrated business reports, and its role as a determinant of assessing the company's ability to create value in the short, medium and long term, in addition to explaining the impact of corporate governance mechanisms represented by (Board of Directors, Audit Committee, Concentration of Ownership, External Auditor) in Information of integrated business reports, the study dealt with a questionnaire designed to seek the opinions of accountants, department heads, account managers and executives working in the banking sector, the study sample on the impact of corporate governance mechanisms in the information of integrated business reports, and this form was distributed to the banks registered in the Iraq Stock Exchange, and swallowed Their number (170) forms, of which (123) are valid for statistical analysis. The study reached a set of conclusions, as follows:

1. Integrated business reports are another tool for accounting disclosure in the modern business environment because it provides a comprehensive picture of the company's performance to stakeholders, to assess the company's ability to create value.
2. Accounting disclosure achieves multiple benefits through integrated business reports, the most important of which are: achieving high levels of confidence with stakeholders and managing risks and increasing the competitiveness of the company.

Keywords: Integrated business reports, value creation, voluntary disclosure, corporate governance, corporate governance mechanisms.

المقدمة:

شهدت بيئة الاعمال الدولية سلسلة من الانهيارات والأزمات المالية خلال العقود الماضية، وهذا ناتج عن قصور في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التقليدية ذات المنظور المالي قصير الاجل، الامر الذي أدى الى دراسة نقاط الضعف وإعادة التفكير في الإفصاح من خلال تقارير أخرى ذات النظرة المالية وغير المالية طويلة الاجل، وهذا سيساعد أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم بشكل أفضل.

زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance) لما لها من اهمية في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وترشيد ممارسات المديرين ومجلس الادارة، وترشيد ممارسات المحاسبين العاملين بالشركات ومراقبي الحسابات وما يقوموا به من أعمال لإظهار المراكز المالية ونتيجة نشاط الشركات، وكذلك ترشيد ممارسات المستثمرين وما قد يقوموا به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق الحوكمة لأهدافها والتي تتمثل في تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وقد تم تشكيل المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC)* في (٢ أغسطس ٢٠١٠)، وتمثلت مهامه في خلق إطار لإعداد هذه التقارير، بحيث تكون قادرة على

توفير جميع المعلومات لأصحاب المصالح التي تمكنهم من معرفة قدرة الشركة على خلق القيمة بمرور الزمن، ويكون هذا الإطار مقبولاً عالمياً، وجميع المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل واضح وموجز ومتسق وقابل للمقارنة من اجل مساعدة رجال الاعمال على اتخاذ قرارات اكثر استدامة وتمكين المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على فهم الأداء الحقيقي للشركة؛ لذا اكد المجلس الدولي ان القيمة لا تخلق وحدها داخل الشركة بل تتأثر بالبيئة الخارجية بما في ذلك القضايا الاجتماعية والتحديات البيئية والظروف الاقتصادية والتغير التكنولوجي التي تؤثر على أداء الشركات.

ونظرا للطلب المتزايد من قبل أصحاب المصالح على المعلومات غير المالية (كمية، أو نوعية) فإن نظام معلومات المحاسبة المالية بوضعه الراهن أصبح عاجزا عن توفير هذه المعلومات، لذلك يلزم تطويره لكي ينتج معلومات غير مالية ذات بعد استراتيجي واجتماعي وبيئي وحوكمي واستدامي.

١-المبحث الأول/ منهجية البحث ودراسات سابقة

١.١- مشكلة البحث: تعمل الشركات في الوقت الحالي في بيئة ديناميكية سريعة التطور وتتصف بالتعقيد وعدم التأكد، بالإضافة الى الضغوط الناتجة عن عولمة الأسواق وقوة المنافسة، وبالتالي أصبحت الشركات في حاجة الى معلومات ذات جودة عالية وتقدم في الوقت المناسب، لاتخاذ قرارات تساعد الشركة على تحقيق اهدافها وظهرت الحاجة الى مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات غير المالية (كمية، ونوعية) عن حوكمة الشركات والأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بهدف قياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي تمكينا من تقييم مدى قدرتها على تحقيق الاستدامة.

ولقد تم وضع مفاهيم ومبادئ إعداد تقارير الاعمال المتكاملة من اجل تحقيق اعلى درجة من الكفاءة والفاعلية، وقد تم تبني منهج التفكير المتكامل والأداء الشامل للشركة للربط بين عناصر التقارير المنفصلة التي تصدرها الشركات مثل التقارير المالية

وتقارير الحوكمة وغيرها في شكل تقرير واحد لتقديم صورة واضحة وأكثر دقة عن كيفية خلق القيمة داخل الشركة. وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

السؤال الأول: هل توجد علاقة بين آليات حوكمة الشركات ومعلومات تقارير الاعمال المتكاملة؟

السؤال الثاني: هل يوجد تأثير لآليات حوكمة الشركات في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة؟

٢.١- أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى ما يلي:

١. التعرف على أثر مجلس الإدارة في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.
 ٢. التعرف على أثر لجنة التدقيق في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.
 ٣. التعرف على أثر تركيز الملكية في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.
 ٤. التعرف على أثر المدقق الخارجي في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.
- ٣.١- أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث في جانبين، حيث يمثل الأول تقارير الاعمال المتكاملة وخاصة بعد دراسة كيفية تحقيق الإفصاح عن معلومات المالية وغير المالية والذي يؤثر بصورة مباشرة في قرارات أصحاب المصالح من خلال آليات لحوكمة الشركات.

كما تتبع أهمية الدراسة من خلال التأكيد على ضرورة التأكيد على تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الحالية، وبيان الاستفادة من حوكمة الشركات في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة التدقيق، وبالتالي ستعكس على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح بالإضافة الى خدمة المهتمين بهذا المجال من الكتاب والباحثين. في حين يمثل الجانب الثاني الجانب التطبيقي فنتبع أهمية الدراسة من خلال دراسة أثر آليات حوكمة الشركات في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة، وانعكاس ذلك على قرارات أصحاب المصالح.

٤.١ - فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ومعلومات تقارير الاعمال المتكاملة.
الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآليات حوكمة الشركات في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

٥.١ - حدود البحث: وتتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الشركات المصرفية العراقية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في العام ٢٠١٩.
الحدود البشرية: تمثلت حدود الدراسة البشرية بـ (مدير الحسابات والمدير التنفيذي، والمحاسبين ومعاوني المحاسبين ورئيس قسم الإدارة) في الشركات المصرفية العراقية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٦.١ - منهج البحث: تعتمد هذه الدراسة على منهجين من مناهج البحث العلمي هما:

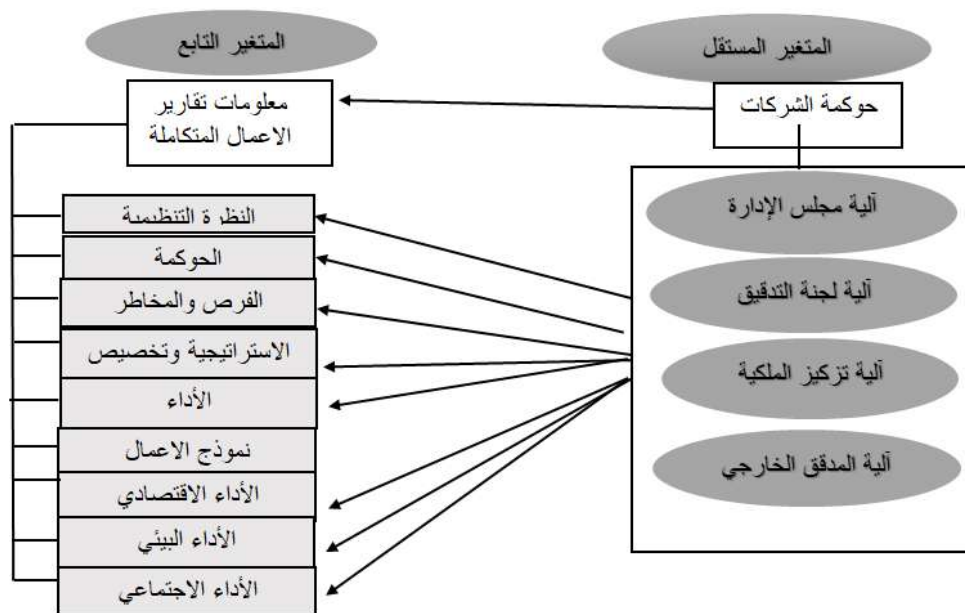
١. المنهج الوصفي: ويتعلق هذا المنهج بالجانب النظري من خلال النشرات والادبيات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة من كتب ورسائل ودوريات وابحاث ومؤتمرات علمية ومقالات علمية من المواقع الالكترونية سواء كانت عربية او اجنبية.
٢. المنهج التطبيقي: وذلك باستخدام استمارة استبيان والمتمثلة بآليات حوكمة الشركات ومعلومات تقارير الاعمال المتكاملة، والتي تم تصميمها وعرضها على مجموعة من السادة المحكمين لإبداء رأيهم بمدى ملائمة مقياس الإجابة، وعدالة الاستمارة بعد الاخذ بجميع الملاحظات التي أدلى بيها السادة المحكمين وأصبحت في شكلها النهائي.

٧.١ - متغيرات البحث: وشملت الدراسة متغيرين رئيسيين هما:

١. المتغير المستقل: حوكمة الشركات، إذ تم قياسها من خلال آلياتها الأربعة والمتمثلة بـ (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، تركيز الملكية، المدقق الخارجي)، عن طريق أسلوب استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على افراد عينة ومجتمع الدراسة

(المتمثل بالمحاسبين ورؤساء الأقسام ومديري الحسابات والمديرين التنفيذيين العاملين في المصارف العراقية) وذلك بالاتفاق مع دراسة كل من (المشهداني، ٢٠٠٧)، (خضير، ٢٠٠٩)، (العنزي، ٢٠١٤)، (الحيارى، ٢٠١٧).

٢. المتغير التابع: معلومات تقارير الاعمال المتكاملة وأبعادها (العناصر التنظيمية، الحوكمة، الفرص والمخاطر، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأداء، نموذج الاعمال، الأداء الاقتصادي، الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي) إذ تم قياس هذا المتغير من خلال أسلوب استمارة الاستبيان وذلك بالاتفاق مع دراسة كل من (محمود، ٢٠١٧)، (إبراهيم، ٢٠١٦). والشكل (١) يوضح متغيرات الدراسة.



الشكل (١) نموذج البحث

٨.١- دراسات سابقة: تأتي أهمية الدراسات السابقة من كونها تعد مصدر يستدل بها الباحث على آفاق البحث العلمي، وكما يلي:

هدفت دراسة (loana, 2017) الى تطوير حوكمة الشركات بسبب الازمة المالية والعولمة من أجل إعادة الثقة للمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، وبالتوازي مع

هذا الاتجاه أصبحت التقارير المتكاملة شائعة أيضاً، وهو شكل جديد من تقارير الشركات يهدف إلى تقديم صورة شاملة لأداء الشركة ويكمن أصل التقارير المتكاملة في حوكمة الشركات، كحل لمطالب قيادة الشركات فيما يتعلق بالاستدامة والاستراتيجية والأداء والمخاطر، وتناولت هذه الدراسة التقارير المتكاملة وحوكمة الشركات وتوضيح العلاقة بينهما لبنية ومحتوى التقارير المنشورة من قبل أكبر ٢٠ شركة مقيدة في بورصة بوخارست للأوراق المالية للفترة من (٢٠١٢-٢٠١٤)، والمنشورة على الموقع الإلكتروني فإنه ذلك سيساعد على اتخاذ قرارات أفضل وإجراءات أفضل وتخصيص رأس مال والموارد بشكل أفضل وخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل، بالإضافة الى ذلك تساعد التقارير المتكاملة في تحديد الفرص والمخاطر التي تواجه الشركة.

بينما اكدت دراسة (الحيارى، ٢٠١٧) تأثير تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وتناولت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة اعتمادا على أسلوب العينة القصدية المتمثلة ب(١٢٥) مفردة واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام (One Sample T-Test) و(One way analysis of variance) وذلك بالاعتماد على برمجية التحليل الاحصائي (SPSS)، أهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج: تحفيز الشركات على انشاء لجان للحوكمة لمتابعة مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها في الواقع العملي، وحث الشركات الصناعية العامة في الأردن على تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر المالية وغير المالية.

حيث ركزت دراسة (أحمد، ٢٠١٩) على توضيح طبيعة واهداف التقارير المتكاملة ومحتواها المعلوماتي والتعرف على الدوافع والتحديات التي تواجه اعدادها، وبالتالي دورها كمحدد لتقييم قدرة الشركة على خلق القيمة، وكذلك قياس أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في زيادة مستوى جودة التقارير المتكاملة، وتناولت هذه الدراسة عينة

مكونة من ٧٥ شركة من الشركات المقيدة في بورصة جوهانسبرج في جنوب افريقيا والمنشورة تقاريرها في سنة ٢٠١٦، وتم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى، واستخدام نماذج الانحدار المتعددة من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للآليات الداخلية الخاصة بحوكمة الشركات والمتمثلة بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر والرقابة الخارجية على جودة التقارير المتكاملة بمستوى معنوية ٥%. كما توصلت الى وجود تأثير للمتغيرات الرقابية والمتمثلة بحجم الشركة وحجم مكتب الرقابة على جودة التقارير المتكاملة وعند مستوى معنوية ٥%.

٩.١- أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث بيئة التطبيق، والفترة الزمنية التي سيتم فيها التطبيق كونها أجريت في سنة (٢٠٢٠)، مما يعني تميز مجتمع الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تربط بين حوكمة الشركات ومعلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

٢-المبحث الثاني/ الإطار النظري للدراسة

١.٢- مفهوم حوكمة الشركات:

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصالح، وتوفر الإطار الذي يتم من خلاله وضع أهداف المنظمة وأدواتها التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف وتحديد مستوى الأداء المطلوب (OECD,2004: 5).

ويرى دليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين في جنوب افريقيا في سنة ٢٠١٦ بأنها ممارسة الاخلاقيات والقيادة الفعالة من قبل السلطة الحاكمة للشركة بهدف تحقيق النتائج التالية: استدامة الأداء الجيد والرقابة الفعالة وتحسين سمعة الشركة وخلق الثقافة الأخلاقية (Report on Corporate Governance for South Africa,2016: 11).

وترى دراسة (الحيارى، ٢٠١٧: ١٣) الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والمعايير واللوائح والأنظمة والإجراءات التي تمكن الشركة من تعظيم قيمتها على المدى الطويل بشكل يصب في صالح أصحاب المصالح والمساهمين.

٢.٢- اهداف وخصائص حوكمة الشركات:

زاد الاهتمام بممارسات حوكمة الشركات في الفترة الأخيرة وذلك من خلال ما يلي:
(الحيارى، ٢٠١٧: ١٥)، (الجبوري، وآخرون، ٢٠١٨: ٥٣٧)
١. العدالة والشفافية في معاملات الشركة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائداتهم.

٣. ضمان تدقيق الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة.

٤. تعظيم الربحية وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وازافة فرص عمل جديدة.

بينما ثمة مجموعة من الخصائص التي يجب توفرها لكي يتحقق الغرض من تطبيق حوكمة الشركات والتي تساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، وكما يلي:
(كهينة وسعاد، ٢٠١٦: ١٤٥)

١. الانضباط: هو إتباع السلوك الأخلاقي الصحيح والمناسب.

٢. الشفافية: تقديم صورة حقيقية وواضحة لكل ما يحدث.

٣. الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة للعمل نتيجة الضغوط.

٤. المساءلة: القدرة على تقييم وتقدير اعمال مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية.

٥. المسؤولية: أي مسؤولية جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

٦. العدالة: أي يجب احترام حقوق جميع أصحاب المصالح في الشركة.

٧. المسؤولية الاجتماعية: النظر الى الشركة كمواطن جيد.

٢.٣- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة الشركات، وكما يلي: (أبو حمام، ٢٠٠٩: ٢٥-٢٦)، (نسيمة، ٢٠١٧: ١٢).

١. المساهمين

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم للحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل ويكون من حقهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

٢. مجلس الإدارة

وهو يعد بمثابة الوكيل للمساهمين وأصحاب المصالح، ويضمن للمستثمرين في الشركة بأن رأس المال الذي تم استثماره قد تم استخدامه من جانب مديري الشركة بطريقة جيدة، ويقوم مجلس الإدارة بمسؤولية اختيار المديرين التنفيذيين الأكثر كفاءة وخبرة في مجال عملهم، وتحفيزهم على الأداء الجيد من خلال تبني سياسات منافسة للرواتب والمكافآت، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم وضمان مصداقية التقارير المعدة من قبل الإدارة، وأنها تقي بالمتطلبات القانونية والأخلاقية.

٣. الإدارة العليا

وتعد الإدارة العليا عاملاً أساسياً في حوكمة الشركات، حيث يمارس مجلس الإدارة دوراً رقابياً تجاه أعضاء تلك الإدارة، فإنه يجب على مديري الإدارة العليا ممارسة دورهم في الرقابة على المديرين التنفيذيين في الشركة، وتتكون الإدارة العليا من مجموعة أساسية من مسؤولي الشركة وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالإداء إلى مجلس الإدارة. فضلاً عن مسؤوليتها عن تعظيم إرباح الشركة، وزيادة قيمتها ومسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

٤. أصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة داخل الشركة مثل الموردين والعاملين والزبائن الذي عليهم مراقبة مستوى التزام إدارة الشركة، بالإضافة إلى الهيئات المحاسبية والوسطاء الماليين ووكالات الحوكمة التي تسعى إلى تخفيض حالات عدم التماثل المعلومات وتحسين عمليات الإشراف على الشركة ورقابتها.

٤.٢ - مفهوم تقارير الاعمال المتكاملة:

أن تقرير الاعمال المتكامل يعد وسيلة لتوصيل المعلومات المالية والنوعية (كمية، وصفية) عن الأداء المالي والاستدامي والحوكمي والاستراتيجي للشركة لخدمة أصحاب المصالح من خلال تخفيض مخاطر المعلومات، ومن ثم مساعدتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم (علي، ٢٠١٢: ٣٢٨).

ويعرف المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC, 2013: 7)، أن التقرير المتكامل: هو عبارة عن رسالة موجزة حول استراتيجية الشركة والحوكمة والأداء والتوقعات المستقبلية في سياق بيئتها الخارجية، بهدف خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ويعرف (king III Report)، في جنوب أفريقيا تقارير الاعمال المتكاملة: على أنها تمثيل شامل ومتكامل لأداء الشركة من حيث تمويلها واستدامتها. فان الهدف العام للتقرير المتكامل هو مساعدة أصحاب المصالح على تقييم ما إذا كان بمقدور المنظمة أن تنشئ قيمتها وأن تحافظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل. وينص King III على أن إعداد التقارير المتكاملة هو نهج تتبنى فيه المنظمات مسؤوليتها تجاه الاقتصاد العالمي والجهات المعنية الرئيسية الثلاثة: المساهمون والمجتمع والبيئة (Abeysekera, 2013: 229).

٥.٢ - أهداف ومنافع الإفصاح عن طريق تقارير الاعمال المتكاملة: فقد اتفقت دراسة كل من (IIRC, 2013: 2)، (أحمد، ٢٠١٥:) و(محمود، ٢٠١٧: ٢٧) وعلى مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها بالآتي:

١. تحسين جودة المعلومات المتاحة لمقدمي راس المال المالي، وتخصيصه بكفاءة وإنتاجية.
٢. تعزيز الاشراف والمساءلة*الخاصة برؤوس الأموال الستة (المالي، البشري، الفكري، الصناعي، الطبيعي، الاجتماعي)، والعمل على تعزيز فهم العلاقات والروابط المتعلقة فيما بينهم.

٣. دعم التفكير المتكامل **، والعمل على صناعة القرار الذي يركز على خلق القيمة في الاجل القصير، والمتوسط، والطويل.

وترى دراسة (BRLF,2011)، ان الهدف من تقارير الاعمال المتكاملة هو توفير نظرة عامة عن الشركة، مع التركيز على المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمالية، بما تمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات غير المالية، إضافة الى القوائم المالية، في شكل تقارير متكاملة، سيحقق منافع لجميع أصحاب المصالح، وكما يلي:
(IIRC,2011: 4)، (إسماعيل، ٢٠١٦: ١٦٧)

١. زيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية بشكل يتوافق مع احتياجات أصحاب المصالح.

٢. زيادة الثقة لأصحاب المصالح بمستويات عالية.

٣. تعزيز إدارة المخاطر والتعرف على الفرص المتاحة.

٤. تقييم مدى استجابة الشركة لالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

٥. انخفاض التكاليف وزيادة فرص الحصول على رأس المال، بسبب زيادة الإفصاح والشفافية.

٦.٢- العناصر التنظيمية لتقارير الاعمال المتكاملة

١. نظرة عامة على الشركة والبيئة الخارجية: من حيث النظرة التنظيمية توفر تقارير الاعمال المتكاملة معلومات عن القضايا المتعلقة بالشركة، كالثقافة، والقيم، والمهنية، والأنشطة، والهيكل التنظيمي، والأسواق الرئيسية، والوضع السوقي، والمعلومات الكمية الرئيسية والتي تشمل الإيرادات وعدد الموظفين وعدد الدول التي تعمل فيها الشركة. وأما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية فيتم توفير المعلومات عن القوى السوقية مثل (طلب العملاء، ونقاط ضعف بالنسبة للمنافسين، وسرعة التغير التكنولوجي)، والقضايا المجتمعية (حقوق الانسان، والنظم التعليمية، والصحة، والفقر)، والتحديات البيئية (تغير المناخ، ونقص الموارد) (Sheridan, 2014: 15).

٢. الحوكمة: يظهر دور الحوكمة في تقارير الاعمال المتكاملة من خلال دمجها بالاستراتيجية المتكاملة للشركة، التي تعتبر امرا ضروريا لتوسع الشركات عالميا والقدرة على مواجهة المنافسة المتزايدة، فالشركات التي تملك قيادتها سمعة جيدة يكون لها تقييم سوقي جيد، كذلك تتضمن الحوكمة في تقارير الاعمال المتكاملة معلومات عن هياكل قيادة الشركة، بما في ذلك المهارات والتنوع مثل الخبرة والكفاءة لمن هم مسؤولين عن الحوكمة، والعمليات الخاصة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، وبناء ورقابة ثقافة الشركة، بما في ذلك إدارة المخاطر (محمود، ٢٠١٧: ٣٥).

٧.٢- أبعاد التنمية المستدامة التي تعتبر كمؤشر لقياس تقارير الاعمال المتكاملة.
منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي برزت عدة مشكلات تخص البيئة والتي باتت تهدد الأرض، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، ما أدى إلى تمخض الجهود الفكرية على المستوى الدولي عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم (التنمية المستدامة)، ولقد انتشر مفهوم التنمية المستدامة (sustainable development) منذ صدور تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية عام ١٩٨٧، حيث إشارة اللجنة الى ضرورة اقتراح هذا المفهوم الذي يركز على التقدم الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، وعرفت على انها التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم الخاصة، ويقصد بالحاجات ضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة الخاصة بعملية الاستدامة (الاقتصاد والبيئة والمجتمع) مع القدرة على توفير الموارد (إبراهيم، ٢٠١٦: ٥-٦)، وكما يلي:

١. البعد الاقتصادي: يتعلق البعد الاقتصادي للاستدامة بتأثيرات الشركة على الظروف الاقتصادية لأصحاب المصالح وعلى الأنظمة الاقتصادية على الصعيد المحلي والصعيد الوطني وعلى الصعيد العالمي. ويهدف هذا البعد الى توضيح تدفق راس المال بين جميع أصحاب المصالح، والآثار الاقتصادية الرئيسة للمجتمع بأسره. وأشار إبراهيم ان هذا البعد يهدف الى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال

زيادة نصيبه من السلع والخدمات، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستعمال الأمثل للموارد النادرة المتاحة (إبراهيم، ٢٠١٦، ١٠). ويغطي البعد الاقتصادي الآثار الاقتصادية غير المباشرة والتواجد السوقي والأداء الاقتصادي.

٢. البعد الاجتماعي: يتعلق البعد الاجتماعي للاستدامة بتأثيرات التي تسببها الشركة للأنظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها. ويهدف هذا البعد الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر والبطالة، وتنمية الثقافات والعلاقات بين الشركة وأصحاب المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم الى من يحتاجها. ويرى (الأرضي، ٢٠١١: ٢٧٣)، البعد الاجتماعي هو البعد الذي تتميز به الاستدامة، والذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، بالإضافة الى ذلك يجعل من النمو وسيلة للألتحام الاجتماعي، فضلا عن كونه يهتم بحق الانسان الطبيعي في العيش في بيئة سليمة ونظيفة من خلالها يمارس جميع انشطته مع كفالة حقه نصيب عادل من الخدمات الاجتماعية والبيئية والثروات الطبيعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى وطعام وملبس وهواء) وغيرها.

٣. البعد البيئي: يتعلق البعد البيئي للاستدامة بأثر الشركة على الأنظمة الطبيعية، وتشمل الأرض، والهواء، والمياه، والأنظمة البيئية. ويهدف هذا البعد إلى استخدام الموارد الطبيعية بصورة جيدة وليس فقط توفيرها لأنه لا يمتلكها جيل محدد بل هي ملكا لكافة الأجيال فضلا عن حماية وسلامة الأنظمة البيئية من التلوث. وأشار (رشوان وأبو رحمة، ٢٠١٧: ١٣) الى انه لا بد من تحقيق المزج بين إدارة الموارد البشرية والطبيعية، لأنه فهم العلاقة بين البشر والموارد الطبيعية.

٨.٢- تأثير آليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة

١.٨.٢- أثر آلية مجلس الإدارة في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

يعد مجلس الإدارة اللاعب الرئيسي في نجاح الشركة، وهو المسؤول عن وضع اهداف وقيم واستراتيجيات الشركة لتحقيق مصالح المساهمين، بالإضافة الى انه المسؤول شفافية ونزاهة القوائم المالية. ويعتبر مجلس الإدارة من أكثر الآليات الداخلية أهمية للحوكمة، وذلك لأنه يمثل قمة أطار الحوكمة، فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي تقليل التكاليف التي قد تنشأ نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة، ويحتفظ مجلس الإدارة بالرقابة النهائية على الإدارة العليا، الا انه يفوض معظم وظائفه اليها (احمد، ٢٠١٩: ٨٩). وترى دراسة (الفضل، وحمد، ٢٠١٥: ١٩٧) أن مجلس الإدارة يستطيع أن يؤدي مهامه بصورة كاملة من خلال توفر خاصيتين تتمثل بحجم مجلس الإدارة واستقلاليته. اما فيما يخص استقلالية مجلس الإدارة تتفق دراسة كل من (خضير، ٢٠٠٩: ١١٥)، (الحيارى، ٢٠١٧: ٢٧) على ان الاستقلالية هي أحد اهم المحددات الفعالة لمجلس الإدارة، وأن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تحتاج الى توفر الاستقلالية الكاملة في مجلس الإدارة. وترى دراسة (أحمد، ٢٠١٩: ٩٠) بأن المديرين المستقلين هم أداة في تحسين أداء الشركة، وتم تأييد ذلك من خلال بعض الآراء النظرية مثل نظرية الوكالة، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية الموارد المتعددة، فمن وجهة نظر نظرية أصحاب المصالح فأن المديرين المستقلين لديهم توجه نحو الحفاظ على اطراف أصحاب المصالح ولديهم ادراك بأن مسؤولياتهم تتعدى الاهتمام بالمساهمين فقط بل لديهم وعي بتوقعات واحتياجات جميع الأطراف المرتبطة بالشركة، وأن الشركات التي لا تتحيز لجنس معين ولديها مزيج من الذكور والإناث من أعضاء مجلس الإدارة، وفيها عدد قليل من الأعضاء التنفيذيين تقدم تقارير متكاملة ذات جودة عالية.

٢.٨.٢- أثر آلية لجنة التدقيق في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة

وتسمى أيضا لجنة المراجعة الداخلية وهي لجنة منبثقة ودائمة من مجلس الإدارة وتتكون من عدد من الأعضاء التابعين لمجلس الإدارة غير التنفيذيين اما عددها لا يقل عن ثلاث أعضاء بضمنهم رئيس اللجنة وتعد هذه اللجنة من اهم اللجان لكون

المسؤولية الملقاة عليها مسؤولية كبيرة، لذلك يجب ان يكون أعضاء اللجنة من ذوي الخبرة في مجالات المحاسبة والتدقيق، كما تفوض هذه اللجنة صلاحية العمل طبقاً للأحكام التي يصدرها المجلس (علي، ٢٠١٤: ٥٦). وترى دراسة (المحجوب، وأبو شعله، ٢٠١٧: ١٧٦) كان للمدقق الداخلي دور كبير في رقابة التنمية المستدامة من خلال مرحلتين، وكما يلي:

أ. وضع السياسات والاستراتيجيات: عند اختيار سياسة الاستدامة على المدقق الداخلي ان

يختبر ما إذا كانت هذه السياسة تتفق مع الخطة الاستراتيجية للشركة وغيرها من السياسات، فينبغي ان تكون هذه السياسة مناسبة لطبيعة وحجم تأثيرات استدامة أنشطة الشركة، والتحقق من انها تحتوي على المعايير ذات العلاقة بالقوانين والأنظمة والتعليمات.

ب. التخطيط وإدارة المخاطر: ينبغي على المدقق الداخلي ان يتحقق من ان أنظمة التنمية المستدامة تضمن اتساق الأهداف مع السياسات والاستراتيجيات الملائمة والفعالة، كما يجب عليه ضمان ادراج ابعاد التنمية المستدامة في إدارة المخاطر ومن خلال دوره الاستشاري يجب عليه ان يقوم بمساعدة الإدارة في تحديد وتقييم وتنفيذ منهجيات إدارة المخاطر وذلك للتصدي لمخاطر التنمية المستدامة كجزء من رقابة حساباتها.

٣.٨.٢ - أثر آلية تركيز الملكية على معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

تلعب هذه الآلية دوراً مهماً في حوكمة الشركات، اذ ان تركيز الملكية هو عدد حملة الأسهم الذين يمتلكون النسبة الأكبر من الأسهم المصدرة في الشركة، أي اكثر من ٥٠%، وفي العادة يتم تقسيم هيكل الملكية في الشركات الى نوعين هما: الملكية المشتتة والملكية المركزة، وبالتالي يستطيع هؤلاء التحكم بأداء الشركة، بسبب تمتعهم بأغلبية حقوق التصويت (الزحيم، ٢٠١٥: ١٦٢)، وان وجود مساهمين لديهم ملكية

عالية في الشركات سيؤدي الى زيادة مساعيهم من اجل الحفاظ على رؤوس أموالهم،
إذ يكونوا أكثر حرصاً ومسؤولية من المساهمين الذين لديهم ملكية مشتتة في الشركة.
وتتلخص مهام تركيز الملكية (العنزي، ٢٠١٤: ٢٢٩)، كما يلي:
أ. ابداء الرأي عن أداء الشركة، والتأثير في رسم التوجه الاستراتيجي، والقرارات
المرتبطة به.

ب. مساءلة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين عن قراراتهم للتأكد من سلامتها، وخلق
الاندماج والثقة بين كافة أصحاب المصالح.
ج. رقابة تصرفات مجلس الإدارة والعمل على اتخاذ القرارات الحازمة ضد غير
الكفؤين منهم.

٢.٨.٤ - أثر آلية المدقق الخارجي على معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

من الملاحظ ان دور المدقق الخارجي في الفترة الأخيرة قد تجاوز دوره التقليدي حول
إعطاء رأيه بعدالة القوائم المالية التي تشكل موضع عمله الأساسي وبرز دور آخر
له والتمثل في تحقيق حوكمة الشركات أذ أصبح في نظر العديد من الجهات الرسمية
وأجهزة الرقابة أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ووسيلة يمكن من
خلالها المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين (سلمان
وجبار، ٢٠١٧: ٨). وترى دراسة (فتح الله، ٢٠١٣: ٢٩١) أن فهم وبيان مراقبة عملية
الاعمال المتكاملة من قبل المدققين الخارجيين، كأحد تحديات المهنة في الوقت الراهن
والتقرير عنها وباعتبارها أحد الموضوعات المطروحة في بيئة الرقابة وخاصة بعد
تنامي الاهتمام بقضايا الاستدامة سواء كانت اقتصادية او بيئية او اجتماعية، وأن
رقابة التقارير المتكاملة يعول عليها كرقابة متكاملة في إضفاء الثقة والمصادقية على
الوسائل التي توصلها هذه التقارير والمساهمة في تحديد نموذج شامل يساعد المدقق
الخارجي في رقابة تقارير الاعمال المتكاملة ويوفي باحتياجاتهم .

كما اكدت دراسة (الطائي، ٢٠١٧: ١٨) للتدقيق الخارجي دور كبير في تعزيز تقارير
الاستدامة ان الهدف الرئيس منه تعزيز من حالة تلك التقارير وزيادة درجة الثقة

لمستخدميها فيما يتعلق بدقة وصدق المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة، وأشارت الدراسة التي أعدها المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) الى ان صفات تدقيق تقارير الاستدامة التي تعود الى الوحدة الاقتصادية تشتمل على تحسين إدارة الأداء مقارنة بالسياسات المرسومة والخطط الموضوعية، وتوفير فهم جيد للأمر المستحدث والمستجدات، وان تدقيق هذه التقارير يزيد من جودة ودقة المعلومات الاجتماعية والبيئية التي تشتمل عليها، والتي يتم توفيرها لأصحاب المصالح، كما ان الوحدات الاقتصادية الراغبة في تعزيز الثقة والمصادقية لهذه التقارير الخاص بها وبناء سمعة قوية تسعى جاهدة الى تأكيد تقارير استدامتها، وكان للتدقيق الخارجي دور إيجابي في تفعيل تقارير الاستدامة واصبح مجالاً للاهتمام العلمي والمهني والاكاديمي والعملية.

٣-المبحث الثالث/ الإطار الميداني للدراسة

٣.١- التحليل الوصفي لعينة الدراسة: المجتمع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية أم العينة تمثلت ب(١٧) مصرف، تم توزيع ١٠ استثمارات لكل مصرف، لتكون عينة الدراسة ١٧٠ استثمار، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفق شرطين، الأول ان لديهم حسابات ختامية لأخر ٣ سنوات، والشرط الثاني ليس لديهم خسائر لسنتين متتاليتين. وعليه قام الباحث بتوزيع (١٧٠) قائمة استقصاء على المحاسبين والمدراء العاملين في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم توزيع هذه القوائم من خلال المقابلات الشخصية. وقد تم استرداد (١٢٣) استثمار استبيان صالحة وجاهزة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (٧٢%)، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي. كما يوضح الجدول (١) التوزيع الخاص بمفردات عينة الدراسة.

الجدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة

الفئة	العدد	النسبة %
المؤهل الدراسي	أقل من بكالوريوس	23 18.7
	بكالوريوس	85 69.1

11.4	14	ماجستير	
.8	1	دكتوراه	
24.4	30	م محاسب	العنوان الوظيفي
53.7	66	محاسب	
9.8	12	رئيس قسم	
5.7	7	مدير حسابات	
6.5	8	مدير تنفيذي	سنوات الخبرة
8.1	10	أقل من سنة	
23.6	29	من ١ إلى ٥	
36.6	45	من ٦ إلى ١٠	
31.7	39	من ١١ فأكثر	

٢.٣- تحليل النتائج في ضوء اجابات عينة الدراسة: من أجل الوصول إلى أهداف البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في التعبير عن توجهات المحاسبين والمدراء العاملين في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تتراوح درجاته ما بين (٥= موافق بشدة، إلى ١= غير موافق بشدة)، وقد قام الباحث بإجراء تحليل وصفي للبيانات بواسطة البرنامج الاحصائي (SPSS Ver.22)، وذلك بهدف التعرف على قيم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية التي توضح متغيرات الدراسة، كما موضح في الجدول (٢) وكما يلي:

جدول (٢) نتائج التحليل الوصفي لأراء افراد عينة الدراسة

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأبعاد	متغيرات الدراسة	
٨٢.٣٤	٠.٤١٠١٥	٤.١١٦٩	مجلس الإدارة	حوكمة الشركات	مستقل
٨٧.٧٦	٠.٤٨٧٧٦	٤.٣٨٨٢	لجنة التدقيق		
٨٧.٢٣	٠.٤٨٠٣٦	٤.٣٦١٨	تركيز الملكية		
٨٢.٩٢	٠.٤٥٨٩٧	٤.١٤٦٣	المدقق الخارجي		
٨٤.٣٧	٠.٣٧٠١٦	٤.٢١٨٨	الحوكمة ككل		
٨٦.٦٤	٠.٤٣٤٨٩	٤.٣٣١٩	العناصر التنظيمية	معلومات تقارير الاعمال المتكاملة	مترابطة
٨٧.٠٢	٠.٥٢٩٣٦	٤.٣٥١١	تقارير الاستدامة		

٨٧.٣٩	٠.٥٧٤٧٠	٤.٣٦٩٩	المؤشر الاقتصادي
٨٦.٠٩	٠.٥٦٣١٦	٤.٣٠٤٩	المؤشر البيئي
٨٧.٧٥	٠.٦٠٧١٤	٤.٣٨٧٥	المؤشر الاجتماعي
٨٦.٨٣	٠.٤٥٠٨٦	٤.٣٤١٥	تقارير الاعمال المتكاملة ككل

يتضح من الجدول (٢) ما يأتي:

١. يعد مستوى إدراك افراد عينة الدراسة لحوكمة الشركات وآلياتها الأربعة (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، تركيز الملكية، المدقق الخارجي) مرتفعاً، إذ تراوحت متوسطاتها ما بين (٤.١١٦٩-٤.٣٨٨٢)، وقد تفسر هذه النتيجة اهتمام المصارف العراقية بتطبيق حوكمة الشركات من أجل تحقيق الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركات من خلال الاستخدام الامثل للحوكمة. وهذه الآراء تدعم نتائج دراسة (العنزي، ٢٠١٤) التي أظهرت نتائجها بأن هناك تشريعات تؤكد على تطبيق آليات حوكمة الشركات اذ تتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين (٠.٢٩٦٥، ٠.٨٠٠٠٠). وقد تمت ملاحظة اعلى مستوى للوسط الحسابي لآليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وتركز الملكية والمدقق الخارجي)، بمقدار (٤.٣٨٨٢، ٤.٣٦١٨) على التوالي.

٢. يعد مستوى إدراك افراد عينة الدراسة لمعلومات التقارير المتكاملة بأبعادها (العناصر التنظيمية، تقارير الاستدامة، المؤشر الاقتصادي، المؤشر البيئي، المؤشر الاجتماعي) مرتفعاً، إذ تراوحت متوسطاتها ما بين (٤.٣٠٤٩-٤.٣٨٧٥). وقد لاحظ أعلى مستوى للوسط الحسابي لأبعاد تقارير الاعمال المتكاملة (المؤشر الاجتماعي، المؤشر الاقتصادي، تقارير الاستدامة، العناصر التنظيمية، المؤشر البيئي) بمقدار (٤.٣٨٧٥، ٤.٣٦٩٩، ٤.٣٥١١، ٤.٣٣١٩، ٤.٣٠٤٩) على التوالي.

٣.٣- اختبار الفرضيات الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات:

الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ومعلومات تقارير الاعمال المتكاملة. لاختبار هذه الفرضية تم اختبار الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد العناصر التنظيمية. لاختبار صحة أو خطأ هذه الفرضية استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون، ويوضح الجدول (٣):

الجدول (٣): قيم معاملات الارتباط بين آليات حوكمة الشركات وبعد العناصر التنظيمية

المتغير التابع	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	تركيز الملكية	المدقق الخارجي
العناصر التنظيمية	***.٠٤٦٦	***.٠٤٢٤	***.٠٥٤٦	***.٠٥٠١

****:** وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١)

*****: وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (٣) انه يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، تركيز الملكية، المدقق الخارجي) وبعد العناصر التنظيمية عند مستوى دلالة معنوية (٠.٠٠١). إذ يتبين ان مدى الارتباط بين آليات حوكمة الشركات من جهة وبعد العناصر التنظيمية من جهة ثانية يتراوح ما بين (٠.٤٢٤-٠.٥٤٦) مما يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات ومعنوية عند مستوى (١%). كما يتضح من النتائج ان آلية تركيز الملكية هي الأعلى ارتباطاً بالعناصر التنظيمية بمعامل ارتباط (٠.٥٤٦)، تليها آلية المدقق الخارجي بمعامل ارتباط (٠.٥٠١)، وتليها مجلس الادارة بمعامل ارتباط (٠.٤٦٦)، واخيراً لجنة التدقيق بمعامل ارتباط (٠.٤٢٤). ومما سبق يتضح صحة الفرضية الفرعية الأولى

من الفرضية الرئيسة الأولى بمعنى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد العناصر التنظيمية.

الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد تقارير الاستدامة. لاختبار صحة أو خطأ هذه الفرضية استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون اذ يوضح الجدول (٤) قيم معاملات الارتباط بين آليات حوكمة الشركات وبعد تقارير الاستدامة.

الجدول (٤): قيم معاملات الارتباط بين آليات حوكمة الشركات وبعد تقارير الاستدامة

المتغير التابع	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	تركيز الملكية	المدقق الخارجي
تقارير الاستدامة	**٠.٤١٧	**٠.٣٧٥	**٠.٤٠٦	**٠.٤٤٠

** : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١)

* : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥)

يتضح من الجدول (٤) انه يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، تركيز الملكية، المدقق الخارجي) وبعد تقارير الاستدامة عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١). إذ يتبين ان مدى الارتباط بين آليات حوكمة الشركات من جهة وبعد تقارير الاستدامة من جهة ثانية يتراوح ما بين (٠.٣٧٥-٠.٤٤٠) مما يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات ومعنوية عند مستوى (١%). كما يتضح من النتائج ان آلية المدقق الخارجي هي الأعلى ارتباطاً بتقارير الاستدامة بمعامل ارتباط (٠.٤٤٠)، تليها آلية مجلس الادارة بمعامل ارتباط (٠.٤١٧)، وتليها تركيز الملكية بمعامل ارتباط (٠.٤٠٦)، واخيراً لجنة التدقيق بمعامل ارتباط (٠.٣٧٥). ومما سبق يتضح صحة الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى بمعنى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد تقارير الاستدامة.

الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد المؤشر الاقتصادي. لاختبار صحة أو خطأ هذه الفرضية استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون، قيم معاملات الارتباط بين حوكمة الشركات وبعد المؤشر الاقتصادي.

الجدول (٥): قيم معاملات الارتباط بين آليات حوكمة الشركات المؤشر الاقتصادي

المتغير التابع	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	تركيز الملكية	المدقق الخارجي
المؤشر الاقتصادي	٠.٣٦١**	٠.٣١١**	٠.٣٥٦**	٠.٣٨٦**

** وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١) * وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (٥) انه يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، تركيز الملكية، المدقق الخارجي) وبعد المؤشر الاقتصادي عند مستوى دلالة معنوية (٠.٠٠١). إذ يتبين ان مدى الارتباط بين آليات حوكمة الشركات من جهة وبعد المؤشر الاقتصادي من جهة ثانية يتراوح ما بين (٠.٣٨٦-٠.٣١١) مما يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات ومعنوية عند مستوى (١%). كما يتضح من النتائج ان آلية المدقق الخارجي هي الأعلى ارتباطاً بالمؤشر الاقتصادي بمعامل ارتباط (٠.٣٨٦)، تليها آلية مجلس الإدارة بمعامل ارتباط (٠.٣٦١)، وتليها تركيز الملكية بمعامل ارتباط (٠.٣٥٦)، واخيراً لجنة التدقيق بمعامل ارتباط (٠.٣١١). ومما سبق يتضح صحة الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى بمعنى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد المؤشر الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد المؤشر البيئي. لاختبار صحة أو خطأ هذه الفرضية استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون.

الجدول (٦): قيم معاملات الارتباط بين آليات حوكمة الشركات وبعد المؤشر البيئي

المتغير التابع	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	تركيز الملكية	المدقق الخارجي
المؤشر البيئي	٠.٣٩٦ **	٠.٣٩٤ **	٠.٣٨٢ **	٠.٤٢٢ **

** وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١)

* وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (٦) انه يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، تركيز الملكية، المدقق الخارجي) وبعد المؤشر البيئي عند مستوى دلالة معنوية (٠.٠١). إذ يتبين ان مدى الارتباط بين آليات حوكمة الشركات من جهة وبعد المؤشر البيئي من جهة ثانية يتراوح ما بين (٠.٣٨٢ - ٠.٤٢٢) مما يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات ومعنوية عند مستوى (١%). كما يتضح من النتائج ان آلية المدقق الخارجي هي الأعلى ارتباطاً بالمؤشر البيئي بمعامل ارتباط (٠.٤٢٢)، تليها آلية مجلس الادارة بمعامل ارتباط (٠.٣٩٦)، وتليها لجنة التدقيق بمعامل ارتباط (٠.٣٩٤)، واخيراً تركيز الملكية بمعامل ارتباط (٠.٣٨٢). ومما سبق يتضح صحة الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى بمعنى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد المؤشر البيئي.

الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد المؤشر الاجتماعي. لاختبار صحة أو خطأ هذه الفرضية استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون.

الجدول (١٧): قيم معاملات الارتباط بين آليات حوكمة الشركات وبعد المؤشر

الاجتماعي

المتغير التابع	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	تركيز الملكية	المدقق الخارجي
المؤشر الاجتماعي	٠.٣٨٩**	٠.٣٢٠**	٠.٣٧٥**	٠.٣٩٦**

** وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١) * وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (٧) انه يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، تركيز الملكية، المدقق الخارجي) وبعد المؤشر الاجتماعي عند مستوى دلالة معنوية (٠.٠١). إذ يتبين ان مدى الارتباط بين آليات حوكمة الشركات من جهة وبعد المؤشر الاجتماعي من جهة ثانية يتراوح ما بين (٠.٣٢٠-٠.٣٩٦) مما يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات ومعنوية عند مستوى (١%). كما يتضح من النتائج ان آلية المدقق الخارجي هي الأعلى ارتباطاً بالمؤشر الاجتماعي بمعامل ارتباط (٠.٣٩٦)، تليها آلية مجلس الادارة بمعامل ارتباط (٠.٣٨٩)، وتليها تركيز الملكية بمعامل ارتباط (٠.٣٧٥)، واخيراً لجنة التدقيق بمعامل ارتباط (٠.٣٢٠). ومما سبق يتضح صحة الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى بمعنى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات مع بعد المؤشر الاجتماعي.

٤.٣ - اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير المتغير المستقل في المتغير التابع

فيما يخص فرضيات التأثير فيمكن تناولها وفقاً لما يلي:

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآليات حوكمة الشركات في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية مجلس الإدارة في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

يعرض الجدول (٨) تقديرات أنموذج الانحدار، لانحدار المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول معلومات تقارير الاعمال المتكاملة) نتيجة تأثير آلية مجلس الإدارة كمتغير مستقل.

الجدول (٨): نتائج تحليل الانحدار تأثير ذا دلالة معنوية لآلية مجلس الإدارة في

معلومات تقارير الاعمال المتكاملة

الأبعاد	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
تقارير الاعمال المتكاملة	٠.٤٧٠	٥.٨٥٣ (٠.٠٠٠)	٣٤.٢٥٧ (٠.٠٠٠)	٠.٢٢١	٠.٢١٤
العناصر التنظيمية	٠.٤٦٦	٥.٨٠٠ (٠.٠٠٠)	٣٣.٦٤٣ (٠.٠٠٠)	٠.٢١٨	٠.٢١١
تقارير الاستدامة	٠.٤١٧	٥.٠٤٦ (٠.٠٠٠)	٢٥.٤٦٢ (٠.٠٠٠)	٠.١٧٤	٠.١٦٧
المؤشر الاقتصادي	٠.٣٦١	٤.٢٥٣ (٠.٠٠٠)	١٨.٠٨٧ (٠.٠٠٠)	٠.١٣٠	٠.١٢٣
المؤشر البيئي	٠.٣٩٦	٤.٧٣٩ (٠.٠٠٠)	٢٢.٤٥٤ (٠.٠٠٠)	٠.١٥٧	٠.١٥٠
المؤشر الاجتماعي	٠.٣٨٩	٤.٦٣٨ (٠.٠٠٠)	٢١.٥١٥ (٠.٠٠٠)	٠.١٥١	٠.١٤٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

١. أفضل نموذج تنبؤ لمعادلة انحدار هو لتقارير الاعمال المتكاملة ككل ثم يليها نموذج تأثير العناصر التنظيمية ثم يليه نموذج تأثير تقارير الاستدامة بدلالة معنوية قيمة (F).

٢. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) (٣٤.٢٥٧) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٣. ثبوت معنوية معاملات انحدار لأبعاد معلومات تقارير الاعمال المتكاملة والحد الثابت، إذ بلغت قيمة (T) للعناصر التنظيمية ٥,٨٠٠ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) لتقارير الاستدامة ٥,٠٤٦ عند مستوى معنوية ٠,٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر الاقتصادي ٤,٢٥٣ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر البيئي ٤.٧٣٩ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر الاجتماعي ٤.٦٣٨ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٤. وجود تأثير معنوي وإيجابي لآلية مجلس الإدارة في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار Beta للعناصر التنظيمية، ولتقارير الاستدامة، والمؤشر الاقتصادي، والمؤشر البيئي، والمؤشر الاجتماعي، (٠.٤٦٦)، (٠.٤١٧، ٠.٣٦١، ٠.٣٩٦، ٠.٣٨٩) على التوالي.

٥. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٢٢١)، مما يدل على أن آلية مجلس الإدارة تفسر ما نسبته ٢٢% من التغيرات التي تحدث في تقارير الاعمال المتكاملة، وهو ما يعني أنه كلما تم الاعتماد على آلية مجلس الإدارة زاد الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة بمقدار ٠.٢٢١. وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية، بمعنى أنه: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية مجلس الإدارة في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

(إذا كانت معادلة الانحدار خطي بسيط (متغير مستقل واحد ومتغير تابع واحد) يتم استخدام R^2 يتم استخدام)
(إذا كانت معادلة الانحدار خطي متعدد (أكثر متغير مستقل واحد ومتغير تابع واحد) Adjusted R^2)

الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية لجنة التدقيق في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

يعرض الجدول (٩) تقديرات أنموذج الانحدار، لانحدار المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول معلومات تقارير الاعمال المتكاملة) نتيجة تأثير آلية لجنة التدقيق كمتغير مستقل

الجدول (٩): نتائج تحليل الانحدار تأثير ذا دلالة معنوية لآلية لجنة التدقيق في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة

الأبعاد	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
تقارير الاعمال المتكاملة	٠.٤٢٥	٥.١٦٣ (٠.٠٠٠)	٢٦.٦٥٨ (٠.٠٠٠)	٠.١٨١	٠.١٧٤
العناصر التنظيمية	٠.٤٢٤	٥.١٤٩ (٠.٠٠٠)	٢٦.٥١٧ (٠.٠٠٠)	٠.١٨٠	٠.١٧٣
تقارير الاستدامة	٠.٣٧٥	٤.٤٥٦ (٠.٠٠٠)	١٩.٨٥٦ (٠.٠٠٠)	٠.١٤١	٠.١٣٤
المؤشر الاقتصادي	٠.٣١١	٣.٦٠٤ (٠.٠٠٠)	١٩.٨٥٦ (٠.٠٠٠)	٠.٠٩٧	٠.٠٨٩
المؤشر البيئي	٠.٣٩٤	٤.٧١١ (٠.٠٠٠)	٢٢.١٨٩ (٠.٠٠٠)	٠.١٥٥	٠.١٤٨
المؤشر الاجتماعي	٠.٣٢٠	٣.٧٢٢ (٠.٠٠٠)	١٣.٨٥٠ (٠.٠٠٠)	٠.١٠٣	٠.٠٩٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

١. أفضل نموذج تنبؤ لمعادلة انحدار هو لتقارير الاعمال المتكاملة ككل ثم يليها نموذج تأثير العناصر التنظيمية ثم يليه نموذج تأثير تقارير الاستدامة بدلالة معنوية قيمة (F).

٢. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) (٢٦.٦٥٨) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٣. ثبوت معنوية معاملات انحدار لأبعاد معلومات تقارير الاعمال المتكاملة والحد الثابت، إذ بلغت قيمة (T) للعناصر التنظيمية ٥.١٤٩ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) لتقارير الاستدامة ٤.٤٥٦ عند مستوى معنوية ٠.٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر الاقتصادي ٣.٦٠٤ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر البيئي ٤.٧١١ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر الاجتماعي ٣.٧٢٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٤. وجود تأثير معنوي وإيجابي لألية مجلس الإدارة في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار Beta للعناصر التنظيمية، ولتقارير الاستدامة، والمؤشر الاقتصادي، والمؤشر البيئي، والمؤشر الاجتماعي، (٠.٤٢٤)، (٠.٣٧٥، ٠.٣١١، ٠.٣٩٤، ٠.٣٢٠) على التوالي.

٥. بلغت قيمة معامل التحديد (R2) (٠.١٨١)، مما يدل على أن آلية لجنة التدقيق تفسر ما نسبته ١٨% من التغيرات التي تحدث في تقارير الاعمال المتكاملة، وهو ما يعني أنه كلما تم الاعتماد على آلية لجنة التدقيق زاد الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة بمقدار ٠.١٨١. وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية، بمعنى أنه: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية لجنة التدقيق في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية تركيز الملكية في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

يعرض الجدول (١٠) تقديرات أنموذج الانحدار، لانحدار المتغير التابع (متوسط أراء العينة حول معلومات تقارير الاعمال المتكاملة) نتيجة تأثير آلية تركيز الملكية كمتغير مستقل.

الجدول (١٠): نتائج تحليل الانحدار تأثير ذا دلالة معنوية لآلية تركيز الملكية في معلومات
تقارير الاعمال المتكاملة

الأبعاد	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R ²)	(R ²) المعدل
تقارير الاعمال المتكاملة	٠.٥٠١	٦.٣٧٥ (٠.٠٠٠)	٤٠.٦٣٨ (٠.٠٠٠)	٠.٢٥١	٠.٢٤٥
العناصر التنظيمية	٠.٥٤٦	٧.١٦٨ (٠.٠٠٠)	٥١.٣٨١ (٠.٠٠٠)	٠.٢٩٨	٠.٢٩٢
تقارير الاستدامة	٠.٤٠٦	٤.٨٨١ (٠.٠٠٠)	٢٣.٨٢٢ (٠.٠٠٠)	٠.١٦٤	٠.١٥٨
المؤشر الاقتصادي	٠.٣٥٦	٤.١٨٥ (٠.٠٠٠)	١٧.٥١٥ (٠.٠٠٠)	٠.١٢٦	٠.١١٩
المؤشر البيئي	٠.٣٨٢	٤.٥٥٢ (٠.٠٠٠)	٢٠.٧٢٥ (٠.٠٠٠)	٠.١٤٦	٠.١٣٩
المؤشر الاجتماعي	٠.٣٧٥	٤.٤٤٨ (٠.٠٠٠)	١٩.٧٨٤ (٠.٠٠٠)	٠.١٤١	٠.١٣٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.
يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

١. أفضل نموذج تنبؤ لمعادلة انحدار هو لتقارير الاعمال المتكاملة ككل ثم يليها نموذج تأثير العناصر التنظيمية ثم يليه نموذج تأثير تقارير الاستدامة بدلالة معنوية قيمة (F).

٢. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) (٤٠.٦٣٨) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٣. ثبوت معنوية معاملات انحدار لأبعاد معلومات تقارير الاعمال المتكاملة والحد الثابت، إذ بلغت قيمة (T) للعناصر التنظيمية ٧.١٦٨ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) لتقارير الاستدامة ٤.٨٨١ عند مستوى معنوية ٠.٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر الاقتصادي ٤.١٨٥ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T)

للمؤشر البيئي ٤.٥٥٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر الاجتماعي ٤.٤٤٨ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٤. وجود تأثير معنوي وإيجابي لآلية تركيز الملكية في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار Beta للعناصر التنظيمية، ولتقارير الاستدامة، والمؤشر الاقتصادي، والمؤشر البيئي، والمؤشر الاجتماعي، (٠.٥٤٦، ٠.٤٠٦، ٠.٣٥٦، ٠.٣٨٢، ٠.٣٧٥) على التوالي.

٥. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٢٥١)، مما يدل على أن آلية تركيز الملكية تفسر ما نسبته ٢٥% من التغيرات التي تحدث في تقارير الاعمال المتكاملة، وهو ما يعني أنه كلما تم الاعتماد على آلية تركيز الملكية زاد الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة بمقدار ٠.٢٥١. وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية، بمعنى أنه: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية تركيز الملكية في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية المدقق الخارجي في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

يعرض الجدول (١١) تقديرات أنموذج الانحدار، لانحدار المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول معلومات تقارير الاعمال المتكاملة) نتيجة تأثير آلية المدقق الخارجي كمتغير مستقل.

الجدول (١١): نتائج تحليل الانحدار تأثير ذا دلالة معنوية لآلية المدقق الخارجي في معلومات

تقارير الاعمال المتكاملة

الأبعاد	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2) المعدل	(R^2)
تقارير الاعمال المتكاملة	٠.٥٠٠	٦.٣٤٣ (٠.٠٠٠)	٤٠.٢٣٧ (٠.٠٠٠)	٠.٢٤٣	٠.٢٥٠
العناصر التنظيمية	٠.٥٠١	٦.٣٦٣ (٠.٠٠٠)	٤٠.٤٨٩ (٠.٠٠٠)	٠.٢٤٥	٠.٢٥١
تقارير الاستدامة	٠.٤٤٠	٥.٣٨٣	٢٨.٩٧٩	٠.١٨٩	٠.١٩٣

		(٠.٠٠٠)	(٠.٠٠٠)		
٠.١٤٢	٠.١٤٩	٢١.١٩٩ (٠.٠٠٠)	٤.٦٠٤ (٠.٠٠٠)	٠.٣٨٦	المؤشر الاقتصادي
٠.١٧١	٠.١٧٨	٢٦.٢٠٢ (٠.٠٠٠)	٥.١١٩ (٠.٠٠٠)	٠.٤٢٢	المؤشر البيئي
٠.١٥٠	٠.١٥٧	٢٢.٥٢٩ (٠.٠٠٠)	٤.٧٤٦ (٠.٠٠٠)	٠.٣٩٦	المؤشر الاجتماعي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

١. أفضل نموذج تنبؤ لمعادلة انحدار هو لتقارير الاعمال المتكاملة ككل ثم يليها نموذج تأثير العناصر التنظيمية ثم يليه نموذج تأثير تقارير الاستدامة بدلالة معنوية قيمة (F).

٢. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) (٤٠.٢٣٧) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٣. ثبوت معنوية معاملات انحدار لأبعاد معلومات تقارير الاعمال المتكاملة والحد الثابت، إذ بلغت قيمة (T) للعناصر التنظيمية ٦.٣٦٣ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) لتقارير الاستدامة ٥.٣٨٣ عند مستوى معنوية ٠.٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر الاقتصادي ٤.٦٠٤ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر البيئي ٥.١١٩ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وبلغت قيمة (T) للمؤشر الاجتماعي ٤.٧٤٦ عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٤. وجود تأثير معنوي وإيجابي لألية المدقق الخارجي في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار Beta للعناصر التنظيمية، ولتقارير الاستدامة، والمؤشر الاقتصادي، والمؤشر البيئي، والمؤشر الاجتماعي، (٠.٥٠١، ٠.٤٤٠، ٠.٣٨٦، ٠.٤٢٢، ٠.٣٩٦) على التوالي.

٥. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٢٥٠)، مما يدل على أن آلية المدقق الخارجي تفسر ما نسبته ٢٥% من التغيرات التي تحدث في تقارير الاعمال المتكاملة، وهو ما يعني أنه كلما تم الاعتماد على آلية المدقق الخارجي زاد الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة بمقدار ٠.٠٢٥٠. وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية، بمعنى أنه: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية المدقق الخارجي في معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

أ. تعد تقارير الاعمال المتكاملة أحدث نماذج الإفصاح المحاسبي في بيئة الاعمال الحديثة لما توفره من صورة شاملة عن أداء الشركة لأصحاب المصالح، لكي تساعد على تقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ب. يحقق الإفصاح المحاسبي منافع متعددة من خلال تقارير الاعمال المتكاملة ومن أهمها: تحقيق مستويات عالية من الثقة مع أصحاب المصالح وتعزيز المساءلة وإدارة المخاطر وتحسين سمعة الشركة وتدعيم التفكير المتكامل وزيادة القدرة التنافسية للشركة.

ج. التفكير المتكامل هو الأساس الذي تعتمد عليه الشركات عند إعداد تقارير الاعمال المتكاملة، حيث أنه يعزز الترابط والتواصل بين إدارات الشركة ويعمل على توازن تدفق المعلومات التي تساعد على تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة.

د. هناك اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول عدم كفاية الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة وعدم كفاية محتويات هذه التقارير لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح، ويرى الباحث أن سبب ذلك يرجع الى عدم وجود نص قانوني ملزم من

جانب سوق العراق للأوراق المالية بإلزام الشركات المسجلة بالإفصاح عن هذه التقارير.

٢.٤ - التوصيات

- أ. ضرورة توجه الشركات وخاصة القطاع المصرفي المدرجة في سوق الأوراق المالية بالتحول التدريجي نحو الإفصاح المحاسبي من خلال تقارير الاعمال المتكاملة لمساعدة أصحاب المصالح على تقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة.
- ب. ضرورة اهتمام الشركات العراقية وخاصة القطاع المصرفي عينة الدراسة بالتدريب المستمر للمحاسبين والمدققين والعاملين في مجال الاستدامة، بهدف تنمية مهاراتهم ومعرفتهم بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكومية، والتوسع في عقد مؤتمرات وندوات عن أهمية إعداد ورقابة تقارير الاعمال المتكاملة.
- ج. ضرورة تفعيل الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، لما لها من دور كبير في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة.

سابعاً: المصادر

أولاً: الرسائل الجامعية

١. إبراهيم، افاق ذنون، (٢٠١٦)، نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار-دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
٣. احمد، سعد محمد بيومي، (٢٠١٥)، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
٤. احمد، محمد مشرح علي، (٢٠١٩) قياس أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المتكاملة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٥. الحيارى، عمر يوسف عبد الله، (٢٠١٧)، "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط المملكة الاردنية الهاشمية.

٦. خضير، بشرى فاضل، (٢٠٠٩)، "الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٧. محمود، به شدار نايف، (٢٠١٧)، دور تقارير الاعمال المتكاملة في دعم القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

٨. نسيم، مرابط، (٢٠١٧)، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة الصندوق الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي.

ثانيا: الدوريات

١. الارضي، محمد وداد، (٢٠١١)، تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير (GRI)) كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات غير المالية، مجلة المحاسبة المصرية، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

٢. اسماعيل، عصام عبد المنعم احمد، (٢٠١٦)، أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الاعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٠، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

٣. الجبوري، انتصار صابر، اغا، ندى عبد الرزاق، الراوي، شيماء محمد سمير، (٢٠١٨)، "انعكاسات حوكمة التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية في ظل معايير الإبلاغ المالي (IFRS))"، دراسة تحليلية لعينة مختارة من الشركات المساهمة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١٠٦)، المجلد (٢٤).

٤. الزحيم، علاء جميل مكط، (٢٠١٥)، "دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية"، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٧)، العدد (١).
٥. سلمان، علي حسين، وجبار، ناظم شعلان، (٢٠١٧)، "تطبيق آليات حوكمة الشركات وأثره على مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية"، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٨)، الجزء الأول، جامعة واسط.
٦. علي، عبد الوهاب نصر، (٢٠١٢)، مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ١٦، العدد ١، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
٧. العنزي، احمد مهدي هادي، (٢٠١٤) تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (٤).
٨. فتح الله، عصام محمد، (٢٠١٣)، الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم مراجعة عملية الاعمال المتكاملة والتقرير عنها (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث التجارية، المجلد ٣٥، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.
٩. الفضل، مؤيد محمد علي، وحمد، مجيد عبد زيد، (٢٠١٥)، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح - دراسة اختبارية لحالة العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٣.
١٠. كهينة، رشام، وسعاد، شكري معمر، (٢٠١٦)، "انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، جامعة اكلي محند اولحاج، الجزائر.
١١. المحجوب، حميدة، أبو شعلة، حنان، (٢٠١٧)، أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب (دراسة حالة)، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد ٥، عدد ١.

ثالثاً: أخرى

١. رشوان، عبد الرحمن محمد، أبو رحمة محمد عبد الله، (٢٠١٧)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية -دراسة حالة على الكليات الحكومية الفلسطينية.
 ٢. الطائي، بشرى فاضل خضير، (٢٠١٧)، دور التدقيق الخارجي في تعزيز جودة تقارير الاستدامة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
 ٣. علي، ناصر عبد الحميد، (٢٠١٤)، "حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة"، مركز الخبرات المهنية للإدارة -بيمك، القاهرة.
- ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

1. Abeysekera, Indra, (2013), A template for integrated reporting, Journal of Intellectual Capital, Vol. 14 No. 2.
2. Ioana, Bobitan Roxana, (2017), Integrated Reporting for a Good Corporate Governance, Ovidius” University Annals, Economic Sciences Series, Volume XVII, Issue 1.
3. Sheridan, Brendan, (2014), integrated reporting more than a sum if Parts, Accountancy Ireland, VoL.46 No.1.
4. Building a better working world: EY, (2014B), integrated reporting Elevating value, <http://www.ey.com>.
5. Business Reporting Leaders Forum: BRLF, (2011), the perspectives of Australian stakeholders on the business case for Integrated Reporting, www.brlf.net.
6. Ernst & Young: EY, (2014A), EY’s Excellence in Integrated Reporting Awards, www.ey.com .
7. International Integrated Reporting Council: IIRC, (2011), The International <IR> Framework, www.theiirc.org.
8. International Integrated Reporting Council: IIRC, (2013), The International <IR> Framework, www.theiirc.org.
9. OCED, (2004), the organization for economic co-operation and development principles of corporate government, a boardroom perspective, publication service, France.
10. Report on Corporate Governance for South Africa, Institute of Directors In South Africa. (2016), Available at : www.iodsa.

دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
العراق حالة دراسة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥)

**The Role of Monetary Policy in Attracting Foreign Direct
Investment
Iraq Case Study (2005-2015)**

الباحثين

م.م. مروة محمد عودة

جامعة واسط

م.م. جنان حليو بشيت

وزارة المالية

Jananhw92@gmail.com
Modeh608@uowasit.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تعد السياسة النقدية احدى ادوات لسياسات الاقتصادية والتي تعبر عن مجموعة الاجراءات التي ينتهجها البنك المركزي من خلال التحكم في حجم الكتلة النقدية وبما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية عن طريق التأثير في بعض المتغيرات كسعر الصرف ومعدل التضخم وسعر الفائدة عليه يأتي هذا البحث لتحليل دور اجراءات السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية وبيان التحديات التي تواجه بيئة الاستثمار في العراق وايجاد السبل الكفيلة في تحسين مناخ الاستثمار. لذا ينطلق البحث من فرضية مفادها عدم فاعلية السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية كنتيجة للانفلات الأمني وعدم استقرار النظام السياسي وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها عدم جدوى الاجراءات النقدية المتبعة من قبل المركزي في توفير المناخ الاستثماري الجاذب لتأسيس المشاريع الاستثمارية



لذلك توصي الدراسة ضرورة مكافحة الفساد المالي والاداري من خلال وجود ارادة وطنية حقيقية واعتماد معايير الكفاءة والمهنية في اختيار الادارة بعيداً عن المحسوبية والوساطة والفساد. فضلا عن العمل على اعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية في كل من قطاع النقل وقطاع الطاقة والتعليم والصحة.

Abstract

Monetary policy is one of the components of economic policies, which expresses the set of measures adopted by the central bank by controlling the size of the monetary mass in a way that is compatible with economic conditions by influencing some variables such as the exchange rate, the inflation rate, and the interest rate on it. This research comes to analyze the role of monetary policy measures in... Attracting foreign investments, highlighting the challenges facing the investment environment in Iraq, and finding ways to improve the investment climate. Therefore, the research is based on the hypothesis that monetary policy is ineffective in attracting foreign investments as a result of security chaos and the instability of the political system. The research has reached a number of conclusions, the most important of which is the ineffectiveness of the monetary procedures followed by the Central Bank in providing an attractive investment climate for establishing investment projects. Therefore, the study recommends the necessity Combating financial and administrative corruption through the presence of a true national will and the adoption of standards of competence and professionalism in selecting management away from favoritism, mediation and corruption. In addition to working to rehabilitate and develop infrastructure in the transportation, energy, education, and health sectors.

المقدمة:

تناولت النظرية الاقتصادية الكلية تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل خصائص الدولة المستقبلية للاستثمار، وقد أخضعت هذه الدراسة محددات الاستثمار

المباشر إلى عوامل جذب وعوامل طرد، واعتبرت استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية من عوامل الجذب مفسر ذلك إلى وجود تأثير كبيراً للمتغيرات النقدية على سلوك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحديد أثر عوامل الضعف و القوى تمكن الكفاءة السياسات في إدارة التدفقات الأجنبية المباشرة في الاتجاه المستهدف لتحقيق النمو الاقتصادي.

ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل، فهو يلعب دوراً كبيراً وحيوياً باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة، اضافة الى ادخال التقنية المتقدمة والمعرفة، ومساعدة هذه الدول بأساليب أكثر فاعلية.

١-المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١-أهمية البحث: يهدف البحث إلى تحديد اهمية السياسة النقدية ودورها في تحفيز وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مؤشرات السياسة النقدية وآلية انتقالها على بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتحليل مؤشرات السياسة النقدية وربطها مع حركية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

٢.١-المشكلة البحث: يتمثل دور السياسة النقدية في تحفيز وجذب الاستثمار من خلال استخدام بعض المؤشرات المتتمثلة في عرض النقد ومعدل التضخم وسعر الصرف وهذه المؤشرات تعمل على تحسين المناخ الاستثمار والذي يعد الحافز الأساس في عملية الاستثمار أن هذه الدراسة تبين نوع العلاقة بين السياسة النقدية المتبعة في العراق والاستثمار الاجنبي ومدى تأثير السياسة النقدية على الاستثمار الاجنبي .

٣.١-فرضية البحث: يمكن أن تؤثر السياسة النقدية بأدواتها المباشرة والغير مباشرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

٢-المبحث الثاني/ الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر

١.٢-المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية

١.١.٢- تعريف السياسة النقدية

هي مجموعة الاجراءات والادوات التي تنفذها السلطات النقدية في ادارة النظام النقدي، وتتمثل تلك الادوات في تغيير العرض النقدي من خلال التأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان فضلاً عن التحكم في عملية الاصدار النقدي الجديد ويؤثر هذا في اسعار الفائدة ومن ثم التأثير في حجم الاستثمار الذي يمثل احد مكونات الطلب الكلي^(١).

ثانياً: الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية

١.١.١.٢- سعر الخصم

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف مقابل إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها له البنوك التجارية للحصول على أموال تزيد من قدرتها على منح الائتمان. وقد تكون الحاجة للاقتراض من المركزي لمواجهة مشكلة سيولة لدى المصارف فتلجأ إلى المركزي للحصول على اقتراض قصير الأجل. او قد يكون الاقتراض لغرض تعزيز سيولة المصارف لمواجهة طلب عال على الاقتراض وبذلك يحصل على اقتراض طويل الأجل. إن نجاح سياسة سعر الخصم للبنك المركزي ترتكز على أمرين مهمين، اولهما وجود آلية تقييم فعالة للمصرف المقرض وموجوداته مع مراقبة اسعار الفائدة السوقية أو عائد الفرصة البديلة لتقادي سعر خصم منخفض يحفز على التسهيل غير المرتبط بحاجة فعلية. أما الأمر الثاني لنجاح سياسة سعر الخصم هو انخفاض مستوى الاحتياطات الإضافية لدى المصارف التجارية والتي يمنع انخفاضها من اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض. ويرتبط تحديد سعر الخصم بظروف السوق فتبني المركزي سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر

(١) - فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة ١٤٣٥، ص ٢٠

الخصم والعكس في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية أو متشددة فإن المركزي يعمل على رفع سعر الخصم^(٢).

٢.١.١.٢ - سياسة الاحتياطي القانوني

تستهدف هذه السياسة التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وخلق الودائع، وقد يلجأ البنك المركزي إلى اتباع هذه الوسيلة للتأثير في عرض النقود من خلال تأثيره في تحديد نسبه من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ بها في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني. ويستخدم البنك المركزي هذه الوسيلة في اتجاهين مختلفين وفقا لأهداف السياسة النقدية.

أ- الاتجاه الأول زيادة نسبة الاحتياطي

يسمى بالاتجاه الانكماشى إذ يهدف البنك المركزي إلى تقليص عرض النقود من خلال الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي الإنخفاض بالاستثمار، ويستعمل هذا الاتجاه لكبح جماح التضخم وتقليص الفجوة التضخمية.

ب- الاتجاه الثاني تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني

يسمى بالاتجاه التوسعي، إذ يهدف البنك المركزي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقد والذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار^(٣).

٢.١.١.٢ - عمليات السوق المفتوحة

وتعرف على انها احد الادوات الكمية للسياسة النقدية وتعني قيام البنك المركزي بالتدخل في السوق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية بهدف التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة أو تخفيض الائتمان وذلك من خلال اتباع سياسة

(٢) - محمود محمد داغر، الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، بغداد، دار السبيان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٧٢

٣ - محمد احمد الافندي/ مقدمة في الاقتصاد الكلي/ صنعاء/ الطبعة الخامسة/ ٢٠٠٦/ ص ٢١٦

توسعية بهدف محاربة الركود الاقتصادي او اتباع سياسة انكماشية بهدف محاربة التضخم وارتفاع الاسعار والوصول الى الاستقرار والتوازن النقدي^(٤).

٢.٢-المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد السياسة النقدية أحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحقيقها الاستقرار الاقتصادي الذي يعد مطلباً أساسياً للاستثمارات، إذ تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر محددات أساسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة.

١.٢.٢- سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر سعر الفائدة بمثابة " السعر النقدي لاستخدام الاموال القابلة للاقراض " وعليه فان سعر الفائدة يشكل عاملاً مهماً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يلجأ معظم المستثمرين الى الاقتراض من المصارف لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية وبالتالي فان سعر الفائدة على القروض الممنوحة تعد مؤشراً قوياً لمستوى الاستثمار فعند ارتفاعه سينخفض الطلب على القروض الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستثمار وبالعكس في حال انخفاض أسعار الفائدة^(٥).

٣.٢- ماهية الاستثمار الأجنبي

١.٣.٢- مفهوم الاستثمار الأجنبي

يعرف بأنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية بين البلدان المختلفة بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع المتحققة من اجراء تلك الاستثمارات يمكن التمييز بين الشكليين من الاستثمار الاجنبي هما:

^٤ - مروة محمد عودة، دور نافذة بيع العملة في سعر الصرف- العراق حالة دراسية (٢٠٠٤-٢٠١٩)، رسالة

ماجستير، جامعة واسط، ٢٠٢٢، ص ٤١

^(٥) العرابوي منال، فعالية السياسة المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)،

٢٠٢٠-٢٠٢١، ص ٩٣-٩٦

١- الاستثمار الأجنبي الخاص هو الاستثمار الذي يقوم به الفرد او شركة او هيئة ذات جنسية اجنبية

٢- الاستثمار الاجنبي العام هو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الاجنبية والمؤسسات والهيئات التابعة لها المؤسسات الدولية والاقليمية ويقسم الاستثمار الاجنبي العام الى قسمين

الاستثمارات قصيرة المدى : وهي الاستثمارات التي تتضمن انتقال رؤوس الاموال لمدة لا تقل عن سنة ويمثلها الأوراق المالية والكمبيالات وفتح الاعتمادات وهذه الاستثمارات غالبا ما تؤدي الى دعم العجز في الميزان مدفوعات الدول المضيفة.
الاستثمارات طويلة المدى : وتشمل تحرك رؤوس الاموال بين البلدان المختلفة التي تزيد عن سنة وتتمثل هذه الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ان هذه الحركة في رؤوس الاموال ذات المدى الطويل تساهم في تنمية اقتصاد البلد المضيف لعملية الاستثمار وذلك من خلال ما يأتي:

١- قد تساهم هذه التدفقات رؤوس الاموال في زيادة الاستثمار في البلد المضيف لعملية الاستثمار مما يؤدي الى زيادة مداخل القومية لبلد .

٢- أن زيادة الاستثمارات سوف تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية مما يؤدي الى زيادة الانتاج وتخفيض اسعار المنتجات المحلية

٢.١.٣.٢- تعريف اخر للاستثمار: تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية بشكل مباشر أو غير مباشر^(١) .

٢.٣.٢- أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدد من الأشكال والتمييز بينهما

(٢) دريد محمد أحمد، الاستثمار في المفهوم والأنماط والمحددات ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠١٥، ص ٧٠.

١.٢.٣.٢ - حسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي.

١ - الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية.

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية الى استغلال الموارد الطبيعية والموارد الخام الموجودة لدى الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز ويشجع هذا النوع من الاستثمار وزيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من المدخلات الوسيطة والمواد الاستهلاكية وتسعى الدول النامية من خلال هذا النوع من الاستثمار الى استغلال ثروتها الطبيعية والاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة من الدول المتقدمة ، في حين تسعى هذه الدول الى السيطرة على مصادر الطاقة ومدخلات الإنتاج وضمان الإمدادات الى الدولة الأم .

٢ - الاستثمار الباحث عن الأسواق.

ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات بهدف تجاوز القيود المفروضة في البلد المضيف الواردات وتقادي تكلفة النقل المرتفعة الى الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها ارتفاع جدوى التصدير اليها ومن شأن هذا النوع من الاستثمار ان يساهم ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة تراكم راس المال فيها كما لها اثار توسعة التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك من خلال زيادة الصادرات الدول المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والاستهلاك الواردة اليها من الدول المصدرة للاستثمار.

٣ - الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية

يرتبط بعمليات الاندماج والتملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة تهدف من ورائها المستثمر الأجنبي الى تعزيز مكانية العالمية عن طريق حصوله على الخبرات العلمية والتقنية للشركات التي شراؤها وقدرتها المختلفة .

٢.٣.٣ - حسب معيار الملكية

تتميز حسب هذا المعيار الأشكال التالية:

أ- **الاستثمار المشترك**: هو الاستثمار الذي يشترك فيه طرفين أو أكثر من الدولتين أو أكثر ويأخذ طرفي الاستثمار مختلف الأشكال القانونية (فرد ، شركة خاصة، شركة عامه ، حكومة وقد نشأ هذا النوع من الاستثمار كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية

١- مشاركة جهة أجنبية حصة من شركة محلية وهو ما يؤدي الى تحويلها الى مشروع مشترك .

٢- مشاركة جهة محلية في شركة اجنبية تعمل داخل الاقتصاد المضيف بالشكل الذي يحولها الى مشروع مشترك.

٣- تأميم حصة من الشركة الأجنبية التي تعمل داخل الاقتصاد المضيف

٤- ليس بالضرورة أن تكون مساهمة المستثمر الأجنبي او المحلي بحصة من راس المال ، اذ قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة والعمل أو التكنولوجيا أو تأخذ شكل المعلومات او المعرفة التسويقية

٥- الاتفاق طويل الأجل بين الطرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر اجنبي وفي كل هذه الحالات يتمتع كل طرف بسلطة كافية الإشراف والرقابة والمشاركة في اتخاذ كل القرارات الفعلية ويعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول المضيفة خصوصاً النامية^(٧)

وسنتطرق إلى شرح أهم المحددات المتعلقة بمناخ الاستثمار فيما يلي:

١- **المحددات الاقتصادية**: وتشمل هذه المحددات على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مستوى أداء الاقتصاد القومي، ومن أهم هذه المحددات المحدد الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القومي الذي يعني أنه كلما زادت تلك القدرة،

(1) عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، للطباعة والنشر والتوزيع ، مكتبة حسن العضوية ، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ٢٠١٢

كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، ويستدل على ذلك ومن خلل عدة مؤشرات أهمها معدل نمو الصادرات، فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي والعكس صحيح . وهناك المحدد الخاص بمدى الكفاءة في إدارة الاقتصاد القومي، والذي يعني أنه كلما ميزت إدارة الاستثمار بالكفاءة كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس^(٨)

٢- المحددات القانونية والتشريعية التي تنظم التعامل مع الاستثمار الأجنبي: فكلما كان هناك قانون موحد للاستثمار يعمل على تحفيزه، ويتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات الصلة، وكلما كان متضمنا الضمانات الكافية من عدة مصادر أو تأميم وخالفة، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

٣- محددات سياسية: والتي تتبع من طبيعة الأنظمة السياسية التي قد تسمح بضمان استمرارية أي مشروع بغض النظر عن طبيعة السبب النقابات، النزاعات، الحروب، التأمينات، الاضطرابات السياسية وغيرها وفي هذا الإطار فقد قدمت الأمم المتحدة مجموعة من المحددات التي من شأنها التأثير على توحيد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو الدول المضيفة، واحتل الجانب القانوني والسياسي فيها مكانة هامة، ومن أهم مضامينها ما يلي

- ١- درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- ٢- التنظيمات والقواعد الخاصة بدخول الدول المضيفة.
- ٣- القواعد والمعايير التي على أساسها يتم معاملة الفروع الأجنبية.
- ٤- القواعد والسياسات الخاصة بتنظيم الأسواق، كتل المتعلقة بتنظيم المنافسة
- ٥- التفافيات الدولية المبرمة والتي تعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر.

(٨) جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمانم - الاردن ، ٢٠١٤

٦- السياسات التجارية والجمركية (التعريفات الجمركية، القيود الجمركية، القيوم غير الجمركية) هذه العناصر لها تأثير واضح وكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من حيث اجتذابه أو ابتعاده. وهناك الكثير من التجارب على ذلك، فعلى سبيل المثال: عدم وجود الشفافية وكثافة الإجراءات البيروقراطية في الهند أدى إلى تدني قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحوها، الأمر الذي اجبر الحكومة الهندية على اتخاذ العديد من التعديلات على قواعد الاستثمار الأجنبي في بداية التسعينات مما أدى إلى زيادة قيمة تدفقاته وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي^(٩).

رابعاً : أثار الاستثمار الأجنبي على اقتصاد الدولة .

تكمن فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف اعبائها ومساهمته في تنشيط الادخار، ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابية اضافية لحجم المواد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فانه يتضمن امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ويترتب عليه تفعيل موارد عاطلة، لما لديه من امكانيات في نقل التكنولوجيا ورأس المال والمهارات التنظيمية والتسويقية، بالإضافة الى توسيع التجارة الخارجية وتوفير الوظائف وتسريع التنمية الاقتصادية والاندماج في الاسواق العالمية. لذا من الممكن ان يكون له دور فاعل وحقيقي في العراق من خلال ما سيحققه من نتائج مباشرة وغير مباشرة متمثلة في عملية جلب التكنولوجيا الحديثة، واستغلال الموارد، وتحسين الكفاءات الادارية، وتتمثل اهمية تدفق هذا الاستثمار في الاتي:

١. المساهمة في تخفيض حدة مشكلة البطالة

يعاني العراق من مشكلة البطالة شأنه شأن معظم الدول النامية، حيث تعزى مشكلة البطالة في العراق الى غياب المؤسسات والشركات الاستثمارية التي باستطاعتها استيعاب الاعداد الكبيرة الداخلة الى سوق العمل، وايضاً تلك التي تم

(٩) رسالة ماجستير في تخصص القانون دولي الخاص الشراكة ودورها في جلب الاستثمار الاجنبي، هك محمد، جامعة العربي أبن البواقي، الجزائر، ٢٠١٧.

التخلي عنها من خلال اعتماده هيكله الاقتصادي بتحوله من سيطرة القطاع العام وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي .

٢. تنويع القاعدة الاقتصادية

على الرغم من وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق للفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤، لكنها كانت قليلة جداً مقارنة بالدول العربية، لما يمتلكه العراق من ثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة تساعد في خلق قاعدة انتاجية وتسهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط، حيث ان التجربة كشفت عن قلة الاستثمارات المنفذة، ورسخت حالة الاعتماد على النفط كمصدر للدخل القومي.^(١)

٢.٣.٤- يساهم الاستثمار الأجنبي في تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال زيادة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى حجم الصادرات وتقليص حجم الواردات، فضلاً داخل البلاد الذي يؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) إلا أن هذا يصح في المدى القصير، ولكنه في المدين المتوسط والطويل قد تكون آثاره سلبية على ميزان المدفوعات.

تشكل الاستثمارات الأجنبية مصدراً للتمويل في الدول النامية ومن ضمنها العراق فمن المؤمل ان الاستثمارات تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الخطأ التصور بان المنافع التي يمكن ان تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرين لهم دوافع من تدويل انشطتهم كما ان الدول التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول اخرى تسعى من وراء ذلك الى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية مما يعني ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار وتعتمد درجة استفادة كل طرف الى حد كبير على سياسات واجراءات الطرف الاخر بشأن نوعية وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.

(١) محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق ٢٠٠٣، جامعة النهرين سنة ٢٠١٨)

٤.٢- واقع السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

١.٤.٢-المطلب الاول: نظرة على قانون الاستثمار العراقي

جاء قانون الاستثمار الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ لتشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق من خلال خلق مناخ مشجع وملائم للاستثمار في القطاعات كافة. وسنتناول اهم ما جاء في هذا القانون وكما منصوص عليه في المواد التالية^(١١):

اولاً: المادة (٢) نصت هذه المادة على (تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي الاستثمار المختلط في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع في الاسواق المحلية والاجنبية.

ثانياً: المادة (٦) منح قروض وتسهيلات مالية للمستثمرين العراقيين والاجانب بالمشاركة مع العراقيين لتشجيعهم على تأسيس المشاريع الاستثمارية على ان يراعى استخدام ايدي عاملة عراقية تتناسب وحجم العرض.

ثالثاً: المادة (٧) تملك الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية العائدة للدولة والقطاع العام للمستثمر العراقي والاجنبي اضافة الى امكانية شراء المستثمر العراقي او الاراضي العائدة للقطاع الخاص او المختلط لإقامة مشاريع الاسكان حصراً كما اجاز القانون تملك الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية العائدة للدولة والقطاع العام للمستثمر العراقي مع امكانية عقد شراكة مع المستثمر الاجنبي في التمويل او الادارة. رابعاً: المادة (١٠) اعفاء المشروع الحاصل على اجازة استثمار من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل انشاء المشروع ولا يشمل الاعفاء من الرسوم الكمركية. اضافة الى اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري.

٣-المبحث الثالث/ الجانب النظري الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي

بعد عام ٢٠٠٣ اصبح الاحتلال الاجنبي يمثل الاستثمار الاجنبي خصوصاً بعد اصدار الحاكم المدني لسلطه الائتلاف المؤقتة (بول بريمر) القانون رقم (٣٩) لسنة

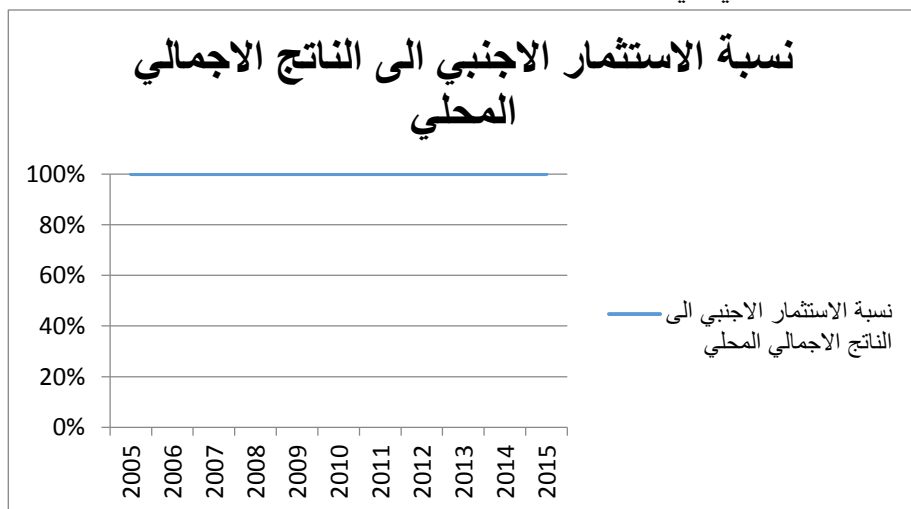
^{١١} - الوقائع العراقية، العدد ٤٣٩٣، كانون الثاني ٢٠١٦

٢٠٠٤ الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق ساحة للمستثمرين الاجانب بما يحقق مصالحهم دون ان يضع ضوابط تعود على العراق .
وفي سنة ٢٠٠٦ صدر قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) والذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الامام وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية وجلب الخبرات و التكنولوجيا الحديثة في التنمية الموارد البشرية ويجاد فرص عمل للقوى العاملة في العراق للتشجيع على الاستثمار ودعم المشاريع الجديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ومنحها الامتيازات والاعفاءات الضريبية لهذه المشاريع ، ولكن لازال الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيف وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون نتيجة لأسباب كثيرة منها عدم وجود الاستقرار السياسي والامني والاداري والمالي وعدم صلاح البنى التحتية ان كل هذه التحديات تقف عقبة امام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

جدول (١)	
الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٧)	
الاستثمار الاجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة من اجمالي الناتج المحلي %	
السنة	نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي.
٢٠٠٥	١.٠٠
٢٠٠٦	٠.٦٠
٢٠٠٧	١.١٠
٢٠٠٨	١.٤٠
٢٠٠٩	١.٤٠
٢٠١٠	١.٠٠
٢٠١١	1.10
2٢٠١	1.60
3٢٠١	-1.00
4٢٠١	-4.50
5٢٠١	-4.50

- World Bank, Data Countries, United States, <https://data.worldbank.org>

ويتضح من الجدول (١) ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لعام ٢٠٠٥ اخذت بالظهور بالزيادة وذلك بعد الاستقرار النسبي للأوضاع الامنية، لتبلغ بعد ذلك الى حوالي (١%) اما في عام ٢٠٠٦ فقد انخفض الاستثمار الى نحو (١%) ويعود السبب ايضاً لتدهور الأوضاع الامنية في البلاد، وبعد ذلك ارتفع في عام ٢٠٠٧ ليصل الى نحو (١%) ، واستمر تدفق الاستثمارات الى العراق بالتزايد حيث وصل حجم الاستثمار الاجنبي في عام ٢٠٠٩ الى نحو (١%) ، في حين انخفض الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اما في عام ٢٠١٠ حيث بلغ نحو (١%) ، ويرجع سبب هذه الانخفاض في تدفقات الاستثمارات الى التدهورالوضع في تلك الفترة، وبعدها استمر تدفق الاستثمارات الى العراق بالزيادة في عام (٢٠١٢) بهذا ذلك عام ٢٠١٥ وصل حجم الاستثمار نحو (١%) وذلك بسبب التدهور الامني الذي حصل في العراق بعد دخول داعش الى العراق ما أدى الى هجرة هذه الشركات من العراق لعدم وجود الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادية ما أدى توقف تدفقات الاستثمار الاجنبي في العراق.

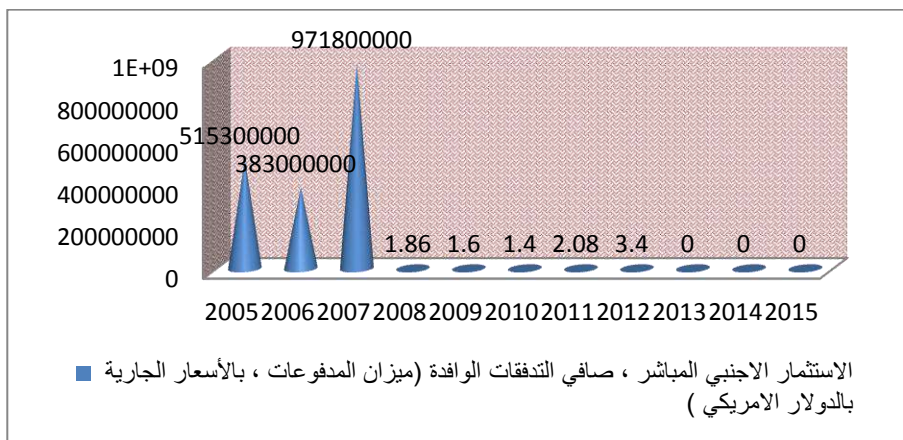


اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول رقم (١) للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥)
 الجدول (٢)

الاستثمار الاجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات ، بالأسعار الجارية بالدولار الامريكي)
٢٠٠٥	٥١٥٣٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٦	٣٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٧	٩٧١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٨	١.٨٦ مليار
٢٠٠٩	١.٦٠ مليار
٢٠١٠	١.٤٠ مليار
٢٠١١	٢.٠٨ مليار
٢٠١٢	٣.٤٠ مليار
٢٠١٣	٢.٣٤ مليار -
٢٠١٤	١٠.١٨ مليار -
٢٠١٥	٧.٥٧ مليار -
- World Bank, Data Countries, United States, https://data.worldbank.org	

من الجدول (٢) ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لعام ٢٠٠٥ اخذت بالظهور بمقدار (٩٠) بالترليون دولار وذلك بعد الاستقرار النسبي للأوضاع الامنية، لتبلغ بعد ذلك الى حوالي (٥١٥.٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ترليون دولار في عام ٢٠٠٥، اما في عام ٢٠٠٦ فقد انخفض الاستثمار الى نحو (٣٨٣.٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ويعود السبب ايضاً لتدهور الأوضاع الامنية في البلاد، وبعد ذلك ارتفع في عام ٢٠٠٨ ليصل الى نحو (٩٧١٨.٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) بالترليون دولار، واستمر تدفق الاستثمارات الى العراق بالتزايد حيث وصل حجم الاستثمار الاجنبي في عام ٢٠١١ الى نحو (٢.٠٨ مليار) ، في حين وصل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اقصى معدلاته في عام ٢٠١٣ حيث بلغ نحو (٢.٣٤ مليار)، ويرجع سبب هذه الانخفاض في تدفقات الاستثمارات الى الاستقرار الامني النسبي في تلك الفترة، ليعود وينخفض بهد ذلك عام ٢٠١٤ الى نحو (١٠.١٨ -) مليار وذلك بسبب التدهور الامني الذي حصل في العراق سقوط المحافظات الغربية بيد تنظيم داعش.



اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢) للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥)

١.٣- تحليل السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي:

تؤثر السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير وذلك من خلال تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني وسنوضح ذلك من خلال تأثيرها في مجموعة من المتغيرات النقدية أهمها:

١- سعر الفائدة في السياسة المالية

يعتبر معدل سعر الفائدة احد أدوات السياسة النقدية المهمة في الاقتصاد، ونلاحظ سعر الفائدة في العراق خلال المدة (2005-2008) كما يتبين من الجدول (2) ان سعر الفائدة ارتفع حتى وصل اعلى قيمة له عام ٢٠٠٨ اذ بلغ ١٩.٢٠ % ولكن بعد ذلك بدأ بالانخفاض حتى وصل الى ادنى مستوياته عام ٢٠١٥ وبلغ ١٢.٣٠ % . يلاحظ ان التغيرات في سعر الفائدة لم تؤدي الى تغييرات كبيرة في الاستثمار في العراق وذلك لأسباب كثيرة منها بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي سواء كانت مالية ام نقدية فضلاً عن عدم توفر أسواق مالية ونقدية متطورة الامر الذي جعل أسعار الفائدة ليس لها دور كبير في التأثير في الاقتصاد.

جدول (٢)

تدفق الاستثمار الأجنبي وسعر الفائدة		ومعدل التضخم	
السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي	سعر الفائدة	معدل التضخم
٢٠٠٥	٥١٥٣٠٠٠٠٠٠٠٠	% ١٣.٤٠	% ٣٠.٨
٢٠٠٦	٣٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	% ١٤.٤٠	% ٥٠
٢٠٠٧	٩٧١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠	% ١٨.٨٠	% ١٩.٣
٢٠٠٨	١.٨٦ مليار	% ١٩.٢٠	% ١٣
٢٠٠٩	١.٦٠ مليار	% ١٦.٢٠	% ٧.١
٢٠١٠	١.٤٠ مليار	% ١٤.٣٠	% ٢.٩
٢٠١١	٢.٠٨ مليار	% ١٤.١٠	% ٦.٥
٢٠١٢	٣.٤٠ مليار	% ١٣.٩٠	% ٥.٦
٢٠١٣	٢.٣٤ مليار -	% ١٣.٦٠	% ٢.٤
٢٠١٤	١٠.١٨ مليار -	% ١٢.٦٠	% ١.٦
٢٠١٥	٧.٥٧ مليار -	% ١٢.٣٠	% ١.٧
المصادر : - البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.			
- World Bank, Data Countries, United States, https://data.worldbank.org			

تدفق الاستثمار الأجنبي وسعر الفائدة ومعدل التضخم

٢- تأثير السياسة النقدية في معدل التضخم

توضح معدلات التضخم الواردة في الجدول (١) والمقدرة الى تسجيل اعلى مستوى له خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) اذ بلغ ٣٠.٨ % عام ٢٠٠٥، ووصل اعلى مستوى له عام ٢٠٠٦ اذ بلغ ٣١.٧ % وبلغ ١٩.٣ عام ٢٠٠٧ نتيجة لبعض العوامل والتي تمثلت في التدهور والانفلات الأمني واستشراء الفساد الإداري والمالي في جميع مفاصل الدولة المصاحب لعملية إعادة اعمار البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تقييد الدعم الحكومي لبعض السلع والخدمات خصوصاً على المشتقات النفطية، إضافة الى زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي^(١٢). ثم انخفض الى ١٣ % عام ٢٠٠٨ بعد ذلك نجحت

- محمود محمد محمود داغر ، احسان جبر عاشور ، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر¹²
الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ٧٨، ٢٠١٤ ،
ص ٢٢٠

السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم الى المرتبة العشرية اذ انخفضت الى ٧.١ % عام ٢٠٠٩ ثم انخفضت الى ٢.٩ % عام ٢٠١٠، ثم عاود معدل التضخم الى الارتفاع عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ اذ بلغ على التوالي ٦.٥ % و ٥.٦ % ، ثم عاود للانخفاض للمدة ٢٠١٣-٢٠١٥ حتى وصل أدنى قيمة له عام ٢٠١٤ اذ بلغ ٦.١%.

٣- تأثير السياسة النقدية في سعر الصرف

يظهر الجدول رقم (٢) مسار تتطور اسعار الصرف الرسمية والموازية للدينار العراقي ازاء الدولار اذ نلاحظ ارتفاعاً تدريجياً في قيمة الدينار خلال مدة الدراسة، اذ بلغ سعر الصرف ١٤٥٢ دينار لكل دولار في عام ٢٠٠٤ حسب السعر المعلن في النافذة وهو السعر ذاته في السوق الموازية. غير انه شهد تدهوراً طفيفاً سنة ٢٠٠٥ نتيجة تدهور الأوضاع الامنية ليصل الى ١٤٦٩ دينار لكل دولار حسب سعر النافذة و ١٤٧٢ دينار لكل دولار في السوق الموازية، ثم عاود التحسن في قيمة الدينار خلال المدة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ اذ بلغ السعر الرسمي ١١٩٣ دينار لكل دولار في عام ٢٠٠٨ و ١٢٠٣ في السوق الموازي. اما خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٩ - ٢٠١٩ فقد شهد سعر الصرف الرسمي استقراراً ملحوظاً كان ذلك ناتج عن اتباع البنك المركزي لنظام الصرف الثابت وبواقع ١١٧٠ دينار لكل دولار للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١ في حين بلغ سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار في السوق المحلية ١١٨٢ دينار لكل دولار عام ٢٠٠٩ ثم ارتفع الى ١١٩٦ دينار لكل دولار عام ٢٠١١ ويعزى سبب الارتفاع الى تأزم الظروف الاقتصادية للدول الإقليمية ، ثم انخفض سعر الصرف المعلن الى ١١٦٠ دينار لكل دولار للمدة ٢٠١٢ - ٢٠١٤ وبالمقابل ارتفع سعر الصرف الموازي الى ١٢٣٢ دينار لكل دولار في عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ثم انخفض عام ٢٠١٤ الى ١٢١٤ دينار لكل دولار . ثم عاود سعر الصرف في السوق للارتفاع اذ بلغ ١٢٤٧ دينار لكل دولار عام ٢٠١٥ ويعزى ذلك الى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن المضاربة وبسعر صرف رسمي ثابت بلغ ١١٩٠ دينار لكل دولار .

جدول (٣)

تدفق الاستثمار الأجنبي وأسعار الصرف

تدفق الاستثمار الأجنبي وأسعار الصرف					
السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي (١)	سعر الصرف الرسمي (٢)	معدل نمو سعر الصرف الرسمي (٣)	سعر الصرف الموازي (٤)	معدل نمو سعر الصرف الموازي % (٥)
٢٠٠٥	٥١٥٣٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٦٩	١.١٧	١٤٧٢	١.٣٧
٢٠٠٦	٣٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٦٧	- ٠.١٣	١٤٧٥	٠.٢٠
٢٠٠٧	٩٧١٨٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٥٥	-١٤.٤٥	١٢٦٧	- ١٤.١٠
٢٠٠٨	١.٨٦ مليار	١١٩٣	- ٥.١٩	١٢٠٣	- ٥.٠٥
٢٠٠٩	١.٦٠ مليار	١١٧٠	- ١.٩٢	١١٨٢	- ١.٧٤
٢٠١٠	١.٤٠ مليار	١١٧٠	٠	١١٨٦	٠.٣٣
٢٠١١	٢.٠٨ مليار	١١٧٠	٠	١١٩٦	٠.٨٤
٢٠١٢	٣.٤٠ مليار	١١٦٦	- ٠.٨٥	١٢٣٢	٣.٠١
٢٠١٣	٢.٣٤ مليار -	١١٦٦	٠	١٢٣٢	٠
٢٠١٤	١٠.١٨ مليار -	١١٦٦	٠	١٢١٤	- ١.٤٦
٢٠١٥	٧.٥٧ مليار -	١١٩٠	٢.٠٥	١٢٤٧	٢.٧١
المصادر : - البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة. - World Bank, Data Countries, United States, https://data.worldbank.org					

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي

ومن الممكن اجمال فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد العراق بشكل خاص في النقاط التالية:-

١. توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية او رؤوس الاموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية اذ يعاني العراق من معضلات مالية واقتصادية تعود الى تركة الحروب والحصار الدولي و الفساد المالي والاداري وتنامت هذه العوامل خلال السنوات القليلة الماضية اذ ان الاستنزاف المادي والإنساني كلف البلاد ثمنا باهظا بفعل الصراعات الداخلية ومن ناحية اخرى لا يمكن مستقبلاً الاعتماد فقط على عوائد الصادرات النفطية رغم انها اساسية في الوقت الحاضر لما قد يترتب على ذلك من مخاطر جديه سواءً بغياب الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي بصورة ثابتة مستدامه نتيجة لأسباب كثيرة منها اضطراب اسواق النفط المالية وتذبذب الاسعار

٢ . الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي ويجاد طبقة جديدة من رجال الاعمال عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار او استحداث مشروعات جديدة مسانده للمشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يمكن القطاع الخاص الاسهام في عملية التنمية سيما تنمية الملكية الوطنية عن طريق رأسماله او رؤوس الاموال الأجنبية او ايجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار وبيوتات التمويل واسهام القطاع الخاص في عملية البناء يمثل في الجانب الثاني دعما لعملية التطور الديمقراطي من خلال خلق قطاع اقتصادي متطور .

٣. تسهيل حصول العراق على التكنولوجيا الحديثة سيما في قطاع الصناعة والمعلوماتية وهذا امر غاية الحساسية نظرا لما للثقافة الحديثة من دور في تطور وبناء البلدان وفي اختصار زمن الكينونة الوطنية على مختلف الصعد ومعروف ان الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق طيلة ١٣ عاما ادى الى انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي بالنسبة لبقية العالم ما ادى الى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين بقية دول العالم من جهة ومن الجهة الاخرى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات الإنتاجية والخدمية وهذا مبرر كاف لاستخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واصبحت عملية اقتناء التكنولوجيا تثقل كاهل الاقتصادات النامي^(١٣).

٢.٣ - متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي الى الاقتصاد العراقي

من اهم متطلبات توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار ما يأتي^(١٤):

- ١ - توفير الامن والاستقرار السياسي، فدرجة الاستقرار السياسي تتعكس على مدى الاستقرار الاقتصادي الذي يشجع على اقبال المستثمرين
- ٢ - توفير الأطر القانونية والتشريعية من خلال تحديد الشكل القانوني للاستثمار والقطاعات الاقتصادية

(٧) دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي كريم عبيس حسان العزاوي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدارسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد ٢٠١٥ ، العدد ١٦ ، جامعة بابل .
^{١٤} - أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٢٥١-٢٥٢

المسموح فيها بالاستثمار .

٣- توفير الملاكات الكفوءة من خلال تدريب الكوادر الوطنية.

٤- استحداث مراكز للمعلومات الاستثمارية.

٥- اعادة هيكلة الاطار المؤسسي لأجهزة الدولة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

٤- المبحث الرابع/ الاستثمارات والتوصيات

١.٤- الاستثمارات

١- يعتمد القرار الاستثماري على عدة عوامل وان أبرز هذه العوامل هي سعرالصرف والفائدة ومعدل التضخم اذ تلعب دوراً رئيسياً في تحريك النشاط الاقتصادي وأن أي تغيير في سعر الفائدة تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية.

٢- يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد انواع التدفقات المالية، حيث يتضمن انتقال رؤوس الاموال والآلات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والمعرفة والمهارات، من دولة الى دول اخرى، بالإضافة الى تعدد الصور والاشكال التي يتخذها الاستثمار الاجنبي المباشر.

٣- ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تزايدت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وانفتاح العراق على العالم الخارجي.

٤- هناك مجموعه من العوامل كانت الاقتصادية والسياسية حالت دون الاخذ بالاستثمار الاجنبي المباشر دوره الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

٥- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعتبر سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها واستقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية والتي تنعكس إيجاباً على المناخ الاستثماري وعلى القرارات الاستثمارية المحلية والأجنبية..

٦- السياسة النقدية عملت بعد عام ٢٠٠٣ على فرز قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والذي منح الاستقلالية للبنك المركزي العراقي لبناء ركائز قوية للاستقرار الاقتصادي، وتهيئة المناخ المناسب لجذب وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر.

٢.٤ - التوصيات

- ١- توفير المناخ السياسي في العراق لما له تأثير كبير على القرارات الاستثمارية اذ ان هناك علاقة بين البلد الذي يتمتع بالاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- ٢- تطوير البنى التحتية كالنقل والمواصلات والماء والكهرباء والموانئ و المطارات والمؤسسات الخدمية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي.
- ٣- ضرورة مكافحة الفساد المالي والاداري من خلال وجود ارادة وطنية حقيقية واعتماد معايير الكفاءة والمهنية في اختيار الادارة بعيداً عن المحسوبية والوساطة والفساد.
- ٤- العمل على اعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية في كل من قطاع النقل وقطاع الطاقة والتعليم والصحة.

المصادر

١. أديب قاسم شندي ، الاستثمار في أسواق لأوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة التصميم ، النجف الأشرف ، ص ١٣-٢٠٠٩.
٢. أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
٣. جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان - الاردن ، ٢٠١٤.
٤. دريد محمد أحمد، الاستثمار في المفهوم والأنماط والمحددات ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠١٥، ص ٧٠.
٥. العرباوي منال، فعالية السياسة المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ص ٩٣-٩٦.
٦. عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، للطباعة والنشر والتوزيع ، مكتبة حسن العضوية ، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ٢٠١٢

٧. فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة ١٤٣٥، ص ٢٠.
٨. محمد احمد الافندي/ مقدمة في الاقتصاد الكلي/ صنعاء/ الطبعة الخامسة/ ٢٠٠٦/ ص ٢١٦.
٩. محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق ٢٠٠٣، ، جامعة النهرين سنة ٢٠١٨)
١٠. محمود محمد داغر، الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، بغداد، دار السبيان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٧٢.

الرسائل والبحوث

١. رسالة العرابوي منال، فعالية السياسة المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، ٢٠٢٠-٢٠٢١.
٢. رسالة دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي كريم عبيس حسان العزاوي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد ٢٠١٥، العدد ١٦، جامعة بابل
٣. رسالة ماجستير في تخصص القانون دولي الخاص الشراكة ودورها في جلب الاستثمار الاجنبي، هك محمد، جامعة العربي أبن البواقي، الجزائر، ٢٠١٧.
٤. رسالة محمود محمد داغر ، احسان جبر عاشور ، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ٧٨ ، ٢٠١٤.
٥. مروة محمد عودة، دور نافذة بيع العملة في سعر الصرف- العراق حالة دراسية (٢٠٠٤-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، ٢٠٢٢.

التقارير

١. البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
٢. الوقائع العراقية، العدد ٤٣٩٣، كانون الثاني ٢٠١٦

شبكة الانترنت

World Bank, Data Countries, United States, <https://d>

دور الاستثمارات غير التقليدية وتنويع الإيرادات في تحسين الكفاءة المالية وتحقيق
الاستدامة المالية في القطاع المصرفي

**The Role of Non-Traditional Investments and Revenue
Diversification in Improving Financial Efficiency and Achieving
Financial Sustainability in Banking Sector**
الباحثين

م.م. كزار محسن ثجيل

مصرف الرافدين فرع سوق الشيوخ ١١٣ ذي قار
krarmohsin92@gmail.com

م.م. محمد سالم ماضي

مصرف الرافدين / فرع النيل ٣٢٤ ذي قار
mohammedmedi196@gmail.com

م.م. سعد الدين علي

وزارة النفط – شركة مصافي الجنوب البصرة
ssmmsszz82@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى التحقق من دور التنمية المتوازنة والمستدامة في تحسين قدرة النظام المصرفي وادائه. اذ ان للتنمية المالية أهمية هائلة في بيئة تتزايد فيها المنافسة في الأسواق المحلية والدولية ، ويمكن تحقيقها من خلال تعزيز الكفاءة والأداء المصرفي، يتم تقدير كفاءة المصارف في تحقيق الاستدامة من خلال وضع إطار قائم على أداء نماذج الأعمال المختلفة. ويمكن للأنشطة المصرفية والاستثمارية التقليدية، وغير التقليدية أن تقلل من مخاطر المصارف التجارية وتوفر نهجا جذابا للتمويل المستدام. وبالاعتماد على أسلوب تقييم أداء المصرف، تقوم الدراسة بتقييم درجة استدامة المصرف.



وذلك من دراسة تأثير تنويع الإيرادات (RD) على كفاءة النظام المصرفي (BE) في اقتصاديات البلدان المتقدمة و النامية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) وانعكاسها على النظام المصرفي العراقي ولهذه النتائج آثار استراتيجية كبيرة بالنسبة للمديرين والجهات التنظيمية وصناع السياسات المالية الذين يشتركون في مصلحة مشتركة في تعزيز الاستدامة والأداء المالي. وتساهم هذه الدراسة معرفة العلاقة المعترف بها بين الربحية والكفاءة كجزء مهم من التمويل المستدام الذي قد يكون حلاً قوياً للأزمات المالية. الكلمات المفتاحية: كفاءة الأداء المصرفي ، الاستدامة المالية ، تنويع الإيرادات ، الأنشطة المصرفية ، الاستثمارات غير التقليدية، النظام المصرفي.

المقدمة

يعد تنويع المخاطر المصرفية أحد أهم التقنيات لضمان التطور طويل المدى للمصارف في الاقتصاد العالمي وفي هذه الحالة، تتطلب إدارة تنويع المخاطر في المؤسسات المالية استراتيجية جديدة. يتيح تنويع مخاطر محفظة القروض زيادة الأرباح مع تقليل المخاطر المصرفية الإجمالية. إن الاستدامة المالية تكون ممكنة من خلال تنويع المخاطر المصرفية من خلال الاستثمار في أنواع مختلفة من الأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك الفوائد وغير الفائدة. يعد تقدير الكفاءة أمراً سهلاً نسبياً في حالة وجود مدخلات ومخرجات واحدة فقط وفي المقابل، على الجانب الآخر، تصبح عملية التقدير هذه صعبة عندما يكون هناك مدخلات ومخرجات متعددة. تم إجراء العديد من الدراسات لتوفير مقاييس كافية لكفاءة النظام المصرفي.

ولقد حددت المؤسسات المالية مؤخراً ان الاستدامة تعد جزءاً مهماً من مشاريعها، مما يدل على أن الخدمات المصرفية المستدامة قد تكون حلاً قوياً للركود المالي. وربما تتلخص الإجابة على هذا التحدي في القطاع المصرفي في التحول من تلقي الودائع والإقراض التقليدي نحو الاستثمار على أساس الإيرادات من الرسوم وخدمات العملات مثل التداول والتأمين وإدارة الأصول. ويركز هذا التحول على مزايا التنويع. يؤكد عدد

لا بأس به من العلماء على أهمية نموذج الأعمال وتنويع الأنشطة للحد من المخاطر وإظهار كيف يمكن لتنويع الأصول والدخل أن يقلل من مخاطر إفسار النظام المصرفي. وفي حالات أخرى، يؤكد البحث على وجهات نظر متباينة حول التنويع باعتباره زيادة في عدم الاستقرار وسلوكيات غير طبيعية للمخاطرة بدافع من تحرير الاستثمار المستمر للأنظمة المالية. وقد حاز نطاق الدراسة بالاهتمام الواسع بفعل التوسع في النقاش حول الخدمات المصرفية المستدامة التي تُفهم على أنها تقديم خدمات ومنتجات "جيدة" من المتوقع أن تستجيب لاحتياجات الناس وتحمي البيئة مع تحقيق الربح. ويتم توثيق نطاق هذه الأعمال المصرفية من خلال زيادة الدخل من غير الفوائد في العمليات المصرفية، وبعد الأزمة المالية العالمية، أصبح من الممكن ملاحظة استراتيجيات المصارف الرامية إلى تقليص النموذج التقليدي والتوقعات المرتفعة للغاية الناجمة عن الشمولية. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فهم نماذج الأعمال المصرفية الحالية التي تدعم الاستدامة والمدعومة بالخدمات المختلفة ذات الفوائد وغير الفائدة.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث :

تتمثل المشكلة الأكاديمية لهذا البحث في دراسة كيفية ممارسة الأنشطة غير القائمة على الفائدة في المصارف التجارية، ومدى مساهمة عملية تنويع الإيرادات من خلال الاستثمارات غير التقليدية في تحقيق الكفاءة المالية والاستدامة للمصارف العراقية فضلا عن تقليل المخاطر المصرفية فيها وتبحث هذه الدراسة في تنويع النشاط المصرفي. وتشير إلى أن المصارف يمكنها تقليل فرص إفلاسها عن طريق تنويع الأنشطة التجارية لتشمل منتجات وخدمات وبيئات اقتصادية مختلفة، يمكن للمصارف الاستفادة من مهارات إدارة المنتجات وتنويع مؤسساتها. وركزت الدراسة على ثلاث طرق رئيسية. أولاً، أقوم بقياس العلاقة بين نموذج عمل المصرف واستدامة أدائه في مختلف الدول، مع الأخذ في الاعتبار مستوى التنمية الاقتصادية. وثانياً، تشمل

دراستي على ثلاثة مقاييس للأداء المعدل حسب المخاطر لتقدير مدى تأثير الأنشطة التي لا تعتمد على الفائدة على استقرار المصارف. ولذلك فإنني أستخدم مقاييس محاسبية لأرباح المصارف مثل العائد على الأصول (ROA)، والعائد المعدل حسب المخاطر مثل العائد على الأصول مقسوماً على الانحراف المعياري لعائد الاستثمار، وأخيراً Z-score الذي يوضح كيف يمكن أن يؤدي انخفاض الأرباح إلى دفع المصارف إلى الإفلاس (٧). وعلى هذا الأساس تم تلخيص مشكلة الدراسة من خلال صياغة التساؤل الرئيس التالي:

هل توجد هناك علاقة بين الاستثمارات غير التقليدية والكفاءة المالية والاستدامة وتقليل المخاطر في النظام المصرفي؟

٢.١-أهداف البحث

١- التعرف على امكانية القطاع المصرفي في العراق ودوره في تعزيز الاستقرار المالية للبلد.

٢- التعرف على نوع الاستثمارات غير التقليدية التي تؤدي الى تنويع الإيرادات وزيادة مصادر الدخل في المصرف.

٣- دراسة علاقة الاستثمارات غير التقليدية في الاستدامة المالية وتقليل المخاطر المصرفية.

٣.١-أهمية البحث

تستمد أهمية البحث من دور النظام المصرفي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي حيث يعد العمود الفقري لأي بلد، ومن هذا المنطلق تتبع أهميته من كونها تسعى إلى تحقيق الاستدامة المالية في النظام المصرفي من خلال الاستثمارات غير التقليدية (تنويع الإيرادات) بما يحقق الكفاءة المالية وبالتالي تقليل المخاطر الناجمة عن الاستثمارات التقليدية.

٤.١-فرضيات البحث:

بالاستناد الى مجموعة من الدراسات السابقة التي اشارت الى أهمية دراسة متغيرات المعتمدة في الدراسة الحالية يمكن صياغة فرضيات الدراسة الرئيسة الى فرضيتين أساسيتين وكالاتي:

H1: يعد تنويع الإيرادات مؤشرا ايجابيا لكفاءة النظام المصرفي.

H2: يؤدي تنويع في أنشطة المصرف إلى زيادة الاستدامة المالية في النظام المصرفي.

٥.١-عينة البحث:

تقدر الدراسة مستوى تنوع أنشطة المصارف على مستوى المصارف الفردية في بعض الدول المختارة، وتقسم العينة الكاملة إلى مجموعتين: الأولى تتكون من (٢٥) دولة متقدمة والتي تقع معظمها في اوربا، في حين تقع المجموعة الثانية (١١) دولة نامية في دول اسيا وافريقيا.

٢-المبحث الثاني/الجانب النظري وتطوير الفرضيات

تنويع الإيرادات وكفاءة المصرفية

الكفاءة المصرفية

يتم تعريف الكفاءة المصرفية على أنها التباين بين عدد المعلومات المرصودة ومتغيرات المخرجات بالنسبة إلى العدد الأمثل لمتغيرات المدخلات والمخرجات (Rebai et al., 2012). بالمقارنة مع منخفضة الكفاءة، يمكن للكفاءة أن تصل إلى القيمة القصوى او القيمة الأدنى، يقيس الكفاءة المالية أن المصرف يختار بنجاح أفضل شرط للمدخلات في ظل شرط سعر المدخلات المحدد (Polonskaya et al., 2012). BE هي الكفاءة التي يولد فيها مدخل معين مخرجات محددة (Seyfang & Gilbert-Squires, 2019). إذا أنتجت الشركة أقصى نتيجة يمكن تحقيقها، فإنها تكون فعالة من الناحية الفنية بالنظر إلى الموارد المتاحة، مثل العمالة ورأس المال،

وأفضل التقنيات المتاحة. لذلك، يقيس BE مهارة الشركة في استخدام الممارسات والمعرفة الجيدة بكفاءة (Stephens et al., 2012).

تنويع الإيرادات (RD)

يعد التنوع موضوعاً مثيراً للجدل إلى حد كبير في استراتيجيات الشركات (Deng & Elyasiani, 2013). وفي القطاع المالي، يؤدي التنويع إلى تقليل المخاطر من خلال الاستثمار في أنواع مختلفة من الأصول. إذا كانت قيمة الأصل لا يمكن أن تتقلب بشكل كامل، فإن مخاطر تنويع المحفظة ستكون أقل من المتوسط المرجح للمخاطر لمكوناتها (Amidue & Wolfe, 2013: 153). ولذلك، فإن المصارف سوف تشارك في مجموعة واسعة من العمليات الاقتصادية، وفي نهاية المطاف تحسين أداء الأعمال. يعالج التنويع بشكل رئيسي الغموض، ويحسن أداء المصرف في المستقبل. يوضح الإيرادات (RD) جميع عمليات المصارف التي تقع فوق نطاق خط منتج مالي واحد (Nguyen et al., 2012). ويعني البحث والتطوير في البلدان الناشئة أن المصارف يمكنها المشاركة في مختلف أنشطة التأمين الوطني، مثل الاكتتاب في الأوراق المالية، والتأمين، والاستثمار العقاري.

وفي السنوات الحديثة، تمكنت المؤسسات المالية تدريجياً من توليد الدخل من الأعمال "خارج الميزانية العمومية" والدخل من الرسوم. وقد أجبر انخفاض أسعار الفائدة على دراسة مصادر الدخل الأخرى، مما أدى إلى تنويع أنشطة المعاملات والخدمات الأخرى والأعمال المالية غير التقليدية. يتبع مفهوم RD فكرة نظرية المحفظة، التي تنص على أنه يمكن للأفراد تقليل المخاطر الخاصة بالشركة من خلال تنويع محافظهم الاستثمارية. إن المناقشات الدائرة حول فوائد وتكاليف التنويع في الأدبيات المصرفية لها تاريخ طويل. (Global Alliance for Banking on Values, 2012). وتم الأثبات تجريبياً أنه يمكن تحقيق الكفاءة من خلال دمج التأمين الوطني وإيرادات الفوائد من المصارف الأوروبية. وقالوا إن أنشطة التأمين الوطني يمكن أن تعمل على استقرار

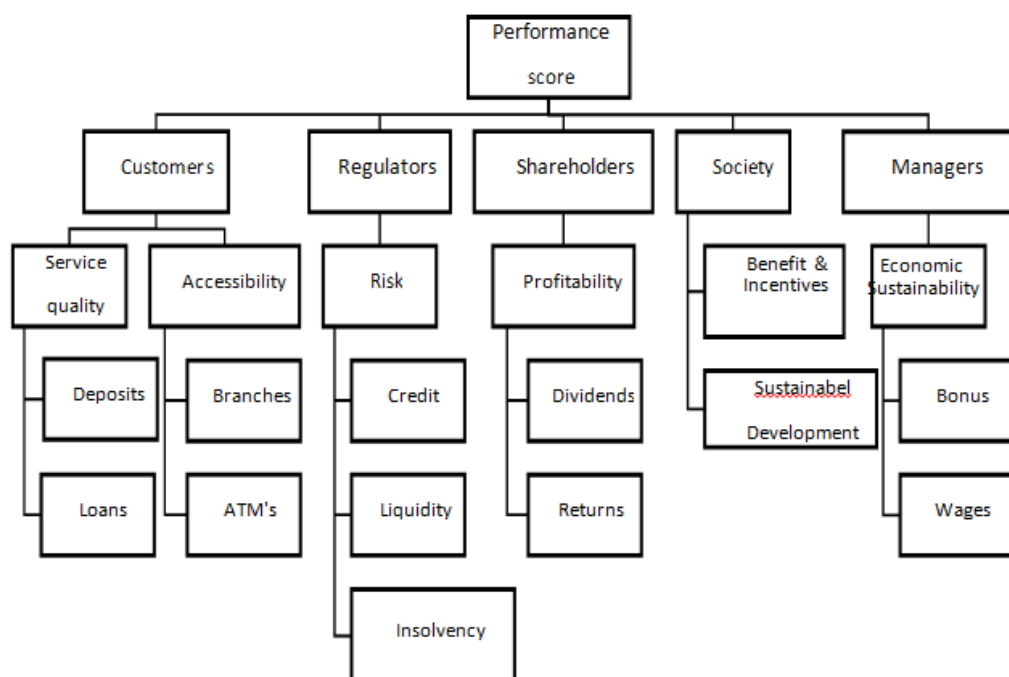
دخل المصرف، وتعظيم الأداء المصرفي، وتقليل المخاطر (Freeman et al., 2010; Fisk et al., 2010).

يمكن أن يوفر التنويع دخلاً مستقرًا وأقل تقلبًا، ووفورات النطاق، والقدرة على الإدارة بين المنتجات بكفاءة (Rogers & Sinkey, 1999). إنه يقلل من المخاطر الإجمالية لأن الدخل من أنشطة التأمين الوطني لا يرتبط بالدخل من أنشطة فرض الرسوم. ومن شأن هذا التنويع أن يعمل على استقرار الدخل التشغيلي، ويولد تدفق أرباح أكثر استقرارًا (Rogers, 1998). تشير الحجة ضد تنويع الأنشطة إلى زيادة تكاليف الوكالة، وصعوبة هيكلية لا تصدق، ومخاطر محتملة للمسؤولين التنفيذيين في المصارف (Stiroh, 2000).

من غير المرجح أن تقلص المصارف ذات رأس المال الكبير وتتخبط في استثمارات منخفضة المخاطر. من الناحية النظرية، تعد المصارف ذات رأس المال الجيد أكثر جاذبية من المصارف ذات رأس المال المنخفض لأنها قادرة على جذب المزيد من العملاء. وقد تولد المصارف الفعالة أيضًا أرباحًا أعلى، مما يعزز مركز رأس مالها (Chronopoulos et al., 2011). عندما تتحول المصارف من دخل الفوائد إلى التأمين الوطني للحد من المخاطر وتعزيز أداء المصرف، يؤدي التأمين الوطني دورًا حيويًا. ويعتبر هذا وسيلة هامة للتنويع. ومن ثم فإن كل هذه المتغيرات المذكورة تساهم بشكل كبير في التطوير المالي واستدامة الأداء والفعالية المصرفية (Peng et al., 2017).

أن المخاطر المصرفية قد تكون نتيجة لقرارات خاطئة يتخذها أصحاب القرار بشأن مستوى المخاطر المقبولة وقد تتجم عن عوامل السوق، يبدو من المعقول افتراض أن مستوى هذه المخاطر في فرادى البلدان يتأثر بنفس فئات العوامل، ولكن بكثافة مختلفة وباستجابة مختلفة من المصارف الفردية أو القطاع المصرفي بأكمله. تهدف هذه الدراسة إلى توفير أدوات تقييم الربحية للبنك المستدام: أولاً، لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وثانياً، لمعايير بديلة بين أصحاب المصلحة (Chronopoulos et

al., 2011). وأخيرا، من خلال الجمع بين جميع الجوانب التي تم تقييمها من قبل مختلف أصحاب المصلحة، يمكن تقييم الدرجة الإجمالية للرضا لكل مصرف. ويمكن استخدام هذا التقييم اللاحق لتقدير استدامة المصارف (Seyfang & Gilbert, 2019). يعرض الشكل ١ خصائص مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في الهيكل الهرمي المستخدم لتقييم الجوانب المختلفة لاستدامة المصارف.



الشكل ١. الإطار الهرمي المتعلق بمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في المصارف. المصدر: دراسة خاصة به (Peng et al., 2017).

إن تلبية توقعات جميع أصحاب المصلحة أمر صعب بشكل عام. تكمن الصعوبة في الغالب في تعقيد تلبية المتطلبات المتناقضة لأصحاب المصلحة المتعددين. ويأمل المقترضون في الحصول على قروض بأقل تكلفة، في حين أن ذلك يؤثر سلباً على أرباح المصرف. يبحث المودعون عن أسعار فائدة مرتفعة، مما يؤدي إلى فرض رسوم قوية على المصرف. كانت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بمثابة أزمة عدم الاستدامة حيث لم توازن المؤسسات المالية بين مصالح مختلف

أصحاب المصلحة، التركيز بشكل رئيسي على مصلحة الإدارة (Williams, 2016). أثارت الأزمة إعادة تقييم النشاط المستدام في القطاع المصرفي (Filson & Olfati, 2013). ويجب على المصارف تطوير وجهة نظر جديدة بعد الأزمة. توصف الأنشطة المصرفية التقليدية في الأدبيات بأنها تمويل الأصول ذات الالتزامات والأنشطة غير التقليدية على أساس الرسوم والعمولات التي يقوم بها المصرف (Jeucken, 2010). وفي دراسة واسعة النطاق حول تقييم كفاءة المصارف الأوروبية يشير الباحثون إلى أن تنوع الأنشطة المصرفية يؤثر بشكل إيجابي على كفاءتها (Jeucken & Bouma, 1999). بالإضافة إلى ذلك، لوحظت نتائج مماثلة في الدراسات السابقة (Cooper et al., 2003). وفي دراسة أخرى حول تأثير نشاط التأمين المصرفي في تايلوان في عام ٢٠٠٤، أكد الباحثون على أن المؤسسات المالية الأكثر انخراطاً في أنشطة مماثلة تميل إلى زيادة الأداء والحصول على فوائد أعلى. وتقر دراستهم بأن استخدام استراتيجية التأمين المصرفي قد يؤثر على كفاءة المصرف (Desai & Rajgopal, 2016). وبالمثل، باستخدام عينة من المصارف التجارية الأمريكية في الفترة ٢٠٠١-٢٠١١، أظهرت الدراسات (Liang et al., 2018) أن التنوع نحو التأمين والوساطة (وفقاً لقانون جرام-لينش-بيلي لعام ١٩٩٩) يعطي الفرصة لتحسين أداء المصارف، ومن ناحية أخرى، يدعي بعض الباحثين أن تنوع إيرادات الفوائد في القطاع المصرفي الأسترالي إلى أنشطة غير تقليدية لم يولد أي مزايا خلال الأعوام ٢٠٠٢-٢٠١٢. علاوة على ذلك، يشير إلى أن الأنشطة المدرة للدخل بدون الفائدة أكثر خطورة من العمليات التقليدية، إذ تؤدي المصارف دور الوكلاء الخاصين في عملية الاستدامة، كما أنها تؤدي دوراً أساسياً في جميع أشكال التجارة والصناعة من خلال التمويل ونقل المخاطر (Nizam et al., 2019).

ولذلك، تهدف هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان التحول نحو الخدمات المصرفية غير التقليدية قد يؤثر على تقلب النتائج المالية واستقرار المصارف وإلى

أي مدى. وهذا أمر مهم بالنسبة للجهات التنظيمية المسؤولة عن الحفاظ على سلامة واستقرار المصارف التجارية، وللمديرين الذين لديهم مصالح كبيرة في المصارف، وللعلماء من منظور علاقة بالمصرف بالمقترض، والتي قد تتأثر بتقلبات أكبر في الأرباح (Stankeviciene et al., 2014). ولتقدير كفاءة المصرف من وجهة نظر المديرين، أفترض أن الربح والتشجيع عنصران مناسبان لإرضاء المديرين. من وجهة نظر العملاء، يتم تقييم المصارف في أغلب الأحيان كموردين للمنتجات والخدمات. وأخيراً، هناك قواعد تحمي المشاركين في النظام المالي وتضمن استقرار النظام المالي بأكمله. ولتحقيق هذه الأهداف، تعمل الهيئات التنظيمية على التحكم في المخاطر (مخاطر العجز عن السداد، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان) باعتبارها المقياس الأولي لأداء المصارف (Mercieca et al., 2007). من خلال الجمع بين جميع النتائج المصنفة لمختلف أصحاب المصلحة، يمكن الحكم على الرضا العالمي للبنك على أنه استدامة المصارف. لا توجد أبحاث كثيرة في الأدبيات حول تأثير تنوع أنشطة المصرف على استدامته. ولذلك، فإن هذه الدراسة تعرض العديد من الجوانب الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار المشكلة التي لم يتم تحديدها حتى الآن. الموضوع الرئيسي للعمل على الاستدامة في القطاع المصرفي هو تأثير جودة الأصول على استدامة المصرف. وعلى وجه الخصوص، يؤكد كوبر وجاكسون وباترسون على أن محفظة القروض الضعيفة تؤثر سلباً على استدامة المصارف (Demirgüç-Kunt & Huizinga, 2010). ومن ناحية أخرى، هناك بنود تقيس أثر الانعكاس، وهي أهمية استدامة المصرف لأدائه المالي (Laeven & Levine, 2007).

١.٢-العلاقة بين تنوع الإيرادات وكفاءة النظام المصرفي

لقد كانت العقود الأخيرة فترة من التغيرات في السوق المالية، مدفوعة بالمنافسة القوية في ظروف العولمة وإلغاء القيود التنظيمية (Calmès & Théoret, 2010). وقد أدت عملية رفع القيود التنظيمية إلى خفض الحواجز التي تحول دون

الوصول إلى الأسواق وأتاحت الفرصة لإنشاء مؤسسات جديدة قادرة على المنافسة، وبعد أن فقدت المصارف مكانتها المتميزة، بدأت تناضل من أجل الحصول على ميزة تنافسية من خلال تطوير طرق جديدة، وغير تقليدية في كثير من الأحيان، لتوليد الإيرادات (Lepetit et al., 2008). ومن أجل زيادة دخلها، قامت المصارف بزيادة نشاطها في سوق الأصول خارج الميزانية العمومية (De Jonghe et al., 2015).

٢.٢-العلاقة بين التنوع في أنشطة المصرف والاستدامة المالية في النظام المصرفي.

من وجهة نظر الدول المتقدمة وخاصة أزمة منطقة اليورو الحالية لها آثار حاسمة على المجموعات المالية الأوروبية العاملة في الدول الأوروبية (Stiroh & Rumble, 2006). لقد أثرت الأزمة المالية العالمية على بلدان أوروبا في وقت كان فيه التكامل المالي قويا نسبيا مع الاقتصادات المتقدمة للغاية، ومع ذلك، ونظراً لاختلاف النماذج وتطور أسواقها المالية، فإن تعرضها للصدمات الخارجية كان مختلفاً أيضاً (Meslier et al., 2014)، القيمة المستدامة تؤدي إلى نتائج مالية إيجابية للمصارف خلال الأزمة المالية. وكما أكد ستانكفيسيينونيكونوروف، فإن عدد المصارف في الاتحاد الأوروبي التي تنفذ استراتيجية التنمية المستدامة يتزايد بشكل منهجي لتجنب التباطؤ الاقتصادي خلال الأزمة (Mostak, 2017). أنا فعلا أو من أن الأبحاث التي تهدف إلى اكتشاف آليات السوق التي تسبب المخاطر المصرفية ستحدد قنوات جديدة لنقل الأزمات وتسمح بتطوير مؤشرات الإنذار المبكر (Lozano-Vivas & Pasiouras, 2010). ومن ثم فإنني أتوقع وجود علاقة أقوى كثيراً بين تنوع أنشطة المصرف واستدامته في البلدان المتقدمة (Vickers, 2011).

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣-البيانات والمنهجية.

بناءً على دراسة استقصائية أجراها Mercieca et al., (2007) قلّمت الدراسة بتطوير نسبة تنويع الأنشطة المصرفية لكل مصرف تجاري لحساب مستوى التمايز بين العمليات الرئيسية. يتم تقدير نسبة تنويع الأنشطة المصرفية (DIV) للبنك على النحو التالي:

$$DIV = \frac{NONII^2}{NETINC} + \frac{NII^2}{NETINC}$$

حيث صافي دخل التشغيل $NETINC = NII + NONI$ ، NII - صافي دخل الفوائد، و $NONI$ - الدخل من غير الفوائد. صافي الدخل التشغيلي هو مبلغ الدخل من غير الفوائد والفوائد. صافي الدخل من غير الفوائد هو الفرق بين الدخل من غير الفوائد والمصروفات من غير الفوائد (Yip & Bocken, 2018). يغطي مؤشر DIV تنويع العمليات المصرفية. مع زيادة نسبة DIV ، أصبح المصرف مركزاً بشكل متزايد وأقل تنوعاً (Ji & Zhang, 2019).

استناداً إلى البحث الذي أجراه Demircüç-Kunt & Huizinga, (2010) والبحث الذي أجراه Laeven & Levine (2007)، تم اعتماد عدد من مقاييس عدم استقرار المصرف كأساس لحساسية المصرف للتغيرات في الدخل من غير الفوائد (الناجمة عن الدخل غير التقليدي). ومع ذلك، بالمقارنة مع المسوحات السابقة، تقدم الدراسة نموذجاً جديداً يعتمد على عدة متغيرات موضحة. على وجه الخصوص، تستخدم الدراسة ثلاثة مقاييس: ROA ، ROA المعدل حسب المخاطر، و Z -score. تستخدم هذه النسب ربحية المصرف ورافعته المالية (Awais Baloch et al., 2020). تم تأكيد اختيار المؤشر في الأدبيات - على وجه الخصوص، يؤكد (Abbas & Sag, 2019). على أن المصارف التي تركز على الأنشطة الاستثمارية غير التقليدية تركز على الربحية العالية مع مخاطر

الرافعة المالية العالية على حد سواء (Fu et al., 2022). وتشمل المتغيرات التفسيرية كلاً من النتائج المالية للأنشطة ذات الفائدة وغير القائمة على الفائدة وانكشاف المصرف على محافظ الأوراق المالية والمشتقات، بالإضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (Bhammar et al., 2021).

وللتحقق من الفرضيات، تم استخدام نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) كما هو موضح في المعادلة (٢):

$$Y_{n,i,t} = \alpha + \beta_1 SIZE_{n,i,t} + \beta_2 SECUR\_TA_{n,i,t} + \beta_3 DER\_TA_{n,i,t} + \beta_4 LOAN\_TA_{n,i,t} + \beta_5 NONI_{n,i,t} + \beta_6 NII_{n,i,t} + \beta_7 DIV_{n,i,t} + \beta_8 GDP_{i,t} + \beta_9 UNEMP_{i,t} + \beta_{10} TIME\_DUM_t + \beta_{11} TIME\_DUM_t + \beta_{12} COUNTRY\_DUM_i + \epsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث Y هو مقياس الكفاءة المصرفية، أستخدم $(ROA, ROA\_ADJ, ZSCORE)$ كميتغيرات تابعة، حيث ROA هو نسبة العائد على الأصول، نسبة ROA_ADJ هي المخاطر المعدلة حسب ROA والمقدرة بـ ROA ، والعائد على الأصول النسبة الأصغر تعني أرباحاً مرجحة أعلى للمخاطر؛ $ZSCORE$ هي نسبة افتراضية مقدرة بـ $CAR+ROA$ ؛ الحجم هو لوغاريتم إجمالي أصول المصرف. $SECUR\_TA$ هي نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول، DER_TA هي أصول المشتقات على إجمالي الأصول؛ $LOAN\_TA$ = القروض إلى إجمالي الأصول؛ و $NONI$ = نسبة الدخل من غير الفوائد (الدخل من غير الفوائد على إيرادات التشغيل).

مع الأخذ في الاعتبار مشاكل العلاقة الخطية المتداخلة بسبب متغيرات الرقابة المصرفية، قامت الدراسة باختيار متغيرات ونظرت فقط في المتغيرات التي يكون ارتباطها هو الأدنى. تم استخدام نموذج مماثل بواسطة Lepetit et al., 2008 ودراسة De Jonghe et al., 2015. يتم حساب التأمين الوطني على أنه نسبة صافي دخل الفوائد (دخل الفوائد على إيرادات التشغيل)؛ DIV هي نسبة تنوع

الأنشطة المصرفية المقدرة وفقا للصيغة (المعادلة (١))؛ $UNEMP = \text{معدل البطالة السنوية؛ الناتج المحلي الإجمالي} = \text{نمو الناتج المحلي الإجمالي؛}$
 $COUNTRY\_DUM$ و $TIME\_DUM$ عبارة عن متغيرات وهمية للوقت والبلد؛
ومتغير $COUNTRY\_DUM$ هو تأثير ثابت للبلد (Hou, 2019). وأخيراً،
المكون العشوائي هو ε . وهكذا، فإن معاملاتنا تظهر ارتباطات مشروطة بين
المقاييس المختلفة لأداء المصارف واستراتيجيات التنويع المتبعة (Abdul et al., 2020; Githaiga et al., 2021; Abbas, 2020).

ومن خلال مجموعة بيانات تغطي ٣٦٨ مصرفاً تجارياً من قاعدة بيانات
Bankscope الممتدة بين الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٠ ومنهجية انحدار اللوحة، توثق
النتائج التجريبية تنويع المخاطر في النشاط المصرفي. يغطي النطاق الكامل بنوكاً
من ٢٥ دولة متقدمة (النمسا، بلجيكا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا،
فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، لوكسمبورغ، مالطا،
هولندا، النرويج، البرتغال). وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة
المتحدة) و ١١ دولة نامية (ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا والمجر
وليتوانيا ومقدونيا والجبل الأسود وبولندا ورومانيا وصربيا) (Riaz, 2021; Malik et al., 2020).
وقد تم التقسيم المشار إليه على أساس نسبة نصيب الفرد من
الناتج المحلي الإجمالي حسب تصنيف المصرف الدولي (Najam & Riaz, 2021; Malik et al., 2020; Ali et al., 2018).

ويشير الجدولان ١ و ٢ (الجزء الأول) إلى أن إجمالي الأصول والقروض والأوراق
المالية والمشتقات قد زاد بشكل كبير في البلدان المتقدمة والنامية. لكن هذه الزيادة
كانت أعلى في الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى، يعرض الجدولان ١ و ٢ (الجزء
الثاني) إحصائيات وصفية لمتوسط مؤشرات المصارف، وعلاوة على ذلك، أجد في
البلدان المتقدمة انخفاضاً في العائد على الأصول، والدخل من غير الفوائد إلى
الدخل التشغيلي، والدخل من الفوائد إلى الدخل التشغيلي، على التوالي، بينما في

البلدان النامية فقط انخفضت نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول
(Suryaningtyas et al., 2019; Abbas et al., 2019).

الجدول ١. إحصاءات التغيرات في القيمة الاسمية لأصول/خصوم المصرف (الجزء الأول)، وإحصاءات موجزة لنسب تنويع دخل المصارف وخصائص الاقتصاد الكلي (الجزء الثاني) في البلدان المتقدمة، ٢٠٠٠-٢٠١٨.

عينة من المصارف في الدول المتقدمة (الجزء الأول)			
التفاصيل	٢٠٠٠	٢٠١٨	التغيير (%)
اجمالي الأصول (%)	١٠٣	١٦٤	٥٩
اجمالي القروض (%)	٥٢.٣	١٢٠	١٢٩
اجمالي الأوراق المالية (%)	٢١.١٥	٧٩.٦٠	٢٧٦
المشتقات المالية (%)	٣.٠٦	٣٢.٢٨	٩٥٥
اجمالي الحقوق الملكية (%)	٣.٥٨	١٤.٨٢	٣١٥
صافي دخل الفوائد (%)	٤.٠٣	٤.٣٣	٧
اجمالي الدخل من غير الفوائد (%)	٠.٩٦	٢.٣٧	١٤٧
عينة من المصارف في الدول المتقدمة (الجزء الثاني)			
التفاصيل	٢٠٠٠	٢٠١٨	التغيير (%)
العائد على الأصول (%)	٠.٠١	٠.٠١	١٥-
معدل مخاطر العائد على الأصول (%)	٠.٥٦	١.٢٨	١٢٩
الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (%)	٠.٢٠	٠.٤٦	١٣٠
المشتقات المالية إلى إجمالي الأصول (%)	٠.٠٢	٠.١٨	٨
القروض إلى إجمالي الأصول (%)	٠.٥٠	٠.٧٩	٥٨
الدخل من غير الفوائد إلى الدخل التشغيلي (%)	٤.٥٤	٢.٤٣	٤٦-
دخل الفوائد إلى الدخل التشغيلي (%)	١٩.١٩	٥.٦٢	٧١-
مؤشر التنويع (%)	٠.٥١	٠.٦٥	٢٧
مؤشر البطالة (%)	٤.٤٨	١٠.١١	١٢٦
الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٥٦	٢.٧٧	٢٢-

ويرتفع مؤشر تنوع الأنشطة المصرفية في المتوسط في البلدان النامية، حيث ارتفع من ٠.٩٢ في عام ١٩٩٨ إلى ٠.٩٣ في عام ٢٠١٥ بالنسبة للبنوك التجارية من البلدان النامية ومن ٠.٥١ في عام ١٩٩٨ إلى ٠.٦٥ في عام ٢٠١٥ بالنسبة للبنوك التجارية من البلدان المتقدمة (Abbas & Sagsan, 2020; Abbas et al., 2021). ومع

ارتفاع مؤشر التنوع، يصبح المصرف أكثر تركيزاً وأقل تنوعاً (Safdar et al., 2020; Lu et al., 2022; Abbas et al., 2020).

الجدول (٢). إحصاءات موجزة للتغيرات في القيمة الاسمية لأصول/خصوم المصرف وإحصاءات موجزة لنسب تنوع دخل المصارف وخصائص الاقتصاد الكلي في البلدان النامية ، ٢٠٠٠-٢٠١٨.

عينة من المصارف في الدول النامية			
التفاصيل	٢٠٠٠	٢٠١٨	التغيير (%)
اجمالي الاصول (%)	٧٢.٧٨	٩٠.٣٩	٢٤
اجمالي القروض (%)	٣٥.٨٣	٦١.٧٥	٧٢
اجمالي الاوراق المالية (%)	١٦.٥٢	٤١.٥٤	١٥١
المشتقات المالية (%)	٢.٠٤	٨.٤٤	٣١٤
اجمالي الحقوق الملكية (%)	٢.٦٤	١٠.٥٥	٣٠٠
صافي دخل الفوائد (%)	٢.٩٨	٣.٤٩	١٧
اجمالي الدخل من غير الفوائد (%)	٠.٦٨	١.٥١	١٢٣
عينة من المصارف في الدول النامية			
التفاصيل	٢٠٠٠	٢٠١٨	التغيير (%)
العائد على الاصول (%)	٠.٠١	٠.٠١	١١
معدل مخاطر العائد على الاصول (%)	١.٥٥	٢.٧٥	٧٧
ZSCORE	١١.٣٩	٢٣.٣٦	١٠٥
الاوراق المالية الى اجمالي الاصول (%)	٠.٣٣	٠.٣٢	٣-
المشتقات المالية الى اجمالي الاصول (%)	٠.٠١	٠.٠٦	٥٠٠
القروض الى اجمالي الاصول (%)	٠.٤١	٠.٦٣	٥٤
الدخل من غير الفوائد الى الدخل التشغيلي (%)	٣.٣٧	١٧.٤٧	٤١٨
دخل الفوائد الى الدخل التشغيلي (%)	١٥.٢٥	١٥.٣٢	٠
مؤشر التنوع (%)	٠.٩٢	٠.٩٣	١
مؤشر البطالة (%)	٥.٥٢	٦.٦٢	٢٠
الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	٢.٤٩	٠.٩٢	٢٣-

يعرض الجدول ٣ الإحصائيات الوصفية للعينة الكاملة المكونة من ٣٦٨ بنكاً تجارياً. متوسط قيمة ROA هو -٠.٠٠٦%، مع الانحراف المعياري ٤.٢٧%، ومتغير

ROA_ADJ هو ٢.٢٥٪، مع الانحراف المعياري ٤.٣٥٪. القيمة المتوسطة لـ ZSCORE هي ١٧.٩٥ مع الانحراف المعياري ٢٤.٦٨٪. يبلغ متوسط نسبة الدخل من غير الفوائد ١٤.١٤٪، ويتراوح من -٢٠.٤١٪ إلى ٧٤.٣٧.٩٠٪. وفيما يتعلق بنسبة دخل الفوائد يبلغ متوسط القيمة ١٥.٧٦٪. القيمة المتوسطة لمؤشر التوزيع (DIV) هي ٦.٣٦، مع الانحراف المعياري ٢٢٦.٠٤. ويعني ذلك أن تنوع النشاط المصرفي تباين في العينة الكاملة للمصارف التجارية (Iqbal & Mohsin, 2019; Khan et al., 2020; Olalere et al., 2020).

الجدول ٣. عينة كاملة من الإحصاءات الوصفية للمصارف التجارية ٢٠٠٠-٢٠١٨.

التفاصيل	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
العائد على الأصول (%)	-٠.٠٦	٤.٢٧	-٢٧٢.٢٧	٠.٥٢
معدل مخاطر العائد على الأصول (%)	٢.٢٥	٤.٣٥	٣.٨٧-	٨٧.٧٩
ZSCORE	١٧.٩٥	٢٤.٦٨	-١٤.٠٥	٥٠٨.١٢
الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (%)	٠.٣٣	٠.٦٣	٠.٠٠	٧.٣٢
المشتقات المالية إلى إجمالي الأصول (%)	٠.٠٧	٠.٣٣	٠.٠٠	٤.٦٤
القروض إلى إجمالي الأصول (%)	٠.٧٦	٥.٣٨	٠.٠٠	٣٤٠.٣٦
الدخل من غير الفوائد إلى الدخل التشغيلي (%)	١٤.١٤	٢٠.٩١٥	-٢٠.٤١	٧٤.٣٧.٩٠
دخل الفوائد إلى الدخل التشغيلي (%)	١٥.٧٦	٢٠.٣.٨٥	-٥١٩.٧٨	٩٤٢٤.٤٨
مؤشر التوزيع (%)	٦.٣٦	٢٢٦.٠٤	٠.٥٠	١٣٨٤٣.٣٣
مؤشر البطالة (%)	٧.١٣	٣.٦١	٠.٦٦	٢٧.٤٨
الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.١١	٣.٧٦	١٤.١٥	٣٤.٥٠

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات Bankscope والمصرف الدولي (DIV) نسبة التوزيع المقدرة وفقاً للمعادلة (١)، (RO) العائد على الأصول، (ROA_ADJ) الربح المعدل حسب المخاطر، (ZSCORE) نسبة التخلف عن السداد للمصرف، (SECUR_TA) نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول، (DER_TA) أصول المشتقات على إجمالي الأصول، (LOAN_TA) نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، (NONI) نسبة الدخل من غير الفوائد (الدخل من غير الفوائد

على إيرادات التشغيل)، (NII) التأمين الوطني نسبة صافي دخل الفوائد (دخل الفوائد على إيرادات التشغيل)، (UNEMP) معدل البطالة السنوية، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي، عينة من المصارف المبحوثة (Kazmi & Abbas, 2021; Rajesh, 2020; Imran & Abbas, 2020).

٢.٣- النتائج والمناقشة

تغطي نتائج الانحدار الأول عينة المصارف بأكملها، وتميز الثانية بين درجات تطور الدول، وتركز الثالثة على المصارف التجارية العامة، ويعرض الجدول رقم (٤) متوسط درجات الأداء المعدل حسب المخاطر (النموذج ١ ROA، النموذج ٢ ROA_ADJ، النموذج ٣ ZSCORE). تتعلق نتائج الانحدار الأولى بالعينة بأكملها التي تغطي جميع المصارف وتظهر أن مؤشر تنويع الأنشطة المصرفية له تأثير طفيف وغير مهم إحصائياً على معدل العائد على الأصول ونسبة العائد على الأصول المعدلة حسب المخاطر ($+0.001$ DIV مقابل -0.0019). ومع ذلك، ينخفض متوسط نسبة ZSCORE في النموذج ٣ عندما أتحكم في مؤشر التنويع (-0.133 DIV). ومع ارتفاع مؤشر التنويع، يصبح المصرف أكثر تركيزاً وأقل تنوعاً. وهذا يعني أن الأنشطة الأكثر تقليدية تزيد من مخاطر الإعسار في المصارف التجارية بشكل عام، وتتنخفض المخاطر المصرفية عندما يزيد النشاط غير القائم على الفائدة (NONI $+0.075$). وهذا يعني انخفاض المخاطرة من قبل المصارف (Bhuiyan et al., 2022; An & Mikhaylov, 2022). في جميع الحالات (النموذج ١ و ٢)، ينخفض متوسط الأداء مع إدراج الدخل من غير الفوائد (-0.001 NONI مقابل -0.24) لكن متوسط مخاطر الإعسار المقاسة بواسطة ZSCORE يتناقص (NONI $+0.075$). بمزيد من التفصيل، يؤدي إدراج المشتقات في دالة ROA و ROA_ADJ إلى انخفاض متوسط الدرجات (-0.005 DER_TA مقابل -0.158). ومع ذلك، فإن في النموذج ٣ يؤثر بشكل إيجابي على مخاطر الإعسار ($+0.2$ DER_TA). إن أداء المصرف ومخاطره حساسان بشدة لحجم الأصول (النموذج ١ -0.003 ، النموذج ٢

٠.٣٩٥، (النموذج ٣ - ٠.٠٧٨). ويقدر النموذج أيضًا تأثير الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المصارف، بما في ذلك تداول الأوراق المالية مقياسًا بمستوى الأمان إلى إجمالي الأصول في المصرف. أما بالنسبة لأداء المصرف، فإن الأرقام المقابلة هي +٠.٠٠٠١ (النموذج ١)، و-٠.٠٠٠٣ (النموذج ٢)، و+٠.٠٣٢ (النموذج ٣). ويتم قياس سياسة الائتمان من خلال نسبة القروض إلى الأصول. وتشير هذه النتائج إلى أن الأداء ومخاطر الإعسار لهما تأثير إيجابي. ومن بين عوامل الاقتصاد الكلي، أظهرت التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي نتيجة إيجابية، مما يعني أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يقلل من الاستقرار المصرفي (Tariq et al., 2020).

الجدول ٤. الأداء المعدل حسب المخاطر ومقاييس التنوع في المصارف التجارية في الدول الأوروبية، خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٥.

التفاصيل	ROA	ROA- ADJ	ZSCORE
TA	***.٠٠٣- (٣.٩٩-)	***.٠٣٩٥- (٥.٧٣-)	***.٠٧٨- (٢.٨٧-)
SECUR_TA	*.٠٠١ (١.٨٥)	.٠٠٣- (.٠٠٧-)	.٠٣٢ (١.٥٦)
DER_TA	***.٠٠٥- (٥.٤٠-)	*.٠١٥٨- (١.١٦٩-)	***.٠٢٠٠ (٥.٤٠)
LOAN_TA	.٠٠٠٧ (١٢.٩٥)	***.٠٢١٠ (٣.٦٦)	***.٠٤٣٩ (١٩.٢٦)
NONII	**٠.٠٠١- (٢.٢٦-)	***.٠٢٤٠- (٤.٠٣-)	***.٠٠٧٥ (٣.١٨)
NII	***.٠٠٥- (٨.٨١-)	***.٠٤٣٦- (٧.٦٤-)	***.٠١١٠- (٤.٨٨-)
DIVERS	.٠٠٠١ (١.٤٨)	.٠٠١٩- (٠.٢٠-)	***.٠١٣٣- (٣.٥٤-)
UNEMPLOY	.٠٠٠٠- (١.٧٩-)	.٠٠١٦- (١.٤٦-)	***.٠٠٣٥ (٧.٨١)
GDP	.٠٠٠٠ (٠.٠١)	*.٠٠٤٧ (١.٨٤)	.٠٠١١- (١.٠٣-)
CONSTANT	***.٠٦٥ (٥.٤٥)	***٩.٦٩٧ (٧.٨٥)	***٣.١٦٣ (٦.٤٥)
R-sqr	.٠٥	.٠٤	.٠٦

تحدد القيمة p مستويات الأهمية عند *** $p < 0.01$, ** $p < 0.05$

DIV - نسبة التنويع المقدرة وفقاً للمعادلة (١)؛ ROA - نسبة العائد على الأصول؛
ROA_ADJ; ZSCORE - نسبة التخلف عن السداد لدى المصرف؛ الحجم -
لوغاريتم إجمالي الأصول؛ SECUR_TA - نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي
الأصول؛ DER_TA - أصول المشتقات/إجمالي الأصول؛ LOAN_TA - نسبة
القروض إلى إجمالي الأصول؛ NONI - نسبة الدخل من غير الفوائد (الدخل من
غير الفوائد/إيرادات التشغيل)؛ التأمين الوطني - نسبة صافي دخل الفوائد (دخل
الفوائد/إيرادات التشغيل)؛ UNEMP - معدل البطالة السنوية؛ الناتج المحلي الإجمالي
- نمو الناتج المحلي الإجمالي وباختصار، فإن النتائج حتى الآن تدعم أهمية الأنشطة
غير التقليدية لاستدامة المصرف، وهو ما يتوافق مع الفرضية الأولى.

ويميز نموذج الانحدار الثاني، الوارد في الجدول ٥، بين درجات تنمية البلدان.
لاستكشاف النتائج التي توصلت إليها بشكل أكبر، قامت الدراسة بتقسيم العينة الكاملة
إلى مجموعات من البلدان المتقدمة والنامية. ويعرض الجدول ٥ متوسط درجات الأداء
حسب مستوى التنمية في البلاد، وتظهر النتائج أن تنويع الأنشطة المصرفية المصنفة
حسب مجموعة البلدان يؤثر أيضاً بشكل إيجابي على ملائمة المصرف ولكنه يقلل من
نتائج الدخل (Shakoor et al., 2021).

الجدول ٥. قياس الأداء المعدل حسب المخاطر والتنويع في البلدان الأوروبية المتقدمة
والنامية، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨.

التفاصيل	ROA (Developed)	ROA (Developing)	ROA_ADJ (Developed)	ROA_ADJ (Developing)	ZSCORE (Developed)	ZSCORE (Developing)
TA	***.٠٠٣- (٥.٣١-)	***.٠٠٣- (٣.٩٩-)	***.٤٠٥- (٦.٦٢-)	***.٣٩٥- (٥.٧٣-)	***.٠٥٨- (٢.٨٦-)	***.٠٧٨- (٢.٨٧-)
SECUR_TA	***.٠٠١ (٢.٥٩)	***.٠٠١ (١.٨٥)	٠.٠١٠ (٠.١٨)	٠.٠٠٣- (٠.٠٧-)	***.٠٣٨ (٢.١٨)	٠.٠٣٢ (١.٥٦)
DER_TA	***.٠٠٦- (٦.٥٥-)	***.٠٠٥- (٥.٤٠-)	***.٢٠٧- (٢.٠٧-)	***.١٥٨- (١.٦٩-)	***.٢٠١ (٦.١٥)	***.٢٠٠ (٥.٤٠)
LOAN_TA	***.٠٠٧ (٢.٠٧)	***.٠٠٧ (٢.٠٧)	***.١٩١ (٢.٠٧)	***.٢١٠ (٢.٠٧)	***.٤٣٤ (٢.٠٧)	***.٤٣٩ (٢.٠٧)

(١٩.٢٦)	(٢٢.٣٩)	(٣.٦٦)	(٣.٢٣)	(١٢.٩٥)	(١٣.٤٢)	
***.٠.٧٥	***.٠.٣٣	٠.٢٤٠-	٠.٢٠٢-	***.٠.٠١-	***.٠.٠١-	NONII
(٣.١٨)	(٢.٤٠)	(٤.٠٣-)	(٤.٩٦-)	(٢.٢٦-)	(٣.٧٧-)	
***.٠.١١-	***.٠.٥٥-	***.٠.٤٣٦-	***.٠.٢٩٥-	***.٠.٠٥-	***.٠.٠٢-	NII
(٤.٨٨-)	(٤.٤١-)	(٧.٦٤١-)	(٧.٩٩-)	(٨.٨١-)	(٧.٦١-)	
***.٠.١٣٣-	***.٠.١١١-	٠.٠١٩-	*.٠.١٣٥-	٠.٠٠١	٠.٠٠٠	DIVERS
(٣.٥٤-)	(٤.١٧-)	(٠.٢٠-)	(١.٦٨-)	(١.٤٨)	(٠.٣٤)	
***.٠.٣٥	***.٠.٣٤	٠.٠١٦-	٠.٠١٣-	*.٠.٠٠٠-	***.٠.٠٠٠-	UNEMPLOY
(٧.٨١)	(٩.٥٩)	(١.٤٦-)	(١.٢١-)	(١.٧٩-)	(٢.٩٨-)	
٠.٠١١-	٠.٠٠٤-	*.٠.٠٤٧	***.٠.١٠٢	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	GDP
(١.٠٣-)	(٠.٤٣-)	(١.٨٤)	(٣.٩٤)	(٠.٠١)	(١.٦٤)	
***٣.١٦٣	***٣.٠٥٥	***٩.٦٩٧	***١٠.١٧٢	***٠.٠٦٥	***٠.٠٦٣	CONSTANT
(٦.٤٥)	(٨.٢٩)	(٧.٨٧)	(٩.٠٧)	(٥.٤٥)	(٦.٥٩)	
٠.٦	٠.٦	٠.٤	٠.٣	٠.٥	٠.٤	R-sqr

DIV - نسبة التنويع المقدرة وفقاً للمعادلة (١)؛ ROA - نسبة العائد على الأصول؛
ROA - ROA_ADJ المعدل حسب المخاطر؛ ZSCORE - نسبة التخلف عن
السداد للبنك؛ الحجم - لوغاريتم إجمالي الأصول؛ SECUR_TA - نسبة الأوراق
المالية إلى إجمالي الأصول؛ DER_TA - أصول المشتقات/إجمالي الأصول؛
LOAN_TA - نسبة القروض إلى إجمالي الأصول؛ NONI - نسبة الدخل من
غير الفوائد (الدخل من غير الفوائد/إيرادات التشغيل)؛ التأمين الوطني - نسبة صافي
دخل الفوائد (دخل الفوائد/إيرادات التشغيل)؛ UNEMP - معدل البطالة السنوية؛
الناتج المحلي الإجمالي - نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ # - عدد المصارف . بين
قوسين يتم إعطاء الإحصائيات. تحدد القيمة p مستويات الأهمية عند *** $p < 0.01$ ، ** $p < 0.05$ ، * $p < 0.1$ ، وفقاً لذلك

وتشير المقارنة بين النموذجين (أ) و (ب) إلى أن إدراج الدخل من غير الفوائد في
المخرجات يؤدي إلى متوسط درجات الأداء إيجابية وذات دلالة إحصائية بغض
النظر عن مستوى التنمية. ومع ذلك، يمكن ملاحظة تأثيرات أقوى في حالة أوروبا
الوسطى والشرقية مقارنة بأوروبا الغربية (في النموذج A٢ والنموذج B NONI

0.202 مقابل -٠.٢٤؛ وفي النموذج A٢ والنموذج 0.033٢ B NONI مقابل (٠.٠٧٥). وبالانتقال إلى تقديرات أهمية الأنشطة غير التقليدية لأداء المصرف، فإن فرضية H2 القائلة بأن التنويع المصرفي العالي يؤدي إلى ارتفاع أداء المصرف في الدول المتقدمة في أوروبا يمكن رفضها جزئياً حيث أن العلاقة إيجابية ولكنها أقوى في الدول النامية. ومن أجل التحقق من المتانة، قامت الدراسة بتضييق نطاق العينة الكاملة بحيث اقتصر على المصارف التجارية المدرجة في أوروبا فقط، وقامت الدراسة بتقدير العلاقة بين الأنشطة غير التقليدية وأداء المصرف واستدامته. وقد تم اختيار المصارف المدرجة بناء على التزاماتها المحددة بالامتثال لمبادئ حوكمة الشركات. تظهر النتائج، المعروضة في الجدول ٦، أن نتائج الرئيسية لا تزال صامدة وأنها واضحة وقوية نسبياً عبر النماذج الثلاثة.

الجدول ٦. الأداء المعدل حسب المخاطر ومقاييس التنويع في المصارف التجارية العامة في أوروبا، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨

التفاصيل	ROA	ROA-ADJ	ZSCORE
TA	***.٠٠٤- (٣.٩٦-)	***.٠١٩٣- (٤.٧٠-)	***.٠٣٨- (٢.٣٣-)
SECUR_TA	***.٠٠٠٨ (٧.٤٣)	***.٠١٥ (٣.٠٥)	***.٠٢٠٥ (١٠.١٥)
DER_TA	***.٠٠٦- (٢.٦٣-)	***.٠١٤٣- (١.٤١-)	***.٠٢٤٩ (٦.٢٠)
LOAN_TA	***.٠٠٠٤ (٤.٣٨)	***.٠١٤١ (٣.٥٩)	***.٠٢٤٠ (١٥.٥١)
NONII	***.٠٠٠٤- (٥.٣٥-)	***.٠١٤٥- (٠.٩٥-)	***.٠٠٤٩ (٣.٣٢)
NII	***.٠٠٠٧- (٨.٣٨-)	***.٠٤٨٤- (١٣.٨٢-)	***.٠٠٦٠- (٤.٣٤-)
DIVERS	٠.٠٠١- (١.١٥-)	٠.٠٥٣- (١.٣٥-)	٠.٠٢٦- (١.٧٠-)
UNEMPLOY	٠.٠٠٠- (١.٩٥-)	٠.٠٠١٩- (١.٧٨-)	***.٠٠٢٢ (٥.٠٩)
GDP	***.٠٠٠٢- (٢.٩٤-)	***.٠٠٤٧ (٢.٠٢)	***.٠٠٢٣- (٢.٤٤-)
R-sqr	٠.٢	٠.٣	٠.٤

تحدد القيمة p مستويات الأهمية عند $*** p < 0.01$ ، $** p < 0.05$ ،
DIV - نسبة التتبع المقدرة وفقاً للمعادلة (١)؛ ROA - نسبة العائد على الأصول؛
ROA - ROA_ADJ المعدل حسب المخاطر؛ ZSCORE - نسبة إفلاس
المصرف؛ الحجم - لوغاريتم إجمالي الأصول؛ SECUR_TA - نسبة الأوراق
المالية إلى إجمالي الأصول؛ DER_TA - أصول المشتقات/إجمالي الأصول؛
LOAN_TA - نسبة القروض إلى إجمالي الأصول؛ NONI - نسبة الدخل من
غير الفوائد (الدخل من غير الفوائد/إيرادات التشغيل)؛ التأمين الوطني - نسبة
صافي دخل الفوائد (دخل الفوائد/إيرادات التشغيل)؛ UNEMP - معدل البطالة
السنوية؛ الناتج المحلي الإجمالي - نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ # - عدد
المصارف . بين قوسين يتم إعطاء الإحصائيات.

٣.٣ - النتائج

توفر النتائج فهماً قيماً للمؤسسات المصرفية والوكالات الإشرافية في الاقتصادات
النامية. على سبيل المثال، يمكن للإدارة التأكيد على تأثير التتبع على أداء
المصرف. وهذا سيوفر الأساس للقرار الاستراتيجي للنموذج الأفضل لتعزيز أنشطة
توليد التأمين الوطني. ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو
التالي.

أولاً : وقد شهدت المصارف في جميع أنحاء العالم زيادة كبيرة في أنشطتها خارج
الميزانية العمومية، مما يدل على أنها تعمل على توسيع مصادر إيراداتها بما يتجاوز
الفوائد. وكان هناك تحول بعيداً عن الاعتماد فقط على دخل الفوائد، وهذا يعني أنه
يتعين عليها أن تعمل على تعزيز إيراداتها من غير الفوائد حتى يتسنى زيادة
الاستدامة المالية من خلال تغطية الجانب المالي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، أو
التعافي الأخضر.

ثانياً: بالنسبة لأصحاب المصلحة في المصارف التجارية: قد يكون لتتبع دخل
المصارف التجارية من خلال الأنشطة غير التقليدية نتائج مفيدة لاستقرار/أداء

المصرف، ولكن هذا الدخل متقلب قد يؤدي إلى خطر إضافي للتخلف عن السداد أو زيادة القروض. التكاليف، وخاصة بالنسبة للشركات التابعة الصغيرة الحجم في المصارف الصغيرة؛

ثالثاً: إن تنويع المصارف الآسيوية في مجال التمويل المستدام له تأثير إيجابي على رزمة المصارف. يمكن للبنوك تعزيز التدفقات النقدية وكسب المزيد من المال من خلال تنويع المخاطر. إن تنويع العمليات المصرفية أمر حيوي لتنمية النشاط الاجتماعي والاقتصادي، لأنه يخلق علاقات اقتصادية جديدة، ويحفز التنمية المالية والأهداف المستدامة.

رابعاً: بالنسبة للجهات الرقابية: إن تنويع محافظ المصارف على نطاق واسع يجعلها أكثر قابلية للمقارنة ويعزز الاعتماد المتبادل بين المشاركين في السوق، وبالتالي زيادة المخاطر النظامية. إن الافتقار إلى الاستدامة، وخاصة في حالات الأزمات، عندما لا تتعامل المصارف مع مسألة تحقيق التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة، مع التركيز المنحرف على الفوائد الفردية للإدارة العليا، لا يفضي إلى استقرار القطاع المالي، وبالتالي الناس والاقتصاد ككل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستنتاج أن تكامل الأنشطة المصرفية التقليدية والاستثمارية قد يقلل من مخاطر المصارف التجارية. ومع ذلك، فإن الباحثين أكثر حكمة ويشيرون إلى أنه في حين أن زيادة تنوع العمليات المصرفية قد يؤدي إلى تقليل المخاطر، فإن فوائد تنويع المخاطر محدودة .

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤-الاستنتاجات

- ١- تشير النتائج التي توصلت إليها إلى أن الأنشطة غير التقليدية تميل إلى عكس استدامة المصرف بقوة أكبر قليلاً في البلدان النامية.
- ٢- أن دوال المنفعة المقدرة لتنويع المخاطر تستخدم لحساب مؤشر المنفعة لأداء المصرف. ويقدم تقدير أداء المصرف صورة عن درجة استدامته.
- ٣- وجود علاقة إيجابية بين الأداء المعدل حسب المخاطر وتنويع الدخل. وفي جميع الحالات، ترتبط المخاطر بشكل إيجابي بشكل رئيسي بحصة الأنشطة القائمة على الرسوم.

٤- إن عملية التنويع القائمة على مصادر مختلفة للدخل من غير الفوائد لها آثار إيجابية على استدامة المصارف.

٢.٤-التوصيات

١- تبني المصارف العراقية سياسات التنويع لحماية الاستخدام الفعال للموارد لتعزيز دخلها المحتمل.

٢- ينبغي على المصارف العراقية دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة إمامه وبصورة دقيقة قبل اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك للمحافظة على موارده المالية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية الأكثر ملائمة.

٣- على المصارف العراقية الاتجاه نحو الاستثمارات غير التقليدية، وذلك من خلال رسم خطة استراتيجية لتنويع استثماراتها من أجل تعدد الإيرادات وتحقيق نوعاً من الاستدامة وبأقل مخاطر ممكنة.

٤- تؤكد هذه الدراسة على إدراج الوكلاء للأنشطة غير التقليدية كـمخرج في دراسات أداء المصارف. ويظهر التحقيق الدقيق.

References

- Abbas, J. HEISQUAL: A Modern Approach to Measure Service Quality in Higher Education Institutions. Stud. Educ. Eval. 2020, 67, 100933.
- Abbas, J. Service Quality in Higher Education Institutions: Qualitative Evidence from the Students' Perspectives Using Maslow's Hierarchy of Needs. Int. J. Qual. Serv. Sci. 2020, 12, 371–384.
- Abbas, J.; Alturki, U.; Habib, M.; Aldraiweesh, A.; Al-Rahmi, W.M. Factors Affecting Students in the Selection of Country for Higher Education: A Comparative Analysis of International Students in Germany and the UK. Sustainability 2021, 131, 10065.
- Abbas, J.; Hussain, I.; Hussain, S.; Akram, S.; Shaheen, I.; Niu, B. The Impact of Knowledge Sharing and Innovation upon Sustainable Performance in Islamic Banks: A Mediation Analysis through an SEM Approach. Sustainability 2019, 11, 4049.
- Abbas, J.; Sagsan, M. Impact of Knowledge Management Practices on Green Innovation and Corporate Sustainable Development: A Structural

Analysis. J. Clean. Prod. 2019, 229, 611–620.

- Abbas, J.; Sagsan, M. Identification of Key Employability Attributes and Evaluation of University Graduates' Performance: Instrument Development and Validation. High. Educ. Ski. Work-Based Learn. 2020, 10, 449–466.
- Abdul, S.; Khan, R.; Zhang, Y.; Kumar, A.; Zavadskas, E.; Streimikiene, D. Measuring the Impact of Renewable Energy, Public Health Expenditure, Logistics, and Environmental Performance on Sustainable Economic Growth. Wiley Online Libr. 2020, 28, 833–843.
- Ali, M.; Egbetokun, A.; Memon, M. Human Capital, Social Capabilities and Economic Growth. Economies 2018, 6, 2.
- Amidue, M.; Wolfe, S. Does bank competition and diversification lead to greater stability? Evidence from emerging markets. Rev. Financ. Dev. 2013, 3, 152–166.
- An, J.; Mikhaylov, A. Russian Energy Projects in South Africa. J. Energy S. Afr. 2020, 31, 58–64.
- AwaisBaloch, M.; Ozturk, I.; Festus, I.; Bekun, V.; Khan, D. Modeling the Dynamic Linkage between Financial Development, Energy Innovation, and Environmental Quality: Does Globalization Matter? Wiley Online Libr. 2020, 30, 176–184.
- Bhammar, H.; Li, W.; Molina, C.M.M.; Hickey, V.; Pendry, J.; Narain, U.; Bosak, K.; Mccool, S.F. Framework for Sustainable Recovery of Tourism in Protected Areas. Sustainability 2021, 13, 2798.
- Bhuiyan, M.A.; Dinçer, H.; Yüksel, S.; Mikhaylov, A.; Danish, M.S.S.; Pinter, G.; Stepanova, D. Economic Indicators and Bioenergy Supply in Developed Economies: QROF-DEMATEL and Random Forest Models. Energy Rep. 2022, 8, 561–570.
- Calmès, C.; Théoret, R. The impact of off-balance-sheet activities on banks returns: An application of the ARCH-M to Canadian data. J. Bank. Financ. 2010, 34, 1719–1728.
- Chronopoulos, D.K.; Girardone, C.; Nankervis, J.C. Are there any cost and profit efficiency gains in financial conglomeration? Evidence from the accession countries. Eur. J. Financ. 2011, 17, 603–621.
- Cooper, M.; Jackson, W.; Patterson, G. Evidence of predictability in the cross-section of bank stock returns. J. Bank. Financ. 2003, 27, 817–850.
- De Jonghe, O.; Diepstraten, M.; Schepens, G. Banks' size, scope and

systemic risk: What role for conflicts of interest? J. Bank. Financ. 2015, 61, S3–S13.

- Demirgüç-Kunt, A.; Huizinga, H. Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns.
- Deng, S.; Elyasiani, E.; Jia, J. Institutional ownership, diversification, and riskiness of bank holding companies. Financ. Rev. 2013, 48, 385–415.
- Desai, Y.H.; Rajgopal, S.J.J. Were Information Intermediaries Sensitive to the Financial Statement-Based Leading Indicators of Bank Distress Prior to the Financial Crisis? Contemp. Account. Res. 2016, 33, 607–615.
- Filson, D.; Olfati, S. The impacts of Gramm–Leach–Bliley bank diversification on value and risk. J. Bank. Financ. 2013, 41, 209–221.
- Fisk, P. People Planet Profit: How to Embrace Sustainability for Innovation and Business Growth; Kogan Page Publishers: London, UK, 2010.
- Freeman, R.E. Strategic Management: A Stakeholder Approach; Cambridge University Press: Cambridge, UK, 2010.
- Fu, Q.; Abdul Rahman, A.A.; Jiang, H.; Abbas, J.; Comite, U. Sustainable Supply Chain and Business Performance: The Impact of Strategy, Network Design, Information Systems, and Organizational Structure. Sustainability 2022, 14, 1080.
- Githaiga, P.N. Revenue Diversification and Financial Sustainability of Microfinance Institutions. Asian J. Account. Res. 2021.
- Global Alliance for Banking on Values (GABV) Strong, Straightforward and Sustainable Banking. A Report on Financial Capital and Impact Metrics of Values Based Banking. 2012. Available online: www.gabv.org/wp-content/uploads/Full-Report-GABV-v9d.pdf (accessed on 24 October 2019).
- Hou, T.C. The Relationship between Corporate Social Responsibility and Sustainable Financial Performance: Firm-level Evidence from Taiwan. Corp. Soc. Responsib. Environ. Manag. 2019, 26, 19–28.
- Imran, M.; Abbas, J. The Role of Strategic Orientation in Export Performance of China Automobile Industry. In Handbook of Research on Managerial Practices and Disruptive Innovation in Asia; de Pablos, P.O., Chui, K.T., Eds.; IGI Global: Hershey, PA, USA, 2020; pp. 249–263.
- Iqbal, N.; Mohsin, M. Assessing Social and Financial Efficiency: The Evidence from Microfinance Institutions in Pakistan. Pak. J. Soc. Sci. 2019, 39, 149–161.

- Jeucken, M. Sustainable Finance and Banking: The Financial Sector and the Future of the Planet; Routledge: London, UK, 2010.
- Jeucken, M.H.; Bouma, J.J. The changing environment of banks. Greener Manag. Int. 1999, 27, 20–35.
- Ji, Q.; Zhang, H.Y. How Much Does Financial Development Contribute to Renewable Energy Growth and Upgrading of Energy Structure in China? Energy Policy 2019, 128, 114–124.
- Kazmi, S.J.A.; Abbas, J. Examining the Impact of Industry 4.0 on Labor Market in Pakistan. In Handbook of Smart Materials, Technologies, and Devices; Hussain, C.M., Sia, P.D., Eds.; Springer: Berlin, Germany, 2021; pp. 1–11.
- Khan, S.A.R.; Yu, Z.; Belhadi, A.; Mardani, A. Investigating the Effects of Renewable Energy on International Trade and Environmental Quality. J. Environ. Manag. 2020, 272, 1–7.
- Laeven, L.; Levine, R. Is There a Diversification Discount in Financial Conglomerates? NBER Working Paper Series 2007, Working Paper 11499. Available online: <http://www.nber.org/papers/w11499> (accessed on 16 June 2018).
- Lepetit, L.; Nys, E.; Rous, P.; Tarazi, A. Bank income structure and risk: An empirical analysis of European banks. J. Bank. Financ. 2008, 32, 1452–1467.
- Liang, L.W.; Chang, H.Y.; Shao, H.L. Does sustainability make banks more cost efficient? Glob. Financ. J. 2018, 38, 13–23.
- Lozano-Vivas, A.; Pasiouras, F. The impact of non-traditional activities on the estimation of bank efficiency: International evidence. J. Bank. Financ. 2010, 34, 1436–1449.
- Lu, L.; Zheng, H.; Chen, M.; Najam, H. Tackling Carbon Intensity with Green Finance in COVID-19: Recommendations for OECD Economies. Clim. Chang. Econ. 2022, 11, 12–38.
- Malik, A.; Butt, B.Z.; Din, S.U.; Aziz, H. Impact of Earnings Variability and Regulatory Measures on Income Smoothing in Islamic Banks: Evidence from an Emerging Market. Public Financ. Q. 2020.
- Mercieca, S.; Schaeck, K.; Wolfe, S. Small European banks: Benefits from diversification? J. Bank. Financ. 2007, 31, 1975–1998.
- Meslier, C.; Tacneng, R.; Tarazi, A. Is bank income diversification beneficial? Evidence from an emerging economy. J. Int. Financ. Mark. Inst.

Money 2014, 31, 97–126.

- Mostak, A. Asset quality, non-interest income, and bank profitability: Evidence from Indian banks. *Econ. Model.* 2017, 63, 1–14.
- Najam, H.; Riaz Malik, I. Nexus between Diversification and Banking Efficiency in Developing Economies. *J. Bus. Econ.* 2021, 13, 34–49.
- Nguyen, M.; Skully, M.; Perera, S. Market power, revenue diversification and bank stability: Evidence from selected South Asian countries. *J. Int. Financ. Mark. Inst. Money* 2012, 22, 897–912.
- Nizam, E.; Ng, A.; Dewandaru, G.; Nagayev, R.; Nkoba, M.A. The impact of social and environmental sustainability on financial performance: A global analysis of the banking sector. *J. Multinat. Financ. Manag.* 2019, 49, 35–53.
- Olalere, O.E.; Islam, M.A.; Yusof, W.S.; Ariffin, K.H.K.; Kamruzzaman, M. The Moderating Role of Financial Innovation on Financial Risks, Business Risk and Firm Value Nexus: Empirical Evidence from Nigeria. *AIP Conf. Proc.* 2021, 2339.
- Peng, J.L.; Jeng, V.; Wang, J.L.; Chen, Y.C. The impact of bancassurance on efficiency and profitability of banks: Evidence from the banking industry in Taiwan. *J. Bank. Financ.* 2017, 80, 1–13.
- Polonskaya, J.; Babenko, M. Best Practice Guide on Sustainable Finance: A Practical Toolkit for Russian Financial Sector; WWF Sustainable Finance Programme Report; World Wide Fund: Moscow, Russia, 2012.
- Rajesh Babu, D. Behavioural Finance Heuristic Driven Factors Impact on Indian Stock Market Investors Investment Decisions: A Review. *Asia Pac. J. Res.* 2020, 1, 16–19.
- Rebai, S.; Azaiez, M.N.; Saidane, D. Sustainable Performance Evaluation of Banks using a Multi-attribute Utility Model: An Application to French Banks. *Procedia Econ. Financ.* 2012, 2, 363–372.
- Rogers, K.; Sinkey, J.F., Jr. An analysis of non-traditional activities at U.S. commercial banks. *Rev. Financ. Econ.* 1999, 8, 25–39.
- Rogers, K.E. Nontraditional activities and the efficiency of US commercial banks. *J. Bank. Financ.* 1998, 22, 467–482.
- Safdar, B.; Habib, A.; Amjad, A.; Abbas, J. Treating Students as Customers in Higher Education Institutions and Its Impact on Their Academic Performance. *Int. J. Acad. Res. Progress. Educ. Dev.* 2020, 9, 176–191.
- Seyfang, G.; Gilbert-Squires, A. Move your money? Sustainability

Transitions in Regimes and Practices in the UK Retail Banking Sector. Ecol. Econ. 2019, 156, 224–235.

- Shakoor, F.; Fakhar, A.; Abbas, J. Impact of Smartphones Usage on the Learning Behaviour and Academic Performance of Students: Empirical Evidence from Pakistan. Int. J. Acad. Res. Bus. Soc. Sci. 2021, 11, 862–881.
- Stankeviciene, J.; Nikonorova, M. Sustainable Value Creation in Commercial Banks During Financial Crisis. Procedia Soc. Behav. Sci. 2014, 110, 1197–1208.
- Stephens, B.; Caplain, J.; Montes, D.; Siegel, M. Transformation of Banking: Forces, Implications and Actions. Financial Services. 2012. Available online: <https://www.kpmg.com/US/en/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/Documents/transformation-of-banking-forces.pdf> (accessed on 28 November 2016).
- Stiroh, K.; Rumble, A. The dark side of diversification: The case of US financial holding companies. J. Bank. Financ. 2006, 30, 2131–2161.
- Stiroh, K.J. How did bank holding companies prosper in the 1990s? J. Bank. Financ. 2000, 24, 1703–1745.
- Suryaningtyas, D.; Sudiro, A.; Eka, A.T.; Dodi, W.I. Organizational Resilience and Organizational Performance: Examining the Mediating Roles of Resilient Leadership and Organizational Culture. Acad. Strateg. Manag. J. 2019, 18, 20.
- Tariq, W.; Usman, M.; Tariq, A.; Rashid, R.; Yin, J.; Memon, A.; Ashfaq, M. Nexus between Bank Capital and Risk-Taking Behaviour: Empirical Evidence from US Commercial Banks. Taylor Fr. 2021.
- Vickers, J.S. Independent Commission on Banking Final Report: Recommendations; The Stationery Office: London, UK, 2011.
- Williams, B. The impact of non-interest income on bank risk in Australia. Bank. Financ. 2016, 73, 16–37.
- Yip, A.W.H.; Bocken, N.M.P. Sustainable business model archetypes for the banking industry. J. Clean. Prod. 2018, 174, 150–169.

العمق المالي في العراق ودوره في رفع مستوى التنمية الاقتصادية

للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٢

Financial Depth in Iraq and its Role in Raising the Level of Economic Development for the Period (2004-2022)

الباحثين

زيد كريم ساجت الشافعي مهدي حنون حسين

البنك المركزي العراقي

zaedkareem93@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث على بيان مفهوم العمق المالي وأهميته وأهدافه، فضلاً عن بيان أثر العمق المالي في رفع مستوى التنمية الاقتصادية، إذ يمكن بعد التحديد مستوى العمق المالي في العراق من خلال عدة مقاييس ومنها (عرض النقود الى أجمالي الناتج المحلي) العمل على رفع مستواه وزيادة أثره الفعال من خلال تعبئة المدخرات، كما يمكن للعمق المالي ان يعالج بعض عوائق التنمية الاقتصادية ودفع عجلة التطور الاقتصادي الى الامام، وخصوصاً اذا ما تم تعبئة المدخرات بشكل كفوء وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية التي تسهم في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل من مستوى البطالة.

كما يمكن أن يكون للمؤسسات المالية الحكومية دور في زيادة العمق المالي في العراق وتحفيز الافراد والمؤسسات المالية والمصارف الخاصة ليكون لهم دور اكثر



فاعلية في دعم التنمية الاقتصادية من خلال رفع مؤشر العمق المالي، كما توصل البحث الى نتائج مهمة منها مدى حاجة الاقتصاد العراقي الى رفع مؤشر العمق المالي ودعم النشاط الإنتاجي من خلال الوفورات التي تنتج من زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي، التنمية المستدامة، الناتج المحلي الإجمالي، أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

Abstract:

The research aims to clarify the concept of financial depth, its importance and objectives, as well as the impact of financial depth in raising the level of economic development, After determining the level of financial depth in Iraq through several measures, including (money supply to gross domestic product), it is possible to work to raise its level and increase its effective impact through mobilizing savings, Especially if the savings are efficiently mobilized and directed towards investment projects that contribute to achieving an increase in the gross domestic product and reducing the level of unemployment, The government financial institutions can also have a role in increasing the financial depth index in Iraq. The research also reached important results, including the extent to which the Iraqi economy needs to raise the financial depth index and support productive activity through the savings that result from increasing Credit granted to the private sector.

المقدمة:

يعد الهدف الأساس من النشاط الاقتصادي في جميع دول العالم هو تحقيق مستوى انتاج سلعي وخدمي يساهم في رفع مستوى التوظيف العام وإنتاج السلع محلياً لتغطية الحاجات الأساسية والكمالية، ومن هنا تم العمل بشكل مستمر على دعم النشاط الاقتصادي ووضع الخطط لدعم التنمية الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة، وللعق المالي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي كونه يمثل المقياس بين مساهمة

القطاع النقدي المتمثل بالمصارف والمؤسسات المالية في القطاع الإنتاجي، وذلك من خلال تحويل المدخرات الى قروض تمكن المنتجين من البدء بمشاريعهم الإنتاجية او تطوير أسلوب إنتاج مشاريعهم القائمة.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بانخفاض المدخرات لدى القطاع المصرفي، وبالتالي عدم الاستفادة من فائض دخل الافراد والشركات بشكل يرفع من مستوى التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي.

٢.١- أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث حول دعم القطاع الإنتاج بشكل أكبر من خلال القطاع المصرفي، وذلك من خلال تحفيز الافراد والمؤسسات على الادخار من جهة وتوفير الائتمان للمنتجين والمستثمرين من جهة أخرى.

٣.١- هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

١ - بيان العمق المالي وأهميته والمؤشرات المستخدمة في تحديد مستواه في النشاط الاقتصادي.

٢- بيان مفهوم التنمية الاقتصادية ودورها الكبير في دعم القطاع الاقتصادي بشكل خاص والقطاعات الأخرى كالقطاع الصحي والتعليمي بشكل عام.

٣ - تحديد مستوى تأثير القطاع المصرفي في الناتج المحلي قياسياً.

٤ - تحديد المرتكزات التي يمكن من خلالها زيادة نسبة مؤشر العمق المالي.

٤.١- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: يؤثر العمق المالي بشكل إيجابي على مستوى التنمية الاقتصادية.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري مفهوم العمق المالي والتنمية المستدامة

٢.١ - مفهوم العمق المالي:

يمكن بيان العمق المالي على أنه: هو قدرة المؤسسات المالية الخاصة والأسواق المالية على تعبئة المدخرات وتحويلها الى قروض استثمارية، أي التقليل من الاعتماد على المدخرات الأجنبية، وكذلك تسهيل عملية تدوير العملة في النشاط الاقتصادي، إذ يساهم العمق المالي في زيادة النمو الاقتصادي المحلي ورفع مستوى الإنتاجية. وعُرف العمق المالي أيضاً على أنه: عملية تطوير نوعية الخدمات المصرفية الوسيطة وكمياتها

كما عرف العمق المالي: هو مجموع الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي، ويعني نسبة مساهمة القطاع المالي في النشاط الاقتصادي عن طريق تعبئة المدخرات وتحويلها الى استثمار منتج..

وعليه يمكن تعريف العمق المالي على أنه: مؤشر يبين قدرة القطاع المصرفي والقطاعات المالية على جذب المدخرات وتحويلها الى تمويل استثماري يسهم في زيادة فاعلية النشاط الاقتصادي ورفع مستوى التشغيل التام، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٢.٢ - أهمية العمق المالي:

للعمق المالي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويمكن بيان هذه الأهمية من خلال الآتي:

١ - زيادة العمق المالي يساهم في زيادة عدد الأسواق الناشئة، إذ تساعد وفرة الأموال المعدة للإقراض والطلب المرتفع من المستثمرين على تأسيس أسواق وشركات مالية وسيطة تعمل على التنسيق بين المقرضين والمقرضين.

٢ - زيادة الاستقرار الاقتصادي والمساعدة التي تحد من التقلبات في أسعار الأصول، إذ ان زيادة المشاريع الإنتاجية يقلل من أثر ظهور أزمات اقتصادية، وذلك من خلال توفير فرص عمل من ناحية وتدوير النقد الذي سيزيد من العرض والطلب من ناحية أخرى.

٣ - تمكين القطاعات والافراد القادرون على استعمال مجموعة من الأسواق المالية ولهم الحرية في اتخاذ قرارات الادخار والاستثمار.

٤ - السماح للمدخرين للاستثمار في مجموعة واسعة من الادوات المالية وتبادل المخاطر والسماح للمقترضين بالمثل بالاستفادة من مجموعة واسعة من أدوات التمويل.

٣.٢- أهداف العمق المالي:

للمعق المالي العديد من الأهداف ومنها:

١- زيادة عدد المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
٢ - تنوع الخدمات المالية المتاحة وكمية الأموال التي يتم الوساطة فيها في جميع منافذ القطاع المالي.

٣ - اتخاذ قرارات عقلانية فيما يتعلق بالادخار والاستثمار.

٤ - التغطية الجيدة للمخاطر من خلال خلق تشكيلة واسعة من الأصول.

٥ - زيادة رأس المال الذي تقرضه المؤسسات المالية الخاصة للقطاع الخاص بدلاً عن الإقراض الحكومي المباشر.

٦ - استثمار فوائض دخول الافراد بشكل أمثل والتقليل من الاكتناز، وبالتالي تدوير النقود في النشاط الاقتصادي.

٧ - تحسين القطاع المالي من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار وكذلك من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية.

٨ - زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على فرص الوصول الى الائتمان والخدمات المالية.

إذ يعد تحقيق هذه الأهداف مؤشر إيجابي على زيادة العمق المالي وبالتالي زيادة الاستثمار الذي سيزيد بدوره من التنمية الاقتصادية وهذا ما سوف يحسن من الواقع الإنتاجي في العراق.

٤.٢ - مؤشرات قياس العمق المالي:

يمكن قياس العمق المالي من خلال نوعين من المؤشرات:

١.٤.٢ - المقاييس الكمية: وهي مقاييس اجمالية تتمثل بالوساطة بين الادخار والائتمان، ومنها:

١.١.٤.٢ - عرض النقود الى أجمالي الناتج المحلي:

تعتبر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) أو الاوسع (M3) الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من المؤشرات المهمة لقياس حجم العمق المالي، ويتم استعماله لقياس درجة الوساطة المالية في البلدان، وفي المراحل الاولى للتطور المالي كان يستخدم عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) الى (GDP)، ونتيجة الاتجاه المتصاعد في الابتكار المالي، وتطور اقتصاديات البلدان المتقدمة، فإنه تم استخدام عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) الى الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان بدلاً من (M2) الى (GDP)، والجدول التالي يبين قياس العمق المالي في العراق استناداً الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP).

٢.١.٤.٢ - الائتمان الخاص الى اجمالي الائتمان:

ونقصد بهذا المؤشر هو نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان المحلي الذي تقدمه المصارف الخاصة والمؤسسات المالية الاخرى، إذ ينقسم الائتمان الى قسمين، القسم الأول منه يذهب ليمول المشاريع الإنتاجية الخاصة وكذلك الاستهلاك الخاص، والقسم الثاني منه يذهب لتمويل القطاع العام، وهنا يستدل بهذا المقياس لبيان نسبة تمويل المصارف للمشاريع الخاصة الإنتاجية، حيث يبين ذلك بوضوح الى اي مدى توجه القروض الى القطاع الخاص بدلاً من الحكومة او المؤسسات المملوكة للدولة.

وتعد النظم المالية التي تخصص جزء أكبر من اجمالي الائتمان للقطاع الخاص أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وممارسة مراقبة الشركات وتعبئة المدخرات من النظم المالية التي توجه الائتمان الى المؤسسات العامة.

٢.٤.٢ - **المقاييس الهيكلية:** وهي المقاييس المعتمدة عند قياس العمق المالي وفق الهيكل المالي في الاقتصاد، وهي كالآتي:

١.٢.٤.٢ - **نسبة النقد الواسع الى النقد الضيق ($M2/M1$):**

وهي عبارة عن نسبة تقسيم عرض النقد بالمعنى الواسع ($M2$) الى عرض النقد بالمعنى الضيق ($M1$)، إذ تكون العلاقة بين العمق المالي وهذه النسبة علاقة طردية، إذ يبين ارتفاع هذه النسبة الى أن نسبة الودائع الادخارية ارتفعت بمستوى أكبر من نسبة اجمالي النقود المستخدمة في المعاملات.

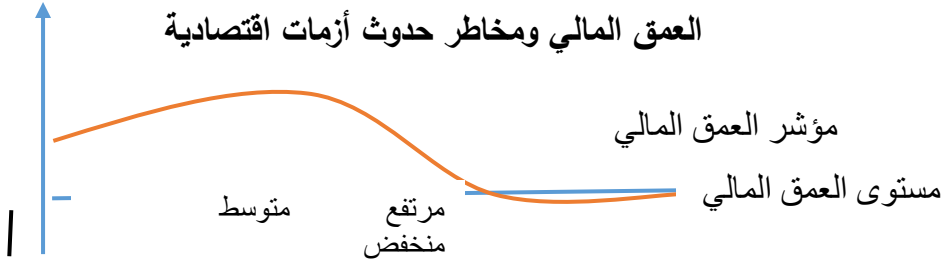
٢.٢.٤.٢ - **نسبة الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الى النقد الواسع ($S/M2$)**

تبين هذه النسبة المبالغ الكلية المتداولة في الأسواق المالية، والتي عادةً ما تكون أسهم وسندات، إذ يبين هذا المؤشر اجمالي المبالغ المتداولة على شكل أدوات في الأسواق المالية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع، وهنا تكون العلاقة بين العمق المالي وهذا المؤشر علاقة عكسية، وللاعتدال على هذا المؤشر يتطلب وجود أسواق للأوراق مالية أكثر نشاطاً وتطوراً من سوق الأوراق المالية العراقي في الوقت الحاضر.

٥.٢ - **العمق المالي والأزمات الاقتصادية:**

في دراسة أجراها صندوق النقد الدولي أظهرت البيانات عند ارتفاع نسبة مؤشر العمق المالي سوف تقل الازمات الاقتصادية من (أزمة ركود، أزمة تضخم)، وذلك لأن ارتفاع المؤشر يعكس استخدام أمثل للنقد وخصوصاً لدى الأفراد والمؤسسات المالية الخاصة، إذ بينت الدراسة أن الأزمات الاقتصادية كانت أكثر حدوثاً عندما كانت الأسواق الاوربية ناشئة عندما كان مؤشر العمق المالي أقل من (٣%)، ولكن عندما بدأ هذا المؤشر في الارتفاع بدأ منحني الازمات الاقتصادية ينخفض دالاً على انخفاض عدد الازمات، أي ان العلاقة بين العمق المالي والأزمات الاقتصادية هي علاقة عكسية (Goyal,13:2011).

الشكل رقم (١)



المصدر: نشرات صندوق النقد الدولي، بحث بعنوان:

OTIENO, ANDELE STEVE, FINANCIAL DEEPING AND
PROFITABILITY OF COMMERTIAL BANKS IN KENYA,2013,

إذ يدل ارتفاع مؤشر العمق المالي على ان فائض الدخل لدى الافراد والمؤسسات يتحول الى ودائع لدى المصارف بغية استثمار هذا الفائض والحصول على أرباح من خلاله، إن هذه الودائع تمنح المصارف مرونة أعلى لمنح القروض ومنها القروض لتمويل المشاريع الانتاجية، وهذه القروض بدورها سوف تساعد في تجنب أزمات الركود الحادة، وذلك من خلال تحويل هذه القروض الى مدخلات في العملية الإنتاجية من مواد أولية ومكائن و عقارات، فضلا عن توظيف عدد من العاملين للعمل في هذه المشاريع، وهذا ما سيققل من نسبة البطالة من جهة، وزيادة الطلب على السلع والخدمات بسبب تكون دخل لهؤلاء العاملين من جهة أخرى، فكلما ارتفع مؤشر العمق المالي انخفضت شدة أزمات الركود التي تصيب النشاط الاقتصادي.

٦.٢- مفهوم التنمية الاقتصادية:

وتعني مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما خلال مدة زمنية محددة مقارنةً بمدد زمنية سابقة. كما عرفت التنمية المستدامة على أنها: عملية تطوير شاملة او جزئية مستمرة، تهدف برفع المستوى الاقتصادي الى مستوى التطور والاستقرار بما يلبي حاجات الافراد الاقتصادية.

٧.٢ - عوامل التنمية الاقتصادية:

لزيادة نسبة التنمية الاقتصادية لابد من زيادة العوامل المساعدة على تقدم التنمية أو أحد منها، وهذه العوامل هي:

١ - الموارد البشرية: للعمالة أثر كبير في زيادة نسبة التنمية الاقتصادية، إذ يؤدي ارتفاع مستوى التعليم واكتساب مهارات في العمل على تحسين الإنتاج، وهذا يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا ما تم على صعيد اجمالي العاملين والموظفين.

٢ - المصادر الطبيعية: من العوامل الهامة في زيادة التنمية الاقتصادية هو توفر المواد الأولية للإنتاج المستخرجة من الأرض، فضلاً عن المواد الخام التي تزيد من الايراد الكلي للبلد في حال تصديرها، لذا فللمواد الطبيعية أثر كبير في التنمية الاقتصادية.

٣ - تكوين رأس المال المادي: يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار كما يشمل الأصول المختلفة من آلات ومصانع وغيرها، حيث إن تراكم رأس المال من ادخار وأصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات التي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية.

٤ - التغيير التكنولوجي والتجديد: وهنا نقصد تغيير أسلوب عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على مخرجات إنتاجية أكبر من المخرجات السابقة مع استخدام ذات الكمية من عوامل الإنتاج.

يلاحظ مما تقدم إن لزيادة تراكم رأس المال والذي يحصل من خلال زيادة الادخارات ومنح القروض الاستثمارية أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية، كما أن للتطوير التكنولوجي في أسلوب الإنتاج يؤدي الى زيادة المشاريع الاستثمارية متأثرة بانخفاض التكاليف وبالتالي زيادة الارباح.

٨.٢ - أهمية التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية آثار إيجابية على العديد من الجوانب ومنها:

١- زيادة الناتج المحلي الإجمالي: يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية مع نسبة التنمية الاقتصادية، إذ تؤدي ارتفاع نسبة التنمية الاقتصادية الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة انتاج السلع والخدمات.

٢ - تقليل نسبة البطالة: عند زيادة نسبة التنمية الاقتصادية سوف يزداد التوسع الإنتاجي للشركات والمشاريع الخاصة، وهذا ما يتطلب زيادة الطلب على العمالة وهذا ما سوف يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة وتقليل نسبة البطالة.

٣ - تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات: تقود التنمية الاقتصادية عجلة الإنتاج الى التطوير وزيادة مخرجاتها، وهذا ما يساعد المنتجات المحلية على منافسة السلع الأجنبية او الاحلال بدلاً عنها وخصوصا إذا كان الارتفاع في نسب التنمية الاقتصادية حاصل بسبب التغيير التكنولوجي أو زيادة تراكم رأس المال

٩.٢- تحديات التنمية الاقتصادية:

تواجه التنمية الاقتصادية العديد من العوائق التي تحد من ارتفاع نسبتها، وتتوعد هذه العوائق بين عوائق سياسية وعوائق اجتماعية وعوائق اقتصادية وغيرها، وسوف نستعرض في هذا البحث بعض من العوائق الاقتصادية المتمثلة بالآتي:

١ - دائرة الفقر المفرغة: تتمثل هذه الحلقة بانخفاض الادخار الإجمالي، إذ تشير هذه الدائرة الى انخفاض الادخار للنسبة الأكبر من السكان وذلك لانخفاض ايرادهم، وهذا الانخفاض في الادخار يبقي ايراد الافراد منخفض وهكذا تبقى التنمية الاقتصادية بمستويات متدنية، غير قادرة على تحقيق زيادة في النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل الكلي.

يمكن في حال تبني سياسة دعم العمق المالي أن يزداد تمويل الانفاق الاستثماري، وبالتالي وتزداد نسب ارتفاع مؤشر التنمية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي تحسن الوضع الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٢ - ضيق حجم السوق: تتصف الأسواق في البلدان النامية بكونها عبارة عن تجمعات كثيرة من الأسواق الصغيرة التي تضم مشاريع إنتاجية ومصانع صغيرة نسبياً

مقارنتاً مع غيرها من الدول المتقدمة، لا توفر وفورات خارجية كبيرة تساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

يمكن من خلال ارتفاع مؤشر العمق المالي معالجة التحدي المتمثل بضيق حجم السوق من خلال استثمار الادخارات وتوجيهها الى المشاريع الإنتاجية المتوسطة والكبيرة والتي سوف تزيد من الوفورات الخارجية وتساهم في تأسيس أسواق تشابكية تعمل بالتغذية المتبادلة فيما بينها من ناحية السلع الوسيطة وحتى الخدمات.

٣ - عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار: يعد توفر الظروف الملائمة للاستثمار عامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تكون البيئة غير المستقرة بيئة طاردة للاستثمارات سواء كان هذا الاستثمار محلي أم أجنبي، ولذا من الضروري توفر الظروف التي تساعد على جذب الاستثمار وتحقيق مستويات التنمية الاقتصادية المستهدفة.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

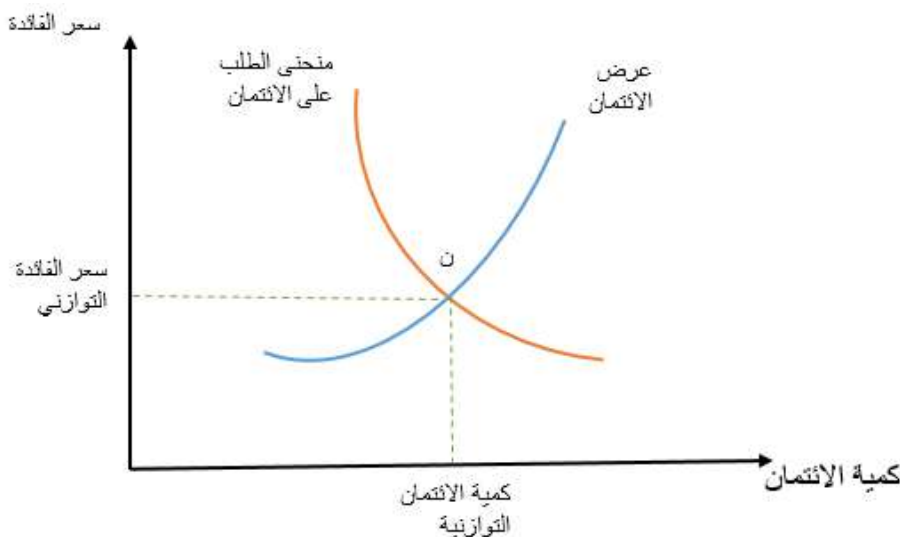
٣.١- تأثير العمق المالي على التنمية الاقتصادية

٣.١.١- العلاقة بين العمق المالي والتنمية الاقتصادية:

يهدف العمق المالي كما بينا سابقاً إلى إيجاد بيئة ادخارية جاذبة للأفراد، وهذا الهدف يعد من أهم العوامل المساعدة على رفع نسبة التنمية الاقتصادية، إذ تؤدي زيادة الادخار إلى زيادة عرض الائتمان المصرفي وهذا ما يقود الى انخفاض تكلفة عامل من عوامل الإنتاج (تكلفة الاقتراض)، وهذا يحفز المنتجين والمستثمرين على الاقتراض.

فلو افترضنا إن سعر الفائدة محدد بفعل ما معروض من الائتمان النقدي وما هو مطلوب من قبل المنتجين والمستثمرين عن مستوى محدد والتكن النقطة (ن) هي نقطة التي تبين سعر الفائدة وكمية الائتمان، وكما في الشكل التالي:

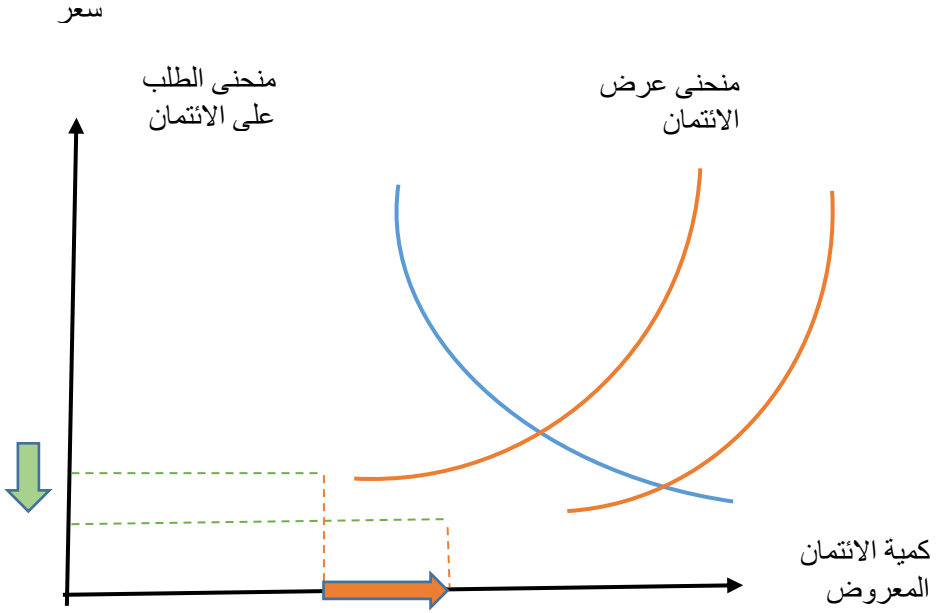
الشكل رقم (٢) توازن العرض والطلب على الائتمان النقدي



المصدر: سامويلسون، بول، نرودهاوس، ويليام، الاقتصاد، الأردن، الطبعة الثانية،
 الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٧٣.

إن زيادة الادخار سوف يؤدي الى زيادة نسبة العمق المالي، وبالتالي زيادة الكمية المعروضة من الائتمان المهياً للاقتراض من قبل المنتجين، وهذا ما سوف يقلل سعر الفائدة ويزيد اقبال المنتجين على الاقتراض والبدء بمشاريعهم الإنتاجية، وكما في الشكل التالي، إذ انتقلت نقطة التوازن (ن) من مستواها الأول الى المستوى الثاني الذي يكون فيه سعر الفائدة أقل من سعر الفائدة الأول وكمية الائتمان المعروضة أكبر من الكمية الأولى قبل زيادة الادخار.

الشكل رقم (٣) التوازن بعد زيادة الادخارات

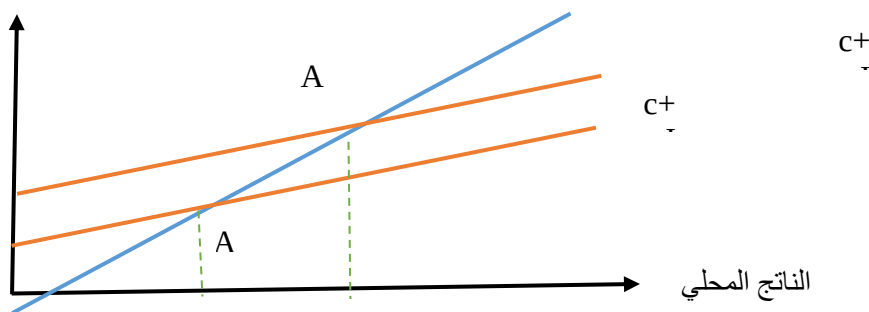


المصدر: سامويلسون، بول، نرودهاوس، ويليام، الاقتصاد، الأردن، الطبعة الثانية،
الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٧٦.

إن زيادة الطلب على الائتمان وخصوصاً إذا ما خصص هذا الائتمان للاستثمار
سوف يؤدي الى زيادة المشاريع وزيادة الإنتاج وهذا ما يرفع من مستوى الناتج المحلي
الإجمالي، وبالتالي حدوث زيادة في مؤشرات التنمية الاقتصادية نتيجة زيادة عدد
المشاريع الإنتاجية وزيادة الطلب على العمالة، حتى وإن استثمرت هذه القروض في
ادخال أساليب إنتاجية جديدة أو استيراد تكنولوجيا متطورة تستخدم في العملية الإنتاجية
على المشاريع القائمة دون استحداث مشاريع جديدة، فإن هذا أيضاً سوف يؤدي إلى
زيادة التنمية الاقتصادية، يمكن بيان أثر ارتفاع الاستثمار على الناتج المحلي
الإجمالي بالشكل الآتي:

الشكل رقم (٤) تأثير الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي

اجمالي الانفاق



المصدر: آرثر سيلفان (٢٠١٤) الاقتصاد الكلي، مكتبة لبنان،

يبين الشكل (٤) إن مستوى الناتج المحلي كان متمثل بالنقطة (Y) عندما كان الاستثمار عند مستوى (A) وعندما يرتفع الاستثمار الى مستوى (A1) سوف يزداد الناتج المحلي الإجمالي حتى يصل الى النقطة (Y1) وهكذا يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تتجلى أهمية دراسة العمق المالي بشكل دقيق ورسم السياسات لرفع مؤشره.

٢.٣- قياس العمق المالي في العراق:

سيتم بيان مستوى العمق المالي في العراق من خلال المقاييس التي تم ذكرها فيما سبق، وكالاتي

١.٢.٣- عرض النقود الى أجمالي الناتج المحلي:

جدول رقم (١) عرض النقد (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية (مليون دينار)			
السنوات	M2	GDP	% M2/GDP
٢٠٠٤	١٢٢٥٤	٥٣٢٣٥٣٥٩	١٠
٢٠٠٥	١٤٦٨٦٠٠٠	٧٣٥٣٣٥٩٨	١٩
٢٠٠٦	٢١٠٨٠٠٠٠	٩٥٥٨٧٩٥٤	٢٢
٢٠٠٧	٢٦٩٥٦٠٧٦	١١١٤٥٥٨١٣	٢٤

٢٢	١٥٧٠٢٦٠٦١	٣٤٩١٩٦٧٥	٢٠٠٨
٣٤	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٤٥٤٣٧٩١٨	٢٠٠٩
٣٧	١٦٢٠٦٤٥٦٥	٦٠٣٨٦٠٨٦	٢٠١٠
٣٣	٢١٧٧٢٣١٠٧	٧٢١٧٧٩٥١	٢٠١١
٣٠	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	٧٧١٨٧٤٩٧	٢٠١٢
٣٢	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٨٩٥١٢٠٧٦	٢٠١٣
٣٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٩٢٩٨٨٨٧٦	٢٠١٤
٤٣	١٩٤٦٨٠٩٧١	٨٤٥٢٧٢٧٢	٢٠١٥
٤٥	١٩٦٩٢٤١٤١	٩٠٤٦٦٣٧٠	٢٠١٦
٤١	٢٢١٦٦٥٧٠٩	٩٢٨٥٧٠٤٧	٢٠١٧
٣٥	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٩٥٣٩٠٧٢٥	٢٠١٨
٣٧	٢٧٦١٥٧٨٦٧	١٠٣٤٤١١٣١	٢٠١٩
٥٤	٢١٩٧٦٨٧٩٨	١١٩٩٠٦٢٦٠	٢٠٢٠
٤٦	٣٠١٤٣٩٥٣٣	١٣٩٨٨٥٩٧٨	٢٠٢١

المصدر: الجدول من تصميم الباحث بالاستناد الى:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (١) إن مؤشر العمق المالي بالعراق كان في سنة (٢٠٠٤) بنسبة (١٠%) اعتماداً الى نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الجارية، وهذا الانخفاض كان بسبب الظروف التي كان يمر بها العراق بعد تغيير النظام في السنة المذكورة، ثم كان العمق المالي ذو حركة متذبذبة صعوداً ونزولاً متأثراً بالوضع الأمني والذي يعد ذو أثر كبير على النشاط الاقتصادي، فقد كان في سنة (٢٠١٠) بنسبة (٣٧%) إذ ساعد الوضع الأمني المستقر نسبياً من جهة و زيادة الانفاق الحكومي من جهة أخرى على رفع نسبة العمق المالي.

ثم انخفضت في السنوات التي تلتها إذ سجلت في سنة (٢٠١١) نسبة (٣٣%) وسنة (٢٠١٢) نسبة (٣٠%)، وقد يكون هذا الانخفاض بسبب الاحتجاجات التي بدأت في العراق متأثر في الاحتجاجات التي اجتاحت الوطن العربي مطلع عام (٢٠١١) وهذا ما انعكس سلباً على مجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام، وبقت النسبة متذبذبة حتى

سجلت سنة (٢٠١٥) نسبة (٤٣%) بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السنة المذكورة بنسبة (٢٦%) عن سنة (٢٠١٤) وهذا بسبب الانكماش الذي تعرض له الاقتصاد العراقي متأثراً بالصدمات التي تعرض لها بسبب الحرب على التنظيم داعش الإرهابي، ومنها الدمار الذي لحق بالبنى التحتية وتدهور التجارة وانخفاض ثقة المستثمرين، كما عادت النسبة للارتفاع بعد ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة حتى سجلت أعلى نسبة لها خلال السنوات عينة البحث والتي كانت (٥٤%) سنة (٢٠٢٠) بسبب انخفاض الناتج المحلي متأثراً بانخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا التي أثرت على مجمل الاقتصاد العالمي.

ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع سنة (٢٠٢١) بسبب انخفاض التأثير السلبي لجائحة كورونا وتعافي الاقتصادي العالمي تدريجياً وهذا ما حسن من أسعار النفط والذي يعد المورد الأكثر أثراً على الناتج المحلي العراقي، ويحسب للبنك المركزي العراقي دوره الإيجابي في تقليل حدة التقلبات في استقرار النشاط الاقتصادي من خلال رسم وتنفيذ سياسة نقدية توسعية متزنة خلال السنوات محل الدراسة مبتعداً عن السياسات التوسعية او الانكماشية الحادة التي لو طبقت لكان لها اثر سلبي كبير على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى عرض النقد بالمعنى الواسع بشكل خاص (M2)، اذ يلاحظ من الجدول أعلاه ان التغيرات الكبيرة في نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي تعود الى الارتفاع او الانخفاض بنسب متباينة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وليس بسبب تقلبات (M2).

٢.٢.٣ - الائتمان الخاص الى اجمالي الائتمان:

الجدول رقم (٢) نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى اجمالي الائتمان للسنوات (٢٠٢١ - ٢٠٢٤) (مليون دينار)					
السنوات	اجمالي الائتمان المقدم للحكومة	اجمالي الائتمان المقدم للخاص	اجمالي الائتمان المقدم للمؤسسات	اجمالي الائتمان	اجمالي الائتمان الخاص الى

اجمالي الائتمان %		العامة			
٧٥	٨٢٤٦٧٣	١٩٠٣٣٦	٦٢٠٢٦٧	١٤٠٧٠	٢٠٠٤
٥٥	١٧١٧٤٥٠	٦٣١٤٠٩	٩٥٠٢٨٧	١٣٥٧٥٤	٢٠٠٥
٧٠	٢٦٦٤٨٩٨	٧٥٩٤٣٩	١٨٨١٠١٤	٢٤٤٤٥	٢٠٠٦
٦٩	٣٤٥٩٠٢٠	١٠٥٤٩٩٢	٢٣٨٧٤٣٣	١٦٥٩٥	٢٠٠٧
٨٦	٤٥٩٦٤٢٨	٥٧٥٣٨٢	٣٩٧٨٣٠١	٤٢٧٤٥	٢٠٠٨
٨١	٥٩٦٠١١٦	٦٤٤٥٠٦	٤٦٤٦٢٢١	٣٩٩٣٨٩	٢٠٠٩
٧٢	١١٧٢١٥٣٥	٨٨٦٠٢٢	٨٥٢٧١٣١	٢٣٠٨٣٨٢	٢٠١٠
٥٥	٢٠٣٥٣١٣٩	١٦٣٧٨١٧	١١٣٦٥٣٧١	٧٣٤٩٩٥١	٢٠١١
٥١	٢٨٤٣٨٦٨٨	٦١٢٠٥٢٣	١٤٦٥٠١٠٢	٧٦٦٨٠٦٣	٢٠١٢
٥٦	٢٩٩٥١٩٧٦	٦٦٢٦٧٩٥	١٦٩٤٧٥٣٣	٦٣٧٧٦٤٨	٢٠١٣
٥٢	٣٤١٢٣٠٦٧	٨٠١٠٢١٧	١٧٧٤٥١٤١	٨٣٦٧٧٠٩	٢٠١٤
٤٩	٣٦٧٥٢٢٣١	٧٨٠٢٢٧٢	١٨٠٧٠٠٥٨	١٠٨٧٩٩٠١	٢٠١٥
٤٨	٣٧١٨٠١٢٣	٧٣٨٣١٨٤	١٨١٨٠٩٧٠	١١٦١٥٩٦٩	٢٠١٦
٥١	٣٧٩٥٢٨٢٩	٧٢٢١٢٥٥	١٩٤٥٢٢٩٣	١١٢٧٩٢٨١	٢٠١٧
٥٢	٣٨٤٨٦٩٤٧	٢٦٧٥٤٩٥	٢٠٢١٦٠٧٣	١٥٥٩٥٣٧٩	٢٠١٨
٥٠	٤٢٠٥٢٥١١	٢٦٥٤٨٦٨	٢١٠٤٢٢١٣	١٨٣٥٥٤٣٠	٢٠١٩
٥١	٤٩٨١٧٧٣٧	٢٧١٧٠٧٥	٢٥٨٦٦٦٥٢	٢١٢٣٤٠١٠	٢٠٢٠
٥٥	٥٢٩٧١٥٠٨	٤١٦٩٦٨٧	٢٩٥٧٨٢٩٣	١٩٢٢٣٥٢٨	٢٠٢١

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) اعلاه ان نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سنة (٢٠٠٤) قد بلغت (٧٥%) من اجمالي الائتمان، إلا ان هذه النسبة لا تعد مؤشر على دعم القطاع الخاص بشكل كبير، وذلك لانخفاض اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والعام مقارنةً بالنواتج المحلي الإجمالي العراقي، فالائتمان الممنوح للقطاع الخاص بعد سنة (٢٠٠٣) يعد منخفضاً وليس ذو تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وخصوصاً بعد رفع العقوبات الدولية، والذي زاد بشكل كبير من الناتج المحلي الإجمالي العراقي. إذ يلاحظ ان هذه نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

كانت ذات مسار متعرج انخفاضاً وارتفاعاً من اجمالي الائتمان الكلي، وبقي مستقراً نسبياً عند نسبة (٥٠%) في السنوات الخمسة الأخيرة منسجماً مع الاستقرار النسبي للوضع الاقتصادي والأمني العراقي.

كما يمكن من خلال فجوة الائتمان التعرف على مستوى تسارع النمو في منح الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ يدل ارتفاع هذه النسبة عن قيمة الحد الأعلى (١٠) إلى وجود مخاطر من زيادة منح الائتمان بنسبة اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الجدول التالي يشير الى حجم فجوة الائتمان سواء كان الناتج المحلي الاجمالي مع النفط أم بدونه:

الجدول رقم (٣) فجوة الائتمان الى الناتج المحلي للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)		
السنة	فجوة الائتمان للناتج المحلي بدون نفط %	فجوة الائتمان للناتج المحلي مع النفط %
٢٠٠٤	0.8	١.٦
٢٠٠٥	٠.١	- ٠.٤
٢٠٠٦	٠.٤	- ٠.٠٣
٢٠٠٧	٠.١	٠.٦
٢٠٠٨	٠.٦	٠.٠٣
٢٠٠٩	٠.٧	- ٠.٩
٢٠١٠	- ٠.٣	٠.٢
٢٠١١	٠.٦	- ٠.٣
٢٠١٢	٠.٣	- ٠.٣
٢٠١٣	- ٠.٢	- ٠.٣٩
٢٠١٤	- ٠.٤	- ٠.٤٦
٢٠١٥	٠.٩	١.٦
٢٠١٦	٠.٤	١.١
٢٠١٧	- ٠.٠٧	٠.٠١
٢٠١٨	- ١.٣	- ١.٥
٢٠١٩	- ٢.٧	- ١.٩
٢٠٢٠	١.٩	٢.٧
٢٠٢١	٠.٩	- ٠.٧

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢١، ص ٤٤ - ٤٥.
- الحسني، محمد غالي، مؤشر فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط دراسة مقارنة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)، مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة، العدد ٦٠، ٢٠٢١، ص ٤٦٥.

يظهر من خلال الجدول أعلاه إن فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط سجلت أدنى نسبة لها سنة (٢٠١٩) بنسبة (٢.٧ -) بينما كانت اعلى نسبة هي (٠.٩) سنة (٢٠٢١) كما ان النسبة في السنوات الأخرى محل الدراسة بقيت متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً، اذ يدل ارتفاع النسبة الى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ويعد هذا من الإيجابيات لان هذه النسبة لم تتجاوز الحد الأعلى الذي قرره لجنة بازل وهو (١٠%) وبالتالي فان هذه النسبة لا تدل على تعرض الاقتصاد العراقي للخطر وتستدعي الحاجة الى تكوين مصدات (من رأس المالي الاحتياطي للمصارف) لتلافي الاخطار المحتملة.

أما بخصوص فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط فان النسبة الأقل كانت (٠.٠٣ -) سنة (٢٠٠٦) كما سجلت اعلى نسبة (٢.٧) سنة (٢٠٢٠) وهي أيضاً دون الحد الأدنى الذي وضعته لجنة بازل (١٠%) وهذا يدل على عدم وجود مخاطر من زيادة منح الائتمان لأن هذه الزيادة لم تكون بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي، وهذا لا يتطلب بناء مقدار أكبر من احتياطات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها النظام المالي.

ويستدل من خلال فجوة الائتمان الى ان الاقتصاد العراقي يمكنه تقبل نسبة أكبر من الائتمان المقدم للقطاع الخاص من النسب الممنوحة في السنوات عينة البحث مع ضمان سلامة القطاع المالي من الصدمات التي قد تنتج من التوسع في منح الائتمان، كما يظهر من خلال الجدول أعلاه ان الائتمان المقدم للقطاع الخاص يعد منخفضاً نسبياً اذا ما قورن مع الحد الأعلى للفجوة الائتمانية (١٠%)، وهذا يثبت ان

زيادة العمق المالي سوف تؤدي الى زيادة فعالية النشاط الاقتصادي دون تعرضه للآزمات المالية.

يتضح من خلال المقاييس في أعلاه إن العمق المالي في العراق منخفض، ولهذا ليس له تأثير يذكر على رفع مستوى التنمية الاقتصادية أو المساهمة في الحد من الصدمات الخارجية أو الداخلية أو التقليل من آثارها، وبالتالي يعد من الضروري وضع آليات تسهم في تعزيز العمق المالي العراقي.

٣.٣- آليات زيادة نسبة العمق المالي

يعتمد العمق المالي على عدد من مرتكزات التي يمكن أن تزيد من نسبته في حال توافرها، ومن هذه المرتكزات الآتي:

١ - زيادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي: يعد هذا المرتكز من أهم المرتكزات التي يؤثر بشكل كبير على زيادة نسبة العمق المالي، إذ يؤدي انخفاض ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية عن عزوفهم من الادخار لديهم، وهذا ما يؤثر سلباً على كمية النقود المعدة للإقراض وبالتالي انخفاض مؤشر العمق المالي وعدم توظيف فائض النقود لدى الافراد والمؤسسات بشكل يحسن من الواقع الاقتصادي.

٢ - زيادة كفاءة الجهاز المصرفي وزيادة المؤسسات المالية: يؤدي انخفاض الجهاز المصرفي وقلة المؤسسات المالية الوسيطة الى عدم الاستفادة من مدخرات الافراد بالشكل الأمثل، إذ ينعكس هذا الانخفاض على عمل الجهاز المصرفي فيبقى كلاسيسي غير متطور، ويكون دوره محدد فقط في منح القروض التي تكون اغلبها استهلاكية والتي تفضلها المصارف كونها ذات حجم ائتمان قليل مقارنة بالقروض الاستثمارية، وأكثر ضماناً من ناحية تسديد القرض والفوائد.

يمكن رفع كفاءة الجهاز المصرفي من خلال عمل دراسات وبرامج تطوير للعمل المصرفي، فضلاً عن استحداث أدوات مصرفية تساعد المصارف على تنويع إيراداتها من خلال منح قروض نوعية تحقق الربح للمصارف من جهة وتدعم النشاط الاقتصادي بمشاريع ربحية وذات وفورات خارجية كبيرة من ناحية أخرى.

٣ - زيادة وعي الجمهور وتعريفه بأهمية الادخار: يعد وعي الجمهور عامل مهم في زيادة نسبة المؤشر العمق المالي، إذ يمكن من خلال تعريف الجمهور باستخدام فائض تدفقاتهم النقدية بشكل يحقق ربح بدلاً من اكتنازها بدون فائدة ان يتم تحفيزهم على الادخار والبحث عن البديل الأفضل لمدخراتهم، وهذا ما سوف يزيد من الأرصدة المدخرة لدى المصارف وبالتالي زيادة الائتمان المقدم للمستثمرين والمنتجين، وهذا ما سوف يعمل على رفع مستوى التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٤ - العمل على تطوير القطاع المصرفي وحثه على تطوير تنبني أنظمة تكنولوجية متطورة تمكن الجمهور من اجراء معاملاتهم المصرفية بسهولة ووضوح، كما يجب ان تكون هذه الأنظمة آمنة بالنسبة للمستخدمين وتحافظ على معلوماتهم بسرية تامة.

٥ - زيادة عدد الفروع المصرفية وتوسيع رقعة توزيعها لتشمل أكبر مساحة ممكنة، فضلاً عن توزيعها وفق الكثافة السكانية، كما يعد من الضروري توفير أجهزة الصراف الآلي في المناطق التجارية والمجمعات التجارية لتكون عامل من عوامل جذب الجمهور للتعامل مع الجهاز المصرفي.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات:

١- يعد العمق المالي مؤشر مهم في الكشف عن مدى تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال الادخار المصرفي.

٢ - يحدد من خلال مستوى العمق المالي مستوى فاعلية عمل الجهاز المصرفي وقدرته على جذب الودائع ومدى ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

٣ - يؤثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في على الناتج المحلي الاجمالي.

٤ - للعمق المالي أهمية كبير في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الاستقرار الاقتصادي والتقليل من التقلبات في أسعار الأصول، إذ ان زيادة المشاريع الإنتاجية يقلل من أثر ظهور أزمات اقتصادية، وذلك من خلال توفير فرص عمل من ناحية وتدوير النقد الذي سيزيد من العرض والطلب من ناحية أخرى.

٢.٤ - التوصيات:

- ١ - اعتماد مؤشر العمق المالي للكشف عن مستوى الادخار الكلي وتحديد مستواه، والعمل من خلال هذا المؤشر على وضع الاستراتيجيات الأكثر ملائمة لزيادة كفاءة القطاع المصرفي.
- ٢ - تطوير القطاع المصرفي والعمل على توسيع عمل المؤسسات المالية وزيادة أثرها على النشاط الاقتصادي، من خلال رفع قدرة المصارف على جذب المودعين وزيادة رغبة المقترضين بالتوجه نحو الانفاق الاستثماري.
- ٣ - العمل على زيادة الثقافة الاقتصادية لدى الافراد من خلال الاعلام وورش العمل، لما لهذه الثقافة من آثار إيجابية تساهم في دعم التنمية الاقتصادية.
- ٤ - تطوير القطاع المصرفي ليكون ذو تأثير أكبر على الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستواه ليكون مساند للقطاع العام في تحريك النشاط الاقتصادي.

المصادر:

الكتب:

- ١- تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦، ص ٥٨.
- ٢ - جبلز، مالكولم، مايكل، رومر، اقتصاديات التنمية، الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٩، ص ٣١.
- ٣ - سامويلسون، بول، نرودهاوس، ويليام، الاقتصاد، الأردن، الطبعة الثانية، الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٥٤٨.
- ٤ - سيلفان، آرثر وآخرون، الاقتصاد الكلي، بيروت، الطبعة الاولى مكتبة لبنان، ٢٠١٤، ص ٣٠٠.
- ٥ - عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج ب Eviews ، بغداد، الطبعة الأولى، دار الدكتو للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٠١٥، ص ٨١.

البحوث والدراسات:

- ١ - الحسني، محمد غالي، مؤشر فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط دراسة مقارنة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)، مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة، العدد ٦٠، ٢٠٢١، ص ٤٦٥.
- ٢ - السعدي، صبحي حسون، مؤشرات قياس العمق المالي/ دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٨)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، (مجلة جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد).
- ٣ - بوفليح، نبيل، ترقو، محمد، أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٥)، (مجلة (les Cahiers Cred) المجلد ٤، العدد ٣٤، ٢٠٠٨)، ص ١١٤.
- ٤ - ثويني، فلاح حسن، تحليلي اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)، (مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الأول، العدد الثاني/ ٦، ٢٠٢١)، ص ١٥.
- ٥ - خلف، عمار حمد، دور المصارف الاسلامية والمصارف التجارية الخاصة في زيادة العمق المالي في العراق، (مجلة جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٢٣، العدد ١٠٠، ٢٠١٧) ص ١٠.

التقارير والإحصاءات:

- ١ - البنك الدولي، المرصد الاقتصادي، الآفاق الاقتصادية للعراق، ٢٠١٩، ص ١٣.
- ٢ - البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية، (٢٠١٦ - ٢٠٢١).
- ٣ - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، ٢٠١٥، ص ٤.
- ٤ - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، ٢٠٢٢.
- ٥ - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢١، ص ٤٤.

الرسائل والاطاريح:

١ – فاضل، حميد طالب، العلاقة بين التحرر المالي والعمق المالي في العراق وفق إطار التكامل المشترك، (رسالة ماجستير في الاقتصاد)، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٢٢.

البحوث الأجنبية:

2 - Rishi Goyal, and other, IMF STAFF DISCUSSION NOTE, Financial Deeping and International Monetary ,2011.

3 – OTIENO, ANDELE STEVE, FINANCIAL DEEPING AND PROFITABILITY OF COMMERTIAL BANKS IN KENYA,2013.

دور التكنولوجيا المالية المستخدمة من قبل المصارف في التحول نحو الاقتصاد الرقمي دراسة ميدانية لآراء عينة من مدراء مصرف الرشيد للمنطقة الشمالية

The Role of Financial Technology Used by Banks in the Transition towards the Digital Economy

A field study of sample managers opinions of Al-Rasheed Bank for the northern region

الباحثين

بلند خالد خليل رسول

يونس غازي رجب الحيالي

مصرف الرشيد / الموصل

Blind.khaled29@gmail.com

younus.rajab96@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تحقيق دور التكنولوجيا المالية في التحول نحو الاقتصاد الرقمي ، وباعتماد أسلوب التحليل المنهجي الوصفي في مصرف الرشيد ، اذ سلط الباحثان الضوء على التكنولوجيا المالية بوصفها متغيراً مستقلاً واعتمد متغير الاقتصاد الرقمي كمتغير معتمد اذ تمثلت مشكلة البحث في تحليل وبيان ما هو دور التكنولوجيا المالية في التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث ؟. اذ اعتمد الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية وباستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للحصول على إجابة لتلك



التساؤلات ، فضلاً عن اعداد استمارة استبانة الكترونية تم توزيعها على الافراد عينة الدراسة وبواقع (٣٢) مستجيب ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان هناك تأثير لتكنولوجيا المالية في للتحوّل نحو الاقتصاد الرقمي والاتصالات. وهذا يعني ان التكنولوجيا المالية تدعم هذا التحوّل في تحسين الخدمة المصرفية داخل المؤسسات المبحوثة ، وفي ضوء تلك الاستنتاجات قدم الباحثان مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة نشر ثقافة الرقمنة بين أفراد المجتمع حيث أن تطبيق الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي. وضرورة الاهتمام بالمؤهلات العلمية المتخصصة للعاملين في الخدمات الرقمية ، حيث يكون لديهم التأهيل الكافي، إضافة إلى الاهتمام بالتدريب لرفع قدرات وامكانية ما يتناسب مع بيئة العمل في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية ، الاقتصاد الرقمي

Abstract

The research aims to achieve the role of financial technology in the transition towards the digital economy, and by adopting the method of descriptive systematic analysis in Al-Rasheed Bank, as the two researchers shed light on financial technology as an independent variable and adopted the digital economy variable as a dependent variable, as the problem of the research was to analyze and explain what is the role of financial technology In the transition towards the digital economy in the researched field?

The researchers adopted a set of statistical methods and used the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program to obtain answers to these questions, in addition to preparing an electronic questionnaire that was distributed to the individuals in the study sample, with a total of (32) respondents. The study reached a set of results, the most important of which is that there is an effect Financial technology contributes to the transformation towards the digital economy and communications. This means that financial technology supports this transformation in improving banking service within the institutions researched. In light of these conclusions, the researchers

presented a set of recommendations, the most important of which is the necessity of spreading the culture of digitization among members of society, as the application of the digital economy leads to stimulating... Economic growth. It is necessary to pay attention to the specialized academic qualifications of workers in digital services, so that they have sufficient qualifications, in addition to paying attention to training to raise the capabilities and capabilities that are appropriate for the work environment in this field.

Keywords: Financial Technology, Digital Economy.

المقدمة

أدى التطور السريع للتقنيات الرقمية إلى ظهور ظاهرة (الاقتصاد الرقمي) و الاخير هو اقتصاد يقوم على التقنيات الرقمية والمعلوماتية والاتصالات، اذ تؤثر التحولات الرقمية على جميع المجالات الإنتاجية وكذلك على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والخدمات اللوجستية، والتسويق، خدمات الإدارة العامة. ويوفر الاقتصاد الرقمي التفاعل بين مؤسسات الأعمال في مجالات كثيرة مثل إنشاء واستخدام تقنيات ومنتجات جديدة، وخدمات الاتصالات، والأعمال التجارية الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والأسواق الإلكترونية، والخدمات عن بُعد.

حيث تشير الأبحاث إلى أن القطاع المالي يشهد تحولات هائلة نتيجة للتقدم التكنولوجي، وقد أثر ذلك بشكل واسع على المصارف أيضا. حيث تسعى هذه المصارف إلى تقديم خدمات ممتازة وملائمة لزيائنها. وتعدُّ التكنولوجيا المالية مجموعة من الادوات والابتكارات التقنية التي تستهدف تحسين وتبسيط العمليات المالية، وتقديم خدمات مالية فعالة وسريعة. وشهد قطاع التكنولوجيا المالية نمًا كبيرًا و واسعًا مما أدى إلى تغيرات جذرية في كيفية تقديم الخدمات المالية، بعد ذلك شهدت المصارف اتجاها متزايدا نحو تقديم التكنولوجيا المالية لتعزيز خدماتها الرقمية من خلال تطوير تطبيقات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الانترنت وتقديم خدمات الدفع الالكتروني المبتكرة. ومن خلالها سعت المصارف إلى تحسين خدمات الزبائن وتوسيع الخدمات المصرفية على نطاق أوسع.

وتعد التكنولوجيا المالية أداة حيوية لتعزيز الخدمات الرقمية للمصارف، وهي تسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين خدمات الزبائن، وتعزيز التنمية المالية، و من ثم تحقيق نظام مالي و مصرفي الكتروني متكامل و ايضا تحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمي بشكل اوسع.

بناء على ما تقدم يقدم البحث الحالي اربعة مباحث تضمن الاول منهجية البحث، وخصص المبحث الثاني لعرض الاطار النظري الخاص بمتغيرات البحث والمتمثلة التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي ، فيما خصص المبحث الثالث للجانب العملي واختبار فرضيات البحث ، واختتم البحث بالمبحث الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

١- المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١- اهمية البحث

تتطلب اهمية البحث على انه مع تقدم المجتمع المعلوماتي ولد الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على مورد اساسي متجدد غير ناضب هو المعرفة. فبعد ان كان الاقتصاد يركز على القوة العضلية و الالات الصناعية والمواد الخام اصبح اليوم ميسرا بواسطة الماكنة المعلوماتية، اذ اصبح الخدمات المصرفية تتم الكترونيا بعد ادخال التقنيات والبرمجيات التي يسرت التعامل المصرفي .
وتكمن اهمية البحث كالآتي:

١- **الاهمية العلمية:** تظهر اهمية الدراسة العلمية من خلال حداثة الموضوع ،اذ تم الجمع بين متغيرات الدراسة ذات اهمية بالغة في الوقت الراهن ، وبالنظر الى المزايا العديدة التي يمنحها الاستخدام الجيد للتكنولوجيا المالية باعتبارها احد الركائز الاساسية والرئيسية لتعميق الشمول المالي وتحسين الاداء المصرفي للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

٢- **الاهمية الميدانية:** تكمن الاهمية الميدانية في الجانب التطبيقي الذي سيتم على عينة من مدراء المصارف في المنطقة الشمالية الخاصة بمصرف الرشيد ،

والعمل على استفادة المصارف من نتائج الدراسة في التعرف على التكنولوجيا المالية وتأثيرها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

٢.١ - اهداف البحث

يهدف البحث الوصول الى مجموعة من الاهداف الاساسية التي تركز حول تبني التقنيات الحديثة التي تساهم بشكل كبير في تسهيل اجراء المعاملات المالية و خفض تكاليف التمويل و سهولة وصول المعلومات و توسيع التجارة و زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المصرفية، والتوسع في انشاء المصارف الالكترونية و العملات والمنصات الرقمية.

ويسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف يمكن حصرها فيما يلي.

١. استخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على توليد مخرجات كفؤة وناجحة.
٢. الإجابة عن التساؤلات المقدمة ودراسة الفروض لإثبات صحتها من عدمه.
٣. تحديد مستوى الإدراك الواقعي للتكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي.
٤. التعرف على طبيعة العلاقة والتأثير بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي.
٥. الخروج بمجموعه من الاستنتاجات والتوصيات التي تساعد المؤسسات المالية في تطوير وتحسين عملياتها الخدمية مستقبلياً.

٣.١ - مشكلة البحث

تعد التكنولوجيا المالية مكوناً أساسياً في المستقبل الرقمي للمؤسسات المالية وهي من المواضيع الهادفة الى تطوير وتحسين الصناعية المصرفية والمالية من حيث الارتقاء من كفاءة ادائها وتطوير خدماتها ، اذ يسود العالم في يومنا هذا الاهتمام الكبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اصبحت احد اهم سمة العصر، اذ اصبح العالم بمثابة قرية صغيرة يستطيع الانسان ان يتبادل المعرفة والمعلومات مع

بعضهم البعض، وان كلمات التقنية والمعرفة والمعلومات اصبحت موازية للتطور الرقمي و الدول التي تملك وسائل التقنية هي الدول التي تملك المستقبل .
لذا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة ميدانياً من خلال عمل الباحثان داخل مصرف الرشيد فرع الموصل /٣ كونهما احد موظفي هذا المصرف بالتساؤل الرئيس (ما هو دور التكنولوجيا المالية المستخدمة من قبل المصارف في التحول نحو الاقتصاد الرقمي؟) ومن خلال هذا التساؤل انبثقت التساؤلات الفرعية الآتية :

١- هل ترتبط التكنولوجيا المالية مع الاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث ؟

٢- هل تؤثر التكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث ؟

٤.١ - فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية للتكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث.

٥.١ - منهج البحث

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي في كتابة الجانبين النظري والميداني كونه يساعد الباحثان في جمع البيانات والمعلومات مع ايجاد وسائل مختلفة لتفسيرها، فضلاً عن استخراج النتائج وفقاً لشواهد وقرائن متنوعه واعتماد استمارة الاستبيان بهدف جمع البيانات والمعلومات، ودراستها للوصول إلى نتائج قاطعة حول مشكلة البحث.

٦.١ - حدود البحث

تنقسم الدراسة بالحدود الآتية:

١. الحدود الزمانية : تمثل تلك الحدود الاطار الزمني للبحث والتي تبدأ من تاريخ

٢٠٢٣/١٠/٢٢ وتنتهي بتاريخ التسليم الاولي للبحث في ٢٣/١١/٢٠٢٣

٢. الحدود المكانية: مصرف الرشيد

٣. حدود الموضوع: التكنولوجيا المالية ، الاقتصاد الرقمي.

٤. الحدود البشرية: مدراء مصرف الرشيد للمنطقة الشمالية .

• الدراسات السابقة

١- دراسة (عبدالرحيم و أوقاسم، ٢٠١٩) بعنوان: التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين الحداثة الظاهرة و سرعة الاستيعاب.

تهدف دراسة إلى العوامل التي ساعدت في استيعاب الدول الخليجية لقطاع التكنولوجيا المالية كونه قطاع حديث يمس بشكل مباشر قطاع الخدمات المالية، والمشاريع المتعددة التي تبنتها في إطار ذلك على غرار باقي الدول العربية التي منها لم ينتشر فيها بعد مصطلح التكنولوجيا المالية وغير مفهوم المعالم، في حين لا يزال الجدل مستمرا حول التكنولوجيا المالية كقطاع دخیل غير مقنن ومنافستها للمؤسسات المالية التقليدية وأهم المخاطر التي يحملها، ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن التطور التكنولوجي الذي تشهده الدول الخليجية في مجال الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية والاستراتيجيات المستقبلية التي وضعتها هذه الدول للتنويع الاقتصادي بعد الازمة النفطية الاخيرة، ما جعلها تشجع على قيام التكنولوجيا المالية في اقتصاداتها، كذلك طريقة الاستيعاب هذه جاءت مصاحبة لبيئة تنظيمية مقننة بموافقة حكومية وهي الطريقة الصحيحة التي تستبعد مخاطر التكنولوجيا المالية.

٢- دراسة (بوزانة و حمدوش ، ٢٠٢٠) بعنوان: مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي تجربة كينيا نموذجا .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي وتحقيق أهدافه، وتطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة تجربة كينيا نموذجا في خدمة الهاتف المحمول. لتحقيق هدف الدراسة ركز الباحث على اساسيات الشمول المالي و علاقته بالتحول الرقمي و عرض وتحليل مؤشرات حسب مختلف المجتمع الكيني واستراتيجيتها في

مجال الحلول الرقمية المرتبطة بالشمول المالي، انطلاقاً من تطبيقاتها في الخدمات المالية والمصرفية عبر خدمة الهاتف المحمول. خلصت هذه الدراسة إلى فعالية تجربة كينيا في مجال تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه عن طريق هذه الخدمة، تؤكد ذلك قاعدة بيانات البنك العالمي (findex) التي تشير فيها مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي الكيني إلى مستويات عالية باتجاه تعميق انتشار الشمول المالي من طرف السلطات النقدية التي اعتمدت السهولة والبساطة في التعاملات المالية. توصي الدراسة بالعمل على استمرار الإصلاحات البنكية في كينيا تماشياً مع مستجدات الصناعة المصرفية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية.

٣- دراسة (حسين و اخرون ، ٢٠٢٠) بعنوان دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة ، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي.

أتاحت التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات المالية المساهمة في إنتاج صناعة الخدمات المالية والمصرفية، إذ ساهمت في تحول عدد كبير من المصارف إلى المعاملات الإلكترونية والتوسع في استخدام التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة، فلم تعد مهام المصارف ووظائفها تدور حول عمليات تقليدية مارستها منذ مئات السنين بل تعدتها إلى استخدام منافع التكنولوجيا المالية وتشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات لتلبية رغبات عملائها وحاجاتهم كالمصارف الآلي والبطاقات الذكية واستخدام شبكة الأنترنت في الدفع وتحويل الأموال من مكان إلى آخر، لذا هدفت الورقة البحثية توضيح فرص وتحديات التكنولوجيا المالية لاسيما ما يتعلق بدرجة الأمان والثقة وسهولة الاستخدام والفاعلية ومدى استجابة زبائن المصارف مع أدواتها والتعرف على الإجراءات التي يمكن القيام بها من قبل البنك عينة الدراسة للتوسع في استخدامها ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في العراق ، وقد توصل البحث إلى أن توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية الإلكترونية

والشمول المالي لكافة فئات المجتمع من خلال زيادة تقديم الائتمان وتخفيض التكاليف يساعد على تقييم المخاطر ويحفز الشركات وأنشطة الأعمال على زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص المالية جز ء من استراتيجية وطنية للتحويل والتثقيف العمل وأوصت الدراسة بأن يكون موضوع التكنولوجيا المالي والرقمي وتشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصالح لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى كافة أفراد المجتمع .

٤- دراسة (رشوان و قاسم ، ٢٠٢١) بعنوان: دور التحول الرقمي للخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف دور التحول الرقمي للخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات الدراسة، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وللحصول على البيانات اللازمة تم توزيع استبانة بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على عينة الدراسة المكونة من المدراء العامين، ومدراء الفرع، ومدراء الدوائر المالية، ومدراء دوائر خدمات الأفراد العاملين في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (٧٢) مفردة. أثبتت نتائج الدراسة أن التحول الرقمي للخدمات المالية دور في تعزيز الشمول المالي، ويشكل التحول الرقمي الركيزة الأساسية وحجر الزاوية لتعزيز استخدام الشمول المالي في البنوك العاملة في فلسطين، كما يوجد دور للتحول الرقمي للخدمات المالية في تحسين أداء البنوك وتوفير فرص أعلى للتنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام باستخدام التحول الرقمي والشمول المالي في كافة البنوك العاملة في فلسطين لتعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع هذه البنوك،

وزيادة التوعية لكيفية استخدام الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي.

٥- دراسة (Latin and perspective, 2016) بعنوان: دور أنظمة الدفع و

الخدمات في الشمول المالي: منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

The Role of Payment Systems and Services in Financial Inclusion: Latin American and Caribbean Perspective.

تتكون أنظمة وخدمات الدفع بالتجزئة الإلكترونية (erps) من أنظمة ومنصات مختلفة ومنتجات وخدمات الدفع التي تسمح للشركات والأفراد والحكومة والوكلاء الاقتصاديين الآخرين بتحويل الأموال على أساس يومي دون الحاجة إلى استخدام النقود.

أصبحت erps أكثر انتشارًا بشكل متزايد في اقتصاد اليوم، وذلك بفضل الديناميكية التي جلبها الابتكار الرقمي مع حلول ومنتجات الدفع الجديدة عبر الأجهزة المحمولة وعبر الإنترنت. وفي الوقت نفسه، تستمر الجهود الدولية في الظهور لتعزيز الوصول الشامل إلى الخدمات المالية واستخدامها في محاولة للحد من الفقر وتحسين الفرص ومستويات المعيشة للأشخاص الذين لا يستخدمون هذه الخدمات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرى s-pafi دراسة استقصائية بين البنوك المركزية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وترد نتائجها هنا. على وجه الخصوص، تناول المسح الجوانب التالية: تعريف الشمول المالي، والإطار العام لما تتكون منه، والدور الذي تؤديه المكونات المختلفة لـ erps في استراتيجيات الشمول المالي المنفذة في المنطقة، والجوانب القانونية والتشغيلية لـ erps التي تؤثر الشمول المالي ودور ابتكارات صناعة الدفع في الشمول.

٦- دراسة (Sahay and others, 2020) بعنوان: وعود التكنولوجيا المالية

والشمول المالي في عصر ما بعد COVID-19.

The Promise of Fintech and Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era

تعمل التكنولوجيا على تغيير مشهد القطاع المالي، وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية بطرق عميقة. كانت هذه التغييرات جارية منذ عدة سنوات، وتؤثر على جميع بلدان العالم تقريباً. خلال جائحة COVID-19، خلقت التكنولوجيا فرصاً جديدة للخدمات المالية الرقمية لتسريع وتعزيز الشمول المالي، وسط تدابير التباعد الاجتماعي والاحتواء. في الوقت نفسه، أصبحت المخاطر الناشئة قبل COVID-19، مع تطور الخدمات المالية الرقمية، أكثر أهمية.

من خلال تقديم مؤشر جديد للشمول المالي الرقمي، توضح هذه الورقة أن التمويل الرقمي يزيد من الشمول المالي ويرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفع. تشير هذه النتائج إلى أن الشمول المالي الرقمي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في التخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة COVID-19 المستمرة. كما أن توسيع الوصول المالي للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة يمكن أن يدعم عملية استرداد أكثر شمولاً. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه الإمكانيات أمراً مفروغاً منه، حيث يمكن للوباء أن يسرع من مخاطر الإقصاء المالي الموجودة مسبقاً، ويؤدي إلى مخاطر جديدة على قطاع التكنولوجيا المالية نفسه.

تعتبر الخدمات المالية الرقمية أسرع وأكثر كفاءة وأرخص عادةً من الخدمات المالية التقليدية، وبالتالي فهي تصل بشكل متزايد إلى الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) خلال الأزمة الصحية لـ COVID-19، يمكن للخدمات المالية الرقمية وتمكين المعاملات غير التلامسية وغير النقدية. في حالة تقدم الشمول المالي الرقمي، فإنهم يساعدون في تسهيل النشر الفعال والسريع لتدابير الدعم الحكومية، بما في ذلك الأفراد والشركات المتضررة من الوباء.

٧- دراسة (Muthengi and Musau, 2021) بعنوان: التكنولوجيا المالية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق كاباتي مقاطعة كيتوي ، كينيا.

Financial Technology and Financial Inclusion of Small and Medium Enterprises in Kabati Market Kitui County, Kenya.

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير التكنولوجيا المالية والشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق كاباتي بمقاطعة كيتوي، كينيا. يعود سبب زيادة الوصول المالي للأفراد والمنظمات الأخرى إلى الخدمات التي تم إطلاقها بنجاح في التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية. على الرغم من هذا التطور، لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الخدمات المصرفية للوكالة وخدمات M-Pesa والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدمات متجر Google play (Loan Apps) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كينيا منخفضاً. تركز الدراسة على نظرية ترتيب التمرير (POT)، ونظرية المعلومات غير المتماثلة، ونموذج قبول التكنولوجيا (TAM)، ونظرية الإقراض بالعلاقة (RLT)، ونظرية الوساطة المالية. تم الإبلاغ عن الورقة من خلال البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق Kabati من خلال الاستبيانات. أثبتت الدراسة أن التكنولوجيا المالية لها تأثير كبير على الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. أوصت الدراسة بأن الحكومة يجب أن تعزز وتدعم استراتيجيات التكنولوجيا المالية مثل الخدمات المصرفية للوكالة، وخدمات M-pesa، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات إقراض الأموال، لأنها تسهل تقديم الخدمات المالية بشكل أسرع وبطريقة أكثر ملاءمة وكفاءة، مع الاستمرار في تقديم فرص العمل في المجالات التي تفتقر إلى الخدمات المالية التقليدية بالإضافة إلى زيادة الولاء والأرباح لشركات التكنولوجيا المالية، مما يؤدي إلى تطوير بلدنا مما يؤدي إلى تحقيق أحد الأجندة الأربعة الكبرى لرؤية ٢٠٣٠.

٢- المبحث الثاني: الإطار النظري

١.٢- نشأة التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية (Fintech) تشير إلى التكنولوجيا المستخدمة في النظام الخلفية للمؤسسات المالية القائمة في قرن الحادي والعشرين، ثم بدأت في التطور لتشمل

العديد من الخدمات الخاصة بالزبائن والتي تضم العديد من القطاعات والصناعات المختلفة مثل التعليم والخدمات المصرفية للأفراد وجمع الاموال والعملات الرقمية المشفرة مثل (Bitcoin) وغيرها. (Back,2020,2)

في الواقع عالم Fintech ليس تغييرا جديدا ومبتكرا تماما لصناعة الخدمات المالية، قبل إدخال التلغراف أول استخدام تجاري في عام (١٨٣٨) ووضع أول كابل عبر الأطلسي في عام (١٨٦٦) بفضل شركة (Atlantic Telegraph) البنية التحتية الأساسية والضرورية لأول فترة العولمة المالية كبرى في نهاية القرن التاسع عشر بدأت هذه الفترة في عام (١٨٧٠) مع مد الكبل عبر الأطلسي والوصلات المماثلة الأخرى، حتى ظهور الحرب العالمية الأولى وبعد ذلك قدم مصرف باركليز آلة الصراف الآلي (ATM) في عام ١٩٦٧ حيث كانت تمثل بداية عصر التكنولوجيا المالية الحديثة حتى الآن (Giordana , 2018 , 14) .

كما ساهم في نشأة التكنولوجيا المالية الشركات الناشئة التي تم انشائها خصيصا لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالمصارف، ذلك ليتمكن الزبون من اجراء معاملاته عبر الانترنت من خلال اي جهاز سواء كان الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي، وتوفير ادوات حديثة للاستثمار المالي عبر الانترنت وكل الأنشطة تهدف الى توفير الوقت والجهد للأفراد (أبو العز، ٢٠٢١، ٣٤٨).

واصبحت الان تستخدم التكنولوجيا المالية في عمليات أتمتة التأمين والتجارة والتداول في الاسواق المالية الالكترونية ومنع الغش في عمليات ادارة المخاطر، وتقدم التكنولوجيا المالية حلولاً وكذلك تطور الأدوات المالية التي تسيطر عليها المصارف مثل التحويلات المالية وبطاقات الائتمان التجارية وغيرها من العمليات، مع ايجاد بدائل جذابة وجهات رقمية سهلة الاستخدام (أبو العز، ٢٠٢١، ٣٤٩).

٢.٢ - مفهوم التكنولوجيا المالية

غالبا ما ينظر إلى صناعة التكنولوجيا المالية Fintech على أنها اتحاد حديث بين عالم الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات، ومع ذلك فإن الترابط بين القطاع المالي والتكنولوجيا له تاريخ طويل لا يمكن تجاهله من أجل إجراء تحليل دقيق للتكنولوجيا المالية اليوم (الدكاش، ٢٠١٩، ١٢).

يستخدم وصف التكنولوجيا المالية (Fintech) لوصف التكنولوجيا الجديدة التي تسعى إلى تحسين وأتمتة تقديم واستخدام الخدمات المالية، في جوهرها يتم استخدام التكنولوجيا المالية لمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والزبائن على إدارة عملياتهم المالية وعملياتهم وحياتهم بشكل أفضل من خلال استخدام البرامج والخوارزميات المتخصصة التي يتم استخدامها على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية بشكل متزايد (المنشد و خلف، ٢٠١٨، ٣).

كلمة Fintech هي مزيج من Financial , Technology ، وعندما ظهرت Fintech في القرن الحادي والعشرين تم تطبيق المصطلح في البداية على التكنولوجيا المستخدمة في الأنظمة الخلفية للمؤسسات المالية القائمة ، منذ ذلك الحين كان هناك تحول إلى المزيد من الخدمات الموجهة نحو الزبائن و بالتالي تعريف أكثر توجهاً نحو الزبائن ، تضم التكنولوجيا المالية الآن قطاعات وصناعات مختلفة مثل التعليم والخدمات المصرفية للأفراد وجمع الأموال وغير الربحية وإدارة الاستثمار (3 , Schindler, 2017).

٣.٢ - خصائص التكنولوجيا المالية

للتكنولوجيا المالية خصائص عديدة لذلك أصبحت حجم استثمارات هذه القطاع تنمو بشكل متسارع ، و من هذه الخصائص ما يلي (علقمة و سائحي ، ٢٠١٨ ، ٧-٨):

١. الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية يقيم الزبون على أساس ملكيته لموجودات كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة ، أما الشركات الناشئة تهدف

كل الطبقات والفئات ونقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشركات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للزبائن ذوي الدخل المحدود.

٢. **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب الزبائن على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.

٣. **تصميم محوره الزبون:** تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة.

٤. **السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة ، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق ما تفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة ، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض ، يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية.

٥. **سياسة البيانات أولاً أو الهواتف المحمولة أولاً:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل و استغلال الفرص.

٤.٢ - تطور التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة فالخدمات المصرفية والمؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من أجل تبني التكنولوجيا ويمكن اختصار هذه المراحل في المراحل الثلاثة التالية (حرفوش ، ٢٠١٩ ، ٥):

١. **المرحلة الاولى (١٨٦٦-١٩٦٧):** في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الاطلسي واختراع جهاز الصراف الالي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل بروز الفترة الاولى للعولمة المالية.

٢. المرحلة الثانية (١٩٦٧-٢٠٠٨): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيم عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي ، والخدمات المصرفية عبر الانترنت .

٣. المرحلة الثالثة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠): منذ الازمة المالية العالمية ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس .

و هنالك عدة اسباب التي جعلت هذا الانتشار السريع عبر كافة الدول التي تستثمر فيها رؤوس أموال كبيرة في مجال التكنولوجيا المالية و تطور معدلات الاستثمار فيها بوتيرة سريعة جدا، تتمثل فيما يلي (عبد الرضا و اخرون، ٢٠٢٠، ١٥٤):

١. حدوث تطور هائل في الادوات المالية وتوسع مجال التعامل بالتكنولوجيات المصرفية ، بالإضافة إلى التطور الهائل في تقنيات الدفع الالكتروني .

٢. سهولة الوصول إلى شرائح سكانية أوسع من خلال العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي .

٣. سهولة التعامل في عالم التكنولوجيا المالية "Fintech" ، مقارنة بالعالم التقليدي الذي يستوجب التعامل فيه على الأقل فتح حسابات مصرفية في الداخل والخارج .

٤. ضلالة التكلفة في التعامل في التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول إلى خدمات جيدة دون دفع تكاليف كبيرة.

٢.٥- واقع تكنولوجيا المالية في تطوير العمل المالي والمصرفي

لقد أدت التكنولوجيا المالية اليوم إلى فتح الباب على مصراعيه أمام ظهور عهد جديد من الاستثمارات ، وخدمات الزبائن ، والابتكار الرقمي ، كما تمكنت ثورة التكنولوجيا المالية من تغيير المفاهيم الاعتيادية للعمل المصرفي إلى التكنولوجيا

المالية ، حيث نجد اليوم أن عدد شركات التكنولوجيا المالية قد ارتفع بشكل كبير من ألف شركة في عام (٢٠٠٥) إلى 8 آلاف شركة في عام (٢٠١٦) ، وهو ما دفع التكنولوجيا الجديدة لتقديم الخدمات المالية مع تجنب تركيبات التكاليف المعروفة و المعوقات التنظيمية للمصارف التقليدية .

أصبحت شركات التكنولوجيا الرقمية توفر اليوم خدمات تغطي العديد من الأعمال التقليدية في مجال التجزئة وأعمال المصارف الأخرى ، مثل بطاقات الائتمان ، و القروض ، و الدفعات ، و التحويلات المالية بين الدول ، والعملات الرقمية (لفتة، ٢٠١٩، ٧٠-٧١).

سبب الإقبال الكبير على التكنولوجيا المالية يكمن في قدرتها على تقديم نمط أعمال مختلف ، وتوفير تجربة زبائن معززة ومخصصة والاستفادة من القوة الرقمية بغية ضمان تحقيق قيمة أعمال متكاملة ، ما جعل أنظمة دفعات التكنولوجيا المالية التي تتضمن المحافظ الرقمية ، وأنظمة نقاط البيع المدمجة ، وأنظمة الدفع بين الأشخاص والتحويلات بين الدول تتدخل في القطاع المصرفي بدرجات مختلفة ، و للحكم على ما إذا كان نظام التكنولوجيا المالية يشكل تهديداً أو يقدم فرصة للمصارف ، يجب على المصارف ذاتها أن تتبنى إطار عمل متعدد المراحل يبدأ بالإجابة على ثلاثة أسئلة ، هي هل التكنولوجيا المالية قابلة للقياس ، وهل توفر قيمة حقيقية للزبائن ، ثم هل توفر قيمة حقيقية للتجار، وإن ظهور المحافظ الرقمية عادة ما يكون فرصة أكثر مما هو تهديد، حيث إن هذه المحافظ تعزز استخدام البطاقات في أنظمة نقاط البيع ، وفضلاً عن ذلك فإن أنظمة الدفع المبسطة بين الأشخاص لا تعتبر تهديداً محتملاً إلا في حال توسع النطاق ، ويمكن لهذه الأنظمة أن تجذب الزبائن بفضل سهولة استخدامها ، والترويج للتوجه نحو أنظمة نقاط البيع ، و تقديم خدمات مالية أخرى ، ناهيك عن تقديم خدمات قيمة مضافة ، كما أن التحويلات بين الدول بشكل عام تشكل تهديداً، لأنها قادرة على جذب أعمال ذات هامش مرتفع و الوصول إلى الأعمال الصغيرة في نهاية المطاف ، و على الرغم

من ارتفاع " تسونامي" التكنولوجيا المالية لا تزال المصارف محمية بشكل جيد بالقوانين التنظيمية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية الإيداع (زهاري و حجاج ، ٢٠١٨ ، ١٦-١٧).

وتحديد مدى قدرة التكنولوجيا المالية على منافسة المصارف يعتمد على التجاوب التفاعلي للمصارف، والتغيرات المحورية في أنظمتها وتشكيل إيرادات بديلة جاذبة، حيث يمكن للمصارف تبني التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات بشكل أكثر سرعة وأرخص تكلفة مما يمكن تحقيقه غيرها وبشرط أن تقوم المصارف ببنائها داخلياً، ويجدر بالتنبيه إلى أن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تفرض تهديداً على نطاق العمل الرئيسي للمصارف إلا أنها تفتح أيضاً إيرادات للابتكار في أقسام أخرى (المنشد وخلف، ٢٠١٨، ٧).

٦.٢ - مفهوم الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي مسميات عديدة مرادفة له تعكس افكار ووجهات نظر الكتاب والباحثين الاقتصاديين لكنها عموماً في النهاية لا تتعدى الاجزاء الرئيسة المكونة لهذا الاقتصاد (المعلومات والبرامج الالكترونية والحاسوب) ومن هذه المسميات هي الاقتصاد المعرفي والاقتصاد السبراني واقتصاد الويب والاقتصاد الشبكي واقتصاد الانتباه واقتصاد اللاملموسات وبما ان جميع هذه المفاهيم تدور حول محاور متماثلة بالمضمون ويصعب التفرقة فيما بينها الا في بعض المواضع البسيطة والظاهرية ، لذا سوف نستعرض بعض من هذه المفاهيم.

١.الاقتصاد الرقمي اصطلاحاً: يقصد بالاقتصاد الرقمي ،التفاعل، والتكامل ،والتنسيق المستمر ، بين تكنولوجيا المعلومات ،وتكنولوجيا الاتصالات من جهة ، والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة اخرى بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدول خلال مدة ما (تقرورت ومنتاوي، ٢٠١٣، ١).

٢. **اقتصاد المعرفة:** هو الاقتصاد القائم على الافكار والمعلومات الذي يفتح آفاقاً واسعة أمام المجتمع ، كونه يملك القدرة على الابتكار والتطور ، لان اغلب منتجاته فكرية معرفية لم تكن سائدة سابقا في الاسواق ألا بشكلها البسيط وقد رافق هذا النمط الجديد تغيرات في طبيعة وهيكلية السوق والنشاط الاقتصادي فقد اعتمد على الايدي العاملة المؤهلة علميا و على تطور العلم والمعرفة (سليمان، ٢٠٠٩، ١٧).

٣. **اقتصاد المعلومة:** هو المجال او الحيز الذي يهتم بتطبيق الطرق العلمية في تحليل الجوانب الاقتصادية للعمليات التي ينطوي عليها انتاج المعلومات ونشرها وتجميعها وتنظيمها وحفظها والافادة منها (عيشوش، ٢٠٠٩، ١٧).

٤. **الاقتصاد الالكتروني:** هذا الاقتصاد يعتمد على سلع جديدة ومتنوعة وتكون صغيرة الحجم وخفيفة الوزن تقيد في تفكيك وتجزئة المرئيات والمسموعات والمعلومات وتحليلها وتحويلها الى لغة الارقام الاحاد والاصفار (وهي شفرة الكمبيوتر) وارسال هذه الارقام الى الافراد عن طريق الهواتف والموجات الهوائية على شكل صورة وصوت وايضا بصورة مكتوبة ومسموعة وهذه العملية تقيد حتى في تطوير شبكات الاتصال وخلق شبكات جديدة ايضا (نعمه، ٢٠١٥، ٧).

٥. **اقتصاد الانترنت:** هو مجموعة متكاملة من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدينا بدعم من شبكة الانترنت والتي يمكن ان تشمل جميع الاستخدامات والفوائد الناتجة عن الاتصال التي توفرها شبكة الانترنت (OECD, 2013, 12).

٧.٢- نشأة الاقتصاد الرقمي

تعد ثورة المعلومات احد ابرز ملامح الالفية الثالثة اي ان الاقتصاد الجديد هو اقتصاد رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتعود جذوره الى عام ١٨٣٠ حيث بدأت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها البسيط وفي عام ١٨٧٠ تم التحول الالي للصوت والتلغراف وفي سنة ١٩٠٠ تم اختراع الكمبيوتر اما عام ١٩٨٠ بدأ استخدام خدمات الهاتف النقال في الدول المتقدمة و في عام ١٩٩٠ تم ربط شبكات بروتوكول الانترنت بالحاسبات (هافيات، ٢٠١١، ٤).

٨.٢- خصائص الاقتصاد الرقمي

هناك العديد من الخصائص للاقتصاد الرقمي منها (Don,2014,4):

١. المعرفة: التركيز في مجال الاعمال والاقتصاد الكلي بشكل عام هو من اجل الاستفادة من الموارد الضخمة من رأس المال البشري فالمعرفة تخلق القوة وهي وسيلة لتغيير الحياة للأفضل من خلال الفرص الجديدة وهذا يعني ان المنظمات ستضطر الى تسريح بعض العاملين الذين لا يتمتعون بالقدرات المعرفية وتطوير قدرات العاملين في مجال المعرفة.

٢. الافتراضية في الاقتصاد الجديد من الممكن تحويل الاشياء المادية والملموسة في الامور الظاهرية وبالتالي فإن ذلك سيغير القواعد الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد القديم وكذلك المؤسسات والعلاقات الاجتماعية.

٣. التكامل بالانترنت: فان كل منظمة على حدة تكون لها مزايا بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لا تكون مثقلة بالتكاليف غير الضرورية الناجمة عن التسلسل الهرمي وعدم القدرة على التغيير على المستوى الكلي وعلى ذلك سوف يكون التفاعل والاندماج من اجل البقاء على قيد الحياة وسيكون هذا هو الاساس لخلق الثروة وتوزيعها.

٤. التقارب : ان القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الرقمي يكون مهيمن عليها التقارب بين استخدام الحاسبة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد البنية التحتية في العصر الجديد التي يعتمد عليها كأساس.

٥. الابتكار : يستند الاقتصاد الجديد على الابتكار لتطوير منتجات وخدمات جديدة معتمداً على الابداع والابتكار البشري التي تكون المصادر الرئيسة للقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي ويكمن التحدي في خلق بيئة تشجع وتكافئ الابتكار.

٦. الانفتاح انه اقتصاد مفتوح اي لا توجد أية عقبات أمام أي شخص للدخول اليه والتعامل فيه وكل ما يحتاج اليه الشخص هو معرفة علمية ووعي كامل بإبعاد وجوانب هذا الاقتصاد.

٩.٢ - عناصر الاقتصاد الرقمي

يشتمل الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها حتى تجعل من الاقتصاد الرقمي فعال جداً منها (Efraim and others,2006,32):

١. المنتجات الرقمية: هي الصفة الاساس التي تميز الاقتصاد الرقمي ولا تشتمل على البرامج الالكترونية والموسيقى والفيديو فقط بل تتعداه ليشمل الكتب والجرائد والمجلات الرقمية وكذلك الخدمات الرقمية التي تقدم مثل حجز تذاكر السفر والخدمات المصرفية وحتى ظهور العملة الالكترونية والخدمات الحكومية كل ذلك ادى الى ظهور المجتمعات الرقمية وان ما يميز المنتجات الرقمية هو امكانية انتاجها حسب رغبة الزبائن وان الانتاج الرقمي تكون تكلفته الحدية صفر حيث المتغيرة هي قليلة جداً ان الجزء الاكبر من تكاليفها هو التكاليف الثابتة اما التكاليف المتغيرة هي قليلة جداً.

٢. المستهلكون: يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين فكل من يدخل على الشبكة العنكبوتية يعد زبون محتمل ان يستهلك السلعة الموجودة حيث بإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة بسبب وجود عدد كبير من السلع الرقمية المعروضة التي تتيح له حرية الاختيار.

٣. البائعون: وهم كل مؤسسة او منظمة تعرض منتجاتها على الانترنت فالترويج والدعاية والاعلان يتم الكترونياً أمازون خاصة في السلع التي لا تكون مادية ملموسة بل هي افتراضية مثل دوت كوم (Amazon.com) ومنظمة ياهو (Yahoo) وان السوق الافتراضي هو سوق يمتاز بحرية الدخول والخروج اليه بسبب عدم وجود عوائق تمنع الدخول.

٤. المنظمات المسؤولة عن الهياكل القاعدية: اي تتمثل بالمنظمات والجهات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال وتوفير الهيئات الاستشارية من اجل ضمان سير العملية بجودة وكفاءة عالية.

٥. الانظمة والقوانين: أي سن الانظمة والقوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي من اجل تقليل الآثار السلبية وحماية المستهلكين والعاملين في ظل فضاء النطاق العريض.

١٠.٢ - قطاعات الاقتصاد الرقمي

١. قطاع التجارة الالكترونية: تعد التجارة الالكترونية احدى نتائج الاقتصاد الرقمي، ومن السمات البارزة له ضفلا عن الاعمال الالكترونية الاخرى مثل (التعليم الالكتروني، الحكومة الالكترونية، التسويق الالكتروني الخ) وقد ساعدت مجموعة من المتغيرات في نهوض وتطور التجارة الالكترونية مثل العولمة والتحرر والانفتاح وعمليات الخصخصة وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لهذا السبب تم التركيز بصورة خاصة على التجارة الالكترونية كونها تعتمد على نظام معلوماتي ونظام الكتروني وهذان النظامان يشكلان الركيزة الاساسية للاقتصاد الرقمي من خلال وسائله المعتمدة مثل الفاكس والبريد الالكتروني وشبكة الانترنت لان التجارة الالكترونية ساهمت في تحويل شكل السوق من السوق المحلي الى السوق العالمي المفتوح المواكبة للتطورات التي رافقت التجارة ضمن الاقتصاد الجديد الذي ساهم في إزالة العقبات الجغرافية ما بين البلدان (صالح، ٢٠٠٩، ٢٦).

٢. قطاع تكنولوجيا الاتصالات: ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهرت بهذه الصورة المتطورة مع بداية ظهور الحاسبة وقد اضاف لها الانترنت الصفة العالمية لكن الجديد في تكنولوجيا المعلومات هو الاضافات التي استحدثت عليها وتوسيع استخداماتها في عدة مجالات ولعدة استخدامات مثل استعمالات الحاسبة والانترنت واجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية يستفاد منها الافراد والمؤسسات وعليه فان هذه التكنولوجيا تعد بالنسبة للمؤسسة هي ادوات تستخدمها لبناء نظم المعلومات وتساعد الادارة في اتخاذ القرارات اللازمة لمختلف العمليات داخل المؤسسة (بومايله وبوباكور، ٢٠٠٤، ٢٠٥).

٣. التعليم الالكتروني: في ظل التطورات التي اصابته العالم يعد التعليم الالكتروني من الاتجاهات الحديثة العهد في مجال التعليم فالتعليم يجب ان لا يتوقف على الاساليب التقليدية التي تحد من فرص التعليم للكثيرين الذين لم يكملوا تعليمهم بالإضافة الى تطوير قدرات وقابليات الافراد على استخدام الحاسوب والانترنت لتقليص فجوة الجهل العلمية والتكنولوجية ولتطوير المحتوى العلمي والتربوي باستخدام مناهج ووسائل حديثة تساهم في اثناء البيئة التعليمية لتهيئة مخرجات تعليمية ذات مستوى علمي كفوء يساعدها على دخول معترك الحياة العملية بكل قوة وفاعلية بسبب ما يمتلكه هذا المجتمع من ادوات وقدرات علمية عالية وكفاءة (السيف، ٢٠٠٩، ٨).

٤. الحكومة الالكترونية: مفهوم الحكومة الالكترونية وفق المنظور الضيق يقصد به استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة حرية تنقل المعلومات دون قيود مادية تتمثل في القيود الورقية او المكانية ، اما على مستوى النطاق العريض فالحكومة الالكترونية تقوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة امكانية الدخول الى الخدمات الحكومية ونشرها عبر الشبكة لتعم الفائدة على المواطن واصحاب الاعمال الخاصة والعاملين (جواد و اخرون، ٢٠٠٧، ٢٨٤).

٥. السياحة الالكترونية: هي تطبيق التجارة الالكترونية في المجال السياحي ، داخل الاطار العام للخدمات الالكترونية التي تشمل كل من الاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية حيث انها تعتبر هي العنصر المحقق لنجاح كل منها عن طريق اضافة القيمة المطلوبة للمنتج ، والتي تحقق اشباع حاجة الزبون (حامد، ٢٠٠٣، ١٥١-١٥٣)

٣- المبحث الثالث: الجانب العملي (الميداني)

١.٣- تحليل علاقة الارتباط بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي

الهدف من هذا التحليل هو معرفة علاقة الارتباط للمتغير المستقل والمتمثل بـ(التكنولوجيا المالية) بالمتغير المعتمد والمتمثل بـ(الاقتصاد الرقمي) في الميدان المبحوث.

لذا سيتم عرض نتائج الارتباط الكلي بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي على مستوى الميدان المبحوث وفق الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث) .

الجدول (١)

معاملات الارتباط الكلي بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي	المتغير المعتمد المتغير المستقل
*.٧٥٢	التكنولوجيا المالية
٣٢	حجم العينة

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (SPSS)

*=significant

$P \leq 0.05$

العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي

يتبين من خلال النتائج المؤشرة في الجدول (١) في أعلاه التي توصل اليها الباحثان بوجود ارتباط قوي ومعنوي بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٥٢) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وحجم عينة (٣٢) فرداً وهذا يعني أنه كلما تم الاعتماد على التكنولوجيا المالية في الميدان المبحوث كلما زادت فاعلية التحول نحو الاقتصاد الرقمي .

بناء على ما تقدم يتم رفض الفرضية الرئيسة الاولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث).

٢.٣- تحليل تأثير التكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي

يكمّن الهدف الرئيس لهذا المحور في اختبار تأثير التكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث وفق الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية للتكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث).

الجدول (٢)

معاملات التأثير الكلي الخاص بالميدان المبحوث

F		التكنولوجيا المالية			المتغير المستقل
الجدولية	المحسوبة	R ²	B ₁	B ₀	المتغير المعتمد
٤.١٤٩	١٩.٢٦٩	٠.٧٥٩	٠.٨٧٥ (٤.١٢٨)	٠.٥٢٩	الاقتصاد الرقمي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

N = df=(1,30) يشير إلى قيمة t المحسوبة
32 P ≤ 0.05 * = significant

(n.s.) = not significant

قيمة t الجدولية = ١.٦٩٤

يتبين من خلال النتائج المؤشرة في الجدول (٢) في أعلاه والمتعلقة بتحليل الانحدار بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي ، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٩.٢٦٩) وهذه القيمة هي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (٤.١٤٩) عند درجتى حرية (1,30) ومستوى معنوية (0.05)، بينما قيمة معامل التحديد (R²) بلغت

(٠.٧٥٩) وهذا يشير إلى أن (٧٦%) من الاختلافات المفسرة للاقتصاد الرقمي تعود إلى التكنولوجيا المالية، أما الباقي ونسبة (٢٤%) فإنها تعود إلى متغيرات عشوائية يصعب السيطرة عليها أو أنها أصلاً غير داخلة ضمن أنموذج الإنحدار. ومن خلال قيم معاملات (B) واختبار (T) لها اتضح أن قيمة (T) المحسوبة (٤.١٢٨) هي قيمة معنوية وأكبر من قيمة T الجدولية والبالغة (١.٦٩٤) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجتي حرية (1,30) من خلال ما تقدم يتم رفض الفرضية الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية للتكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث)

٤-المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

١- الاقتصاد الرقمي له تأثير كبير على بيئة الاعمال الداخلية والخارجية و هناك تغييرات أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والتي تنعكس في مختلف مجالات نشاط المؤسسة.

٢- تلعب التكنولوجيا المالية دوراً هاماً في المؤسسات المالية وهي عنصر حيوي في الابتكار من اجل الارتقاء بالاقتصاد الرقمي وتحسين كفاءة تقديم الخدمات .

٣- التكنولوجيا المالية هي أداة شاملة لتحسين المعاملات المالية ، اذ يمكن للمستهلكين والمؤسسات تسريع وتبسيط المعاملات المالية، دون الخوض في التعقيدات.

٤- تبين من خلال نتائج تحليل الارتباط في الميدان المبحوث بوجود ارتباط قوي ومعنوي بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي وهذا ما يشير الى انه كلما تم الاعتماد على التكنولوجيا المالية في الميدان المبحوث كلما ستسهم في التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

٥- تشير النتائج الخاصة بتحليل التأثير بوجود تأثير للتكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي في الميدان المبحوث ،وهذا ما يدل على ان التكنولوجيا المالية لها القدرة على التكيف والتأثير في الاقتصاد الرقمي .

٢.٤-التوصيات

توصل البحث الحالي إلى عدد من التوصيات وهي على النحو الآتي:

١- التأكيد على أهمية رأس المال البشري ، من خلال الاستثمار في البنية الأساسية للتكنولوجيا المالية ، حيث يجب مع تطوير الشبكات والأجهزة والبرمجيات والتطبيقات تنمية الخبرات البشرية المدربة والمؤهلة للتطور وليس لمجرد التشغيل الأمثل .

٢- محاولة محو الأمية التكنولوجية وهو ما يتطلب نشر الوعي التقني وتوفير خدمة الإنترنت الامن للجميع ، ومحاولة تطوير البرمجيات باللغة العربية و تشجيعها من خلال الرعاية والحماية القانونية وإغناء الشبكة بالمواقع والمعلومات العربية.

٣- ضرورة نشر ثقافة الرقمنة بين أفراد المجتمع حيث أن تطبيق الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

٤- التعاون بين مصممي سياسة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات المالية، و المسؤولين عن الاقتصاد الرقمي في الدولة، ونظرائهم في القطاعات الأخرى للاستفادة من إمكانيات الأسواق الرقمية الجديدة، و في زيادة العمالة وسهولة إنتقالها إلى وظائف رقمية حديثة

٥- زيادة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي في العراق والعمل علي رفع كفاءة القطاع الرقمي حتى نتمكن مستقبلا من وجود آلية لقياس الاقتصاد الرقمي وتقليل الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

٦- العمل على حماية بيئة الاقتصاد الرقمي من خلال سن التشريعات والقوانين التي تكفل أمن وسلامة المعلومات والتعاون في قضايا الأمن المعلوماتي ومكافحة الجريمة المعلوماتية وجرائم – الإنترنت.

٧- ضرورة الاهتمام بالمؤهلات العلمية المتخصصة للعاملين في الخدمات الرقمية ، حيث يكون لديهم التأهيل الكافي، إضافة إلى الاهتمام بالتدريب لرفع قدرات وامكانية ما يتناسب مع بيئة العمل في هذا المجال.

المصادر

١. ابتسام على حسين و شذى عبد الحسين جبر و وفاء أيوب كسار، ٢٠٢٠، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٢٤، جامعة المستنصرية، العراق.

٢. ايمن بوزانة و وفاء حمدوش، ٢٠٢٠، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي: تجربة كينيا كنموذج، الجزائر.

٣. ايمن بوزانة و وفاء حمدوش، ٢٠٢٠، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي: تجربة كينيا كنموذج، الجزائر.

٤. بومايله سعاد ، فارس بوباكور ، ٢٠٠٤، أثر التكنولوجيا الحديثة للأعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد ، العدد (٣) .

٥. تقرورت محمد و متناوي محمد، ٢٠١٣، الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية.

٦. جمال داود سلمان ، ٢٠٠٩، اقتصاد المعرفة ، المكتبة الوطنية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن.

٧. حياة بن حارث براهيمى و امين مخفي و محمد بوقوم، ٢٠١٩، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط و شمال افريقيا- بين دوافع الانشاء و عوائق الاستدامة، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد ٢٢.

٨. ديفيد هافيات ، ٢٠١١، سياسة المنافسة في الاقتصاد الرقمي .

٩. زواويد زهاري و نفيسة حجاج ، ٢٠١٨، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع و الآفاق ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، الجزائر ، المجلد ٧ ، العدد ٣.
١٠. سليمان السيف ، ٢٠٠٩، مدى توافر كفايات التعليم الالكتروني ومعوقاتها واساليب تتميتها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود ،السعودية.
١١. شوقي ناجي جواد واخرون، الابعاد المستقبلية للحكومة الالكترونية في الاردن : متطلبات النجاح ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، العدد(3).
١٢. عبد الرحمن رشوان و سليمان محمد قاسم، ٢٠٢١، دور التحول الرقمي للخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية مصر العربية.
١٣. عيشوش عواطف ، ٢٠٠٩، اقتصاد المعلومة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - كلية الاقتصاد وعلوم التسيير وعلوم التجارة.
١٤. محمد طارق لفته، ٢٠١٩، نظام المدفوعات العراقي و دوره في تعزيز الشمول المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
١٥. محمد نور صالح ، ٢٠٠٩، سناء جودت خلف ، تجارة الكترونية ، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن.
١٦. مصطفى سلام عبد الرضا و محمد مجيد جواد و حيدر محمد الكريم، ٢٠٢٠، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجيات الشمول المالي بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرف بغداد التجاري و الخليج التجاري، مجلة الوريث للبحث العلمي، المجلد ٢، العدد ١، العراق.
١٧. مليكة علقمة و يوسف سائي، ٢٠١٨، دور التكنولوجيا المالية في دفع الخدمات المالية و المصرفية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، الجزائر ، المجلد ٧ ، العدد ٣.
١٨. مهند الدكاش، ٢٠١٩، دور التكنولوجيا المالية في دعم الصناعة الاجتماعية الإسلامية نظرة مقاصدية، ورقة مقدمة الى المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية، ماليزيا.

١٩. نهلة أبو العز، ٢٠٢١، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد العاشر .
٢٠. هند محمد حامد ، ٢٠٠٣، التجارة الالكترونية في المجال السياحي ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.
٢١. وحيدة جبر خلف المنشد و صادق عطية خلف، ٢٠١٨، تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية والدور المرتقب في تحقيق التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الدراسات النقدية و المالية، العدد الخاص المؤتمر السنوي الرابع للبنك المركزي العراقي، العراق.
٢٢. وهيبه عبدالرحيم و الزهراء اوقاسم ، ٢٠١٩، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة الاجتهاد الدراسات الاقتصادية ، الجزائر، العدد ٣٨.

23. Agelyne, M., & Musau, S. M, 2021, Financial Technology and Financial Inclusion of Small and Medium Enterprises in Kabati Market Kitui County, Kenya, International Journal of Academic Research in Business & Social Sciences, 11(4), 362-377.
24. Beck Thorsten, 2020, FINTECH AND FINANCIAL INCLUSION: OPPORTUNITIES AND PITFALLS, Asian Development Bank Institute Paper 1165, Tokyo.
25. Don Tapscott , 2014, The Digital Economy : Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence.
26. Efraim Turban, and others , 2006 , Information Technology for Management: Transforming Organizations in the Digital Economy.
27. Latin American and Caribbean Perspective, 2016, The Role of Payment Systems and Services in Financial Inclusion, Mexico.
28. Marco Giordana ، 2018 ، Fintech Sector: Business Model Analysis in the Mobile Payments Area ، Master Thesis ، POLITECNICO DI TORINO ، Italy .
29. OECD, 2013 , Measuring the Internet Economy A contribution to the Research Agenda.

30. Ratna Sahay, Ulric Eriksson von Allmen, Amina Lahreche, Purva Khera, Sumiko Ogawa, Majid Bazarbash, and Kim Beaton ,(2020), The Promise of Fintech and Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era, International Monetary Fund ,Monetary and Capital Markets Department, USA.
31. Schindler, John (2017). \ FinTech and Financial Innovation: Drivers and Depth,\" Finance and Economics Discussion Series 2017-08. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System .

نموذج من استمارة الاستبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

نضع بين ايديكم استمارة استبيان لبحث المشاركة في المؤتمر العلمي بعنوان " دور التكنولوجيا المالية المستخدمة من قبل المصارف في التحول نحو الاقتصاد الرقمي دراسة ميدانية لآراء عينة من مدراء مصرف الرشيد للمنطقة الشمالية" يرجى تفضلكم مشكورين باختيار الاجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال بوضع علامة (✓) في المكان المخصص لها، ونود ان نوضح لحضراتكم ان هذه القائمة هي لاغراض البحث العلمي حصرا.

ملاحظة: يرجى الاجابة عن الاسئلة كافة، وبخلاف ذلك يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل.

ولكم جزيل الشكر والتقدير لاتخاذ ما يلزم

ت	العبارات الخاصة بمتغير التكنولوجيا المالية	اتفق بشدة	اتفق	محايد	غير متفق	غير متفق بشدة
١	يقدم المصرف خدمة الدفع الالكتروني بالإضافة لخدمة الدفع التقليدي					
٢	يتبنى المصرف الأدوات الالكترونية في تقديم القروض					
٣	يتيح المصرف استرداد القروض عبر الوسائل الالكترونية					
٤	يستخدم المصرف أدوات التكنولوجيا في تقديم القروض					
٥	يملك المصرف تكنولوجيا يتيح له تمويل زبائنه الكترونيا					

٦	يحفز المصرف زبائنه من تلقي أموالهم من الآخرين إلكترونياً				
٧	يؤسس المصرف قاعدة بيانات الكترونية للسجلات المحاسبية				
٨	يوفر المصرف خدمة ادارة العمليات المالية عبر هاتف المحمول لزبائنه				
٩	يحرص المصرف انشاء أنظمة ملائمة لحقوق الطرفين من حيث الأسعار و القيم و خدمات ما بعد البيع				
١٠	يستخدم المصرف ادوات الرقابة الالكترونية لتقييم كفاءة العمل من قبل الموظفين				

ت	العبارات الخاصة بمتغير الاقتصاد الرقمي	اتفق بشدة	اتفق	محايد	غير متفق	غير متفق بشدة
١	يشعر المواطن بالثقة والأمان في تعاملاته عبر الانترنت					
٢	تعمل الدولة على تطوير البنية التحتية للاتصالات بكافة ارجائها					
٣	يوجد تشريعات وقوانين تدعم التحول الرقمي في الدولة بجودة عالية					
٤	دعم البنية التنظيمية في الدولة لتيسر خطوات التحول الرقمي					
٥	التدريب والتعليم المدرسي والجامعي على أساليب التعامل في الرقمنة الاقتصادية					
٦	إنشاء النموذج التنظيمي بما يتلائم مع تكنولوجيا المعلومات					
٧	إنشاء تطبيقات الأجهزة الذكية تيسر عمليات التحول الرقمي					
٨	دعم التوجه إلى الحكومة الإلكترونية بكافة المعاملات.					
٩	سهولة الحصول على الائتمان المصرفي عبر التعاملات الرقمية					
١٠	تدريب المواطنين على تقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي					

دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإدارة المالية
**The Role of Artificial Intelligence Systems in Enhancing the
Efficiency of Financial Management**

الباحثين

مهند سعدي غضبان

رسل عباس فاضل

وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية / قسم السياسات الاقتصادية

freemango1980m@gmail.com

Alkfagrusol@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

على مر الزمن، كان الذكاء الاصطناعي حاضراً فقط في الخيال العلمي، فتارةً ما يسلط الضوء على الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي على البشرية وجوانبه الإنسانية والاقتصادية المشرقة، وتارةً أخرى يسلط الضوء على الجوانب السلبية المتوقعة منه، و يتم تصويره على أنه العدو الشرس للبشرية الذي يعتزم تشويه الحضارة والسيطرة عليها. وإن أهمية الدراسة انطلقت كون الذكاء الاصطناعي له دور مهم في اختصار الكلفة والجهد والوقت في جميع مفاصل الحياة ، وإن ادخال أنظمة الذكاء الاصطناعي في مالية الدولة سيحقق تقدم واضح خاصة في عملية تحصيل الإيرادات وترشيد النفقات فضلاً عن انها تعكس شفافية الموازنة العامة للدولة.



وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على عدة نقاط منها استعراض اهم التجارب العربية والخليجية خاصة والاستفادة منها والبحث عن ممكنات تطبيقها وتصميم سيناريو لغرض تطبيقه في العراق وبيان اهم التحديات ونقاط الايجاب والسلب لتبني هذه الانظمة في العراق ومدى امكانية تطبيقها خاصة في مجال الادارة المالية. واستنتجت الدراسة بأن الذكاء الاصطناعي يؤدي دوراً مهماً في المالية العامة والخاصة وانعكس ذلك على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأصبح من الضروري التوجه نحو تبني هذه التكنولوجيا. وأوصت الدراسة باستمرار وزارة المالية فيما بدأت به من التوجه نحو الأتمتة وتبني أنظمة تحاكي الذكاء الاصطناعي لغرض تسهيل العمل ولتحقيق الشفافية في الإدارة المالية مع احتياج الوزارة الى برامج تدريب وبناء القدرات ومراجعة بشأن امكانية تدريب القوى العاملة المالية في هذه التكنولوجيا وفق احدث اساليب التدريب المحاكية للتطور العالمي. وايضاً ضرورة تعديل قانون الادارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ و ادخال البنود المتعلقة بالأتمتة الالكترونية في نطاق النشاط المالي.

الكلمات المفتاحية : إدارة مالية ، ذكاء اصطناعي ، استدامة مالية.

Abstract

Over time, artificial intelligence has been present only in science fiction. Sometimes it highlights the potential benefits of artificial intelligence for humanity and its bright humanitarian and economic aspects, and at other times it highlights the negative aspects expected from it, and it is portrayed as a fierce enemy of humanity who intends to distort... Civilization and its control. The importance of the study stems from the fact that artificial intelligence has an important role in reducing costs, effort and time in all aspects of life, and that the introduction of artificial intelligence systems into state finances will achieve clear progress, especially in the process of collecting revenues and rationalizing expenditures, in addition to that it reflects the

transparency of the state's general budget. The study aims to Highlighting several points, including reviewing the most important Arab and Gulf experiences in particular, benefiting from them, searching for possibilities for their application, designing a scenario for the purpose of applying it in Iraq, and explaining the most important challenges, positive and negative points for adopting these systems in Iraq, and the extent of the possibility of applying them, especially in the field of financial management. The study concluded that artificial intelligence plays an important role in public and private finance, and this is reflected in all aspects of economic, social and environmental life. It has become necessary to move towards adopting this technology. The study recommended that the Ministry of Finance continue its trend towards automation and adopt systems that simulate artificial intelligence for the purpose of facilitating work and to achieve transparency in financial management, with the Ministry's need for training and capacity building programs and a review regarding the possibility of training the financial workforce in this technology according to the latest training methods that simulate global development. . There is also the need to amend Financial Management Law No. 6 of 2019 and introduce provisions related to electronic automation within the scope of financial activity.

Keywords:Financial management, artificial intelligence, financial sustainability.

المقدمة

شهد العالم على مر العصور حدوث تغيرات في معالم الاقتصاد العالمي فأصبح استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات التكنولوجية الحديثة واقعاً يسهم في تغيير حياة البشر. وعلى الرغم من الفرص والتغيرات الإيجابية التي أحدثتها هذه التكنولوجيا؛ من تطور في أساليب الإنتاج، وزيادة الإنتاجية، وزيادة الرفاهية، وتيسير حياة المواطنين، وادخالها في مجال التعليم والصحة فضلاً عن دورها في تعزيز كفاءة الإدارة المالية

للبلدان ورفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها إلا أن هناك مخاوف لدى البعض إزاء هذه التطورات؛ نظرًا للشعور بالقلق من أثرها "اللاإنساني" نتيجة توقع حدوث معدلات بطالة مرتفعة بسبب إحلال الآلات محل العمالة، أو عدم قدرة العمالة على التأقلم مع ظروف العمل الجديدة.

وفي ضوء الأهمية التي يكتسبها التحول إلى الذكاء الاصطناعي حالياً، تهتم هذه الدراسة بتحليل الإطار النظري والمفاهيمي للذكاء الاصطناعي، ثم تتناول أهم الانعكاسات الاقتصادية للتحول المتسارع لتقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وتتناول كذلك التجربة الخليجية والتحديات التي تواجه العراق نحو التحول وطموح البلد الذي ترجم من خلال ورؤية وزارة المالية عبر خطتها الاستراتيجية وقانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ في هذا الإطار والجهود المبذولة لتطوير ريادتها في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن هذا الأساس انطلقت فكرة دراستنا والتي حاولنا من خلالها نقل معالم تجربة وليدة في المجتمعات والاقتصادات المتقدمة كما إن بعض اقتصادات المنطقة سارعت الى تطبيقها وقد خلصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي اطرت باتجاه امكانية او عدم امكانية الولوج في هذا الشكل من التكنولوجيا .

١-المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١-اهمية الدراسة:

في ظل التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال التكنولوجيا والرقمنة وادخاله في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية ، تتجلى أهمية البحث في ان تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي له دور مهم يساهم في تطور مالية الدولة وتحقيق كفاءة الاستدامة المالية وحوكمة الانفاق العام وتحسين جباية الإيرادات العامة .

٢.١-مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية الذكاء الاصطناعي وما يخلقه من أفاق في مجال الإدارة المالية إلا أن هنالك العديد من التحديات أهمها ضعف البنى التحتية والجاهزية نحو تبني هذا النظام والكوادر العاملة هي كوادر غير مؤهلة ومدرية لمحاكاة هذا النوع من التقنية.

٣.١-فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن ادخال انظمة الذكاء الاصطناعي سيسهم في رفع كفاءة تحصيل الإيرادات وترشيد النفقات فضلاً عما يوفره من شفافية في عملية اعداد واقرار الموازنة العامة الاتحادية.

٤.١-اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على عدة نقاط:

١-استعراض اهم تجارب المنطقة(دول مجلس التعاون الخليجي) والاستفادة منها والبحث عن ممكنات تطبيقها وتصميم سيناريو لغرض تطبيقه في العراق.

٢-بيان اهم التحديات ونقاط الايجاب والسلب لتبني هذه الانظمة في العراق ومدى امكانية تطبيقها خاصة في مجال الادارة المالية.

٥.١-منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في التحليل على المنهج الوصفي التحليلي.

٢- المبحث الثاني/الاطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي

١.٢- مفهوم الذكاء الاصطناعي

للذكاء الاصطناعي عدة تعاريف تناولها الكتاب والباحثين وصناع القرار كل حسب منظور وفلسفة ادارته الاقتصادية ، غير اننا انتقينا اكثر هذه التعاريف شيوعاً اذ عرف الذكاء الاصطناعي منذ بدايته عام ١٩٥٦ بأنه الذكاء الذي تبديه الآلات

والرامج بما يحاكي القدرات الذهنية وانماط عملها وهو قدرة الالة على محاكاة العقل البشري.^١

يعرف كذلك الذكاء الاصطناعي بانه عبارة عن أجهزة ونظم كومبيوتر مصممة للعمل بطريقة ذكية ويتضمن الأنماط التكنولوجية التي تحاكي الأداء البشري من خلال التعلم والتواصل الى استنتاجاتها الخاصة.^٢

٢.٢- أهمية الذكاء الاصطناعي^٣

ان هذه التقنية التي اجتاحت العالم لها أهمية بالغة من حيث:-

- ١- تقديم الخدمات المالية بكفاءة عالية
- ٢- اتخاذ القرارات الإدارية والمالية بسهولة وبأخطاء اقل.
- ٣- زيادة القدرة التحليلية للمعلومات والبيانات
- ٤- تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للأفراد والشركات وتعزيز الشمول المالي.
- ٥- قدرة الذكاء الاصطناعي على مكافحة الفساد.

اما خصائص الذكاء الاصطناعي فتتمثل بالاتي:^٤

- ١- القدرة على معالجة البيانات غير الرقمية
- ٢- المساهمة في دعم الخبرات البشرية وتعزيز رفع كفاءتها
- ٣- القدرة في التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة
- ٤- القدرة الإبداعية لهذا النظام الذي يضفيه في كافة المجالات التي يدخل فيها كالصحة والتعليم والأسواق المالية وغيرها.

^١ ريهام محمود دياب، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، العدد:٩، مجلد:٣، ٢٠٢٢، ص ٧٦.

^٢ بور غداد عبد البصير، موساوي حمزة، أهمية الذكاء الاصطناعي في التمويل البنكي للتجارة الدولية دراسة حالة OCR، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٦.

^٣ الذكاء الاصطناعي من اجل الصالح العام، مقالة متاحة على الرابط التالي:

<https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/artificial-intelligence-for-good.aspx>

^٤ بور غداد عبد البصير، موساوي حمزة، المصدر نفسه، ص٨.

٣.٢- مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي^٥

يسهم الذكاء الاصطناعي بعدة مجالات منها التعليم والصحة وفي تقوية البنى التحتية التكنولوجية كذلك في مجال الأسواق المالية والأهم من ذلك في اتخاذ القرارات المالية للدولة عبر مآليتها العامة، أي يسهم في تقليل الأخطاء الإدارية في عملية صنع واتخاذ القرار الإداري والمالي ويساعد في أداء المهام الروتينية والمتكررة ويسمح الذكاء الاصطناعي بتعلم البيانات ومعالجة المعلومات والمشكلات فيدخل الذكاء الاصطناعي كذلك في تقييم المخاطر واتخاذ القرارات وإجراء التنبؤات.

يمكن تلخيص مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في المالية العامة للدول وكالاتي:

١- **تحسين عمليات التجميع والإفصاح عن البيانات المالية:** للذكاء الاصطناعي دور مهم في تحسين جمع وتحليل البيانات المالية الحكومية بطرق أكثر دقة وفعالية و هذا يمكن أن يساعد في تقديم تقارير مالية دقيقة وشفافة.

٢- **التنبؤ بالإيرادات والنفقات:** يمكن للذكاء الاصطناعي استخدام نماذج تنبؤية لتقدير الإيرادات والنفقات المستقبلية للحكومة هذا يساعد في التخطيط المالي واتخاذ قرارات ميزانية أفضل.

٣- **المراقبة المالية:** يستخدم الذكاء الاصطناعي لغرض مراقبة الإنفاق الحكومي والكشف عن أي أنشطة غير مشروعة أو احتيال مالي.

٤- **تحسين تحصيل الضرائب:** للذكاء الاصطناعي دور في مساعدة الحكومة على تحسين تحصيل الضرائب من خلال تحليل بيانات الضرائب والكشف عن التهرب الضريبي.

٥- **تحسين إدارة الديون:** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة الديون العامة بشكل أفضل من خلال تطوير استراتيجيات إعادة هيكلة الديون وتقليل تكاليف الفائدة.

^٥ حازم اشرف ، دور الذكاء الاصطناعي في الإدارة المالية والتحليل المالي ، المركز التعليمي لإدارة الأعمال ، المقال متاح على الرابط التالي: <https://www.daftra.com/hub>

٦- **تحسين الشفافية ومكافحة الفساد:** تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لزيادة شفافية العمليات المالية الحكومية والحد من الفساد من خلال تتبع ومراقبة النشاطات المالية بشكل فعال.

٧- **تحسين توجيه السياسات الاقتصادية:** للذكاء الاصطناعي دور في مساعدة الحكومة من خلال القيام بعمليات تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه السياسات الاقتصادية بناءً على تحليلات دقيقة.

٨- **إدارة الأزمات المالية:** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالأزمات المالية المحتملة واتخاذ إجراءات احترازية للتعامل معها.

٩- **تحسين خدمات المواطنين:** يستخدم الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات الحكومة المقدمة للمواطنين، مثل توفير التحاسب الضريبي عبر الإنترنت وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية.

١٠- **يستخدم النظام لتحليل المخاطر المالية.**

و تجدر الإشارة إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المالية العامة يمكن أن تكون مفيدة لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء المالي للدولة، ولكنها تتطلب أيضاً اهتماماً بالأمان والخصوصية والشفافية لضمان استخدامها بطرق مسؤولة وفعالة.

٤.٢- **الفرص والتحديات التي تواجه أنظمة الذكاء الاصطناعي^٦**

الذكاء الاصطناعي نظام ذكي يوفر فرص ممتازة للموظفين واصحاب القرار المالي للعمل واتخاذ القرار ويبني على قاعدة متينة من المعلومات والبيانات المتاحة ويمكن ابراز بعض الفرص التي يوفرها وهي :-

١- **رفع كفاءة ودقة التوقعات المالية المستقبلية:** يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين التنبؤ بالمصاريف والإيرادات المستقبلية، مما يسمح بإعداد ميزانيات دقيقة وتوجيه

^٦ هبة عبد المنعم ، محمد إسماعيل ، الانعكاسات الاقتصادية للثورة الصناعية الرابعة الذكاء الاصطناعي ، صندوق النقد العربي، العدد: ٧٨، ٢٠٢١، ص١٦.

الاموال بكفاءة .ويمكن للذكاء الاصطناعي مراقبة الاحتياجات المالية بشكل مستمر والتنبؤ بالمشكلات المحتملة في وقت مبكر مما يساعد في تجنب الهدر المالي.

٢- **التلقائية في المهام المكررة:** الذكاء الاصطناعي يستطيع أتمتة المهام المالية المكررة مثل معالجة الميزانيات والتحقق من البيانات وبذلك يقلل من الحاجة إلى اليد البشرية ويقلل تكلفة الأمور المتكررة.

٣- **تقليل الأخطاء:** النظم الذكية يمكن أن تكون دقيقة وتقلل من الأخطاء البشرية، مما يمنع تكاليف إصلاح الأخطاء والفوائد ذات الصلة.

٤- **تحسين التنفيذ الضريبي:** يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة وزارة المالية في تحسين تنفيذ السياسات الضريبية وجمع الإيرادات بكفاءة أكبر.

اما فيما يتعلق بالتحديات فتكون كالآتي :-

١- نقص البيانات: قد تكون البلدان وخاصة النامية تفتقر إلى كميات كافية من البيانات لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، مما يقلل من دقة وفعالية هذه الأنظمة.

٢- نقص التمويل: تبني التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي يتطلب استثمارات ضخمة، وان عدم وجود تخصيص كافٍ لاستثمار في هذا المجال يكون حاجزاً لتبني هذا النظام.

٣- نقص الكفاءات: ان النقص في المهارات والكفاءات المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي، هو احد اهم التحديات فلا بد من تطوير القوى العاملة المتخصصة.

٤- التحديات الأخلاقية: تطوير واستخدام التكنولوجيا بشكل أخلاقي يمثل تحدياً، أذ يجب توجيه الجهود نحو ضمان تطبيق مبادئ الأخلاق في الذكاء الاصطناعي ، اي لابد من توعية العاملين من خطر الممارسات غير الاخلاقية كاختراق هذه الانظمة ولابد من وضع قوانين تجرم هذه الافعال أذ ان مبدأ الثواب والعقاب يكون حافزاً.

٥- البنية التحتية التكنولوجية: غالبًا ما تكون البنية التحتية التكنولوجية غير كافية مثل نقص بأمداد الكابلات الضوئية وضعف التجهيز ، مما يجعل من الصعب تبني هذه التكنولوجيا.

٦- التوجيه السياسي والقانوني: يجب وضع إطار تنظيمي وسياسي يساعد على دعم تنمية الذكاء الاصطناعي وتوجيهه بشكل صحيح .

وان تجاوز هذه التحديات يتطلب تعاون دولي، توجيه الاستثمارات اللازمة، وتقديم الدعم في مجال التدريب ونقل التكنولوجيا لدعم تقدم البلد في مجال الذكاء الاصطناعي.

٥.٢- تجربة مجلس التعاون الخليجي في الذكاء الاصطناعي واثره على الإدارة المالية

اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي موقفًا استباقياً تجاه الاستثمار في الذكاء الاصطناعي واعتماده اذ يتمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانات اقتصادية هائلة على مستوى هذه الدول ، فمن المتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي بمبلغ ١٥.٧ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠ و ٣٢٠ مليار دولار في اقتصاد الشرق الأوسط على وجه الخصوص أي بما يعادل (١١% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ولما كانت هذه الدول ذات اسبقية في تحقيق التنمية الظاهرية والسير في ركب العولمة والتطور والانفتاح نحو التكنولوجيا ، ومن هذا المضمار فأن تحليلنا سيذهب في التحري عن واقع الظاهرة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وعلى النحو الاتي :-

١.٥.٢- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة

تمثلت تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في اطلاق استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، واستراتيجية النقل المستقل، كما عيّنت دولة الإمارات أيضاً أول وزير للذكاء الاصطناعي في البلاد بعد تقديرها بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم

بمبلغ ١٨٢ مليار دولار أمريكي في الاقتصاد بحلول عام ٢٠٣٥. وتهدف المبادرة الإماراتية إلى تحسين الأداء الحكومي وخلق ثقافة مبتكرة وبيئة أعمال منتجة. في حين يعدّ دمج الذكاء الاصطناعي في نسيج المجتمع بأكمله إحدى الركائز الأساسية لأهداف مئوية الإمارات ٢٠٧١ الأوسع، التي تهدف إلى تمهيد الطريق لدولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح واحدة من أفضل البلدان وأكثرها إبداعاً على مستوى العالم خلال العقود الخمسة القادمة ، مع لحاظ انعكاس هذه الرؤية على موازنة العامة للدولة خاصة في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ اذ حققت الدولة فائض في الموازنة العامة وان الضرائب تساهم بنسبة كبيرة من الإيرادات بنسبة ٧٩% بسبب استخدام أنظمة متطورة في جباية الضرائب وبوابات الكترونية فضلاً عن وجود الحكومة الالكترونية نتيج حكومة دولة الإمارات أكثر من ٦,٠٠٠ خدمة اتحادية ومحلية عبر الإنترنت، وتوفر منها حوالي ١,٩١٣ خدمة رقمية اتحادية تشمل خدمات (إجرائية ، معلوماتية ، تجارية ،اجتماعية ، انضباطية) ^٧.

٢.٥.٢ - تجربة المملكة العربية السعودية

وفي المملكة العربية السعودية، تم إعداد استراتيجية التحول الوطني لرؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تم تحديد التحول الرقمي فيها كعامل تمكين رئيسي، اعتمدت الاستراتيجية على رؤية مفادها (السعودية، العمق العربي والإسلامي. قوة استثمارية رائدة. ومحور ربط للقارات الثلاث) ووضعت برامج لتحقيق هذا الرؤية وهذه البرامج جميعها تستند الى الرقمنة والذكاء الاصطناعي في جميع محاورها (الاقتصاد المزدهر، الوطن الطموح) فكانت من اهم هذه البرامج ^٨:

أ- برامج صندوق الاستثمارات العامة والذي يهدف إلى تعزيز دور الصندوق كونه المحرك الفاعل خلف تنوع الاقتصاد في المملكة، وتطوير قطاعات استراتيجية محددة

^٧ وزارة المالية لدولة الامارات، الميزانية العامة الاتحادية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٦، متاحة على الرابط التالي:

[/https://mof.gov.ae](https://mof.gov.ae)

^٨ المنصة الوطنية الموحدة، رؤية السعودية ٢٠٣٠، السعودية، متاحة على الرابط التالي:

[/https://www.vision2030.gov.sa/ar](https://www.vision2030.gov.sa/ar)

من خلال تنمية وتعظيم أثر استثمارات الصندوق، ويسعى لجعله من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، فضلاً عن تأسيس شركات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي.

ب- برنامج الاستدامة المالية ويمثل برنامج تحقيق التوازن المالي الذي اقر في نهاية العام ٢٠١٦، آلية للتخطيط المالي متوسط المدى لاستدامة وضع المالية العامة وتحقيق ميزانية متوازنة. وقد ساهم البرنامج منذ انطلاقه في تأسيس منظومة وأدوات مالية قادرة على التأثير والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات والتحولات على المستوى المالي والاقتصادي لتحقيق إصلاحات هيكلية تواكب متطلبات مرحلة التحول، كما ساهم البرنامج في تعزيز الضبط المالي وتطوير المالية العامة من خلال إنشاء عدة كيانات.

ج- برنامج تطوير القطاع المالي و يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي، وتندرج تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي عدة قطاعات فرعية مثل البنوك والتأمين والاستثمار وأسواق الأسهم والدين.

انعكست رؤية السعودية ٢٠٣٠ بشكل واضح وكبير جداً في عدة مجالات أهمها انخفاض معدل البطالة بين الشباب لان الحداثة وأنظمة الذكاء اختلقت لهم وظائف جديدة وسمحت لهم بالمشاركة مما أدى الى انخفاض معدل البطالة بين النساء اذ انخفض بمعدل ٤.٢% والرجال بمقدار ٩% في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ .

اما فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة فيلاحظ ان موازنة عام ٢٠٢٣ اخذت ببرامج تطوير القطاع المالي والاستدامة المالية محققة بذلك فائض مخطط في الموازنة بمقدار ١٦ مليار ريال ومعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي ٣.١% ، ووجهت المملكة نفقاتها في البنى التحتية لكافة القطاعات وباستخدام أنظمة الذكاء

الاصطناعي في الزراعة وقطاع المياه والكهرباء ووفرت ما يقارب ٤٠ ألف فرصة تدريبية للكوادر الوطنية ضمن مبادرة مهارات المستقبل لتنمية المهارات الرقمية، وذلك بنهاية العام ٢٠٢٣ ، و قطاع التجارة وفي هيكلة الدين العام للمملكة وفق انظمة إدارية ذكية في تحليل هيكل الديون والعمل على تسديدها.

ويلاحظ ارتفاع الإيرادات غير النفطية خاصة إيرادات الضريبية من ضرائب الدخل وتليها الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والضرائب على السلع والخدمات وضرائب أخرى فأسهمت بما يقارب ٤٣% من الإيرادات الكلية وان الية استحصال الإيرادات الضريبية وفرض أنواع جديدة من الضرائب تم عن طريق المنصة الرقمية (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) التي تجمع بوابات الكترونية لدفع الضرائب الدخل والقيمة المضافة والضرائب الجمركية وهي احد المنصات التي تعتمد على الحوسبة والتخزين السحابي كنظام ذكاء اصطناعي.

٣.٥.٢ - تجربة دولة قطر

في قطر فقد وضعت رؤية عبر استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي والتي تمثلت بنشر الذكاء الاصطناعي في جميع نواحي الحياة والاعمال والحكومة للانتقال بسلاسة نحو مستقبل قائم على الذكاء الاصطناعي واستندت قطر في رؤيتها على ركائز اقتصادية ، اجتماعية ، بشرية ، بيئية.^٩

ويمكن ان نرى ذلك الانعكاس على الموازنة العامة للدولة اذ حققت قطر فائض في موازنتها العامة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ قدره (١٠) مليار ريال قطري وحدث نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢.٧% ويعزو ذلك الفائض والنمو الى ارتفاع عوائدها غير النفطية المتأتية من بطولة كأس العالم فيفا ٢٠٢٢ التي أقيمت في قطر والذي يوضح انعكاس أداء الذكاء الاصطناعي الذي دخل في الميدان الرياضي من خلال تسهيل مهمات اللوافدين الأجانب الى أراضيها عن طريق استخدام

^٩ معهد قطر لبحوث الحوسبة ، استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي ، جامعة حمد بن خليفة ، قطر ، ٢٠٢٠ ، ص٣.

الأجهزة الذكية في المطارات كونها المنفذ الجوي المتطور الذي يستخدم أنظمة ذكية تسهل حركة وإجراءات الوافدين بكل يسر وسهولة فضلاً عن استخدام الأجهزة والآلات المتطورة في عملية تطوير وخلق بنى تحتية متينة للملاعب المستخدمة والفنادق التي اقيمت على الأراضي القطرية ، والسبب الاخر هو ارتفاع ضريبة الدخل على الشركات وطرق تحصيل جبايتها مما اسهم بنمو هذه الإيرادات بنسبة ٢.٢ % ، ، كذلك يمكن الإشارة الى جزئية مهمة جداً وهو استخدام قطر للنافذة الموحدة والتي تدعى (بوابة النديب) وهي نافذة موحدة للتخليص الجمركي ويعد من ضمن أنظمة الذكاء الاصطناعي وهدفها تسهيل معاملات التخليص الجمركي ، وتوفر هذه النافذة دليل للمستخدم في كافة المجالات أي يوفر الوقت ايضاً للمستخدمين دون البحث عن الية وتعليمات من جهات أخرى او يستلزم حضورهم للجهة المعنية أي قامت قطر بحوكمة إدارية عبر الذكاء الاصطناعي فبلغ عدد مستخدمين هذه النافذة ٢٦٣٠ مستخدم وهذا بالتأكيد يساهم في رفع كفاءة تحصيل الضرائب الجمركية.

نعلل سبب اختيارنا لهذه الدول الثلاث المشار اليها كونها تصدرت المراكز الاولى من حيث جاهزيتها للذكاء الاصطناعي، ومن خلال أعلاه يمكن طرح بعض مؤشرات الذكاء الاصطناعي التي تم اعدادها وتشخيصها في دول مجلس التعاون الخليجي والمتعلقة بتطوير الذكاء الاصطناعي وكالاتي:

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الرئيسية المتعلقة بتطوير صناعة الذكاء الاصطناعي وسوقه في دول مجلس التعاون الخليجي
نسبة مئوية%

الدولة	مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي	الترتيب في مؤشر الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي
البحرين	٥٤.٧٤٩	٤٣	٠.١	٣٨.٤٧
عمان	٥٢.٠٩٩	٤٨	٠.١٧	٧٦.٣٣

قطر	٥٦.٧٨	٣٧	٠.٤٧	١٤٦.٣٧
السعودية	٥٦.٢٢٦	٣٨	٠.٠٧	٧٠٠.١٢
الامارات	٧٢.٣٩٥	١٦	٠.٧	٤٢١.١٤
الكويت	لا ينطبق	لا ينطبق	٠.٣	١٣٦.٢٠

المصدر: PWC, The potential impact of AI in the Middle East ,2018

من الجدول أعلاه يلاحظ بان دولة الامارات جاءت بالمرتبة الأولى بمؤشر الجاهزية الذكاء الاصطناعي بمقدار (٧٢.٣٩٥) ويضم هذا المؤشر المركب ثلاث ابعاد هي الحوكمة والبنية التحتية والابتكار حظيت الامارات بالمرتبة الأولى لكونها تمتلك حوكمة وبنية تحتية من البيانات والمعلومات كما لديها عدة مراكز للبحث والتطوير والذي انعكس وبشكل واضح في جميع ركائز الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذا ما ترجمته موازنتها العامة في الأعوام السابقة ولعام ٢٠٢٣ ايضاً، تليها بالمرتبة الثانية المملكة العربية السعودية في هذا المؤشر بمقدار (٥٦.٢٢٦) ومن ثم قطر بالمرتبة الثالثة بفارق صغير وبمقدار (٥٦.٧٨).

اما بالنسبة لدولتي البحرين وعمان فأنها اخذت المراتب المتأخرة عن الدول الثلاثة كون جاهزيتها اقل قد ترجع الاسباب لضعف البنى التحتية او ما شاكل ذلك اما دولة الكويت فان جميع المؤشرات لا تنطبق عليها وهي خارج التصنيف آنذاك ويرجع ذلك لأسباب مالية وإدارية بالرغم من تبنيها لاستراتيجية الذكاء الاصطناعي وتنوي تطبيقها في مفاصل التعليم والصحة الا انها مازالت متراجعة .

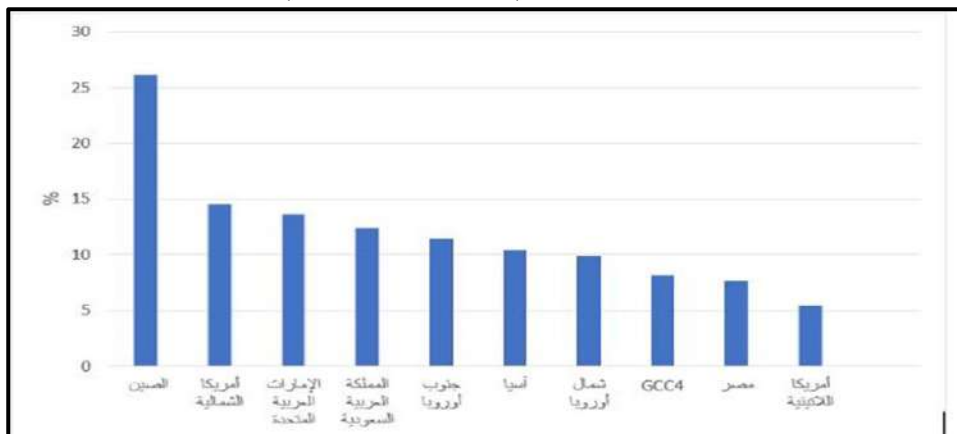
فيما يتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر مهم جداً اعتمدته صندوق النقد الدولي والذي اخذت به دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة التي تتمتع بنسبة انفاق مرتفعة على البحث والتطوير لكونه مولد للنمو ومؤشر مهم نستدل به على وجود تنمية المستدامة حظيت قطر بالمرتبة الأولى من حيث الانفاق بمقدار (٠.٤٧%) من الناتج المحلي تليها عمان بالمرتبة الثانية (٠.١٧%) تليها الامارات بمقدار (٠.٧%) أي ان هذه الدول لديها ما يكفي للإنفاق

على البحث والتطوير او تتبع استراتيجية زيادة الانفاق على البحث والتطوير وهذا ما انعكس واضحاً على الناتج المحلي الإجمالي .

في الشكل (٢) يوضح ترتيب المملكة العربية السعودية والامارات بين صفوف دول العالم بحلول عام ٢٠٣٠ في الذكاء الاصطناعي وكالاتي:

شكل رقم (٢)

ترتيب الدول العربية بين دول العالم في الذكاء الاصطناعي



المصدر: PWC, The potential impact of AI in the Middle East, 2030

ان رؤية دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات بانها ستكون في الصفوف المتقدمة ما بين دول أوروبا وأمريكا والصين من المتوقع أن تستفيد المملكة العربية السعودية إلى أقصى حدّ من التحرك نحو الذكاء الاصطناعي بمساهمة متوقعة تبلغ ١٣٥.٢ مليار دولار أمريكي في اقتصادها. وستستفيد دولة الإمارات العربية المتحدة بدورها من مساهمة قدرها ٩٦.٠ مليار دولار أمريكي، بينما من المتوقع أن تشارك الدول الأربع المتبقية في نمو إجمالي قدره ٤٥.٩ مليار دولار أمريكي. وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، ستكون مساهمة الذكاء الاصطناعي في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأعلى بنسبة ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

الذكاء الاصطناعي في العراق.... ما بين الواقع والطموح

١.٣- تحليل واقع الذكاء الاصطناعي في العراق وتأثيره في القطاع المالي:

بعد عام ٢٠٠٣ انفتح العراق على العالم وعلى التكنولوجيا والتطبيقات الحديثة الا انه مازال متأخراً لليوم بسبب عدة عوامل وتحديات يتم ذكرها لاحقاً ، جاء العراق ضمن تصنيفه بين الدول العربية بمراتب متأخرة كذلك الحال بتصنيف مرتبته بين دول العالم حظي بالمراتب الأخيرة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول ادناه:

الجدول (٢) يوضح جاهزية البلدان العربية للذكاء الاصطناعي

الدولة	مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي(من ١٠٠ نقطة)	الترتيب العالمي من اصل ١٧٢ دولة	الترتيب على مستوى الدول العربية
الامارات	٧٢.٤	١٦	١
قطر	٥٦.٧	٣٧	٢
السعودية	٥٦.٢٣	٣٨	٣
البحرين	٥٤.٧٥	٤٣	٤
عمان	٥٢.١	٤٨	٥
الكويت	٥٠.٦١	٥٤	٦
مصر	٤٩.١٩	٥٦	٧
تونس	٤٤.٣٩	٦٩	٨
الاردن	٤١.٧٦	٧٩	٩
المغرب	٣٦.٤٢	٩٩	١٠
لبنان	٣٥.٩١	١٠١	١١
العراق	٣٣.٨٨	١١٦	١٢
الجزائر	٣٣.٤٧	١١٨	١٣
جيبوتي	٣١.٠١	١٣٤	١٤
موريتانيا	٢٩.٤٢	١٤٩	١٥
السودان	٢٦.٣٥	١٥٨	١٦
سوريا	١٩.٣٣	١٧١	١٧

اليمن	١٩٠٧	١٧٢	١٨

Source: oxford insight and international development center, (2020), Government A
Readiness, Available at [http://www.oxfordinsights.com/government-ia-readiness-](http://www.oxfordinsights.com/government-ia-readiness-index-2020)
index-2020

اذ يلاحظ من الجدول أعلاه بأن مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي وصنف من ١٠٠ نقطة بلغ مؤشر العراق ٣٣.٨٨ من ١٠٠ نقطة أي يقع ترتيبه من بين ١٧٢ دولة بالمرتبة ١١٦ وهي مرتبة متأخرة وترتيبه ضمن ١٩ دولة عربية حظي بالترتيب ١٢ يرجع هذا لعدة أسباب منها ضعف البنى التحتية وجود اختلالات في الاستقرار السياسي فضلاً عن قلة التخصيصات الموجهة لأغراض التحول الرقمي ويصاحبه الفساد المالي المستشري بمفاصل الدولة كل هذه العوامل مجتمعة أدت لحصول العراق على المراتب المنخفضة ضمن التصنيفات العالمية والعربية.

كان لجائحة كورونا تأثير بالغ على القطاع المالي العراقي، الذي كان يعتمد اعتماداً كبيراً على "النقد الكاش". سجل العراق في عام ٢٠١٩ معاملات بقيمة ٦٣٠ مليون دولار أمريكي عبر مدفوعات نقاط البيع المتنقلة، في حين ارتفع هذا الرقم في عام ٢٠٢٠ إلى ١٨.١ مليار دولار أمريكي^{١٠}.

مهدّ الوباء الطريق للمعاملات غير النقدية، لكن لسوء الحظ، لم يتلقَ هذا القطاع بعدُ الاهتمام اللازم، إذ لم تُصدر قوانين محددة لتنظيم مجال التكنولوجيا المالية. لكن البنك المركزي العراقي باشر في عام ٢٠٢٣ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٠٤٤) لسنة ٢٠٢٣ المتضمن تقديم خدمات الدفع الإلكتروني في القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز هذا الاتجاه ويمكن ملاحظة عدد الصرافات الآلية المنتشرة في البلد ووفق إحصائية اعدّها البنك المركزي العراقي وكالاتي :

الجدول (٢)

^{١٠} Digital transformation in Iraq : mobile and web applications solutions and timelines, business landscape magazine , 10 ,2021,p.26.

عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢)

Date	Value
12/31/2017	656
12/31/2018	865
12/31/2019	1,014
12/31/2020	1,340
12/31/2021	1,566
12/31/2022	2,223

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الرقابة على المصارف ، قسم أنظمة المدفوعات .
يلاحظ من الجدول ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي على مدى السنوات اللاحقة بسبب اعتماد مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة واتجاه القطاع الخاص نحو العمل بأنظمة المدفوعات الرقمية وهي جزء مهم جداً ويمكن تسميتها بالنقلة النوعية نحو تبني أنظمة حديثة تحاكي الذكاء الاصطناعي لاحقاً وهذا ما ينعكس على حوكمة المدفوعات النقدية والانفاق العام وقدرة الدولة على جباية الإيرادات بنفس الآلية وسيتم الإشارة إليها لاحقاً.

في عام ٢٠٢٠، كانت "نيو" أول جهة إصدار لبطاقات الدفع الرقمية تعمل في العراق. في وقت لاحق، حذًا العديد من الآخرين حذو هذه الشركة. ويبرز "كي كارد" و"سويج" الآن كبديلين للأنظمة المصرفية الأساسية، وهو خيار لم تُوفّرهُ بعدُ البنوك الوطنية التقليدية التي عفا عليها الزمن في العراق. قدمت "آسيا باي" و"زين كاش" خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق في عام ٢٠١٥. بينما تعمل شركة Wayl في مجال التسديد لتجار وسائل التواصل الاجتماعي والعاملين لحسابهم الخاص (freelancers)، وتوفّر للبائعين خدمات شراء رقمية وواجهة دفع للعملاء.

٢.٣ - التحديات التي تواجه تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في العراق

دخل الذكاء الاصطناعي كأحد الأنظمة التكنولوجية المهمة في تطوير كافة الجوانب الحياتية أي في مجال التعليم والصحة والإدارة المالية والبيئة، فالعراق ليس بمعزل عن هذا التطور الا انه دائما ما يدخل متأخرا في مارثون التطور والانفتاح نتيجة لعدة

عوامل وبالأحرى يمكن تسميتها بالتحديات التي يواجهها البلد في سبيل التقدم في هذا المجال وكان من ابرزها :^{١١}

١- **نقص البيانات وعدم دقتها:** المشكلة الازلية في العراق ان البيانات التي تصدرها الوزارات المعنية هي بيانات تكون غير دقيقة وغير موحدة فضلاً عن غياب القاعدة الضخمة للبيانات الموحدة لجميع أجهزة الدولة واخفاء بعض البيانات عمداً أي عدم وجود بيانات موثقة .

٢- **الامن السيبراني :** الامن السيبراني هو ممارسة حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية التي هدفها الوصول الى المعلومات الحساسة المتعلقة بالأمن القومي للدولة والوصول لبيانات المستخدمين والتي غالباً ما تستخدم لأغراض الابتزاز ، شرع العراق لا صدار استراتيجية الامن السيبراني والذي يحتوي على مفاهيم والاهداف الاستراتيجية للأمن السيبراني ورؤية الدولة من خلاله وشرع مسودة قانون الامن السيبراني ووضع تحت انظار المشرعين العراقيين الا انه لآن لم يتم المصادقة على قانون الامن والجرائم المعلوماتية الذي يعد ركيزة أساسية لحماية المعلومات والبيانات من التلاعب والتزوير والابتزاز

٣- **ضعف البنى التحتية :** لوجود لقاعدة بيانات موحدة لجميع المؤسسات الدولة المالية والأمنية والصحية .. الخ ، وصعوبة الوصول لها فضلاً عن عدم وجود كوادر مؤهلة لغرض تعزيز وبناء قاعدة متينة من البنى التحتية وان وجدت هذه الكوادر فهي الا ان لم تأخذ فرصتها .

^{١١} باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي ٢٠٢١ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص٩.

٤- **الامية الرقمية:** لازالت هنالك اعداد هائلة بين فئة المستهلكين لا يمتلكون القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وان وجدت فهي منخفضة لدى البعض .

٥- **القبول الوظيفي :** يفترض العديد من الموظفين أن وجود التكنولوجيا سيجعلهم غير مُجدين ولا حاجة لهم. وهذا التخوف معقول ومنطقي، إذ إنّ سوق التوظيف بشكل عام يبتعد عن الوظائف التي تتطلب مهارات سهلة وبسيطة وعن المهام ذات المحتوى العالي الروتين التي يمكن أتمتها.

٦ - **مهارات رأس المال البشري:** يتمثل أحد التحديات الخاصة في تكييف القوى العاملة مع متطلبات المهارات الحديثة. ترتبط أهم المهارات التي يجب اكتسابها في الغالب بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وخاصة مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تتفاقم هذه المشكلة بسبب التقدم التكنولوجي شديد السرعة في مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لدرجة أن امتلاك المهارات الحديثة في هذه المجالات نادرٌ دائماً.

٣.٣- المرجعيات الوطنية الداعمة لمسار الذكاء الاصطناعي

١- **قانون الإدارة المالية :** هو مجموعة القواعد والإجراءات التي تتعامل بشكل امثل مع الموارد المالية للمؤسسات الحكومية لتحقيق أهدافها أي الحصول على الموارد او التمويل اللازم وكيفية العمل بهذه الموارد وتوجيهها وادارتها .

فوضع قانون الإدارة المالية العراقي برقم تشريعي ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والذي جاء تعديلاً على قانون الإدارة المالية لسنة ١٩٩٧ والذي يتضمن كيفية اعداد وإقرار الموازنة وتنفيذها وهيكله الدين العام وإدارة العوائد النفطية لكن القانون لم يقف عند عام ٢٠٠٤ فوضعت السلطة التشريعية تعديلات لهذا القانون واصبح القانون النافذ الحالي هو قانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ يحتوي هذا القانون على ١٠ فصول تتألف من التعاريف واعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة ثم الرقابة والتدقيق وإدارة العوائد النفطية

والقروض والضمانات واخيراً الموازنات الممولة ذاتياً وصلاحيات شطب الديون والموجودات ومن ثم الشفافية ، وضع القانون لغرض تنظيم القواعد والإجراءات التي تحكم الإدارة المالية والمحاسبية في مجال التخطيط والإعداد والتنفيذ والرقابة والتدقيق للموازنة العامة الاتحادية وتوجيه جميع الإيرادات الاتحادية إلى الخزينة العامة لتغطية الإنفاق العام وتحديد ارتباط وحدات الرقابة الداخلية من الناحيتين الإدارية والفنية ووضع الآليات المتعلقة بتنفيذ الموازنات والتزام كل جهة منفذة وتحديد مسؤولية وزارة المالية في مرحلة التنفيذ اضافة الى تحديد مواعيد معينة لتقديم موازين المراجعة والحسابات الختامية والالتزام بمبادئ الموازنة (شفافية الموازنة وشمولية الموازنة ووحدة الموازنة وسنوية الموازنة) عند تهيئة وتنفيذ الموازنة العامة الاتحادية والأمور المتصلة بها وبما يضمن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي وتعزيز تخصيص موارد الموازنة وتحسين كفاءة وفعالية الإنفاق وضمان إدارة النقد على النحو الأمثل وتحسين نوعية معلومات الموازنة المقدمة الى مجلس النواب والى الجمهور.^{١٢}

لكن من المآخذ على هذا القانون بانه لا يولي اهتماماً بالرقمنة المالية خاصة بأن معظم فصوله كإعداد الموازنة وتنفيذها وإدارة العوائد النفطية والرقابة وغيرها تدخل ضمن الحوكمة الالكترونية التي تستطيع من خلالها الوزارات والمؤسسات ان تعمل بها لغرض اعداد موازنتها التخطيطية والاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي التي تحاكي العقل البشري ان تنظم عمل هذه المواد بشكل كفوء مما يسرع في تنفيذ مواد القانون فضلاً عن اكتساب هذه المؤسسات المزيد من الوقت وتقديم موازنتهم وإدارة عوائدهم بشكل كفوء وتحصيلها وهيكله ديونهم بشكل سليم.

وعليه من المتداول في الأوساط المالية بان هنالك مناقشات حول تعديل هذا القانون وهو ما يتطلب من المشرع ان يدخل الرقمنة في القانون لأجل معالجة الفجوات

^{١٢} جريدة الوقائع العراقية ، قانون الإدارة المالية المعدل رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ ، العدد: ٤٥٥٠ ، بغداد ، ٢٠١٩ ، صفحات متفرقة.

التكنولوجية ومحاكاة التطور الحاصل ومواكبة الدول التي تعتمد هذه الأنظمة في ادارتها المالية.

٢- **الخطة الاستراتيجية (٢٠٢٣-٢٠٢٥) :** أعدت هذه الخطة من قبل فريق متخصص برئاسة معالي وزير المالية وكان الهدف من هذه الخطة هو تقويم السياسة المالية وتعزيز الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية ، تضمنت خطة السياسة المالية كل ما يتعلق بتحسين الإدارة المالية والانضباط المالي وتطوير الية إدارة الحسابات الحكومية بما يخدم سهولة الرقابة على المال العام وبناء شبكة كاملة من الأنظمة الشاملة التي ستعمل عليها اغلب دوائر وزارة المالية بما يتلائم مع متطلبات التنمية الوطنية الذي سينعكس على مستوى معيشة المواطنين والذي سيكون لائقاً بهم وهو احد اهداف التنمية المستدامة التي يسعى العالم لتطبيقها للارتقاء بدولهم وبمعيشتهم نحو الأفضل وتلبية متطلباتهم في ظل وجود الأنظمة التكنولوجية المتطورة.^{١٣}

انطلقت الاستراتيجية من البيان العام لرؤية الوزارة لثلاث أعوام قادمة وهو (انتهاج سياسة مالية كفوءة تضمن الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج وتحفز الوزارات والقطاعات الإنتاجية والخدمية مما يرفع مستوى النمو ويحقق متطلبات التنمية المستدامة في ظل التحديات التي تواجهها).

وضعت الخطة الاستراتيجية خمسة اهداف رئيسية تمثلت بالاتي:

- ١- اعداد موازنة عامة لثلاث سنوات شاملة للمتطلبات
- ٢- مراقبة تنفيذ بنود الموازنة العامة وفقاً للقانون.
- ٣- رسم سياسة الإصلاح لمفاصل القطاع المالي وفقاً لمبادئ الشفافية والحد من الفساد.
- ٤- تعديل التشريعات والقوانين النافذة.
- ٥- حوكمة الإجراءات المالية والتطوير المؤسسي.

^{١٣} وزارة المالية ، الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ ، العراق ، بغداد ، غير منشورة، ٢٠٢٣ ، ص ٣.

مع ملاحظة ان لكل هدف اهداف فرعية ووسائل تطبيق هذا الهدف، تضمنت الأهداف وسائل عدة لكن معظمها تصب في رؤية الوزارة نحو التوجه لتطبيق وتبني أنظمة الذكاء الاصطناعي خاصة فيما يتعلق بتعظيم الإيرادات غير النفطية كزيادة الإيرادات الضريبية والتي تكون من مسؤولية الهيئة العامة للضرائب وتقليص الإعفاءات مع زيادة الإيرادات الجمركية والتي تقع ضمن مسؤولية الهيئة العامة للكمارك .

الا ان في الآونة الأخيرة شهدت تشكيلات الوزارة البدء بتنفيذ اهداف ورؤية الخطة فعزمت وزير المالية بتوجيه دوائر الوزارة للتحويل نحو والزامهم بداية نحو تبني أنظمة الدفع الالكتروني (pos) وتم تطبيقه في تشكيلات الوزارة ، وكمثال حي "الهيئة العامة للضرائب" وتعاقدت الوزارة وبالاتفاق مع الهيئة بعقد شراكة مع شركة المانية تعهدت بتحويل نظام العمل في الهيئة العامة للضرائب بكافة فروعها والانتقال من العمل التقليدي الى العمل الالكتروني عبر منصات رقمية وحصر بيانات المكلفين في قاعدة معلوماتية رقمية واسعة لغرض تسهيل معاملات المكلفين وحصر المعاملات بشكل الكتروني لتسهيل الإجراءات ولتحقيق شفافية التعامل المالي وتقليل مظاهر الفساد المالي مع حصر الإيرادات الضريبية وزيادتها.

اما فيما يتعلق بالهيئة العامة للكمارك فأنها عملت برؤية الوزارة وتطبيقاً للمنهج الحكومي اطلقت "منصة التصريحة الالكترونية المطور" وجاء ذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المرقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٨ ، ا لحين العمل كلياً بنظام الاسيكودا .

اما بالنسبة للقطاع المصرفي وبالتحديد المصارف الحكومية وفي مقدمتهم مصرف الرافدين فإنه يمتلك الأنظمة الرقمية التي يتعامل بها وبما يحقق النظام المصرفي الشامل الا ان كواده تحتاج الى التدريب والتطوير عبر دخولهم في برامج تطويرية لغرض الارتقاء بعمل القطاع المصرفي الحكومي وتسهيل التعاملات المالية.

واشارت الخطة الاستراتيجية الى تبني نظم TSA نظام حساب الخزينة الموحد و IFIMS نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية ضمن خطتها وتنفيذا لماء جاء في البرنامج الحكومي وتم عقد العديد من الاجتماعات حول وضع اليات وتطوير الكوادر لغرض تبني هذه الانظمة التي ستسهل من عمل الوزارة والتشكيلات المرتبطة بها ، نعد هذه الخطوة هي الاولى اذا ماطبقت فهي ستخلق ارضية خصبة للتوجه نحو تبني انظمة ذكاء اصطناعي تحاكي التطور الحاصل في العالم.

ولابد من الإشارة الى ان احد الأهداف الفرعية لهذه الاستراتيجية هو العمل على رأس المال البشري وتطويره، مؤخراً حصلت الوزارات على نخبة من حملة الشهادات العليا والأوائل كرؤوس أموال بشرية كفوءة اذا ما عملت الوزارات بشكل صحيح باستغلالهم استغلال امثل للنهوض بعملها وخاصة من يقع تخصصهم في البرمجة وعلوم الحاسوب فيمثلون فرصة ذهبية للوزارات في استغلالهم وتدريبهم نحو بناء نظام ذكاء اصطناعي متكامل.

واخيراً اشارت الخطة بشكل واضح الى الحوكمة المالية والتطوير المؤسسي والذي يعد من اهم الأهداف اذ لا يمكن العمل الا بوجود كادر متدرب وكفوء يضع الخطط والمنهج بشكل صحيح لغرض خلق بيئة عمل مناسبة ومرنة قادرة على استيعاب الصدمات وحل الازمات .

٤.٣ - سيناريو مقترح لتطبيق نظام الذكاء الاصطناعي وفاعليته في الإدارة المالية
يمكن ان ينطلق هذا السيناريو من رؤية مفادها (بناء منظومة رقمية متكاملة قادرة على النهوض ومساعدة المختصين والعاملين لتطوير قطاع المالية العامة ... معاً نحو اقتصاد مزدهر والتحول لمستقبل واعد)

قبل الانطلاق بعمل السيناريو لابد من تشخيص نقاط الضعف والقوة لتبني هذه المنظومة وتأثيرها في القرار والعمل المالي استناداً الى تحليل مصفوفة (SWOT) (اداة التحليل الرباعي) ، ويعود اول ظهور لهذا التحليل بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠ عندما قام خبراء جامعة ستانفورد باجراء التحليل باشراف البرت همفري بهدف تحديد

اسباب فشل التخطيط المشترك ومانتج من مشاكل اقتصادية وكيفية معالجتها ،
وبلائم هذا التحليل خطط الاعمال القصيرة وطويلة المدى على حد سواء ويعتبر هذا
المقياس تقييما اساسيا يقاس به وكذلك الفرص والتهديدات المحتملة التي يمكن ان
تواجهها لاحقا.

و يمكن تعريفها بأنها الاطار الذي يستخدم لتقييم المؤسسة التنافسي ، بحيث يحدد
نقاط قوتها ونقاط ضعفها ويحدد الفرص والتهديدات التي قد تتعرض لها) . ويمكن
استخدامه بعدة مجالات منها التسويق والتنمية البشرية وادارة الاعمال والاقتصاد
والمال .. الخ .

وايضا يمكن استخدام (SWOT) في عملية التخطيط الاستراتيجي حيث يعتبر اداة
مهمة لاستكشاف فرص النجاح ومواقع التهديد.

الشكل (٢) مصفوفة (SWOT)



المصدر / من عمل الباحثان بالاعتماد على : كريم محمد حافظ، نظم الذكاء الاصطناعي على شفافية التقارير المالية في ضوء الاصدارات المهنية المعاصرة ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث ، العدد: ٢ ، مجلد: ٤ ، مصر ، ٢٠٢٣ ، ص ١٠٢٢

من خلال التحليل عبر مصفوفة (SWOT) تمكنا من تشخيص ابرز نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي قد تواجه الإدارة المالية والتي يمكن تلافيتها لاحقاً واخذها بعين الاعتبار والتصدي لها وتذليلها .

وعليه ان السيناريو المقترح لتطبيق النظام في الادارة المالية هو كالآتي :

١- إعادة صياغة وتعديل قانون الإدارة المالية المرقم ٦ لسنة ٢٠١٩ بما يتلائم مع متطلبات التنمية الوطنية والتي تتخللها التنمية المالية المستدامة لتحقيق الوفرة المالية وعمل قانون يحاكي التطور الرقمي الحاصل وجعل البلد في مقدمة التصنيف العالمي للجاهزية الذكاء الاصطناعي.

٢- **هيكله الديون الداخلية والخارجية:** يمكن اطلاق منصة رقمية بالتعاون مع المؤسسات المالية الداخلية التي تم الاقتراض منها ومع الدول المانحة للقروض التي يتم من خلالها عمل خيارات منها تقديم طلب القرض ، الجهة المانحة للقرض ... والخ أي ربط الممولين هم الجهات الداخلية والخارجية مع المستفيد والتي تعزز بالدولة الطالبة للتمويل ستقوم رقمية التمويل الجماعي بالدين بمراجعة طلبات التمويل والموافقة فقط حسب موقف الدولة المالي و ستقوم المنصة بدور الوسيط حيث ستحول مبلغ التمويل المطلوب الى الدولة طالبة التمويل وحين تقوم تلك الدولة بتسديد المبالغ المستحقة عليها مع الفوائد و ستقوم المنصة بدورها بتحويل تلك المبالغ للممولين سواء مؤسسات مالية حكومية او خاصة داخلية وخارجية.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤-الاستنتاجات: -

١- يؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في المالية العامة والخاصة وانعكس ذلك على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واصبح من الضروري التوجه نحو تبني هذه التكنولوجيا.

٢- لازال العراق يحتل مراتب متأخرة جداً ضمن التصنيف العالمي والعربي في مؤشرات جاهزية الذكاء الاصطناعي والاسباب كثيرة ومنها ضعف البنى التحتية وعدم وجود جدية تامة نحو تبني هذه الانظمة.

٣- ان دول مجلس التعاون الخليجي الرائدة في المنطقة من حيث استخدام هذا النظام انعكس على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الخاص بهم فضلاً عن ارتفاع تصنيفهم ضمن دول العالم والدول العربية فاحتلت دولة الامارات العربية المتحدة مركز الأول ما بين الدول العربية والمركز ٣٨ من بين دول العالم حسب اخر تصنيف لسنة ٢٠٢٣

٤- وجود كوادر بشرية مؤهلة يساعد في تحسين أداء هذه الأنظمة ويعزز التنافسية في تقديم الخدمات المالية ما بين المؤسسات وما بين الدول ويحقق الأهداف المرجوة والتي تم تبنيها ضمن المرجعيات الوطنية .

٢.٤-التوصيات:

١- على وزارة المالية ان تستمر فيما بدأت به من التوجه نحو الأتمتة وتبني أنظمة تحاكي الذكاء الاصطناعي لغرض تسهيل العمل ولتحقيق الشفافية في الإدارة المالية

٢- تحتاج الوزارة الى برامج تدريب وبناء القدرات ومراجعة بشأن امكانية تدريب القوى العاملة المالية في هذه التكنولوجيا وفق احدث اساليب التدريب المحاكية للتطور العالمي.

٣- ضرورة تعديل قانون الادارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ وضرورة ادخال البنود المتعلقة بالآتمة الالكترونية في نطاق النشاط المالي.

٤- على البرلمان ان يسرع في تشريع قانون الامن السيبراني ومكافحة الجرائم المعلوماتية لأنه يضمن حماية المؤسسات من خطر الاختراق والتلاعب بالمعلومات والبيانات.

المصادر والمراجع :

اولاً- الرسائل والاطاريح

١-بورغداد عبد البصير، موساوي حمزة، أهمية الذكاء الاصطناعي في التمويل البنكي للتجارة الدولية دراسة حالة OCR، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢١.

ثانياً- البحوث العربية والاجنبية

١- باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي ٢٠٢١ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠٢٢

٢- ريهام محمود دياب، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، العدد:٩، مجلد: ٣، ٢٠٢٢.

٣- هبة عبد المنعم ، محمد إسماعيل ، الانعكاسات الاقتصادية للثورة الصناعية الرابعة الذكاء الاصطناعي ، صندوق النقد العربي، العدد:٧٨، ٢٠٢١،

ثالثاً- المجلات والدوريات العربية والأجنبية والوثائق الوطنية

١- Digital transformation in iraq : mobile and web applications solutions and timelines, business landscape magazine, 10 ,2021.

- ٢- جريدة الوقائع العراقية ، قانون الإدارة المالية المعدل رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ ،
العدد: ٤٥٥٠ ، بغداد ، ٢٠١٩ ، صفحات متفرقة.
- ٣- معهد قطر لبحوث الحوسبة ، استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي ،
جامعة حمد بن خليفة ، قطر ، ٢٠٢٠
- ٤- وزارة المالية ، الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ ، العراق ، بغداد ، غير منشورة،
٢٠٢٣ .
- ٥- وزارة المالية القطرية ، بيان الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٣ الربع الثاني ، قطر ،
٢٠٢٣ .

رابعاً- مواقع الانترنت

- ١- حازم اشرف ، دور الذكاء الاصطناعي في الإدارة المالية والتحليل المالي ، المركز
التعليمي لإدارة الأعمال ، المقال متاح على الرابط التالي:
[/https://www.daftra.com/hub](https://www.daftra.com/hub)
- ٢- الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام ، مقالة متاحة على الرابط التالي:
<https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/artificial-intelligence-for-good.aspx>
- ٣- مكتب وزير دولة الامارات للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن
بعد ، استراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١ ، متاح على الرابط التالي:
[Strategy | Artificial Intelligence Office, UAE \(ai.gov.ae\)](https://ai.gov.ae)
- ٤- المنصة الوطنية الموحدة، رؤية السعودية ٢٠٣٠، السعودية، متاحة على الرابط
التالي: [/https://www.vision2030.gov.sa/ar](https://www.vision2030.gov.sa/ar)
- ٥- وزارة المالية ، الميزانية العامة الاتحادية السعودية ٢٠٢٣ ، المملكة العربية السعودية
، متاحة على الرابط التالي: <https://www.my.gov.sa> /

تجربة الصناديق السيادية في النرويج مع أشارة خاصة للعراق
The Experience of Sovereign Funds in Norway, with Special
Reference to Iraq

الباحثين

احمد فاضل غريب

مصرف الرافدين

ahmed.f.gareeb@gmail.com

عمر خلف فزع

وزارة المالية / مكتب الوزير

omar.khalaf.fezaa@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف البحث الى توضيح وتعريف صناديق الثروة السيادية واهميتها في الحفاظ على إيرادات الثروة النفطية للمستقبل مع ضمان التوزيع العادل لها لمستقبل الأجيال القادمة ، فضلا عن اقتراح رؤية موضوعية او رسم صورة الامكانية استحداث صندوق سيادي للعراق عن طريق اعداد هيكل عام للصندوق لذلك تمت الإشارة الى كل من مبررات استحداث صندوق سيادي عراقي واهميته واهداف الصندوق السيادي العراقي فضلا عن امكانيات توظيف صناديق الثروة السيادية في ادارة الازمات المالية في العراق ، وتوصل البحث الى اهم استنتاج في عد الصناديق السيادية داعماً قوياً ومؤثراً للسياسة المالية لأنها تمكن الأخيرة من مواجهة الأزمة المالية، إذ تعمل هذه الصناديق على رفع قدرة القائمين على السياسة المالية للمناورة في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي إثبات فرضية الدراسة. كذلك توصل البحث الى اهم توصية وهي ضرورة توفير جميع المتطلبات التشريعية والقانونية والإدارية والمالية اللازمة لإنشاء صندوقاً سيادياً للعراق ، والعديد من التوصيات الاخرى الهادفة.

الكلمات المفتاحية : صندوق الثروة السيادي، الإيرادات النفطية، الأزمات المالية



Abstract

The research aims to clarify and define sovereign wealth funds and their importance in maintaining revenues Wealth The point of the touched before while ensuring fair distribution over the point touched before Generations Introduction , as well as proposing an objective vision or drawing a picture of the possibility of innovation A sovereign fund for Iraq by preparing a general structure for the fund. Therefore, all of the justifications for creating it were mentioned . An Iraqi sovereign fund , its importance, and the objectives of the Iraqi sovereign fund, as well as employment possibilities Boxes Wealth Sovereign funds in managing financial crises in Iraq, and the research reached the most important conclusion in considering sovereign funds as a strong and influential support for financial policy because they enable the latter to confront the financial crisis, as these funds work to raise the ability of those in charge of financial policy to maneuver in achieving financial stability. Thus proving the study hypothesis. The research also reached the most important recommendation, which is the necessity of providing all the necessary legislative, legal, administrative and financial requirements to establish a sovereign fund for Iraq . And many other targeted recommendations.

Keywords: Sovereign Wealth Fund, oil revenues, financial crises.

- المقدمة

تعد صناديق الثروة السيادية آلية اقتصادية ظهرت على الساحة المالية في عقد الخمسينيات من القرن الماضي تم انشائها من قبل معظم الدول النفطية، لغرض ادخار واستثمار الفوائض المالية المتحققة نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام والاستفادة منها في وقت الازمات.

وتزداد اهمية صناديق الثروة السيادية بصورة أدق في الاقتصادات الريعية، ولاسيما في البلدان النفطية ذات المورد الواحد لاعتمادهم على النفط كمصدر رئيس في

تمويل الإيرادات، وهذا يعني ان هذه الاقتصادات تعاني من اختلالات هيكلية ناجمة عن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي، مما يعرضهم لصدمات خارجية وأزمات دورية نتيجة التقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية، لأنه يخضع لعوامل خارجية منها حجم الطلب والعرض على النفط، فضلاً عن جملة من العوامل الاقتصادية والطبيعية والسياسية التي من الصعب توقعها. لهذه التقلبات اثراً كبيراً على موازنات هذه الدول لأنها تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل انفاقها الحكومي الجاري والاستثماري والعراق احد هذه البلدان، وهذا ما دفع اغلب الدول النفطية الى إنشاء صناديق الثروة السيادية وتختلف دوافع الانشاء ومصادر التمويل من دولة الى اخرى، كما وتختلف في الاهداف التي تسعى الصناديق الى تحقيقها.

كما واصبحت الصناديق من الموضوعات الحديثة والمهمة وتدار هذه الصناديق من قبل المؤسسات والجهات الرسمية للبلدان المالكة لها، ويكمن الغرض من انشائها هو تحويل جزء من العوائد التي تحصل عليها لصالح الأجيال القادمة بعد نضوب الموارد الطبيعية، وتكون الدخول السنوية لهذه الدول غير مرتبطة بأسعار الموارد الطبيعية المعرضة لصدمات اسعار النفط .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بضرورة ان تقوم الدول الريعية (الدول النفطية منها العراق) بأنشاء صناديق ثروة سيادية لما لتلك الصناديق من اهمية كبيرة بالعديد من المجالات المختلفة وادارة الأزمات الاقتصادية من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي صناديق الثروة السيادية واهدافها ودوافع إنشائها؟
- ما هو دور صناديق الثروة السيادية في الحد من صدمات اسعار النفط الخام وحماية حقوق الأجيال القادمة وهل هنالك تجارب ناجحة ؟
- هل هناك امكانية لإنشاء صندوق ثروة سيادي في العراق ؟

٢.١- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام دول العالم والدول الريفية وهي الصناديق السيادية، التي من الممكن أن تكون مورداً مالياً مهماً للاقتصادات الريفية لأنه يساهم في تمويل عجز الموازنة العامة كمصدر اضافي عند حدوث صدمات أسعار النفط الخام.

٣.١- أهداف البحث

يسعى البحث للوصول الى جملة من الاهداف ومنها:

- ١- معرفة انواع صناديق الثروة السيادية واهدافها ودوافع إنشائها.
- ٢- تحليل دور صناديق الثروة السيادية في التجربة النرويجية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام وحماية حقوق الأجيال القادمة.
- ٣- مقترح استراتيجي لإنشاء صندوق ثروة سيادي في العراق للحد من صدمات أسعار النفط الخام للجيل الحالي والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة .

٤.١ - فرضية البحث

إن إنشاء صناديق الثروة السيادية يساهم في تمويل عجز الموازنة كمصدر اضافي لتقليل من اثار التقلبات نتيجة تغيرات أسعار النفط ، وذلك لان اغلب البلدان الريفية تعتمد في تمويل موازنتها على الايرادات النفطية بشكل اساسي، وغالباً ما تتعرض تلك الايرادات لصدمات تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية.

٥.١- منهج البحث

لإثبات فرضية البحث وللوصول الى النتائج التي تحقق هدف البحث سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي من حيث تتبع الجزئيات للوصول الى الكليات ويكون ذلك عبر التحليل النظري، والمنهج الاستنباطي المتمثل بتتبع الكليات للوصول الى الجزئيات ويكون ذلك عبر التجارب الدولية من خلال التحليل الوصفي لدعم نتائج البحث .

٦.١- الحدود المكانية والزمانية للبحث

١- البعد المكاني : يتحدد البعد المكاني باختيار دولة النرويج لدراسة تجربتها في انشاء وإدارة الصندوق السيادي كونها من التجارب الناجحة من خلال التعرف على صندوق النفط الحكومي النرويجي ودوره في التصدي لصدمات اسعار النفط الخام وحماية حقوق الأجيال القادمة فضلاً عن واقع الاقتصاد العراقي .

٢- البعد الزمني : تم تناول الاحداث التي جرت في النرويج خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) فضلاً عن الاحداث التي جرت في العراق.

٧.١- هيكلية البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته فقد تم تقسيم البحث إلى عدة نقاط تشمل توضيح نشأة ومفهوم الصناديق السيادية واهميتها و اسباب انشاء تلك الصناديق، كذلك أنواع الصناديق السيادية ثم تسليط الضوء على واقع صناديق الثروة السيادية في النرويج منتهياً برسم برؤية مستقبلية لأنشاء صندوق سيادي في العراق ثم جملة من الاستنتاجات والتوصيات الهادفة.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- نشأة ومفهوم الصناديق السيادية :-

يعد مفهوم الصناديق السيادية ليس بالشيء الحديث ،إذ ترجع نشأة صناديق الثروة السيادية إلى خمسينات القرن الماضي، وأن أول دول العالم التي برزت في انشاء واستخدام الصندوق السيادي هي دولة الكويت وكان ذلك في عام (١٩٥٣) تحت مسماة (هيئة الاستثمار الحكومية) والهيئة العامة للاستثمار حالياً.^(١) وفي عام (١٩٦٩) كان عدد الصناديق قليل لا يتجاوز ثلاث صناديق، ومن ثم ازداد عدد الصناديق السيادية بعد ذلك، ففي عام (١٩٧٦) قامت سنغافورة بإنشاء صندوق(تيماسيك) والذي يمول عن طريق التجارة الخارجية، وفي عام (١٩٧٦)

^(١) نغم حسين نعمة و تبارك نعمان علي " الصناديق السيادية ودورها في الازمات المالية مع امكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق " مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الثالث ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٨٣ .

أنشأت دولة الامارات صندوق هيئة استثمار ابو ظبي والذي يمول عن طريق الفوائض النفطية^(٢) ، وشهدت مرحلة التسعينات ظهور مجموعة جديدة من الصناديق السيادية كان أبرزها هو تأسيس صندوق النقاعد العالمي النرويجي في عام (١٩٩٠) الذي يعد من أهم الصناديق السيادية في العالم، وشهدت الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) ظهور مجموعة جديدة من الصناديق السيادية كان أهمها هو تأسيس مؤسسة الصين للاستثمار وايضاً تأسيس روسيا لمجموعة من الصناديق السيادية برأس مال يقدر بنحو (٢٠٠) مليار دولار^(٢)، وشاع استخدام مصطلح الصناديق السيادية منذ عام (٢٠٠٥) سواء في الصحف العالمية أو من قبل المنظمات الدولية وحتى على مستوى التسميات الحديثة للصناديق التي انشأت في عدد من الدول بعد هذا التاريخ بالرغم من أنها قد نشأت ككيانات مختلفة منذ عام (٢٠٠٣)^(٣)، ونتيجة لتزايد الفوائض المالية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعدم توافر المناخ الاستثماري المناسب لاستيعاب تلك الفوائض، فضلاً عن ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصادات الوطنية على امتصاص الفوائض المالية المتحققة ، ولأجل تقليل عنصر المخاطرة ، لذا اتجهت العديد من حكومات الدول النفطية لاستثمار تلك الفوائض في مؤسسات وشركات مالية في بلدان اكثر استقراراً وامناً ، لاسيما في الولايات المتحدة وعدد من الدول الصناعية المتقدمة^(٤)، ونبين من خلال الجدول (١) إلى أهم الصناديق السيادية في العالم من حيث مصدر التمويل وسنة التأسيس

(٢) ايسر ياسين فهد " تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار النموذج الامثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢.

(٣) محمد حسن رشم ، بوظرة فضيلة ، سمالي نوفل " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الازمات الاقتصادية وتكوين الفوائض المالية " مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٦ ، العدد خاص ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٩٩.

(١) فهد حسن رشم ، مصدر سابق صفحة ١.

والموجودات المالية بحسب آخر البيانات الصادرة عن المعهد الدولي لصناديق الثروة السيادية .

الجدول (١) أهم الصناديق السيادية في العالم

البلد	اسم الصندوق السيادي ١	موجودات الصندوق (القيمة بالمليار دولار)٢	سنة التأسيس ٣	مصدر التمويل
النرويج	صندوق التقاعد الحكومي العالمي	٨٨٥	١٩٩٠	عائدات النفط
الصين	مؤسسة الاستثمار الصينية	٨١٣.٨	٢٠٠٧	التجارة الخارجية
الإمارات	هيئة استثمار ابو ظبي	٧٩٢	١٩٧٦	عائدات النفط
السعودية	موجودات ساما	٥٩٨.٤	١٩٥٢	عائدات النفط
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	٥٩٢	١٩٥٣	عائدات النفط
الصين	شركة استثمار S A F A	474	1997	التجارة الخارجية
هونغ كونغ	هيئة الاستثمار النقدية	٤٤٢.٤	١٩٩٣	التجارة الخارجية

المصدر : الجدول من اعداد الباحث. العمود ١ - ٢ - ٣ . (٥).

ونظراً للحدثة النسبية للصناديق السيادية فمن الصعب أن يصاغ تعريفاً متفق عليه ومقبول من جميع الاطراف المعنية بالنشأة المالية ، وأشار العديد من العلماء والمهتمين بالشأن الاقتصادي وايضاً المنظمات والمؤسسات الاقتصادية إلى مفهوم الصناديق السيادية ، ولكن يمكن ملاحظة الاختلاف والتباين في صياغة مفهوم موحد للصناديق السيادية ، وفيما يأتي عرض لهذه المفاهيم.

يعرفها صندوق النقد الدولي (IMF) (بأنها صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات اصول ذات أغراض محددة مملوكة للدولة وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ وادارة الاصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طويلة المدى ، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الاجنبي ، أو عوائد عمليات التخصيص ، أو فوائض

(5) Javier Santiso , Sovereign Wealth Fund 2014 , Center for Global Economy and Geopolitics , Barcelona , Spain , 2014 , p103.

العمليات المالية العامة أو عوائد صادرات السلع ، وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية^(٦).
وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O E C D) (بأنها عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية والممولة أما باحتياطات الصرف الاجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية موارد أخرى)^(٧).
أما مركز لندن للخدمات المالية الدولية (I F S L) فقد عرفها (بأنها عبارة عن حافظة كبيرة للأموال المملوكة والمدارة من قبل الدولة وتمول من اصول اجنبية ومحلية ومن الاحتياطي الاجنبي)^(٨).

وأما وزارة الخزانة الامريكية جاءت بتعريف آخر فعرفتھا (بأنھا أوعية استثمار تابعة للدولة يتم تمويلها عن طريق احتياطي العملات الاجنبية والتي تدار من قبل جهاز أو هيئة وبشكل منفصل عن الاحتياطات الرسمية)^(٩).
وقام بتعريفها معهد صناديق الثروة السيادية^(١٠) (بانها عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الادوات المالية علماً أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة

⁽⁶⁾ Roland Beck and Michael Fedora “ The impact of Swfaglobal financial markets “ The occasional paper series no , 91 frankfurt : Eurpean Central Bank , 2008 , p7.

⁽⁷⁾ Simone Mezzacapo , The so – called " Sovereign Wealth Fund " regulatory issues Financial stability and prudential supervision , Economic paper ,2009, No 378 p4.

⁽⁸⁾Saraa Salim D. Al-gergouse and Sarmad G. S. Al-yassin “Diversification of funding sources for various sovereign funds of oil and non-oil Countries (Suggested Vision)” Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences ,2022 , Vol 18,no 57, p256.

⁽⁹⁾Madjid Guesmia , “Essai d’analyse des strategies d’ investissement des fonds souverains et instiutionnels memiore en vue de l’ obtention du diplome de magistere en sciences economiques” Option, economic et finance intertionale , 2014.

^(١٠) معهد صناديق الثروة السيادية عبارة عن مؤسسة بحثية امريكية تهتم بدراسة ظاهرة صناديق الثروة السيادية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ، السياسات الاقتصادية ، الاسواق المالية ، التجارة الدولية والسياسات العامة.

أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية) ووفقاً لهذا التعريف فإن الصندوق لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة فضلاً عن احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية المستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.^(١١)

٢.٢ - اسباب انشاء الصناديق السيادية :-

بعد مراجعة العديد من الادبيات المالية والاقتصادية ، فقد اجمعت على أن من اهم اسباب انشاء الصناديق السيادية هي الاتي :

١- نضوب المورد الطبيعي وهنا يجب أن نبحث عن أصول أخرى نقوم بإدخال دخل يحل محل المورد الطبيعي القابل للنضوب واستخدام الإيرادات من قبل الاجيال الحالية وهذا هو لتحقيق العدالة لكل الاجيال.^(١٢)

٢- امكانية تنويع الطاقة الاستيعابية لاقتصاد الدولة وهذا يعتمد على حجم احتياطي وحجم الانتاج وما يترتب عليه من حجم العائدات الخاصة بالفرد واجراء مقارنة تثبت تلك العائدات وعوامل مرتبطة بالحاجات الحالية والمتوفرة في اقتصاد هذه الدولة ، علماً أن اقتصاديات الدول ذات الحجم السكاني الصغير يمكن أن تكون ذو امكانية تنويع محدد يكون ليها مبرر اكبر لإنشاء صندوق ادخار أو استثمار للعوائد النفطية.^(١٣)

⁽²⁾ Sovereign Wealth Fund Institute, what is a Sovereign Wealth Fund “www.swfinstitute.org /swf.php” 15/09/2009 ”.

^(٣) محمد عماد عبد العزيز " امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق (رؤيا مستقبلية) " مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، ٢٠١٧ ، المجلد ١ ، العدد ٣٧ ، ص ١٤٩ .

^(٤) ماجد عبدالله المنيف " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية " مجلة النفط والتعاون العربي ، منظمة الدول المصدرة للبترول ، ٢٠٠٩ ، المجلد ٣٥ ، العدد ١٢٩ ، ص ٢٥٢ .

- ٣- تساعد الصناديق السيادية على تنويع المحفظة الاستثمارية وتركز على الحصول على عوائد بدلاً من ادارة الموجودات الاحتياطية للبنوك.^(١٤)
- ٤- تحقيق الاستقرار المالي والعالمي والسيولة الدولية في أوقات الازمات وتحقيق التنمية المستدامة ، والعمل على مواجهة الصدمات السلبية الناتجة من التغيرات التي تحدث في اسعار المواد الاولية.^(١٥)
- ٥- تطوير واستحداث أنشطة اقتصادية جديدة بدلاً من الاعتماد الكلي على إيرادات المواد الخام أو الناتج المحلي الخام.^(١٦)
- ٦- وجود اثار سلبية نتيجة للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية وهذا ما يعرف بالمرض الهولندي يطلق على هذا المصطلح على اثار غير مرغوب بها في القطاعات الانتاجية وخاصة الصناعية نتيجة لاكتشافات المورد الطبيعي وسمي بهذا الاسم نسبة الى حالة الكسل والتراخي في الوظيفة التي اصابته الشعب الهولندي من (١٩٠٠-١٩٥٠) بعد اكتشاف النفط والغاز في الشمال حيث توجه للترف والراحة ، حتى وصل إلى مرحلة نضوب المورد الطبيعي من الابار التي استنزفها بالاستهلاك الجائر وغير المنتج.^(١٧)

٣.٢- أهمية الصناديق السيادية :-

تبرز أهمية الصناديق السيادية في قدرتها على أداء دور الاحتياطي بالنسبة للدول المالكة لها بتحويل جزء من عوائدها لصالح الاجيال المستقبلية بعد نضوب المواد

(١) صفاء عبد الجبار الموسوي ، واثق علي المنصوري " اقتصاديات صناديق الثروة السيادية " دار الايام للنشر والطباعة ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، ٢٠١٧ ، ص ٤٠-٤١.

(٢) ماجد عبدالله المنيف ، مصدر سابق الذكر ص ٤.

(٣) محمد عماد عبد العزيز ، مصدر سابق الذكر ص ٤ .

(٤) صفاء عبد الجبار الموسوي ، مصدر سابق الذكر نفس الصفحة.

الاولية.^(١٨) والسماح بتنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي بتطوير أنشطة جديدة كما هو الحال في صناديق أبو ظبي ودبي بتطويرها للسياحة وصناعة التسلية والانشطة الاخرى.^(١٩)

كذلك إنها توفر موارد دائمة ومنظمة للدول المالكة لها تكون غير مرتبطة بالمواد الاولية التي مهما بلغ مخزونها تبقى قابلة للنضوب ومن ثم فهي تقوم بدور استقراري عن طريق تقليل الصدمات الناجمة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الاولية ، فيسمح تكوين صندوق سيادي بتوفير مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الاولية وتعمل على تغطية الصدمات الاقتصادية.^(٢٠) ولها دور كبير تبرز من خلال إسهامها في التنمية المستقبلية للصناديق الاستثمارية كالإسهام في تمويل الهياكل التقاعدية.^(٢١)

كما تعد عاملاً مساعداً في معالجة الاختلال المالي على الصعيد العالمي وذلك من خلال نقل الاموال من دون الفائض إلى الدول التي تعاني من عجزاً مالياً وتحتاج إلى مثل هذه الاموال.^{٢٢} ناهيك عن تخفيف سرعة زيادة احتياطات النقد الاجنبي التي ستخلق انخفاض في الكفاءة وزيادة مخاطر سعر الصرف وزيادة السيولة ويتم التقليل من هذه العوامل أو ازلتها عبر الاستثمار بالصناديق السيادية .^(٢٣) كما لها دور في

⁽¹⁸⁾Jing Xiang, Susheng Wang, Zhaokun Kong & Wenhui Li” Invest ability and Necessity to Develop SWFs in china” International Journal of Business and Management, 2009, vol 4 , NO4.

^(١٩)عبدالله رزق " الاقتصاد العالمي في زمن الازمات المتتالية " دار منهل اللبناني ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٨ .

^(١) عبد المجيد قدي " الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ٢٠٠٩ ، عدد ٦ ، ص ٤ .

^(٢) عبدالله رزق ، مصدر سابق الذكر نفس الصفحة .

^(٤) عبد المجيد قدي ، مصدر سابق الذكر نفس الصفحة.

^(٥)صفاء عبد الجبار الموسوي ، واثق علي المنصوري " الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة " رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٥ .

التراكم المعرفي فهناك البعض من هذه الصناديق تستثمر في مجال البحث والتطوير ، وكذلك الاستثمار في مجال الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والعلوم البيولوجية والكيميائية كصناعة الادوية ، هذا في مجال تكوين المعرفة أما فيما يتعلق بنقلها من فتعمل بعض الصناديق على نقل التكنولوجيا والخبرات من خلال الدخول بشراكات مع شركات عالمية ، هذا يعني أ لها دوراً مهماً في استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخلق فرص عمل مفيدة لمواجهة الاخطار التي تتعرض لها الدول.(٢٤)

ونظراً للأهمية المتنامية للصناديق السيادية وحجم الاصول التي تديرها، وانعكاسات قراراتها على مجمل الاوضاع المالية في العالم، فقد أدرج لها بند خاص في منتدى دافوس في العالم (٢٠٠٨)، لاسيما وأن هناك تقييمات متفاوتة لدور وأهمية توجهات هذه الصناديق، وذلك بسبب التداخل بين الاقتصاد والسياسة والنظرة الاستراتيجية بعيدة المدى للاستثمارات الخارجية، وتم التطرق إلى امكانية استثمار الصناديق السيادية في التكنولوجيا النظيفة والتصدي لظاهرة التغير المناخي، كون ثلثي ثروتها من مشاريع النفط والغاز.(٢٥)

٢.٤ - أنواع الصناديق السيادية :-

تصنف الصناديق السيادية وفق عدة معايير وسنركز على معيار الهدف من انشائها وكالاتي:

٢.٤.١ - صناديق الادخار:- وتعرف بصناديق الاجيال ، ترمي إلى تحويل الاصول القابلة للنضوب إلى حافظة اصول اكثر تنوعاً (الاصول المالية)، فالزيادة في الادخارات نتيجة ارتفاع اسعار النفط بين الحين والآخر ادت الى تمكين الحكومة من

(١) عبدالله رزق ، مصدر سابق الذكر ص ٦ .

(٢) قطاف ليلي ، زرقاطة مريم " اثر الحوكمة على اداء الصناديق السيادية في الاسواق المالية دراسة مقارنة بين صندوق المعاشات الحكومي في النرويج وصندوق ضبط الموارد في الجزائر " اطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية ، ٢٠١٨ ، ص ٥٩ .

إدارة هذه الموجودات بطريقة أفضل من قبل عن طريق التوظيف الامثل للدخارات التي تسبب نمو الصناديق السيادية ولتجنب آثار المرض الهولندي، الذي ينتج عادة من التدفقات الداخلة للعملة الاجنبية فيكون سبباً في ارتفاع اسعار الصرف الحقيقية للعملة المحلية الذي يشجع بدوره التبذير في الانفاق الحكومي وانخفاض في القدرات التنافسية في العالم الخارجي.^(٢٦)

٢.٤.٢- صناديق استثمار الاحتياطي:- يعد الاستثمار في الاحتياطيات الدولية بمثابة كيان منفصل وظيفته أما خفض التكاليف السالبة الناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطيات أو لمواصلة السياسات الاستثمارية ذات العوائد العالية ، وينظر في احيان كثيرة إلى الموجودات التي تقع ضمن الترتيبات الاخيرة بانها مازالت تعد ضمن نطاق الاحتياطيات (أي على الرغم من انخفاض سيولتها وارتفاع درجة مخاطرها بسبب تفضيل العائد المرتفع على السيولة).^(٢٧)

٣.٤.٢- صناديق الاستقرار :- وهي صناديق تنشأ عادة الدول الغنية بالموارد الطبيعية بغية عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي من تقلبات تلك المواد (النفط في الغالب). إذ تراكم تلك الصناديق موجودات مالية خلال السنوات التي تتسم بالعوائد التصديرية العالية، بغية استخدامها في سنوات لاحقة غير مؤاتيه تختل فيها شروط التبادل التجاري الدولي. ويلحظ أن صناديق الاستقرار كانت قد أنشأ ابتداءً لتسهيل الايرادات المالية، وضمان انسيابيتها خلال السنة المالية، أو لغرض تعقيم التدفقات

^(١) عقيل حميد الحلو ، زينب شاكر جبير " رؤية استشرافية مقترحة لأشياء صناديق ثروة سيادية داعمة للموازنة العامة ولتطوير اداء الاقتصاد العراقي " مجلة مركز دراسات الكوفة ، ٢٠١٩ ، مجلد ١ ، العدد ٥٣ ، ص ٢٤٤ .

^(٢) مظهر محمد صالح " صناديق الثروة السيادية : تقييم أولي لتجربة صندوق تنمية العراق " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ٢٠٠٨ ، العدد السادس عشر ، ص ٤ .

الداخلية من العملة الاجنبية. ولكن عندما تستمر الموجودات في الصناديق السيادية بالنمو خارج المستويات المرغوبة لتحقيق هدف الاستقرار، فإن السلطة الحكومية المسؤولة عن إدارة الصندوق تقوم من جانبها بتعديل أهدافه وإعادة تصميم هيكلته، بما يساعد على توسيع أغراضه.^(٢٨)

٤.٤.٢ - صندوق التنمية :- الهدف الاساسي لصندوق التنمية هو تسهيل النمو الاقتصادي المحلي، حيث يمكن ان يجعل الاستثمارات التي تدعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الصناعية في رفع الانتاج المحتمل للبلاد، ويكمل صندوق التنمية الاستثمار المباشر من خلال عملية تخصيص ميزانية الدولة أو من خلال وكالة التنمية المحلية، وكما أنه لا يستهدف العوامل الخارجية بحد ذاتها بل من خلال استثمارات ذات توجه تجاري وبالتالي ينتج عن عوامل خارجية مفيدة.^(٢٩)

٥.٤.٢ - صندوق احتياطي التقاعد:- من الواضح أنها صناديق توظف مواردها بغية ادامة رواتب ومعاشات شريحة المتقاعدين وتستخدم هذه الصناديق احياناً بمثابة نمط لمواجهة الالتزامات العرضية التي تترتب بشكل طارئ على الميزانية العمومية الحكومية.^(٣٠)

٥.٢ - التجربة النرويجية مع الصناديق السيادية:

دولة النرويج دولة نفطية واسست صندوق سيادي في عام (١٩٩٠) تحت أسم (صندوق النفط الحكومي النرويجي) لكونها دولة نفطية تمويل الصندوق بشكل اساسي

^(٢٨) احمد ياسين عبد ، عماد علي محمود ، علي راضي محيسن " دور الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ٢٠١٦ ، العدد التاسع والاربعون ، ص ١٧٠-١٧١.

^(٢٩) Adam D. Dixon and Ashby H. B. Monk “ What Role for Sovereign Wealth Funds in Africa’s Development” Center for Global Development , 2011,p7-8.

^(٣٠) مظهر محمد صالح ، مصدر سابق الذكر ص٨.

من الإيرادات النفطية ولكونها دولة طبقت تجربة الخصخصة في الشركات النفطية مثل شركة شتات أول فأصبحت الإيرادات النفطية والخصخصة مصدر لتمويل الصندوق، وهدفه الرئيسي تعزيز قدرة الدولة النروجية لإدارة الأموال في الصندوق في الأجل الطويل والمحاولة الجادة في الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم الموازنة العامة وحمايتها من العجز، ووضع سياسات مالية فعالة تأخذ بنظر الاعتبار التقلبات المستمرة في الأسعار والطلب العالمي على النفط لحماية اقتصادها من التعرض إلى الازمات والتقلبات الاقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية ركزت الدولة النروجية على الإعانات الاجتماعية التي تمنحها لكبار السن وعلى الرواتب التقاعدية وتطبيق مبدأ إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع لتقليل الفجوات الطبقيّة ورفع المستوى المعاشي للأفراد.^(٣١)

أ - تأسيس الصندوق ومصادر تمويله:-

اكتشف النفط في بحر الشمال في عام ١٩٦٩ وبدء الإنتاج منه في ١٥ حزيران عام ١٩٧١ وطوال المدة الممتدة خلال عَقدي السبعينات والثمانينيات شهدت أسعار النفط تذبذباً كبيراً وبما إن للقطاع الهيدروكربوني دوراً فعالاً وكبيراً في الاقتصاد النروجي فهو إضافة إلى مساهمته بتكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريباً، فهو يساهم في رَفد ما نسبته ٣٦% من إجمالي العائدات الحكومية وتشكل الاستثمارات فيه ٢٤% نسبة إلى إجمالي الاستثمارات وأخيراً يساهم في ٥١% من إجمالي صادرات البلد جميع هذه المؤشرات تُبين مدى أهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد النروجي لذلك فإن أي تذبذب يحصل فيه سواء في أسعار النفط والغاز أو في عمليات الإنتاج والتصدير سوف ينعكس مباشرة على الاقتصاد المحلي وخصوصاً على القطاع

^(٣١) بلال بو جمعة، احداي عبد الغني " مكانة الصناديق السيادية في الصناعة المالية (مع الإشارة بعض التجارب) " الملتقى الوطني الثاني بعنوان واقع الهندسة المالية وآفاق تطبيقها في الجزائر من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ٢٠١٤، ص ١٣.

العام فيه وعلى هذا الأساس^(٣٢) ، وفي ٢٢ حزيران ١٩٩٠ مَرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي رقم ٣٦ ، ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع الهيدروكربوني والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية إذ تشير التقديرات إن الإنفاق العام لمتطلبات التقاعد ورعاية الشيخوخة سيرتفع بشكل مُتسارع نظراً للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص وفي المقابل سَتَشهد الإيرادات العامة من القطاع الهيدروكربوني انخفاضاً نظراً لبدء النضوب التدريجي لاحتياطيات النفط في مايس عام ١٩٩٦ تم تحويل أول صافي تدفق للصندوق، استثمر في تجارة العملات وتتمثل التدفقات الداخلة للصندوق (مصادر تمويله) بما يلي:^(٣٣)

- ١- إيرادات الحكومة من مبيعات النفط والغاز محلياً وخارجياً (الصادرات).
- ٢- بقية الإيرادات الحكومية المرتبطة بجميع الأنشطة ذات الصلة بالقطاع الهيدروكربوني.
- ٣- إضافة إلى الإيرادات المتولدة من استثمارات الصندوق في الأصول المالية خارجياً.

ب- الهدف من إنشاء الصندوق السيادي النرويجي:

أنشئ الصندوق ليعمل كأداة للسياسة المالية تدعم إدارة عائدات النفط على المدى الطويل وبذلك فالغرض الأساس من الصندوق هو لدعم الموازنة العامة وضمان مورد ثابت لها سنوياً بعيداً عن الارتباط والاعتماد على إيرادات القطاع الهيدروكربوني

(1) Mehmet Caner and Thomas Grennes “Sovereign Wealth Funds: The Norwegian Experience “The World Economy , 2010 , p602.

(2) Ministry of Finance “Recommends a More Gradual Phasing In of Oil Revenues “Norwegian Public Report , 2015 , p9.

(والتي تمتاز بالتذبذب وعدم اليقين المتولد أساساً من تقلب أسعار النفط ومن عمليات الإنتاج والتسويق بصورة ثانوية).^(٣٤)

وبما إن إيرادات النفط تصب في الصندوق فهو بذلك قد عزل تماماً الموازنة العامة عن إيرادات النفط وبالتالي حث الحكومة على عدم الاعتماد على إيرادات النفط والعمل على إيجاد مصادر بديله لتمويل موازنتها السنوية (ضرائب ، رسوم ، إيرادات المشروعات العامة والدومين العام) وبصورة تدريجية سنة بعد سنة إضافة إلى ضبط الإنفاق العام (تقييده) ، ولكن من ناحية أخرى ربط عجز الموازنة غير النفطية (فالموازنة في النرويج تُعد بشكل مزدوج الأولى وتُعد بشكل عام وتشمل إيرادات ونفقات الحكومة بصورة عامة أي تكون متضمنة الإيرادات والنفقات النفطية للحكومة ، والثانية هي الموازنة غير النفطية (Non-oil budget) والتي هي عبارة عن الموازنة الأولى باستثناء الإيرادات والنفقات النفطية للحكومة) بحجم القيمة السوقية لإجمالي أصول الصندوق ففي ربيع عام ٢٠٠١ غمّلت الحكومة على إدخال قاعدة مالية فحواها هو أنه يجب أن لا يتجاوز عجز الموازنة غير النفطية ما نسبته ٤% من إجمالي أصول صندوق النفط الحكومي وهو ذات المعدل الموضوع كعائد سنوي وصافي متوقع عن عمليات الاستثمار لأصول الصندوق.^(٣٥)

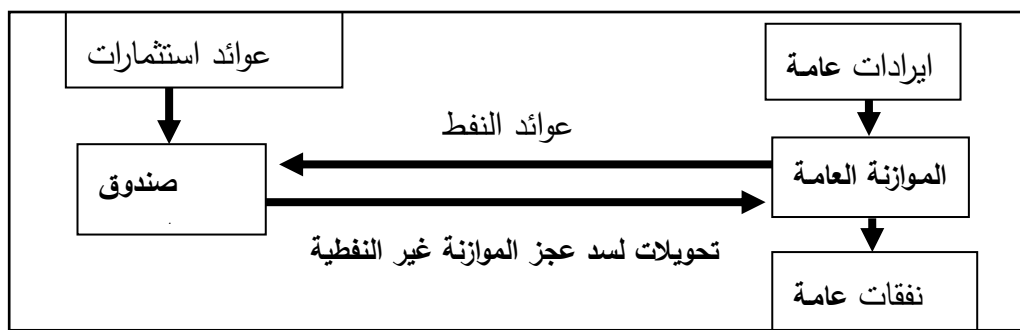
ومن ذلك نستنتج إن الحكومة حينما أعدت وأدخلت هذه القاعدة المالية (قاعدة ٤%) كانت تريد إن تُنمي وتُراكم أصول الصندوق وتُذخرها للمستقبل فهي لا تَقْتطع منه وإذا ما أرادت أن تَقْتطع منه لُسد عجز الموازنة غير النفطية فلا بد أن لا يتجاوز الاقتطاع أو السحب منه معدل حجم إيراداته المتوقعة والمتمثلة بما نسبته ٤% من القيمة السوقية لأصول الصندوق وبذلك تم دمج الصندوق مع السياسة المالية والمخطط أدناه يُوضح كيفية عمل الصندوق مع أدوات السياسة المالية من إيرادات ونفقات و موازنة

(1) Government of Norway, Political Platform for a government formed by the Conservative Party and the Progress Party, 2016, October, p9.

(2) Mehmet Caner and Thomas Grennes "Sovereign Wealth Funds: The Norwegian Experience "The World Economy , 2010 , p602.

عامة كما في المخطط (١)^(٣٦) حيث إن الصندوق يكون على صلة مع الإيرادات العامة من ناحيتين الأولى كونه يُعتبر مُستلم صافٍ وبصورة دورية للإيرادات العامة وبالتحديد (إيرادات القطاع النفطي الحكومي) والتي تُشكل جزءاً مهماً من الإيرادات العامة كما أوضحنا سابقاً ، ومن الناحية الثانية كونه يُعتبر (مكوناً) للإيرادات العامة حيث تتولد الأخيرة نتيجة قيامه بعمليات استثمار غير مباشر بالأساس لأصول الصندوق في الأسواق النقدية والمالية العالمية كذلك الحال بالنسبة للنفقات العامة فان الصندوق ، على صلة بها من ناحيتين أيضاً ولكن هنا من حيث البعد الزمني (القصير الأجل والطويل الأجل) فمن الناحية قصيرة الأجل يعمل الصندوق كعمول للعجز المخطط لا العجز المؤقت المتحقق في الموازنة العامة، ومن الناحية الطويلة الأجل يعمل الصندوق ومن خلال الدور الادخاري الحالي الذي يقوم به فإنه سوف يعمل على تغطية وتمويل النفقات العامة في المستقبل (في الأجل الطويل) أثناء وبعد النضوب التدريجي للاحتياطيات المؤكدة من النفط .^(٣٧)

مخطط (١) يوضح علاقة الصندوق السيادي مع أدوات السياسة المالية في النرويج



المصدر : المخطط من عمل الباحث

^(٣) يسرى مهدي حسن السامرائي ، رافع احمد حسن " الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تجارب دولية ومحاولة تطبيقها في العراق " اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١ ص ١١٨ .

^(١) سعاد قاسم هاشم الموسوي ، عبد الكريم حمد زبير " الاهمية الاقتصادية لتنوع مصادر الدخل في العراق تجارب دول مختارة (النرويج و شيلي) " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، ٢٠٢٠ ، المجلد ٢٦ ، العدد ١٢٢ ، ص ٣٤٤ .

ويرى الباحث أن تجربة الصندوق السيادي النرويجي كانت ناجحة من خلال وضعه القانوني السليم والمتكامل ويتسم بالوضوح والشفافية والرقابة ويطبق معايير الحوكمة بعيد عن الفساد واستغلال امواله من دون موافقات قانونية واضحة ونزيهة وتقديم تقارير تفصيلية عن نشاط الصندوق وبشكل دوري، استخدم استراتيجية واضحة في استثمار وإدارة اموال الصندوق تتميز بالمرونة والتكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق أعلى العوائد بأقل المخاطر.

٦.٢- رؤيا مستقبلية لإنشاء صندوق سيادي في العراق:

يقع العراق على رأس الخليج العربي الامر الذي جعل منه مكاناً مهماً في منطقة حيوية من العالم في تنشيط الحركات الاستكشافية والتبشيرية وتوسيع التبادل التجاري بين مناطق مختلفة من العالم، فضلاً عن مركزه المهم والمتقدم في استراتيجيات الدول الكبرى، كما إنماء لمنظومة الاقطار العربية تاريخياً وقومياً فضلاً عن ثرواته من الخامات الاخرى كالكبريت والفوسفات والاسمنت والحديد وإلى جانب الزراعة والذي يمتلك منها اكثر من (١٢) مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة والتي تمكنه من أن يحقق نمواً متوازناً في القطاعات الانتاجية مع اعتماده على موارده المالية النفطية والتي مساهمتها ما بين (٢٥% - ٣٥%) من الناتج المحلي الاجمالي و (٦٥% - ٩٥%) من ايرادات الموازنة العامة للسنوات (١٩٥٢-٢٠١١).^(٣٨)

أن توجيه تلك الموارد الموجودة في العراق لابد من ان تتم وفق رؤية مستقبلية جادة تتولى في مضمونها الاساسي إنشاء صندوق سيادي في العراق من اجل تطوير الاقتصاد العراقي وتحقيق التلاحم والتآزر التام بين تلك الموارد والثروات معاً في وقتاً واحد وذلك بالاعتماد على أكثر من مورد اقتصادي، لذا يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن امام العراق فرص كثيرة تمولها ايرادات الثروة النفطية في العراق اذا ما

^(١) سيف الدين الحديثي " النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد " مجلة دنانير ، ٢٠١٣ ، العدد الثالث ، ص ٦٥ .

تم تحقيق الاستخدام الامثل والكفوء للموارد الطبيعية المتاحة والتي لها ميزة نسبية في السوق العالمية (حالة النفط في العراق) من خلال توظيف الفوائض التي تدرها الصادرات البترولية وذلك لتنمية وتحسين القطاعات الانتاجية غير النفطية، وحماية الموارد لمستقبل الاجيال اللاحقة، لان مورد النفط يعتبر ناضب، أن وضع العراق الحالي يعتبر اسوء مظاهر الدولة الريعية ، فالاعتماد على ايرادات النفط يكاد يكون مطلقاً وهي ايرادات تعتبر غير مستقرة ، لذلك لابد من تركيز وزيادة الاهتمام في الايرادات الاخرى المستقرة ، لذلك من الضروري أن يقوم العراق باستحداث صندوق سيادي وذلك للمساعدة في تجنب الازمات المالية والاقتصادية التي قد تنشأ عن عوامل داخلية وخارجية ، فضلاً عن حماية اقتصاد الدولة اثناء اوقات الركود المماثلة للوضع الحالي في العراق ، والمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية المتضررة أو تعزيز التنمية المستدامة من خلال استثمارات واسعة النطاق ، وهو ما كان يصعب تمويله لولا وجود الصندوق فضلاً عن الادخار من اجل الاجيال القادمة.^(٣٩)

علماً بأن العراق يمتلك تجربة في انشاء الصناديق يتمثل بالصندوق العراقي للتنمية الخارجية الذي تأسس بموجب القانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ ومارس اعماله عام ١٩٧٧ بعد صدور نظامه برقم (٣٤) لسنة ١٩٧٧، كما يخضع هذا القانون للعديد من التعديلات ومنها ربط الصندوق بوزارة المالية وزيادة رأسماله وتوسيع اعماله، ويدار من قبل مجلس الادارة وهو السلطة العليا في الصندوق التي تعمل على وضع السياسة العامة للدولة^(٤٠). وتتمثل اهداف الصندوق بمنح المشروعات الائتمانية

(١) نغم حسين نعمة ، تبارك نعمان علي ، مصدر سابق الذكر .

(٢) حسين جابر عبد الحميد " الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (IFED) " ورشة عمل منتدى بغداد الاقتصادي عن الصناديق السيادية ، ٢٠١٧ ، ص ٦ .

(٣) ايسر ياسين فهد " تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار الانموذج الامثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي " وقائع مؤتمر البيان السنوي الاول ، التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٧ ، بغداد .

القروض المتوسطة والطويلة الاجل بشروط ميسرة لأنه صندوق اقراضي ذو شخصية معنوية هذا فضلاً عن المساهمة في المشاريع الاستثمارية وتوفير المعونات والخبرات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية ومتابعة العلاقات المالية الخارجية المتعددة الاطراف والتعاون والتنسيق مع صناديق التنمية العربية والدولية ، كما وشهد العراق تغيرات في النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وبعد مرور عقد من الزمن، لكنه لايزال يتحمل اعباء ديون الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ عام ١٩٩٠ وهي تعويضات الكويت، ومن هنا برزت الحاجة إلى تحويل مورد النفط الناضب إلى اصول منتجة وأكثر استدامة من أجل ضمان حقوق الأجيال القادمة من خلال إنشاء صندوق ثروة سيادي عراقي.^(٣)

١- مبررات إنشاء صندوق سيادي في العراق :

نظراً للأوقات المريعة والصعبة التي مر بها العراق، بات من الضروري توليد إيرادات لتمويل جهود الاعمال. فضلاً عن إمكانية تنويع اقتصاده التي يعتمد على النفط بشكل كامل، تشكل صادرات القطاع النفطي المورد الرئيسي للعملات الاجنبية في العراق، وبما أن الميزان التجاري يشكل احد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فانه يمكن القول ان اداء القطاع النفطي يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات.^(٤)

لذلك إن عملية تحليل واقع السياسة المالية والاقتصادية في العراق يثبت وبشكل قاطع أن مسار هذه السياسة واستقرار معدلات الدين العام الداخلي والخارجي وعجز الموازنة ، مرهون بالإيرادات النفطية. وبالتالي فأن تقلبات اسعار النفط العالمية يؤدي

^(٢) يسرى مهدي حسن السامرائي ، رافع احمد حسن " الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تجارب دولية " رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١ ، ص ١٤٩ .

إلى انهيار الاقتصاد العراقي، لذلك سنبين المبررات الداخلية والخارجية لإنشاء صندوق سيادي عراقي لتجنب حدوث مثل هذه الازمات.^(٤٢)

أ- مبررات داخلية:- أن البحث في المبررات الداخلية يتطلب استعراض اهم المؤشرات التي تعكس واقع حال الاقتصاد العراقي وعلى النحو التالي:^(٤٣)

• سيطرة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية، إذ يؤدي القطاع النفطي دوراً محورياً في الاقتصاد العراقي، وأن ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى ، وهذا يعني بقاء الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات الطلب العالمي على النفط.^(٤٤)

• نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة ، تعد الإيرادات النفطية المورد الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة، مما يدل على أن الموازنة العامة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها اسعار النفط على المستوى العالمي.^(٤٥)

ب-مبررات خارجية :- تتميز اسعار النفط بعدم استقرارها وتعرض السوق النفطية لصدمات موجبة أي ارتفاع في اسعار النفط، أو سلبية أي انخفاض في اسعار النفط بين الحين والآخر، نظراً بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسات

(٣) رعد محمد نجم ، سوزان محمد عز الدين " مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية لالطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سانتياغو " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، ٢٠١٦ ، المجلد ٢٢ ، العدد ٨٧ ، ص ٢٢٧.

(١) تبارك نعمان علي ، نعم حسين نعمة " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الازمات المالية مع إشارة خاصة للعراق " مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، ٢٠٢٢ ، المجلد ٢ ، العدد ٦ ، ص ٨٦.

(٢) رعد محمد نجم ، مصدر سابق الذكر ص .

(٣) يسرى مهدي حسن ، رافع احمد حسن " الصناديق السيادية ومتطلبات انشاء صندوق سيادي للعراق " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، ٢٠١٢ ، المجلد ١ ، العدد ٧ ، ص ٨٦.

الطبيعية ، وتنعكس تلك الصدمات على اقتصادات الدول المصدرة للنفط بما فيها العراق ويجب التغيير في مستويات الاسعار.^(٤٦)

٢- اهداف انشاء صندوق سيادي للعراق :
تتمثل بالاتي:

أ- تحويل الثروة الطبيعية المتمثلة بالنفط إلى ثروة مالية لتحقيق التنمية المستدامة للجيل الحالي ولالأجيال القادمة ايضاً.

ب- ضمان حق الاجيال القادمة من الثروة النفطية، وايجاد مصادر بديلة عن النفط لأنه مورد غير متجدد.

ج-توفير مصدر امان للجيل الحالي يساعد على تمويل متطلبات الانفاق الجاري في حالة عجز الايرادات العامة ولاسيما الايرادات النفطية على التمويل لأنها تخضع لتقلبات اسعار النفط العالمية .

د-استثمار موارد الصندوق في الداخل والخارج بهدف الحصول على عوائد اكثر في المستقبل.

هـ-يعمل الصندوق على توفير مصادر مالية تجنب العراق عواقب الدين الداخلي والخارجي.

٣- حوكمة الصندوق السيادي المقترح:

تعد الحوكمة من الاساسيات لإنشاء صندوق ثروة سيادي في العراق لأنها تحدد مهام وواجبات كل جهة رسمية فاعلة في الدولة، لذلك يقترح بتشكيل هيئة تدعى بهيئة صندوق الثروة السيادي العراقي فهي ايضاً تضم ملاكات وظيفي وادارية تحدد اليات العمل، وتقع تحت رقابة وادارة البرلمان العراقي لأنه السلطة العليا في الدولة والمخطط

(٤٦) يسرى مهدي حسن ، رافع احمد حسن ، مصدر سابق الذكر ص ١٧ .

(١٣) يوضح الآلية المقترحة لحوكمة الصندوق السيادي المقترح إنشاءه في العراق.^(٤٧)

المخطط (٢) يوضح الآلية المقترحة لحوكمة الصندوق السيادي المقترح

صندوق الثروة السيادي المقترح إنشاءه في العراق يقوم الصندوق بتمويل وزارة المالية بالأصول المالية .

وزارة المالية العراقية تقوم بتمويل البنك المركزي العراقي وارسل تقارير دورية الى هيئة صندوق الثروة السيادي العراقي.

البنك المركزي العراقي يقوم باستثمار هذه الاصول في الاسواق الخارجية للحصول على عوائد في المستقبل ويقوم بأرسالها الى الصندوق السيادي المقترح، كما يقوم بأرسال التقارير الدورية الى هيئة صندوق الثروة السيادي العراقي .

هيئة صندوق الثروة السيادي العراقي تقوم هذه الهيئة بجمع التقارير التي اعدتها وزارة المالية والبنك المركزي وارسلها الى البرلمان العراقي والذي يعد السلطة التشريعية والرقابية العليا في العراق .

البرلمان العراقي (مجلس النواب) يقوم باتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة التي تخدم مصلحة الاقتصاد العراقي.

المصدر : المخطط من عمل الباحث

٣- المبحث الثالث/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٣- الاستنتاجات:

١- تُعد الصناديق السيادية داعمًا قوياً ومؤثراً للسياسة المالية لأنها تمكن الأخيرة من مواجهة الأزمة المالية المتولدة عن الصدمة السلبية في أسعار (النفط والغاز، النحاس، الفوسفات ..) والتي تنعكس مباشرة بشكل انخفاض كبير في الإيرادات العامة إذ

^(١) يسرى مهدي حسن السامرائي ، رافع احمد حسن ، مصدر سابق الذكر ص١٧-١٨ .

- تعمل هذه الصناديق على رفع قدرة القائمين على السياسة المالية للمناورة وامتصاص هذه الصدمة، (أي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي) وبالتالي إثبات فرضية الدراسة.
- ٢- تعمل الصناديق السيادية على ضبط الإنفاق العام والحد من الإسراف فيه خصوصاً في فترات الصدمة الايجابية لأسعار الثروات الطبيعية المصدرة.
- ٣- تعمل الصناديق السيادية (باستثناء صناديق الاستقرار منها) على توزيع الثروات الطبيعية (نفط ، غاز ، نحاس ،...) بين الجيل الحالي والأجيال القادمة وذلك من خلال عمليات الادخار والاستثمار التي تقوم بها.
- ٤- بما إن الموارد الطبيعية ونحن بصدد الإشارة هنا وبالتحديد إلى النفط والغاز هي محدودة و معرضة للنضوب في الأجل الطويل ، فلذلك أصبحت عملية ادخار جزءاً من الإيرادات المتولدة منها للأجيال القادمة تمثل عدالة في توزيع تلك الثروات بين الأجيال ، خصوصاً وان هنالك نظرة اقتصادية ترى بان عملية استخراج الموارد الطبيعية ومن ثم تصديرها كمادة خام لا يعد إنتاجاً لأنه مجرد تحويل ثروة طبيعية إلى ثروة مالية ، بينما أساس الإنتاج يقوم على خلق القيمة أو زيادتها.
- ٥- قد تشكل الصناديق السيادية حلقة وصل قوية جداً بين كل من السلطة النقدية والسلطة المالية الأمر الذي يُعزز من سبل التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية كما هو عليه الحال في الصندوق السيادي للنرويج.
- ٦- صناديق الثروة السيادية هي ليست على شاكلة واحدة وإنما تتنوع إلى عدة أشكال فمن حيث الأهداف تنقسم إلى صناديق الاستقرار ، صناديق الادخار، وشركات استثمار الاحتياطي.
- ٧- تسهم أغلب الصناديق السيادية التي تم الاطلاع عليها والتي من نوعي شركات استثمار الاحتياطي وصناديق الادخار في تنوع اقتصادات بلدانها (ولو بدرجة قليلة) وتقيها من الوقوع بالداء الهولندي كما هو الحال لصناديق كل من تشيلي ،أذربيجان، مبادلة الإماراتي(تابع لإمارة ابوظبي) ، النرويج.

٨- تعمل الصناديق السيادية وبالتحديد من خلال عمليات الاستثمار المحفظي الذي تقوم به في خارج اقتصادات بلدانها على إعادة شيء من التوازن في النظام المالي العالمي لأنها تسمح بنقل الأموال من الدول عالية الادخار إلى الدول منخفضة الادخار.

٢.٣- التوصيات:

١- العمل على إنشاء صندوقاً سيادياً للعراق عن طريق توفير جميع المتطلبات التشريعية والقانونية والإدارية والمالية اللازمة لإنشائه ، على أن تتم عملية تمويل الصندوق حالما يتم تغطية متطلبات الموازنة العامة بالكامل للمساهمة في رفع معدل الادخار المحلي الإجمالي لان معدلات الادخار المحلي الإجمالي السنوية هي التي ترسم وتحدد معدلات النمو لأي اقتصاد .

٢- ضرورة أن تتشكل محفظة الصندوق من عمليات الاستثمار المباشر داخليا وغير المباشر داخليا و خارجياً وحسب درجة سيولة الصندوق.

٣- عدم اللجوء بتاتا للموازنات التكميلية وان يُصب جميع الفائض في حال تحقيقه في الصندوق المقترح ليقوم الأخير بإنفاقه في مجالات الاستثمار وحسب درجة سيولته ومدى أهمية المشروع.

٤- هنالك خصائص لدى الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي تُحتم عليه رفع معدلات الادخار الحكومية وهي كالآتي:

ب_ إن اغلب عمليات الاستثمار التي يقوم بها القطاع الخاص العراقي هي تدخل ضمن قطاع التجارة أي في عمليات توظيف للأموال في (تجارة الألبسة والأغذية والسيارات ..) وهذه لا تؤدي إلى خلق قيمة مضافة لاقتصاد البلد كما هو الحال في عمليات الاستثمار المباشر، فهل يمكن أن نقارن بين إنشاء مجمع لبيع الألبسة أو الأغذية مع إنشاء معمل للخياطة أو مزرعة؟

ج- عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار داخل العراق (باستثناء القطاع النفطي الذي شهد دخول لاستثمار أجنبي مباشر وبشكل متصاعد منذ بداية العام ٢٠١٠) ،
وبالتالي لا مناص من زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي.
المصادر العربية :

أ- البحوث والمجلات :

١- احمد ياسين عبد ، عماد علي محمود ، علي راضي محيسن " دور الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ٢٠١٦ ، العدد التاسع والاربعون ، ص ١٧٠-١٧١.

٢- ايسر ياسين فهد " تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار الانموذج الامثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي " وقائع مؤتمر البيان السنوي الاول ، التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٧ بغداد.

٣- بلال بو جمعة ، احادي عبد الغني " مكانة الصناديق السيادية في الصناعة المالية (مع الاشارة لبعض التجارب) " الملتقى الوطني الثاني بعنوان واقع الهندسة المالية وآفاق تطبيقها في الجزائر من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، ٢٠١٤ ، ص ١٣.

٤- تبارك نعمان علي ، نغم حسين نعمة " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الازمات المالية مع إشارة خاصة للعراق " مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، ٢٠٢٢ ، المجلد ٢ ، العدد ٦ ، ص ٨٦.

٥- حسين جابر عبد الحميد " الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (IFED) " ورشة عمل منتدى بغداد الاقتصادي عن الصناديق السيادية ، ٢٠١٧ ، ص ٦.

٦- رغد محمد نجم ، سوزان محمد عز الدين " مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للاطار القانوني والهيكل

المؤسسي على وفق معايير سانتيago " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،
٢٠١٦ ، المجلد ٢٢ ، العدد ٨٧ ، ص ٢٢٧.

٧- سعاد قاسم هاشم الموسوي ، عبد الكريم حمد زبير " الاهمية الاقتصادية لتنويع
مصادر الدخل في العراق تجارب دول مختارة (النرويج و شيلي) " مجلة العلوم
الاقتصادية والادارية ، ٢٠٢٠ ، المجلد ٢٦ ، العدد ١٢٢ ، ص ٣٤٤.

٨- سيف الدين الحديثي " النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة
والاقتصاد " مجلة دنانير ، ٢٠١٣ ، العدد الثالث ، ص ٦٥.

٩- عبد المجيد قدي " الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة " مجلة اقتصاديات
شمال افريقيا ، ٢٠٠٩ ، عدد ٦ ، ص ٤.

١٠- عقيل حميد الحلو ، زينب شاكر جبير " رؤية استشرافية مقترحة لإنشاء
صناديق ثروة سيادية داعمة للموازنة العامة ولتطوير اداء الاقتصاد العراقي "
مجلة مركز دراسات الكوفة ، ٢٠١٩ ، مجلد ١ ، العدد ٥٣ ، ص ٢٤٤.

١١- ماجد عبدالله المنيف " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض
النفطية " مجلة النفط والتعاون العربي ، منظمة الدول المصدرة للبترول ، ٢٠٠٩
، المجلد ٣٥ ، العدد ١٢٩ ، ص ٢٥٢.

١٢- محمد حسن رشم ، بوطورة فضيلة ، سمالي نوفل " صناديق الثروة السيادية
ودورها في إدارة الازمات الاقتصادية وتكوين الفوائض المالية " مجلة تكريت
للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٦ ، العدد خاص ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٩٩.

١٣- محمد عماد عبد العزيز " امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد
وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق (رؤيا مستقبلية) " مجلة تكريت
للعلوم الادارية والاقتصادية ، ٢٠١٧ ، المجلد ١ ، العدد ٣٧ ، ص ١٤٩.

١٤- مظهر محمد صالح " صناديق الثروة السيادية : تقييم أولي لتجربة صندوق
تنمية العراق " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ٢٠٠٨ ، العدد السادس عشر
، ص ٤.

١٥- نغم حسين نعمة و تبارك نعمان علي " الصناديق السيادية ودورها في
الازمات المالية مع امكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق " مجلة
الريادة للمال والاعمال ، المجلد الثالث ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٨٣ .
ب-الرسائل والاطاريح :

١- ايسر ياسين فهد " تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار النموذج
الامتثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد
، الجامعة العراقية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

٢- قطاف ليلي ، زرقاطة مريم " اثر الحوكمة على اداء الصناديق السيادية في
الاسواق المالية دراسة مقارنة بين صندوق المعاشات الحكومي في النرويج
وصندوق ضبط الموارد في الجزائر " اطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس
سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية ، ٢٠١٨ ، ص ٥٩ .

٣- يسرى مهدي حسن السامرائي ، رافع احمد حسن " الصناديق السيادية في الدول
النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تجارب دولية ومحاولة تطبيقها
في العراق " اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١
ص ١١٨ .

ج-الكتب :

١- صفاء عبد الجبار الموسوي ، واثق علي المنصوري " اقتصاديات صناديق الثروة
السيادية " دار الايام للنشر والطباعة ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ،
٢٠١٧ ، ص ٤٠-٤١ .

٢- عبدالله رزق " الاقتصاد العالمي في زمن الازمات المتناسلة " دار منهل اللبناني ،
الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٨ .

المصادر الاجنبية :

1- Adam D. Dixon and Ashby H. B. Monk “ What Role for Sovereign
Wealth Funds in Africa’s Development” Center for Global
Development , 2011,p7-8.

- 2- Government of Norway, Political Platform for a government formed by the Conservative Party and the Progress Party, 2016, October, p9.
- 3- Javier Santiso , Sovereign Wealth Fund 2014 , Center for Global Economy and Geopolitics , Barcelona , Spain , 2014 , p103.
- 4- Jing Xiang, Susheng Wang, Zhaokun Kong & Wenhui Li” Invest ability and Necessity to Develop SWFs in china” International Journal of Business and Management, 2009, vol 4 , NO4.
- 5- Madjid Guesmia , “Essai d`analyse des strategies d` investissement des fonds souverains et institutionnels memiore en vue de l`obtention du diplome de magistere en sciences economiques” Option, economic et finance intertionale , 2014.
- 6- Mehmet Caner and Thomas Grennes “Sovereign Wealth Funds: The Norwegian Experience “The World Economy , 2010 , p602.
- 7- Mehmet Caner and Thomas Grennes “Sovereign Wealth Funds: The Norwegian Experience “The World Economy , 2010 , p602.
- 8- Ministry of Finance “Recommends a More Gradual Phasing In of Oil Revenues “ Norwegian Public Report , 2015 , p9.
- 9- Roland Beck and Michael Fedora “ The impact of Swfaglobal financial markets “ The occasional paper series no , 91 frankfurt : Eurpean Central Bank , 2008 , p7.
- 10-Saraa Salim D. Al-gergouse and Sarmad G. S. Al-yassin “Diversification of funding sources for various sovereign funds of oil and non-oil Countries (Suggested Vision)” Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences ,2022 , Vol 18,no 57, p256.
- 11-Simone Mezzacapo , The so – called " Sovereign Wealth Fund " regulatory issues Financial stability and prudential supervision , Economic paper ,2009, No 378 p4.
- 12- Sovereign Wealth Fund Institute, what is a Sovereign Wealth Fund “[www.swfinstitute.org /swf.php](http://www.swfinstitute.org/swf.php)” 15/09/2009 ”.

الدفع المسبق لفاتورة الكهرباء وأثرها في ترشيد الطاقة
**Prepayment of Electricity Bill and its Impact on Energy
Conservation**

الباحث

بارق عزيز ياسين

وزارة الصحة/ دائرة صحة ذي قار

bark.azez.86@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

نظرا لظروف التي يمر بها العراق في فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة العالية وزيادة ساعات القطع المبرمج في التيار الكهربائي وعدم قدرة وزارة الكهرباء على تجهيز الطاقة لمدة ٢٤ ساعة في اليوم وهذا يعود الى عدة أسباب سنتناولها في بحثنا على شكل نقاط مدروسة ومن اهمها عدم الترشيد في استخدام الطاقة بالشكل الصحيح وهذا يعود الى ثقة المستخدم بالطاقة من جاب وعدم الرقابة من جانب اخر وكما يوجد مزايا وعيوب في تطبيق هذه الدراسة على الواقع قد نحتاج الى عدة أمور أهمها التعاون بين المواطن (المستهلك للطاقة) وبين الحكومة وزارة الكهرباء كي نصل توازن بين حجم الإنتاج المقدم من الطاقة وبين ما يستخدمه المستهلك قدمة هذه الدراسة نظرياً وتمت مقارنتها في احد المجمعات السكنية التي كان يستخدم فيها الدفع المسبق لفاتورة الكهرباء.



المفاهيم الأساسية عن الدفع المسبق لفاتورة الكهرباء

أولاً: عموميات الحث

١- المقدمة

٢- **فرضية الدراسة:** هل هناك تأثير عندما تكون القائمة مدفوعة مسبقاً في حال

استمرار التيار الكهربائي

- **الفرضية الاولى :** هناك أثر واضح في ترشيد استخدام الطاقة بسبب اطفاء كل

الاجهزة الزائدة عن الحاجة وذلك يعود الى العداد الذكي في دفع البطاقة مسبقاً .

- **الفرضية الثانية :** لا يوجد هناك اي اثر او فائض في الطاقة .

٣- **عينة البحث :** تم دراسة الموضوع في وزارة الكهرباء واخذ عينات من قائمة

الجبابة وكذلك دراسة الموضوع ميدانياً ومن خلال توزيع الاستمارات

الاستبيان على موظفين الجبابة ومن خلال جمع هذه المعلومات توصلت الدراسة

الى امرين هما .

- امتناع المواطن عن دفع فاتورة الكهرباء

- التجاوز الحاصل على شبكة الكهرباء من خلال ربط اسلاك بشكل عشوائي

ثانياً: أهمية البحث : تطوير انتاج الطاقة : تعتبر الطاقة هي المصدر الرئيسي في

الحياة اليومية ومسؤولة الجميع الحفاظ عليها وتطويرها ومن خلال البحث والدراسة

في مجال تطوير الطاقة سوف نقدم تقرير مفصل عن تطوير الطاقة او توزيع انتاج

الطاقة الحالي بشكل صحيح وقد يؤدي هذا الى زيادة في ساعات التجهيز تصل

الى حد الاكتفاء مقابل زيادة في إيرادات الدولة مع توازن ما يدفعه المستهلك من

خلال الدفع المسبق لفاتورة الكهرباء أي ان الدراسة ركزت على زيادة في ساعات

تجهيز الطاقة زيادة في الايراد توازن في دفع المبلغ وسوف نتناول هذه الدراسة

بشكل مفصل

١- العمل على زيادة في ساعات التجهيز نحتاج الى عمل ترشيد في استخدام الطاقة .

٢- كيفية العمل على استخدام الترشيد ولاستخدام الصحيح الطاقة ؟ من خلال الدفع المسبق للفاتورة

ثالثاً: أهداف البحث : توازن الطاقة بين التجهيز والاستهلاك

١- عدم ترشيد استهلاك الطاقة لدى المستهلك او المواطن في صورة خاصة هو عدم ثقة المواطن في ساعات تجهيز (الكهرباء) وفي اغلب المناطق تكون ساعات القطع المبرمج والتجهيز تصل الى ٣×٣ مما يؤدي الى زيادة تشغيل جميع الأجهزة الكهربائية في المنزل او الشركة او في الدوائر الأخرى حتى يتم تعويض ساعات القطع القادمة .

٢- عندما يكون هناك دفع مسبق لفاتورة الكهرباء وتحسب الكميات المستهلكة من الطاقة من رصيد البطاقة سوف يكون هناك ترشيد في استهلاك الكهرباء ذاتي وهذا يسهم في توفير كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية . م. وزارة الكهرباء/ مديرية دائرة كهرباء ذي قار

٣- الغرض من دفع الفاتورة مسبقاً هو أحد الحلول للحفاظ على الاستهلاك الزائد عن الحاجة الفعلية من جانب وبالمقابل سوف تكون هناك جباية حقيقية من إيرادات الكهرباء في اقل جهد واسرع وقت ممكن

٤- سهولة احتساب الإيرادات المتحققة من خلال بيع بطاقات التعبئة وتقديرها على أساس بيع السنة السابقة وتحسب بيع البطاقات في السنة الحالية إيرادات حقيقية في الموازنة .

٥- الهدف من الدفع المسبق هو احدى الحلول السريعة لتوفير طاقة إضافية من نفس الإنتاج الحالي
رابعاً: الدفع المسبق:

١- **تعريف الدفع المسبق** هو دفع الفاتورة مقدماً وهذا هو موضوع الدراسة كي نصل الى عملية الدفع المسبق على وزارة الكهرباء توفير اجهزه رقمية ذكية يتم من خلالها ربط كيبل خاص بوزارة الكهرباء غير مرخص للبيع يكون تجهيزه عن طريق قسم المبيعات في وزارة الكهرباء من مصدر الطاقة وربطة بالجهاز الذكي ومن ثم الإخراج الى المستهلك

٢- يتم تغذية الجهاز الذكي بالدفع المسبق عن طريق بطاقات تحتوي على كميات من الميكا واط مختلة الاحجام تجهز من قسم المبيعات في وزارة الكهرباء وتباع الى الوكلاء في الأسواق او الى المواطنين مباشر بسعر رسمي معلن مثل بطاقات شركات اتصال الهاتف المحمول او بطاقات شبكة اتصال الانترنت او غيرها من بطاقات التعبئة .

٣- يجب ان يكون هناك توازن في الأسعار بين ما يدفعه المواطن في الوقت الحالي من مبالغ مالية الى أصحاب مولدات السحب او شراء الوقود وصيانة المولدات المنزلية وبين دفع الفاتورة المسبق

خامساً: مزايا وعيوب الدفع المسبق:

أ: مزايا الدفع المسبق

١- زيادة في توفير الطاقة من خلال عدم الاستهلاك الزائد عن الحاجة الفعلية في

الوقت الحالي وهذا سوف يوفر كميات كبيرة تصل الى استمرار الكهرباء في اليوم

٢- تقليل نسبة الخطورة مثل الحرائق المتكررة التي تحدث يومياً بسبب اسلاك

مولدات السحب الملثوية على أعمدة شبكات الكهرباء الداخلية او المسلكة على

الأبنية

٣- سهولة الجباية وعدم تعرض الجابين في وزارة الكهرباء الى تصادم مع المواطنين

من خلال المطالبة بدفع الفاتورة المتراكمة

٤- تحقيق إيرادات فعلية تدخل ضمن الموازنة العامة لدولة وسوف تساهم هذه الأموال في تحسين وتطوير وزيادة في الإنتاج من خلال بناء محطات استثمارية جديدة.

٥- زيادة ثقة المواطن في توفير الكهرباء على مدى اليوم يخلص المواطن من تكاليف مالية مثل التخلص من دفع أجور المولدات الاهلية وكذلك كلفة ما يتم صرفه على الوقود وصيانة مولد المنزل.

٦- من مزايا الدفع المسبق عدم تراكم المبالغ في حساب المستهلك وبالتالي تصبح هناك كميات كبيرة ومن الصعب سداد هذه المبالغ وقد تعرض صاحب المنزل او الشركة او المباني التجارية الى مسألة قانونية

ب: عيوب الدفع المسبق: هناك عيب واحد فقط من جانب المستهلك

١- يتأثر به المستهلك فقط هو الدفع مقدما يكون ما يدفعه من مبالغ حقيقية عكس عادات الدفع الاحق بعد صدور القائمة من وزارة الكهرباء وفي الغالب تبقى هذه المبالغ لسنوات لم تسدد.

المبحث الثاني

الجانب العملي

دراسة تطبيقية في احدى المجمعات السكنية في محافظة اربيل

اولاً: تحليل الدراسة :

١- تمت هذه الدراسة والتطبيق العملي في مجمع ارام السكني شارع ١٢٠ في محافظة أربيل وكانت هناك استخدم أجهزة الكترونية ذكية تستخدم في العد الفعلي والدفع المسبق من خلال شراء بطاقات التعبئة وشحنها عن طريق الجهاز الذكي (المصدر او الرابط بين مصدر الطاقة وبين استخدام المستهلك م. ثامر خضير /

٢٠٢١/٩/٦

٢- من خلال الاستبيان لاحظنا المواطنون سعداء بهذا النظام الذي يحقق منفعة كبيرة في استقرار التيار الكهربائي

بسبب توفير كميات فائضة من الكهرباء وعدم هدرها

٣- الحد من قلة الاحتراق واستمرارية الكهرباء عبر النظام، فالمواطنون سعداء بهذا التغيير الجوهري، لأنهم سيصبحون هما المتحكمين في الكهرباء وفي المستقبل سيكون هما الذي يشترون الكميات من الكهرباء حسب احتياجاتهم، وسيتم تقليل مخاطر احتراق الكهرباء والأسلاك الرئيسية ذلك بسبب قلة الاحمال عليها

٤- أن سكان مجمع أرام لن يحتاجوا إلى المولدات في نفس المجمع والأسواق المحيطة بهم في المستقبل اول في الوقت الحالي

٥- كانت نتائج وضع هذا النظام ايجابية ومرضية لكل من المواطنين والحكومة نفسها لذلك يتواصل العمل في المحافظة والشركة المنفذة تحت إشراف الحكومة، تستمر في الشرح والتوعية بين المشتركين حول كيفية استخدام النظام.

٦- من المقرر تنفيذ نفس نظام الدفع المسبق في أماكن أخرى بعد اكتمال هذا المجمع وربطه بالكامل

٧- من مزايا استمرار الطاقة انعكاس بيئة جميلة خالية من انبعاثات غاز المولدات والأسلاك العشوائية الغير منتظمة على أعمدة الكهرباء

م دائرة الخدمات في مجمع ارام السكني

ثانيا: فائدة ترشيد الاستهلاك:

الترشيد في الطاقة يرفع من زيادة الإنتاج الفائض عن الحاجة وعندما يصبح فائض فلعي في الانتاج سيكون التيار الكهربائي مستمر طيلة الفترة وبالتالي سيشعر المواطن بالراحة وعدم القلق من انقطاع الكهرباء وهناك استغناء عن المولد البديل للطاقة سواء كال مولد السحب او المولد الخالص داخل المنزل ومما يوفر راحة كبيرة للمواطن وتجنب الكثير من المخاطر مثل الحريق والصعقات الكهربائية وغيرها من المخاطر الاخرى وهناك

ثلاثة نقاط مهمة اذا طبقت هذا الدراسة واقعاً

١- سيصبح التيار الكهربائي مستمر وهذه هي الغاية الاولى والمطلب الاساسي اذا تحقق سيكون هناك

انخفاض كبير في المخاطرة وتجنب المخاطر الناتجة بسبب السحب العشوائي لسلوك المولد على اعمدة الكهرباء وخصوصاً في قلب المناخ في فترة ارتفاع الحرارة وانخفاضها ما يعرض تلك الاسلاك الى اندثار ولا توجد هناك رقابة عليها وهذا ه أحد الأسباب الذي تحدث الحرائق كل فترة

٢- عندما يكون تجهيز الطاقة الكتروني سوف يبحث المستخدمون عن الأجهزة الاقتصادية التي لا تحتاج الى تيار كهربائي عالي الفولتية

٣- بالنسبة الى وزارة الكهرباء ستكون هناك جباية حقيقية وبدون اي تعب او تعرض موظفين الجباية الى تصادم مع المواطنين في فترة توزيع الفواتير ودفع مبلغ الفاتورة

م. دائرة الإعلام والمعلومات حكومة كردستان العراق

ثالثاً: تحليل فرضية الدراسة:

من خلال تحليل نتائج الدراسة تم قبول الفرضية الأولى هناك أثر واضح في ترشيد استخدام الطاقة بسبب اطفاء كل الأجهزة الزائدة عن الحاجة وذلك يعود الى العداد الذكي في دفع البطاقة مسبقاً، ورفض الفرضية الثانية لا يوجد هناك اي اثر او فائض في الطاقة عند استخدام الدفع المسبق.

م. تحليل الباحث

رابعاً: خلاصة البحث:

توجه الكثير من دول العالم الى الاهتمام بالطاقة وكيفية تطويرها والحفاظ عليها كونها المصدر الأساسي في الحياة اليومية على مستوى الفرد بصورة خاصة واحتياج خدمات الطاقة للمجتمع بشكل عام كما نلاحظ التطور الحديث لمصادر

الطاقة مثل البطاريات الشمسية على شكل الواح وخلايا وبطاريات خزن الطاقة المستخدمة حديثاً ، لكن هذا لا يزيد من كميات الإنتاج اذا لم يكون هناك استخدام وترشيد صحيح للطاقة ، وهذا لم يأتي الى اذا كانت هناك ثقة عالية بتجهيز الإنتاج على مدى اليوم ، كي يكون هناك استمرار في تجهيز الطاقة قدمة هذه الدراسة على شكل نقاط او خطوات للحفاظ الإنتاج من الهدر والغرض من الدراسة هو كيف نحصل على تيار كهربائي مستمر عند احتياجنا اليها، من خلال البحث في موضوع الحفاظ على الطاقة هو استخدام الاجهزة الذكية التي يتم تعبئتها مسبقاً من كميات الطاقة عن طريق شراء البطاقات المحملة بالميكا واط ويتم تغذيتها عن طريق الجهاز الالكتروني الذكي تصدرها الجهات ذات العلاقة في وزارة الكهرباء ومن ثم عرضها في مركز المبيعات وتوزيعها في الأسواق ، والهدف من هذا هو الحفاظ على الطاقة من الهدر والى أصحاب الاختصاص رأي في ذلك.

خامساً: الاستنتاجات و التوصيات

أ : نتائج الدراسة

١- من خلال جمع العينات توصلت الدراسة الى ان الدفع المسبق للفاتورة سوف يساهم بالكثير برفع العبئ عن موظفين الجباية وتجنبهم المشكلات والصدامات مع المواطنين

٢- سيكون هناك اقتصاد حقيقي في استهلاك الكهرباء وعدم الافراط بالاستهلاك الزائد بسبب الدفع المقدم والحفاظ على الكمية المشتري من الكهرباء داخل البطاقة

٣- الحفاظ على سلامة المواطنين وتجنبهم المخاطرة مثل الحريق والصعقات الكهربائية بسبب الاسلاك غير المنتظمة من مولدات السحب

٤- سيكون هناك ايراد فعلي مستلم من خلال بيع بطاقات التعبئة وقد تسهم هذا الأموال في تطوير انتاج الطاقة.

ب: التوصيات : من خلال الدراسة الكاملة والمفصلة عن موضوع تطبيق الدفع المسبق لفاتورة الكهرباء توصي الدراسة بما يأتي:

- ١- على أصحاب القرار التوسع في دراسة هذا المشروع اكثر وتطبيقه على ارض الواقع
- ٢- تطبيق جزئي كتجربة يطبق في دوائر الدولة والمباني التجارية ومعامل أصحاب المهن والمشاريع الابتدائية هذا من ناحية سهولة الربط والتعبئة
- ٣- كل زيادة في انتاج الطاقة لا يقابله ترشيد فعلي لا يعتبر هذا الإنتاج حقيقي .
- ٤- قياس مجمع سكني او منطقة مقدار حجم استخدام الطاقة قبل تطبيق هذا النظام ثم القياس بعد التطبيق واحتساب الفرق بين كميات الاستهلاك وكميات الفائض عن الحاجة وكذلك مقارنة ايراد الجباية بين السابق والحالي

استمارة استبيان

خاصة بموظفين الجباية

- (١) ماهي المشاكل الذي تواجهكم في توزيع فاتورة الكهرباء ؟
كانت الإجابة بالأغلبية عدم استلام المواطن الفاتورة ودفع المبلغ
- (٢) ما هو الأجراء في حال امتنع المواطن عن دفع مبلغ الفاتورة ؟
كانت بعض الإجابة قطع الكهرباء وهذا يكون في الغالب على الأبنية التجارية
- (٣) ما هو الاجراء الصحيح لجباية الكهرباء
كانت الإجابة بعض الاجابة لا نعلم وبعضها إقامة دعوة على المالكين
- (٤) لماذا يمتنع المواطن عن دفع مبلغ الفاتورة
الأجابة بسبب ساعات تجهيز الكهرباء الرديئة
- (٥) ما هو رأيكم عن الدفع المسبق
الإجابة بالأغلبية مؤيدة ذلك

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- وزارة الكهرباء/ مديرية دائرة كهرباء ذي قار
- ٣- ثامر خضير / ٦/٩/٢٠٢١
- ٤- دائرة الإعلام والمعلومات حكومة كردستان العراق
- ٥- م دائرة الخدمات في مجمع ارام السكني
- ٦ - ورقة استبيان موظفي جباية الكهرباء
- ٧- سكان مجمع ارام السكني
- ٨- الباحث

واقع التحول الرقمي ودوره في تحقيق الشمول المالي

دول عربية مختارة

The Reality of Digital Transformation and its Role in Achieving Financial Inclusion Selected Arab countries

الباحثين

م.م. جابر حسن مهيجر

م.م. موسى كدر حمود

وزارة الصناعة

وزارة المالية

hhjaber655@gmail.com

mwsykdr@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

شهدت المجتمعات نمواً وتطوراً رقمياً متسارعاً وهائلاً في إنتاج واستخدام الأجهزة الرقمية الذكية فائقة السرعة تعمل على زيادة قدرة معالجة البيانات وتسريع الذكاء الاصطناعي وإحداث تطورات وتغيرات غير مسبوقة في عمليات الإنتاج أسهمت في تغيير وجه الاقتصاد العالمي نحو التحول الرقمي وتحول القطاعات الحيوية الى نماذج عمل تعتمد تقنيات رقمية غاية في الدقة والتطور ، هذه التغيرات في التقنيات الرقمية من جمع المعلومات وتخزينها وتبادلها واستخدامها حققت انتشاراً واسعاً ولجميع أفراد المجتمعات الحديثة مجتمعات المعرفة والتحول الرقمي الذي يتطلب تطبيقها أدوات ونظاماً مالياً يتسم بالشمول والمساواة بين شرائح وفئات المجتمع دون تمييز وتفرقة.



وهذا ما يفرضه الشمول المالي وإمكانية وصول الجميع الى استخدام الأدوات المالية الحديثة بشكل سريع وسهل بغية تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية الشاملة . لذا جاء البحث من اجل توضيح التحول الرقمي في دول عربية مختارة والسبل الكفيلة في تحقيق الشمول المالي فيها .

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي ، الشمول المالي ، الاقتصاد الرقمي ، دول عربية

Abstract:

Societies have witnessed rapid and massive digital growth and development in the production and use of high-speed smart digital devices that increase data processing capacity, accelerate artificial intelligence and bring about unprecedented developments and changes in production processes that have contributed to changing the face of the global economy towards digital transformation and the transformation of vital sectors into working models that rely on digital technologies Very accurate and sophistication, these changes in digital technologies from collecting, storing, exchanging and using information have achieved wide spread and for all members of modern societies of knowledge and digital transformation, which requires their application of tools and a financial system characterized by inclusiveness and equality between segments and groups of society without discrimination and discrimination , This is what is imposed by financial inclusion and the possibility for everyone to use modern financial tools quickly and easily in order to achieve economic and social integration and achieve comprehensive development goals. Therefore, the research came in order to clarify the digital transformation in selected Arab countries and the ways to achieve financial inclusion in them.

المقدمة

شهد عالمنا المعاصر تصاعد وتيرة الشمول المالي و بلوغها قمة الأولويات و الاهتمامات في المعاملات الاقتصادية ، و ذلك لدوره المهم و قدراته الكبيرة في

تعجيل الجهود التنموية و جني المكاسب من وراء ذلك . خصوصاً و انه يستهدف كافة الشرائح الاجتماعية بما فيها شريحة الفقراء و المهمشين اقتصادياً الذين يحاول احتوائهم في النظام المالي الرسمي . لذلك فإن الشمول المالي يحظى باهتمام يتزايد بمرور الوقت من صناع القرار على المستوى العالمي ، و يعد من المفاهيم الحديثة كونه قائم على فكرة الوصول الى الخدمات المالية و بكلفة منخفضة .

لقد حاز الشمول المالي على اهتمام صانعي السياسات و المنظمات الدولية ، و أصبح هدفاً مكماً لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في غالبية دول العالم ، لقدرة على تقديم الحلول لكافة المشاكل التي تعترض شريحة محدود الدخل ، فضلاً عن مساهمته الفاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المالي . لذلك اتجهت غالبية الدول نحو العمل على تحقيقه بهدف امتلاك القدرة على تحقيق نسب عالية للشمول المالي .

أن ضمان تحقق الشمول المالي من خلال ضمان الوصول الى تحقيق مستويات عالية في مؤشرات الأساسية مرهون بنجاح متطلبات التحول الرقمي الذي يمارس دور كبير في مجال الخدمات المالية ، و يكون ذلك عن طريق تطوير واستخدام الأنظمة المالية الذكية ، ومن ثم القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية Cash Flow ، والكشف عن الاحتيال والتزوير، وتقييم أهلية القروض، وكذلك تحسين تقديرات التصنيف الائتماني Credit Scores ، بالإضافة إلى المعاملات المصرفية المخصصة Personalized Banking، و أيضاً اكتشاف الأخطاء في البيانات بناء على الأنماط المتوقعة لها ، كل ذلك يفتح الآفاق أمام النهوض بمستوى مؤشرات الشمول المالي لاسيما على مستوى المنطقة العربية ، التي تشهد نمواً مستمراً ولكن بطيئاً في معظم مجالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والبنية التحتية والوصول و الاستخدام ، مما يشكل تحدياً خطيراً في طريق النهوض بمستوى مؤشرات الشمول المالي في المنطقة المذكورة .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث كونه يركز على واقع الشمول المالي الرقمي في بعض الدول العربية من خلال توضيح فرص النهوض به ، و واقع مؤشرات و التحديات التي تجابهه ، و يستمد البحث أهميته من أهمية الشمول المالي في الوصول الى الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق التنمية المستدامة . و يحاول هذا البحث المساهمة في تحديد المشاكل و المعوقات التي تعترض المضي في طريق تحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية .

٢.١- مشكلة البحث :

تتجسد مشكلة البحث في أن غالبية الدول العربية تعاني من تدني واضح في مؤشرات الشمول المالي و تراجع في سبل التحول الرقمي بالمقارنة مع ما وصلت إليه في هذا المجال العديد من الدول على المستوى ا لعالمي و بالأخص المتقدمة منها ، و ذلك لوجود مجموعة من التحديات و المشاكل ساهمت في ذلك ، و إن غالبية المجتمعات العربية تعاني من انخفاض نسبة الشمول المالي ، ما عدا المجتمعات الخليجية التي حققت نسب متقدمة بالرغم من كونها لا تضاهاي أحياناً المستوى المطلوب الوصول عالمياً . و يتمثل السؤال الأساسي للبحث في (كيف يمكن للشمول المالي بلوغ مستويات عالية في مؤشراتته على مستوى مجموعة من الدول العربية في ظل التحديات التي يواجهها التحول الرقمي فيها ؟) .

٣.١-فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها (إن التحديات التي يواجهها التحول الرقمي تؤثر سلباً على معظم مؤشرات الشمول المالي في غالبية الدول العربية ، لاسيما منها الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية و سياسية غير مواتية) .

٤.١-هدف البحث :

بيان ماهية التحديات التي يواجهها الشمول المالي الرقمي على مستوى مجموعة من الدول العربية ، لغرض تفاديها و التعامل معها على نحو يقلل من حدتها

٥.١-هيكلية البحث :

يقوم البحث على المحاور الآتية :

المحور الأول / ماهية الشمول المالي و التحول الرقمي .

المحور الثاني / واقع الشمول المالي الرقمي في بعض الدول العربية .

المحور الثالث / تحديات الشمول المالي الرقمي و متطلبات التحقيق في بعض الدول العربية .

٢-المبحث الثاني / ماهية الشمول المالي و التحول الرقمي

١.٢- الشمول المالي : مفاهيم أساسية

١.١.٢-النشأة و التعريف

تعود فكرة الشمول المالي الشمول لمالي الى بدايات القرن التاسع عشر ، مع نشوء الحركة التعاونية في الهند عام ١٩٠٤ ، التي كانت تعارض عمل وكالات الإقراض غير المؤسسية التي كانت تقدم قروض بفوائد مرتفعة جدا لفقراء الفلاحين ، إذ كان الفقراء مستبعدة من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية . و من هنا برز مفهوم الدمج المالي الذي ركز بشكل أساس على المناطق الريفية . بعد ذلك و في عام ١٩٦٥ قام البنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع ، أما في عام ١٩٦٩ فقد تم تأميم أربعة عشر بنك تجاري في جميع أنحاء الهند ، الأمر الذي أسهم بشكل متواضع بالتخفيف من حدة الاستبعاد الذي كان يحول دون حصول عامة الناس و بالأخص الفقراء منهم على الخدمات المصرفية^١ .

¹ Singh ,Ramananda ,and Sankharaj Roy . Financial Inclusion ; A Critical Assessment of its concepts and measurement. Asian Journal of Research in Business Economics and Management ,Vol.5,No.1,january 2015, pp.12- 18 .

لقد ظهر مصطلح الشمول المالي بشكل مستقل عام ١٩٣٣ في دراسة عن اثر إغلاق فرع احد البنوك و عدم وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المالية في جنوب شرق بريطانيا . إلا أن مصطلح الشمول أصبح شائع الانتشار بعد عام ١٩٩٠ عندما تم استخدامه لوصف وصول الأفراد الى الخدمات المالية المتاحة ^٢ .

لقد وردت عدة تعريفات للشمول المالي ، أبرزها تعريف البنك الدولي الذي ينص على أن الشمول المالي هو : (إمكانية وصول الأفراد و الشركات الى منتجات و خدمات مالية مفيدة و بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم ، و يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية و الاستدامة) ^٣ . و بموجب هذا التعريف فأن الشمول المالي يشمل جميع الأفراد و المؤسسات ، و يتضمن جميع أنواع المعاملات و المدفوعات و المدخرات و الائتمان و التأمين ، و الخدمات المالية بأنواعها ، على أن تكون كل تلك الخدمات و التعاملات على نحو مستدام و ليس مؤقت ، و شريطة أن يتم كل ذلك بتكلفة منخفضة .

٢.١.١.٢-الأهداف

- يستهدف الشمول المالي تحقيق جملة من الغايات في مقدمتها ^٤ :
- تمكين جميع الفئات المجتمعية من الوصول الى الخدمات المالية .
 - تحسين المستوى المعاشي للفقراء عن طريق تسهيل وصول الخدمات المالية لهم .
 - وضع الأطر القانونية و التنظيمية التي تسمح بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية . و ضمان وجود بيئة تنافسية .
 - مساعدة المؤسسات الصغيرة على الاستثمار و التوسع .

^٢ سمير عبد الله و آخرون ، الشمول المالي في فلسطين ، معهد الأبحاث الاقتصادية الفلسطينية ، القدس ، ٢٠١٦ ، ص ١٥ .

^٣ <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

^٤ نغم حسين نعمة ، احمد نوري حسن ، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق ، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ٣٢ . وكذلك انظر :-
ياسمين عمرو سليمان ، و آية عصام سلامة ، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة ، البنك المركزي المصري ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٠

- الاستثمار في العناصر الأساسية الضرورية لتطوير الخدمات المالية الرقمية .
- توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية ، بما في ذلك أنظمة البصمة الالكترونية .
- تعزيز طرق مكافحة غسيل الأموال .
- توفير قاعدة بيانات كبيرة للمصارف تفيدها في مجالات التحليل و المساهمة في ابتكار منتجات مصرفية جديدة .

١- أبعاد الشمول المالي

أما أبعاد الشمول المالي فهي ° :

أولاً- الوصول (Access) : و يتمثل بإمكانية استعمال الخدمات المالية من النظام المالي الرسمي ، و هذا البعد يتطلب حصر ومعالجة القيود لتحقيقه ممثلة بالتكاليف و القرب من نقاط البيع و الخدمات المصرفية . و يقاس هذا البعد عن طريق عدد الحسابات المفتوحة عبر المؤسسات المالية و تقدير نسب السكان الذين لديهم حسابات من البالغين . و هذا البعد يتضمن :-

١- عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠ ألف بالغ بحسب نوع الوحدة الإدارية .

٢- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع .

٣- عدد نقاط البيع لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع .

٤- حسابات النفوذ الالكترونية .

٥- مدى التماسك بين نقاط تقديم الخدمات .

٦- النسبة المئوية لعدد السكان في الوحدات الإدارية بحسب نقاط الوصول .

٣.١.١.٢- الجودة (Quality) : و تتجسد من خلال العلاقة بين الخدمة المالية و احتياجات نمط حياة المستهلك . و يتم استخدام مقياس الجودة لقياس طبيعة و عمق العلاقة بين مقدم الخدمة المالية و المستهلك ، بالإضافة الى الخيارات المتاحة و مستويات فهم المستهلكين لهذه الخيارات و آثارها . و المؤشرات المعتمدة لقياس

⁵ Hannig, Alfred ;Jansen , Stefan , Financial inclusion and financial stability : Current policy issues, ADBI Working Paper , No. 259 , Asian Development Bank Institute (ADBI) , Tokyo,2010,p.3.
و كذلك : CGAP and Arab Monetary Fund , Financial Inclusion Measurement in the Arab World , Working Paper,2017,p.18.

الجودة تشمل : القدرة على تحمل التكاليف و الشفافية ، الراحة و السهولة ، التتقيف المالي ، المديونية ، العوائق الائتمانية ^٦ .

٢.١.١.٤- الاستخدام (Usage)^٧: و يتمثل باستخدام العملاء للخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات القطاع المصرفي ، و يقاس من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل ب :

- ١- نسب الأشخاص البالغين الذين يملكون على الأقل نوع واحد من حسابات الودائع المنتظمة .
- ٢- نسب الأشخاص البالغين الذين يملكون على الأقل نوع واحد من حسابات الائتمان المنتظمة
- ٣- عدد الأفراد الذين لديهم لكل ١٠٠٠ من البالغين .
- ٤- عدد المعاملات غير النقدية للشخص الواحد.
- ٥- عدد معاملات إتمام المدفوعات عن طريق الهاتف النقال .
- ٦- نسبة الأشخاص البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي بصورة دائمة .
- ٧- نسبة الأشخاص الذين يحتفظون بحسب مصرفي خلال سنة ماضية .
- ٨- نسبة الأشخاص البالغين الذين يحصلون على تحويلات مالية محلية و دولية .
- ٩- نسبة المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة التي تمتلك حسابات مالية رسمية .
- ١٠- عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي تمتلك حسابات ودائع .
- ١١- عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي في حساباتها قروض قائمة .

رابعا:- التأثير (Impact)^٨: و يتضمن قياس التغيرات في حياة المستهلكين و التي يمكن أن تعزى الى استخدام جهاز أو خدمة مالية. و يمكن الحصول على المعلومات أما من جانب الطلب ، أي على مستوى الفرد أو الأسرة أو الشركة أو من جانب العرض ، أي على مستوى مؤسسة مالية أو من مجموعة من الاثنين .

٢.٢- التحول الرقمي : مفاهيم أساسية^٩

⁶ Hannig , Alfred Jansen , Stefan , op.cit,p.3.

⁷ صورية شنبلي ، السعيد بلخضر ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، ٢٠١٨ ، ص ١١٠-١٠٩

⁸ Hannig , Alfred Jansen , Stefan , op.cit,p.3.

⁹ الأمم المتحدة ، الاسكوا ، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية ، لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية ، دبي . ١١-١٢ شباط ٢٠١٧ ، متاح على الموقع :

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials>

١.٢.٢ - مفهوم التحول الرقمي :

يشتمل التحول الرقمي (Digital Transformation) على كل التحديثات الحاصلة في حقل تكنولوجيا المعلومات ينتج عنه التحسين الرقمي في استخدام التكنولوجيا الرقمية لأغراض التطوير المادي أو إنشاء عمليات تجارية جديدة. و على المستوى المؤسسي ، و هو يتمثل بعملية تحليل احتياجات العملاء و تحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتاحة لتحسين الخدمة التي يحصل عليها المستخدم النهائي ، إذن يمكن أن يعرف التحول الرقمي بأنه عبارة عن عملية انتقال نموذج عمل القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل جديد يتسم بالاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة في ابتكار المنتجات و الخدمات ، و توفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها . و مما تجدر الإشارة إليه ، الى انه الكثير من الشركات العالمية ترصد حجم كبير من الاستثمارات و الموارد لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتحول الرقمي التكنولوجي ، بالرغم من استمرارية ما تواجهه من صعوبات و تحديات كبيرة في إنجاح هذه العملية .

و ينجم عن التحول الرقمي فوائد جمة في مقدمتها ^{١٠}: تحديث نماذج العمل لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة على الصعيد العالمي ، و تعزيز كفاءة العمليات و تقليل حجم الأخطاء و تعزيز رضا الموظفين و العملاء على حد سواء و تعزيز الإيرادات المتحققة من الاستثمارات و تعزيز الابتكار في الشركات و الإدارات .

و يمكن التعرف الأهمية القصوى للتحول الرقمي على المستوى العالمي من خلال ما تضمنته (الأجندة الرقمية الأوروبية) التي شكلت ركيزة أساسية في إستراتيجية أوروبا لعام ٢٠٢٠ و التي حددت بموجبها أهداف تحقيق النمو الذكي والمستدام والشامل في بلدان الاتحاد الأوروبي حتى عام ٢٠٢٠ ، و هدفت الأجندة لإنشاء سوق رقمي موحد من أجل تعزيز النمو الذكي والمستدام والشامل في أوروبا. و دعت إلى الاستخدام الحديث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أفضل وتشجيع الابتكار والنمو الاقتصادي .

¹⁰ <https://hbrarabic.com/www> ما هو التحول الرقمي ؟ ، متاح على الانترنت على الموقع : 10

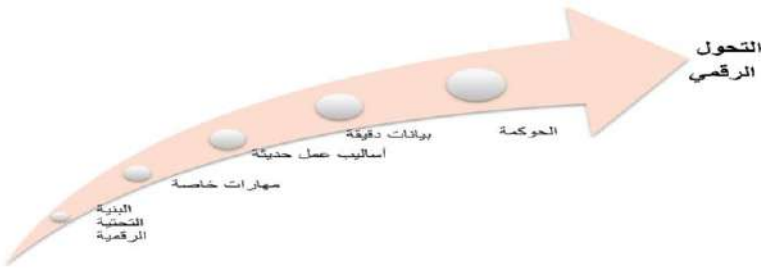
لقد احتوت الأجندة الرقمية الأوروبية على ١٣٢ إجراء يستهدف مجالات ذات أولوية مهمة ، و هذه المجالات هي :-

- إنجاز السوق الموحدة الرقمية .
- تعزيز قابلية التشغيل البيني والمعايير .
- تعزيز الثقة والأمن على الإنترنت .
- تعزيز النفاذ إلى الإنترنت للجميع بسرعة فائقة .
- الاستثمار في مجال البحث والابتكار .
- محو الأمية الرقمية .
- تعزيز المهارات والاندماج .
- تعزيز فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمع الأوروبي .

و يمكن أن يبدأ التحول الرقمي من خلال بناء استراتيجيات رقمية و إجراء تحسين على الوضع الراهن ، و يتحقق ذلك عن طريق قياس الإمكانيات الرقمية المتاحة لتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي في المنشأة . بعد ذلك يتم تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار مع تحديد عوائق التكامل الرقمي لعمل خطة شاملة لكافة الظروف و بما يدفع بعجلة التحول إلى المسار المنشود . و المطلب الأساس لنجاح ذلك و الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية هو وجود إدارة التغيير للتحول الرقمي . إن متطلبات التحول الرقمي يمكن إيجازها بالمخطط الآتي :-

الشكل رقم (١)

متطلبات التحول الرقمي



المصدر : من إعداد الباحثان

مما سبق يتضح أن متطلبات التطور السريع الذي شهده العالم المتقدم تحديداً ، و ضرورات مجابهة حالات الركود الاقتصادي التي تعرض لها في أوقات متباعدة ، و بالأخص عند حصول الأزمات الاقتصادية ، قد ولد الحاجة الى سرعة المعالجة والاستجابة و الانجاز ، و لم يكن لذلك أن يكون إلا عن طريق الارتباط التشابكي الرقمي الذي وفرته شبكة الانترنت العالمية ، فتكونت القاعدة الأساسية للانطلاق نحو يعرف بالـ (Digital Transformation)، الذي تكاملت أركانه لتصل الى ما وصلت إليه الآن و نحن في العقد الثالث من القرن الحادي و العشرين .

٢.٢.٢- أبعاد التحول الرقمي

و للتقرب أكثر من مضمون البحث ، لابد من التعرف على أبعاد التحول الرقمي ، التي هي إيجازا تشتمل على :-

- المقاصة الالكترونية (Automated Clearing) : و هذا البعد يستند الى ما تم اعتماده من قبل شبكة التسوية المالية ، و التي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم التأسيس لها في عام ١٩٧٤ ، و بموجبها تم اعتماد نظام الشرائط و الأقراص الممغنطة مع تداول الصكوك الورقية . و عادة ينجز هذا النظام حجم هائل من التعاملات المالية (الدائنة و المدينة) بشكل مستمر و يومي . و بفعل التطور الكبير لأنظمة الدفع ظهرت نظم جديدة مكملة لنظام التسوية المالية الإجمالي ، إذ ظهر نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ، الذي بموجبه تدفع الحوالات في يوم أو يومين^{١١}.

- نظام التسوية الإجمالي الآني (Real Time Gross Settlement) : و هو نظام تسوية المدفوعات التي تتضمن التسوية الفعلية للأرصدة على مبدأ الحركة النقدية (First in First Out) ، و يتم تنصيب برامج هذا النظام من خلال مواقع المشاركين ، و يعمل على أساس التقليل من التنفيذ اليدوي للعمليات ، و هو

عامر محمد محمود ، التجارة الالكترونية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة^{١١}
الأولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٥ .

نظام يجنب المخاطر الناجمة من إجراءات التسوية الشاملة للمدفوعات داخل النظام المصرفي ، و هو يحتوي على ميزات الأمان ^{١٢}.

– الدفع الالكتروني Online Payment : و هو يعتمد على الإجراءات الالكترونية لانجاز متطلبات الدفع بدلاً من العملات المعدنية و الورقية ، و هو يتسم بالسرعة و يمكن الوثوق به ، إذ انه يستخدم عالم تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات . و هو يتضمن آلية التحويل المعتمدة لتحويل النقود الالكترونية من حساب الى آخر بغض النظر عن الموقع لفرع المالك أو الماسك لكل حساب ^{١٣}.

إن متطلبات البيئة الداعمة للتحويل الرقمي يمكن توضيحها من خلال المخطط الآتي :-

الشكل رقم (٢)

متطلبات البيئة الداعمة للتحويل الرقمي



المصدر : إعداد الباحثان

٣.٢ – التحويل لرقمي و الشمول المالي:

¹² حيدر ناصر حسين ، السياسات النقدية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥ ، ص ٦ . و كذلك :

بشرى طالب سليمان ، أنظمة الدفع الالكتروني في العراق و مكوناتها – دورها – إدارة مخاطرها ، بحث مقدم الى ملتقى بغداد الاقتصادي المصرفي ، ١٠١٢ ، ص ٧ .

¹³ Premchand , A. , & Coudhry , Future of Payments – ePayments. International Journal of Emerging Technology and Advanced Engineering 2015 , p. 110

يمارس التحول الرقمي دور لا يستهان به في الاقتصاد العالمي المعاصر في ظل ما يعرف بالاقتصاد الرقمي ، ابتداءً من ارتكاز الأخير على البنية التحتية التكنولوجية، و استخدامه للأجهزة ، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية المختلفة ، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل بالاعتماد على شبكة الإنترنت. و الاقتصاد الرقمي يعتمد بشكل مطلق على تقنيات الحوسبة الرقمية ، و هو يمثل إجراء أعمالٍ من خلال أسواق تعتمد على الإنترنت وشبكة الويب العالمية، لذلك يطلق عليه أحياناً اقتصاد الإنترنت أو اقتصاد الويب .

أن من أبرز ملامح التحول الرقمي على المستوى الاقتصادي تتمثل برصد التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة شبكات الإنترنت من حيث نطاق التغطية والسرعة وتنافسية الأسعار، وقياس مدى الاستثمار في هذه الشبكات، وكذلك مدى استخدام بروتوكول الإنترنت السادس IPv6 ، لأن الإنترنت، وشبكات الحزمة العريضة، والتطبيقات النقالة، وغيرها من خدمات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل الحجر الأساس للاقتصاد الرقمي، ولا يمكن تحقيق خطوات متقدمة باتجاه هذا الاقتصاد إلا عبر تطوير هذه الصناعات والخدمات. و بنفس الاتجاه يركز الاقتصاد الرقمي على رصد كل أشكال الإنفاق على قطاع البحث والتطوير والابتكار، وإيرادات هذا القطاع وخدماته والتجارة الدولية المتعلقة به ، بالإضافة إلى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي والقيمة المضافة وزيادة العمالة.

لقد أصبحت الرقمنة مطلباً أساسياً لجميع القطاعات بمختلف أنشطتها و أهميتها ، نظراً لما يشهده العالم من تحولات سريعة و عميقة تعتمد من الافتراضية و الترابط . و عندما يكون الحديث بخصوص الصناعة المصرفية ، فقد شهدت الأخيرة تغيرات بسرعة كبيرة نتيجة التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا الرقمية ، بما في ذلك التوسع الهائل باستخدام التقنيات الحديثة مثل الهواتف النقالة الذكية ، الذكاء الصناعي ، الروبوتات الذكية ، الحواسيب ، الانترنت و تحليلات البيانات الضخمة الخ . و على هذا الأساس أصبح التحول الرقمي هدفاً حتمياً على القطاع المصرفي و عموم المؤسسات

المالية ، إذ يرتبط بالنمو و الاستمرار و التفاعل مع التحولات المالية الحاصلة ، خاصة ضمن الدول التي لا يمتلك جزء كبير من سكانها حسابات مصرفية جارية ، و لا يستخدمون بطاقات الائتمان . و لا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق إلا من خلال العديد من متطلبات التغيير داخل المؤسسة المصرفية سواء في البنية التكنولوجية أو التعاملات و المنتجات و الخدمات و التسويق ، و على نحو ينسجم مع الأهداف النهائية . و على هذا الأساس فأن استخدامات الرقمنة في البنوك ترتب عليها اعتماد نظم معقدة ذات ديناميكية تختص بالنمو و الابتكار ^{١٤} . إن عملية التحول نحو المصرفية الرقمية تتضمن التدرج الآتي :-

الشكل رقم (٣)

متطلبات التحول نحو المصرفية الرقمية



المصدر : Carmen Cuesta and others, The digital transformation of the banking industry , Digital Economy Watch 16 July 2015 ,P.4.

¹⁴ Omarini, Anna , The Digital Transformation in Banking and The Role of FinTechs in the New Financial Intermediation Scenario , Bocconi University ,Munich Personal RePEc Archive , 9 June ,2017 , p.20 .

لقد تبنت المؤسسات المصرفية التقنيات الحديثة منذ زمن بعيد، يمتد الى الأزمة المالية العالمية في سنة ٢٠٠٨ ، إذ انه خلالها تم المنتجات و الخدمات المالية بشكل مباشر الى الشركات و الأفراد على حد سواء ، إذ تم استخدام التكنولوجيا الرقمية و الهواتف النقالة و الذكاء الاصطناعي ... الخ ، لغرض ابتكار خدمات مالية و مصرفية عالية الكفاءة و السرعة و بتكليف أقل^{١٥} .

و يظهر تأثير التحول الرقمي المالي أو ما يمكن أن نطلق عليه بالرقمنة المالية من خلال الآتي^{١٦} :

- الشمول المالي أو ما يعرف بتمكين الوصول الى الخدمات المالية .
 - مدى تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية .
 - طبيعة الوسائل التي يستخدمها المستهلكين للدفع عند إجراء المعاملات .
 - مدى تطور علاقات الخدمات المالية التي يقوم بها مقدمو الخدمات و المؤسسات للمستهلكين .
 - تمكين المستهلكين من إجراء الدفع باستخدام العملة المشفرة كبديل .
- لقد فتحت التكنولوجيا المالية الرقمية الباب على مصراعيه أمام عملية التوسع في نطاق الحصول على الخدمات المالية ، و قد عزز من ذلك انتشار الهواتف المحمولة على المستوى العالمي ، و هذا الأمر لم يكن حصراً بشريحة اجتماعية دون أخرى ، و إنما امتد ليشمل حتى السكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة و بتكلفة ومخاطر منخفضة ، ناهيك عن قضايا أخرى دعمت هذا الجانب من بينها على سبيل المثال لا الحصر :

¹⁵ Badr Machkour , Ahmed Abriane, Industry 4.0 and its Implications for the Financial Sector Procedia Computer Science 177 , 2020, pp 496- 502 .

¹⁶ Richard Bates , Bates , Banking on the future : an exploration of FinTech and the consumer interest , a report undertaken for Consumers International , 2017 , p.6 .

- سهولة فتح الحسابات عن طريق الهويات الرقمية .
- رقمنة المدفوعات النقدية ساعدت على إدخال المزيد من الأشخاص على حسابات المعاملات .
- سهولة وصول الخدمات المالية الى المناطق النائية باستخدام الهواتف المحمولة.
- إمكانية تقديم الخدمات بكل يسر و سهولة تصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلئم احتياجات الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية.
- إن هنالك صعوبات تعوق الانتشار السريع للشمول المالي تعاني منها بعض الدول لاسيما النامية منها ترتبط بطبيعة البيئة المستهدفة ، و تشمل هذه الصعوبات :
- عدم القدرة على إحداث توسع في الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و فقراء الأرياف .
- في بعض المناطق هنالك تراجع في الوعي الثقافي لبعض المواطنين لتحسين قدراتهم المالية و بما يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية
- عدم إمكانية التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة
- صعوبة ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك
- عدم موائمة الأطر المعتمدة للحماية المالية للمستهلك، و صعوبة تكييف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف على العملية برمتها .
- عدم وجود بطاقات الهوية يجعل من الصعب فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان.
- إن المبررات الداعية الى اعتماد الرقمية المالية تقف وراءها حركة الانتشار السريع لتقنية استخدام شبكات الانترنت و زيادة مستخدميها من خلال التطور الهائل

لتقنيات الحاسوب و الاتصال التي هيئت الفرصة لتحقيق تبادل المعلومات بصورة سريعة و شاملة . و قد ترتب على كل ذلك أن يكون للاستخدامات التكنولوجية الحديثة للانترنت ضرورة ملحة في تطور الخدمات و التعاملات المصرفية . إذ تتيح شبكة الانترنت للمصارف فرصة الانتشار السريع لانجاز مهامها الأساسية التي تكفل لها تحقيق المزايا التنافسية في مجالات لا تقدمها المصارف الأخرى . إن فكرة تبنيها الأعمال الالكترونية جاء لتمارس دور الوسيط بين المشتري و البائع من اجل تسهيل انجاز مهمة العمليات المصرفية الالكترونية و الوفاء بكافة أنواع الالتزامات الناجمة عن التعاقدات الالكترونية التي فتحت الأبواب أمام نشوء عدد كبير و هائل من المواقع المالية و التجارية و الاستثمارية . و قد ترتب على كل ذلك التحول نحو المصارف الرقمية أو الالكترونية نظرا للتغيرات في الخدمات المصرفية ، إذ تكون بناءا على ذلك الاستجابة للوسائل الرقمية باستخدام مناهج متعددة و مختلفة للتحول الى المصرف الرقمي الذي يطبق الخدمات المصرفية الرقمية بمختلف أنواعها ^{١٧} .

و تماشياً مع مسار البحث الذي يركز على التحول الرقمي ضمن مجال الشمول المالي ، فإنه على هذا الأساس يتضح أن الشمول المالي الرقمي يرتبط بشكل وثيق بالتكنولوجيا المالية ، و يعمل على توفير الخدمات المالية بشكل رقمي ، و هو يستهدف الوصول الى السكان المستبعدين مالياً ، و ذلك بواسطة مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تتناسب مع احتياجات هؤلاء السكان ، شريطة توفر عنصري الكلفة المناسبة للعملاء ، و الاستدامة لمقدمي الخدمات المالية .

زايدي حسينية ، اهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية ، ٢٠١٣، ص ٤٠ . ¹⁷

و وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فإن الشمول المالي الرقمي يمثل العملية التي من خلالها يتم تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة بالوقت و السعر المعقولين و بالشكل الكافي و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية و التثقيف المالي ، و ذلك لتعزيز الرفاهية المالية و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي^{١٨}.

و بحسب مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي فإن الشمول المالي الرقمي يتضمن الوصول الى السكان المستبعدين مالياً عن طريق الوسائل الرقمية^{١٩} . و بذلك يصبح جلياً أن التحول الرقمي يدعم الشمول المالي . و هو يتضمن مبادئ توجيهية في مقدمتها الآتي^{٢٠} :-

- ١- دعم و تطوير بنية تحتية رقمية آمنة و مسؤولة تتيح إمكانية الوصول إليها .
- ٢-تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات المختلفة و بكلف مقبولة .
- ٣-تحسين توافر و دقة البيانات بخصوص النفاذ الى المنتجات و الخدمات المالية الرقمية و استخداماتها .
- ٤-عدم تبني السياسات و المبادرات الهادفة الى زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية .
- ٥- دعم الإصلاحات التنظيمية و القانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول الى الخدمات المالية الرقمية .
- ٦-تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام و الخاص.
- ٧-تعزيز الثقافة المالية و التجارية و الرقمية .
- ٨- دعم إجراءات حماية العملاء المالية .

للمزيد انظر :- عبد الرحيم البوعناني ، الشمول المالي الرقمي و دعم النمو الاقتصادي المستدام ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، ٢٠١٧ .

عمر آيت مختار ، و آخرون ، آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصادياً – صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجاً – مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد ٢٤ ، العدد ١ ، الجزائر ، ٢٠٢١ ، ص ٢٩٥ .

صندوق النقد العربي ، موجز السياسات : الشمول المالي الرقمي ، العدد ١٧ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢ .^{٢٠}

٣- المبحث الثالث/الجانب النظري واقع الشمول المالي الرقمي في بعض الدول العربية .

يحتاج الشمول المالي الى بنية معززة و داعمة له ، تشمل أنظمة دفع عالية الكفاءة و شبكة من فروع المؤسسات و الصرافات الآلية و وحدات الدفع التي يجب ان تكون منتشرة في كافة أنحاء البلاد . كما تشتمل ايضاً على بنية رقمية مساندة لنشر الخدمات المالية في الامكان النائية من خلال الانظمة التقنية التي تساعد الافراد على النفاذ الى الخدمات المالية و الوصول لها عن طريق الانترنت و الموبايل .

ان من بين المؤشرات التي تقيس مستوى انتشار البنية التحتية للقطاع المصرفي تتمثل بعدد فروع البنوك الاجمالي ، و توزيعها داخل و خارج العاصمة ، و كذلك مدى انتشار اجهزة الصراف الآلي و نقاط البيع ^{٢١} . و تشير الاحصاءات الى ان عدد اجهزة الصراف الآلي لعام ٢٠١٩ كان لكل ١٠٠٠٠٠٠ نسمة من السكان البالغين في الدول العربية يصل الى نحو (٣١,٥) جهاز و هو رقم متواضع جداً ، كونه دون المتوسط العالمي البالغ ٤٣,٥ جهاز . كذلك فإن عدد فروع البنوك لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان للمنطقة العربية يصل الى ١١,٦ فرع في العام المذكور و هو ادنى من المتوسط العالم البالغ ١٢% ^{٢٢} . اما نسبة السكان البالغين الذي يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية الى اجمالي السكان البالغين فتصل الى ٣٧,٥% ، و هي النسبة الاقل على مستوى المناطق الجغرافية مقارنة بالمستوى العالمي الذي تقارب فيه هذه نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية الـ ٧٠% ، من جانب آخر فإن ما يقارب الـ ٥% من الافراد البالغين في المنطقة العربية يستخدمون البطاقات الائتمانية ، و تعد هذه النسبة أيضاً منخفضة عند مقارنتها بالمستوى العالم الذي تصل فيه الى ما يقارب الـ ٢٠% ، و تصل نسبة المستخدمين للخدمات المالية

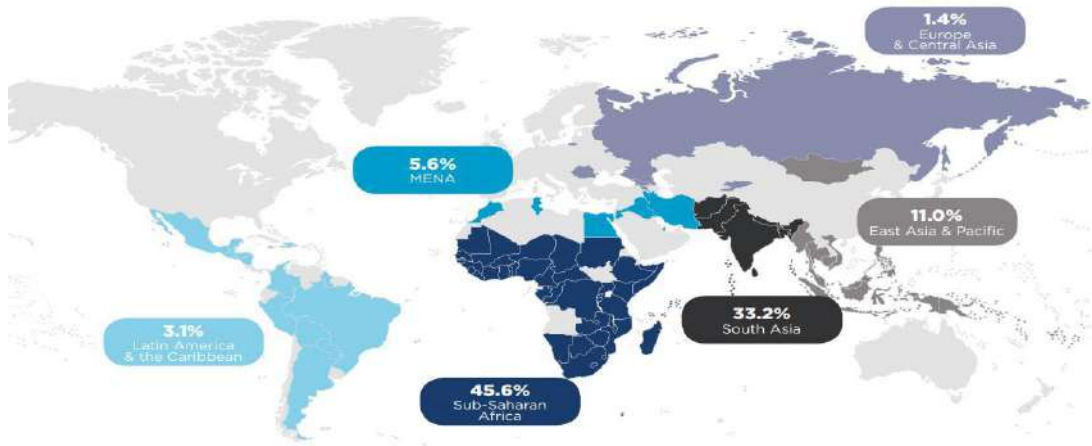
²¹ هبة عبد المنعم و كريم زايدي ، المنافسة المصرفية و الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، العدد ٣٦ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٧ .

²² هبة عبد المنعم و كريم زايدي ، المصدر السابق نفسه .

عبر الهاتف المحمول و الشبكة الالكترونية الى ما يقارب الـ ٥.٧ % تصل فيها حصة الذكور ما نسبته ٨.٣% و الاناث ٢.٩ % ، مما يؤشر استمرار وجود فجوة كبرة بين الجنسين في هذا المؤشر ، علماً ان النسب المذكورة أقل بكثير مما هي عليه عالمياً ، اذ تبلغ نسب المؤشرات الاخيرة على المستوى العالمي حوالي : ٢٤.٩ % ، ٢٧% ، ٢٣ % على التوالي ، أما معدل انتشار الانترنت فيبلغ الـ ٦٥ % ٢٣ ، و النسبة الاخيرة ادنى بكثير مما عليه على المستوى العالمي ، بالرغم من ان بعض الدول العربية قد تحقق فيها معدل انتشار سريع للانترنت مثل الامارات و قطر و يمكن الاستدلال على ما سبق ، و معرفة انتشار نظم الدفع من خلال الهاتف المحمول من خلال الشكل في أدناه عند إجراء المقارنات على المستوى العالمي . و بذلك يتضح مدى تواضع عناصر الشمول المالي على المستوى العالم في المنطقة العربية عموماً .

شكل رقم (٤)

نظم الدفع من خلال الهاتف المحمول على المستوى العالمي لغاية ٢٠١٩



المصدر : GSMA State of the Industry Report 2019

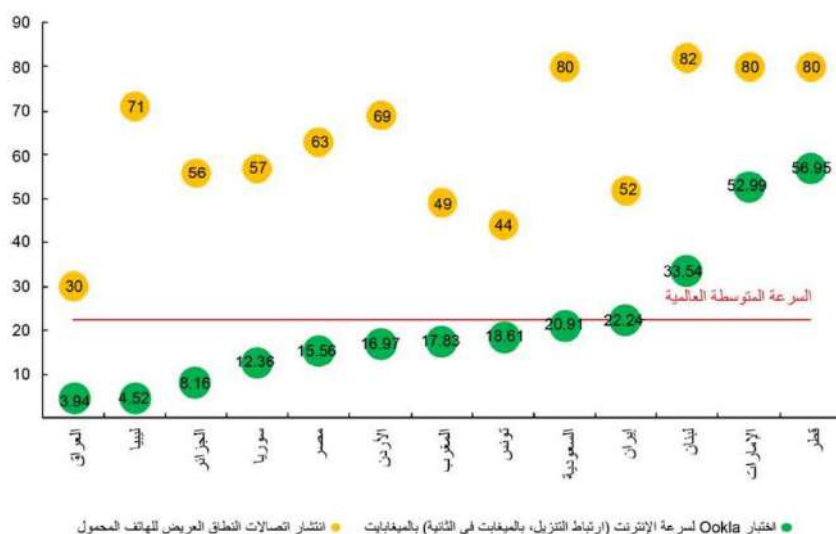
²³ World Bank , Findex Database , 2020.

و كذلك : حنان الطيب ، الشمول المالي : موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ، سلسلة تعريفية ، العدد : ١ ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٢٠ ، ص ١٦

و اضافة الى ما سبق فأن تواضع انتشار النت على مستوى المنطقة العربية يمكن الاستدلال عليه من خلال الشكل الآتي الذي يبين انه اقل او ادنى من السرعة المتوسطة على المستوى العالمي و على نحو ملفت للانتباه .

الشكل رقم (٥)

مستوى الانترنت فائق السرعة في المنطقة العربية ٢٠١٩



المصدر : تقرير البنك الدولي - اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط ٢٠٢٠

و يتضح من الجدول أدناه أن هنالك تفاوت كبير بين الدول العربية في ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية ، إذ تحتل الدول الخليجية مكانة متقدمة من بينها ، و تبين ذلك من خلال النسب المرتفعة فيها إذا ما قورنت بباقي الدول العربية .

جدول رقم (١)

النسبة المئوية من البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية في بعض دول العالم العربي %

الدولة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
السنة							

٢٠١٧	٨٧	٤٣	٣٢	٢٠	٤٢	٨٠	٢٥
الدولة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
السنة							
٢٠١٧	٧٢	٨٣	٣٧	٢٨	٤٥	٦٦	

المصدر : The Global Findex Database 2017

أما فيما يتعلق بعمليات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كونها مؤشر يعكس مستوى الشمول المالي و مدى كفاءة المؤسسات المالية في الدولة ، فبالإمكان التعرف عليه من خلال نسب البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية بغض النظر عن سبب الاقتراض ، و بهذا الصدد يمكن متابعة الجدول أدناه للتعرف على مستويات تلك النسب على مستوى الدول العربية ، و منه نلاحظ أن نسب الاقتراض و أن سجلت تفاوتاً بين الدول العربية ، إلا أنها تعد منخفضة و دون مستوى الطموح :

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية من البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية في بعض دول العالم العربي %

الدولة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
السنة							
٢٠١٧	١٩	٥	٧	٣	١٧	١٦	٢
الدولة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
السنة							
٢٠١٧	١١	١٦	٩	٥	١٧	٥	

المصدر : The Global Findex Database 2017

أما فيما يخص المؤشر الثالث للشمول المالي المتمثل بعمليات دفع الفواتير عن طريق عمليات دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية ، فأن نسبة البالغين الذين يدفعون الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية تعد منخفضة على صعيد الدول العربية ، ما عدا السعودية و البحرين ، مما يعني العزوف أو عدم الإمكانية من

استغلال الحسابات المالية بالنسبة لبقية الدول الأخرى ، و كما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية من البالغين الذين يدفعون الفواتير باستخدام حساب المؤسسات المالية الرسمية في بعض دول العالم العربي

الدولة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
السنة							
٢٠١٧	٢٨	٨	-	٥	٤	٦	٤
الدولة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
السنة							
٢٠١٧	٣٢	٢٢	٤	١	-	٧	

المصدر : The Global Findex Database 2017

أما مؤشر الشمول المالي المتعلق بالنسبة المئوية لاستعمال حساب مؤسسة مالية رسمي لتلقي الأجور للأشخاص البالغين فهو يشير الى ارتفاع في دول الخليج فقط كما هو الحال في المؤشرات السابقة ، و كما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية من البالغين الذين يستخدمون حساب المؤسسات المالية الرسمية لتلقي الأجور في بعض دول العالم العربي %

الدولة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
السنة							
٢٠١٧	٦٦	٨	١٠	٣	١١	٥٠	٦
الدولة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
السنة							
٢٠١٧	٢٩	٥٠	١٠	٦	١٤	١٣	

المصدر : The Global Findex Database 2017

و بخصوص مؤشر النسبة المئوية لملكية بطاقة الائتمان من قبل الأشخاص البالغين على مستوى الدول العربية ، فعلى غرار المؤشرات السابقة تنصدر دول الخليج في امتلاك البالغين فيها لبطاقات الائتمان على بقية الدول العربية التي سجلت نسباً منخفضة ، و كما هو مبين في الجدول أدناه :-

جدول رقم (٥)

النسبة المئوية من البالغين الذين يمتلكون بطاقة ائتمان في بعض دول العالم العربي %

الدولة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
السنة							
٢٠١٧	٤٥	٣	٣	٢	٣	٢٢	٣
الدولة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
السنة							
٢٠١٧	١٦	٣٠	٧	-	١٥	١٠	

المصدر : The Global Findex Database 2017

إن القراءة السريعة السابقة لمؤشرات الشمول المالي في دول عربية مختلفة من حيث الظروف الاقتصادية و السياسية يتضح من خلالها الآتي :-

- أن دول الخليج العربي النفطية هي دول ذات معدلات شمول عالية .
- إن دولاً عربية من بينها : (الجزائر ، مصر ، لبنان ، ليبيا ، فلسطين ، تونس ، المغرب) هي دول ذات معدلات شمول متوسطة .
- إن دولاً عربية من بينها العراق هي دول ذات معدلات شمول منخفضة .

انطلاقاً مما سبق نستطيع القول إن هنالك عوائق و تحديثات تعرقل متطلبات التحول الرقمي للشمول المالي في عموم المنطقة العربية ، و بالأخص في مجموعتي الدول ذات معدلات الشمول المالي المتوسطة ، و الدول ذات معدلات الشمول المالي المنخفضة ، و حتى فيما يتعلق بالدول ذات معدلات الشمول العالية و إن كانت

تسجل تقدماً في مؤشرات الشمول المالي فيها إلا أنها أحياناً لا تتطابق المعدلات العالية التي يتم تسجيلها على المستوى العالمي .

١.٣- تحديات الشمول المالي الرقمي و متطلبات التحقيق في بعض الدول العربية.

١.١.٣- التحديات:-

تواجه عملية الرقمنة تحديات كبيرة تعمل على التخفيف من تأثيراتها الفعالة و بالخاص في مجال تحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تطبيقات الشمول المالي ، و بالإضافة الى ذلك فإن تلك التحديات تمارس التأثير السلبي على مجريات التنمية المستدامة ، و في مقدمة تلك التحديات ^{٢٤} :

• عدم قدرة الهياكل التنظيمية للقطاعات المالية في تحقيق زيادات في فرص الوصول الى التمويل بسبب اكتمال البنية المتطورة لتلك الهياكل .

• تراجع مستوى التنافس بين المؤسسات المالية و المصرفية .

• انعدام وجود تصنيفات مالية و قانونية واضحة و محددة لمؤسسات التمويل الأصغر ، إذ أن غالبيتها تسجل كمنظمات غير حكومية ، الأمر الذي يعرقل وضع إطار رقابي و إشرافي قادر على متابعة الأداء لتلك المؤسسات ، و من ثم يصعب الوقوف على مدى قدرتها في الحصول على الموارد المالية الضرورية لإجراء عملياتها المختلفة من خلال جذب الودائع أو الاقتراض .

• تباطؤ التحسن الحاصل في نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية ، و تحديداً مؤسسات الادخار و الصناديق الاستثمارية ، و ضعف أدوات و أسواق الدين ، و بالأخص أسواق السندات و الصكوك ، و قد ترتب على ذلك تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي و الذي يضمن موارد قصيرة الأجل و هي غير ملائمة لسد الحاجات التمويلية في الأجل الطويل للأفراد و الشركات .

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ ، فرص و تحديات النفاذ الى الخدمات المالية و ^{٢٤} المصرفية و التمويل في الدول العربية ، ص ٢٤٠ .

• تزايد معدلات الفقر و البطالة و تفشي الأمية المالية و الجهل بالخدمات المصرفية و انخفاض مستوى الوعي المصرفي .

و للوقوف على طبيعة التحديات الآتفة الذكر ، سنوجزها بالآتي :-

١- تواضع مستوى الثقافة المالية و الوعي المصرفي :

ان الانتشار السريع للشمول المالي مرهون بمستوى الثقافة المالية و الوعي المصرفي في مجتمع ما ، اذ ان الثقافة المالية تعكس القدرة في مجتمع ما او بلد على استخدام المعارف و المهارات لادارة الموارد المالية لتحقيق ما يعرف بالسعادة المالية خلال الحياة^{٢٥} . و تتكون الثقافة المالية من ستة أبعاد تشمل : (التعليم و المهنة و الدخل ، ادارة الاموال ، الادخار و الاستثمار ، البنوك ، ادارة الخطر و التأمين ، الضرائب)^{٢٦} . و بالنسبة لترتيب الدول العربية من حيث مؤشر المعرفة المالية يمكن الاستدلال عليه من خلال الجدول الآتي :-

جدول رقم (٦) ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة المالية

المرتبة عربياً	الدولة	نسبة مؤشر المعرفة المالية %	المرتبة عربياً	الدولة	نسبة مؤشر المعرفة المالية %
١	تونس	٤٥	٩	مصر	٢٧
٢	الكويت	٤٤	١٠	العراق	٢٧
٣	لبنان	٤٤	١١	فلسطين	٢٥
٤	البحرين	٤٠	١٢	الاردن	٢٤
٥	الامارات العربية	٣٨	١٣	السودان	٢١
٦	الجزائر	٣٣	١٤	الصومال	١٥
٧	موريتانيا	٣٣	١٥	اليمن	١٣
٨	السعودية	٣١			

المصدر :

<http://www.uabonline.org/ar/research/financial>

عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد ، تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية في ضوء واقعها بمناهج التعليم الأساسي بالبحرين
الثقافة و التنمية - مصر ، السنة : ٩ ، العدد : ٢٩ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٨ .

جيهان محمد محمد عوض ، فاعلية وحدة مقترحة في الثقافة المالية البنكية في تنمية التحصيل و الاتجاه لدى طلاب
التعليم الثانوي العام في ضوء المعايير العالمية ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، مصر ، العدد ٦٠ ، ٢٠١٥ ، ص ٣٢٨ .

و مما هو جدير بالذكر الى انه حوالي ٣.٥ مليار شخص في العالم يفتقر الى المعرفة الاساسية ، و حوالي ٣٤ % فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة ، و أقل من ذلك على مستوى المنطقة العربية ، اذ تصل هذه النسبة الى ٣٠ % ، و في ٥ دول عربية فقط يتجاوز المعدل المتوسط العالمي ، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الجنسين في العالم الى ٥% ، و تبلغ هذه النسبة على مستوى الدول العربية ٨ %^{٢٧} . الامر الذي يشكل تحد خطير في طريق التحول الرقمي للشمول المالي على مستوى الدول المدروسة . لان مدى فهم و إدراك كل من مقدمي و متلقي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي يعد عاملاً مؤثراً و تحدياً مهماً لانتشار الشمول المالي .

٢- ضعف البنية التحتية التكنولوجية المالية :

أن قطاع التكنولوجيا المالية يمارس دور مهم و فاعل في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، إذ أن الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة أصبحت تنافس الى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث الدقة و السرعة والتكلفة. و هي أيضا تسهم في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي ، من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الإمتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية والتحويلات، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة. و تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار Empowering the Unbanked أو تمكين

^{٢٧} كيف خسرت الدول العربية من ضعف الثقافة المالية ؟ ، متاح على الموقع :

<https://arabi21.com/story>

المستبعدين مالياً. وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المُستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر^{٢٨}. وضمن هذا الإطار^{٢٩}، لا تزال المنطقة العربية تُسجّل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخصّ الشمول المالي، إذ أن المؤشرات السابقة في الجداول (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥) و من خلالها يتبين أن هنالك دول عربية لا تزال هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، وقد يعود هذا إلى أسباب عدة أبرزها الفقر، والجهل المالي، وصعوبة الوصول إلى المناطق الريفية، بالإضافة إلى إنتشار الإقتصاد غير الرسمي. ومن شأن التكنولوجيا المالية أن تعزز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت.

و عليه يمكن القول أن عدم توافر البنية التحتية التكنولوجية يشكل عائق كبير في مسار التحول الرقمي للشمول المالي في العديد من الدول العربية .

٢.١.٣- تراجع دور القطاع الخاص في تدعيم الخدمات المالية :

إن إسهام القطاع الخاص في دعم حركة الشمول المالي في أي اقتصاد يعني انه ستكون هنالك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية شريطة أن يؤطر ذلك بقواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية . و طالما أن هنالك تراجع في الأداء العام للقطاع المذكور في العديد من دول العينة و بالأخص دول الشمول المالي المتوسط و المنخفض ، معنى ذلك استمرار ضعف إمكانيته في أداء الدور المطلوب منه في

^{٢٨} اتحاد المصارف العربية ، واقع الشمول المالي و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه ، البحوث و الدراسات و التقارير ، العدد : ٤٥٨ . متاح على الموقع : <https://uabonline.org/ar>

^{٢٩} المصدر نفسه .

مجال تقديم الخدمات المالية . و يبقى التحدي الأكبر في تفعيل دور القطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي في الدول المذكورة ، ثم تحقيق الاستفادة منه في تعزيز متطلبات التحول الرقمي الداعم للشمول المالي فيها .

٣.١.٣- استمرار المشاكل الاقتصادية الكلية و عدم تحقق الاستقرار الاقتصادي :

تعد المشاكل الاقتصادية الكلية و في مقدمتها التضخم و البطالة عائقاً لا يستهان به في مواجهة التحول الرقمي للشمول المالي . إذ أن ارتفاع معدلات التضخم و ما يترتب عليه من تزايد مستمر في الأسعار يعني عدم قدرة المجتمع على الادخار ، و هذا بدوره سيكون مصحوباً بآثار سلبية على معدل الفائدة ، و خسارة مستمرة في قيمة النقود ، إضافة الى ذلك فأن أسعار الفائدة الحقيقية تدفع باتجاه تشجيع المدخرين المحتملين نحو البحث عن طرق بديلة غير مصرفية لتحقيق المنافع المتوخاة^{٣٠} . أما البطالة كونها من بين المشاكل الاقتصادية التي تثقل كاهل غالبية المجتمعات لاسيما المدروسة منها لما يترتب عليها من نقشي لظاهرة الفقر التي تصيب تلك المجتمعات و تدفع باتجاه السعي الحثيث لتوفير المتطلبات الأساسية لاستمرار الحياة دون أن يكون هنالك اهتمام للتعاملات المالية في ظل ذلك في أغلب الأحيان . إن المشاكل الاقتصادية الأنفة الذكر و غيرها كثير ترسم ملامح لحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المعني ، و هذا يعد تحد مركب و غاية في التعقيد يعيق قضايا التحول الرقمي و الشمول المالي على حد سواء .

٣- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات .
إن وجود بنية تحتية مصرفية قوية و مستويات عالية من الثقافة المالية و عمق المعلومات الائتمانية ، و مراتب متقدمة في مؤشرات بيئة الأعمال الخ ،

³⁰ Camara ,N.,X.Pena &D. Tuesta . Factors that matter for financial inclusion Evidence from Peru , Madrid ; BBVA, WB,No. 1409, 2014 , pp 15- 16.

جميعها شروط أساسية لجعل المنافسة المصرفية حافزاً للتحول الرقمي في الشمول المالي في أي دولة من دول العالم . و لكن ما يسجله الواقع من تراجع واضح في البنية التحتية المصرفية و ضعف مستويات الثقافة المالية و عدم وضوح المعلومات الائتمانية ، و المراتب المتأخرة في مؤشرات بيئة الأعمال . كل ذلك شكل تحدياً في مجال التحول الرقمي و الشمول المالي .

٤- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية

تسجل مؤسسات التمويل متناهي الصغر كمنظمات غير حكومية NGOS و من ثم يصعب وضع إطار رقابي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض .

٥- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية :

إن تباطوء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

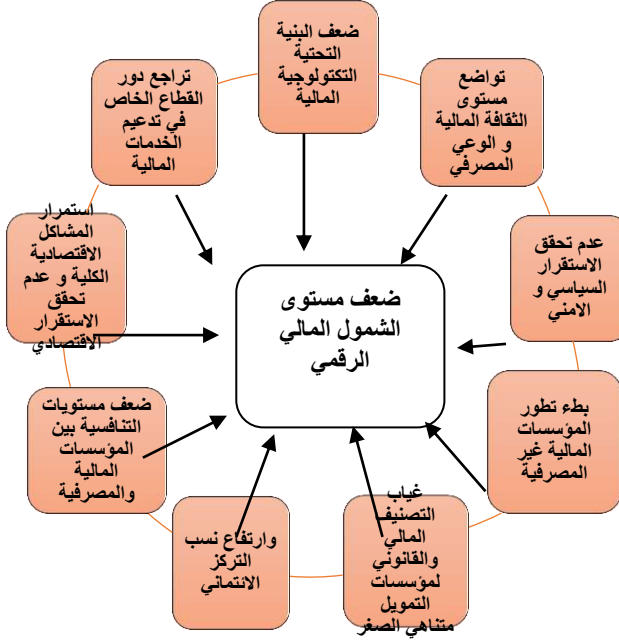
٦- عدم تحقق الاستقرار السياسي و الأمني :

إن ما شهدته غالبية الدول المدروسة لاسيما دول الشمول المالي المتوسط و الضعيف من تقلبات سياسية و تداعيات أمنية خطيرة و سيادة حالة اقرب ما يكون الى عدم الاستقرار السياسي . كل ذلك ترتب عليه عدم الاهتمام بقضايا الشمول المالي و متطلباته من التحول الرقمي ، بالنتيجة عد هذا الأمر واحداً من أهم التحديات التحول الرقمي نحو الشمول المالي في الدول المشار إليها آنفاً .

مما سبق يمكن إيجاز التحديات المذكورة في الشكل الآتي :-

الشكل رقم (٦)

تحديات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية



المصدر : إعداد الباحثان

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

في ظل التحديات التي يواجهها الشمول المالي الرقمي في العديد من الدول العربية ،أصبح من الضروري جداً تحديد ماهية و حجم المتطلبات الضرورية لتلافي تلك التحديات و تحقيق الشمول المالي المطلوب وصولاً الى الغايات الأسمى ممثلة بالقضاء على الفقر و التخفيف من حدة البطالة و تسهيل انجاز التعاملات و تحسين المستوى المعاشي و النهوض بمستوى المشروعات مهما كان حجمها ، و من بين تلك المتطلبات نذكر الآتي :-

١- تحشيد كافة الطاقات و الجهود التي تمتلكها حكومات الدول العربية لتوظيفها باتجاه تعزيز الشمول المالي ، و على نحو يسهم في الوصول الى كل فئات المجتمع ، و بالأخص المهمشة منها و ذات الدخل المحدود ، الأمر الذي يساعد في القضاء على كافة مظاهر الفقر و التداعيات الخطيرة الناجمة عنه .

٢- ضرورة قيام البنوك المركزية و المصارف الحكومية و الخاصة في الدول العربية ذات الشمول المالي المتوسط و المنخفض بنشر ثقافة الشمول المالي و الوعي المصرفي في المجتمع بكافة فئاته الاستهلاكية و الاستثمارية ، و اعتماد سلسلة من البرامج التي تكفل تحويل المدخرات الى النظام المالي الرسمي و الادخار من خلال حساب لدى إحدى المؤسسات المالية الرسمية ، و هذه الخطوة ستحفز الشمول المالي الى مستوى الطموح .

٣- ضرورة الاستفادة مما وصلت إليه العديد من دول العالم في هذا المجال ، و محاكاتها عن طريق إنشاء مصارف مماثلة لتلك المصارف التي نجحت في تطبيقات الشمول المالي الرقمي على المستوى العالمي .

٤- يجب عدم إهمال المدن البعيدة و النائية التي تفتقر الى وجود الخدمات المصرفية عن طريق فتح فروع مصرفية صغيرة فيها ، على أن يتم إلزامها بتوظيف متطلبات التكنولوجيا الرقمية الحديثة (حتى و أن كان ذلك عن أدنى مستوى ممكن) ، كل ذلك في سبيل إيصال الخدمات المالية الى اكبر شريحة ممكنة في المجتمع ، مما يسهم في رفع مستويات الشمول المالي .

٥- إلزام المصارف باعتماد الخدمات الالكترونية لكافة فئات المجتمع ، و اعتماد السبل الكفيلة التي تشجعهم على استخدامها و بشكل واسع .

٦- دعم كافة أنواع الاستثمارات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة من خلال تنويع القروض الممنوحة لها ، و تخفيض الفوائد على تلك القروض .

٢.٤-التوصيات

إن التحديات التي يواجهها التحول الرقمي في مجال الشمول المالي على مستوى الدول العربية ، لازالت تمثل عائقاً أمام المسار الانسيابي لحركة الشمول المالي فيها ، الأمر الذي يشكل عائق كبير لمواجهة تحديات الفقر والبطالة فيها ، و على وجه الخصوص في الدول العربية ذات الشمول المالي المنخفض ، و التي تعني غالبيتها من ارتفاع في معدلات الفقر بالإضافة الى مشاكل اقتصادية أخرى ، مما يجعل الحاجة ملحة لتوسيع نطاق الشمول المالي فيها ، وتقديم القروض والدعم بشكل أكثر فاعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها المهم في التنمية وخلق فرص العمل. و كل ذلك لا يمكن له أن يكون دون المواجهة الحقيقية لكل تحد من التحديات الآتية الذكر ، و معالجته على نحو يقضي عليه أو يخفف من حدته للنهوض في النهاية بمستوى الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية .

المصادر :-

أولاً:- الكتب و البحوث:-

- ١- بشرى طالب سليمان ، أنظمة الدفع الالكتروني في العراق و مكوناتها - دورها - إدارة مخاطرها ، بحث مقدم الى ملتقى بغداد الاقتصادي المصرفي ، ١٠١٢ .
- ٢- جيهان محمد محمد عوض ، فاعلية وحدة مقترحة في الثقافة المالية البنكية في تنمية التحصيل و الاتجاه لدى طلاب التعليم الثانوي العام في ضوء المعايير العالمية ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، مصر ، العدد ٦٠ ، ٢٠١٥ .
- ٣- حيدر ناصر حسين ، السياسات النقدية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥ .
- ٤- حنان الطيب ، الشمول المالي : موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ، سلسلة تعريفية ، العدد : ١ ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٢٠ .
- ٥- زايدي حسينية ، اهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية ، ٢٠١٣ .

- ٦- سمير عبد الله و اخرون ، الشمول المالي في فلسطين ، معهد الابحاث الاقتصادية الفلسطينية ، القدس ، ٢٠١٦ .
- ٧- صورية شنبى ، السعيد بلخضر ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، ٢٠١٨ .
- ٨- عامر محمد محمود ، التجارة الالكترونية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ .
- ٩- عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد ، تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية في ضوء واقعها بمناهج التعليم الأساسي بالبحرين ، الثقافة و التنمية - مصر ، السنة : ٩ ، العدد : ٢٩ ، ٢٠٠٩
- ١٠- عبد الرحيم البوعناني ، الشمول المالي الرقمي و دعم النمو الاقتصادي المستدام ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، ٢٠١٧ .
- ١١- عمر آيت مختار ، و آخرون ، آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا - صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا - مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد ٢٤ ، العدد ١ ، الجزائر ، ٢٠٢١ .
- ١٢- نغم حسين نعمة ، احمد نوري حسن ، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق ، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية ، بغداد ، ٢٠١٨
- ١٣- هبة عبد المنعم و كريم زايدي ، المنافسة المصرفية و الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، العدد ٣٦ ، ٢٠٢٠ .
- ١٤- ياسمين عمرو سليمان ، و آية عصام سلامة ، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة ، البنك المركزي المصري ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٠ .
- ثانيا:- التقارير و مواقع الانترنت :-

١- الأمم المتحدة ، الاسكوا ، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية ، لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية ، دبي . ١١-١٢ شباط ٢٠١٧ ، متاح على الموقع :

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials>

اتحاد المصارف العربية ، واقع الشمول المالي و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه ، البحوث و الدراسات و التقارير ، العدد : ٤٥٨ .

متاح على الموقع : <https://uabonline.org/ar>

٢- : تقرير البنك الدولي – اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط ٢٠٢٠ .

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ ، فرص و تحديات النفاذ الى الخدمات المالية و المصرفية و التمويل في الدول العربية .

٣- صندوق النقد العربي ، موجز السياسات : الشمول المالي الرقمي ، العدد ١٧ ، ٢٠٢٠ .

٤- كيف خسرت الدول العربية من ضعف الثقافة المالية ؟ ، متاح على الموقع : <https://arabi21.com/story> .

٥- ما هو التحول الرقمي ؟ ، متاح على الانترنت على الموقع :

<https://hbrarabic.com/www>

6- <http://www.uabonline.org/ar/research/financial>

7- <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

ثالثا :- المصادر الانكليزية :-

1- Badr Machkour , Ahmed Abriane, Industry 4.0 and its Implications for the Financial Sector Procedia Computer Science 177 , 2020.

2- Camara ,N.,X.Pena &D. Tuesta . Factors that matter for financial inclusion Evidence from Peru , Madrid ; BBVA, WB,No. 1409, 2014.

3- Carmen Cuesta and others, The digital transformation of the banking industry , Digital Economy Watch 16 July 2015

- 4- CGAP and Arab Monetary Fund , Financial Inclusion Measurement in the Arab World , Working Paper,2017.
- 5- GSMA State of the Industry Report 2019.
- 6- Hannig, Alfred ;Jansen , Stefan , Financial inclusion and financial stability : Current policy issues, ADBI Working Paper , No. 259 , Asian Development Bank Institute (ADBI) , Tokyo,2010.
- 7- Omarini,Anna , The Digital Transformation in Banking and The Role of FinTechs in the New Financial Intermediation Scenario , Bocconi University ,Munich Personal RePEc Archive , 9 June ,2017.
- 8- Premchand , A. , & Coudhry , Future of Payments – ePayments. International Journal of Emerging Technology and Advanced Engineering 2015
- 9- Richard Bates , Bates , Banking on the future : an exploration of FinTech and the consumer interest , a report undertaken for Consumers International , 2017.
- 10 - Singh ,Ramananda ,and Sankharaj Roy . Financial Inclusion ; A Critical Assessment of its concepts and measurement. Asian Journal of Research in Business Economics and Management ,Vol.5,No.1,january 2015.
- 11 - The Global Findex Database 2017.
- 12- World Bank , Findex Database , 2020.

دور الاستثمار في شركات التأمين العراقية خطوة لاصلاح الاقتصاد العراقي
وتنميته للفترة من (٢٠١٩ - ٢٠٢٢)
شركة إعادة التأمين العراقية انموذجا

**The Role of Investment in Iraqi Insurance Companies is a
Step to Reform and Develop the Iraqi Economy for the
period from (2019-2022)
Iraqi Reinsurance Company is a model**

الباحث

هبة احمد محمد

شركة إعادة التأمين العراقية العامة

Ahht670@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على بيان أهمية الاستثمار في شركات التأمين، بوصفها من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مهما في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من حيث جمع الأقساط وادخالها، ومن ثم استثمارها في مجالات مختلفة في الحياة الاقتصادية، من أجل تحقيق أرباح مناسبة لتغطية التزاماتها، وتوفير الاحتياطيات المناسبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة، اذ ويعتبر الاستثمار في شركات التأمين الركن الاساسي في مقدمات تحقيق اهداف نجاحها واستمرار ديمومتها في ، حيث تتعلق وظيفة



الاستثمار في شركات التأمين بتخصيص الموارد المالية المتاحة وتشغيلها، إلى جانب تقليل المخاطر الاستثمارية الناتجة عنها، كما يسعى البحث إلى توضيح الدور المهم لشركات التأمين في عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية . ومن ثم التعرف إلى أهم العوامل اللازمة لنجاح وظيفة الاستثمار في شركات التأمين، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تبين الدور المهم لشركات التأمين في عملية الإصلاحات والتنمية الاقتصادية، ومجموعة من التوصيات لتطوير قطاع التأمين المتمثل في شركات التأمين للمساهمة في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية : التأمين، الاستثمار ، شركات التأمين ، الإصلاح الاقتصادي ، التنمية الاقتصادي.

Abstract

The research aims to shed light on the importance of investing in the Iraqi Insurance Company, as one of the financial institutions that plays an important role in economic and social activity, in terms of collecting and saving premiums, and then investing them in various areas of economic life, to achieve appropriate profits to cover its obligations, and provide Appropriate reserves to face unexpected economic fluctuations, as investment in insurance companies is considered the cornerstone of achieving the goals of their success and continued sustainability, as the function of investment in insurance companies relates to allocating and operating the available financial resources, in addition to reducing the investment risks resulting from them. The research also seeks to Clarifying the important role of insurance companies in the overall reform and development of the economy, and then identifying the most important factors necessary for the success of the investment function in insurance companies. The research reached a set of conclusions that show the important role of insurance companies in the process of reforms and economic development, and a set of recommendations for developing the insurance sector represented

by In insurance companies to contribute to the development process

المقدمة :

يعد الفرد الخلية الأساسية لبناء المؤسسات الاقتصادية ، ولتحقيق ذلك لابد ان يتمتع بمستوى معين من الاستقرار بعيد عن الاعمال التي من شأنها تسبب له خطر او تشكل اضرار مادية ومعنوية في الوقت الحاضر او بالمستقبل. لذا برزت فكرة التأمين كنوعا من أنواع الاحتياط والحذر من حوادث المستقبل لتفادي الخسائر المادية المتوقعة التي تحدث بسبب الكوارث المستقبلية و التي لا يستطيع الإنسان دفعها أو تحملها أو تحديد مقدارها والنتائج المترتبة عليها. وتتعدد فروع التأمين تبعا لأنواع الحوادث والإخطار المتوقع حدوثها كالتأمين على حياة الإنسان ضد حوادث المستقبل أوالتوقف عن العمل أو حماية المستأمنين ضد إخطار المسؤولية المدنية، وتأمين الممتلكات والتأمين على المحاصيل الزراعية وغيرها من أنواع التأمينات الأخرى التي تختلف بحسب الإخطار المختلفة.

يؤدي التأمين دورهما في النشاط الاقتصادي والاجتماع ويعد من أهم الآوعية الادخارية وأكبرها لأي اقتصاد من خلال جمع الأقساط وفوائضا ورؤوس الأموال المتجمعة والاحتياطيات وادخارها، ومن ثم استثمارها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية مما له دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية. وتتم عملية التأمين من خلال شركات التأمين التي تشكل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأنها من المؤسسات المالية الكبيرة التي تسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي، عن تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد من خلال حمايتهم وتأمينهم من الإخطار المختلفة التي يتعرضون لها.

وللوقوف على أهمية الاستثمارات في شركات التأمين وأثرها على عملية الاصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية فقد تم تناول الموضوع من خلال أجزاء، إذ استعرض الجزء الأول منهجية البحث، بينما استعرض الجزء الثاني الأطر المفاهيمية

للبحث فيما استعرض الجزء الثالث الدور التنموي ولاصلاحي لشركات التأمين العاملة في العراق، واما الجزء الرابع فقد تناول الجوانب العملية والتطبيقية ومناقشة النتائج.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

١.١-أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الدور الذي من الممكن أن تقوم به شركات التأمين في التنمية الاقتصادية لأي بلد ,من خلال إسهامها في عملية الاستثمار , وتكمن أهمية هذا القطاع في جانبين رئيسيين يتمثل الجانب الأول في دور قطاع التأمين في تمويل العديد من المشاريع من خلال التوسع في المشاريع القائمة التي لها دورهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الآقسط المتجمعة لديها وقيامها باستثمار أموالها في المجالات الاستثمار المختلفة .إما الجانب الثاني فيتمثل مساهمتها الفعالة في عملية الإصلاح الاقتصادي الذي تتطلبه اقتصاديات البلدان من اجل رفع مستوى التنمية الاقتصادية للمستوى الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية للشعوب .

٢.١-أهداف البحث:

يحاول البحث تحقيق الاهداف التالية :

- بيان واقع ومعدلات الاستثمار في شركات التأمين وماهي أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة تلك المعدلات

- بيان دورالاستثمار في شركات التأمين في عملية الإصلاح و التنمية الاقتصادية -بيان أهم الأسباب التي تؤدي عزوف البعض عن التأمين.

-بيان المتطلبات اللازمة لنجاح عملية لنجاح الاستثمارفي شركات التأمين.

٣.١- مشكلة البحث:

تواجه شركات التأمين العراقية في العراق العديد من المعوقات ومن ضمنها شركة اعادة التأمين العراقية منها ,غياب الوعي التأميني لدى المواطني الامرالذي يؤدي لعزوفهم عن التأمين فضلا عن انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي و غياب

القوانين والتشريعات اللازمة للنهوض بقطاع التأمين ، وانعكاس ذلك على كفاءة تشغيل الموارد المالية .كل هذه المشاكل جعلت قطاع التأمين من القطاعات الخاملة في البلد وذلك لعدم استيعاب دور تلك الشركات وتحدد نشاطها في بوليصات التأمين الإجبارية لبعض منتسبي الدوائر ، الامر الذي يؤدي الى تحجيم دورها في المساهمة بشكل اكبر في عملية الإصلاح الاقتصادي وتنميته ، ولايختلف الوضع بالنسبة لشركة اعادة التأمين العراقية فهي تعاني من انسحار دورها الفاعل في المساهمة الفعالة في الإصلاح الاقتصادية وتنميته .

٤.١- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان مساهمة شركة اعادة التأمين العراقية في زيادة معدلات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة يؤثر إيجابا في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي للبلد ويرفع من مستوى الرفاهية للمجتمع

٥.١- حدود البحث:

تمثلت الحدود الزمنية للبحث في المدة (٢٠١٨ - ٢٠٢١)

٦.١- أسلوب البحث:

اعتمد البحث على أسلوب الاستقراء والتحليل الاقتصادي بالاعتماد على ما توفر من دراسات وبيانات خاصة بشركات التأمين، والمعلومات المستحصل عليها من المصادر والدراسات والبحوث المكتبية، فضلا عن المعلومات التي جرى الحصول عليها من المواقع الرصينة الالكترونية (الانترنت).

٧.١- مجتمع وعينة البحث:

تمثلت حدود البحث المكانية بشركة اعادة التأمين العراقية،

٢- المبحث الثاني/الإطار المفاهيمي للبحث

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم ،باعتباره يعمل على توفير الحماية الاقتصادية لكثير من المشاريع التنموية ،عن توفير التمويل اللازم لخطط التنمية من خلال تجميع المدخرات المالية لدى شركات التأمين .ولبيان هذا

الدور المهم لهذا القطاع يكون من الضروري التعرف على بعض المفاهيم الأساسية وبيان أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وكالاتي:

١.٢- مفهوم التأمين ,أنواعه ,أهميته.

١.١.٢- مفهوم التأمين.

يقوم التأمين على أساس تجميع الآخطار وتوزيع الخسائر المادية التي تنتج عن تحققها على المعرضين لهذه الآخطار ,فإن التأمين كنظام تعاوني يعمل على تخفيف عبء الخسائر المادية التي تلحق ببعض الأفراد من خلال توزيعها على المشتركين جميعهم ويقوم بتنظيم هذا التعاون شركات التأمين .وقد وردت عدة تعاريف للتأمين منها ، ((انه نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدعم المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبده)) ، وكذلك عرف على انا((وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الآخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها مادي ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها))(ابو بكر :٢٠٠٩ : ٩٤)

- وأيضا عرف على انه ((اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمن) أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمن له) أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا ،من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي عوض مالي آخر (مبلغ التأمين)في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل (قسط)أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن (سلام :٢٠٠٧ : ٨٨)

- كما يعرف التأمين بأنه ((عقد يلتزم به المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا أو إيرادا أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك مقابل أقساط أو أي دفعة مالية أخرى يؤدي المؤمن له للمؤمن)) (.القانون المدني العراقي :١٩٥١)

٢.١.٢- أنواع التأمين

للتأمين أنواع متعددة لتتنوع حاجات الإنسان للوقاية من مختلف الأخطار أدى ذلك إلى وجود أنواع كثيرة من التأمين بحيث يكون من الصعب استيعابها والإلمام بها جميعا . ومن هنا ظهرت محاولات تقسيم تلك الأنواع من التأمين وتوزيعها في فئات معينة لأغراض معينة .

١.٢.١.٢- التقسيم من حيث طبيعة الغرض من التأمين: يكون الغرض من التأمين المصلحة الخاصة أو الغرض منه فائدة اجتماعية عامة لذا لابد أن نميز بين النوعين التاليين:

١- التأمين الخاص (الاختياري , والتجاري) يشمل التأمين الخاص أنواع التأمين جميعها التي يكون بموجبها للشخص الحرية في أن يختار بين أن يؤمن أو لا يؤمن من دون أي إلزام من أي جهة كالتأمين البحري , تأمينات الحياة وتأمينات الحوادث وغيرها. بموجب هذا النوع من التأمين فإن العلاقة بين المؤمن له وشركات التأمين علاقة تعاقدية بموجب عقد.

٢- التأمين الاجتماعي وهو التأمين الذي تمارسه منظمات ليست ربحية مثل التقاعد والضمان الاجتماعي . أن العلاقة بموجب هذا النوع من التأمين (مابين المؤمن والمؤمن له)علاقة قانونية أي القانون هو الذي فرض هذا النوع من التأمين مثل التأمين الإلزامي على السيارات في العراق(سلام: ٢٠٠٧: ٩٤).

٢.٢.١.٢- التقسيم من حيث الشيء موضوع التأمين ، ويقسم على ثلاثة أنواع هما:

١.٢.٢.١.٢- تأمينات الأشخاص: في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له أو المنشأة وتصيبهم مباشرة في حياتهم , إذ يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته وقدرته على العمل, والتأمين على الحياة , والتأمين ضد المرض والبطالة , والتأمين ضد الحوادث الشخصية.

٢.٢.٢.١.٢- **تأمينات الممتلكات:** ويمثل التأمين من الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين (كالتأمين ضد الحريق ، والتأمين البحري ، والتأمين ضد السرقة، تأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية).

٢.٢.٢.١.٢- **تأمينات المسؤولية المدنية:** في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي تترتب على المؤمن له تجاه الآخر : مثل (تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وأصحاب الدور العامة، وأصحاب الأعمال من إصابات العمل وأمراض المهن(زيدان:٢٠١٣: ٢٤٣).

٢.٢.٢.١.٢- **التقسيم بموجب طريقة تحديد الخسارة والتعويض اللازم، وهنا يقسم التأمين إلى :**

٢.٢.٢.١.٢- **التأمينات النقدية :** تشمل التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق : الخطر المؤمن منه وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر، ولصعوبة قياس الأخطار المعنوية يكون الاتفاق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق الخطر ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من ابرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذا سميت بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة مقدما لها ويجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

٢.٢.٢.١.٢- **تأمينات الخسائر :** تشمل التأمينات كافة التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه ،وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة فالتعويض هنا يتناسب والخسارة الفعلية بحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين . ((عريقات:٢٠١٠: ٥١))

٢.٢.٢.١.٢- **من حيث طبيعة عقد التأمين :** تقسم عقود التأمين على قسمين أساسيين هما:

- العقود الاختيارية : ويكون لدى الفرد أو المؤسسة الحرية في أن يقوم بعقدها من دون أي إلزام من أي جهة.

- العقود الإلزامية : وهي العقود التي تلزم الفرد أو المؤسسة أن يقوموا بعقدها بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدي أو بأي حكم آخر

٤.١.٢-التقسيم العملي للتأمين : يقسم التأمين بحسب العمل في شركات التأمين كما يلي:

١.٤.١.٢- التأمين على الحياة : يشمل كافة التأمينات المتعلقة بوفاة الشخص أو حياته أو الاثنين معا (مختلط) إذ توجد وثائق تأمين تغطي حالة الحياة فقط , ووثائق أخرى تغطي حالة الوفاة فقط, ونوع ثالث للوثائق يغطي حالتي الوفاة والحياة معا , إذ يستحق مبلغ التأمين للمؤمن له إذا بقي على قيد الحياة لمدة محددة أو يعطى هذا المبلغ (أو ما هو محدد في العقد) إلى الورثة المستفيدين إذا ما كانت حالة الوفاة قبل ذلك.

٢.٤.١.٢- التأمين العام : يغطي تأمين الممتلكات أو المسؤولية المدنية نحو الغير , إذ أن تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم (الأصول والمنقولات) ومنها تأمين الحريق السرقة , والسطو , والنقل بأنواعه.(زيدان : ٢٠١٣ : ١٧٣)

٣.٤.١.٢- إعادة التأمين : هي عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه, بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسندة (المؤمن المباشر) وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين (معيد التأمين) وتكون هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين ليتولى المسؤولية عن تغطيته, مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين. وتعرف عملية المقاسمة هذه بعملية الإسناد. كما يعرف الجزء الذي يحتفظ به المؤمن المباشر لحسابه من قيمة تأمين الخطر بالاحتفاظ . ونتيجة ذلك يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزءا الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وفق المقدار أو النسبة المئوية المحددة بمقتضى شروط العقد(شكري : ٢٠١١ : ٢٥)

٢.٢- أهمية للتأمين.

لعملية التأمين أهمية اقتصادية واجتماعية ويمكن ايجازهم بالاتي:

١.٢.٢- **الاهمية الاقتصادية :** للتأمين أهمية كبيرة في الازدهار الاقتصادي وكذلك
سيهم في عملية التنمية وتتضح اهميته من خلال مايلي :

١- يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية : تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات من
خلال تجميع الأقساط التي يدفعها الأفراد ومن ثم يتكون من مجموع الأقساط رصيد
من الأموال فتقوم باستثمار جزء كبير منها في الأوجه المختلفة لاستثمار . وبما أن
التأمين يتميز بتوفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة يشجع الأفراد والمنشآت على
الدخول في مجالات إنتاجية جديدة كما يعمل التأمين على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه
المشروعات، فضلا عن زيادة الكفاية الإنتاجية للعامل .

٢- يعد وسيلة فاعلة من وسائل تنشيط الائتمان: إذ يوفر التأمين للمدين ضمانات
تسهل له عملية الاقتراض إذ يحل عوض التأمين محل الشيء المرهون إذا هلك
نتيجة لتحقيق الخطر منه.(عريقات : ٢٠١٠: ٤٩)

٣- يسهم التأمين في تحقيق التوازن للاقتصاد ودفع عجلات التنمية الاقتصادية : تعد
شركات التأمين مصدرا من مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط
الاقتصادي؛ إذ يعمل على تشجيع الأفراد على التوفير إذ أن أقساط التأمين على
الحياة طويلة الأجل تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التأمين
لتوفر رأس مال كبير يجب أن يستثمر في خدمة الدولة في مجالات متعددة، مما
ينعكس أثره الايجابي على زيادة الإنتاج والتطور والدخل القومي ومكافحة التضخم من
تحصيل الإقساط من المؤمن لهم أي سحب السيولة من أيدي الناس مما يؤدي إلى
انخفاض في الأموال المتداولة بين أيديهم ومن ثم تخفيض ميولهم الاستهلاكية وتقوم
باستثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية وإنتاجية ومن ثم زيادة الرفاهية والازدهار
عن طريق هذه المشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

٤-يساعد التأمين أيضا في تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إذ لا يصرف مبلغ التعويض في الحالات التي تكون ناتجة عن تعمد المؤمن له ,مما يؤدي إلى شعوره بالمسؤولية تجاه الغير . كما تعمل شركات التأمين على تقليل حدوث بعض المخاطر من خلال استعانتها بالخبراء والإحصائيين لدراسة هذه المخاطر واقتراح وسائل منع تحقق الخطر وتقليل الخسائر.

٥-يسهم التأمين في حفظ الثروة المستغلة من خلال قيام شركات التأمين بتعويض المؤمن له إذا تضرر مصنعه نتيجة لوقوع الخطر المؤمن منه ومن ثم فإن صاحب المصنع أو المشروع لن يخرج من الدورة الاقتصادية للمجتمع؛ إذ أنه يكون قادرا على إعادة بناء ما تضرر من خلال التعويض الذي حصل عليه من شركات التأمين ,عن ذلك فأن فضل تقوم بتقديم النصيحة والمشورة إلى التي تطلبها سواء قبل تنفيذ هذه المشاريع أو خلال إدارة هذه المشاريع من خلال الخبرة التي تمتلكها في مجالات مختلفة(سلام: ٢٠٠٧: ٩١).

٢.٢.٢- الأهمية الاجتماعية : لا يقل دور أهمية الشركات التأمين في الجانب الاجتماعي عنه في الجانب الاقتصادي في العديد من المجالات إذ يعمل على معالجة العديد من الافات الاجتماعية المتمثلة بالعجز، والمرض والبطالة فهو يعمل على خلق جو من الراحة والطمأنينة والهدوء لدى أفراد المجتمع؛ إذ أن غاية التأمين غاية اجتماعية وإنسانية من خلال الحفاظ على الأفراد بأجسادهم وثرواتهم وممتلكاتهم من الحوادث المختلفة

٢.٣- الإستثمار في شركات الإستثمار التأمين.

٢.٣.١- مفهوم الإستثمار.

يمكن التعرف على مفهوم الاستثمار من خلال بعض التعاريف التي أوردها الكتاب والباحث في هذا المجال فهي إرجاء الاستهلاك الى فترة مستقبلية ، الا ان ما يقصد من هذا التعريف هو ليس الاكتناز لتلك الأموال واستخدامها في الفترة المستقبلية (حنفي:٢٠٠١: ١٦) ، بل توجيهها للاستثمار بقصد الحصول على عائد مستقبلي،

وهو ما يؤكد Relly في قوله : إن الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي هو أن يقوم فرد معين في لحظة زمنية محددة بالتضحية بمدخراته أو بجزء منها عند تلك اللحظة أو لفترة محددة من الزمن بقصد الحصول على عائد يعوضه عن التضحية (١٩٧٩:٥) Relly):، ولعل تغير فوائض الدخل النقدية للأفراد أو للمؤسسات هو المصدر

الأساسي للاستثمار ، تعدد المفاهيم المختلفة في تعريف الاستثمار اما مفهوم الاستثمار من وجهة نظر شركة التأمين يقصد به ((تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة، والمتمثل معظمها بأموال المؤمن لهم أموال الغير لغرض تحقيق عوائد مستقبلا، مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمية الابتعاد عن المخاطرة وتقليلها الى أدنى حد ممكن)) . ولعل الهدف من وراء هذا المفهوم هو ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها اتجاه حملة الوثائق من ناحية وتجاه نفسها من ناحية أخرى ، فيفترض عند استثمار تلك الأموال ان تكون بمعدلات معينة ، ولذلك لا بد ان تهدف السياسات الاستثمارية لشركة التأمين إلى تحقيق هذه المعدلات على الأقل مع ضمان عائد للمساهمين يقال عن العائد السائد في السوق وان تغطي العوائد المتحققة من السياسات الاستثمارية للشركة التزاماتها تجاه العاملين من أجور ومكافآت وعمولات ومختلف المصاريف الإدارية الأخرى واحتياطات مناسبة تساعد الشركة على مواجهة أي تقلبات عكسية غير متوقعة وتدعيم مركزها المالي ، وهو ما يمكن تسميته بمواجهة التزامات الشركة اتجاه نفسها (قرياقوس: ١٩٩٩ : ١٩٤).

٢.٣.٢ - خصائص استثمار أموال شركات التأمين .

ان استثمار أموال شركات التأمين لا بد ان يقوم على ثلاثة محاور أساسية متمثلة بالضمان والسيولة والربحية :

أ-الضمان : يعد الضمان من أهم المحاور (المبادئ) في استثمار أموال شركات التأمين لأن الأموال المستثمرة لهذه الشركات وعليه يجب ان تلتزم الشركة باستثمار هذه الأموال في أوعية استثمارية مضمونة، وبصفة عامة تحذر شركات التأمين ان

تلجأ الى استثمارات مرتفعة المخاطر ، وذلك للمحافظة على قيمة الأصول حتى لو انخفض العائد

ب- السيولة: تعنى السيولة قابلية الأصول على التحول الى نقد بسهولة ومن دون تحمل خسائر وتعد السيولة من للخصائص المهمة التي يجب أن تحرص على تحقيقها إدارة التأمين أكثر مما هو عليه في الأنواع الأخرى من الشركات ، ، إذ ان توافرها في الأصول المستثمرة يجعلها قادرة على الدوام في تغطية الالتزامات المفاجئة، ولاسيما لما تمتاز به إدارة عمليات التأمين من أنها تتعامل مع الخطر المحتمل الوقوع في أية لحظة ، ولتحقيق عنصر السيولة يجب على إدارة شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات النبي تواجهها ، فهناك، التزامات دورية قصيرة الأجل تحت الطلب بوصفها حالات وهذا يتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال الأجل في المصارف فضلا عن تخصيص جزء من الأصول سهلة التحويل الى النقد دون خسائر تذكر (الحمداني: ٢٠٠٦ : ١٠٥)

ج- الربحية : إن غرض الاستثمارات في شركات التأمين هو الحصول على عائد يدعم المركز المالي الموازنة التأمينات مع ضمان انتظام ذلك العائد ، ومن ثم يجب على شركات التأمين البحث عن أفضل الاستثمارات التي تحقق الهدف المذكور من جهة وتحقيقها لهدف الضمان من جهة أخرى.

وبالرغم من أن هدف الربحية يأتي في مرحلة تالية من حيث الأهمية بعد التركيز بصوره أساسية على تحقيق أكبر قدر من الضمان والسيولة، لا انه لايعني ذلك إغفال هدف الربحية بل إنه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق . الاستثمار ومن الخصائص المذكورة أنفا يتضح أن على شركات التأمين ان تعتمد السياسة المتحفظة في ، وهي تلك السياسة التي تعطي عنصر الأمان الأولوية على ما عداه ، ومن ثم ينعكس نمط هذه السياسة على القرارات الاستثمارية للشركة في أنها تكون حساسة جدا تجاه عنصر المخاطرة.(العلي : ٢٠٠٩ : ٤٦)

٤.٢ - اهم العوامل التي تحكم الاستثمار في شركات التأمين

هناك عدة أشكال من الاستثمارات يمكن أن تلجأ إليها الشركات عامة فمنها العينية ومنها المالية ، ولعل نجاح أو فشل هذه السياسات لا يعود بالنفع والضرر الا على أصحاب رؤوس أموال هذه الشركات .

إلا ان الأمر يختلف في السياسة الاستثمارية لشركات التأمين ، ذلك لأن الأموال التي تقوم الشركات باستثمارها ليست جميعها تقع ضمن ملكيتها بل تمتلك جزءا يسيرا منها ، بينما يكون الجزء الأكبر من هذه الأموال هو ملك لحملة الوثائق والمستفيدين منها المؤمن لهم. ويمكن القول هناك عاملين رئيسيين يحكمان السياسة الاستثمارية لشركات التأمين

١. إن الاستثمار في شركات التأمين يعتمد في غالبيته على أموال الغير وبذلك يجب أن تستثمر هذه الأموال بعناية فائقة .

٢- أن طبيعة إدارة عمليات التأمين تفرض ضرورة توفر القدرة على تحويل الأموال إلى نقد، وبسهولة عندما يحين أجل التزاماتها من قبل حملة الوثائق والمستفيدين.

٥.٢ - مجالات (أوجه) الاستثمار الشركات التأمين.

ان أوجه الاستثمار في شركات التأمين لا تختلف كثيرا عن الشركات غير التأمينية الأخرى الا إنها قد تختلف في سياستها الاستثمارية ، وأهمية التركيز على مجالات معينة والابتعاد عن الأخرى وذلك تماشيا مع العوامل التي تحكم سياسات الاستثمار في شركات التأمين المذكورة أنفاو تتمثل أهم المجالات الاستثمارية في شركات التأمين بالآتي :

أ-السندات الحكومية : يعد هذا النوع من الاستثمارات أسلم أنواع الاستثمارات الأخرى في شركات التأمين ، فهو يعد عامل السلامة في الاستثمار فيتمثل فيه عنصر الأمان نسبة مرتفعة جدا ، وان استثمار شركات التأمين في السندات يعد عامل نشاط كبير في بورصة الأوراق المالية بل عامل توازن هام في بعض الأحيان بسبب تحررها من أي قيود تحدد نسب الاستثمار فيها، في الوقت الذي تحدد القوانين الحد الأقصى للاستثمار في الوجوه الاستثمارية الأخرى، الا أن المأخذ الوحيد على هذا المجال

الاستثماري هو قلة ريعه ولعل هذا الأمر كما ذكرنا سابقا يأتي في مرحلة تالية من حيث الأهمية في استثمارات شركات التأمين بعد الأمان والسيولة. (الحمداي : ١٠٧)
ب-الاستثمارات العقارية: يقصد بها كل ما هو ثابت على الأرض وقابل للبيع والشراء والتأجير ، وتقوم شركة التأمين باستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة لغرض المتاجرة باستثمارات طويلة الأجل، (سليمة : ٢٠١٣ : ٤٢)

ب-الرهونات- وهي عنصر مهم في استثمارات شركات التأمين وتحتل الرهونات في المباني و المحلات نسبة مرتفعة من استثمارات شركات التأمين ، اذ تقوم هذه الشركات بتوظيف متخصصين في هذا المجال من الاستثمارات ، لانه يتناسب كثيرا مع أهداف استثمارات شركات التأمين لاسباب منها .

١-يوفر الضمان تحدد قيمة القروض بما لا يتجاوز نسبة معيدة من قيمة العقار وبنسبة (٤٠ - ٥٠ %) من ثمن البيع الإجباري ، بما يضمن على الدوام قيمة القرض مهما تغيرت الظروف وهبطت قيمة العقارات.

٢-حلول أجال القروض بصورة متتابعة مما يسمح بتوفير السيولة لشركة التأمين دون أن تواجه طرفا قد تضطر فيها الى التخلص من العقار بالبيع بخسارة كبيرة على الرغم ما يحدث في حالة الاستثمار بتملك العقارات وبذلك قد نجد أن نسبة الرهونات قد تشكل (٤٠ %) من الأصول التي تمتلكها شركات التأمين تقريبا قريبا قوس، (الحكيم : ١٩٨٦ : ٢٥٨)

ج- القروض: تمثل القروض مجال مهم من حجم استثمارات شركات التأمين. حيث كانت الحاجة لتمويل بناء المساكن هي السبب الذي ادى الى السماح بالاستثمار غير المشروط في منح مثل هذه القروض. الا انه قد تم تحديد نسبة معينة من فوائض شركات التأمين في بعض الولايات الامريكية التي يتم منحها للقروض ومع هذا فان البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتزايد ارصدة الاستثمار قد اجبر شركات التأمين للبحث عن منافذ اضافية للاستثمار في هذا المجال ومنها منح القروض لإنشاء العقارات التجارية والمشاريع الصناعية والزراعية. هذا وتعتبر القروض

كالودائع الثابتة والسندات من الأصول التي تحقق الضمان الاسمي للأموال المستثمرة دون القيمة الحقيقية لها وبذلك تتأثر كثيرا من حالات التضخم وعلى هذا الاساس فان شركات التأمين تقوم بفرض اسعار فائدة عالية من اجل تحقيق بعض التوازن من خلال زيادة العوائد للأموال المستثمرة في هذا المجال (سعيد: ٢٠٢١ : ٧٩). هذا وان القروض التي تمنحها شركات التأمين تنصب في اتجاهين هما :

-قروض بضمان وثائق التأمين على الحياة.

-قروض بضمانات عقارية.

٦.٢- الأموال القابلة للتوظيف في شركات التأمين

نظرا للعوامل والمبادئ التي تحكم سياسات الاستثمار في شركات التأمين وبالشكل الذي يجعلها تختلف عن أنواع الشركات المتخصصة الأخرى . فان الأموال القابلة للتوظيف في شركات التأمين يمكن إجمالها في ثلاثة مصادر رئيسة للشركة وتتمثل بالآتي(الحمداني : ١١٠)

أ- استثمار الأقساط : تمتلك شركات التأمين مبالغ ضخمة قد تصل نسبتها من إجمالي مصادر أموال الشركة ما يقارب ٩٦%، وللمحافظة على قيمتها تسعى الشركات عامة الى توظيف تلك الأموال في مجالات استثمارية معينة ، ونظرا لخصوصية هذه الأموال والمتأتية من الغير ((المؤمن لهم)) ، يترتب عليها أن لا تستثمر مبلغ إجمالي الأقساط المتجمعة بالكامل، بل يجب ان تحتفظ بنسبة معينة من إجمالي الأقساط لتوظيفها في أوجه الاستثمارات المختلفة .

ب- استثمار الوديعة : لغرض ضمان الحد الأدنى من حقوق المؤمن لهم ولأداء لة عند عجز الشركة عن أداء التعويضات المترتبة عليها أن تضع وديعة نقدية بوصفها احتياطي عن كل نوع من أنواع الحياة ، وجميع ودائع شركة التأمين يمكن ان تدخل في لغرض توظيفها في مجالات مختلفة.

ج- استثمار أموال الاحتياطات الفنية : يمكننا توظيف أموال الاحتياطات الفنية في اوجه استثمارية ولقد حددت بعض القوانين نسبة معينة للتوظيف من هذه الاحتياطات، فقد فحدد القانون الأردني استثمار هذه الاحتياطات بالنسب الآتية:

١٥% في أسهم شركات صناعية

٢٠% في تمويل مشاريع تنموية

٥% لتمويل إسكان للموظفين وفي قروض لحملة عقود التأمين .

١٠% تترك للشركة في حرية توظيفها كما تشاء.

٣- المبحث الثالث/الدور التنموي لشركة إعادة التأمين العراقية في الاقتصاد

يتناول هذا المبحث نشاط شركة إعادة التأمين العراقية باعتبارها موضوع البحث بوصفها مؤسسة مالية تقوم بتجميع الاموال المؤمنة لهم ثم إعادة استثمارها في المشاريع الاقتصادية المختلفة ومنها الانتاجية والخدمية للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، فضلا عن دورها في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية .

١.٣- آثار شركات التأمين في الاقتصاد الوطني العراقي

تعد شركات التأمين من الشركات ذات النشاط المالي وذات الخصوصية المتعلقة بالاستثمار وتوظيف الأموال ولكن وفق صيغ تعاقدية تحقق مقاصد اجتماعية واقتصادية ، وتؤدي شركات التأمين سواء في القطاع العام أو الخاص أو المختلط دورا بارز في الاقتصاد الوطني لأي بلد وذلك لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي وتحقيق برامج التنمية. ويمكن بوجه عام إيجاز انعكاسات التأمين المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الوطني في النقاط الآتية :- (deepan, 2011: 1)

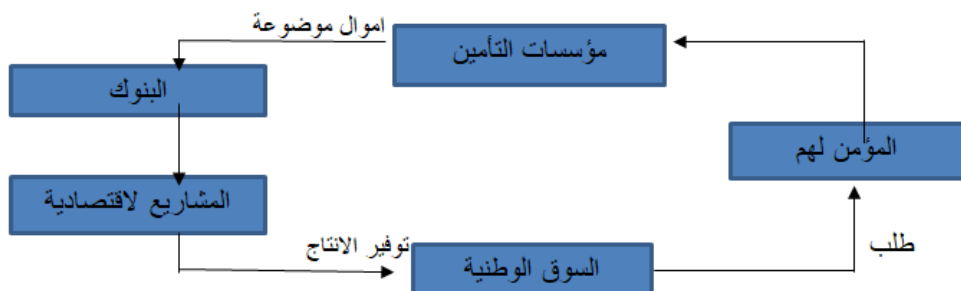
١.١.٣- آثار التأمين في تحقيق توازن السوق :

يؤدي التأمين دورا لا يستهان به في القضاء على التضخم من خلال امتصاصه للفائض في الأموال على شكل اقساط والتي يستعملها في تمويل المشاريع الاقتصادية المباشرة أو بوضع اموالها في البنوك التي بدورها تقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية التي تؤدي الى الزيادة في العرض والطلب وتحقيق التوازن

بينهما واطهار الدور الذي يؤديه التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني (محمد ،
٢٠٠٧:٧٦)

والشكل (١)

يوضح اثر التأمين في تحقيق التوازن في سوق الاقتصاد الوطني



المصدر: محمد يرقى، دور التأمين في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧:٧٧

٢.١.٣- اثر التأمين في زيادة الانتاج :

ان وجود التأمين يساعد الافراد على دخول ميادين جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين الذي يوفر لهم حماية وامن ونجد بان كل مؤمن له سيطمئن الى تعويضه وعائلته في حال الاصابة باي مرض او تعرضه الى الخسائر، وهذا ما يشجع العمال للعمل بكفاءة أعلى وبأطول مدة ممكنة مما يؤدي الى زيادة الانتاج (الشيخ، ٢٠٠٧: ٣١)

٣.١.٣- اثر التأمين في ميزان المدفوعات واعتباره كبديل عن الادخار.

ان للتأمين اثراً واضحاً في ميزان المدفوعات لأية دولة فضلاً الى اعتباره كبديل عن الادخار ويمكن ايجاز هاتين النقطتين بما يلي:

أ- **اثر التأمين في ميزان المدفوعات :** يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل اقساط اعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج

وكذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات اعادة التأمين في الخارج.

وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الاموال الواردة والاموال الصادرة، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسباً عكسياً مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية (نوال ، ٢٠٠١ : ٧٢)

ب - التأمين كبديل عن الادخار : يعتمد الانسان منذ القدم في مواجهة مختلف المخاطر التي تعرض لها على الادخار ، وتكوين احتياطي لهذا الغرض ، فيقوم بادخار جزء معين من دخله وذلك بصفة منتظمة ، وبهذا الشكل يكون لديه مبلغ معين يستخدمه عند الشيخوخة أو المرض او لما يتعرض له من حوادث مختلفة كالسرقة وغيرها. أن التجاء الانسان الى وسيلة الادخار تجعله يعتمد على نفسه في مواجهة الاخطار المختلفة والحوادث بما يدخره من مصادره المالية لحاجته المستقبلية ، حيث يجد مدخراته التي ادخرها تحت تصرفه عند وقوع الخطر فتغنيه عن طلب المعونة ومساعدة من الغير ، غير أن وسيلة الادخار لا تكون فعالة في بعض الاحيان عديمة الجدوع من الناحية العملية ثوان مواجهة الاخطار تتوقف على مدى كفاية المدخرات وعديمة الجدوى من الناحية العملية ، ثم أن مواجهة الاخطار تتوقف على مدى كفاية المدخرات لإزالة اثار هذه الاخطار أو التخفيف منها بقدر الامكان، فضلا الى هذا يقع الخطر قبل ان يكون الانسان ادخر ما يكفي لمواجهة هذا الخطر وفي مثل هذه الأحوال يكون الادخار وسيلة غير مجدية ، كذا الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تضطر الى تعديل جزء من رأسمالها اذا اعتمدت هذه الوسيلة لمواجهة الاخطار التي يواجهها وبذلك فان نطاق نشاطها يتأثر كبيرا. وعلى هذا الاساس فكر الانسان في طريقة اخرى تكون مخالفة ومجدية من شأنها ان توفر له الامن والضمان في مواجهة الاخطار التي يتعرض لها سواء في شخصه او ماله وهذه

الوسيلة هي التأمين التي يتكفل بإزالة المخاطر المؤمن عليها عند وقوعه فضلا الى انه يحارب تجميد رؤوس الأموال المدخرة ويوجهها الى الاستثمار والفائدة العامة (الحكيم: ٢٠١١: ٣)

٣.١.٤- أثر التأمين في تمويل المشاريع وتشجيع الاستثمار وتجنب تجميد رؤوس الأموال

يعد التأمين وسيلة لتشجيع الاستثمار وتمويل المشاريع وتجنب تجميد رؤوس الأموال ويمكن ايجاز ذلك بما يأتي: ١- (khan Intrnet)

١- يقوم التأمين بتمويل المشاريع الاقتصادية وذلك عن طريق الأموال الضخمة التي يوفرها، فمن خلال هذه الأموال المتجمعة يمكن تكوين احتياطات تحتفظ بها الشركات لمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن له فتستخدمها في تمويل المشاريع الاقتصادية مما يؤدي إلى الزيادة في إقامة المشاريع الاقتصادية الجديدة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج.

٢- تشجيع رؤوس الأموال وتجنب تجميدها : يستطيع رجال الأعمال تجميد جزء من رأسمالهم لمواجهة الأخطار المختلفة التي يحتمل وقوعها ، وذلك بدفعهم قسطا معيناً لتحقيق ضمان ضد الخسائر المالية المحتمل وقوعها نتيجة وقوع خطر لأن المنشأة التي لا تعتمد وسيلة التأمين تضطر إلى تعطيل جزء من رأسمالها لمواجهة هذه الأخطار مما يؤدي إلى تعطيل الاستثمارات و يتم استعمال وسيلة التأمين عند هذه المنشأة لتقدير الاحتياطات اللازمة لمواجهة الأخطار بالاعتماد على طرق علمية مبنية على الدقة والخبرة دون استعمال أصحاب المشاريع جميع أموالهم وذلك من خلال ضمان تعويض ما يواجههم من خسائر مقابل مبلغ متواضع يدفع لهيئة التأمين (الحكيم :

٣.٢- دور شركة إعادة التأمين العراقية في التنمية الاقتصادية

تأسست شركة إعادة التأمين العراقية بموجب قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ وصدر عقد تأسيسها ونظامها الداخلي بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٦٠ ، باشرت نشاطها الفعلي في ١ / ١ / ١٩٦١ ، ليس لديه مكاتب داخل العراق او خارجة حتى تاريخ اصدار هذا التقرير تم تكيف اوضاع الشركة مع صدور قانون الشركات العامة بما ينسجم واحكام قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن مسجل الشركات بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٨ .

تعد تلك الشركة احدى ثلاث شركات حكومية تابعة لوزارة المالية ، حيث هي وحدة اقتصادية ممولة ذاتيا تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي ، وهي المعيد المحلي ومدير اتفاقيات سوق التأمين واعادة التأمين العراقي ، ذات التأثير في توجه عمل سوق التأمين المباشر.، تسعى الشركة الى توفير افضل الاغطية والتسهيلات لشركات التأمين المباشر في العراق لتحقيق المستويات الملائمة تقنيا واقتصاديا للطاقت الاحتفافية لها ومستعتها على تحقيق افضل النتائج ايجابيا (تقرير شركة اعادة التأمين العراقية السنوي : ٢٠١٩:١٤)

٣.٣- مجالات الاستثمار في شركة اعادة التأمين

تتكون لدى شركات التأمين موارد مالية كبيرة ، لأنها من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا كما ذكر سابقا تجب عليها تغطية التزاماتها التي تتحقق في المستقبل . فنقوم بإعادة استثمار هذه الأموال بهدف تنمية أموالها من خلال التوظيفات المالية ، وتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية ويمكن ملاحظة مجالات استثمار شركة اعادة التأمين العراقية من خلال الجداول (١):

الجدول (١) حجم و مجالات الاستثمار في شركة اعادة التأمين العراقية للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)
/ الدينار

التفاصيل	٢٠١٨	النسبة %	٢٠١٩	النسبة %	٢٠٢٠	النسبة %	٢٠٢١	النسبة %	معدل النمو بين ٢٠٢١-٢٠١٨
استثمارات عقارية	٥٥٦١	٠.١	٥٥٦١	٠.١	٥٦٦٨	٠.١	٥٦٦٨	٠.١	(٠.٥)
استثمارات مالية طويلة الاجل	١٣٨٢٧٨٧	٢٨.٣	١٣٩٤٤٢٤	٣٢.٨	١٤١٨٧٠١٤١	٢٧.٦	١٤٧٠٨١٤١	٧٠.٨	٢.٤
استثمارات مالية قصيرة الاجل	٢٥٠٠٠٠٠	٧١.٦	٢٨٤٧٠٢٥٠	٦٧.١	٣٧٩٠٢٥٠	٧٢.٣	٥٥٩٤٠٢٥٠	٧٤.١	١٦.٤
مجموع الاستثمارات	٣١٤٦٨٧٦	١٠٠%	٤٢٤٦٠٣٦	١٠٠%	٥١٣٢٨٣٣	١٠٠%	١٤٧٠٨١٤١	١٠٠%	١٢.٤
مخصص اندثار مباتي الاستثمار	٧٤٠٠	٠.٢	٧٧٠٠	٠.٢	٨٠٠٠	١.٦	١٠٣٠١	٠.٢	١٢.١
مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية	٤٢٠٧٨٢	٩٩.٨	٤٤٦٠١٣	٩٩.٨	٤٥٧٠١٥٧	٩٩.٦	٤٦٦٠١٤١	٩٩.٨	١٧.٨
مجموع التخصيصات	٢٢١٥١٤٦	١٠٠%	٣١٨٥٤٤٦	١٠٠%	٤٦٦٠١٥٧	١٠٠%	٤٦٦٠١٤١	١٠٠%	١٧.٨
صافي قيمة الاستثمارات	٨٢٠٦٨٢٦	—	١٠٦٦٥٠٧٨	—	١٨٦٦٧٦٦	—	١٠٦٦٥٠٧٨	—	١١.١

المصدر: جمهورية العراق:وزارة المالية :شركة اعادة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة :لسنوات مختلفة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن شركة التأمين العراقية تستثمر أموالها في المجالات العقارية بنسبة منخفضة حيث شهدت حجم الاستثمارات ارتفاعا من ٥٥٦٩١

وبنسبة (٠.١) لعام ٢٠١٨ إلى (٥٢٦٨٩) وبنفس النسبة عام ٢٠٢١ الا ان معدل نموها شهد انخفاضا بلغ (٥.٣)، يعود ذلك إلى انحسار نشاطها عن الاستثمار في مجال العقارات واستغلال استثماراتها في مجالات مختلفة، أما بالنسبة للاستثمارات المالية طويلة الأجل فقد تراوحت النسب ما بين (٢٨.٣ - ٢٥.٨) للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١ الا ان نسبة المساهمة شهد ارتفاع عام ٢٠١٩ اذ بلغت (٣٢.٨%) وهي اعلى نسبة مساهمة من اجمالي مجموع الاستثمارات ، وقد شهدت الاستثمارات مالية طويلة الاجل حيث بلغ معدل النمو (٢.٤%) اذ ارتفع حجم الاستثمار من (١٣٨٣٨٤٢٣) عام ٢٠١٨ الى (١٤١٨٠٨٩٢) عام ٢٠٢١ ، ان هذه الاستثمارات الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والإفادة منها لمدة طويلة كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع ،وعقارات للكرء ،والفنادق، مباني التابعة للمؤسسة نفسها(مبنى الإدارة والمخزن .)

إما بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل فيقصد بها الاستثمارات المؤقتة التي تخطط المنشأة لبيعها بعد مدة قصيرة من شرائها مثال ذلك شهادات الإيداع التي يتحدد تاريخ استحقاقها بالتفاوض والبنك التجاري ، والتي يسهل التصرف بها بالبيع عند الحاجة؛ إذ تحتفظ بها المنشأة استجابة لمتطلبات النشاط .كما تتميز هذه الاستثمارات بقصر المدة إذ تتراوح بين سنة إلى سنتين وهذا النوع من الاستثمارات المالية تكون أكثر انتشارا ، إذ نجد في هذا الصدد الودائع الزمنية لمدة اقل من سنتين والتسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل. فقد ارتفعت نسب هذه الاستثمارات من (٧١.٦%) عام ٢٠١٨ إلى (٧٤.٢%) عام ٢٠٢١

الا ان هذه النسبة شهدت انخفاضا بلغ (٦٧.١ %) عام ٢٠١٩ بسبب تخفيض حجم الودائع الامر الذي تسبب انخفاض حجم الأموال المخصصة للاستثمارات، وبشكل عام نجد ان حجم تلك الاستثمارات قد شهد ارتفاعا للمدة المذكور حيث ارتفع من (٣٥٠٠٠٠٠٠) عام ٢٠١٨ إلى (٤٠٧٤٠٢٥٠) عام ٢٠٢١ مسجلا نمو بلغ (١٦.٤)، وبالنسبة لصافي قيمة الاستثمارات فقد ارتفعت من (٤٤,٩٧٩,٠٢٢)

عام ٢٠١٨ الى (٥٠,٠٠٨,٠٢٩) عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو بلغ (١١.١%) الا انها ايضا شهدة انخفاضاً عام ٢٠١٩ نتيجة لانخفاض بسبب تخفيض حجم الودائع. إما بالنسبة لمبالغ الاستثمار هي الاخرة شهدت ارتفاعاً على مستوى المدة المذكورة اذ ارتفعت من (٤٨٨٩٤١١٤) عام ٢٠١٨ الى (٥٤٩٧٦٨٣٣) عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو بلغ (١٢.٤%) انه من الملاحظ عليها شهدت انخفاضاً عام ٢٠١٠ بلغ (٤٢٤٩٠٣٦٤) نتيجة انخفاض في حجم الأموال المخصصة للاستثمارات في المجالات المختلفة.

نستنتج من ذلك إن شركة إعادة التأمين العراقية تعمل على تنويع محافظها الاستثمارية لتواجه المخاطر المختلفة هذا عن الحصول على عوائد معقول فضلاً ، وأن حجم الاستثمار في المجالات المختلفة يختلف من حيث الأهمية النسبية لكل نوع من الاستثمارات.

٤.٣ - إيرادات شركات التأمين خلال مدة الدراسة.

بعد ملاحظة حجم الاستثمارات ومجالاتها وأنواعها في شركة إعادة التأمين العراقية يكون من المهم التعرف على نسبة عوائد الاستثمار ومعدل الإيراد المتحقق من استثمار الفوائض المالية في أوجه الاستثمارات المتاحة، كما مبين في جدول (٢).

جدول (٢) إيرادات الاستثمارات لشركة إعادة التأمين العراقية للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)

/ بالدينار

نوع الاستثمار	٢٠١٨	النسبة %	٢٠١٩	النسبة %	٢٠٢٠	النسبة %	٢٠٢١	النسبة %	معدل النمو بين ٢٠١٨-٢٠٢١
إيرادات العمليات التأمينية	٢٤٥٣٨١٥٦	٨٧.٨	١٦٣٤٢٥٥٧	٨٢.٣	١٧٠٣٣٦٤٠	٨٥.٠	٢٤٥٣٠٨٦٣	٨٨.٨	(٠.٠٣)
إيرادات الاستثمار	٢٧٩٠٧٦٠	١٠.٠	٣٠٠٨٠١١	١٥.١	٢٧٣٨٧٠٤	١٣.٦	٣٠٧٧٣٠٤	١١.١	١٠.٢
الإيرادات الخارجية	٦٠٠١١٠	٢.٢	٤٨٦٨٩٩	٢.٦	٢٨٨٥٣٢	١.٤	١٣٦٧٣	٠.١	(٩٧.٧)
المجموع	٢٧٩٢٩٠٢٦	١٠٠	١٩٨٣٧٤٦٧	١٠٠	٢٠٠٦٠٨٧٦	١٠٠	٢٧٦٢١٨٤٠	١٠٠	

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية، شركة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة لسنوات مختلفة

نلاحظ من الجدول أعلاه تذبذب نسبة مساهمة الإيرادات المتحقق في المجالات الاستثمارية المختلفة إذ انخفضت نسبة مساهمة الإيراد المتحقق من العمليات التأمينية من مجموع الإيراد الكلي البالغ (٢١٢١٧٥٩٧) لعام ٢٠١٩ إذ بلغت ٨٢.٣% إلا ان تلك النسبة شهدت ارتفاعا عام ٢٠٢١ وصل الى (٨٨.٨%) من قيمة الإيراد الكلي البالغ (٢٧٦٢١٨٤٠) مما يعني زيادة الشركة في منح عمليات الائتمان (القروض) اما في ما يخص معدل النمو مابين عام ٢٠١٨ - ٢٠٢١ فقد شهد انخفاضا ونسبة بلغت (٠.٠٣ -) .

كما نلاحظ ايضا تذبذب في نسب عوائد الإيرادات الاستثمارية من المجموع الكلي للإيرادات إذ شهدت انخفاضا تدريجيا بعد عام ٢٠٢٠ لتصل الى ((١١.١%)) عام ٢٠٢١ بعدما كانت (١٥.١%) عام ٢٠١٩ ، إلا ان معدل نمو تلك الإيرادات شهد ارتفاعا ملحوظا بلغ (١٠.٢%) مما يعني زيادة توجه الشركة نحو الاستثمار في الاسهم والعقارات ..اما بالنسبة للإيرادات التحويلية فقد شهدت انخفاضا حادة في معدل نموها مابين ٢٠١٩-٢٠٢١ وصل الى (٩٧.٧-) نتيجة انخفاض حجم العوائد بشكل تدريجي مما يعني انحسار نسبة الانشطة الخارجية التي تقوم بها الشركة حيث انخفض حجم العوائد التحويلية الخارجية من (٦٠٠١١٠) عام ٢٠١٨ الى (١٣٦٧٣) عام ٢٠٢١

٥.٣- مساهمة شركات التأمين الوطنية في الشركات الأخرى

قامت شركة اعادة التأمين في المساهمة في رؤوس أموال شركات في القطاع الخاص ذات نشاطات مختلفة وبذلك تسهم في فتح مجالات متعددة في الاستثمار ولبيان أنواع هذه الشركات التي تساهم فيها الشركة نلاحظ الجدول (٣) :

الجدول (٣) مساهمة شركة التأمين العراقية (الاستثمارات المالية) في القطاع الخاص

ت	طبيعة النشاط	عدد الاسهم الشركة / القطاع الخاص	
		٢٠٢٠	٢٠٢١
١	شركة البيرة الشرقية	٢٧٥٢٧٧٦	٢٧٥٢٧٧٦
٢	شركة دور السينما	١٢٨٢٥٠٠٠	١٢٨٢٥٠٠٠
٣	شركة نسيج الجواريب	٢٧١٠١٧٢٢	٢٧١٠١٧٢٢
٤	مصرف الاستثمار	١٦١٥٩٤٠٩٥٤	١٦١٥٩٤٠٩٥٤
٥	بابل للانتاج الحيواني	٦٢٥٣٠٧	٦٢٥٣٠٧
٦	الحديثة للانتاج الحيواني	٦٣٥٧٠١٥	٦٣٥٧٠١٥
٧	المصرف الاهلي العراقي	٤٣٧٣٩٣١٢	٤٣٧٣٩٣١٢
٨	السجاد والمفروشات	١٥٦٧١٩٧	١٥٦٧١٩٧
٩	شركة الخياطة الحديثة	٢٧٠٧٩٢٠	٢٧٠٧٩٢٠
١٠	الغازية الشمالية	٥٣٥٠٠٧٢٣	٥٣٥٠٠٧٢٣
١١	الامين للاستثمار المالي	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
١٢	كربلاء ثرمستون	١٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
١٣	الامين للتأمين	١٥٢٧٧٢٤٨٠	١٥٢٧٧٢٤٨٠
١٤	دار السلام للتأمين	١١٦٩٦٦٦٧	١١٦٩٦٦٦٧
١٥	شركة فندق كربلاء	٣٩٥٠٠٠٠٠	٣٩٥٠٠٠٠٠
١٦	الخضر لاستخراج الرخام	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
١٧	شركة الخليج للتأمين	٤٦٠٨٤٣٤١	٤٦٠٨٤٣٤١
١٨	مصرف الاتحاد العراقي	٧٥٧٠٩٩٨٢٩	٧٥٧٠٩٩٨٢٩
١٩	شركة الباتك للتأمين	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٢٠	شركة العراق الدولية	٢٣٣٥٠٠٠٠	٢٥٣٧٨٧١٩
٢١	المصرف المتحد	٥٩٩٩٩٩٩٤٠	٥٩٩٩٩٩٩٤٠
٢٢	شركة بغداد الغازية	١٥٦٩٦٢٢٢٨٣	١٥٦٩٦٢٢٢٨٣
٢٣	المجموع	٥٤٤٧٨٦٨٤٦٦	٥٤٤٧٨٦٨٤٦٦

المصدر : تقرير مجلس ادارة شركة اعادة التأمين العراقية للاعوام (٢٠٢٠-٢٠٢١)

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاعاً في أعداد الشركات التي تسهم شركة التأمين العراقية في رأسمالها بنسب متفاوتة إذ بلغت للعامين (٢٠٢٠-٢٠٢١) (٢٢) شركة بنشاط مختلف ، نستنتج من ذلك أن شركات التأمين تستثمر أموالها التي تعمل على تجميعها بواسطة الاحتياطات الفنية لأنها تحصل على القرض قبل أداء الخدمة، ولأنها لا تكت ز الأموال بل تقوم باستثمارها من خلال الإسهام في رؤوس أموال شركات متعددة النشاط وبنسب مختلفة وبذلك تسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال الإقبال على مشاريع جديدة، فضلاً عن دورها الكبير في توفير

أعداد كبيرة من الآيدي العاملة وقد بلغ مجموع عدد الاسهم المشاركة فيها (٥٤٤٧٨٦٨٤٦٦ ،، ٥٤٤٧٨٦٨٤٦٦) للاعوام (٢٠٢٠-٢٠٢١) على التوالي.

٦.٣- صافي الربح .

يتكون صافي الربح في شركات التأمين من إيرادات العمليات التأمينية، والاستثمارات، والآقساط و إيرادات أخرى وبعد خصم المصروفات نحصل على صافي الربح، ولمعرفة مدى ارتفاع صافي الربح أو انخفاضه في شركة اعادة التأمين العراقية خلال مدة البحث نلاحظ من الجدول رقم (٤) . حيث شهدت الشركة ارتفاعا تدريجيا في صافي الربح خلال مدة البحث نتيجة لزيادة إيرادات العمليات التأمينية و الإيرادات الاستثمارية التي ارتفعت بسبب زيادة حجم الودائع في المصارف وتحقيق إيرادات جيدة عن الإسهام في شركات القطاع المختلط والخاص، فضلا عن زيادة بدلات الإيجار لبعض أملاك الشركة و زيادة الآقساط الإجمالية للشركة خلال المدة المذكورة. الجدول (٤) تطور صافي الربح في شركة التأمين العراقية للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)

السنة	صافي الربح
٢٠١٨	١٢٧١٤٨٧٨٧٧
٢٠١٩	١٥٤٩٨٨٣١٠٩
٢٠٢٠	١٦٠٠٥٥٩٦٣٨
٢٠٢١	١٧٤٥٥٨٥٧٧١

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مجلس ادارة شركة اعادة التأمين العراقية لسنوات مختلفة

٤-المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١-للتأمين دور فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأنه الوسيلة المثلى لحماية الأفراد وممتلكاتهم، ويقوم بتوفير غطاء حماية لهم عند تعرضهم للخطر، ومنح التعويض المالي لهم ومن ثم المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد داخل الاقتصاد،

ويعمل على تحويل الأنواع المختلفة من المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات إلى شركات أخرى وهي شركات إعادة التأمين.

٢- أسهمت شركة إعادة التأمين العراقية بتوفير فرص عمل، أي كان لها دور فعال في خفض معدل البطالة ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال امتصاص قوة العمل العاطلة، عن فضلا إسهامها في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية من عدم وتشجيع القروض من المصارف التي لا تتردد في منح الأفراد القروض خوفا تسديدها بعد وفاة الشخص المقترض.

٣ -تمتلك شركة إعادة التأمين العراقية استثمارات فعالة في المجالات الاستثمارية الصناعية، والتجارية، والسياحية، وهذا بدوره يسهم في برامج التنمية، وأن شركات التأمين تبذل الجهود كلها للمساهمة في الأنشطة الاستثمارية في مجالات الاقتصاد كافة لو توفرت لها الإمكانيات الملائمة كلها لتحسين مستوى أعمالها.

٤-يعد قطاع التأمين عامة وشركة إعادة التأمين العراقية من القطاعات الجاذبة للمدخرات من خلال ما تملكه من أدوات ادخارية مهمة تتمثل في وثائق التأمين على الحياة والمشاركة في الأرباح وغيرها من البرامج.

٥- تعد شركة إعادة التأمين العراقية من الشركات التي تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي مع البنوك والموارد المالية. إذ أن نشاط التأمين الذي تمارسه الشركات يعد مكملا نشاطا إلا وهو النشاط المالي الذي جعلها منشآت مالية فعالة في النظام المالي من خلال حصولها على الأقساط ومن ثم القيام بتوظيفها في مجالات استثمارية في شكل أوراق مالية استثمارات عقارية والإقراض برهن، لتحقيق عوائد تستخدمها في الوفاء بالتزاماتها.

٦-تطور صافي الربح في شركة إعادة التأمين العراقية خلال مدة البحث.

٢.٤- التوصيات

١- العمل على تسهيل الإجراءات اللازمة لتسوية التعويضات وتطبيق اتفاقية التعويض المباشر، والاشتراط على الدوائر المختصة إجراء التأمين لدى شركات

التأمين المسجلة والمجازة من ديوان التأمين العراقي، وفرض غرامات مالية وغي ر مالية عند مخالفة شروط التأمين.

٢- الاهتمام برفع المستوى التعليمي للعاملين في مجال التأمين لغرض تنمية صناعة التأمين من خلال الإلمام الكامل بعلوم التأمين والاقتصاد والإحصائيات والحسابات فضلا عن علوم الهندسة والتكنولوجيا لمتابعة الأخطار الصناعية الحديثة.

٣- أن عن جودة مكونات فعالية برنامج الاستثمارات تقاس بمعدل عائدها فضلا محفظة الاستثمارات وعلى كل شركة أن تأخذ في اعتبارها عنصري الاستثمارات والمخاطرة ولا تفضل أن تراعي تحقيق التوازن بين عنصري العائد والمخاطرة ولا يكون العائد المتحقق على حساب النوعية والمصحوبة بدرجة مخاطرة كبيرة لسلامة الاستثمارية نفسها.

٤- يكون من الضروري توجيه أموال شركات التأمين إلى المشروعات الصناعية لزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مدخرات طويلة الأجل. لتسهم في الصناعات الحيوية للاقتصاد وهذا يكون أكثر أمانا لحملة وثائق التأمين فضلا عن الاستثمار في القطاع العقاري والسياحي وقطاعات البترول والزراعة والخدمات.

٥- ضرورة توجيه استثمارات التأمين التابعة للدولة إلى المشروعات الإنتاجية والحيوية كثيفة العمالة بهدف خلق فرص عمل كثيفة ومتنوعة ، ليكون دور شركة التأمين دورا مهما ومحوريا داعما في مجال تسيع قاعدة الصناعات وتنمية القطاع التنمى الصناعي .

٦- التعاون والتواصل مع المجتمع المدني بكل طبقاته وفئاته العمرية لنشر الثقافة التأمينية ودعمها للأجيال، من خلال التعاون مع الإدارات التعليمية المختلفة والعمل على التنسيق مع المؤسسات الأهلية وكيانات المجتمع المدني مباشرة، بما يخدم المجتمع لهذا القطاع الحيوي والمهم للاقتصاد.

٧- يكون من الضروري متابعة البحوث والتطوير في مجال نشاط الشركة لكي تتطلع على ما يحدث في السوق من تطورات على يد الشركات المنافسة ، لتكون الشركة

أكثر قدرة على متابعة هذه التطورات والشروط المتجددة، باستخدام أساليب متطورة ووثائق مستحدثة، مع الآخذ بالنظر في الظروف والتطورات الاقتصادية في البلد عند وضع السياسة الاستثمارية للشركة.

المصادر

أولاً- الكتب

- ١- أبو بكر، سيفو، عبد احمد، وليد إسماعيل، إدارة الخطر و التأمين، ط ع، دار اليازوري . العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤
- ٢- التميمي، سلام، ارشد فؤاد، عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية، تحليل وإدارة، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٩
- ٣- رسمية قرياقوس، اسواق المال، ادار الجامعية ، مصر ، ط ٢ ، ٢٠٠٩ ،
- ٤- زيدان، سلمان، إدارة الخطر والتأمين، ط ١، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٣
- ٥- سلام، موسى، اسامة عزمي، شقيري نوري، ادارة الخطر والتأمين، ط ١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧
- ٦- شكري ، بهاء بهيج، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١١
- ٧- عادل فليح العلي ،مبادئ التأمين ، دراسة عن واقع التأمين ، دار الصفا للطباعة، الاردن ، ١٩٩٨ .
- ٨- عبد الغفار حنفي ،الاستثمار في الاوراق المالية ، الدار الجامعية، مصر ، ٢٠٠٠ .
- ٩- عريقات، عقل، د. حربي محمد، سعيد جمعة، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، ط ٢، دار وائل للنشر، عمان
- ١٠- ميرزا ، سعيد عباس ، التأمين النظرية والممارسة ، ط ١ ، ٢٠٠٦

ثانياً- الدوريات

١-التميمي،سرى قاسم محمد،تقويم إدارة نشاط الاستثمار في شركات التأمين باستخدام منهج التحليل المالي،بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والعراقية/العامة، بحث . مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، ٢٠١

٢-جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية : تقرير مجلس الإدارة. ٢٠١٨

٣- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية : تقرير مجلس الإدارة، ٢٠١٩

٤-جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية : تقرير مجلس الإدارة، ٢٠٢٠

٥-جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية : تقرير مجلس الإدارة، ٢٠٢١

٦-ميرزه ،سعيد ،"افاق تطوير قطاع التأمين في العراق ، جريدة الصباح ، العدد ١٧٨١. ٢٠٠٩

٧-الحمداني، رافعة ابراهيم، الاستثمار في شركات التأمين مع انموذج مقترح لاحتماب نسب الاستثمارمن الاموال المعدة للتوظيف، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٢٨، ٢٠٠٦.

٨-سعيد عباس ميرزا ، استثمار الفوائض في شركات التأمين ،مجلةالعلوم المالية والمحاسبية ، العدد ٢، ٢٠٢١

ثالثا- الرسائل والاطاريح

١-سليمة،طبايية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرار وفق معايير الإملاء المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

٢-محمد يرقى ، دور التأمين في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٧.

٣-نوال قاسم ، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة للجزائر ،
رسالة ماجستير ، ٢٠٠١

رابعاً - المصادر الأجنبية.

1-Deepen.Babbu.Role of Insurnce in Economic
Development,,2010.١-

2- Ali Khan، Importance of Insurance in Our Economy، Zulfiqar
Articles.

[http://www.efuinsurance.com/newsletter/pdf/issue95_96_pdf/im
portance_insurance.pdf](http://www.efuinsurance.com/newsletter/pdf/issue95_96_pdf/importance_insurance.pdf)

دور الاستثمار في تحسين ربحية الشركة " دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية العامة"

The Role of Investment in Improving the Company's Profitability
An applied study in the Iraqi General Insurance Company
الباحث

علي مظهر عبد المهدي طه ياسين عبدالله أحمد مظهر عبدالمهدي
شركة التأمين العراقية وزارة المالية شركة التأمين العراقية
amudher35@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذه البحث الى إظهار أهمية تبني سياسات استثمارية فعالة في تحسين ربحية الشركة والتي تم اختيار شركة التأمين العراقية العامة عينة للبحث، ولكي يحقق هذا البحث هدفه تم الاعتماد على تقارير السنوية والاحصائيات والدوريات الصادرة من الشركة للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وتم أسناد البحث بالبيانات الخاصة بالاستثمار وبيان مقارنتها مع الاقساط الكلية المتحققة والتي تبين الأثر والمردود الايجابي للمصلحة التأمينية في الاقساط الكلية المتحققة للشركة، وجرى صياغة فرضية البحث وتحليل العلاقة بين متغيري البحث للشركة عينة البحث، و تم استعمال برنامج الاحصائي **SPSS-Ver 23**، وقد تناول البحث العلاقة بين الاستثمار (المتغير المستقل) ،



وبين تحسين الربحية (المتغير التابع)، كما أعتمد البحث على المنهج التحليلي في تحديد ومعالجة متغيري البحث وعلى البيانات كونها من الأدوات المهمة في جمع المعلومات والبيانات لمتغيري البحث. توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها: أن الاستثمار في شركة عينة البحث له تأثير إيجابي كبير على ربحية الشركة من خلال جذب المستثمرين والعمل على تقوية الشركة من حيث مركزها المالية وطاقتها الاستيعابية الأمر الذي سيمكنها مستقبلاً من زيادة ارباحها بدرجة كبيرة، وهذا من أهم الأهداف التي تسعى الشركة الى تحقيقها.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، تحسين الربحية ، شركة التأمين العراقية.

Abstract

This research aims to show the importance of adopting effective investment policies in the researched company in improving the company's profitability. The Iraqi General Insurance Company was chosen as the field of research. In order for this research to achieve its goal, it relied on annual reports, statistics, and periodicals issued by the company for the period (2018-2021). The research was based on investment data and a comparison with the total realized premiums, which shows the positive impact and return of the insurance interest on the total realized premiums for the company. The research hypothesis was formulated and the relationship between the two research variables was analyzed for the research sample company. The statistical program SPSS-Ver 23 was used, and it addressed Researching the relationship between investment (the independent variable) and improving profitability (the dependent variable). The research also relied on the analytical approach in identifying and treating the two research variables and on data as they are important tools in collecting information and data for the two research variables.

The research reached a set of conclusions, the most important of which was: Investment in the Iraqi Insurance Company has a

significant positive impact on the company's profitability by attracting investors and working to strengthen the company in terms of its financial position and absorptive capacity, which will enable it in the future to increase its profits to a large extent, and this is one of the most important goals. Which the company seeks to achieve.

Keywords: investment, improving profitability, Iraqi Insurance Company.

المقدمة Introduction

تسعى شركات التأمين كمثلاتها في جميع انحاء العالم إلى تقديم خدمة ممتازة لعملائها مع وضع اولوية زيادة الأرباح، والربح في هذا المنظور هو انعكاس لمدى جودة تنفيذ الأنشطة والمهام المخطط لها، اذ يتأثر الربح الذي ستحققه الشركات بأنشطتها أو عملياتها، ونمو الأرباح مهم لاستدامة الشركة، شركات التأمين تنفذ وتؤدي دوراً هاماً في النظام المالي باعتبارها أدوات حماية مالية اضافة الى دورها الادخاري اذ لا تستخدم أقساط (ايراد) التأمين على الفور للوفاء بالمطالبات بل يتم استثمارها بدلاً من ذلك، مما يكسب الشركة ارباحا تستطيع من خلالها الايفاء بمطالبات حاملي وثائق التأمين عائداً وايضا الشركة تحقق ايراد يساهم في تحسين موقعها المالي، ومن خلال الحد من تأثير الخسائر الكبيرة على الشركات والأسر وتمكين جميع المخاطر، ويشجع القطاع على زيادة الإنتاج والاستثمار والإبداع والمنافسة.

يعد الاستثمار من اهم الركائز التي يمكن من خلالها تحسين ربحية شركات التأمين لغرض ديمومة عملها والايفاء بالتزاماتها ويحتاج الاستثمار الى امرين حتى ينجح وهما البعد النظري للمستقبل وعقلية اقتصادية تدير الاستثمار تتمتع بمرونة ويمكن من خلالها أن تدير ادارة استثمارات الشركة بكفاءة عالية ومرونة في كافة التحديات التي تواجه الشركة، لذلك فقد عملت العديد من شركات التأمين على توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الفرص الاستثمارية وتهيئته من خلال تحقيق الاستقرار

في الجانب الاقتصادي والجانب التشريعي المتعلقة بالاستثمار، والتي تساعد على توفير أجواء مناسبة للاستثمار بهدف المساهمة في رفع ربحية و كفاءتها التي تساعد في دعم احتياجات الشركة، ويعتبر سوق التأمين جزءاً مهماً ورئيسياً من اقتصاد أي بلد سواء كان متقدم او نامي لكنه يساهم بشكل مباشر في تطويره .

يعتبر تحسين الربحية هدفاً أساسياً وضرورياً لجميع شركات التأمين لبقائها واستمراريتها وغاية يتطلع اليها كل من يتعامل معها ويعتبر اداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وكذلك مؤشر مهم لكونه محط اهتمام الجهات الرقابية واصحاب المصلحة لما تعكسه من نجاح للشركة وتعبير عن قدرها على تحسين ايراداتها وتعظيم ارباحها ، اذ تبرز اهمية البحث من خلال اختيار موضوع الاستثمار الذي يعد مطلباً لكل شركات التأمين الهادفة للربح والذي يعد الشريان الرئيس لشركات التأمين في العراق ، اذ تم اختيار شركة التأمين العراقية (عينة البحث) وفقاً للاعتبارات الآتية:

١- إن قطاع التأمين يتمتع بالمرونة او الحرية في التعامل أكثر من القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولاسيما ان بيئة الاعمال العراقية تعاني من نقص كبير في شركات التأمين الاهلية ذات الاعتمادية وممن توفر فيهم كافة المتطلبات اذ يعتمد السوق بشكل كبير على الشركات الحكومية.

٢- القدرة على الحصول على المعلومات بشكل أفضل وأسهل من القطاعات الاخرى.

٣- تمتاز شركات التأمين بامتلاكها ملاءة مالية كبيرة ، فضلاً عن وجود منافسة محتدمة بين شركات التأمين

٤- يعتبر الاستثمار رفق مهم ثانوي للشركات التأمين لتعظيم الايرادات التي تسهم في تحقيق ربحية مستدامة باواجه الاستثمار وبالتالي تعزيز الملاءة المالية والقدرة الاستيعابية.

وعليه فقد تكونت هيكلية البحث من أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث ، في حين اختص المبحث الثاني بالإطار النظري للبحث من خلال مطلبين،

المطلب الأول يتناول الاستثمار المتغير المستقل ، واختص المطلب الثاني بالربحية الشركة المتغير التابع ، اما المبحث الثالث اختص بالجانب العملي وأخيرا تضمن المبحث الرابع الإستنتاجات والتوصيات.

١ - المبحث الاول : منهجية البحث Research Methodology

ان منهجية البحث الطريق الذي يسلكه الباحث، ويسعى فيها الى التعرف على مشكلة البحث وتحديد اهدافه وابرار أهميته ، اذ تتبع منهجية البحث من فكرة أساسية تستند الى مشكلة قائمة او مطروحة، ليأتي دور الباحث في ربطها بالمعرفة النظرية لدراستها وتحليلها و تجسيدها في المجال التطبيقي، ومن ثم تتضمن محاور منهجية البحث ما يأتي:

١.١ - مشكلة البحث Research problem

تسعى شركة التامين العراقية الى الارتقاء بمستوى اعمالها وخططها المستقبلية للحفاظ على ديمومية ربحيتها، وتقديم افضل ما لديها من ايرادات سواء كانت تأمينية او استثمارية لتلبية متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية، فينبغي عليها رسم سياسة استثمارية ناجحة من خلال توظيفها الموارد المالية بافضل الطرق والتي تجعلها تحقق اعلى الايرادات والذي سينعكس ايجابيا في تعظيم ربحيتها، ولانها تمتلك كل الامكانيات والقدرات الاقتصادية من موارد مالية وبشرية، الا انها مازالت تعاني ضعف كبير في إدارة الاستثمارات مما ادى الى ضعف في الارادات المتحصلة من الاستثمار وبالتالي يؤدي ذلك الى ضعف في ربحية الشركة متمثلاً بتدني الايرادات، ولعل اكبر الاسباب هي التشريعات المنظمة للعمل الحكومي فضلاً عن انشغال ادارة شركة التأمين واعتماد استثماراتها بشكل كبير على القطاعات الحكومية في مجال الاستثمار، وقد تم صياغة مشكلة البحث بالسؤال الآتي: هنالك ضعف في الاستثمار مما اثر على ربحية الشركة عينة البحث ؟. ويمكن بيان مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

١ - ما مستوى مساهمة الاستثمار في تحسين الربحية؟

٢- هل توجد علاقة بين متغيري البحث في الشركة عينة البحث ؟

٣- هل هناك توجه من الادارات العليا في الشركة عينة البحث لتحسين الربحية للشركة في المستقبل؟

٢.١ - أهمية البحث : The importance of research

يعتبر قطاع التأمين في العراق من القطاعات الاقتصادية المهمة، وله أهمية كبيرة في الاقتصاد، حيث يوفر التغطية المناسبة لأي عملية اقتصادية تحدث في البلد، ويعتبر قطاع التأمين من القطاعات التي تكون درعاً آمناً للقطاعات المالية، والأهم من ذلك أن هذا قطاع التأمين يعد شريكاً استراتيجياً والقاسم المشترك للقطاع المالي والصناعي في نفس الوقت، وينافسهما بقوة، إن لم يكن يتفوق عليهما.

١- تقديم أسس علمية سليمة يمكن أن تستفيد منها الشركة عينة البحث في وضع وصياغة استراتيجيات جديدة تضمن توجه الاستثمار وبالشكل الذي يؤدي إلى الاسهام الفاعل في تحسين ربحية الشركة.

٢- أهمية قطاع التأمين مكان إجراء البحث لأنه من القطاعات المالية الرئيسة التي تُسهم في التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم الحماية التأمينية لأفراد المجتمع وتشجيع الادخار وكذلك توظيف المدخرات والأموال في أوجه الاستثمار المتاحة.

٣- تنبع أهمية البحث من أهمية قطاع التأمين الذي يعد أحد البدائل المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مما يساعد الادارة في تقديم معلومات في تطوير وتشجيع الاستثمار للشركة عينة البحث بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.

٣.١ - أهداف البحث : Research objectives

في ضوء تحديد مشكلة البحث وأهميتها ، فإن البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- تحليل واقع شركات التأمين بشكل عام و شركة التأمين العراقية العامة عينة البحث بشكل خاص وبياناتها المالية.

٢- نشر الوعي بمفاهيم الاستثمار ووتحسين الربحية في بيئة خدمية عراقية، وخاصة في الشركة عينة البحث.

٣- تقديم رؤية مستقبلية لإمكانية الاعتماد على الاستثمار ودوره في تحسين ربحية الشركة لانه يعتبر رافد مهم في تحسين ربحية الشركة مما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية .

٤- المساهمة بالنهوض بواقع شركة التأمين العراقية وتطويرها من اجل الارتقاء بمستوى أدائها في كل أنشطتها الاستثمارية ومساهمتها في تحقيق الخطة التخطيطية للشركة مما يعزز من تحقيق الربحية.

٥- اكتشاف دور الاستثمار في تحقيق الارباح في شركة التأمين العراقية.

٤.١ - فرضية البحث Research hypothesis :

لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الاستثمار وتحسين الربحية في شركة التأمين العراقية .

٥.١ - حدود البحث Limitations of Research ::

تتمثل حدود البحث بما يأتي:-

١- الحدود العلمية : يعبر عنها بالمتغيرين المبحوثين (الاستثمار وتحسين الربحية) في الشركة عينة البحث.

٢- الحدود المكانية : تتمثل بـ (شركة التأمين العراقية) عينة البحث لغرض إجراء الجانب الميداني .

٣- الحدود الزمانية: اشتملت على البيانات والتقارير السنوية والاحصائيات، وتم اختيار الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) وتعتبر السنوات المختارة مصادقة عليها من قبل الديوان الرقابة المالية.

٦.١ - منهج البحث Research Methodology:

تحقيقاً لاهداف البحث، اعتمد البحث على أسلوب الاستقراء والتحليل الاقتصادي بالاعتماد على ما توفر من دراسات وبيانات خاصة بشركة التأمين العراقية والمعلومات المستحصل عليها من دوريات والمصادر والدراسات والبحوث المكتبية وتقارير السنوية والاحصائيات الشركة وتقارير ديوان الرقابة المالية، فضلاً عن المعلومات التي تم الحصول عليها من شبكة الانترنت.

٧.١- عينة البحث The research sample

تم إختيار (شركة التأمين العراقية) التابعة الى وزارة المالية عينة البحث بسبب ما لهذا الشركة من أهمية كبيرة في قطاع صناعة التأمين في العراق وفي التنمية الاقتصادية للبلد، إذ اعتمد الباحث أسلوب دراسة التحليلية لبيانات شركة التأمين العراقية العامة.

٨.١- مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث اثناء جمع البيانات والمعلومات المطلوبة على جانبين رئيسيين هما:
١. الجانب النظري: يعتمد هذا الجانب من البحث على الكتب والدراسات العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث و الاطروحات والرسائل الجامعية فضلاً عن المصادر المتاحة على مواقع شبكة الانترنت.

٢. الجانب العملي: تم الاعتماد في هذا الجانب على التقارير السنوية والجداول الصادرة من الشركة المبحوثة، وكذلك الحسابات الختامية منها والصادرة من ديوان الرقابة المالية للمدة من ٢٠١٧ ولغاية ٢٠٢١ ومؤشرات قطاع التأمين من ديوان التأمين على الشبكة العنكبوتية المتخصصة فضلاً المناقشة مع مديري قسمي الاستثمار والمالي من ذوي الاختصاص في شركة التأمين.

٢- المبحث الثاني : الجانب النظري للبحث

١.٢-المطلب الاول: الاستثمار Investment

١.١.٢- مفهوم الاستثمار Investment Concept

إحدى الطرق التي نربط بها المستقبل هي من خلال الاستثمارات، الاستثمار هو التخطيط الذي يؤمن معظم الناس من عدم التأكد بشأن المستقبل، والاستثمار هو

أصل نقدي يتم شراؤه مع فكرة أن الأصل سيوفر دخلاً في المستقبل أو سيرتفع ويباع بسعر أعلى، وتسمى أرباح اليوم التي يتم التضحية بها من أجل حياة الغد بالاستثمار (Sangeetha, 2015:703). و يمكن تصنيف استثمارات شركات التأمين إلى نوعين على النحو التالي (Khresiat, 2019:3):

١. النوع الأول: الاستثمارات قصيرة الأجل: وهي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد سائلة يتم الحصول عليها بغرض المتاجرة والبيع.

٢. النوع الثاني: الاستثمارات طويلة الأجل، والتي يصعب تحويلها إلى نقد سائل في وقت قصير، وعادة ما تحصل عليها الشركة بقصد الاحتفاظ بها لأكثر من عام. والاستثمار في المصطلح الاقتصادي له جوانب اقتصادية وقانونية مختلفة ، لقد اصطلح الاقتصاديون على الاستثمار على ان اضافة جديدة إلى الاصول الانتاجية في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية ويعرف حسب وجهه نظر الاقتصاديين "عملية استغلال راس المال بهدف تحقيق عائد وفائض مالي. اما من وجهه النظر القانونية فقد عرفها المشرع العراقي في قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦) النافذ "توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد" (عبد اللطيف، ٢٠٢٠: ٥-٦)

ويعرف الاستثمار من وجهة نظر (الضرب، ٢٠١٧،: ٥٢) "عملية ادارية لانها تتضمن عملية اتخاذ قرار واختيار بديل من بين مجموعة من البدائل و اقتصادية لانها تهتم بالاقتصاد العام للبلد والتنمية الاقتصادية ومالية ، فانها تتعامل مع كافة الموجودات سواء كانت نقدية او غير نقدية وتهدف هذه العملية إلى ادارة موجودات الشركة وتوجيهها الى شراء اصول مختلفة بغية الحصول على عوائد في المستقبل " .

يمكن تعريف الاستثمار على أنه شراء مستثمر فردي أو مؤسسي لأصل مالي أو حقيقي ينتج عنه عائد يتناسب مع المخاطر التي يتحملها خلال فترة استثمار مستقبلية، والاستثمار هو الالتزام الحالي بالمدخرات التي تعوض عن الوقت الذي يستغرقه، والمعدل المتوقع للتضخم وعدم اليقين. وبعبارة أخرى فان الاستثمار هو

وسيلة يمكن وضع الأموال فيها مع توقع أنها ستولد عائداً إيجابياً أو سيتم الحفاظ على قيمتها أو زيادتها. الاستثمار بمعناه الأوسع، يعني التضحية بالعائد الحالي من أجل عائدات في المستقبل (Subedi, 2022: 11).

والهدف الأساسي لعملية الاستثمار هو تعظيم ربحية الشركة على المدى الطويل، ومن هذا المنطلق يجب على إدارة الشركة أن تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار في مشاريع ذات عوائد أعلى من تكلفة رأس المال (Elsayed, 2023: 1).

٢.١.٢- أهمية الاستثمار The Importance Of Investment

١- يؤدي الاستثمار دوراً مهماً جداً في الأداء المالي للشركة، حيث تستثمر الشركات مواردها من أجل كسب عوائد تمكنها من تحسين أدائها المالي (Subedi, 2022: 11).

٢- الاستثمار باعتباره العامل الأكثر أهمية في تطوير النظام الاقتصادي، وهو ضروري لإدارة الأموال بشكل جيد لأنه يضمن الأمن المالي الحالي والمستقبلي، وهو الطريقة الوحيدة لتحقيق الثروة المتنامية للشركات (Abdullaevich, 2020:193).

٣- يعد استثمار مبالغ التأمين أمراً بالغ الأهمية للاقتصاد بأكمله لأنه يوفر خدمات نقل المخاطر والتعويض وغيرها من خدمات الوساطة المالية (Ahmeti & Iseni, 2022: 123).

٤- عدم ابقاء الأموال مجمدة ومعطلة من دون عائد أو ربح ، مما يسمح بتحقيق عوائد للشركة من جهة وخدمة الاقتصاد القومي من جهة أخرى.

٥- ضمان للمؤمن لهم ، حيث يعد استثمار الاموال المتجمعة لدى شركات التأمين بمقام ضمان لحملة وثائق التأمين حتى تفي بالتزاماتها تجاههم.

٦- تقليص الخسائر الناجمة عن التعويضات وتغطية المصاريف العامة للشركة ، في بعض الاحيان يفوق مجموع الخسائر التي تواجه شركات التأمين واعادة التأمين مجموع الاقساط المحصلة من المؤمن لهم خلال الدورة الانتاجية مما يشكل خطراً

على خزينة الشركات وهنا تكمن أهمية الاستثمار في توفير السيولة اللازمة لمواجهة الخسائر غير المتوقعة.

٧- رفع رأس المال على المدى الطويل ، لأن الأرباح المتحققة من الاستثمارات على المدى الطويل يمكن أن تسهم في رفع رأس مال شركات التأمين.

٨- يعد كبديل آخر للتمويل ، لأن الاستثمار يعد طريقة جيدة لتمويل شركات التأمين بدلاً من القروض البنكية التي تؤدي الى زيادة المديونية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض (سامي، ٢٠٢٢: ٣٧).

٣.١.٢ - مجالات الاستثمار في شركات التأمين Investment Fields In

Insurance Companies

تستثمر شركات التأمين أموالها في مجالات الاستثمار حسب رأي دراسة كل من (كامل، ٢٠١٦: ٩٨) و(جبرار، ٢٠١٦: ١٥٣) و(سامي، ٢٠٢٢: ٣٦) وتتمثل بالاتي:

١- **الاستثمارات العقارية:** الاستثمارات العقارية هو وسيلة رائعة لبناء الثروة وتحقيق الحرية المالية، وهناك عدة استراتيجيات مختلفة للاستثمار في العقارات: "التقليب" (الشراء وإعادة التأهيل والبيع)، الإيجارات، البيع بالجملة، شراء و بيع، أو الاحتفاظ بسندات الرهن العقاري، وما إلى ذلك، وتعتبر العقارات أداة استثمارية فريدة من نوعها لأنها تقدم قطعة ملموسة من الممتلكات، يمكن القول إن العقارات تتمتع بأكبر قدر من السيطرة على أي فئة استثمارية بسبب ضمان ربحها الصافي في المستقبل وتعتبر من اهم الاصول للشركة (Parr, 2017:3)، كما يقصد بها كل ما هو ثابت على الأرض وقابل للبيع والشراء والتأجير وتقوم شركة التأمين باستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة الغرض المتاجرة باستثمارات طويلة الأجل، وتتمثل أهمية اقتناء هذا النوع من الاستثمارات الشركة التأمين في حاجتها لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، على الرغم من أنه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يختص بتلك العقارات إلا إنه بالنسبة لشركات

التأمين بعد بديل التملك هو المفضل ليس بانخفاض تكلفته أحيانا، ولكن بسبب ما تترتب عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان ودلالات في سوق التأمين أيسرها أنها تمثل برهاناً ملموساً على قوة المركز المالي للشركة واستقراره(سامي، ٢٠٢٢: ٣٦).

٢- الودائع الثابتة: يمكن تعريف الودائع الاستثمارية بأنها: اتفاق بين المصرف والعميل (شخص او شركة)، يودع بموجبه مبلغاً من النقود لدى المصرف، على أن يعمل به في مختلف المجالات الاستثمارية، أو أن يقصره على نوع معين محدد في العقد، مقابل جزء من أرباح تلك العمليات، اما أطراف عقد الوديعة الاستثمارية يتكون من ثلاثة أطراف وهم (المودعون: وهم أصحاب ودائع الاستثمار، أصحاب المشاريع: وهم المستثمرون ويعبر عنهم بـ (جهات التوظيف)، المصرف (المساهمون)) (الصيفي والسليم، ٢٠١٠ : ٢٠٤)، يمكن النظر إلى الودائع على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة(بكوش، وغوار، ٢٠١٦ : ١١).

٣- القروض العقارية: تعتبر شركات التأمين من المستثمرين المهمين في سوق العقارات، وهو ما ينبع من طبيعة أعمالها، ووفقاً لنظرية التأمين يجب أن يكون الاستثمار آمناً وسائلاً ومربحاً، وفي الغالب فإن شركات التأمين هي التي تستثمر في سوق العقارات، ويستثمرون في العقارات بطرق مختلفة - بشكل مباشر وغير مباشر، للحصول على تدفق دخل من العقارات التجارية أو منح قروض الرهن العقاري للحصول على أرباح من الفوائد، وشراء وحدات في صناديق الاستثمار العقاري وشراء الرهن العقاري الأوراق المالية المدعومة (Wolski, & Zaleczna, 2011: 75).

وحسب راي (Onchomba, Et Al, 2018) ان شركات التأمين تتخبط في القروض العقارية كوسيلة لتنويع محفظة قروضها وأيضاً نظراً لكون القروض العقارية أكثر ربحية على المدى الطويل سيؤثر على أدائها المالي بشكل إيجابي، القرض العقاري

هو قرض مضمون وبالتالي يوفر مخاطر أقل لخسارة الاستثمار (Onchomba Et Al, 2018, 324).

٤- المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص: يتمثل اوجه الاستثمار شركات

التأمين على شكل اسهم وسندات والودائع بالاجل وهي كالاتي:

أ- **الاسهم:** تعد استثمارات شركات التأمين أساسا في الاسهم لأنها تحقق عائداً أفضل من الاستثمارات الأخرى، فهناك الاستثمار في أسهم شركات خاصة واستثمار في أسهم شركات قطاع مختلط واستثمار في أسهم شركات أجنبية السندات تتضمن المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين السندات الحكومية التي تم اصدارها من الحكومات لتمويل الإنفاق العام والتي تكون محدودة جدا بسبب قلة(سامي، ٢٠٢٢: ٣٦)، اما مراحل استثمار الاوراق المالية فتتمثل (تحديد الاهداف المرجوة من الاستثمار في الاوراق المالية، تحديد مستوى الخطر الملائم، تقدير العائد والخطر المتوقع لكل ورقة مالية على حدة، وتشكيل المحفظة المثلى للاوراق المالية) وهي الأكثر شيوعا وتمثل جزء وحصة من رأس المال وتعطي صاحبها جملة من الحقوق، وتقوم الشركات المساهمة عادة بإصدار هذه الأسهم التي يكون لها نفس القيمة الإسمية لها نفس الحقوق والواجبات، ويعرف السهم بانه وثيقة إسمية واحة تطرح للاكتتاب العام قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة(منال و اميرة: ٢٠٢٢: ١٥)

ب- **السندات:** تتكون المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين السندات الحكومية التي يتم اصدارها لتمويل الانفاق العام والتي تكون محدودة بسبب قلة إصدارها(كامل، ٢٠١٦: ٩٨). تعتبر السندات أكثر أدوات الائتمان شيوعا، والسند هو شهادة تثبت دينا على الجهة المصدرة للسند مقابل أن يحصل حامله السند على فائدة سنوية ثابتة ، وبالتالي يعتبر السند أداة تمويل طويلة الأجل تصدرها شركات مساهمة العامة للاقتراض في سوق رأس المال (كمال، وحليمة، ٢٠١٨: ٢٧٥)

ج- **الودائع بالاجل في المصارف :** تحتاج شركات التأمين الى الاحتفاظ بأموالها بشكل يساعدها في الوفاء بالتزاماتها (قصيرة الاجل) لذا تفضل أن تكون نسبة هذه

الأموال مناسبة في شكل ودائع مصرفية مما يحقق عائدا ممتاز بمستوى مخاطر منخفض (كامل، ٢٠١٦: ٩٩)، وتعتبر أداة استثمار يتم من خلالها إيداع مبالغ الأشخاص أو الشركات بسعر فائدة متفق عليه مسبقا لفترة زمنية محددة إذ تكون هذا الفترة استحقاقها تتراوح بين ٣ أشهر وستينين، وتشمل الميزات الرئيسية للوديعة لأجل ما يلي: معرفة ما ستكسبه من الفائدة على وجه التحديد طوال مدة الوديعة لأجل (Di Virgilio, 2022:5).

٢.٢-المطلب الثاني : تحسين ربحية الشركة Improving company profitability

١.٢.٢ - مفهوم ربحية الشركة The concept of company profitability::

الربح هو زيادة الإيرادات (الدخل) فوق التكاليف (المصاريف) المتكبدة في عملية إنتاج الإيرادات (الدخل) الربح هو مقياس مطلق للمكاسب الإيجابية من الاستثمار أو العملية التأمينية بعد طرح جميع النفقات، بعبارة أخرى هو المبلغ المطلق للمال الذي تجنيه الشركة بعد احتساب جميع النفقات ، ويتم حسابه باستخدام الصيغة "الربح = إجمالي الإيرادات - إجمالي المصروفات" كجزء من بيان الدخل (Evans, 2014: 1).

إن ربحية أي منظمة عبارة عن المحصلة النهائية للعديد من القرارات والسياسات الداخلية ، كما تساعد مؤشرات الربحية في التعرف على مدى قدرة المنظمة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في الأصول المختلفة. حيث أن تلك النسبة أكثر تأثرا بكل ما يحدث داخل المنظمة وكونها مؤشر على قدرة المنظمة على إستخدام موجوداتها وأصولها لتوليد الأرباح أي مقدار ما تحققه المنظمة لكل سهم مستثمر من ربح (مناع، ٢٠١٧: ٢٢٩)

والربحية هي مؤشر شائع الاستخدام لأداء الشركة، وبالتالي من مصلحة كل شركة تعظيم معدل عائدها بما يرضي المساهمين، ويجذب رؤوس أموال جديدة ويضمن

استمرار العمليات، ومن ثم أصبحت دراسة محددات الربحية محور اهتمام العديد من التخصصات العلمية وتستمر شعبيتها في النمو (Kant, 2018:3) هي مدى أو درجة قدرة الشركة على تحقيق أرباحها مع مراعاة قيود الاستدامة على المدى الطويل، يقال أن المنظمات تزدهر إذا كانت نشطة ومستجيبة للجمهور وكان موظفوها سعداء بالعمل الذي يقومون به، كذلك تعني ربحية المنظمة مدى تحقيق نواياها المحددة، والتي تشمل الكفاءة والفعالية، والتي تتوافق أرباحها (مثل العائد على الاستثمار وحصة السوق ورضا الموظفين) مع توقعات المنظمات (Suleiman, 2018:6).

تعرف الربحية على انها المحصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤون الشركة، فهي العلاقة بين الإيراح التي تحققها المنظمة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح، وهي هدف اساسي تسعى الشركات الى تحقيقه،لأنها تعتبر ركيزة لبقاء واستمرارية الشركات، ومساعدتها في النمو والازدهار (النابوط، ٢٠١٩: ٢٧) ان الهدف الاساسي لكل شركة او مشروع استثماري هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح سواء كان شركة تأمين او مصرف او غير ذلك، إذ ان المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها ، فكلما كانت الإدارة كفوءة حققت ارباحا اكثر (حسين و،المولى، ٢٠٢١ : ١٧٦). تعد الربحية، التي تُعرف بأنها وكيل الأداء المالي، أحد الأهداف الرئيسية لإدارة شركة التأمين، ويعتبر الربح شرطاً أساسياً لزيادة القدرة التنافسية لشركة التأمين التي تعمل في السوق مما يحفزها على تحقيق الارباح لغرض تحقيق الافضل والتميز والربحية هي النتيجة النهائية للقرارات والاختيارات المختلفة التي تتخذها الشركة ، وكلما زادت قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، كلما ارتفع معدل العائد المتوقع للمستثمرين، مما يزيد من قيمة الشركة (Talunohi, & Bertuah, 2021: 52).

من رأي الباحث ان ربحية شركة التأمين العراقية تقوم على تطوير وتوسيع التغطيات التأمينية (وثائق التأمين) وفتح منافذ جديدة للشركة اذ تمثل صافي نتائج التي توصلت

اليها الشركة من خلال السياسات والقرارات الحكيمة التي تتخذها إدارة الشركة بهدف تعظيم ارباحها والحصول على اكبر قدر ممكن من المنافع وبأقل التكاليف الممكنة.

٢.٢.٢ - ابعاد ربحية الشركة Dimensions of company profitability

حسب رأي الباحثين كل من : (البرزنجي، و حسون، ٢٠١٦ : ١٣٥) لقياس تحسين ربحية الشركة اذا تمثلت

١- تحسين ربحية: تعتبر الربحية من أهم مؤشرات الأداء المالي للشركات والتي تتخذها كهدف أساسي تسعى من أجله، -ولهذا قد تنتهج عدة إستراتيجيات والتي من شأنها التأثير على الربحية بالإيجاب، "أكثر ما تهتم به كل شركة هو ربحيتها"، وقد عرفوا تحسين الربحية على أنها " القابلية لتحقيق الربح من جميع أنشطة المنظمة، الشركة، بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يوضح مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح من خلال إستخدام جميع الموارد المتاحة في السوق، وربحية الشركة بأنها القدرة على توليد إيرادات تزيد عن تكلفة توليد هذه الإيرادات. في الأساس، المصطلح نسبي يمكن قياسه من حيث الربح وعلاقته بالعناصر الأخرى التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الربح، ومع ذلك تقيس تحسين الربحية كفاءة الإدارة في استخدام الموارد التنظيمية في إضافة قيمة إلى الأعمال، وكذلك أن معدل دوران متغيرات رأس المال العامل سيؤدي إلى الربح(Ejike, &Agha, 2018:77).

٢- بعد الربحية: تعد الربحية أحد أهم الأهداف والمهام الرئيسة للإدارة المالية، حيث أن إحدى المهام والأهداف الرئيسية للإدارة المالية هي زيادة ثروة المساهمين، يتم تحديد الأرباح من خلال أداء الاكتتاب (الخسائر والنفقات، التي تتأثر بتسعير المنتج، واختيار المخاطر، وإدارة المطالبات، والتسويق والنفقات الإدارية) من خلال أداء الاستثمار، وهو وظيفة توزيع الأصول وإدارة الأصول فضلا عن رفع مستوى الأصول. بالنسبة لشركة التأمين، هناك عنصران من الأرباح يجب أن نأخذهما في الاعتبار: دخل الأقساط / الاكتتاب ودخل الاستثمار، دخل الاكتتاب هو مجرد أي إيرادات مستمدة من إصدار وثائق التأمين، والمجال الثاني للربحية هو دخل

الاستثمار، أي أن نسبة أكبر من دخل شركة التأمين تأتي من الاستثمارات (Zekarias, 2017:20). تتضمن زيادة تحسين الربحية تحديد مجالات العمل والاستراتيجية المالية التي تعمل وأنها تحتاج إلى تحسين، إن فهم العوامل الرئيسية وحجمها الذي يحدد الربحية يساعد المديرين في تطوير استراتيجية ربحية فعالة لشركتهم. كان نمو ربحية التأمين متقلبا من وقت لآخر. (Lire & Tegegn, 2016:85

٣.٢.٢ - العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين Factors affecting the profitability of insurance companies

- ١- تتأثر ربحية شركة التأمين بتجربة الوفاة الفعلية، وعائدات الاستثمار، ومكاسب أو خسائر رأس المال، وحجم أرباح حاملي وثائق التأمين، والضرائب
- ٢- تتأثر ربحية الشركة بأداء الاكتتاب (الخسائر والنفقات، التي تتأثر بتسعير الخدمات التأمينية، واختيار المخاطر، وإدارة المطالبات، والنفقات التسويقية والإدارية)
- ٣- من خلال أداء الاستثمار، وهو وظيفة توزيع الأصول وإدارة الأصول فضلا عن رفع مستوى الأصول (Lire,& Tegegn, 2016:86).
- ٤- العوامل الداخلية التي تؤثر على الربحية ومعظم العوامل التي تم أخذها في الاعتبار هي عمر الشركة وحجم الشركة والأصول الملموسة، ونسبة الرافعة المالية ومعدل النمو ومعدل نمو الأقساط ونسبة السيولة.
- ٥- العوامل الخاصة مثل معدل النمو والالتزامات والسيولة والأصول الثابتة هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على ربحية شركات التأمين، حيث يرتبط معدل النمو بشكل إيجابي بالربحية، في حين أن الالتزامات والسيولة والأصول الثابتة هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على ربحية شركات التأمين وترتبط سلباً (Ahmeti & Iseni, 2022: 123-125).

٣ - المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

قُسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، المطلب الاول يتطرق الى نبذه تأريخيه عن شركة التأمين العراقية العامة، بينما يركز المطلب الثاني على واقع طبيعة الاستثمار وتحسين الربحية في شركة التأمين العراقية العامة، أما المطلب الثالث فإنه يتناول اختبار الفرضية الرئيسية، وعلى وفق الآتي:

١.٣-المطلب الاول: نبذه تأريخيه عن شركة التأمين العراقية العامة.

نشأة وتطور شركة التأمين العراقية العامة

تعد شركة التأمين العراقية العامة إحدى شركات التمويل الذاتي التابعة لوزارة المالية، تأسست الشركة في ١٤/١٠ / ١٩٥٩ استناداً إلى قانون الشركات التجارية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية) تمارس جميع أنواع التأمين وإعادة التأمين، وفي عام ١٩٦٤ تم تأميمها بموجب قرارات تأميم الشركات وتخصصت بأعمال التأمين على الحياة ونقلت إليها محافظ جميع الشركات الأجنبية والعربية العاملة في السوق العراقية في حينه، وفي عام ١٩٨٨ صدر القرار رقم (٣٩٢) الخاص بالغاء التخصص والسماح للشركة مجدداً بمزاولة جميع أنواع التأمين وباشرت بالاككتاب بأعمال تأمين السيارات التكميلي والبحري والبضائع والحريق والحوادث المتنوعة والهندسي، وفي عام ١٩٩٧ صدر قانون الشركات العامة الذي فتح للشركة أبواباً واسعة من أجل المنافسة والتطوير، كما صدر في عام ٢٠٠٥ القانون رقم (١٠) الخاص بتنظيم أعمال التأمين الذي بموجبه تم تنظيم عمل شركات التأمين في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة، وتهدف الشركة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع وما يحققه من نمو في وثائق التأمين المسوقة والإيرادات المتحققة منها. وعندما بدأ الحصار الاقتصادي على العراق في عام (١٩٩٠)، الذي بموجبه ألغيت اتفاقيات إعادة مع الشركات الأجنبية في الوقت الذي مازالت الشركة تخطو الخطوات الأولى في تكوين الاحتياطات الفنية لمواجهة الأخطار المحتملة مما اثر في نشاطها الذي بدأ يتقلص تدريجياً، فضلاً عن

كثرة التعويضات التي حصلت بعد الحرب على العراق عام (١٩٩١)، وقامت الشركة بتشكيل لجنة تعويضات الحرب لتعويض المتضررين منهم. وفي (١٩٩٧/١/١) صدر قانون الشركات العامة المرقم (٢٢) الذي فتح للشركات أبواباً واسعة في المنافسة والتطوير عن طريق مشاركة إدارات الأقسام والفروع في مجلس الإدارة والتوزيع العادل للأرباح السنوية، إذ منح العاملون نسبة من الأرباح وخصصت نسبة لتطوير عمل الشركة، ونسبة أخرى للخدمات الاجتماعية والاحتياطي العام، والمتبقي يحول إلى خزانة الدولة. وفي (٢٠٠٥/٦/٣) صدر قانون تنظيم أعمال التأمين المرقم (١٠)، الذي بموجبه تأسست جهة إشرافيه على شركات التأمين سميت بـ (ديوان التأمين)، الذي ينظم أعمال شركات التأمين في ظل المنافسة، واقتصاد السوق، وسمح لفروع الشركات الأجنبية بالعمل في سوق التأمين العراقي، كما يبلغ رأسمال الشركة الاسمي والمدفوع مليار دينار خصص مليار دينار منه للاكتتاب بأعمال التأمين الاسلامي هذا فضلاً عن إجمالي اصول تزيد عن (٥٧) مليار دينار حسب القيمة الدفترية .

٢.٣-المطلب الثاني: طبيعة نشاط الاستثمار وتحسين الربحية في شركة التأمين العراقية العامة.

تمهيد:

يتم تنظيم قواعد عمل شركات التأمين في العراق وفق قانو تنظيم اعمال التأمين رقم (١٠) لعام ٢٠٠٥ ، وفي الأساس تشتمل أعمال شركة التأمين على نوعين من الإيرادات وهما: إيراد النشاط التأمين الفني وإيراد الاستثمار، في حين أن نشاط التأمين الفني يشكل الأعمال الأساسية، إلا أن سياسة الاستثمار تتم من خلال تصميم محفظة وفقاً لمبادئ السلامة والسيولة والربحية، وعليه في هذا المبحث سوف نتناول تحليل الإيرادات التأمين بشكل عام وإيرادات الاستثمار بشكل خاص.

١.٢.٣ - إيرادات الشركة

تنقسم إيرادات شركة التأمين العراقية الى قسمين:

١ - إيرادات التأمين Insurance Revenues:

هي المبالغ التي تحصل شركات التأمين من المؤمنین لديها على فترات منتظمة وفق اتفاق أو عقد بين شركة التأمين وحامل الوثيقة، حيث تضمن شركة التأمين دفع مبلغ معين من المال في تعرض المؤمن له الى الاخطار المغطاة والمتفق عليها ، وهو ما يعرف بالقسط (Zekarias, 2017: 19)

يتمثل الدور الأساسي لشركات للتأمين في توفير وثائق التي تتمثل في الحماية المالية، من خلال تقديم طريقة لنقل المخاطر من خلال تغطية التكاليف في حالة وقوع حادث، ومع ذلك لكي يتمكن اصحاب المصلحة(المؤمن له) من المطالبة مقابل تغطية المخاطر المقدمة، يتعين عليهم سداد أقساط التأمين خلال فترة وقوع الحادث. وفترة التغطية في الأساس، تختلف المخاطر التي يواجهها كل فرد، لذلك فمن الطبيعي أن يدفع كل مؤمن له قسطاً مختلفاً، وفقاً لارتفاع المخاطر التي يواجهها.

جدول رقم (١)

إيرادات التأمين المخططة والمتحققة للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١ (المبالغ بالدينار)

السنة	الإقساط المخططة	الإقساط المتحققة	نسبة التنفيذ%
٢٠١٧	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٤٥٩٣٢٩٠٠٠	٨٢%
٢٠١٨	٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٨١١٤٦٦٤٤٠٠٠	١٥٦%
٢٠١٩	٦٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٧١٣٣٩٧٠٤٠٠٠	١١٥%
٢٠٢٠	٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٢٧١١٤٢٨٠٠٠	٩٨%
٢٠٢١	٦١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٦٨٦١٢٣٦٠٠٠	١٧٥%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

تبين من جدول رقم (١) مايلي:

- تبين أن إيرادات العمليات التأمينية عينة البحث خلال عام ٢٠١٧ بلغ مقدارها (٤٩٤٥٩٣٢٩٠٠٠) دينار ، كما بلغت الإيرادات المتحققة عام ٢٠١٨ (٨١١٤٦٦٤٤٠٠٠) دينار، أما في عام ٢٠١٩ فقد بلغت الإيرادات المتحققة (٧١٣٣٩٧٠٤٠٠٠) دينار، وفي عام ٢٠٢٠ بلغت الإيرادات المتحققة

(٦٢٧١١٤٢٨٠٠٠) دينار، وبلغت إيرادات المتحقة الشركة في عام ٢٠٢١ (١٠٦٨٨٦١٢٣٦٠٠٠) دينار.

٢- ان افضل نسبة حققتها الشركة عينة البحث كانت في عام ٢٠٢١، حيث شهدت نمو كبير خلال هذا المدة الزمنية في أقساط التأمين مما يدل على اتباع الشركة عينة البحث خطوات وأساليب ناجحة مما انعكس على زيادة في إيراداتها، وكذلك يوضح مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح من خلال الاستفادة من جميع الإيرادات المتحققة بمقارنة مع الشركات الاخرى المنافسة العاملة في السوق العراقي وهذا يدل على أن آفاق وتطلعات الشركة جيدة جدًا وستؤثر بالتأكيد على رفع قيمة الشركة.

٣- أما في ٢٠١٧ فقد سجلت أدنى نسبة حققتها الشركة ويعزى سبب انخفاض الارباح بسبب السياسة الاقتصادية للبلد مما ادى الى فقدان الكثير من الفرص والانشطة التأمينية وعدم الزامية الشركات التأمين لدى الشركات العراقية وفقدان الكثير من الحصة السوقية وكذلك ايضا بسبب عدم ادراج اي مبالغ ضمن موازنات الوزارات والمؤسسات العامة .

٢.٢.٣ - إيرادات الاستثمار : Investment Revenues

حققت شركة التأمين العراقية إيراداتها بطريقتين تتمثل الطريقة الاولى بتحصيل الأقساط التأمين مقابل التغطية التأمينية (وثائق التأمين بانواعها)، اما الطريقة الثانية تتمثل في إعادة استثمار هذه الأقساط المتحصلة في أصول أخرى تدر الفائدة والتي تتكون منها الارباح.

جدول رقم (٢)

إيرادات الاستثمار المخططة والمتحققة للاعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢١ (بالدينار)

السنة	إيرادات الاستثمار المخططة	إيرادات الاستثمار المتحققة	نسبة التغير %	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	٢٧٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٩٢٣٢٤٢٠٠٠	-	١٠٧%
٢٠١٨	٢٧٩٥٠٠٠٠٠٠	٢٩٩٣٧٨٥٠٠٠	٢%	١٠٧%
٢٠١٩	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٢٠٤٦٠٠٠٠	١١%	١١١%
٢٠٢٠	٣٤٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٣٢٩٨٠٠٠٠	٢%	٩٨%

٢٠٢١	٣٠٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٣٠٠٧٥٠٠٠	١٠٠%	٩٩%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

تشير نتائج جدول رقم (٢) الى أن النتائج المتحققة للإيرادات تمثل بالاتي

١- أن الإيرادات لاستثمارية التي حققتها الشركة خلال عام ٢٠١٧ بلغت (٢٧٢٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، أما في عام ٢٠١٨ حققت الشركة إيرادات الاستثمارية بلغت (٢٩٩٣٧٨٥٠٠٠) دينار، وحققت الشركة عام ٢٠١٩ إيرادات استثمارية بلغت (٣٣٢٠٤٦٠٠٠٠) دينار، وحققت الشركة إيرادات الاستثمارية عام ٢٠٢٠ (٣٤٠٣٢٩٨٠٠٠) دينار، وفي عام ٢٠٢١ بلغت إيرادات الاستثمار (٣٠٣٠٠٧٥٠٠٠) دينار .

٢- إن افضل نسبة حققتها الشركة كانت في عام ٢٠١٩ من حيث نسبة إيرادات الاستثمار المتحققة مما يدل على ان ادارة الشركة ماضية في سياسة تطوير الاستثمار مما يوضح مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها للمؤمنين مما يتعكس ايجابياً على ربحية الشركة.

٣- وأقل نسبة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠١٧ من حيث إيرادات الاستثمار، ويعود سبب ذلك إلى الاوضاع الأمنية والسياسية في البلد بخاصة التي حدثت في المدن التي شهدت عمليات عسكرية ، وكذلك بسبب الاوضاع التوقف العديد من المشاريع الاستثمارية على الشركة اعادة التفكير والنظر في سياسة الاستثمار المتبعة في الشركة من اجل زيادة مساهمتها في تحقيق ربحية عالية مما يسهم في تقوية مركزها المالي، وأصبح من الضروري أن تتولى ادارة الشركة عناية خاصة بالاستثمارات من وخلال وضع سياسة ملائمة لعملية منح الاستثمار وضمان سلامتها.

٣.٢.٣-الاستثمارات وعوائدها : Investment & Revenues

تستثمر الشركة فوائضها النقدية في أربعة أوجه رئيسية :-

- ١- الاستثمارات العقارية
- ٢- المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص.

٣- منح القروض العقارية.

٤- الايداع لدى المصارف والبنوك

جدول رقم (٣)

مبالغ الاستثمار ومقارنتها بالعوائد للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١ (بالدينار)

السنة	مبالغ الاستثمار المخططة	مبالغ الاستثمار المتحققة	نسبة التنفيذ %	عوائد الاستثمار المتحققة	نسبة العائد الى المبلغ المستثمر %
٢٠١٧	٤٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٤٠٨٤٤٥٠٠٠	%٩٠	٢٩٢٣٢٤٢٠٠٠	%٧
٢٠١٨	٤٤٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٣٣٠٧٠٥٠٠٠	%١٢٢	٢٩٩٣٧٨٥٠٠٠	%٦
٢٠١٩	٦٦١٠٠٠٠٠٠٠	٦٣١٠٠٨٣٤٠٠٠	%٩٥	٣٣٢٠٤٦٠٠٠٠	%٥
٢٠٢٠	٧١٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٢٩٨٠٧٢٨٠٠٠	%٨٨	٣٤٠٣٢٩٨٠٠٠	%٥
٢٠٢١	٧١٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٦١١٢٣٩٧٠٠٠	%٩٣	٣٠٣٠٠٧٥٠٠٠	%٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

من خلال الجدول يتضح لنا مايلي

١- أن مبالغ لاستثمارية التي الشركة عينة البحث خلال عام ٢٠١٧ بلغت (٣٩٤٠٨٤٤٥٠٠٠) دينار ، أما في عام ٢٠١٨ فكانت مبالغ الاستثمار بلغت (٥٤٣٣٠٧٠٥٠٠٠) دينار، وفي عام ٢٠١٩ كانت مبالغ الاستثمار بلغت (٦٣١٠٠٨٣٤٠٠٠) دينار، اما في عام ٢٠٢٠ كانت مبالغ الاستثمار بلغت (٦٢٩٨٠٧٢٨٠٠٠) دينار، وفي عام ٢٠٢١ بلغت مبالغ الاستثمار (٦٦١١٢٣٩٧٠٠٠) دينار .

٢- إن افضل نسبة في مبالغ الاستثمار في الشركة عينة البحث كانت في عام ٢٠١٨ من مما يدل على ان ادارة الشركة حقق مردود مالي افضل من بقية السنوات وكانت سياستها عقلانية في توجيه الاستثمار نحو اهداف الشركة من خلال تحسين مركزها المالي.

٣- وأقل نسبة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠١٧ من حيث مبالغ الاستثمار، ويعود سبب ذلك عدم نجاح خطة الشركة في استثمار مبالغ التأمين التي انعكست على زيادة الربحية الشركة لان شركات التأمين تعتبر من الشركات التمويل الذاتي

فعليها تحقيق ارباح لغرض الوفاء بالتزاماتها وعدم ضياع الفرص الاستثمارية مع التأكد في استثمار هذه الاموال خلال دورتها.

٤- اما بالنسبة للعوائد الاستثمار افضل نسبة حققتها الشركة كانت عام ٢٠١٧ ، وادنى نسبة حققتها الشركة عام ٢٠٢١ ، وتعود سبب الانخفاض الى التغيير في المستوى العام للأسعار واعتماد الشركة سياسة غامضة في استثمار مبالغ التأمين، والاستثمارات بدورها متعثرة بسبب اعتمادها الكبير على الفائدة المستحصلة من المصارف الحكومية عن الودائع الثابتة من إجمالي الاستثمارات.

٣.٣- انواع الاستثمار

جدول رقم (٤)

مبالغ الاستثمار حسب الأنواع للأعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١

السنة	عقارية	أسهم	قروض	ودائع	مبالغ الاستثمار المتحققة
٢٠١٧	٥٥٢٠٥٢٢٠٠٠	٦٤٧٨٩٩٢٠٠٠	٢٣٠٨٩٣١٠٠٠	٢٥١٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٤٠٨٤٤٥٠٠٠
٢٠١٨	٥٥٧٣٠٣٦٠٠٠	٦٤٧٨٩٩٢٠٠٠	٢٥٧٨٦٧٧٠٠٠	٣٩٧٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٣٣٠٧٠٥٠٠٠
٢٠١٩	٥٥٧٣٠٣٦٠٠٠	٧٦٣٦٤٩٢٠٠٠	٢١٩١٣٠٦٠٠٠	٤٧٧٠٠٠٠٠٠٠	٦٣١٠٠٨٣٤٠٠٠
٢٠٢٠	٥٥٧٣٠٣٦٠٠٠	٧٧٧٢٩٩٢٠٠٠	١٩٣٤٧٠٠٠٠٠	٤٧٧٠٠٠٠٠٠٠	٦٢٩٨٠٧٢٨٠٠٠
٢٠٢١	٥٥٩٦٥١٥٠٠٠	٧٧٧٢٩٩٢٠٠٠	٢٠٤٢٨٩٠٠٠٠	٥٠٧٠٠٠٠٠٠٠	٦٦١١٢٣٩٧٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

من خلال الجدول يتضح لنا مايلي

١- أن مبالغ الاستثمار حسب الانواع التي الشركة عينة البحث خلال عام ٢٠١٧ بلغت نسبة مبالغ العقارية (١٤%) من مجموع مبالغ الاستثمار المتحققة، وحقق الاستثمار في الاسهم نسبة (١٤%) من مجموع المبالغ المستثمرة، اما الاستثمار في القروض الممنوحة بلغت (٦%) من مجموع المبالغ، واخيرا حقق الاستثمار للودائع نسبة (٦٤%) من المبالغ المستثمرة، اعلى نسبة حققتها الشركة هي كانت في الودائع وادنى نسبة في القروض الممنوحة.

٢- في عام ٢٠١٨ كانت المبالغ المستثمرة في العقارية بلغت نسبته (١٠%) وفي الاسهم بلغت نسبته (١٢%) وفي القروض بلغت (٥%) اما في الودائع بلغت (٧٣%)

وهي اعلى نسبة حققتها الشركة في مبالغ الاستثمار، وكانت ادنى نسبة تحققها الشركة في القروض.

٣- في عام ٢٠١٩ حققت الشركة مبالغ الاستثمار في العقارية (٩%) ، وبلغ الاستثمار في الاسهم (١٢%) ، اما الاستثمار في القروض بلغ (٣%) وكان الاستثمار في الودائع (٧٦%) وهي اعلى نسبة حققتها الشركة وادنى نسبة سجلتها الشركة في القروض.

٤- في عام ٢٠٢٠ حققت الشركة مبالغ الاستثمار في الانواع الاربعة وهي على التوالي، في العقارية (٩%) ، وبلغ الاستثمار في الاسهم (١٢%) ، اما الاستثمار في القروض بلغ (٣%) وكان الاستثمار في الودائع (٧٦%) وهي اعلى نسبة حققتها الشركة وادنى نسبة سجلتها الشركة في القروض.

٥- اما في عام ٢٠٢١ بلغت نسب مبالغ الاستثمار في انواع الاستثمار ، في العقارية (٨%) ، وبلغ الاستثمار في الاسهم (١٢%) ، اما الاستثمار في القروض بلغ (٣%) وكان الاستثمار في الودائع (٧٧%) وهي اعلى نسبة حققتها الشركة وادنى نسبة سجلتها الشركة في القروض.

٦- ان ادنى قيمة لتقارير مبالغ الاستثمار كانت في القروض ، اما العقارية احتلت المرتبة الثالثة بالنسبة لانواع الاستثمار ، وسجلت الاسهم مرتبة الثانية، وكانت افضل النسب التي حققتها الشركة الاستثمار في الودائع .

٧- كان هناك ضعف واضح في اعداد دراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية والبيئية لمشاريع الخطط الاستثمارية لشركة التأمين العراقية، والامر الذي يؤول في النتيجة الى عدم تحقيق الخطط الاستثمارية لاهدافها المعدة مسبقا .

٤.٣ - أوجه الاستثمار

جدول رقم (٥)

الاستثمارات العقارية للأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢١

السنة	الإيرادات المخططة	الإيرادات المتحققة	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	١٥٧٥٠٠٠٠٠٠	١٥٢٩٨٩٠٠٠٠	٩٧%
٢٠١٨	١٦٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٨٥٦٣١٠٠٠	٨٠%
٢٠١٩	١٧٥٠٠٠٠٠٠٠	١٣٤٥١٥٦٠٠٠	٧٧%
٢٠٢٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٩٨١٧٩٠٠٠	٨٧%
٢٠٢١	١٢٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٢١٢١١٠٠٠	٩٠%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

من رقم جدول (٥) تبين لنا مايلي:

١- في عام ٢٠١٧ بلغ الإيرادات المتحققة في الاستثمارات العقارية (١٥٢٩٨٩٠٠٠٠) دينار عراقي ، وفي عام ٢٠١٨ بلغت الإيرادات المتحققة (١٢٨٥٦٣١٠٠٠) دينار، في حين بلغت عام ٢٠١٩ الإيرادات المتحققة (١٣٤٥١٥٦٠٠٠)، اما في عام ٢٠٢٠ بلغت الإيرادات المتحققة (١٢٩٨١٧٩٠٠٠)، واخيرا في عام ٢٠٢١ بلغت الإيرادات لمتحقة والبالغ قمتها (١١٢١٢١١٠٠٠).

٢- افصل قيمة استثمارية كانت في عام ٢٠٢١ ، وذلك من خلال تركيز ادارة الشركة في استثمار في الاستثمارات العقارية وزيادة بدائل الايجارات

٣- ادنى قيمة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠١٩ وذلك بسبب ضعف وعدم كفاية المبالغ المخصصة للقروض العقارية.

جدول رقم (٦)

الودائع الثابتة للأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢١

السنة	الإيرادات المخططة	الإيرادات المتحققة	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	٥٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٣٥٨٣٤٠٠٠	١٣٤%
٢٠١٨	٥٧٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٥٢٦٩٧٠٠٠	١٦٦%
٢٠١٩	٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٥٨٣٤٠٠٠٠	٢٠٩%
٢٠٢٠	١٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣١٧٤٥٥٠٠٠	٩٨%
٢٠٢١	١٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٤٣٠٥٥٠٠٠	١١٥%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

من رقم جدول (٦) تبين لنا مايلي:

١- في عام ٢٠١٧ بلغ الإيرادات المتحققة لمساهمة في الودائع (٧٣٥٨٣٤٠٠٠) دينار عراقي ، وفي عام ٢٠١٨ بلغت الإيرادات المتحققة (٩٥٢٦٩٧٠٠٠) دينار، في حين بلغت عام ٢٠١٩ الإيرادات المتحققة (١٣٥٨٣٤٠٠٠)، اما في عام ٢٠٢٠ بلغت الإيرادات المتحققة (١٣١٧٤٥٥٠٠٠)، واخيرا في عام ٢٠٢١ بلغت الإيرادات لمتحقة والبالغ قمتها (١٣١٧٤٥٥٠٠٠).

٢- افصل قيمة استثمارية كانت في عام ٢٠١٩ ، وذلك من خلال تركيز ادارة الشركة في استثمار في اكثر من مصرف حكومي.

٣- ادنى قمية سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب تركيز على الاستثمارات في المصارف الحكومية وبفائدة بسيطة جدا مما ترتب عليا الانخفاض في الارباح.

جدول رقم (٧) القروض العقارية للأعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١

السنة	الإيرادات المخططة	الإيرادات المتحققة	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	١٠٠٠٠٠٠٠	٨٦٧١٣٠٠٠	%٨٧
٢٠١٨	٩٥٠٠٠٠٠٠	٩٦٤٦٥٠٠٠	%١٠٢
٢٠١٩	٦١٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٤٦٠٠٠	%١٨٠
٢٠٢٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	٨٦٢٨٩٠٠٠	%١٥٧
٢٠٢١	٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٢٥٧٥٠٠٠	%١٨٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

من رقم جدول (٧) تبين لنا ماييلي:

١- في عام ٢٠١٧ بلغ الإيرادات المتحققة في القروض العقارية (٨٦٧١٣٠٠٠) دينار عراقي ، وفي عام ٢٠١٨ بلغت الإيرادات المتحققة (٩٦٤٦٥٠٠٠) دينار، في حين بلغت عام ٢٠١٩ الإيرادات المتحققة (١١٠٠٤٦٠٠٠)، اما في عام ٢٠٢٠ بلغت الإيرادات المتحققة (٨٦٢٨٩٠٠٠)، واخيرا في عام ٢٠٢١ بلغت الإيرادات لمتحقة والبالغ قمتها (٩٢٥٧٥٠٠٠).

٢- افصل قيمة استثمارية كانت في عام ٢٠٢١ ، وذلك من خلال تركيز ادارة الشركة في استثمار في اكثر من مصرف حكومي وكذلك رف الفائدة على القروض الممنوحة مما ولد ارباح اضافية.

٣- ادنى قيمة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠١٧ وذلك بسبب تركيز على الاستثمارات في المصارف الحكومية وبفائدة بسيطة جدا مما ترتب عليها الانخفاض في الارباح.

جدول رقم (٨)

المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص للأعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١

السنة	الإيرادات المخططة	الإيرادات المتحققة	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٧٠٨٠٥٠٠٠	%١١٤
٢٠١٨	٥٢٥٠٠٠٠٠٠	٦٥٨٩٩٢٠٠٠	%١٢٦
٢٠١٩	٥٣٩٠٠٠٠٠٠	٥٠٦٩١٨٠٠٠	%٩٤
٢٠٢٠	٥٧٥٠٠٠٠٠٠	٧٠١٣٧٤٠٠٠	%١٢٢
٢٠٢١	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٣٢٣٤٠٠٠	%٧٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

من خلال النتائج المستخرجة من جدول رقم (٨) تبين لنا مايلي:

٤- في عام ٢٠١٧ بلغ الإيرادات المتحققة لمساهمة في القطاع المختلط والخاص (٥٧٠٨٠٥٠٠٠) دينار عراقي ، وفي عام ٢٠١٨ بلغت الإيرادات المتحققة (٦٥٨٩٩٢٠٠٠) دينار، في حين بلغت عام ٢٠١٩ الإيرادات المتحققة (٥٠٦٩١٨٠٠٠)، اما في عام ٢٠٢٠ بلغت الإيرادات المتحققة (٧٠١٣٧٤٠٠٠)، واخيرا في عام ٢٠٢١ بلغت الإيرادات لمتحققة والبالغ قيمتها (٣٧٣٢٣٤٠٠٠).

٥- افصل قيمة استثمارية كانت في عام ٢٠١٨ ، وذلك من خلال زيادة الشركة في استثمار في القطاع الخاص مما ولد إيرادات اضافية

٦- ادنى قيمة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠٢١ ، وذلك بسبب ضعف متابعة الإيرادات من الارصدة المخصصة للشركة في القطاع الصناعي

٥.٣- المطلب الثاني : تحسين الربحية

١.٥.٣- تحليل ربحية الشركة : Analysis of the company

profitability

يمكن تقدير أداء الشركة من خلال قياس ربحيتها، ومصطلح "الربحية" هو مقياس نسبي حيث يتم التعبير عن الربح كنسبة، بشكل عام كنسبة مئوية، ونسبة الربحية كفئة

من المقاييس المالية المستخدمة لتقييم قدرة الشركة على تحقيق أرباح مقارنة بنفقاته،
اما طبيعة الربحية في شركة التأمين العراقية العامة.
تتمثل بصافي الربح المتحقق في ٣١ / ١٢ / من كل سنة. وتكتفي الشركة في نهاية
المدة المالية باستخراج صافي الربح المتحقق ولا يجري استخراج مؤشرات الربحية
وتكتفي بأظهار نشاط الشركة من ربح أو خسارة وقد أوضحت معاون مدير القسم
المالي أنه تجري المقارنة بين الربح المتحقق والربح المخطط لبيان نسبة التنفيذ أو
نسبة التغير. كما موضح في جدول(٩)

نسبة تنفيذ الربحية = صافي الربح المتحقق / صافي الربح المخطط $\times 100\%$

جدول رقم (٩)

السنة	صافي الربح المخطط	صافي الربح المتحقق	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	٤٢٣٤٠٠٠٠٠٠	٥٨٣١٢١٥٠٠٠	١٣٨%
٢٠١٨	٤١٣٩٩٩٠٠٠٠	٨٨٥١٥٦٩٠٠٠	٢١٤%
٢٠١٩	٧٨٢٨٦٤٣٠٠٠	٩٩٤٦٢٩٦٠٠٠	١٢٧%
٢٠٢٠	٨٣٢٨٣٢٤٠٠٠	٨٣٩٢٠٠٥٠٠٠	١٠٠%
٢٠٢١	٧٤٢٥٧١٥٠٠٠	١٠٩١٧٣٢٧٠٠٠	١٤٧%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التأمين العراقية

من جدول رقم (٩) نستنتج أن:

- ١- حققت الشركة ارباح للسنة المالية ٢٠١٧ بلغت (٥٨٣١٢١٥٠٠٠) دينار، أما في السنة المالية ٢٠١٨ حققت الشركة ربحا صافي بلغ (٨٨٥١٥٦٩٠٠٠) دينار، وحققت الشركة السنة المالية ٢٠١٩ ربح متحقق من الايرادات بلغت (٩٩٤٦٢٩٦٠٠٠) دينار، وحققت ربح متحقق من جراء العمليات التأمينية والاستثمارية للشركة لسنة المالية ٢٠٢٠ (٨٣٩٢٠٠٥٠٠٠) دينار، وفي السنة المالية ٢٠٢١ بلغت إيرادات الاستثمار (١٠٩١٧٣٢٧٠٠٠) دينار

٢- إن أفضل نسبة حققتها الشركة كانت لسنة المالية ٢٠٢١ من حيث نسبة الأرباح المتحققة مما يدل ببساطة مكسباً إيجابياً ناتجاً عن العمليات التجارية ، وأقل نسبة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠١٩ من حيث الأرباح على الشركة إعادة التفكير في سياسة انتقاء الاخطار وتقدير حجم المستهدف من الاقساط (الإيرادات الكلية) لجميع محافظ التأمين، و أن تأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المؤثرة في الأرباح والاستثمارات، والتوجه نحو الاستثمارات في قطاعات أخرى كقطاع الصناعي والزراعي.

٦.٣-المطلب الثالث : اختبار الفرضيات البحث

اختبار فرضية الرئيسة وعلاقات الارتباط بين متغيري البحث

الفرضية الرئيسة: H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الاستثمار وتحسين الربحية في شركة التأمين العراقية. مقابل الفرضية البديلة: H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين الاستثمار وتحسين الربحية للشركة التأمين العراقية.

جدول (١٠)

قيم الارتباطات بين متغيري البحث بين الاستثمار وتحسين الربحية.

Correlations				
السنة	إيرادات الاستثمار	تحسين الربحية		
0.705	.942*	1	Pearson Correlation	(تحسين ربحية الشركة)
0.183	0.017		Sig. (2-tailed)	
5	5	5	N	
0.553	1	.942*	Pearson Correlation	(إيرادات الاستثمار)
0.334		0.017	Sig. (2-tailed)	
5	5	5	N	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : اعتمد الباحث على مخرجات نظام برنامج (SPSS ver.23)

يتضح من جدول (١٠) ان قيمة الارتباط بين متغيري البحث اذ بلغت قمتها (0.942) مما يعني وجود علاقة ايجابية طردية قوية جداً، كما ونلاحظ ان قيم الارتباط كانت معنوية تحت مستوى دلالة 0.05% كون قيمة sig المساوية للصفر هي اقل من مستوى الدلالة المحدد وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ونستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية تحت مستوى 5% بين المتغير المستقل (الاستثمار) و المتغير المعتمد (تحسين الربحية).

٤- المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- أن الاستثمار في شركة التأمين العراقية له تأثير إيجابي كبير على ربحية الشركة من خلال جذب المستثمرين والعمل على تقوية الشركة من حيث ملائمتها المالية وطاقاتها الاستيعابية الأمر الذي سيمكنها مستقبلاً من زيادة مركزها والمالي والتنافسي ، وهذا من أهم الأهداف التي تسعى الشركة الى تحقيقها.

٢- نستنتج ان النشاط الاستثماري يعتبر الرديف الملازم للنشاط التأميني الفني في تمويل الشركة وتحقيق الإيرادات المطلوبة لذا فإن الشركة تسعى باستمرار لتنمية وتطويره بكل الوسائل الممكنة .

٣- أن المتغيرات التي لها تأثير على ربحية شركة التأمين في العراقية هي: نسبة الملاءة المالية ومعدل النمو ومعدل نمو الأقساط ونسبة السيولة، ونسبة التعويضات، اذ يجب على الشركة عينة البحث وكذلك الشركات الجديدة التي تدخل السوق أن تأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات وتحللها بعناية، ويجب على شركة التأمين العراقية أن تولي المزيد من الاهتمام لهذه العوامل نظراً لدورها المهم في التأثير على أدائها المالي.

٤- نستنتج من ذلك إن شركة التأمين العراقية تعمل على تنويع محافظها الاستثمارية لتواجه المخاطر المختلفة والحصول على افضل العوائد .

٥- هناك نقاط قوة كبيرة وفرص جيدة جدا لشركة التأمين العراقية منها ما هو في متناول اليد ومن الممكن جدا استغلالها خلال مدة زمنية قصيرة وبالتالي تسخيرها للارتقاء بواقع عمل شركة عينة البحث واهدافها وخططها الاستثمارية.

٦- تعتبر المصارف والشركات المالية كعميل لدى شركات التأمين ويعتبر من الاسواق المهمة، مما يولد ارباح عالية وتسهم في تحقيق ملاءة مالية عالية قادر على الالتزام بسداد الأقساط المترتبة عليه في الأوقات المحددة، الأمر الذي سيقبل من المخاطر لدى وسيؤمن قناة آمنة ذات خبرة لاستثمار الأموال المخصصة للاستثمار لدى شركة التأمين العراقية مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الكبير الذي يلعبه قطاع المصارف في نشر الفكر التأميني .

٧- هناك أثر إيجابي معنوي للاستثمار في تحسين ربحية الشركة في شركة التأمين العراقية، وهذا ينسجم مع مضمون الفرضية الرئيسية، اذ بلغت قيمه (0.942) وهي قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، وهذا يدلّ على امكانية تطبيق مضمون الاستثمار في الشركة المبحوثة وذلك لتحسين ربحية الشركة.

٢.٤ - التوصيات

- ١ . على الشركة عينة البحث دراسة معدلات العائد على الاستثمار وتحليل الاسباب التي ستؤدي الى تعظيم العوائد المالية للاموال المستثمرة
٢. زيادة الاهتمام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لجميع المشاريع المستثمر فيها ومحاولة تنويع المحفظة الاستثمارية لضمان زيادة العوائد الاستثمارية وتقادي الخسارة
- ١- يكون من الضروري توجيه أموال شركة التأمين العراقية إلى المشاريع الصناعية والزراعية لزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مدخرات طويلة الاجل، وكذلك تحقيق ايرادات افضل كونها مضمونة وعائدها عالية جدا وتسهم في الصناعات لحملة وثائق التأمين الحيوية للاقتصاد وهذا يكون أكثر أمانا .

٢- العمل على إعداد مسودة قانون يساعد في تفعيل قطاع التأمين عن طريق بعض أنواع التأمين الإلزامي مما يؤدي الى توسيع خطوط منتجات وخدمات جديدة قابلة للتوزيع وبالتالي زيادة رؤوس الاموال في الاستثمار بما يحقق ربح صافي ايضا للشركات التأمين .

٣- يقترح على مديري الإدارات العليا في شركات التأمين عموما وشركة عينة البحث على وجه الخصوص الاهتمام الاستثمار للإفادة منها في تحسين ربحيتها نظرا للجانب الايجابي لدور الاستثمار الذي يقدمها من خلال رد ميزانية الشركة .

٤- على ادارة شركة التأمين اجراء دراسات مستمرة لمتطلبات السوق التأميني لادراك احتياجاتها الرئيسة التي تتطور من وقت لآخر لذلك يجب ان تواكب هذه التطورات بالعمل على تحسين لمستوى الخدمة المقدمة بشكل يتلاءم مع سرعة تطور الحاصلة في البيئة المحيطة به والتي تسهم في تحسين الربحية.

٥- الاهتمام بتطوير وثائق التأمين كون هذا الاهتمام سيصب في مجال تحسين ربحية الشركة وتخفيض تكاليف تقديم الخدمة غير الضرورية مما يعزز زيادة اجمالي الميزانية .

٦- الاهتمام المستمر بتطوير الاستراتيجيات التسويقية وتحديد الفرص المتاحة والأسواق التي من الممكن استغلالها وتحديد التهديدات والصعوبات المستقبلية لتصميم برنامج يمكن الشركة من التغلب عليها وتأكيد ديمومة النمو يساهم في تحقيق الارباح

٧- الإشراف بشكل مباشر من قبل الادارة العليا على عملية تطوير كادر متميز له القدرة على تحديد مكامن الخطر وتقدير الأخطار وبالتالي معرفة الحدود التي تستطيع الشركة تغطيتها من خلال زج الموظفين الذين يتم اختيارهم بالعمل المباشر مع المفاوضين في الاستثمار لاكتساب الخبرة مباشرة وليس فقط عن طريق الدورات التدريبية.

٨- على ادارة الشركة استثمار زيادة الفائض التأميني المتاح بالاستثمارات المشروعة وحسن الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة و التنويع باستخدام صيغ الاستثمار

المختلفة وهذا بدوره سوف يجعل من ربحية التأمين أكثر جاذبية لرؤوس الأموال،
وسيشجع حملة الأسهم على زيادة رأسمال الشركات الأمر الذي سيساهم في تقوية
المراكز المالية للشركة التأمين العراقية ويزيد من ثقة المتعاملين مع هذه الشركة.

المصادر

١- البرزنجي، احمد محمد فهمي، حسون، ريزان عبد الرحمن، (٢٠١٦) ، تأثير
جودة الخدمة في تحسين ربحية المنظمة - دراسة تحليلية في الشركة العامة للخطوط
الجوية العراقية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، السنة التاسعة
والثلاثون-العدد مئة وتسعه .

٢- الضرب،حسين عبد الحسن علي،(٢٠١٧) ، اثر العائد والمخاطرة و
قرارالاستثمار في الاداء المالي للمصرف" دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة
في سوق العراق لالوراق المالية"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد -
جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال
٣- الصيفي، عبد الله علي والسليم، بدر علي،(٢٠١٠) ،الودائع الاستثمارية في
المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها، مجلة دراسات، علوم الشريعة
والقانون، المجلد ٣٧، العدد ١،

٤- النابوت، مجاهد محمد ذياب ،(٢٠١٩) أثر استراتيجيات إدارة رأس المال
العامل على ربحية شركات الاغذية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، قدمت هذه
الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم
المحاسبة، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط

٥- بكوش، لطيفة، وغوار، مهدي،(٢٠١٦) ، دور نظام التأمين على الودائع في
مواجهة المخاطر المصرفية ،"دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA للفترة ٢٠٠١
-٢٠١٤ "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، ميدان العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، التخصص: بنوك، جامعة
الشهيد حمه لخضر بالوادي.

٦- جبرار، فيروز، (٢٠١٦)، أهمية الاستثمار اقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة سطيف، الجزائر.

٧- حسين، أحمد علي، والمولى، إبراهيم فضل،(٢٠٢١)، تقييم الربحية وأثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة كلية مدينة العلم المجلد ١٣ العدد ١ .

٨- سامي، مروج زهير،(٢٠٢٢) تأثير إعادة التأمين والاستثمار في عوائد الشركات / دراسة حالة في شركة إعادة التأمين العراقية العامة، بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية - وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في تخطيط الاستراتيجي.

٩- عبداللطيف، براء منذر كمال،(٢٠٢٠) ، دور التشريعات القانونية في تشجيع الاستثمار في الموارد الطبيعية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق المجلد الرابع ،العدد الثالث، الجزء الثاني. ص ١-٣١

١٠- مناع، عاطف جمال الدين ،(2017) ،تأثير ادارة المواهب على ربحية المنظمة ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد الثاني، ملحق العدد الاول.

١١- منال، بن عيسى، قوراري أميرة، (٢٠٢٢) دور التحليل الفني في اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة حالة بعض بورصات الدول العربية، ذكره تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك ، جامعة ابن خلدون - تيارت -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

١٢- كامل، ميادة رشيد،(٢٠١٦) ، الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق"دراسة ميدانية في شركتي التأمين العراقية والوطنية للمدة (٢٠١١ - ٢٠١٤) "، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (٢٩).

١٣- كمال، بن يمين، حليلة، عطية، (٢٠١٨)، الأسواق المالية ودورها في تمويل الاستثمارات في ظل الأزمات" دراسة حالة بورصة عمان للأوراق المالية" مجلة المالية و الأسواق.

14- Abdullaevich, Mirzaev Mirzabek, (2022), The Basic Concepts Of Investment And Its Importance, Journalnx- A Multidisciplinary Peer Reviewed Journal, Volume 6, Issue 6, June.

15- Ahmeti, Yllka & Iseni, Etem, (2022) Factors Affecting Profitability Of Insurance Companies. Evidence From Kosovo, Academicus-MMXXII-25-122-142

16- Di Virgilio, Domenica , (2022), Stability Of Deposits In Different Interest Rate Regimes, DELOVNI ZVEZKI BANKE SLOVENIJE/ BANKA SLOVENIJE WORKING PAPERS

17- Ejike, Sylvester Ikechukwu & Agha, Nancy C.(2018), Impact Of Operating Liquidity On Profitability Of Pharmaceutical Firms In Nigeria ,International Journal Of Academic Research In Accounting, Finance And Management Sciences Vol. 8, No.3, July , P. 73–82

18- Elsayed, Raghda Abdellatif Abdelkhalik, (2023) The Effect Of Investment In The Brand Value Chain On Profitability And Market Value Of The Firm: Lesson Of Success Taken From Amazon, Future Business Journal.

19- Evans, Edward, 2014, Are Profit And Profitability The Same Thing.

20- Kant, Matthijs C. T. , (2018) , Factors Influencing The Profitability Of Manufacturing Firms Listed On The New York Stock Exchange, 11th Iba Bachelor Thesis Conference, July 10th, Enschede, The Netherlands.

- 21- Khresiat, Ola M. , Zarqa University,(2019)IMPACT OF INVESTMENT DECISIONS ON THE PROFITS OF JORDANIAN INSURANCE COMPANIES, Academy Of Accounting And Financial Studies Journal Volume 23, Issue 5.
- 22- Lire, Asrat &Tegegn, Tesfahun , (2016)Determinants Of Profitability In Private Insurance Companies In Ethiopia , Journal Of Poverty, Investment And Development, Vol.26.
- 23- Onchomba, Molson Samwel¹, Njeru, Agnes², & Memba, Florence, (2018), REAL ESTATE LOANS AND FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA, International Journal Of Economics, Commerce & Management, Vol. VI, Issue 8, August.
- 24- Parr, Joshua,(2017), Financing Strategies For Real Estate Investments, Journal Honors Research Projects, The University Of Akron, USA.
- 25- Sangeetha D,(2015)Investment And Its Role In Economic Development, International Journal Of Science And Research (Ijsr), Volume 4 Issue 9, September
- 26- Subedi, Smita ,(2022)Impact Of Investment On Profitability Of Life Insurance Companies In Nepal, A Dissertation Submitted To The Office Of The Dean, Faculty Of Management, In The Partial Fulfilment Of The Requirement Of The Degree Of Master Of Business Studies.
- 27- Talunohi, Derudebu &, Bertuah, Eka , (2021)Profitability As The Main Determining Factor Of The Firm Value, Profitabilitas Sebagai Faktor Penentu Utama, Nilai Perusahaan, Berkala Akuntansi Dan Keuangan Indonesia 1 (2022): 48-63 52
- 28- Wolski, Rafal &, Zaleczna, Magdalena ,(2011)The Real Estate Investment Of Insurance Companies In Poland, Journal Of Property Investment & Finance, Vol. 29 No. 1, Pp. 74-82.

29- Zekarias, Hindeya (2017), Factors Affecting Profitability Of Insurance Companies In Ethiopia,A Thesis Submitted To St. Mary's University School Of Graduate Students In Partial Fulfilment Of The Requirments For The Degree Of Master Of Accounting And Finance , Addis Ababa, Ethiopia.

30-

تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في تحقيق جودة التدقيق الداخلي

دراسة استطلاعية في المصرف التجاري العراقي فرع بابل

Applications of Artificial Intelligence and their Impact on Achieving Internal Audit Quality

An exploratory study in the Commercial Bank of Iraq,
Babylon branch

الباحث

علي سلمان غياض

وزارة المالية / شركة التأمين العراقية العامة

ali07807118990@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وجودة التدقيق اذ أدى التطور المالي والإداري الذي شهدته كافة أنشطة مؤسسات الأعمال إلى سعي هذه المؤسسات للبحث عن سبل آليات تساهم في تحسين العملية الرقابية والتقييمية في إداراتها المختلفة، من هذه الأساليب التي بدأت مؤسسات الأعمال بشكل عام بتوظيفها ما يعرف بتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وبما أن وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسات بسبب تعدد أنشطتها وزيادة حجم الأعمال وزيادة التنافسية بين المؤسسات، ولأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يقوم على مبدأ صنع القرار الأفضل بناء على جمع البيانات وتحليلها عبر استخدام تقنيات وتطبيقات تكنولوجية حديثة.



لذلك بدأت العديد من المؤسسات تتجه إلى تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي سعياً للوصول إلى مستوى أفضل في الأداء. ولتحقيق هدف البحث قام الباحثون بتوزيع استبيان على العاملين في المصرف التجاري العراقي فرع بابل. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها محدودية الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المصرف قيد الدراسة مما يؤثر سلباً على كفاءة عملية التدقيق كما قدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها على المؤسسات العراقية بشكل عام والمؤسسة قيد الدراسة الاعتماد بشكل أكبر على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لما لها من أهمية في تحسين جودة التدقيق.

الكلمات المفتاحية: تطبيقات الذكاء الاصطناعي، جودة التدقيق، المصرف التجاري العراقي.

Abstract

The current research aims to reveal the nature of the relationship between applications of artificial intelligence and the quality of auditing, as the financial and administrative development witnessed by all activities of business institutions has led these institutions to seek ways and mechanisms that contribute to improving the monitoring and evaluation process in their various departments. Among these methods that business institutions have begun in general, it employs what is known as artificial intelligence applications. Since the internal audit function is one of the important functions in institutions due to the multiplicity of its activities, the increase in business volume, and the increase in competitiveness between institutions, and because the applications of artificial intelligence are based on the principle of making the best decision based on collecting and analyzing data through the use of modern technological techniques and applications, therefore many institutions have begun to turn to

Adopting artificial intelligence applications in controlling the quality of internal audit in an effort to reach a better level of performance. To achieve the research goal, the researchers distributed a questionnaire to employees of Trade Bank of Iraq, Babylon branch. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the limited reliance on artificial intelligence applications in the bank under study, which negatively affects the efficiency of the audit process. The research also presented a set of recommendations, the most important of which is that Iraqi institutions in general and the institution under study should rely more on artificial intelligence applications because of their Importance in improving audit quality.

Keywords: artificial intelligence applications, audit quality, Trade Bank of Iraq.

المقدمة

أدى التطور المالي والإداري الذي شهدته كافة أنشطة مؤسسات الأعمال إلى سعي هذه المؤسسات للبحث عن سبل آليات تساهم في تحسين العملية الرقابية والتقييمية في إداراتها المختلفة، من هذه الأساليب التي بدأت مؤسسات الأعمال بشكل عام بتوظيفها ما يعرف بتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وبما أن وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسات بسبب تعدد أنشطتها وزيادة حجم الأعمال وزيادة التنافسية بين المؤسسات، ولأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يقوم على مبدأ صنع القرار الأفضل بناءً على جمع البيانات وتحليلها عبر استخدام تقنيات وتطبيقات تكنولوجية حديثة، لذلك بدأت العديد من المؤسسات تتجه إلى تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي سعياً للوصول إلى مستوى أفضل في الأداء. لا شك في أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد أثر بشكل كبير على العديد

من القطاعات، إن لم يكن جميعها. سواء إن كنا نتحدث عن مجالات مثل التسويق والمبيعات، أو الأعمال الأكثر تعقيدا مثل التصنيع والبناء والرعاية الصحية. لقد زرع تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير الإنتاجية والأداء المالي في جميع هذه القطاعات، لكن في الوقت ذاته جلب معه العديد من المخاطر. ان مهنة التدقيق ليست مختلفة عن هذه المجالات، بل قد يمكن اعتبارها من بين أكثر المجالات تأثراً بالذكاء الاصطناعي، حيث يعمل المدققون على خدمة مختلف المؤسسات في كافة القطاعات التي شهد حدوث تغييرات كبيرة في نماذج أعمالها بما ينعكس حتما على أعمال التدقيق.

١-المبحث الاول/منهجية البحث

١.١ - مشكلة الدراسة

تؤدي وظائف التدقيق الداخلي دوراً حاسماً في ضمان فعالية الضوابط الداخلية للمؤسسة وعمليات إدارة المخاطر وهياكل الحوكمة وامثالها للوائح ذات الصلة. ومع ذلك، يمكن أن تواجه عمليات التدقيق الداخلي تحديات مختلفة. فيما يلي بعض مشكلات التدقيق الداخلي الشائعة:

- التحيز الملحوظ: إذا لم يُنظر إلى وظيفة التدقيق الداخلي على أنها مستقلة، فقد تكون هناك مخاوف بشأن التحيز في إعداد التقارير، مما قد يؤدي إلى المساس بمصداقية نتائج التدقيق.
- الكفاءة التكنولوجية: يتطلب التقدم السريع في التكنولوجيا من المدققين أن يظلوا على اطلاع دائم، كما أن الافتقار إلى المهارات التقنية يمكن أن يعيق القدرة على تقييم أنظمة تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب.
- تحديد المخاطر بشكل غير فعال: قد يؤدي الفشل في تحديد المخاطر وترتيب أولوياتها بشكل مناسب إلى عمليات تدقيق لا تركز على المجالات الأكثر أهمية، مما يترك المنظمة عرضة للتهديدات المحتملة.

- التقارير غير الفعالة: إذا لم يتم توصيل نتائج التدقيق بشكل واضح أو كانت تقنية للغاية، فقد يواجه أصحاب المصلحة صعوبة في فهم الآثار المترتبة والإجراءات اللازمة.
- حسن التوقيت: يمكن أن يؤدي التأخير في إعداد التقارير ومعالجة مشكلات المراجعة إلى تقليل تأثير توصيات المراجعة.
- الأدوات القديمة: يمكن أن يؤدي استخدام أدوات التدقيق القديمة إلى إعاقة الكفاءة والقدرة على تحليل مجموعات البيانات الكبيرة، خاصة في المؤسسات ذات العمليات المعقدة.
- أمن البيانات: يمكن أن تشكل التدابير غير الكافية لضمان أمن بيانات التدقيق الحساسية مخاطر، خاصة عند التعامل مع المعلومات السرية.
- مواكبة التغييرات: قد يكون من الصعب مواكبة اللوائح المتغيرة والتأكد من توافق عمليات التدقيق مع متطلبات الامتثال المتطورة.
- ضعف المراقبة والمتابعة: الفشل في مراقبة تنفيذ توصيات التدقيق والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية يمكن أن يجعل عملية التدقيق أقل فعالية.
- إدارة عمليات التدقيق عبر الحدود: قد تواجه المنظمات ذات العمليات العالمية تحديات في تنسيق وإجراء عمليات التدقيق عبر مواقع جغرافية متنوعة، ولكل منها بيئة تنظيمية خاصة بها.
- يمكن للذكاء الاصطناعي (AI) إحداث ثورة في عمل التدقيق الداخلي وقيمه إذ أن تقنيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي أحدثت تغييرًا جذريًا في مجال الأعمال. تطبيقات الذكاء الاصطناعي هو نظام يدير المعلومات ويحللها بطرق تحاكي الذكاء البشري. يستلزم دور المدقق الداخلي فحص وتقييم المعلومات من مصادر عديدة لاستخلاص النتائج وتقديم التوصيات. أثبتت الأبحاث أن تطبيق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدقيق قد ساعد المدققين الداخليين على النقاط واستيعاب كميات أكبر من المعلومات وتحليل مجموعة أوسع من تنسيقات البيانات. فضلًا عن إمكانية تطبيقات الذكاء

الاصطناعي في أداء المهام وإتمامها بمعدلات أسرع من أي وقت مضى. وأن المدققين يمكنهم الآن تقديم المزيد من الرؤى للزبائن وزيادة عائد أصحاب المصلحة على الاستثمار في خدمات التدقيق. من الضروري أولاً تحديد التحديات الحالية للتدقيق وما هي أدوات تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة حالياً. أظهرت الأبحاث أن المدققين يستخدمون حالياً تقنية رؤية الكمبيوتر وأنظمة معالجة اللغة الطبيعية وأدوات التعلم الآلي لمعالجة البيانات كبيرة.

مما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بإثارة التساؤل على النحو الآتي: ما هو تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على جودة التدقيق الداخلي؟

٢.١- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية على النحو الآتي:

أ- تستمد الدراسة أهميتها من المواضيع التي تتصدى لها إذ انها تعد متغيرات حاسمة في ادبيات المحاسبة بشكل عام والتدقيق على وجه الخصوص وتتمثل بـ (تطبيقات الذكاء الاصطناعي وجودة التدقيق الداخلي)

ب-تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يؤديه تطبيقات الذكاء الاصطناعي على جودة التدقيق الداخلي.

ج-مساعدة المؤسسات قيد الدراسة في تحديد تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على جودة التدقيق الداخلي.

٣.١- اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ما يلي:

أ- تحديد تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على جودة التدقيق الداخلي.

ب- تحديد تأثير التخطيط المسبق والتعاقد على جودة التدقيق الداخلي

ج-تحديد تأثير فهم الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي

د-تحديد تأثير تقييم مخاطر الرقابة على جودة التدقيق الداخلي

هـ-تحديد تأثير تقييم الاختبارات الموضوعية والتقييم على جودة التدقيق الداخلي

ح-تحديد تأثير تقرير التدقيق على جودة التدقيق الداخلي

٤.١- أسباب اختيار الموضوع

هنالك مجموعة من الأسباب التي حتمت على الباحثين تحديد عنوان الدراسة الحالية
ومكان تطبيقها ويمكن ايجاز هذه الأسباب على النحو الاتي:

أ- معايشة الباحثين للمصرف قيد الدراسة في دراسات سابقة مما يعني انهم
يستطيعون معرفة مشاكل التي تواجه المصرف عينة البحث وتحديد سبل حل هذه
(المشاكل)

ب-ان جودة التدقيق الداخلي في المؤسسة عينة الدراسة يواجه مجموعة من المشاكل
مما يتطلب وجود أدوات متقدمة تسهم في تحسين جودة التدقيق الداخلي والنهوض
بواقعه.

ج-ان مواضيع البحث الحالي تعد من المواضيع المتجددة في ادبيات المحاسبة مما
شجع الباحثين على تناولهما في دراسته.

٥.١- التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة

أ. المتغير المستقل: الذكاء الاصطناعي: هو نظام يدير المعلومات ويحللها بطرق
تحاكي الذكاء البشري. ويتألف من خمسة ابعاد هي:

• التخطيط المسبق والتعاقد

• فهم الرقابة الداخلية

• تقييم مخاطر الرقابة

• الاختبارات الموضوعية والتقييم

• تقرير التدقيق

علما ان المقياس المستخدم في قياس المتغير المستقل تطبيقات الذكاء

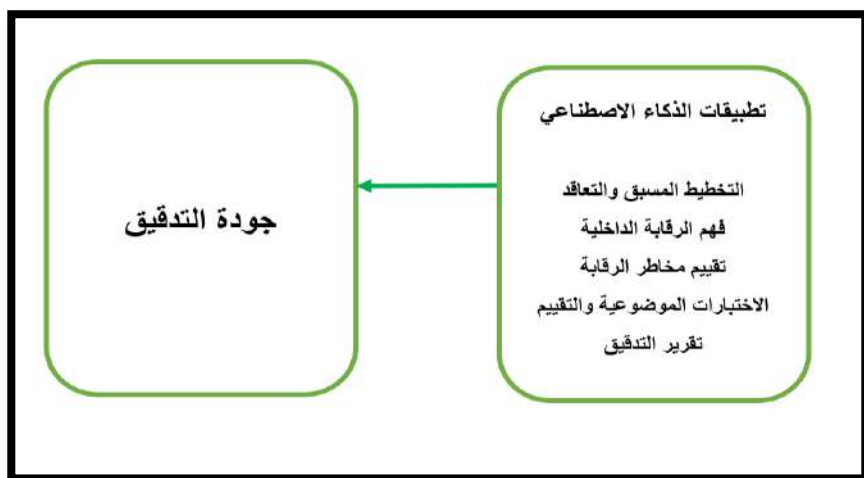
الاصطناعي هو (Hu, et al 2021)

ب. المتغير التابع: جودة التدقيق الداخلي: يُعرف جودة التدقيق الداخلي على انه مستوى الجهود والإنجازات التي يبذلها الموظفون. علما ان المقياس المستخدم في قياس جودة التدقيق الداخلي هو (Bello, et al 2018)

٦.١ - فرضيات الدراسة ونموذجها الفرضي

تتضمن الدراسة الفرضيات الرئيسية على النحو الاتي:

١. يوجد تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على جودة التدقيق الداخلي.
٢. يوجد تأثير التخطيط المسبق والتعاقد على جودة التدقيق الداخلي
٣. يوجد تأثير فهم الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي
٤. يوجد تأثير تقييم مخاطر الرقابة على جودة التدقيق الداخلي
٥. يوجد تأثير تقييم الاختبارات الموضوعية والتقييم على جودة التدقيق الداخلي
٦. يوجد تأثير تقرير التدقيق على جودة التدقيق الداخلي



شكل (١) انموذج الدراسة

٧.١ - مجتمع وعينة الدراسة وحدودها

يتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في المصرف التجاري العراقي فرع بابل كما تتمثل حدود الدراسة على النحو الاتي:

الحدود المكانية: وتتمثل المصرف التجاري العراقي فرع بابل - شارع ٤٠

الحدود الزمانية: وتتمثل بالفترة الممتدة بين ١-٤-٢٠٢٣ ولغاية ١٣-٩-٢٠٢٣

٨.١-الادوات المستخدمة في تحليل الجانب العملي

تمثل الاستبانة الأداة الرئيسة لجمع البيانات وسيتم تحليل البيانات باستعمال

البرامج الإحصائية وكما يلي:

أ- الإحصاء الوصفي: برنامج SPSS V. 26

ب- نمذجة المعادلات الهيكلية باستعمال برنامج SmartPLS V. 4

٢-المحور الثاني/الإطار النظري للبحث

١.٢- تطبيقات الذكاء الاصطناعي- إطار نظري

١.١.٢- مفهوم تطبيقات الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي (المعروف أيضاً باسم "AI") ليس تقنية جديدة في مهنة التدقيق ولكنه قد يؤدي إلى تغييرات هائلة في المستقبل. الذكاء الاصطناعي هو "نظام حوسبة يعرض شكلاً من أشكال الذكاء البشري، والذي يغطي العديد من التقنيات المترابطة، بما في ذلك استخراج البيانات، والتعلم الآلي، والتعرف على الكلام، والتعرف على الصور، وتحليل المشاعر (Tsao, 2021: 4) .

يعمل الذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل كيفية عمل (المؤسسات-والحكومات والأفراد). تنتقل معظم المؤسسات الآن بعيداً عن أنظمة التشغيل التقليدية إلى توظيف تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها لتقديم سلع وخدمات فائقة لعملائها. اليوم، هناك دعوات للتحويل من تقنيات التدقيق التقليدية لأخذ العينات إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة مع القدرة على تحليل جميع الأنشطة التشغيلية للأعمال التجارية لتحسين جودة التدقيق. لا يوجد وقت أفضل للاندماج مع الذكاء الاصطناعي للتدقيق من الآن حيث أصبح من الصعب للغاية على المدققين البشريين تحليل كميات هائلة من البيانات المهيكلة وغير المهيكلة في مواقع مختلفة للحصول على المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة التي قد يحتاجون إليها. لتشكيل آرائهم (Yebi, & Cudjoe, 2022: 3)

يعرّف قاموس أوكسفورد الإنجليزي الذكاء الاصطناعي بأنه "قدرة أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة الأخرى على عرض أو محاكاة السلوك الذكي". قد يتكون "السلوك الذكي" من سمات مثل القدرة على مراقبة وإدراك محيط المرء، والقدرة على استخراج المعلومات من الكلام أو النص، والتعلم من المعلومات المكتسبة، واستخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات، من بين معلومات أخرى. -الأنشطة ذات الصلة. هنالك أربعة مستويات من الذكاء يمكن أن تظهرها أنظمة الذكاء الاصطناعي. في حين أن الذكاء الاصطناعي ليس تقنية جديدة، نظرًا لمفهومه في الأربعينيات فإنه لا يزال يعتبر تقنية ناشئة نظرًا لأن التقنيات المستخدمة لتنفيذه تتطور بشكل جذري. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر المؤسسات حاليًا موارد كبيرة في تطوير وانتشار الذكاء الاصطناعي. وأن تقنيات الذكاء الاصطناعي "تخضع حاليًا لتطورات رئيسية ستزيد من تأثيرها الاجتماعي بشكل كبير". تتوقع إحدى أكبر أربع مؤسسات أن الاستثمارات الجارية في الذكاء الاصطناعي من قبل المؤسسات ستؤدي إلى زيادة مكاسب الإنتاجية العالمية لتصل إلى ٦.٦ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠. (Munoko, et al, 2020: 3)

مما سبق يمكن القول بان الذكاء الاصطناعي يمثل نظام حوسبة يحاكي الذكاء البشري يمكنه معالجة كم هائل من البيانات بالدقة والسرعة المطلوبة مما يساهم في ترشيد القرار.

٢.١.٢ - ابعاد تطبيقات الذكاء الاصطناعي

حدد (Hu, et al, 2021: 461) ابعاد الذكاء الاصطناعي على النحو الاتي:

أ. التخطيط المسبق والتعاقد

تشكل الخطة المسبقة والعقد المرحلة الأولى في عملية اعتماد تقنية التدقيق بمساعدة الذكاء الاصطناعي، والتي تصف اكتساب المعرفة الأولية للزبائن. خلال مرحلة التخطيط المسبق والتعاقد، يعتبر الحصول على البيانات في صميم تقنيات التدقيق التي تدعم الذكاء الاصطناعي. قبل أن تجري المؤسسة تدقيقاً رسمياً، يجب على

المؤسسة التأكد من دقة جميع المعلومات ومواءمتها. تعمل بنية البيانات الخارجية والأنظمة المحاسبية والمالية التي تقدمها المؤسسات على تغذية نظام الذكاء الاصطناعي بشكل موثوق. بعد ذلك، تقوم المؤسسة بإنشاء مجموعة من واجهات برمجة التطبيقات القابلة للتواصل (واجهات برمجة التطبيقات) لتحويل مجموعة واسعة من أنواع المستندات لاستخدامها في نظام الذكاء الاصطناعي. نتيجة لذلك، يمكن إنشاء إجراء تحليل فعال وتقرير تدقيق صحيح. الأهم من ذلك، لتأكيد الحقوق والالتزامات بين المؤسسة والزبون، يتم توقيع عقد لاعتماد تقنية التدقيق المدعومة بالذكاء الاصطناعي، ويتم تحديد رسوم التدقيق بناءً على المعلومات المقدمة من العميل وتقييم الذكاء الاصطناعي تقوم المؤسسة بعد ذلك بتقديم تقرير التدقيق بأعلى مستوى يطلبه الزبائن ووفقاً لمحتوى عقد الخدمة. (Greenman, 2017: 65).

ب. فهم الرقابة الداخلية

إن إنشاء أنظمة رقابة داخلية كبيرة، وآلية تشغيلية داخلية سليمة وفعالة لا يمكن أن تكون مفيدة فقط في الحد من مخاطر الأعمال، بل يمكنها أيضاً تقديم قيمة للأعمال. تتحمل معظم المؤسسات مسؤولية تقييم وفحص تأثير الذكاء الاصطناعي على تصميم وتشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على أساس مستمر من خلال تحديد مدى كفاءتها وفعاليتها بعد إدخال الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، نظراً للكم الهائل من البيانات غير المهيكلة (أي البيانات النصية)، مثل التقارير السنوية للمؤسسات المدرجة في البورصة العامة، يمكن للمؤسسات استخدام تقنية تعدين نصية كبيرة وواعدة لاستخراج معلومات مفيدة من المستندات التي تساعد في استكمال نقص البيانات المؤسسة. فضلاً عن تزايد استخدام الصور الثابتة والمتحركة بشكل كبير في الحياة اليومية، وتتحول القدرة على الاستفادة من تقنية التعرف على الصور لاسترداد البيانات ذات المغزى من هذه الصور إلى تطبيق مهم بشكل تدريجي. يوفر تطبيق تقنية تصور البيانات أو التعرف على الأنماط في التدقيق وظائف متعددة للمساعدة

في تحديد الأعمال غير القانونية أو أي شذوذ لا يمكن تحديده بسهولة بواسطة النماذج الإحصائية، وبالتالي اكتساب رؤى أفضل للزبائن (Gusai, 2019:58) .

ج. تقييم مخاطر الرقابة

يتمثل هذا البعد للمؤسسات بفحص ما إذا كان تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية للزبون يتوافق مع المواصفات. يركز التدقيق المستمر تلقائيًا على تقييم المخاطر وتنفيذ الرقابة الداخلية. في عصر البيانات الضخمة، يعد تنقيح مجموعة كاملة من السجلات هو الاتجاه الواضح، ولا غنى عن وظيفة نظام المراقبة والرصد المستمر المستند إلى الذكاء الاصطناعي لإجراء تقييم المخاطر من قبل المدققين الداخليين. وبالتالي فمن الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لمستوى المخاطرة المكتشف إذا تم الكشف عن عدد كبير من القيم المتطرفة. وبالتالي، يمكن للمؤسسات الاستفادة من استخدام تقنية التدقيق المستمر القائمة على الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة التدقيق وفعاليتها. لمنع العبث بأدلة التدقيق أثناء عملية التدقيق ومنع المستخدم من الوصول إلى السجلات الزمنية لأنشطة المؤسسة، يوفر السجل الذي يتم إنشاؤه تلقائيًا أساسًا قويًا لرأي تدقيق المنشأة المستمرة. ومع ذلك، يمكن تطبيق تقنية التعدين في العمليات لاستخراج المعلومات المحورية وتحديد القيم المتطرفة الشاذة من سجلات الأحداث المسجلة في سياق التدقيق وتزويد المؤسسات برؤى حول أي تناقضات بين عمليات المؤسسة وعمليات التصميم. لذلك، يجب أن يكون التعدين العملي القائم على الذكاء الاصطناعي في العينة بأكملها ضروريًا في بيئة البيانات الضخمة الحالية (Raphael 2015: 19).

د. الاختبارات الموضوعية والتقييم

يتم استخدام طريقة اختبار موضوعية لفحص أرصدة الحسابات، وتقدم نتائج الاختبار الكاملة والصحيحة دليلاً لدعم السجلات المالية للمؤسسة. من هذا المنظور، فإن الاختلاف الأكثر أهمية بين أساليب التدقيق التي تدعم الذكاء الاصطناعي وأساليب التدقيق التقليدية هو أن الأول يمكنه إجراء مراجعة لمصدر البيانات وجودة البيانات

للمجتمع على أساس مستمر في الوقت الفعلي وتحسين موثوقية نتائج التدقيق. لاختبار تفاصيل الأرصدة، تعد تقنية الاختبار المستمر والشامل القائمة على الذكاء الاصطناعي مناسبة لتقليل احتمالية عدم اكتشاف السجلات الشاذة. على وجه الخصوص، بالنسبة لمجموعة البيانات الهجينة الكبيرة، يمكن التنقيب عن المعلومات ذات الصلة من خلال فحص تفاصيل أرصدة البيانات المالية من خلال تقنيات التدقيق بمساعدة الذكاء الاصطناعي. (Issa, 2016:43). غالبًا ما تكون أدلة المراجعة من الأطراف الثالثة أكثر موثوقية من أدلة المراجعة المقدمة مباشرة من المؤسسة. وبالتالي، يمكن للاختبار الموضوعي تحديد أولويات الاستثناءات المحددة لجذب المراجعين للانتباه إلى المزيد من الأحداث غير الطبيعية المشبوهة واقتراح تدابير وقائية. من أجل تحسين رضا المستخدمين عن تقارير التدقيق، وضع مجلس معايير التدقيق الدولية (IASB) معايير جديدة للإبلاغ عن المدققين في عام ٢٠١٥، حيث يتعين على محاسبين قانونيين إبلاغ أمور التدقيق الرئيسية (KAMs) بعد اكتشاف أوجه القصور الرئيسية في تقييم مخاطر التدقيق أو التحقق منها عمليًا. لا يؤدي اعتماد أساليب التحقق من الهوية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات إلى تحسين جودة وكفاءة المعلومات المتاحة للمستثمرين أو مستخدمي البيانات المالية الآخرين فحسب، بل كان له أيضًا آثار إيجابية على عمليات الإفصاح ذات الصلة وقد يساعد المهنيين على تفسير البيانات المالية المعقدة عندما يكون هناك زيادة في المعلومات. (Greenman, 2017:67).

هـ. تقرير التدقيق

اقترحت المؤسسات تقنيات تدقيق مدعومة بالذكاء الاصطناعي للمساعدة في تصميم وتطوير نموذج ما قبل الإملاء كإطار عمل لالتخطيط المسبق والتعاقد من أجل التشغيل السلس لعملية التدقيق. قد يقوم المدققون بإجراء اختبارات مستمرة بنماذج مختلفة لتوقع تقييم المخاطر المحدد مع استمرار أنشطة الزبون. تتمثل الوظيفة الرئيسية لنموذج التنبؤ في تنفيذ تنبؤ مخاطر التدقيق، والذي يتضمن تقييم أداء نموذج

التنبؤ، والتنبؤ بفئة المخاطر، والتنبؤ بالاحتيايل. عند الانتهاء من اعتماد تقنية تدقيق مدعومة بالذكاء الاصطناعي، تقدم المؤسسات تقرير تدقيق مستمر يسمى حكماً إلى مؤسسة يشتمل على تفاصيل جميع النتائج في الخطوة النهائية. ينقسم إصدار تقرير التدقيق التقليدي إلى ثلاث فئات: نظيف clean ، وجودة عالية qualified ، وعكسي adverse. ومع ذلك يمكن أن يكون تقرير التدقيق المعتمد من قبل الذكاء الاصطناعي مستمراً، ويمكن أن تتراوح الدرجة من ١ إلى ١٠٠، بحيث يمكن تأكيد الوضع الفعلي للمؤسسة بشكل أكثر وضوحاً ودقة. تشير العديد من الدراسات البحثية إلى أن نتائج تقرير التدقيق التي تم الحصول عليها من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحقيق مستوى أعلى من التأكيد في سيل من مجموعات البيانات، أفضل من تقنيات التدقيق التقليدية والأساليب الإحصائية الأساسية (Gusai, 2019:58).

٢.٢ - جودة التدقيق - إطار نظري

تمهيد

أن التدقيق الداخلي من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، إذ أوصت التقارير العلمية في معظم دول العالم بضرورة الاهتمام بالدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي كونه يشكل وسيلة تقويم مستقلة ويسهم في تعزيز فاعلية وكفاءة العمليات والتأكد من مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والتعليمات الداخلية والحكم على كفاءة سياسات إدارة المخاطر، ولعل زيادة الاهتمام والتركيز على فاعلية هذه الوظيفة يرتبط بدرجة كبيرة بالمفاهيم المعاصرة التي تفرض نفسها كالحوكمة وإدارة المخاطر ومفاهيم الجودة والتميز التي تسعى إدارة المؤسسة لتحقيقها بوصفها وظيفة الرقابة الداخلية وسيلة مهمة لتحقيق أهداف الإدارة بخاصة الرقابية منها.

١.٢.٢ - مفهوم التدقيق المالي

وُلدت عمليات التدقيق المالي بترتيب منطقي لإضافة المصدقية إلى إدارة موارد المؤسسة، والتي يجب أن تعكس بأمانة موقف المؤسسة وكيفية عمل أقسامها.

الأطراف المهتمة بالتدقيق المالي هي، بشكل رئيسي، أصحاب المصلحة الأساسيين أو المالكين؛ ومع ذلك، هناك أطراف أخرى معنية مثل البنوك والسلطات المالية وحتى الموظفين، من بين آخرين عمليات التدقيق ضرورية ليس فقط للائتمان للمبادئ التوجيهية القانونية ولكن أيضاً لإضافة قيمة للمؤسسات عن طريق تقليل تكلفة عدم تناسق المعلومات والمخاطر الأخلاقية، والتي يتم اكتشافها من خلال إجراءات التدقيق (Lozano, et al, 2020:2).

يمثل تدقيق البيانات المالية وكذلك التدقيق بشكل عام تحديات كبيرة بسبب حقيقة أن الزبائن غير الراضين تماماً يطالبون بخدمات أفضل من مدققي الحسابات المستقلين الذين يقومون بتقييم بياناتهم المالية ، ويجب توجيه إجراءات التدقيق نحو منع المخاطر (Sánchez, 2006:3) يطلب مستخدمو عمليات التدقيق معلومات أكثر تكاملاً وانفتاحاً حول تقييم معايير المدققين ، كما يريدون معرفة الجوانب ذات الصلة للمدققين باستنتاجاتهم وتصور تلك المخاطر المالية التي يجب أن تأخذها المؤسسة في الاعتبار صحيح أن عمليات التدقيق لم تكن شفافة بالكامل ؛ وبالتالي ، فإن عدم الثقة في المعلومات المالية موجود ، مما يقلل من المصادقية المقابلة لهذه الأنشطة ويجعل من الضروري إجراء عمليات تدقيق توضح الواقع المالي للمؤسسات للمساهمة في تحسين عملياتها والسيطرة على الموارد ، من خلال منع المخاطر المالية (Lozano, et al, 2020:3).

التدقيق المالي هو تدقيق البيانات المالية لكيان (مؤسسة أو مؤسسة) التي تنتج آراء (آراء) الأطراف الثالثة فيما يتعلق بأهمية التقارير ودقتها واكتمالها. يتم إجراء عمليات التدقيق المالي بشكل عام من قبل مؤسسات المحاسبة العامة أو المحاسبين العموميين كمدققين مستقلين يسترشدون بالمعايير المهنية للمحاسبين العموميين. من يقوم بإجراء عمليات تدقيق الإدارة. يمكن إجراء عمليات تدقيق الإدارة من قبل أصحاب المصلحة التاليين: (Faradiba, et al, 2020:248-249)

• المدقق الداخلي

يتمتع المدققون الداخليون بمكانة فريدة لإجراء عمليات تدقيق الإدارة، ويستخدم بعض الأشخاص مصطلحي "التدقيق الداخلي" و "التدقيق الإداري" بالتبادل أو بشكل مماثل. على الرغم من أنه ليس من الصواب استنتاج أن جميع عمليات تدقيق الإدارة يتم إجراؤها بواسطة مدققين داخليين أو مدققين داخليين فقط يقومون بإجراء عمليات تدقيق إدارية، إلا أنهم يقضون وقتاً في العمل لدى المؤسسة التي يقومون بفحصها. لذلك يطورون معرفة جيدة عن المؤسسة وجهودها لإجراء عمليات تدقيق إدارية نشطة (Faradiba, et al, 2020:249).

• محاسبون حكوميون

عادة ما يهتم المحاسبون الحكوميون بكلا النوعين من عمليات التدقيق، كل من التدقيق المالي والتدقيق الإداري، وإجراء عمليات التدقيق في القطاع الحكومي أيضاً (Faradiba, et al, 2020:249).

• محاسبون عموميون

غالباً ما يقوم الكيان أيضاً بتعيين مؤسسة محاسبة عامة (KAP) لإجراء تدقيق إداري أو بشكل أكثر تحديداً لجزء من أعماله. عادة، تحدث هذه المهمة إذا لم يكن لدى المؤسسة طاقم مدقق داخلي أو كان المدقق الداخلي للمؤسسة يفتقر إلى الخبرة في مجالات معينة (Faradiba, et al, 2020:249).

مما سبق يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه " تدقيق البيانات المالية من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة عبر تقديم معلومات دقيقة وبالوقت المناسب".

٢.٢.٢ - أسباب الطلب على عمليات تدقيق البيانات المالية

عمليات تدقيق البيانات المالية مطلوبة بشكل رئيسي للأسباب على النحو الآتي:
(Mircheska, et al, 2020:193)

✓ للتأكد من أن المؤسسة قد اتبعت ممارسات تجارية حقيقية وعادلة.

✓ المعاملات المحاسبية صحيحة وعادلة.

- ✓ لقد اتبعت المخاوف المفاهيم الأساسية المتعلقة بأساليب الاستمرارية والاتساق والاستحقاق، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد تم الإفصاح المناسب لهذا الغرض.
- ✓ تم استخدام أموال المؤسسة لأغراض العمل فقط.
- ✓ التمثيل في البيانات المالية حقيقي وصحيح.
- ✓ تم الامتثال لقانون الأرض بشكل صحيح.

٣.٢.٢ - وظيفة التدقيق المالي

يتضمن التدقيق المالي الوظائف على النحو الاتي: (Faradiba, et al, 2020:251)

١. توفير الثقة الكافية لتحقيق الفعالية والكفاءة في تحقيق أهداف توفير التعليم المناسب.
 ٢. توفير الثقة الكافية في مصداقية التقارير المالية وتأمين أصول الدولة والالتزام بالقوانين والأنظمة.
 ٣. تقديم بيانات حول مدى معقولية المعلومات المعروضة في البيانات المالية.
 ٤. قم بالإبلاغ عن نتائج التدقيق ببيانات كافية وقدم مدخلات للقيادة والأقسام ذات الصلة حتى يمكن إجراء التحسينات.
- ٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي
- ١.٣- تحليل العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وجودة التدقيق الداخلي
- نظرًا لأن الذكاء الاصطناعي يوفر منصة لمؤسسات المحاسبة لاستكشاف وفهم أحدث الجوانب التي تعتمد على التكنولوجيا. عبر تأدية بعض المهام المحاسبية المفيدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي وهي: (Gusai, 2019: 66)
- أ- يساعد المؤسسات من خلال الحصول على البيانات وتوحيدها ودمجها من مصادر مختلفة ومتعددة. هذا يوفر وقتهم ويساعدهم على التخطيط لأهدافهم بشكل فعال.

ب- الذكاء الاصطناعي في البحث عن الملفات الرقمية والوصول إليها بسهولة. الآن هذا يزيد من دقة التدقيق الذي تم إجراؤه حيث يمكن النظر إلى المعاملات المالية للمؤسسة بسهولة.

ج- يمكنه مراجعة الإيصالات والمصروفات وتحديد ما إذا كان هناك أي خرق للسياسات والإجراءات المحاسبية.

د-يساعد في حل استفسارات المستهلكين وتتبع رصيد حساباتهم والفواتير المعلقة وما إلى ذلك.

٣.١.١-التدقيق القائم على الذكاء الاصطناعي

ان اداء وظائف التدقيق من خلال الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تقليل الحجم الضخم للعمل من جانب الزبون والمؤسسة. عند مراجعة تحليل دفتر الأستاذ أو التقارير المالية أو أي جهود يدوية يمكن تقليلها بواسطة الذكاء الاصطناعي، يستطيع المدققون توفير سياق أفضل من ذي قبل. يمكن للمدققين جمع البيانات المفيدة باستخدام التعلم الآلي لتحديد التداعيات والجوانب الجديرة بالثناء المتعلقة بالمصطلحات المحاسبية وعوامل حل المخاطر (Gusai, 2019: 67) .

تقوم المؤسسات والمؤسسات بإنشاء وجمع كميات كبيرة من البيانات على أساس مستمر، من نقاط البيع إلى معلومات تتبع الشحنات، بالإضافة إلى جرد المخزون في الوقت الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المستمدة من مصادر خارجية، في شكل وسائل التواصل الاجتماعي وموجزات الأخبار على سبيل المثال لا الحصر، يمكن الوصول إليها بسهولة ومتاحة للتحليل. في الواقع، إن تطبيق الذكاء الاصطناعي على هذا النوع من البيانات الضخمة هو الذي من المتوقع أن يأخذ مهنة التدقيق خطوة إلى الأمام. مع قواعد البيانات الكبيرة هذه، تصبح إجراءات التدقيق التقليدية أقل فعالية وكفاءة، مما يستلزم إعادة التفكير في طريقة إجراء عمليات التدقيق (Issa, et al, 2016:9)

٣.١.٢- دور الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة

لبذل الجهود في تحسين المحاسبة، يجب على المحاسبين وأصحاب المصلحة تطبيق معرفتهم التقنية ويجب أن يكون لديهم معلومات حول المعاملات المالية وغير المالية بأفضل جودة. يفسر الذكاء الاصطناعي دور المحاسبين على أنه فحص الوضع المالي للمؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات بطريقة دقيقة. على سبيل المثال، إعطاء قاعدة بيانات بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وإنتاج تقنيات جديدة للتحليل وتوفير الوقت بحيث يمكن تحويل التركيز من مهام المحاسبة اليدوية إلى صنع القرار، وبناء العلاقات ومعالجة المشاكل (Greenman, 2017:14).

٣.١.٣-مؤسسات المحاسبة العامة - استثمار مبالغ كبيرة في التعلم الآلي

صرح "جون رافائيل"، كبير مسؤولي الابتكار في مؤسسة Deloitte Touché (Tohmatsu Limited (Deloitte)، أنه مع التنفيذ الفعال للتقنيات المعرفية، ستصبح عملية التدقيق "أكثر ذكاءً، وأكثر دقة، وأكثر كفاءة. هذا هو مستقبل مهنة التدقيق، ويستحق مستخدمو البيانات المالية ذلك" (Raphael, 2015: 31).

٢.٣- التحليل الأولي للبيانات واختبار صدق المقياس

١.٢.٣- ترميز مقياس البحث:

لضمان سهولة إجراء كافة الاختبارات الإحصائية من الجانب العملي للبحث الحالي، تم ترميز فقرات المقياس، كما موضح في الجدول (١).

الجدول (١) ترميز فقرات المقياس

المتغير	الرمز	البعد	الرمز
تطبيقات الذكاء الاصطناعي	X	التخطيط المسبق والتعاقد	X1
		فهم الرقابة الداخلية	X2
		تقييم مخاطر الرقابة	X3
		الاختبارات الموضوعية والتقييم	X4
		تقرير التدقيق	X5
جودة التدقيق	Y	احادي البعد	

المصدر: من إعداد الباحثين.

٢.٢.٣- ثبات وصدق مقياس البحث:

تم اختبار ثبات وصدق المقياس المستخدم في البحث الحالي، كما مبين في الفقرات على النحو الآتي:

أ. ثبات مقياس البحث:

قبل الخوض في الاختبارات الإحصائية المختلفة في هذا البحث، كان لا بد من التعرف على مدى ثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات اللازمة لها، إذ إن ثبات واتساق فقراته يعد ضرورة ملحة للتعويل عليه. وللتعرف على توافر الثبات في مقياس البحث الحالي من عدمه لجأ الباحثين إلى استخراج قيم معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لمقياس البحث الحالي باستخدام برنامج SPSS V.26، الذي تظهر نتائجه في الجدول (٢).

الجدول (٢) معامل ألفا كرونباخ لمقياس البحث

المتغير	ألفا كرونباخ	البعد	ألفا كرونباخ
X	.912	X1	.812
		X2	.782
		X3	.794
		X4	.771
		X5	.810
Y	.910	احادي البعد	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V.26.
إن نتائج الجدول (٢) أشارت إلى أن قيم معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث الحالي وأبعادها قد تراوحت بين (.912-.771)، وهو ما يدل على توافر الثبات والاتساق الداخلي لفقرات المقياس المستخدم.
ب. الصدق الظاهري لمقياس البحث الحالي:

لغرض التعرف على صدق المقياس الظاهري للبحث الحالي، تم عرضه على عدد من المحكمين بلغ عددهم (٢٠) وقد قدموا عدداً من الآراء والمقترحات، التي تم الأخذ بها ليظهر المقياس بشكل مفهوم وواضح للمستجيبين.
٣.٢.٣- التحليل الوصفي للمتغير المستقل (تطبيقات الذكاء الاصطناعي) واختبار توزيع بياناته:

لمعرفة مستوى توافر المتغير المستقل تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمؤلف من خمسة أبعاد هي: (التخطيط المسبق والتعاقد، فهم الرقابة الداخلية، تقييم مخاطر الرقابة، الاختبارات الموضوعية والتقييم، تقرير التدقيق) وما هو نوع توزيع بياناته، في المؤسسة عينة الدراسة. يظهر الجدول (٣) عدد من الاختبارات المتعلقة بـ(المتوسط والانحراف المعياري وSkewness وKurtosis).

الجدول (٣) التحليل الوصفي للمتغير المستقل (تطبيقات الذكاء الاصطناعي) واختبار توزيع بياناته

المتغير	البعد	رمز الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	Skewness	Kurtosis	Kolmogorov-Smirnova	Sig
تطبيقات الذكاء الاصطناعي	التخطيط المسبق والتعاقد	X11	3.21	1.160129303	-1.069	0.027	0.265	0.000
		X12	3.42	1.184736258	-1.069	0.027	0.265	0.000
		X13	3.78	1.179660968	-1.038	0.389	0.183	0.000

0.000	0.277	0.571	-1.028	1.235475617	3.56	X21	فهم الرقابة الداخلية	
0.000	0.277	0.571	-1.028	1.36689429	3.54	X22		
0.000	0.253	0.935	-1.031	0.92795474	4.17	X23		
0.000	0.193	-1.080	-0.516	1.279218511	3.94	X31	تقييم مخاطر الرقابة	
0.000	0.275	-1.130	0.305	1.487817193	3.08	X32		
0.000	0.144	1.034	-1.144	1.592827674	3.27	X33		
0.000	0.245	0.334	-1.016	1.117631424	3.47	X41	الاختبارات الموضوعية والتقييم	
0.000	0.245	0.334	-1.016	1.160818677	3.15	X42		
0.000	0.219	1.053	-1.155	1.17320075	4.06	X43		
0.000	0.229	0.646	-1.162	1.07233	3.51	X51		
0.000	0.262	0.221	-1.130	1.16189	3.3	X52		
0.000	0.272	0.090	-1.063	0.87607	4.15	X53		
				1.220034	3.614211		المعدل	

المصدر: نتائج برنامج SPSS V.26.

إن الجدول (٣) أظهر مجموعة من النتائج لعينة مكونة من (١٠٨) مستجيباً، تقدم دليلاً على إدراك متغير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسة قيد الدراسة. إذ قد حقق هذا المتغير وسيط عام قدره (3.614211) وهو بهذا يعد أكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣)، مع إنحراف معياري عام (1.220034). أما فيما يتعلق بنوع توزيع بيانات هذا المتغير، فلقد أشارت نتائج Skewness و Kurtosis إلى إنها تتوزع طبيعياً إذ إن جميع قيمها قد تراوحت بين. (±2)

٤.٢.٣ - التحليل الوصفي للمتغير التابع (جودة التدقيق) واختبار توزيع بياناته:

لمعرفة مستوى توافر المتغير التابع احادي البعد وما هو نوع توزيع بياناته، في المؤسسة عينة الدراسة. يظهر الجدول (٤) عدد من الاختبارات المتعلقة بـ(المتوسط والانحراف المعياري و Skewness و Kurtosis).

الجدول (٤) التحليل الوصفي للمتغير التابع (جودة التدقيق) واختبار توزيع بياناته

المتغير	رمز الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	Skewness	Kurtosis	Kolmogorov- Smirnova	Sig
جودة التدقيق	Y1	3.91	1.123343	-0.276	0.727	0.325	0.000
	Y2	3.51	1.07233	-1.162	0.646	0.229	0.000
	Y3	3.3	1.16189	-1.130	0.221	0.262	0.000
	Y4	4.15	0.87607	-1.063	0.090	0.272	0.000
	Y5	4.45	0.92059	-1.041	0.055	0.273	0.000
	Y6	3.71	0.99292	-1.216	0.523	0.279	0.000
	Y7	3.8	1.356465	-1.058	0.276	0.284	0.000
	Y8	3.58	1.12409	-1.218	1.296	0.206	0.000
	Y9	3.5	1.18743	-1.218	1.296	0.206	0.000
	Y10	3.32	1.05716	-1.034	0.524	0.238	0.000
		3.6685	1.11754				

المصدر: نتائج برنامج SPSS V.26.

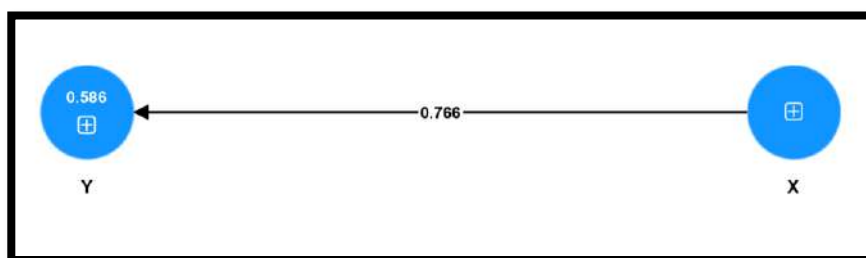
إن الجدول (٤) أظهر مجموعة من النتائج لعينة مكونة من (١٠٨) مستجيباً، تقدم دليلاً على إدراك متغير جودة التدقيق في المؤسسة قيد الدراسة. إذ قد حقق هذا المتغير وسيط عام قدره (3.6685) وهو بهذا يعد أكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣)، مع إنحراف معياري عام (1.11754). أما فيما يتعلق بنوع توزيع بيانات هذا المتغير، فلقد أشارت نتائج Skewness و Kurtosis إلى إنها تتوزع طبيعياً إذ إن جميع قيمها قد تراوحت بين. (±2)

٣.٣- تقييم الانموذج الهيكلي واختبار الفرضيات

بعد ان اكتملت الخطوة الأولى من نمذجة المعادلة الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM فان الخطوة الثانية فتمثل بتقييم الانموذج الهيكلي والتي تتضمن إيجاد معاملات المسارات والتي يمكن من خلالها قياس التأثيرات المباشرة، بالإضافة الى استخراج قيمة معامل التفسير R^2 والذي يستخدم في تحديد مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير المعتمد.

١.٣.٣- اختبار الفرضية الرئيسة

نصت الفرضية الرئيسة على انه "يوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في جودة التدقيق" واختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الانموذج الهيكلي الظاهر في الشكل (٢) والذي يستعرض نتائجه الجدول (٥).



شكل (١٥) الانموذج الهيكلي لاختبار الفرضية الرئيسة الاولى

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS V.4

جدول (٦) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسة الاولى

جودة المطابقة SRMR	الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير f^2	معامل التحديد R^2	R^2 المعدل
0.060	H1	X→Y	١	0.766	15.734	0	قبول	0.875	0.586	0.421

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS V.4

يستعرض الجدول (٦) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسة الثانية والتي أظهرت بان معيار SRMR البالغ ٠.٠٦٠ يحقق المعيار المطلوب لجودة المطابقة، وقد بلغ معامل المسار ٠.٧٦٦ والذي يحقق المعايير المطلوبة من قيم t

و p مما يشير الى معنوية علاقة التأثير وبالتالي ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة للفرضية الرئيسية الأولى. كذلك فقد بلغ معامل التحديد R^2 ٠.٥٨٦ وبالتالي فان المتغير المستقل تطبيقات الذكاء الاصطناعي يفسر المتغير التابع جودة التدقيق بنسبة ٥٨% وبقية القيمة تمثل عوامل أخرى لم نتناولها الدراسة.

٢.٣.٣ - اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الاولى

قام الباحث ببناء الانموذج الهيكلي الذي يظهر في الشكل (٣) وذلك لغرض اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الاولى و على النحو الاتي:

A. H1-1 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتخطيط المسبق والتعاقد في

جودة التدقيق

B. H1-2 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لفهم الرقابة الداخلية في جودة

التدقيق

C. H1-3 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لتقييم مخاطر الرقابة في جودة

التدقيق.

D. H1-4 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاختبارات الموضوعية والتقييم

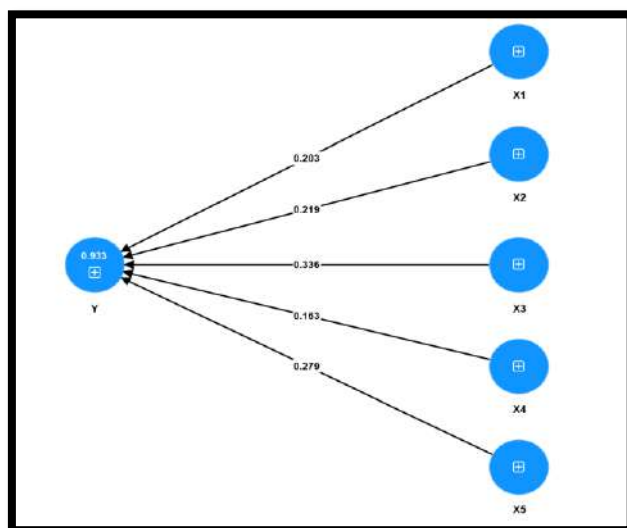
في جودة التدقيق

E. H1-4 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاختبارات الموضوعية والتقييم

في جودة التدقيق

F. H1-5 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لتقرير التدقيق في جودة

التدقيق. ويستعرض نتائجه الجدول (٣٦).



شكل (٣) الانموذج الهيكلي لاختبار الفرضيات الفرعية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS V.4

جدول (٧) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية

جودة المطابقة SRMR	الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير f ²	معامل التحديد R ²	R ² المعدل
٠.٠٥٦	H1-1	X 1→ Y	1.971	0.203	8.56	0.001	قبول	0.136	0.933	0.839
	H1-2	X→ Y	1.412	0.219	7.589	0.000	قبول	0.061		
	H1-3	X 3→ Y	1.86	0.336	11.714	0.000	قبول	0.04		
	H1-4	X 4→ Y	1.041	0.163	3.005	0.011	قبول	0.136		
	H1-5	X5→ Y	1.041	0.279	9.005	0.001	قبول	0.136		

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS V.4

يستعرض الجدول (٧) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الثانية والتي أظهرت بان معيار SRMR البالغ ٠.٠٥٦ يحقق المعيار المطلوب لجودة المطابقة، وقد حققت جميع معاملات المسار للفرضيات الفرعية المعايير المطلوبة من قيم t و p مما يشير الى معنوية هذه العلاقات وبالتالي فانه يتم رفض فرضية العدم لهذه الفرضيات وقبول الفرضيات البديلة. كذلك فقد بلغ معامل التحديد R² ٠.٩٣٣ وبالتالي فان ابعاد تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد فسرت

٩٣% من العوامل التي تفسر متغير جودة التدقيق وبقية النسبة تمثل عوامل لم تتناولها الدراسة.

٤-المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤-الاستنتاجات

يقدم هذا القسم مجموعة من الاستنتاجات التي توصل اليها البحث وهي على النحو الآتي:

- أ- يتمتع الذكاء الاصطناعي (AI) بالقدرة على التأثير بشكل كبير على جودة التدقيق من خلال تعزيز الجوانب المختلفة لعملية التدقيق عبر مواكبة التطورات في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في مهنة التدقيق. يضمن التعلم المستمر أن تظل فرق التدقيق على دراية بأحدث الأدوات والمنهجيات.
- ب- مكن الذكاء الاصطناعي المدققين من معالجة وتحليل كميات كبيرة من البيانات بشكل أكثر كفاءة، وتحديد الأنماط والحالات الشاذة والاتجاهات التي قد يكون من الصعب على المدققين البشريين اكتشافها.
- ج- يمكن للذكاء الاصطناعي تسهيل المراقبة المستمرة للمعاملات والأنشطة، مما يوفر رؤى في الوقت الفعلي حول المخاطر والانحرافات المحتملة.
- د- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي ان هنالك اعتماد وبشكل بسيط على بعض التطبيقات في عمل المصرف عينة البحث لذا فان العمل في المصرف عينة الدراسة يواجه مجموعة من المحددات في الدقة والسرعة.
- هـ- يوجد تأثير معنوي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في جودة التدقيق مما يؤشر على الحاجة الى الاعتماد في المزيد من العمل على تطبيقات الذكاء الاصطناعي مما يسهم في تحسين جودة التدقيق ويعود على الأداء العام للمؤسسة.

٢.٤- التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث تم تقديم مجموعة من التوصيات وعلى النحو الآتي:

- أ-يتطلب التصدي للتحديات التي تواجه عملية التدقيق اتباع نهج استباقي، والتدريب المستمر، والاستثمار في التكنولوجيا، والالتزام بالتحسين المستمر داخل وظيفة التدقيق الداخلي. يمكن أن تساعد التقييمات المنتظمة لعملية التدقيق الداخلي والتعاون مع الإدارات الأخرى في تحديد هذه المشكلات ومعالجتها.

- ب-التأكد من حصول المدققين والموظفين المعنيين على التدريب المناسب على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم الآلي، ومعالجة اللغات الطبيعية، وتحليلات البيانات. وهذا سيمكنهم من فهم قدرات وقيود أدوات الذكاء الاصطناعي.
- ج- تطوير إستراتيجية ذكاء اصطناعي محددة جيداً تتوافق مع أهداف التدقيق العامة للمؤسسة. وضح بوضوح كيف سيتم دمج الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق وحدد حالات الاستخدام الرئيسية حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يضيف أكبر قيمة.
- د- الاستثمار في إدارة جودة البيانات للتأكد من أن البيانات التي تستخدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي دقيقة وكاملة وموثوقة. بالإضافة إلى ذلك، تأكد من أن المدققين لديهم إمكانية الوصول إلى مصادر البيانات ذات الصلة اللازمة للتحليل الفعال القائم على الذكاء الاصطناعي.
- هـ- على الباحثين المساهمة بشكل كبير في اجراء المزيد من الابحاث في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي وفي مختلف الاعمال ومنها اعمال التدقيق المالي لأنه يمثل اتجاها بحثيا متميزا في عصرنا الحالي.
- و- مراقبة أداء تطبيقات الذكاء الاصطناعي بانتظام وتقييم تأثيرها على جودة التدقيق. قم بضبط وتحسين إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي بناءً على التعليقات والدروس المستفادة من الاستخدام المستمر.

المصادر

References

1. Bello, S. M., Ahmad, A. C., & Yusof, N. Z. M. (2018). Internal audit quality dimensions and organizational performance in Nigerian federal universities: the role of top management support. Journal of Business and Retail Management Research, 13(1).
2. Faradiba, H., Ningsih, S. A., Andrew, L., & Muda, I. (2020). The Ideal Financial Audit Models for Private Sector Assistance against COVID-19 Pandemic. International Journal of Research and Review, 7(4), 248-255.
3. Greenman, C. (2017). Exploring the impact of artificial intelligence on the accounting profession. Journal of Research in Business, Economics and Management, 8(3), 1451.
4. Gusai, O. P. (2019). Robot human interaction: role of artificial intelligence in accounting and auditing. Indian Journal of Accounting, 51(1), 59-62.

5. Hair, J., Black, W., Babin, B. & Anderson, R. (2014). *Multivariate data analysis*. Harlow: Pearson Education Limited.
6. Hair, J., Celsi, M., Ortinau, D. & Bush, R. (2013). *Essentials of marketing research*. New York, NY: McGraw-Hill/Irwin.
7. Hair, J., Hult, T., Ringle, C. & Sarstedt, M. (2017). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*. Los Angeles: Sage.
8. Henseler, J., Hubona, G., & Ray, P. A. (2016). Using PLS path modeling in new technology research: updated guidelines. *Industrial management & data systems*, 116(1), 2-20.
9. Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. *Journal of the academy of marketing science*, 43 (1), 115-135.
10. Hu, K. H., Chen, F. H., Hsu, M. F., & Tzeng, G. H. (2021). Identifying key factors for adopting artificial intelligence-enabled auditing techniques by joint utilization of fuzzy-rough set theory and MRDM technique. *Technological and Economic Development of Economy*, 27(2), 459-492.
11. Issa, H., Sun, T., & Vasarhelyi, M. A. (2016). Research ideas for artificial intelligence in auditing: The formalization of audit and workforce supplementation. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 13(2), 1-20.
12. Lehner, O. M., Ittonen, K., Silvola, H., Ström, E., & Wührleitner, A. (2022). Artificial intelligence based decision-making in accounting and auditing: ethical challenges and normative thinking. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 35(9), 109-135.
13. Lotlikar, P., & Mohs, J. (2021). Examining the Role of Artificial Intelligence on Modern Auditing Techniques.

14. Lozano Montero, E., Godínez López, R., & Albor Guzmán, S. M. (2020). Financial auditing benefits: Perspective of the SME in Celaya, Guanajuato. *Acta universitaria*, 30.
15. Mircheska, K., Karadjova, V., Blazheva, S., Malakovska, M., & Nikolovski, P. (2020). The Importance of Forensic Audit and Differences in Relation to Financial Audit. *International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR)*, 54(2), 190-200.
16. Munoko, I., Brown-Liburd, H. L., & Vasarhelyi, M. (2020). The ethical implications of using artificial intelligence in auditing. *Journal of Business Ethics*, 167, 209-234.
17. Raphael M. A. (2015). Deep Learning and the Future of Auditing: How an Evolving Technology Could Transform Analysis and Improve Judgment. *CPA Journal*, 87(6).
18. Sánchez, G. (2006). Auditoría de Estados Financieros. (2nd Ed.). México: Pearson Education
19. Tsao, G. (2021). What are the Factors that Influence the Adoption of Data Analytics and Artificial Intelligence in Auditing?
20. Yebi, D. K., & Cudjoe, E. K. (2022). Artificial Intelligence as a Disruptive Business Model in Auditing. A study of the impact of artificial intelligence on auditors' skills and competence, audit process, and audit quality.